٦٦

اشباه النظایر

اشباه النظایر

هذا كتاب لو يباع بوزنه ذهبا لكان البايع مغبونا

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان المنزه عن الأشباه والنظائر، والحمد لله المتفضل بغفران الكبائر والصغائر، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له العالم بما في الضمائر، والله أكبر من أن يحتاج إليه سمة حدث أو يحاط بإشارة مشير أو عبارة عابر، ولا حول ولا قوة إلا بالله في جميع الموارد والمصادر، والصلاة والسلام على رسوله محمد المنسوب إليه جميع الفضائل والمفاخر، المذكور في كتب الله بأشرف الأسماء والألقاب والنعوت والمآثر، وعلى آله الطيبين الأماثل، وصحبه النجوم الزواهر. أما بعد فإن فنون العربية على اختلاف أنواعها هي أول فنوني، ومبتدأ الأخبار التي كان في أحاديثها سمري وشجوني، طالما أسهرت في تتبع شواردها عيوني، وأعملت فيها بدني إعمال المجتهد ما بين قلبي وبصري ويدي وظنوني، ولما أن نهزت من الطلب اعتنيت بكتبها قديما وحديثا، وأسعى في تحصيل ما دثر منها سعيا حثيثا، إلى أن وقفت منها على الجم الغفير، وأحطت بغالب الموجود مطالعة وتأملا بحيث لم يفتني سوى النزر اليسير، وألفت فيها الكتب المطولة والمختصرة، وعلقت التعاليق ما بين أصول وتذكرة، واعتنيت بأخبار أهلها وتراجمهم، وإحياء ما دثر من معالمهم، وما رووه أو رووه عنهم، وما تفردوا به من الأقوال من المذاهب والأقوال، وما ضعفه الناس أو قووه، وما وقع لهم مع نظائرهم وفي مجالس خلفائهم وأمرائهم من مناظرات ومحاورات ومجالسات ومذاكرات ومدارسات ومسايرات وفتاوى ومراسلات ومعاياة ومحاجاة وقواعد ومناظيم وضوابط وتقاسيم وفوائد وفرائد وغرائب وشوارد، حتى اجتمع عندي من ذلك جمل ودونت منها ما لو رآه الأوائل لأقروا، وأقول وقد جل، وكان مما سودت من ذلك كتاب طريف لم أسبق إلى مثله، وديوان منيف لم ينسج ناسج على شكله، ضمنته القواعد النحوية ذوات الأشباه والنظائر، وخرجت عليها الفروع السائرة، وأوردت من الضوابط والاستثناءات جملة عديدة، ونظمت في سلكه من القواعد الغريبة والألغاز كل فريدة، ولم يكن انتهى المقصود منه لأجل الاختتام، ولا سودت بكتابة جميع ما أرصد له من بياض الأوراق، فحسبته بضعة عشر سنة، وحرم منه المطالعون والكاتبون، ثم قدر الله أن أصبت بفقده، إنا لله وإنا إليه راجعون، فاستخرت الله تعالى في إعادة تأليفه ثانيا والعود أحمد، فالله تعالى أحمد، وعزمت على تجديده طالبا من الله سبحانه المعونة، فهو أجل من في المهمات يقصد. واعلم أن السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه من كتب الأشباه والنظائر، وقد ذكر الإمام بدر الدين الزركشي رحمه الله في أول قواعده أن الفقه أنواع: أحدها معرفة أحكام الحوادث نصا واستنباطا، وعليه صنف الأصحاب تعاليقهم المبسوطة على مختصر المزني، الثاني معرفة الجمع والفرق، وعليه

احسن

القصص اسم لجمع القاص
[illegible]

التذكرة الإخطار بالبال هو الذكر بالقلب وهو استحضار المحفوظات
[illegible]

أحسن ما صنف فيه كتاب الشيخ أبي محمد الجويني. الثالث بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ واحد، وأحسن شيء فيه كتاب السلسلة للجويني، وقد اختصره الشيخ شمس الدين بن القماح، وقد يقوى التسلسل في بناء الشيء على الشيء، ولهذا قال الرافعي في مثله: وهذه سلسلة طويلة الذيل. الرابع المطارحات، وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الأذهان. الخامس المغالطات. السادس الممتحنات. السابع الألغاز. الثامن الحيل، وقد صنف فيه أبو بكر الصيرفي وابن سراقة وأبو حاتم القزويني وغيرهم. التاسع معرفة الأفراد، وهو معرفة ما لكل من الأصحاب من الأوجه، وهذا يعرف من كتب الطبقات. العاشر معرفة الضوابط التي تجمع جموعا، والقواعد التي ترد إليها أصولا وفروعا، وهذا أنفعها وأعمها وأكملها وأتمها، وبه يرتقي الفقيه إلى الاستعداد لمراتب الاجتهاد، وهو أصول الفقه على الحقيقة. انتهى. وهذه الأقسام أكثرها اجتمعت في كتاب الأشباه والنظائر للقاضي تاج الدين السبكي، ولم يجتمع في كتاب سواه، وأما قواعد الزركشي فلكثير فيها القواعد مرتبة على حروف المعجم، وكتاب الأشباه والنظائر للإمام صدر الدين ابن الوكيل دونها بكثير، وقد قصد السبكي به تحرير كتاب ابن الوكيل بإشارة والده له في ذلك كما ذكره في خطبته، وأول من فتح هذا الباب سلطان العلماء شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام في قواعده الكبرى والصغرى، وألف الإمام جمال الدين الإسنوي كتابا في الأشباه والنظائر لكنه مات عنه مسودة، وهو صغير جدا نحو خمس كراريس مرتب على الأبواب، وله كتابان في قسمين من هذا النوع وهما التمهيد في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الأصولية، والكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، وهما القسمان مما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي، وألف الإمام سراج الدين بن الملقن كتاب الأشباه والنظائر مرتبا على الأبواب، وهو فوق كتاب الإسنوي ودون ما قبله، وألفت كتاب الأشباه والنظائر مرتبا على أسلوب عجيب من تراه، وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين الذي في الفقه فإنه جامع لأكثر الأقسام، في صدره يشبه قواعد الزركشي من حيث كان قواعده مرتبة على حروف المعجم، وقد قال الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري في كتابه نزهة الألباء في طبقات الأدباء: علوم الأدب ثمانية: اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم، قال: وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد إلى غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول. وقال الزركشي في أول قواعده: كان بعض المشايخ يقول: العلوم ثلاثة: علم نضج وما احترق وهو علم النحو والأصول، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث. انتهى. وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون: الأول فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع، وهو مرتب على حروف المعجم، وهو معظم الكتاب وعمدته، وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق، وأشبعت القول فيها، وذكرت في ضمن كل قاعدة ما لأئمة العربية فيها من مقال وتحرير وتنكيت ومذهب واعتراض وانتقاد وجواب وإيراد، وطرزتها بما عدوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية وتراكيب العلماء في تصانيفهم المروية، ووشحتها بالفوائد، ونظمت في سلكها فرائد القلائد. الثاني فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات، وهو مرتب على الأبواب لاختصاص كل ضابط بباب، وهذا هو أحد الفروق بين الضابط والقاعدة، لأن القاعدة تجمع فروعا من أبواب شتى، والضابط يجمع فروع باب واحد، وقد تختص القاعدة بالباب، وذلك إذا كانت أمرا كليا منطبقا على جزئيات، وهذا الذي يعبرون عنه بقولهم: قاعدة الباب كذا، وهذا أيضا يذكر في هذا الفن لا في الفن الأول، وقد يدخل في الفن الأول قليل من هذا الفن، وكذا سائر الفنون بعده لاقتضاء الحال ذلك. الثالث فن بناء المسائل بعضها على بعض، وقد

الفت فيه قديما تاليفا لطيفا سميته بالسلسلة كما سمى الجويني تاليفه في الفقه بذلك والقرافي كتابا في الاصول كذلك
وسميته سلاسل الذهب الرابع فن الجمع والفرق الخامس فن الالغاز والاحاجي والمطارحات والممتحنات وجميعها
كلها في فن الالغاز سابقا كما اشار اليه الاسنوي في اول الغازه السادس فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات
والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات السابع فن الافراد والغرائب وقد
افردت كل فن بخطبة وتسمية ليكون كل فن من السبعة تاليفا مفردا ومجموع السبعة هو كتاب الاشباه والنظائر
مدونة مؤلفات تشد اليه الرحال وتتنافس في تحصيله فحول الرجال والى الله سبحانه الضراعة ان ييسر لي فيه
نية صحيحة وان يمن فيه بالتوفيق والاخلاص ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة فهو الذي لا يخيب راجيه
ولا يرد داعيه قال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني
حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت
على علي بن ابي طالب عليه السلام وصلى الله عليه فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني
سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه
اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم
ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة
ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود
فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر
لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها قال ابن عساكر في تاريخه كان ابو اسحق
ابرهيم بن عقيل القرشي المعروف بابن المكبري يذكر ان عنده تعليقة ابي الاسود التي القاها اليه علي بن
ابي طالب وكان كثيرا ما يعد بها اصحاب الحديث الى ان دفعها الى الفقيه ابي العباس احمد بن منصور المالكي
فكتبها عنه وسمعها منه في سنة ست وستين واربعمائة واذا بها قد ركب عليها اسناد لا حقيقة له وصورته
قال ابو اسحق ابرهيم بن عقيل حدثني ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة حدثني يحيى بن ابي
بكير الكرماني حدثني اسرائيل عن محمد بن عبد الله بن ابي رافع عن ابيه حدثني ابو عبد الله محمد بن عبيد الله
ابن الحسن بن عباس بن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع ان ابا الاسود الدؤلي دخل على علي صلى الله عليه وآله وذكر
التعليقة فلما وقفت على ذلك تبينت لابي العباس احمد بن منصور ان يحيى بن ابي بكير الكرماني مات سنة
ثمان ومائتين فجعل ابرهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن ابي بكير رجلا واحدا وهذه التي سماها التعليقة
هي في اول امالي الزجاجي نحو من عشرة اسطر فجعلها ابرهيم قريبا من عشرة اوراق انتهى **فن القواعد والاصول**
الغالبة وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظائر ولا يحتاج الى افراده بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب
لقرب العهد بها وهو مسمى بالمصاعد العلية في القواعد النحوية **حرف الهمزة** الاتباع هو انواع فمنها اتباع
حركة اخر الكلمة المعربة لحركة اول الكلمة بعدها كقراءة من قرا الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام
اتباع حركة اول الكلمة لحركة اخر الكلمة قبلها كقراءة من قرا الحمد لله بضم اللام لحركة الدال ومنه اتباع حركة الحرف
الذي قبل اخر الاسم المعرب لحركة الاعراب في الاخر وذلك في امرئ وابنم فان الراء والنون يتبعان الهمزة
والميم في حركتهما تقول هذا امرؤ هلك ما كان ابوك امرا سوء لكل امرئ منهم وكذا ابنم ولا ثالث لهما في اتباع العين

اللام

اللام واتباع حركة الفاء اللام وذلك في فم خاصة فان الميم والفاء يتبعان حركة الهمزة والميم في بعض اللغات فيقال
هذا مرء ورايت مرءا ونظرت الى مرء وفم ولا ثالث لهما واتباع حركة اللام للفاء بالمضاعف من الفاظ الجمع
الامر اذا لم يدخله الادغام فيه في بعض اللغات فيقال عض ولم يعض بالفتح وفر ولم يفر بالكسر ورد ولم يرد بالضم
واتباع حركة العين للفاء في الجمع بالالف والتاء حيث وجد شرطه كثمرة وثمرات بالفتح وسدرة وسدرات بالكسر وغرفة
وغرفات بالضم واتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم في منذ فان الذال ضمت اتباعا لحركة الميم ولم يعتد بالنون
حاجزا قال ابن يعيش ونظيرها في ذلك بناء بلد على الفتح اتباعا لفتحة الباء ولم يعتد باللام حاجزا لكونها ساكنة وقولهم
بلدة ابعد من فتح الدال اتباعا لفتحة الباء مع سكون اللام واتباع حركة الفاء للعين في لغة من قال لد في لدن لد قال
ابن يعيش من قال لد بضم الفاء والعين فانه اتبع الضم الضم بعد حذف النون واتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والغين في
قولهم منخر ومنتن ومغيرة وقال ابن يعيش ومنهم من يقول منتن بضم التاء اتباعا لضمة الميم ومنهم من يقول منتن بكسر
الميم اتباعا لكسرة التاء اذ النون خفية لكونها غنة في الخيشوم صار حاجزا غير حصين وقالوا كل فعل على فعيل بكسر العين
عينه حرف حلق يجوز فيه كسر الفاء اتباعا لكسر العين نحو نعم وبئس ومنه اتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء اخرى لكونها قرنت
معها وسكون عين كلمة لسكون عين اخرى وحركتها لحركتها كذلك قال ابن دريد في الجمهرة تقول ما سمعت له جرسا اذا افرد
فاذا قلت ما سمعت له حسا ولا جرسا كسرت الجيم على الاتباع وقال القالي في نوادره قال الاصمعي يقال رجس نجس فاذا افردوا
قالوا نجس ومنه اتباع الكلمة في التنوين لكلمة اخرى منونة صحبتها كقوله تعالى وجئتك من سبا بنبا وانا اعتدنا للكافرين
سلاسلا واغلالا وسعيرا في قراءة من نون الجميع وحديث انفقوا بلالا ولا تخش من ذي العرش اقلالا ومنه اتباع
كلمة اخرى في فك ما استحق الادغام كحديث ايتكن صاحبة الجمل الادبب تنبحها كلاب الحوأب فك الادبب قياسه
الادب اتباعا للحوأب ومنه اتباع كلمة في ابدال الواو منها همزة لهمزة في اخرى كحديث ارجعن مأزورات غير مأجورات
والاصل موزورات لانه من الوزر وقال ابو علي الفارسي في التذكرة لا يمتنع ان يكون القلب فيه من اجل الاتباع لان
الاول ينبغي ان يجيء على القياس والاتباع يقع في الثاني وانما اتبعت على الاخر فقالوا الغدايا والعشايا الاولى
فيه لان غداة لا تجمع على غدايا مثل حرة وحرايا وكذا ابن ومنه اتباع كلمة في ابدال واوها ياء لياء في اخرى كحديث
لا دريت ولا تليت والاصل تلوت لانه من التلاوة ومنه اتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث كحديث اللهم رب
السموات السبع وما اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن والاصل اضلوا بضمير
المذكر لان الشياطين ممن يعقل وانما انث اتباعا لاظللن واقللن وكذا قوله في حديث المواقيت
هن لهن اي لاهلهن الخليقة وما ذكر معها وانما قيل لهن اتباعا لقوله هن ومنه اتباع اليزيد للوليد في ادخال
اللام عليه وهو علم في قول الشاعر رايت الوليد بن اليزيد مباركا قال ابن جني حسن دخول اللام في اليزيد الاتباع
للوليد قال ابن يعيش في شرح المفصل الاكثر اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى علم او ما يجري مجرى
الاعلام من الكنى والالقاب فلما كان ابن لا ينفك عن ان يكون مضافا الى اب او ام وكثر استعماله استحقوا التخفيف
ما لم يستحقه مع غيره فحذفوا الف الوصل من ابن لانه لا ينوى منفصلا مما قبله اذ كانت الصفة والموصوف عندهم بمنزلة
الصلة والموصول من حيث حذفوا تنوين الموصوف فيهم كانهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال واتبعوا حركة
الاسم الاول حركة الاسم الثاني ولذلك شبهه سيبويه بامرئ وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون
في ابنم تابعة لحركة الميم فاذا قلت هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم فهذا مبتدا وزيد الخبر وما بعده نعته وضمته زيد ضمة

فائدة
وجدت بخط الشهيد
الثاني في خط شيخه الشهيد الاول
ما صورته بسم الله الرحمن الرحيم قال
الشيخ الامام علم الدين السخاوي رحمه الله تعالى
هذه ابيات في الاسماء المؤنثة
بغير علامة
وهي هذه
١٢

نفسي الفداء لسائل وافاني … بمسائل فاحت كعرف العنبر
اسماء تانيث بغير علامة … هي يا فتى في عدها لم تحصر
فمن الذي منها بغير تنازع … ...
اما التي لا بد من تانيثها … ستون منها العين والاذن التي
والنفس ثم الدار ثم الدلو … ...
وجهنم ثم السعير وعقرب … والارض ثم الاست ...
ثم الجحيم ونارها والعصا … والريح منها ...
والقوس والفرس والفلك … ...
وعروض شعر والذراع … والملح ثم ...
والفرس ثم الخمر ... … والقوس ثم ...
وكذاك ... … ابدا ...
والعين الينبوع ... … ...
وكذاك ... … ...
وكذاك ... … ...
والعنكبوت ... … ثم اليمين ...
والرجل منها ... … في الرجل كانت ...
وكذا الشمال ... … ...
اما التي قد كنت فيها مخيرا … ...
السلم ثم ... … ...
والليل ... … ...
وكذا ... … ...
والحكم ... … ...
نفسيه ... … ...
وانت في ... … والله يغفر زلة ...

انتهى
اقول كانه سقط
لان المتقدم سبعة عشر
هذه سبعة ثلاثة
فالحكم
تم

تمم

اتباع لا حركة اعراب لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف
كالصدر لعلة للعلة لا يجوز السكوت على الاول وكذا الا اتباعا تقول رأيت زيد بن عمرو فتفتح الدال اتباعا لفتحة النون
فتقول في الجر مررت بزيد بن عمرو فتكسر الدال اتباعا لكسرة النون من ابن وقد ذهب بعضهم الى ان التنوين انما سقط
لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو فاسد انما هو لكثرة استعمال ابن قتيبة قال ابن جني في المحتسب في
الحمد لله بالاتباع هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله وهم لما كثر في استعمالهم اشد تغييرا كما جاء عنهم لذلك لم يك
ولا ادر ولم ابل لم ابل اصله لا ابالي وايش تقول وجاء يجي وسا يسو يجف فهما كثر نظيرا جدا اطرح هذا ونحن الكلام استعماله
اتبعوا احد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت الحمد لله كعنق وطنب والحمد لله كابل واطل الا ان الحمد لله
بضم الحرفين اسهل من الحمد لله بكسرهما فصيحين حقيقة انه اذا كان اتباعا فما قيس الاتباع ان يكون الثاني تابعا للاول
وذلك لانه جار مجرى السبب والمسبب وينبغي ان يكون السبب اسبق رتبة من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما تقول
مد وشد وشم وفر وتتبع الثاني الاول فهذا اقيس من اتباعه الاول للثاني في نحو اقتل اخرج والاحزاب ضمة الدال في الحمد لله
اعراب وكسرة اللام في لله بناء وحركة الاعراب اقوى من حركة البناء والاولى ان يغلب الاقوى على الاضعف لا بعكس ومثل هذا في
الاعراب البناء قوله وقال اضرب الساقين امك هابل بكسر الميم لكسرة الهمزة انتهى وفي الكشاف قرأ ابو جعفر للملائكة اسجدوا بضم
التاء للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع الا في لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله فائدة قال ابن اياز في
شرح الفصول اعلم ان العرب قد اكثرت من الاتباع حتى صار ذلك كانه اصل يقاس عليه واذا كانت قد اتت الحركة
الدال مع قوتها للاتباع وذلك ما حكاه الفراء من الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام وقلبوا ايضا الياء الى الواو
مع ان القياس عكس ذلك فقالوا انا اخوك وانا انبئك حكاه سيبويه كان الاتباع في نحو [illegible]
لكن فيهما ثقل خفيف لم يقيل واما الساكن الحاجز فلا يعتد به لضعفه انتهى فائدة عد من الاتباع حركة الحكاية قال
ابو حيان في شرح التسهيل اختلف الناس في الحركات اللاحقة الاسماء في الحكاية فقيل هي حركات اعراب [illegible]
وقيل ليست الاعراب انما هي اتباع لفظ المتكلم على الحكاية قال ابو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضراوي
في كتاب التنبيه الاعراب عن اسرار الحركات في لسان الاعراب حركة الحكي في حالة الرفع منهم من يقول انها
الاعراب لانه لا ضرورة في تكلف تقدير بوجود اخرى وانما قيل به في حالة النصب والجر للضرورة ومنهم
من يقول انها لا للبناء ولا للاعراب كلا هما حالة الرفع على حالة النصب والجر وهذا اشبه بمذاهب النحاة
اليق بمذاهب البصريين لانهم ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر ان واخواتها وفي اسم كان واخواتها
على ما كان عليه قبل دخول العامل انتهى الاتساع عقد له ابن السراج بابا في الاصول فقال اعلم ان الاتساع ضرب
من الحذف الا انه الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه باعرابه وفي الحذف تحذف العامل
فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الاعراب وفي الاتساع العامل فيه بحاله وانما تقيم فيه المضاف اليه مقام المضاف او
الظرف مقام الاسم فالاول نحو واسأل القرية والمعنى اهل القرية والثاني نحو صيد عليه
يومان والمعنى صيد عليه الوحش في يومين وولد له ستون عاما والمعنى ولد له الولد ستين بل مكر الليل والنهار ونهارك
صائم وليلك قائم وسارق الليلة اهل الدار المعنى مكر في الليل صائم في النهار سارق في الليلة قال وهذا الاتساع
في كلامهم اكثر من ان يحاط به قال وتقول سير بزيد فرسخين يومين ان شئت جعلت نصبهما على الظرف وان شئت نصبت
على السعة وعلى ذلك قولك سير به فرسخين يومان فيقيم يومين مقام الفاعل وقال في موضع اخر ان باب المفعول

له والمفعول معه نصبا على الاتساع اذ كان حقهما ان لا يفارقهما حرف الجر ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظرف في
التصرف في الاعراب في قيامهما مقام الفاعل فقد قالت العرب اذا لقيتهما بابان وضعا من غير [illegible] وان ذلك
الاتساع منهم فيهما لان المفعولات كلها تتقدم وتتوسع وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وخبرا هذا كلام ابن السراج
انا اشبع القول في هذا الباب لقلة من يعقل بابا من النحاة قال ابو حيان في شرح التسهيل الاتساع يكون في الظرف
المتصرف فينصب نصب المفعول به على التوسع والمجاز ولم يجز ذلك المبرد [illegible] مسند اليه
لان مثاله [illegible] فما خرج عن التوسع فيه ينصب المفعول به المكرم اكرمته زيدا وانا ضارب الضرب زيدا قال
في البسيط هذا الاتساع ان كان لفظيا جاز اجتماعه مع المفعول الاصلي وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول
به فلا يجتمع معه لانه كالعوض منه [illegible] التوسع [illegible] الضرب [illegible]
[illegible] المفعول [illegible] بالمفعول [illegible] الاتساع [illegible]
في المطلق وفي البسيط [illegible] فيكون [illegible] الاسماء
الجامدة ولا تجري [illegible] الاعتبار واذا كان [illegible] فيها وكانت [illegible]
ولم يجمع [illegible] التثنية والجمع [illegible] الاتساع في الظرف [illegible]
[illegible] الزمان والمكان [illegible] التوسع [illegible] الظرفية لان علم التصرف [illegible] التوسع اذ يلزم من
التوسع [illegible] التصرف [illegible]
[illegible] الظرف [illegible] التوسع [illegible] الظرف
المقطوع عن الاضافة [illegible] الثانية اذا توسع في الظرف [illegible]
[illegible] الاصل [illegible] الظرفية [illegible] لان الظرف [illegible] والاضافة
[illegible] الاصل [illegible] الزمان والمكان [illegible] من كلام العرب [illegible]
[illegible] الا ان [illegible] على ان [illegible] لان كل ما ينتصب ظرفا يجوز
[illegible] الاستقرار [illegible] الثالثة [illegible] الظرف المتوسع فيه
[illegible] الليل والنهار [illegible] المفعولية [illegible] يا سارق الليلة اهل الدار [illegible]
الليل اهل الدار [illegible] سيبويه قال الفارسي [illegible] الظرف [illegible] بالاضافة [illegible]
في الظرف [illegible] الاضافة اليه [illegible] بين المضاف والمضاف اليه [illegible]
[illegible] اللام [illegible] الاضافة [illegible] الظرف [illegible]
وليس [illegible] ولا [illegible] البناء وقال ابن عصفور [illegible]
بين المضاف والمضاف اليه [illegible] والتاء [illegible]
ان [illegible] الظرف [illegible] الظرفية [illegible]
[illegible] الاسماء [illegible] الظرف [illegible] الظرفية [illegible]
ما ذكره الاخفش في كتاب الكبير [illegible] الظرف [illegible] الاسم والفعل [illegible]
الظروف [illegible] الاعراب [illegible] الا انها كانت كذلك [illegible]
ما يدخلون في الاسماء الرابعة [illegible] الى المتوسع فيه [illegible]

نحو ولد له ستون عاما وصيد عليه الليل والنهار ويوم خير اخوى الشرب ليوم قال بعضهم ويؤكده اتفق منه ويدل
لم يجز في المصدر الظرف لانه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف في اجازته صاحب البسيط الخامس
ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف متصرف وقال في البسيط ليس التوسع مطردا في كل ظروف الامكنة كما في الزمان
بل التوسع في الامكنة سماعي نحو نحا نحوك وقصد قصدك واقبل قبلك ولا يجوز في خلف واخواتها لا تقول عمرو يكره خلفك
فتجعله مفعولا وكذا لا يتوسع فيها بجعلها فاعلا كما في الزمان وانما كان ذلك لان ظروف الزمان اشد تمكنا من ظروف
المكان السادس لا يتوسع في الظرف اذا كان عامله حرفا او اسما جامدا بالاجماع لان التوسع فيه تشبيه بالمفعول به والحرف
والجامد لا يعملان في المفعول به وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها قال ابو حيان يبتنى على الخلاف في كان هل تعمل في الظرف
ام لا فان قلنا لا تعمل فيه فلا توسع وان قلنا تعمل فيه فالذي تقتضيه النظر انه لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز
فيها لانها انما رفعت المبتدا ونصبت الخبر تشبيها بالفعل المتعدي الى واحد فعملها بالتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت الظرف
اتساعا كان مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمنع منه ونظير ذلك قولهم دخلت في الامر لا يجوز حذف في لان هذا الدخول مجاز
ووصول الفعل الى الظرف بنفسه مجاز فلم يجمع عليها مجازان والذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتساع معها كما
الافعال لا يجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي الى واحد بلا خلاف وهل يجوز مع المتعدي الى اثنين وثلاثة
خلاف ذهب الجمهور الى الجواز وصحح ابن عصفور المنع لانه لم يسمع معهما كما سمع مع الاولين قالوا يوم الجمعة صمته وقال
شهدناه سليما وعامرا ولانه ليس له اصل يشبه به لانه لا يوجد ما يتعدى الى ثلاثة فيحمل على الاصل وباب اعلم وارى فرع عن
علم ورأى والحمل انما يكون على الاصول لا على الفروع وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدي الى اثنين والمنع مع المتعدي الى ثلاثة
لانه ليس له ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة واجاب الجمهور بان الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل جوازه
مع اللازم الثامن اذا توسع في واحد لم يتوسع فيه بعينه مرة اخرى مثاله ان يتوسع في ضيف اليه ثم تضيفه الى المفعول
به توسعا وهل يجوز ان يتوسع في الفعل اكثر من واحد بان يتوسع مع في الظرف ثم يتوسع في المكان ان قلنا يتوسع في اللفظ
لم يبعد وان المعنى فيبعد لانه لا يجتمع شيئان بل شيء واحد وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع في شيء من الافعال الا اذا حذف المفعول
الصريح ان كان التوسع في المعنى وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو يا سارق الليلة اهل الدار وسببه ان التوسع في المعنى
المتوسع فيه قائما بالمعنى ليكون معنويا واحدا فصليين من غير عطف الا ما يجري مجراه اجتماع الامثال مكروه ولذلك يفر منه
الى القلب والحذف والفصل فمن الاول قالوا في هدهت الحجر وهديت قلبوا الهاء الاخيرة ياء كراهة اجتماع الامثال وكذلك
قولهم في ظننت ظنيت وتقضض تقضى قلبوا الضاد ياء وقال الخليل اصل مهما الشرطية ماما قلبوا الالف الاول هاء لاستقباح التكرير
وقالوا في النسب الى تحية تحوي وعم تحوي بقلب الياء واوا كراهة لذلك وكذلك قالوا في نحو حيي حيوي وفي تحية تحوي وذلك
ومعنيهم اصلها هنيهة فابدلت الهاء من الياء كراهة لاجتماع الامثال والحيوان من مضاعف الياء واصله حييان قلبت الياء
الثانية واوا وان كانت الواو اثقل منها كراهة اجتماع الامثال وكذا ديوان وديباج وقيراط وعباس وديوان اصلهما
دوان ودباج وعلى ذلك قلب المضعف في التضعيف ياء لذلك والى اصله لب قلبت الباء الثانية التي هي اللام ياء هربا من التضعيف
قضا ولبي ثم ابدلت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت لبى ونحو حمراء وصفراء تقلب الهمزة في التثنية واوا قال التكوثر
وسببه اجتماع الامثال فانه كان الالفين وبينهما همزة والهمزة قريبة من الالف فلو لم تقلب واوا لكان اشبه قبلها ياء
لان الياء قريبة من الالف والواو وليست في القرب اليها مثلها والجمع بين الامثال يكره عندهم فكان قلب الهمزة واوا اولى
فان لا يجمع بين الامثال من قلبها ياء ومن الثاني في حذف احدى مثلي ظللت ومسست واحسست فقالوا ظلت ومست واحست وحذف

ومنها

اجتماع الياءين في سيد وميت وهين ولين وقيل وهو مقيس على الاصح قال ابن مالك يحفظ ولا يقاس وقال الفراء
يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء وحذف الياء المشددة من الاسم المنسوب اليه عند لحاق ياء النسبة كراهة
اجتماع الامثال كقولهم شافعي وبختي ومرمي لا في نحو كساء اذا سمي به ثم نسب اليه فانه يقال فيه كسائي بالياء مشددتين
وساقي عليه وحذف الياء الاخيرة في تصغير نحو عطاء وكساء وسقاء واداوة وقاوية ومعاوية واحوى لانه يقع في ذلك
بعد ياء التصغير ان لم يحذف اجتماع ثلاث يات وبيان ذلك ان ياء التصغير تقع ثالثة فتنقلب الالف التي بعدها ياء وتقلب الهمزة الى اصلها من
الياء والواو فتقلب ياء لانكسار ما قبلها فتجتمع ثلاث يات ياء التصغير وياء بدل الالف المدة وياء بدل لام الكلمة ولفظة عطيي
فتحذف الاخيرة لانها طرف والطرف محل التغيير ولان زيادة الثقل حصلت بها ثم تدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الالف فيقال
عطي وكذا في اداوة يقع بعد ياء التصغير الالف فتنقلب الالف ياء وكذا الواو بعدها لانكسار ما قبلها فتدغم ياء التصغير في المنقلبة عن
الالف وتحذف الياء الاخيرة ويقال اديه وقيل في غاوية ومعاوية غوية ومعوية وفي احوى احيو كذا في البسيط ومن ذلك قولهم
لتضربن يا قوم ولتضربن يا هند فان اصله لتضربونن ولتضربينن حذف نون الرفع لاجتماع الامثال كما حذفت مع نون الوقاية
في نحو اتحاجوني كراهة اجتماعها مع نون الوقاية قال ابن عصفور في شرح الجمل والتزم الحذف هنا ولم يلتزم في اتحاجوني لان
اجتماعها مع النون الثقيلة اثقل من اجتماعها مع نون الوقاية لان النون الثقيلة حرفان ونون الوقاية حرف وحكم النون الخفيفة
حكم النون الثقيلة في التزام حذف علامة الاعراب معها لانها فرعها وهي مخففة منها انتهى ومن ذلك قال ابو البقاء في التبيين
تصغير اذا يا واصل ثلث يات عين الكلمة وياء التصغير ولام الكلمة فحذفوا احديهما لثقل الجمع بين ثلث يات والمحذوفة
الاولى لان الثانية للتصغير فلا تحذف والثالثة يقع بعدها الالف والالف لا تقع الا بعد المتحركة والاول فيها بدل
من المحذوف والتصغير يرد الاشياء الى اصولها ومن ذلك قولهم في الجمع اخوت واخوان ولم يرد المحذوف كما هو القياس اخوون وابوون
قال الشلوبين لانه كان يقتضي الاجتماع ضمات وكسرات فلما اتصلت الاعرابية وجرى الجمع على حكم المفرد ولما كان هذا التابع
في التثنية رد فقيل اخوان وابوان ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته الاصل في يا بني يا بنيي بثلاث يات الاولى ياء التصغير
الثانية لام الكلمة والثالثة ياء الاضافة ادغمت ياء التصغير فيما بعدها لان ما اول المثلين فيه ساكن فلا بد من الادغام
غير معتد فيها لان المشدد لا يدغم لانه واجب الحركة والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة ومنهم من يبالغ في التخفيف فحذف الياء الثانية
المتحركة المدغم فيها فقال يا بني بالسكون كما حذف فيها في سيد وميت لما قالوا سيد وميت ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما لم
تدخل اللام في خبر لكن فانها تنفيه لاجتماع الحروف التي لها الام كلامهم ولما لم يستثقل اجتماع اللامين مطلقا والحكم في
حروف النون من لكن مع قبه خطابان بعد الام كانها دخلت على الاخر انه لا يعلم سعد من تماثل لو قيل لا يعلم ومن ذلك
الياء والواو في النسب الى نحو شديدة وضعوفة يقال شديدي وضعوبي اذ لو لم تحذف كما هو قياس فعيلة وفعولة في شدة
حتى يقال لاجتمع مثلان ومن كراهة اجتماع الامثال ايضا قولهم المكتوب بمعنى الاخفش الا انه احتج الى من اجتماع اربع
يات فيما الحق قال في ايات الكل التي مادنا الاخفش الاتي ومن ذلك قال الشلوبين في شرح الجزولية انما قدر النحويون الضمة
في نحو يغزو والكسرة في مررت بالقاضي لثقلها في نفسها واما افعالها فتنها اجتماع الامثال لانهم يستثقلون اجتماع الامثال
قال والامثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو والحركة التي قبلهما والياء والواو وهما ناشئان عن الحركات لان
من جنسها الاترى انهما ينشاان عن اشباع الحركات فلما اجتمعت الامثال خففوا بان استثقلوا الحركة المستثقلة قال ويدل
على صحة هذه العلة انهم اذا سكنوا ما قبل الواو والياء في نحو دلو وظبي لم يستثقلوا الضمة لانه قد قلت الامثال هناك
لكون ما قبل الواو والياء ساكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقي من الثقل لقلته ومن ذلك قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة

على الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث لانه يؤدي الى اجتماع المثلين وهو ثقيل فرفضوه لذلك ولم يحكم الفصل بينهما
بالالف فيقولون هل تضربنان لان الالف اذا كان بعدها ساكن تغير شدد حذف فيلزم ان يقال هل تضربن فيعود
مثل ما فرت منه فذلك بعد لو امر الحاقا في الحقيقة والمثقل الشديدة فيفصلوا بينها وبين نون الضمير بالالف كراهة اجتماع
الامثال فقالوا هل تضربنان قال ابن فلاح في المغني ان قيل فقد وجد اجتماع الامثال في نحو يحيين من غير استثقال قلنا
ياء التصغير كلمة مستقلة وقال ابن الدهان في الغرة اذا قالوا استثقلنا الامثال في الحروف احتاج حتى حذفوا الحروف
وادغموا ومنه ما حذفوا احد الحرفين ومنه ما قلبوا احد الحروف فمثال الاول لعمرك واصله لعمرك ومثال الثاني في ظللت
ظلت ومثال الثالث تقضي البازي واصله تقضض لا لاعلام ان تستثقلها في الحروف المقبلة فاذا اعترض بين يكني واجتماع
الامثال ياء الاحد وكثرت فالجا بالبن ياء التصغير تغير الطرح كاء التانيث ومن كراهة اجتماع المثلين فتح من الرجل
الم الله الى لكسرتين وطلبا للخفة عن الثقل وفي شرح المفصل للقضا بي الايجوزات ت نيا مطلق بجيز عند سيبويه
ويذكر ان العرب حققت ذلك كراهة لاجتماع المثلين المتشبهين واجاز ذلك الكوفيون فان فصلت بينهما بذلك جاز
نحو انه عندنا يريد في الدار **ومن ذلك** قال السيرافي ان قيل لم وجب ضم الاول في المصغر قيل لما لم يكن بد من تغيير المصغر ليمتاز
عن المكبر بعلامة تلزم الدلالة لا تزول التصغير كان الضم اولى لانهم قد جعلوا الفتح في الجمع نحو مساجد فلم يبق الا الكسر او
الضم فاختاروا الضم لان الياء علامة التصغير وان وقع بعدها حرف فلابد من تحريكه بالكسر فلو كسر الاول
لاجتمعت كسرتان مع الياء فعدلوا الى الضم فرارا من اجتماع الامثال **اجرا المتصل مجرى المنفصل واجرا المنفصل**
مجرى المتصل لذلك ابن جني باب في الخصائص قال ومن الاول قراءة الحسن الحمد لله العلي الاجلل وقوله وتشكو الوجا من اظلل
قولنا التلاد ... قد اصار بالعراق ... ومن ذلك ما ظهر تضعيفه فهذا عندنا على اجرا المتصل مجرى
من المنفصل فجعل ... بمنزلة ... الادغام من ذلك ... فادغم ... فجعلت فيها ... اللفظ
وعمل واستعمل ... **ومن ذلك** ما حكوه من قولهم عوى الكلب عوية وهذا عندي وان كان لا اصل
فانه جرى مجرى بناء من باب طويت فعلة وهو قولك لوكيه كقولك امراة جوية ولوية من الجوى واللوى فان خففت حركة
العين فاسكنتها قلت لوية وجوية ولوية بتنوين العين ولم تعللها بالقلب والادغام لان الحركة فيها منوية وعلى ذلك قالوا
ضاون من قويت قويان فان اسكنوا صحت العين ايضا لصحتها اللام ايضا وان زالت الكسرة من قبلها لان الادغام مراد فكذلك
قالوا عوى الكلب عوية تشبيها ببناء امراة جوية ولوية وقويان فان قلت فهلا قالوا ايضا على قياس هذا الطويت
طوية ... شوية فالجواب انه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس ما ذكرناه وانما ليت لعوى فيه مزية ... شوى
كما لم يكن ... ثم وقائم ... سبيلها ... اجحشم ... على ... ما لك ... ترك
الاستكثار ... ان اعلال واستثقال هو القياس **ومن ذلك** قراءة ابن مسعود فقولا له قولا لينا من ذلك ادغام الحركة
هنا وان كانت لازمة مجراها اذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى قل اللهم وقم الليل وقول الشاعر فيا بينا انما
لا تغنينها واقيه فينا وانا لكتاب الذي تتلو ويكفيك نحن ... لا تغنينها اتق الله ونحو ما انشد ابو زيد
من قول الشاعر وما الدهر الا ... ابطالب ... الحاكي فقلت لعمك ... وبالكيد
... ثم اصبحوا الذنب فيه ... اصل الحركة ... العين التي كانت حذفت لالتقاء الساكنين
فكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى فقولا وان كانت لازمة بالحركة في التقاء الساكنين في قل اللهم وقم
الليل وحركة الاطلاق الجارية مجرى حركة التقاء الساكنين في ... وقول الشيخ ... كلما اجتمعت ... لم يظهروا ولم
يجتمعوا
يجتمعوا ابر بين ولم يجتمعوا انه لم يحصل بنفقة البيم واجرا ها مجرى غير اللازم مما ذكرناه وغيره فلم يردوا ما ليس المحذف من كلام العجم وانت
قلت في هذين ان اكثرنا المحركة من الحرف كما اكتفا الاخرى فاسه في قوله كما لا تكف ما تليقون فيهما جوفا واخرى قطا للكسيل الفقا
وقول الاخر بالنبي فرغا ناعه قولان **ومن ذلك** وهو اجرا غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم في الاحمراذا خففت همزته الحمر كما ها
ابو عثمان ومن قال الحمر فالحركة لام غير لازمة انما هي لتخفيف الهمزة والتحقيق لها جائز فيها ويخرج القول الاخر وكنت نحو
سكرا حسبه فنحج لان منها بالذلت انما ح فاسكن الحال التي كانت محركة لالتقاء الساكنين فنح الان لما تحركت لتخفيف الهمزة
وعليه قراءة من قرأ قالوا الان جئت بالحق فاثبت واو قالوا لما تحركت لام الان والقراءة القوية قالوا الان باسقاط الواو على
لان الحركة عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول الاخر حدثنا نبى ... لان ان يتيح ... بن عثمان فقد ... نا
شيئا سبحان ربي الرحمن اسكن ميم منكم لما تحركت لام الان وقد كانت مضمومة عند التحقيق في قوله منكم الان فاعتدت
حركة اللام بالتخفيف وان لم يكن لازمة وينبغي ان تكون قراءة ابي عمرو اذا ما اصلت عادا الاولى على هذه اللغة وهو قول
مبتديا اوفى لان الحركة على هذا في اللام اثبت منها على قول من قال الحمر وان كان حملها على هذا ايضا جائزا لان الادغام وان
كان بابه ان يكون في المتحرك فقد ادغم في الساكن ايضا في نحو ... ويجعل ومعد ونحو ذلك ومثله ما انشده ابو زيد الا
يا قد هبت ... نحو ... عليها ارتحل لام ... بعيد ادغم تنوين ... في لام الان وما نحن على بصدد قول الله تعالى لكنا
هو الله ربي واصله لكن انا فخففت الهمزة بحذفها والقا حركتها على نون لكن فصارت لكنا فاجرى غير اللازم مجرى اللازم
فاستثقل التقاء المثلين متحركين فاسكن الاول وادغم في الثاني فصار لكنا كما تري وقياس قراءة من قرأ قالوا الان فحذف
الواو ولم يحفل بحركة اللام ان يظهر التنوين لان حركة الثانية غير لازمة فيقول لكن انا بالاظهار كما تقول في تخفيف
حيا الحوبة وحيل بفتح حرف اللين هنا ولا تقلبان لما كانت حركتهما غير لازمة **ومن ذلك** قولهم في تخفيف رؤيا ونؤي رويا
ونوي فتصح الواو هنا وان سكنت قبل الياء من قبل ان التقدير فيهما الهمزة كما صحت في ضوء ونوء تخفيف ضوء ونوء لتقدير
الهمزة وادهاتا ايا وكذلك ايضا صح نحو شيء وفي تخفيف شيء ونوء لذلك وسألت ابا علي فقلت من اجرى غير اللازم مجرى اللازم
فقال ان كف فيا قوله اذا خفف نحو حوابة ... ايتلف فيقول ... ولم يقيم على التصحيح ... في القلب هنا الانس
الكنه واما ... الادغام فلا يقدم عليه فان قيل فقد قلبت العرب الحرف للتقدير وكذلك قول بعضهم ريا ورية في تخفيف
رؤيا ورؤية قيل الفرق انك لما صرت الى لفظ ريا ورية ثم قلبت الواو الى الياء فصار الى ... ريا وريه انما قلبت عما الى الحرف كا
هو الان لا لغة شبها الواو بالياء وبعدها عن الالف فكانك لما قلبت تقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو كانها هي
نفسها وليس كذلك الالف لبعدها عنها بالاحكام الكثيرة التي قد احطنا بها علما قال وما يجري من كل واحد من القرينين مجرى صاحبه
كثير فيما مضى كما يلقي في تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال ابن هشام الخضراوي جرت العرب حركات الاعراب للزوما
على البدل مجرى الحركة اللازمة لكونها لا تعرى من حركة فلذلك قالوا اعصا ومعو كما قالوا الحيام وكذلك قالوا محقق
ومرضي كما قالوا في الماضي رضي انتهى **اجرا المتصل مجرى المنفصل واجرا المنفصل مجرى المتصل** عقد لها ابن جني
في الخصائص بابا لذلك قال فمن الاول قولهم احتل القوم واشتموا فيهما بيانا ومخرجين ... فيجعل لما لا اتحل ...
قوله الحمد لله العلي الاجلل وبابه لان هذا انما يظهر مثله ضرورة واظهاره نحو احتل واشتم ... وكذلك باب
قولهم ضربون ونحوه هنا يضربان يا ... مجرى ... يضربان ... فصار ... الشبه بينهما ان نونا لا حرا
هذه الايدي ان يكون بعدها نون الاخرى ... ولا تكلم ... ومما ... نحو هذا
احتج باب المثلين في كلمة واحدة فقال بعضهم باق مثل احتجوا ... فقال اقتتل فيقول قتل ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول قتل

ومنهم من يقول اشتل فيثبت همزة الوصل مع حركة الفاء لما كانت الحركة عارضة للنقل والتقاء الساكنين ومن القلب قولهم قال الله
ابجد تجري دابة ومشابة وكذلك قراءة من قرأ ولا تناجوا وحتى إذا اداركوا فيها ومنه عندي قول الراجز في أي يومي من الموت أفر
أيوم لم يقدر أم يوم قدر كذا أنشده أبو زيد لم يقدر بفتح الراء وقال أراد النون الخفيفة فحذفها وسلف نون التوكيد وغيرها
من علامات الجزم عندنا مجرى الإدغام الملحق في اشتقاق الفعل إذا كان التوكيد من مظان الإسهاب والإطناب والحذف من
مظان الاختصار والإيجاز لكن القول فيه عندي أنه أراد أيوم لم يقدر أم يوم قدر ثم خففت همزة أم فحذفها وألقى حركتها على
راء يقدر فصار تقديره أيوم لم يقدر أم ثم أشبع فتحة الراء فصار لم يقدرا أم فحركها لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة
بعد يقدر لم واختار الفتحة اتباعا لفتحة الراء ونحو هذا التخفيف قولهم في المرأة والكماة إذا خففت الهمزة المراة والكماة وكنت
ذاكرت الشيخ أبا علي رحمه الله منذ بضع عشرة سنة فقال لهذا إنما يجوز في المتصل قلت له فأنت أبدا تكرر ذكر إجرائهم المنفصل
المتصل فلم يرد شيئا وقد ذكرت تعليقا هذا الموضع في كتابي في سر صناعة الإعراب ومن إجراء المنفصل مجرى المتصل قوله وقد بدا
هنك من المئزر فشبه هنك بعضد فأسكنه كما يسكن نحو ذلك ومنه فاليوم أشرب غير مستحقب كأنه شبه رب غ بعضد وكذلك
ما أنشده أبو زيد قالت سليمى اشتر لنا دقيقا فهو شبه تر لنا بقولهم فعلم علم لأنه كما ترى بوزن علم وكذلك ما أنشده أيضا من قول
الأخطل [illegible] تكركرها أعجبنا لأن ترك بوزن علم قلت وقد صح [illegible] للقراءة المتواترة [illegible] الكلام من نحو [illegible] أن يكون [illegible]
ثم قال ابن جني ومن هذا الباب نحو من الذي قبله وفيه ما يحسن وفيه ما يقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس عليه ولكل وجه إجراء
الأصلي مجرى الزائد وإجراء الزائد مجرى الأصلي قال أبو حيان من الأول قولهم في النسب إلى تحية تحوي فحذفت الياء الأولى
وقلب الثانية واوا فأما القلب فرارا من اجتماع الياءات وأما الحذف فإن تحية أجرتها العرب مجرى فعيلة ونحو ضحية
ثم إنك إذا نسبت إلى تحية تقول تحوي كما أنك إذا نسبت إلى حنيفة تقول حنفي لأنك تحذف ياء المد وهي المدغم في لام الكلمة كما تحذفها
في حنيفة وأما التحية فالياء الأولى ليست للمد إنما هي عين الكلمة والثانية لام الكلمة وأصل تحية تحيية ثم أدغم فأجري الأصلي مجرى الزائد
لشبهها لفظا لا أصلا فقالوا تحوي قال ومثل تحية تئية وهي المكث قال [illegible] لا أحفظ لهما ثالثا انتهى ومنه أيضا ما أنشده
أبو علي من قولهم في تثنية ما همزته أصلية نحو قراء ووضاء قراوان بالقلب واوا تشبيها لها بالزائدة وغير [illegible] من غير قلب
أصلية فيقول قراءان ومن الثاني قولهم في تثنية همزة منقلبة عن حرف إلحاق نحو علباء وحرباء علباءان بالإقرار تشبيها لها بالمنقلبة
عن الأصل وقول بعض الكوفيين في تثنية نحو حمراء حمراءان بإقرار الهمزة من غير تغيير لأنه لما قلبت ألف التأنيث همزة أشبهت
بالأصلية فلم تغير كالأصلية الاختصار جل مقصود العرب وعليه مبنى أكثر كلامهم ومن ثم وضعوا باب الضمائر لأنها أخصر
من الظواهر خصوصا ضمير الغيبة فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة فإنه في قوله تعالى أعد الله لهم مغفرة قام مقام عشرين ظاهرا ولذا
لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل وباب الحصر بإلا وإنما وغيرهما لأن الجملة فيه تنوب مناب جملتين وباب العطف لأن حرفه
وضع للإغناء عن إعادة العامل وهو باب التثنية والجمع لأنهما أغنيا عن العطف وباب النائب عن الفاعل لأنه دل
على الفاعل بإعطائه حكمه وعلى المفعول بوضعه وباب علمت أنك قائم لأنه محتمل لاسم واحد سد مسد المفعولين وباب طرح
المفعول اختصارا على جعل المتعدي كاللازم وباب التنازع لأن الحرف فيه نائب مناب أعود أو أدعو وأدوات الاستفهام
والشرط فإن كم مالك يغني عن قولك أهو عشرون أم ثلاثون وهكذا إلى ما لا يتناهى والألفاظ الملازمة للعموم كأحد وأكثر
من الحذف فتارة بحرف من الكلمة كلم يك ولا أدر وتارة للكلمة بأسرها وتارة للجملة كلها وتارة لأكثر من ذلك ويطول الحذف
كثيرا عند الاستطالة كحذف عائد الموصول فإنه كثير عند طول الصلة وقليل عند عدم الاستطالة وحذفت ألف التأنيث إذا كانت
رابعة عند [illegible] لطول الكلمة قال ابن يعيش في شرح المفصل الكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الإيجاز

والاستحسان

والاستحسان وقال ابن السراج في الأصول من الأفعال ضرب يستعمل للاختصار وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون
نحو مات زيد [illegible] وسقط الحائط وقال ابن يعيش المضمرات [illegible] نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة وضرب من الإيجاز
والاختصار كما تجري حروف المعاني نيابة عن غيرها من الأفعال فالهمزة نائبة عن أستفهم [illegible] وقال أبو الحسين بن
أبي الربيع في شرح الإيضاح قولهم لله دره من رجل من فيه للتبعيض [illegible] والتقدير [illegible] من الرجال فوضع المفرد
موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلبا للاختصار قال ونظير هذا قولك كل رجل يفعل هذا الأصل كل الرجال يفعل
فاستغنوا بوضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلبا للاختصار وقال أبو البقاء في اللباب [illegible]
الأندلسي في شرح المفصل إنما دخلت إن على الكلام للتوكيد عوضا من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من
فإن دخلت اللام في خبرها كان آكد وصارت إن واللام عوضا من ذكر الجملة ثلاث مرات وهكذا أن المفتوحة لولا إرادة
التوكيد لقلت مكان قولك بلغني أن زيدا منطلق بلغني انطلاق زيد انتهى ومن الاختصار تركيب إما العاطفة على قول سيبويه
من إن الشرطية وما النافية [illegible] الجمل الشرطية [illegible] ذكره في البسيط وتركيب أما المفتوحة من
المصدرية وما المزيدة عوضا من كان في نحو أما أنت منطلقا انطلقت [illegible] أما الشرطية عوضا من فعل الشرط [illegible]
في قولنا أما زيد فقائم قال ابن إياز في شرح الفصول إنما ضمنوا بعض الأسماء معاني الحروف طلبا للاختصار ألا ترى أنك لو
[illegible] الشرط على الأناسي [illegible] فقد استغرقت [illegible]
ولو جئت بإن لاحتجت أن تذكر الأسماء [illegible] زيد وعمرو وبكر [illegible] ولا الاستغراق للجنس وكذا الكلام في الاستفهام
انتهى ومما وضع للاختصار أسماء العدد فإنك تقول عشرة ومائة وألف [illegible] مكررا
ومن ثم قالوا [illegible] ولم يقولوا ثلاث مئات كما هو القياس [illegible] أن يكون جمعا [illegible] الأقل
الاختصار [illegible] باجتماع [illegible] الأول والثاني والعدد [illegible] التمييز [illegible]
[illegible] الثالث [illegible] التمييز [illegible] اجتماع ثلاثة
قال [illegible] التمييز [illegible] استغنوا فيها بلفظ الإفراد عن الجمع لثقل التأنيث [illegible] الألف
في الألف [illegible] الأول [illegible] على الاختصار [illegible]
مع العدد [illegible] وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرة باب التصغير [illegible]
بناء وتغيير كلمة عن وصف [illegible] الأوصاف [illegible] على أن التصغير [illegible]
وقال [illegible] من التصغير [illegible] الاختصار وقال ابن يعيش في شرح المفصل وصاحب البسيط [illegible]
للاختصار [illegible] الصفات [illegible] العلم [illegible] عن الرجال [illegible]
حتى يعرف المخاطب [illegible] العلم من ذلك [illegible] قال صاحب البسيط [illegible] المعنى [illegible] العلم عبارة عن مجموع صفات قال [illegible]
البسيط [illegible] وضع أسماء الأفعال للاختصار [illegible] الاختصار [illegible] باللفظ الواحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع
[illegible] ولو جئت [illegible] اللفظ لقلت اسكت اسكتي واسكتا
واسكتوا واسكتن وأما المبالغة [illegible] من لفظها [illegible] أبلغ في الدلالة [illegible] وكذلك باقيها ولولا إرادة
الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال [illegible] وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب
كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا [illegible]
خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول الأمر [illegible] بين المذكر والمؤنث تارة في الصفة كضارب

التوحيد

مضارعة وتارة في الاسم كامرئ وامرأة ومرء ومرأة في الحقيقة وبلد وبلدة في غير الحقيقة ثم انهم تجاوزوا ذلك الى ان جمعوا في الفرق
بين اللفظ والعلامة للتأكيد حرصا على البيان فقالوا كبش ونعجة وجمل وناقة وبلد وبلدة وصلبة وقال ابن القواس في شرح
الفية ابن معط التصغير وصف في المعنى فائدته الاختصار فاذا قلت رجيل احتمل التكبير والتصغير فان اردت تخصيصه قلت رجل
صغير فهذا انه مع الاختصار قلت رجيل ولذلك لا يصغر الفعل وقال ابن النحاس فان قيل ما فائدة العدل فالجواب ان عمر
من عامر وقال الشلوبين في شرح الجزولية الفاعل اذا كان مخاطبا في الامر وجهان احدهما ان يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصا بالامر
وهو بناء افعل مما هو بمعناه نحو قم واقعد الثاني ان يدخل لام الطلب على فعل المضارع فيقال لتقم ولتقعد ولا يجوز الا
لا اذا اختص فاستغنوا بالاخصر عن غيره كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك قمت ولم يقولوا قام انا
ولا يقولوا قام انت الا انه قد جاء المتنوع عكس في الامر ولم يجئ في الكتاب الا في حال الشعر وقال في البسيط لما كان الفعل يدل على الحدث
بلفظه وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسم المصدر ولمكان الفعل وانما هو طلبا للاختصار والايجاز
لانهم لو لم يشتقوا منه اسماء لما لزم الاتيان بالفعل وبلفظ المكان والزمان وفيه ذهب بعضهم الى ان باب مثنى وثلاث
ورباع معدول عن مكرر طلبا للمبالغة والاختصار وقال ايضا انما عدل عن طلب التثنية باتي الى الحكمة ولم طلب للاختصار
لان قولك انا نكيك عند ام عمرو واخصر من قولك [illegible] قال ابن يعيش فصل سيبويه بين القاب
الاعراب والقاب حركات البناء في الاول رفعا ونصبا وجرا وجزما وفي الثانية ضما وفتحا وكسرا ووقفا للفرق والاختصار
متى حدثت بعامل [illegible] الايجاز والاختصار اختصار المختصر لانه اجحاف به ومن ثم لم يجز حذف الحرف
قياسا قال ابن جني في المحتسب اخبرنا ابو علي قال قال ابو بكر حذف الحرف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار
فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي ايضا واختصار المختصر اجحاف به ومن ثم ايضا لم يجز حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفعلهما
ولا الحال النائبة عن الخبر ولا الاسم العامل دون معموله لانه اختصار للفعل وفي شرح التسهيل لابي حيان لا يجوز حذف الحرف
سيما الا ان يجيء شاذ خارج عن القياس فلا ينبغي ان يقاس عليه [illegible] حروف المعاني لانها وضعت
بدلا من الافعال طلبا للاختصار [illegible]
لا يناسبه الحذف وقال ابن هشام في حواشي التسهيل لا يجوز حذف [illegible] ولو حذف الجواب ايضا
لكان اجحافا بها وقال صاحب البسيط القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها لان وضعها للدلالة
على المعاني فاذا حذفت اخل حذفها بالمعنى الذي وضعت له واذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلالة على المعاني
ولانهم جاؤا بالحروف اختصارا عن الجمل التي تدل معانيها عليها وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته
فلهذا مذهب البصريين المصير الى التأويل ما امكن صيانة عن الحكم بالزيادة او الحذف وقال ابن جني في الخصائص
قال ابو بكر دخول الكلام لضرب من الاختصار وذلك انك اذا قلت ما قام زيد فقد اغنت ما عن انفي وهي جملة فعل وفاعل
واذا قلت قام القوم الا زيدا فقد نابت الا عن استثني واذا قلت قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن اعطف وكذا
ليت نابت عن اتمنى وهل عن استفهم والباء في قولك ليس زيد بقائم نابت عن حقا والبتة وغير ذي شك وفي قولك
امسكت بالحبل نابت عن مباشرة [illegible] ومن في قولك اكلت من الطعام نابت عن البعض اي اكلت بعض الطعام
وكذلك بقية ما لم نسمه فاذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو اكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذلك ان
تنتهك ويجحف بها قال ولاجل ما ذكرنا من ارادة الاختصار بها لم يجز ان تعمل في شيء من الفضلات الظرف والحال
والتمييز والاستثناء وغير ذلك وعلته انهم قد انابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار فلو اعملوها

نقضوا

نقضوا ما اجمعوه وتراجعوا عما التزموه وقال ابن يعيش حذف الحرف ليس بالقياس لان الحروف انما جيء بها اختصارا ونائبة
عن الافعال فما النافية نائبة عن انفي وهمزة الاستفهام نائبة عن استفهم وحروف العطف عن اعطف وحروف النداء
نائبة عن انادي فاذا اخذت تحذفها كان اختصارا للمختصر وهو اجحاف الا انه قد ورد حذف الكل لقوة الدلالة على
المحذوف فصار القرائن الدالة كالتلفظ به وقال ايضا ليس الاصل في الحرف الحذف الا ان يكون مضاعفا فيخفف نحو ان ولكن
ورب اذا اجتمع مثلان وحذف احدهما الحذف الاول والثاني فيه فروع احدها اذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف
احداهما تخفيفا نحو اتحاجوني وتأمروني وهل المحذوف نون الرفع او الوقاية خلاف ذهب سيبويه الى الاول ورجحه ابن مالك
لان نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقوله أبيت اسري وتبيتي تدلكي ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى
لانها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في قراءة ابي عمرو يأمركم وما يشعركم في قراءة من سكن ولانها حرف اعراب ونون الوقاية كلمة
وحذف الجزء اسهل وذهب المبرد والسيرافي والفارسي وابن جني واكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام الى الثاني لانها
لا تدل على اعراب فكانت اولى بالحذف ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا
مع امكانه ولان الثقل انما حصل من الثانية فهي احق بالحذف الثاني اذا اجتمع نون الوقاية ونون ان وان وكان ولكن جاز حذف احدهما
وفي المحذوف قولان احدهما نون الوقاية وعليه الجمهور وقيل نون ان لان نون الوقاية دخلت للفرق بين اني واني وما دخل للفرق
لا يحذف ثم اختلف هل المحذوف الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الاعلال او الثانية او المدغم فيها على
قولين صحح ابو البقاء في اللباب ثانيهما الثالث اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الاربعة المذكورة [illegible] نحو انا ولكنا
المحذوف الاولى المدغمة والثانية المدغم فيها القولان السابقان ولم يجز هنا القول بان المحذوف نون الضمير لانها اسم فلا
يحذف ثم رأيت ابن الصائغ قال في تذكرته في كلام ابي علي في الاغفال ما يدل على ان المحذوف نون ضمير النصب في قولنا كانا
[illegible] ثم قال ذلك يدل على ان ابا العباس [illegible] يذهب الى ان المحذوف [illegible]
لا لام الاشارة كما ذهب اليه سيبويه وقال لان ما يرد من هذه المكررات انما يحذف للاستثقال وانما يقع الاستثقال
فيما يتكرر لا في المبتدأ الاول ثم قال [illegible] والذي رجحه ابو علي ان المحذوف من انا وكانا انما هو النون الوسطى [illegible]
الضمير [illegible] الرابع اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث [illegible]
فلا ينبغي حذف احد النونين واختلف في المحذوف فقال المبرد هي نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ورجحه
ابن جني والخضراوي وابو حيان وابن هشام وفي البسيط انه الصحيح عليه وقال سيبويه هي نون الاناث واختاره ابن مالك [illegible]
على [illegible] ابو حيان بانه قياس [illegible] الخامس المضارع المبدوء بالتاء اذا كان ثانيه تاء نحو تتعلم وتتكلم يجوز الاقتصار
فيه على احدى التائين وهل المحذوف الاولى او الثانية قولان احدهما الثانية وعليه البصريون لان الاولى التي للمعنى
وهو المختار [illegible] ابن مالك في شرح الكافية بان الاستثقال انما في اجتماع المثلين انما يحصل عند النطق بالثانية
هو الاحق بالحذف قال وقد يحصل ذلك [illegible]
دليل على ان المحذوف من التائين هي الثانية لان المحذوف من النونين في القراءة المذكورة انما هي الثانية ورجحه
الرضي في شرح الهادي بان الثانية هي التي [illegible]
دون الاولى والمحذوف مثل الاعلال السادس الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظل ومس وحس اذا اسند الى الضمير
نحو ظللت ومسست واحسست جاز حذف احد حرفي التضعيف فيقال ظلت ومست واحست وهل المحذوف الاول وهو
العين او الثاني وهو اللام قولان احدهما الاول وبه جزم في التسهيل وقال ابو علي في الاغفال المحذوف الاول من الحرفين

الكرة كما حذف من الثاني وذلك قولهم ظلت ومست ومخوذلك فان قيل ما الدليل على ان المحذوف الاول فيل قول من قال ومست فالقى حركة العين المحذوفة على الفاء كما القاها عليها في خفت وهبت وظلت ولو كان المحذوف اللام دون العين لبقي
ماقبل الضمير مكذلك تغلب الاول من المكرر ضربا كما قلب الثاني نحو تظنيت وتقضيت ويخفف الهمزة الاولى كما خففت
الثانية نحو جاء اشراطها التاسع لاسيما اذا خففت ياؤها كقوله في العقود وبالايمان لاسيما عقد وفيه من اعظم الحذف
فهل المحذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام اختار ابن جني الثاني وابو حيان الاول وقال ابن اياز في شرح
الفصول واعلم انه قد جاء تخفيف حق من لاسيما الا انهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها ام لامها والذي يقتضيه
القياس ان يكون المحذوف اللام لان الحذف اعلال والاعلال في اللام شايع كثير بخلافه في العين وبعضهم يزعم انهم حذفوا
الياء الاولى لامرين احدهما سكونها والثانية متحركة والمتحرك اقوى من الساكن فكانت الاولى اولى بالحذف لضعفها والثاني
انها زائدة والاولى منقلبة عن كلمة اصلية والزائد اولى من الاصلي بالحذف ولما حذفت الياء الاخيرة لم ترد الياء الى اصلها
لان ارادة المحذوف تعلى في الكلام الاخير نظر الثامن باب الامثلة المحتملة اذا اكد بالنون الثقيلة نحو والله لتضربن فانه
يجتمع فيه ثلاث نونات نون الرفع ونون التوكيد فتحذف واحدة وهي نون الرفع كما جزم ولم يحكوا فيه خلافا التاسع ذو بمعنى
صاحب اصله عند الخليل ذوو بوزن فعل وعند ابن كيسان ذوو بالفتح فحذفت احدى الواوين قال ابو حيان وفي المحذوف منهما قولان
احدهما الثانية وهي اللام وعليه اهل الاندلس وهو الظاهر والثاني الاولى وهي العين وعليه اهل قرطبة العاشر قال الشيخ
الشايع في قوله الها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني البيت كونه ان المحذوف من مني وعني نون الوقاية ويحتمل
ان تكون باقية ونون من وعن هي المحذوفة لا ان يقال ان الحروف بعيدة عن الحذف منها الحادي عشر فالشاربها عند الكثير
ثلاثية الوضع والفها منقلبة من ياء عند الاكثر ومن واو عند الاخفش ولامها عن ياء باتفاق وحملوا بان المحذوف الالف
ولم يحكوا فيه خلافا ثم رايت الخلاف فيه محكيا في البسيط قال اكثر النحاة على ان المحذوف لامه لان الاطراف اولى بالحذف
قياسا على الاعلال ولان حذف اللام اكثر من حذف العين فتعليق الحكم بالاعم اولى ومنهم من قال المحذوف عينه والالف
لامه لان العين ساكنة والساكن اضعف من المتحرك فهو احق بالحذف ولانه لو كان المحذوف لامه لعادت عليه قلب الياء
الفالان العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علة القلب واما اللام فمتحركة فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال
وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله الثاني عشر قال بدر الدين بن مالك في قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح
ان اصل الفاء ذا خلة على ان كان واحدت للزوم الفصل بين اما والفاء فالتقى فاآن فاء اما وفاء جوابها فحذفت
الثانية حملا على اكثر الحذف فيه نظائر الثالث عشر اذا صغرت كساء قلت كسي وقد اجتمع فيه ثلاث ياآت ياء التصغير وياء
المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة فحذف احدها وهل المحذوف الياء الاخيرة التي هي لام الكلمة او
الياء المنقلبة عن الالف لان نص سيبويه على الاول كذا نقله ابو حيان بعدان جزم بالثاني الرابع عشر اذا نسبت الى نحو طيب
وسيد وميت حذفت احدى اليائين فقلت طيبي وسيدي تخفيفا وفي كريم ان المحذوف الثانية لا الاولى كذا جزم ابن
مالك وابو حيان في كتبهما وعلله ابو حيان بان موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياآت فكان حذف المتحركة اولى
وقال الزمخشري في الفائق هين ولين مخففان من هين ولين والمحذوف من يائهما الاولى وقيل الثانية الخامس عشر يجوز
حذف احدى اليائين من اي قال الشاعر تنظرت نسرا والسماكين ايهما وقد جزم ابن جني في المحتسب بان المحذوف الثانية
وهي اللام لقلة حذف العين قال لحلفا بقيت الاخرى ساكنة كما كانت السادس عشر اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو
ءانتم من في السماء فانها ترسم بالف واحدة فتحذف الاخرى كذا في خط المصحف واختلف في المحذوفة فقيل الاولى

علينا الكسائي لان الاستغنا اطلق بالثبوت وقيل الثانية وعليه الفراء وقد ابن كيسان لانه بها حصل الاستثقال ولانها
تسهل واستهالها اكثر بالحذف ولان الاولى حرف معنى وهي اولى بالثبوت السابع عشر اذا وقف على المقصور المنون نحو رايت عصا وقف
عليه بالالف قال ابن الخباز وكان في التقدير الفان لام الكلمة والالف التي هي بدل من التنوين كما في رايت زيدا فالوقف الذي حذفت
احدى الالفين لانه لا يمكن اجتماع الفين قال والمحذوفة هي الاولى عند سيبويه والباقية التي هي بدل من التنوين قال وكانت الاولى
اولى بالحذف لان الطارئ يزيل حكم الثابت قال فان كان المقصور غير منون نحو رايت العصا فالالف هي لام الكلمة
اتفاقا وفي شرح الايضاح لابي الحسين بن ابي الربيع اختلف النحويون في هذه الالف الموجودة في الوقف فالظاهر من كلامهم سيبويه
انها الالف الاصلية وان التنوين حذف في الوقف في الاحوال الثلاثة في الرفع والنصب والجر فرجعت الالف الاصلية لزوال
ما اذا الحذاق وذهب المازني الى انها بدل من التنوين لانه قبل التنوين فحذفوا الالتقاء الساكنين في الاحوال الثلاثة بمنزلة زيد في
قولك رايت زيدا وذهب ابو علي الفارسي الى انها في الرفع بدل من الالف الاصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين
الثامن عشر تحية وتقية اذا نسبت اليهما قلت تحوي وتقوي بحذف الياء الاولى وقلب الاخرى واوا والياء المحذوفة هي الاولى
التي هي عين الكلمة والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة جزم به ابو حيان التاسع عشر باب ريح ينسب اليه ريحي كذلك
المحذوف الياء الاولى وهي ياء المد المدغمة في لام الكلمة جزم به ايضا وكذلك باب جهد اذا قيل فيه جهدي فان المحذوف الياء الاولى
وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزم به العشرون قال صاحب الترشيح اذا صغرت اسود وعقاب
وقضيب وحمار قلت اسيد وعقيب وقضيب بياء شديدة مكسورة فاذا نسبت اليه حذفت الياء المتحركة التي هي الحرف الاخر
فقلت اسيدي وقضيبي بياء ساكنة الحادي والعشرون قال ابو حيان اذا صغرت مبيطر ومسيطر ومهيمن اسماء فاعل من بيطر وسيطر
وهيمن حذفت الياء الاولى لانها الحقت بالحذف وثبتت ياء التصغير الثاني والعشرون اذا اجتمع همزتان متفقتان في كلمتين نحو جاء
اجلهم والبغضاء اولياء او مختلفتان نحو السماء ان فانه يحذف احداهما تخفيفا ثم منهم من يقول المحذوفة الاولى لانها وقعت اخر الكلمة محل
التغيير ومنهم من يقول المحذوفة الثانية لانها الاستثقال انما جاءت عندها حكاه سعيد ركن الدين في شرح الشافية الثالث والعشرون
باب الافعال والاستفعال مما اعتلت عينه كاقامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوام نقلت حركة الواو فيهما وهي العين
الى الفاء فانقلبت الفا لتجانس الفتحة فالتقى الفان فحذفت احداهما لالتقاء الساكنين ثم عوض منها تاء التانيث و
اختلف النحويون ايتهما المحذوفة فمذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف الف افعال واستفعال لانها الزائدة ولقربها من
الطرف ولان الاستثقال بها حصل واليه ذهب ابن مالك وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف عين الكلمة الرابع والعشرون
باب مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون اصلهما مبيوع ومصوون وفعل بهما ما فعل باقامة واستقامة من نقل حركة الياء
والواو الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف احدهما واختلف في ايهما
حذف فمذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف واو مفعول الزائدة ولقربها من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف
عين الكلمة لان واو مفعول لمعنى والاول ساكن اذا التقيا في كلمة حذفت الاول الخامس والعشرون يستحيي بيائين في لغة الحجاز وبني
تميم تقول يستحي بياء واحدة قال في التسهيل فحذف من احدى اليائين قال ابو حيان واما التي هي لام الكلمة واما التي هي
عين الكلمة اما حذف لام الكلمة فلان الاطراف محل التغيير فلما حذفت بقي يستحي كالمنجزم فنقلت حركة الياء الى الحاء التي هي
فاء الكلمة وسكنت الياء واما حذف عين الكلمة فقيل نقلت حركة الياء التي هي عين الى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي عين
والياء التي هي لام فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين فعلى التقدير الاول يكون وزن الكلمة يستفع وعلى الثاني يكون يستفل السادس والعشرون
باب بخاري وعذاري فيه لغات التشديد وهو الاصل والتخفيف وهو باب مثل الجمع مع فعل التثنية

ثم الاولى بالحذف الياء التي هي بدل من الف المد لانه قد عهد حذفها ولان الكلمة خماسية والبدل من الف التانيث بمنزلة
الاصل فهي احق بالثبوت وما قبلها احق بالحذف قال في البسيط **التاسع والعشرون** قراءة ابن محيصن
سواء عليهم انذرتهم بحذف احدى الهمزتين قال ابن جني في المحتسب المحذوف الاولى وهي همزة الاستفهام قال لانه
قيل الفعل المحذوف الثانية قيل قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام واما حذف همزة افعل في الماضي فبعيد **الثلاثون** نحو
جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء اصله جايئ وشايئ لان لام الفعل همزة فمذهب الخليل ان الهمزة الاولى هي لام الفعل
قدمت الى موضع العين كما مرت في شاك وهار ومذهب سيبويه هي عين الفعل استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة
ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاعل وعلى قول الخليل فالع لانه مقلوب فالـ
هذا المحذوف على قول سيبويه اللام وعلى قول الخليل العين **الحادي والثلاثون** نحو يا تيم تيم عدي ويا زيد زيد اليعملات ومن حذف
جهة الاسم المحذوف خلاف قال المبرد الاول وقال سيبويه الثاني ورجحه ابن هشام قال ابن النحاس في التعليقة قولهم
قطع الله يد ورجل من قالها اجمعوا على ان ههنا مضافا اليه محذوفا من احدهما واختلفوا من ايهما حذف فمذهب سيبويه حذف
من الثاني وهو اسهل لانه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف
وحسن ذلك وجعله كون المجرور مقدما على المدلول عليه ومذهب المبرد ان الحذف من الاول وان رجل مضاف الى
من المذكورة ويد مضاف الى من قالها اخرى محذوفة ويلزمه ان يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر والاصل يد من قالها
ورجل من قالها كون الاول بعد ما في الفظ لم يستنكر لذلك انتهى **الثاني والثلاثون** نحو زيد وعمرو قائم مذهب سيبويه
ان هذا الحذف من الاول لانه مذهبه في نحو يا تيم تيم عدي الحذف من الثاني قال ابن الحاجب فما اعترض بالمتنازعين
الثاني بين المتنازعين ليبقى للمضاف اليه الذكور في اللفظ عوضا ثم ذهب ابن هشام الى انه لو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في
موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره اذ كان الخبر يجب تقديمه نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح في ذلك انتهى وقيل يكون
من المتنازعين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه قال ابن هشام ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك في مسئلة الا
قال والخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد في ان المحذوف من الاول في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي
مختلف ومن الثاني في قوله والتي حسبت ربيعا الغريب **الثالث والثلاثون** ذات اصلها ذوات تحركت الواو والياء فقلب كل منهما الفا
فالتقى الفان فحذف احدهما قال ابن هشام في تذكرته وينبغي ان ينظر هل المحذوف فيها الالف الاولى او الثانية فعلى قول
سيبويه والخليل في اقامة واستقامة ان يكون المحذوف الاولى لان قياسه قولهما في مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية **الرابع**
والثلاثون قولهم لاه ابوك في لله ابوك قال الشلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه مذهبنا ان المحذوف حرف الجر واللام الاولى
وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفة ولام الله الاصلية والمبقاة لام الجر فتحت ردا الى اصلها كما تفتح مع المضمر قال
هذا اولى لانه في مذهبه كحذف الجار وابقاء عمله وهو مع ذلك حرف معنى واما انا فلم احذف حرف المعنى بل حذفت ما لا معنى
له قال الشلوبين وهذا الذاهب قد وافق في حذف اللام المعرفة وبقي الترجيح بين حذف الجر وحذف الاصل فزعمنا ان الحذف
حرف الجر وزعم ان المحذوف اللام الاصلية ويرجح مذهبه بان حذف الجر لمعنى وفيه ابقاء عمله وينبغي ان يترجح مذهبنا
لانه قد ثبت حذف الجر محذوفا وعمله باق في نحو خير عافاك الله وفي مذهبه ادعاء فتح اللام ومخالفة الكلام ظاهره وقال
فان الذين يفتحون اللام الجارة قوم باعيانهم لا يفعل غيرهم ذلك فالصحيح ان من يقولون لاه ابوك بالفتح فعلى الجادة
الجارة اذ لو كانت الجارة لما فتحها الا من يفتحها ان يقول المال لزيد ولعمرو فهذا يترجح ما ذهبنا اليه انتهى **الخامس والثلاثون**
الآن اصلها اوان ثم قيل حذفت الالف بعد الواو وقلبت الواو الفا وقيل بل حذفت الواو وبقيت الالف بعدها فوقعت بعد الهمزة

سحـ

حكاها في البسيط **فصل** من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة قال ابو حيان اختلف النحويون في اي الحرفين من المضاعف هو
الزائد فذهب الخليل الى ان الثاني هو الزائد فالاول فالام الاولى من سلم هي الزائدة وكذلك الزاي الاولى من بلز وذهب يونس
فيما ذكر الفارسي في الحلبيات الى ان الثاني هو الزائد وحجة الخليل ان المثل الاول قد وقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد وهي الياء
والواو والالف الا ترى انها تقع زائدة ساكنة ثانية نحو كوثر وصيقل وكاهل وثالثة نحو كتاب وعجوز وقضيب فاذا جعلنا
الاولى من سلم وبلز زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف وكذلك في تركد وما اشبهه مما تقع فيه المضاعفات الاولى
الزائدة عند الخليل وحجة يونس ان المثل الثاني يقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد الا ترى ان الواو والياء زائدتان متحركتين نحو جهور
وعثير وما بين نحو كنهور وعفرية فاذا كان الثاني من سلم وبلز زائدا كان واقعا موقع هذين الحرفين قال ابو حيان ولا
حجة فيما استدل به الخليل ويونس لانه يكثر فيه الثاني بالتطيير واما سيبويه فقد حكم بان الثاني هو الزائد
ثم قال وكذلك كلا الوجهين صواب ومذهب هذا يدل على احتمال الوجهين واختلف في التصحيح فذهب الفارسي الى ان الصحيح
مذهب سيبويه واستدل على ذلك بوجود احتكاك واقعنسس وشبههما في كلامهم قال لعدم النون في افعنلل من الرباعي
لم توجد فيه الا بين اصليين بخلاف هذه فينبغي ان يكون ما الحق به من الثلاثي بين اصليين ليلا يخالف الملحق به ولا يمكن
ذلك الا بجعل الاول هو الاصل والثاني هو الزائد واذا ثبت ذلك في هذا حمل سائر المضاعفات عليه وذهب ابن عصفور
الى ان الصحيح مذهب الخليل بدليلين احدهما قول العرب في تصغير صمحمح صميمح فحذفوا الحاء الاولى فثبت انها الزائدة لانه لا
حذف الاصلي وبقاء الزائد والثاني ان العين اذا تضعفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف لا يكون الا زائدا نحو عثوثل
وعقنقل الا ترى ان الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان فاذا ثبت ذلك تبين ان الزائد من الحاءين في صمحمح
الاولى لانها فاصلة بين العينين فلا ينبغي ان تكون اصلا لئلا يكون نقضا لكلية استقرائية كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين
الا بحرف زائد واذا ثبت ان الزائد من المثلين في هذين الموضعين هو الاول حملت سائر المواضع عليهما وذهب ابن عصفور في الشرح
الى التوسط بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه وذهب الى ما لا يتشكل الحكم بزيادة الثاني والثالث في صمحمح ونحوه الثالث الرابع
في حلبلوب ان الثاني في نحو اقعنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة قال ابو حيان وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبا لاحد
انما هو ملفق من قول الشيخين لحظ الحاصل وفي البسيط اختلف في مقدودن هل الزائد فيه الدال الاولى او الثانية فعلى الاول قيل
في تصغيره مقيدين بحذف الواو ومع الدال لانه الواو وقعت ثالثة وعلى الثاني مقيديد بقلبها ياء لانها اذا وقعت فلا تحذف
تنبيه باب احمر ح لا يرد على الا اذا مثال المثلين فيه اولى بالزيادة لوقوعه مع الفاء فرعا قال ابو حيان جعل الاولى زائدة لانا الحقوا
ابا حنيفة وليس هي من باب الفلال وكذا قال ابا الزايد الفي لا ياتون ابا الاشياء هو الالف وكذلك اجراء الاخفاق فهذا التي
هو مقابل الهمزة الالف والقاب بالهاء وفي اقعنسس انما هو السين الثانية فلذلك حكم عليها بانها الزائدة وليس من باب الفلال في الالحاق
بجري واحد الا ترى انها مشتقتان من الحرب والعفس ولذلك كان الاولى ان يكون السين الثانية هي الزائدة ومن ذلك
قال ابو حيان سالت شيخنا بهاء الدين ابن النحاس عن قولهم هذان بالتشديد فيها النون الزائدة هل الاولى فقال ثم قال النون
في التذكرة هي الثانية لئلا يفصل بين الف التثنية ونونها ولا يفصل بينهما فلذلك لم يكن العمل في ذلك الا انا نكون زدنا نونا
متحركة ثم اسكنا الاولى وادغمنا او كدنا انا ساكنة ثم اسكنا الاولى وادغمنا فحركت لاجل الادغام بالكسر على اصل التقاء
الساكنين وعلى ما ذكرته نكون زدنا نونا ساكنة وادغمنا فحفظنا اولى بقلة العمل ثم ظهر لي تقوية ايضا بان الالف
والنون لينتا مثلاثيتين فيكره الفصل بينهما الا ترى انما اتفقتا منها بالحذف في الاضافة وتقصير الصلة انتهى وقال
قال بعض الشراح ان النون الثانية بدل من اللام المحذوفة من ذا ومن ذلك قول الفيه ؛ اوالفا اذا ما بت على هوى ؛ فنم اذا

رذيلة

اصبحتُ اصبحتُ غاديا . وقول الاخر . فوالله ما فيه ثم رذيلة . قال السخاوي في شرح المفصل لما حكى عن البصريين فيها
زايدا الفاء او ثم قال وزيادة الفاء قد وقعت كثيرا ولم تقع زيادة ثم الا نادرا فالقضاء بزيادة الفاء اولى وقال صاحب
البسيط اذا دخلت الفاء مع ثم قيل ثم هي الزائدة دون الفاء لتحرك بها القصد . فصل . ومن نظائر هذه المسئلة قال التميمي واللام
ابن الخباز في التعليقة اجمع النحاة على ان ما فيه تاء التانيث يكون في الوصل تاء وفي الوقف هاء على اللغة الفصحى واختلفوا
ايهما بدل من الاخرى فذهب البصريون الى ان التاء هي الاصل وان الهاء بدل عنها وذهب الكوفيون الى عكس ذلك واستدل
البصريون بان بعض العرب يقرء بالتاء في الوصل والوقف كقوله . الله نجاك بكفي مسلمت . ولانك لو الهاء فقلنا ان التاء
هي الاصل وان الهاء بدل منها وبان لنا موضعا قد ثبتت فيه التاء للتانيث بالاجماع وهو في الفعل نحو قامت وقعدت
وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء فيه فالمصير الى ان التاء هي الاصل اولى لما يؤدي قولهم اليه من تكثير الاصول واستدلوا
ايضا بان التانيث في الوصل الذي ليس محل التغيير والهاء انما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير فالمصير الى ان ما جا
في محل التغيير هو البدل اولى من المصير الى ان البدل ما ليس في محل التغيير . اذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة تقول هذا زيد
ورجل منطلقين فتنصب منطلقين على الحال تغليبا للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الاندلسي في شرح المفصل . اذا اجتمع المذكر
والمؤنث غلب المذكر وبذلك استدل على انه الاصل والمؤنث فرع عليه وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي
عود الضمير وفي الوصف وفي العدد . اذا اجتمع طالبان ردعنا الاول فيه فروع منها اذا اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للاول
منهما اذ لم يتقدم [illegible] ومنها ان العرب راعت المتقدم في قولهم عندي ثلثة ذكور من البط وعندي ثلث من البط ذكورا
بالتاء مع ثلثة لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ البط ومنها قال الكوفيون اذا تنازع العاملان فالاولى
اعمال الاول لحرمة [illegible] هذه القاعدة . اذا امكن ان يكون الحرف موجودا في الكلمة اصليا فيها او غير اصلي فكونه اصليا اولى
ذكر هذه القاعدة الشلوبين في شرح الجزولية وبنى عليها ان الواو والالف والياء في الاسماء الستة لامات
الكلمة لا ناشئة للاشباع . اذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء نحو طويت طيا والاصل طويا ذكره ابن الدهان في الغرة
اذا اجتمع ضميرا متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو قمنا واذا اجتمع مخاطب وغايب غلب المخاطب نحو قمتما . اذا تم الفعل بفاعله
اشبه الحرف فلذلك لم يستحق الاعراب ذكره ابن جني في الخاطريات قال ووجه شبه الفعل وفاعله بالحرف انهما
جزءا الفعل [illegible] قلنا ان تقم اقم وايضا فان الفعل بفاعله فعلا [illegible] كما يلزم الحرف [illegible] قد ظننت
قائما . اذا دار الامر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى ومن ثم رجح ابو حيان وغيره قول البصريين ان اللام في نحو فالتقطه
ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا لام السبب على جهة المجاز لا لام اخرى تسمى لام الصيرورة ولام العاقبة لانه اذا تعارض
وضع الحرف لمعنى [illegible] كان المجاز اولى لان الوضع [illegible] فيه الحرف [illegible] الاشتراك والمجاز ليس كذلك وقال ابن فلاح
في المغني اختلف هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال او حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال والثاني ارجح لانه
اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى عند المحققين وقال ابن القواس في شرح الدرة الكلمة تطلق مجازا على الجمل المركبة
فان قيل هلا كان اطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة اجيب بانه اذا امكن الحمل على المجاز اولى . اذا دار الامر بين الترادف و
الحذف لا لعلة فادعاء الترادف اولى لان باب الترادف اكثر من باب الحذف لا لعلة مثال ذلك قولهم سبط وسبطر ودمث ودمثر
وهندي وهندكي فهذه الفاظ بمعنى واحد وتعارض فيها امران احدهما ان يكونا اصليين ويصير هذا من الترادف والاخر ان تقول
حذفت الراء من سبط ودمث شذوذا اذ لا يمكن ان يكون قال الراء زايدة لانها ليست من حروف الزيادة فكان ادعاء
الاصالة في كل من الكلمتين اولى من ادعاء [illegible] من اصلهما واحد وانه حذفت لام الكلمة شذوذا وانما لفظ واحد . اذا كان

رجوعه

الاعتلال لم يكن ان يكون في اللفظ او في المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى اعظم حرمة واللفظ خادم المعنى وانما اتى باللفظ
من اجله ذكره ابن الصايغ في تذكرته وبنى عليه ترجيح زيادة كان في قوله وجيران لنا كانوا كرام على القول بالغائها تامة لان
المعنى [illegible] في ذلك معلوم فتصير الجملة [illegible] اذا نقل الفعل الى الاسم لزمته احكام الاسماء
ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل ومن ثم قطعت همزة اصمت اسما للفلاة واصله فعل امر . اذا وقع ابن بين
علمين [illegible] حذف التنوين من الاول لان العلم مع ابن كشيء واحد نحو جاء زيد بن عمرو قال ابن يعيش
وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله . مازلت اغلق ابوابا وافتحها . حتى اتيت ابا عمرو بن عمار . قال وحذف
التنوين من ابي عمرو لوقوع ابن بينه وبين عمار [illegible] تجوز حكاية العلم الموصوف بابن كقولك لمن قال رايت زيد بن عمرو
لانهما صارا بمنزلة اسم واحد ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغير ابن ولا المتبع بشيء من التوابع اصلا الا تابعا فانودي نحو
يا زيد بن عمرو وكانت الصفة منصوبة على كل حال [illegible] في المنادى وجهان احدهما الضم على الاصل والثاني الاتباع
فتح الدال من زيد اتباعا لفتحة النون قال ابن يعيش وهو غريب لان حق الصفة ان تتبع الموصوف في الاعراب وهنا قد تبع
الموصوف الصفة والعلة في ذلك انهما جعلا كالشيء الواحد كالاسم الواحد ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الاول [illegible]
بالثاني قال ابن فلاح [illegible] فضلة عما قبله . اسبق الافعال . قال الزجاج
في كتاب ايضاح علل النحو اعلم ان اسبق الافعال في التقدم الفعل المستقبل لان الشيء لم يكن ثم كان والعدم سابق للوجود
فهو في التقدير [illegible] ثم يصير في الحال ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالمضي فاسبق الافعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي فان قيل فلم كان لفعل
الحال لفظ ينفرد به عن المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه انه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به انه ماض فالجواب
ان المضارع الفعل المستقبل الاسماء بوقوعه موقعها [illegible] الوجوه [illegible] قوي [illegible] وجعل بلفظ واحد
[illegible] الاسماء كان من الاسماء ما يقع بلفظ لمعان كثيرة كالعين [illegible] الفعل
بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالاسماء حين ضارعها والماضي لم يضارع الاسماء فيكون له لفظان [illegible] على
حاله . الاستغناء . هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ من ذلك استغناؤهم عن تثنية سواء بتثنية
سي فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان [illegible] بتثنية ضبع الذي هو اسم المؤنث عن تثنية ضبعان الذي هو اسم
المذكر فقالوا ضبعان ولم يقولوا ضبعانان وقال ابو حيان العرب تستغني ببعض الالفاظ عن بعض الا ترى استغناءهم
بترك عن ودع ووذر [illegible] وامراة عجزاء عن [illegible] في اشهر اللغات وقد عقد ابن جني في
الخصائص بابا في الاستغناء بالشيء عن الشيء قال فيه قال سيبويه اعلم ان العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير
المستغنى عنه مسقطا عن كلامهم البتة فمن ذلك استغناؤهم بترك عن ودع ووذر وبلمحة عن ملمحة وعليها كسرت
ملامح وبشبه عن مشبه وعليه جاء مشابه وبليلة عن ليلاة وعليها جاءت ليالي على ان ابن الاعرابي قد انشد
في كل يوم ما وكل ليلاه . وهذا شاذ لم يسمع الا من هذه الجهة وكذلك استغنوا بانيق عن ان يأتوا به والعين في
موضعها فالزموه القلب او الابدال فلم يقولوا انوقا الا في شيء شاذ حكاه الفراء وكذلك استغنوا بقسي عن قووس
فلم يأتوا به الا مقلوبا . ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم ارجل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك شسوع لم
يأتوا فيه بجمع القلة وكذلك ايام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة وكذلك استغناؤهم بقولهم ما اجوده جوابا عن هو افعل
في الجواب واستغناؤهم باشتد وافتقر عن قولهم فقر وشد وعليه جاء فقير . ومن ذلك استغناؤهم عن الاصل مجردا من الزيادة
بما استعمل منه حاملا للزيادة وهو صدر صالح من اللغة كقولهم حوشب لم يستعمل منه حشب عارية من الواو [illegible]

ومثله كوكب لم يستعمل منه ككب ومنه قولهم ددن وددا لانا لا نعرف ددو ومثله كثير في ذوات الاربعة وهو في الخمسة
اكثر منه في الاربعة فمن الاربعة فلنقس وضفنج وسميدع وعقنقل وسرومط وجحجبا وجنجبر ونقت وعرفف
ومن ذوات الخمسة جنجليق وخبربيت ودكوبيس وعضرفوط وقرطبوس وقرعبلانة وفجليس ومن ذلك
استغناؤهم بواحد عن اثنين وباثنين عن واحدين وبستة عن ثلاثتين وبعشرة عن خمستين وبعشرين عن عشرتين
وما جرى هذا المجرى واجاز ابو الحسن الاخفش نيفا ثم أوعا قلت ونحو ذلك واستمع منه ابو عثمان وقال استغنت العرب
عن ذلك بقولهم جملة يطلقونها ثلاثا انتهى كلام ابن جني وقال الزمخشري في الاحاجي [illegible] وحمام وعيوان [illegible]
رجال وسبطر في الصفات لم يجمعوها الا بالالف والتاء وهي مذكرات وانما قصر جمعها على ذلك استغناء به عن
التكسير كما استغنوا باشياء عن اشياء ومن ذلك استغناؤهم بالبيع عن حتاة وبتلو عن كمه وقال سيبويه وقد يجمعون الشيء
بالتاء ولا يجاوزون به استغناء وذكر سيات وشيات ومن عكس ذلك استغناؤهم بثقال وشياء عن الجمع بالالف
والتاء وقال الشلوبين واستغنوا عن تثنية اجمع واكتع وابتع في باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع امرئ
بقولهم قوم وقال ايضا كانت العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم بغيرها مما هو في معناه على عادتهم من انهم قد يستغنون
بالشيء عما هو في معناه وكان هذا هنا ليكون ذلك كالتنبيه على ان الجزم عندهم بالاسماء ليس باصل
في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالالف والتاء في اللاتي فقالوا اللتيا واستغنوا بذلك عن اللويتا في تصغير
اللاتي لعدم تمكن التصغير في الاسماء المبهمة وقال ابو حيان واستغنوا بتصغير [illegible] عن تصغير [illegible] وقولهم
في جمع صبي بغلام صبية وغلمة عن اصبية واغلمة وقولهم في صبي وصبيه [illegible] صباح وصبار [illegible]
[illegible] وبقولهم في [illegible] وليا واغنياء عن [illegible] وبقولهم حكام وحفاظ جمع حاكم وحافظ عن جمع
حكيم وحفيظ قال ابو حيان هذا عندي من باب الاستغناء مثلا فاقول ابن مالك في التسهيل تمام جمع حكيم حيط
على مد التقدير قال وكذا قولهم [illegible] من باب الاستغناء عن جمع [illegible] وقد جمع [illegible] والكثير جمع ليق
ندو [illegible] فالنافي التسهيل وباب الاستغناء في الجموع اكثر من ان يحصى قال ابن يعيش العلم الخاص لا يجوز اضافته ولا
ادخال اللام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر وقال في البسيط باب افعل افعلاه وفعلان فعلى لا تلحقه
تاء التانيث استغناء بفعلاء وفعلى عن التانيث بهما وقال [illegible] قد يكون الجمع لمفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستغنى
بجمع المقدر عن جمع الملفوظ به كما استغنى بمصدر بعض الافعال عن مصدر بعضها نحو انا ادعه تركا وبطاع بعض الافعال
عن مطاوع بعض الخلقة فيه وكما لم يقولوا افناخ فيه باجاء في الجمع لمفرد مقدر باطل واباطيل وقياس مفرده ابطال او
ابطيل وعروض واعاريض وقياس مفرده اعريض وحديث واحاديث وقطيع واقاطيع الاسم اصل للفعل قال الشلوبين
ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدل على انه اصل وانهما فرعان قال وانما قلنا ان الاسم اصل للفعل والحرف فرعان
لان الكلام المفيد لا يخلو من الاسم اصلا ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف فدل ذلك على ان الاسم اصل
من الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه وايضا فان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل لا يكون الا مخبرا به والحرف لا يخبر به
ولا يخبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على انه اصل في الكلام
دونهما انتهى وقال الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو باب القول في الاسم والحرف ايهما اسبق في الرتبة والتقديم قال
البصريون والكوفيون الاسماء قبل الافعال والحروف تابعة للاسماء وقد قلنا ان الافعال احداث الاسماء يعنون
بالاسماء اصحاب الاسماء فالاسم قبل الفعل لان الفعل حدث الفاعل سابق لفعله واما الحروف فانما تدخل على الاسماء

والافعال لمعان تحدث فيها والاعراب تورثه وقد علمنا ان الاسماء سابقة للاعراب والاعراب داخل عليها والحروف
عوامل في الاسماء والافعال لمؤثرة فيها المعاني والاعراب فقد وجب ان يكون بعدها سؤال يلزم القائلين بهذه
المقالة يقال لهم قد اجمعتم على ان العامل قبل المعمول فيه كما ان الفاعل قبل فعله وكما ان المحدث سابق لحدثه وقد زعمتم
ان الحروف عوامل في الاسماء والافعال فقد وجب ان تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم لكم لا وضعا
ومعا يلزم الجواب ان يقال لهم هذه مغالطة ليس يشبه هذا المحدث والحدث ولا العلة والمعلول وذلك انا نقول
ان الفاعل في جسم فلان سامع حركته وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم فنقول ان الضارب سابق لضربه الذي
اوقعه بالمضروب لا يجب من ذلك ان يكون المضروب كبير سنا من الضارب ونقول ايضا ان النجار سابق للباب
الذي نجره ولا يجب من ذلك ان يكون سابقا الخشب الذي منه نجر الباب وكذلك مثال هذه الحروف العوامل
في الاسماء والافعال وان لم تكن اعيانا مانقول انها سابقة لعملها في هذه الاسماء والافعال الذي هو الرفع
والنصب والخفض والجزم ولا يجب من ذلك ان تكون سابقة للاسماء والافعال انفسها وهذا بين واضح انتهى الاسم
اخف من الصفة وقال ابن جني ان الصفة ثقلت بالاشتقاق وبالحاجة الى الموصوف وبتحمل الضمير فتح علوا الاصل فرع منها
ان الجمع بالالف والتاء تسكن فيه العين في الصفة كضخمة وضخمات وجندلة وجندلات وعبلة وعبلات
وخدلات وطريق نهج اي واضح وطرق نهجات وتحرك في الاسم كجفنة وجفنات وهند وهندات وسدرة وسدرات
وغرفة وغرفات قال لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى وشذ تحريك الصفة في قولهم شاة لجبة وشياه لجبات تحريكا
الاولى ان وقال ابو علي من العرب من يحرك لجبه في الافراد فجاء الجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة في قوله ابت ذكر
من عودن احشائي قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل قال في البسيط واما فصل ذلك فتحة بين الاسم والصفة
وخص الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة قال ابو حيان ثقل الصفة من وجهه لانها تناسب الفعل في الاشتقاق
انها تناسبه في تحمل الضمير الثالث انها تناسبه في العمل الرابع انها تفتقر للموصوف تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات
اشبهت ثقل المركب فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف اولى من زيادتها على الثقيل وقال ابن يعيش في شرح المفصل
الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ ان الاسم غير الصفة ما كان جنسا غير ماخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم
والصفة ما كان ماخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من صفات الحلية
ومصري ومغربي ونحوهما من صفات النسبة قال والفرق بينهما من حيث المعنى ان الصفة تدل على الذات وصفة نحو اسود
مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين احدهما الذات والاخر السواد الا انه دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها على
السواد من جهة انه مشتق من لفظه فهو من خارج وغير الصفة لا يدل الا على شيء واحد وهو ذات المسمى الاشتقاق بحث
الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في المزهر ونذكر هنا فوائد تتعلق بالنحو الاولى مذهب البصريين ان الفعل مشتق من المصدر
والكوفيين ان المصدر مشتق من الفعل قال ابو البقاء في التبيين ولما كان الخلاف واقعا في اشتقاق احدهما من الاخر
لزم في ذلك بيان شيئين احدهما حد الاشتقاق والثاني ان المشتق فرع على المشتق منه اما الحد فاقرب عبارة فيه
ذكر الرماني وهو قوله الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه الاصل فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق
ولزم منه التعرض للفرع والاصل واما الفرع والاصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الاقيسة الفقهية فالاصل
هاهنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا اوليا والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم اليه معنى
زائد على الاصل والمثال في ذلك ان الضرب مثلا فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا ولا يدل لفظ الضرب

على أكثر من ذلك فاما ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الأصل وهي الضاد والراء والباء وزيادات لطيفة
لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر وقال الزملكاني في شرح المفصل ما حاصله الخلاف بين البصريين والكوفيين
في أن المصدر مشتق من الفعل وعكسه الخلاف في معنى الاشتقاق فقال القوم هو عبارة عن الاتيان بالفاظ يجمعها لفظ واحد
مع زيادة احدهما على الآخر في المعنى نحو قوله تعالى فأقم وجهك للدين القيم وقوله عليه السلام ذو الوجهين لا يكون
عند الله وجيها واما قوله تعالى وجنى الجنتين دان فشبه المشتق وليس به لان الجنى ليس في معنى الاجتناء وقال بعضهم
الاشتقاق نجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الاصول مع تغيرها واما المشاركة في الحروف الاصول فلانهم
لا يقولون ان الكذب والمين من أصل واحد واما التغير من وجه فلا بد منه والا لكان هو اياه ثم ان التغير قد يكون
بزيادة وقد يكون بنقصان وقد يكون بتغير حركة ولا بد من زيادة احدهما على الآخر في المعنى والا لزم ان تكون المصادر
التي هي الاصل والمصدر بعضها مشتق من بعض نحو كل وجهي كلولا وكلة وحسبت الحساب حسبا وحسبانا وقدرت الشيء من
التقدير قدرا وقدرا وقدرت على الشيء بمعنى قويت عليه قدرة وقدرانا ومقدرة ومقدرة فهذا ونحوه متفق الاصل
انه لا ينبغي ان يقال احدهما مشتق من الآخر على انه ذلك بحث لفظي آيل الى باصطلاح واما المشتق فهو ما وافق غيره
في حروف الاصول ومعناه الاصلي وزاد معنى من غير جنس معناه قال وانما قلت من غير جنس معناه ليخرج التثنية والجمع
بمثل المصغر والمنسوب فنسبة المشتق الى المشتق منه نسبة الاخص الى الاعم نحو انسان وحيوان قال وهذا ان سلم الكوفيون
لزم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر لوجود حد المصدر في معناه وزيادة عليه بالدلالة على الزمان المخصوص قال قال
ابو البقاء في التبيين الدليل على ان الفعل مشتق من المصدر طرق منها وجود حد الاشتقاق في الفعل وذلك ان الفعل
على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق
يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقق الا في الفرع الذي هو الفعل وذلك ان المصدر لمعنى واحد وهو دلالته على الحدث
فقط ولا يدل على الزمان بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر
مما يدل عليه المفرد ولا تركيب الا بعد الافراد كما انه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث وحده
وقد عبر عن ذلك بالقرم من الفضة فانها كالمادة المجردة عن الصورة فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها فاذا صيغ منها
اناء او قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة فهي فرع على المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر
دليل الحدث وحده فبهذا تحقق كون الفعل فرعا على هذا الاصل طريقة اخرى وهي ان نقول الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على
حروف المصدر وتدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر فكان مشتقا من المصدر كضارب ومضروب ونحوهما
ومعلوم ان ما لا زيادة فيه اصل لما فيه الزيادة طريقة اخرى وهي ان المصدر لو كان مشتقا من الفعل لادى ذلك الى نقض
المعاني الاول وذلك لمخالفة الاصول بيانه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة وهو دلالته على الزمان
المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب والمصدر يذهب ذلك كله الا الدلالة على الحدث
وهذا نقض للاوضاع الاول والاشتقاق ينبغي ان يفيد تثبيت الاصول وتوسعة المعاني وهذا عكس اشتقاق المصدر من
الفعل قال واحتج الآخرون بوجوه احدها ان المصدر يعتل باعتلال الفعل والاعتلال حكم تبعه علته ولذا كان الاعتلال
في الفعل اولا وجب ان يكون اصلا ومثال ذلك قولك صام صياما وقام قياما فالواو في قام اصل اعتلت في الفعل ثم
في القيام وانت لا تقول اعتل لاعتلال القيام والثاني ان الفعل يعمل في المصدر كقولك ضربت ضربا فنصب بضربت
والعامل مؤثر في المعمول والمؤثر اقوى من المؤثر فيه والاقوى يجعل اصلا لغيره قال والجواب عن الاول انه يعتل لانه

وذلك ان الاعتلال لشيء يوجبه التصريف ونقل الحروف وباب ذلك الافعال لان تصرفها تختلف لاختلاف معانيها فقام
اصله قوم فابدلت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا ذكرت المصدر صح لان ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير ثم في المصدر وهو الثقل واما
الوجه الثاني فهو في غاية السقوط لانا بينا من ذلك ان العامل والمعمول من قبيل الالفاظ والاشتقاق من قبيل
المعاني ولا يدل احدهما على الآخر اشتقاقا والثاني ان المصادر تعمل عمل الفعل كقولك عجبت من ضرب زيد عمرا ولا ذلك يدل
على انه اصل والثالث ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال ولا يدل ذلك على انها مشتقة منها فضلا عن ان تكون مشتقة
من الاسماء والافعال انتهى قال الشيخ قال السهيلي فائدة اشتقاق الفعل من المصدر ان المصدر اسم كسائر الاسماء يخبر عنه كما يخبر
عنها كقولك اعجبني خروج زيد فاذا ذكر المصدر واخبر عنه كان الذي هو فاعل له مجرورا بالاضافة والمضاف اليه تابع
المضاف فاذا ارادوا ان يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يكن الاخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره وحق المخبر
عنه ان يكون مرفوعا مبتدأ به فلم يبق الا ان يدخلوا عليه حرفا يدل على انه مخبر عنه كما تدل الحروف على معان في الاسماء
وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال
الحركة عن محلها فوجب ان يكون اللفظ غير منفصل لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف
في انه جاء لمعنى في غيره ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه يتضمن
ويدل على الاسم مخبر عنه لا مضاف اليه اذ يستحيل اضافة لفظ الفعل الى الاسم كما تستحيل اضافة الحرف لان المضاف هو الشيء
بعينه والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه وانما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه فان قلت كيف
لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث قلنا انما يدل على الحدث بالتضمن والذي يدل عليه بالمطابقة هو الضرب
القتل لا ضرب وقتل ومن ثم وجب ان لا يضاف ولا يعرف بشيء من آلات التعريف فان التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ
يدل على معنى في غيره ومن ثم وجب ان لا يثنى ولا يجمع كالحرف وان يبنى كالحرف وان يكون عاملا في الاسم كالحرف
وانما اعرب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف بني ولما قدمنا من ان الفعل علامة
في الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلو عن ذلك الاسم مضمرا او مظهرا بخلاف الحدث فانك تذكره ولا تذكر
الفاعل مضمرا ولا مظهرا والفعل لا بد من ذكر الفاعل معه كما لا بد مع الحرف من الاسم فاذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل
من المصدر وهو كونه دالا على معنى في الاسم فلا يحتاج في الافعال الثلاثة الا الى صيغة واحدة وتلك الصيغة هي لفظ
الماضي لانه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان تقوم الدلالة على اختلاف احوال الحدث فتختلف صيغة الفعل الا ترى
كيف لم تختلف صيغته بعد ما الظرفية نحو لا افعله ما لاح برق وما طار طائر لانهم يريدون الحدث مخبرا عنه على الاطلاق
من غير تعرض لزمن ولا لحال من احوال الحدث فاقتصروا على صيغة واحدة وهي اخف ابنية الفعل وكذلك فعلوا في التسوية
نحو سواء علي اقمت ام قعدت لانه اريد التسوية بين القيام والقعود من غير تقييد بوقت ولا حال فلذلك لم يحتج الا الى
صيغة واحدة وهي صيغة الماضي فالحدث اذا على ثلاثة اضرب ضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله والى اختلاف احوال الحدث
فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه وتختلف ابنيته دلالة على اختلاف احوال الحدث وضرب لا يحتاج الى الاخبار
عن فاعله بل يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق وذلك في الدعاء نحو سبحان الله فانه ينبئ على العظمة والتنزيه فوقع القصد
الى ذكره مجردا من التقييدات بالزمان او بالاحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك
وويله وويحه فهما مصدران لم يشتق منهما فعل حيث لم يحتج الى الاخبار عن فاعلهما ولا الى تخصيصهما بزمن وحكمهما
النصب لانه مقصود اليه وهما انتصب لانه مقصود اليه بالذكر زيدا ضربته في قول شيخنا ابي الحسن وغيره من النحويين وكذلك

زيدا ضربت بالاضمير لا يجيز لا بمعمول لا متقدما الا ان المعمول لا يتقدم على عامله وهو مذهب [illegible] ولكن لا يبعد عندي قول الكوفيين ثم
مفعول متقدم وان كان المعمول لا يتقدم على العامل والفعل كالحرف لانه عامل في الاسم وذلك [illegible] فلا يليق للاسم ان يتقدم
على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ولكن الفعل في قولك ضربت زيدا قد استوفى معموله وهو الفاعل فعند ذلك ومن اجل ذلك جيء ولما
المفعول فلم يتأت ابدا ذكره اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل الا ترى انه يجوز حذف المفعول ولا يجوز حذف الفاعل فليس تقديمه على
الفعل العامل فيه بابعد من حذفه واما زيدا ضربته فينتصب بالفعل الذي كما قال الشيخ انتهى كلام السهيلي قال ابن القيم في
الفوائد وهذا الفصل من العجب كلامه ولا اعرف احدا من النحويين سبقه اليه الرابعة قال ابن يعيش في شرح المفصل قد يكون
الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد وبناؤهما مختلف فيختص احد البنائين شيئا دون شيء للفرق الا ترى انهم
قالوا عدل لما يعادل من المتاع وعديل لما يعادل من الاناسي والاصل واحد وهو ع د ل والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء
بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق ومثله بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز
من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز فرجها وكذلك [illegible] اختصت هذه الابنية التي هي [illegible]
فلا يطلق عليها القائم والعالي والشامل وان كانت بمعناها للفرق الخامسة قال ابن يعيش الفرق بين العدل وبين
الاشتقاق الذي ليس بعدل ان الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من
الاسباب المانعة من الصرف لان المشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو
ان تريد لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى انما يكون في اللفظ
فلذلك كان سببا في منع الصرف لانه فرع على المعدول عنه انتهى وقال الرماني العدل ضرب من الاشتقاق الا انه
مخصوص بتقدير [illegible] موضع المشتق منه حكاه في البسيط السادسة قال في البسيط اختلف في وزن الاسماء الاعجمية فذهب
قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصلي والزايد وانما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق
كالحروف وذهب قوم الى انها توزن [illegible] لتوقف الوزن على معرفة الاصلي والزايد ولا يتحقق للعجمة الا [illegible]
السابعة اختلف هل يدخل الاشتقاق في الاعلام [illegible]
وهذان [illegible] الذي يصلح فيه ان يكون موضوعا على المعنى ثم ينقل الى غيره قال صاحب البسيط والتحقيق انه لا
يدخل في الاعلام الا [illegible] الاشتقاق ولا بد ان يكون اشتقاقا لمعنى ذا سمي به كان منقولا من ذلك اللفظ المشتق
لذلك المعنى فلا يكون مرتجلا الثامنة قال ابن جني في الخاطريات لات حقه اي انتقصه اياه فيجوز ان يكون من قولهم
ليت لي كذا وذلك ان المتمني للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته اليه فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف قيل وما
في ذلك من الانكار فقد قالوا انعم لي كذا اي قال لي نعم وسوفت الرجل اذا قلت له سوف افعل [illegible]
[illegible] وقالوا صهصهت بالرجل اي قلت له صه وقعقعت الغنم اي قلت لها [illegible] وهاهيت وحاحيت وعاعيت
فاشتقوا من الاصوات كما ترى وهي في حكم الحروف فكذلك يكون لات اي انتقصه من قولهم ليت اذا تمنيت بذلك دليل
النقص فان قيل فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم لاته [illegible] معنى التمني كما ان في لاليت معنى الرد [illegible]
[illegible] معنى الاباية قيل قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاعلام شابهت المعاني [illegible] ومن ثم قال الكوفيون ان [illegible]

في التعجب

في التعجب امر كلفظه واما البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر [illegible] على القاعدة بان هذا الاصل [illegible]
عدة فليكن متروكا هنا قال ابن النحاس في التعليقة وللكوفيين ان يقولوا لم يترك هذا الاصل في موضع الا لحامل فما
الذي حملهم على تركه هنا ويجاب بان الحامل موجود وهو ان اللفظ اذا احتيج في فهم معناه الى الفكر كان ابلغ واكد مما
اذا لم يكن كذلك لان النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى الى الفكر وتعب فيكون بها اكثر كلفا وعناية مما اذا لم تتعب في تحصيله
وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يحصل باتفاقهما فخالفنا لذلك وقد ورد
الخبر بلفظ الامر في قوله تعالى فليمدد له الرحمن مدا [illegible] ومن المواضع الخارجة من ذلك ورود لفظ الاستفهام
بمعنى التسوية في سواء عليهم أأنذرتهم وورود لفظ النداء بمعنى الاختصاص في اللهم اغفر لنا ايتها العصابة الاصل
ان يكون الامر باللام الامر حيث كان معنى من المعاني والمعاني انما الموضوع لها الحروف فجاء الامر ما عدا المخاطب باللام
على الاصل واستغني في فعل المخاطب بصيغة افعل عن حرف لكثرة دلالة الخطاب على المعنى المراد وقد يؤتى
بها على الاصل كقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأها بالتاء الفوقية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم [illegible]
لام هو الكثير ذكره ابن النحاس في التعليقة الاصل في المفعول التأخير ومن ثم اختير في تقديم المنصوب بها على المرفوع
واتصال الضماير المختلفة بها ذكره ابو البقاء في التبيين قال وقد استثنى منها نعم وبئس وعسى وفعل التعجب فان تقديم
المنصوب بها غير جائز اصلاح اللفظ عقد له ابن جني بابا في الخصائص قال اعلم انه لما كانت الالفاظ للمعاني ازمة وعليها
ادلة واليها موصلة وعلى المراد بها محصلة عنيت العرب بها فاولتها صدرا صالحا من تثقيفها واصلاحها فمن ذلك قولهم
اما زيد فمنطلق الا ترى ان تحرير هذا القول اذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت الى انك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق
فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزءين مقدمة عليهما وانت في قولك اما زيد فمنطلق انما تجد الفاء واسطة بين الجزءين
ولا تقول اما فزيد منطلق كما تقول فيما هو بمعناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما فعل ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه
ان هذه الفاء وان كانت جوابا ولم تكن عاطفة فانها على لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا اما فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية
مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم انما قبلها في اللفظ حرف وهو اما فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين
الجزءين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتي على صورة العاطفة فقالوا اما زيد فمنطلق كما تأتي العاطفة بين الاسمين في
نحو قام زيد فعمرو وهذا تفسير ابي علي رحمه الله وهو الصواب ومثله امتناعهم من ان يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس اي مع طلوع
الشمس فينصبوه على انه مفعول معه كما ينصبون نحو قمت وزيدا اي مع زيد قال ابو الحسن وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع
لا تستعمل الا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس اي وانتظرك طلوع الشمس لم يجز
الا ترى الى اجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى العاطفة فكذلك ايضا تجري الفاء غير العاطفة في نحو اما زيد فمنطلق مجرى
العاطفة فلا يؤتى بعدها الا بما يشبه الذي يجوز العطف عليه قبلها ومن ذلك قولهم في جمع تمرة وبسرة ونحو ذلك تمرات وبسرات
وكرهوا اقرار التاء تنبيها على الاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد فحذفت وهي في النية مرادة لا لشيء الا لاصلاح اللفظ
لانها في المعنى مقدرة منوية الا ترى انك اذا قلت تمرات لم يعترض شك في ان الواحدة منها تمرة وهذا واضح
الا ان الحذف انما هو لاصلاح اللفظ اذ المعنى ناطق بالتاء مقتضيها حاكم بموضعها ومن ذلك قولهم ان زيدا لقائم فهذه
لام الابتداء وموضعها اول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقديرها اولا لان زيدا منطلق فلما كره تلاقي حرفين
لمعنى واحد وهو التوكيد اخرت اللام الى الخبر فصار ان زيدا لمنطلق فان قيل فلم اخرت اللام ولم تؤخر ان قيل لانه لو قدمت اللام منها ان اللام
لو تقدمت وتأخرت ان لم يجز ان تنصب اسمها الذي من عادتها نصبه ومنها انك لو اخرت ان فنصبت [illegible] لادخلت العامل [illegible]

تليها ان لا تعمل الا فيما بعدها (ومن) اصلاح اللفظ قولهم كان زيدا عمرو [illegible] اصل الكلام زيد كعمرو ثم ارادوا توكيد الخبر [illegible]
فيها ان فقالوا ان زيدا كعمرو ثم الحقوا [illegible] التركيب التشبيه فقدموا حرف [illegible] الى اول الكلام عنايته به واعلاما ان عقد الكلام
عليه فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز ان تباشر ان لانها تقتطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا
كان زيدا عمرو (ومن ذلك) قولهم [illegible] عليك [illegible] هنا مبتدأ [illegible] وما قبلهما خبر عنهما الا انه [illegible]
تقديمها الى [illegible] لم يجز [illegible] الابتداء بالنكرة فالواجب [illegible] اللفظ [illegible] المبتدا وقدموا
فكان ذلك سهلا عليهم [illegible] وانما كان تاخيره [illegible] من قبل انه لما تاخر وقع موقع الخبر [illegible]
الخبر لا يكون نكرة [illegible] اللفظ وان كنا قد [illegible] في المعنى مبتدا فاما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرف
فقد كفي مؤنة هذا الاعتذار لانه ليس مبتدا عنده (ومن ذلك) امتناعهم من الالحاق بالالف الا ان تقع اخرا نحو ارطى ومعزى
وحبنطى [illegible] اذا وقعت طرفا [illegible] موقع [illegible] واذا وقعت حشوا وقعت
موقع [illegible] فلم [illegible] الالحاق [illegible]
[illegible]
(ومن ذلك) [illegible]
[illegible]
(ومن ذلك) [illegible] باب الادغام في [illegible]
[illegible]
ذلك [illegible]
[illegible] (ومن ذلك) [illegible]
[illegible]

بلغ مقابلة

كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا [illegible] على [illegible] والخبر ظرف زمان [illegible] الفصل والفاعل [illegible]
[illegible] زيدا اذا كان قائما [illegible] قال ابن يعيش ايضا اذا قلت ما انا الا زيدا الا عمرو [illegible] رفع احدهما
[illegible] الاخر ولا يجوز [illegible] جميعا [illegible] الى اصلاح اللفظ [illegible] المستثنى
منه محذوف والتقدير ما انا [illegible] الا زيدا الا عمرو [illegible] الفعل [illegible] ولا يجوز اخلاء
الفعل من فاعل في اللفظ [illegible] الاخر وقال ابن [illegible] التعجب [illegible]
[illegible] اصلاح اللفظ [illegible] في هذا الباب [illegible] الامر [illegible]
[illegible]
يكون [illegible] اللفظ [illegible] في شرح المقرب وقال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما [illegible] اصلاح اللفظ وذلك
مسائل (منها) [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

بلغ

يستقل به الكلام وحده ولا تعتقد هذا انه تقدم مفرد انكون هذه الجملة في موضعه كما تقدم في زيد ضربته وان قلت فكيف جاء هذا
مرفوعا وانت لا تعتقد على ما ذكره فيبطل هذا المعنى قيل جاء على تقدير شيء بعض ولم ينطق به واستغني عنه بهذا الذي وضع مكانه وهذا
وان كان فيه بعدا اذا انت تدبرته وجدت له نظائر الا ترى ان تمام الجمع المؤكد على ان اصله قوم وهذا ما سمع فيه ولا نظير
نظيره فكذلك [illegible] ضربه كان اضربه وضع موضع مفرد مسند اليه على معنى الامر ولم ينطق قط به ويكون كقام وقال [illegible]
حتى لا يستعمل وان كان الاصل لانه اسل [illegible] الاضافة ترد الاشياء الى اصولها ولذلك اعربت اي مع وجود شبه الحرف
فيها للزومها الاضافة فردتها الى الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء واذا اضيف ما لا ينصرف رد الى اصله من الجر
الاضافة تسهل التمكين لان التضمين زيادة تخفيف الوضع والاضافة زيادة [illegible] شرح التسهيل
واستدل به على ان الجزم في نحو قول العبادي [illegible] التي هي احسن باضمار ان لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط الاضمار [illegible]
ولذا كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بان مضمرة ارجح من قول الكوفيين بانه بحتى نفسها او بالفاء [illegible] مع الفعل وحتى
جر مع الاسم قال ابن [illegible] فان قيل يلزم على مذهب البصريين اضمار الناصب والاضمار خلاف الاصل قلنا الاضمار جاء
والجار اولى من الاشتراك الاضمار [illegible] ولذا [illegible] على من قال ان الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الاضمار فانه لا دليل
على ذلك مع ان الاضمار خلاف الاصل وعلى من قال في قوله الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ان يوم ليس منصوبا بمصروف
بل بفعل دل الكلام عليه تقديره يلازمهم يوم ياتيهم او يهجم عليهم لانه لا حاجة اليه مع ان الاضمار خلاف القياس [illegible]
فيه مباحث الاول في حقيقته قال ابن فلاح في المغني اختلف في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب معنوي وهو عبارة عن
الاختلاف واحتجوا بوجهين احدهما اضافة الحركات الى الاعراب والشيء لا يضاف الى نفسه والثاني ان الحركات قد تكون في
المبني فلا تكون اعرابا وهذه الحركة عندهم [illegible] الحركات علامة الاختلاف في
الكلمة وذهب قوم الى ان الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق واحتجوا بوجهين احدهما ان الاختلاف امر لا يعقل الا بعد التعدد فلو كان
الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة في اول احوالها مبنية لعدم الاختلاف والثاني انه ربط انواع الاعراب برفع ونصب وجر وجزم
نوع الجنس مستلزم الجنس والجواب عن الاضافة انها من باب اضافة الاعم الى الاخص للبيان كقولنا كل الدراهم وبعض [illegible]
انه لا يبعد ان يجعل الحركات في المبني علامة لحركات الاعراب لان الحركة ان حدثت بعامل فهي الاعراب والا فهي البناء ولذلك
خصصها البصريون بالقاب غير القاب الاعراب وقال غيره في الاعراب مذهبان احدهما انه لفظي وهو اختيار ابن مالك
ونسبه الى المحققين وحده في التسهيل بقوله ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف والثاني انه
معنوي والحركات دلائل عليه وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتاخرين وحدوه بقولهم تغيير اواخر الكلم
لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا ورجحه ابن الحاج [illegible] اكثر اهل العربية قال ويدل عليه وجوه منها انه يقال
حركات الاعراب فلو كانت الحركة الاعراب لامتنعت الاضافة اذ الشيء لا يضاف الى نفسه ومنها ان الحركة والحرف يكونان
في المبني فلو كانت الحركة بعض الاعراب لم تكونا فيه ومنها انه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالاعراب ومنها ان السكون
قد يكون اعرابا ومنها تعبيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد منهما معنى ثم قال وللقائل ان يقول لا دخل في جميع ذلك
اما الاول فجوابه ان الحركة لما كانت تنقسم الى حركة اعراب وحركة بناء قيل حركات الاعراب فصحت الاضافة للتخصيص فالحركة
عامة والاعراب خاص ولا شبهة في مغايرة العام للخاص فسوغ الاضافة المغايرة وهي هنا موجودة واما الثاني فجوابه
انا لم نقل ان مطلق الحركة يكون اعرابا بل الحادث بالعامل هو الاعراب ولا يوجد في المبني شيء من ذلك واما الثالث
فجوابه ان الوقف عارض لا اعتبار به وانما الاعتبار بحال الوصل واصولهم تقتضي ذلك واما الرابع فجوابه ان الاعراب هو

في الاعراب

الحركة

الحركة او غيرها ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف آخر المعرب به والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها واذا
لم يكن مرادهم ان الحركة وحدها الاعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون واما الخامس فجوابه ان الاعراب تارة يعبر به بالتغيير
الاختلاف ومن كان [illegible] انه معنوي [illegible] الحكم الذي هو مقتضى [illegible] لا يكون حجة على
[illegible] وقال ابن مالك في شرح التسهيل الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث
فيها بالتركيب من حركة او سكون او ما يقوم مقامهما وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة
والكسرة في نحو ضرب زيد غلام عمرو وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع لا نملك ان نفعل [illegible] سبحان الله
وسعديك [illegible] الكلام [illegible] من ذي الكلام [illegible] وبهذا الاعراب [illegible] قول من جعل الاعراب
تغييرا وقد اعتذر عن ذلك بوجهين احدهما ان ما لازم وجها واحدا من وجوه الاعراب فهو صالح للتغيير [illegible] عليه
متغير [illegible] والثاني ان الاعراب تجدد في حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا اليه من السكون
الذي كان قبل التركيب والجواب عن الاول ان الصالح لمعنى لم يوجد بعد [illegible] لذلك المعنى حقيقة حتى يوجد [illegible] الا
[illegible] صالح للبناء اذا ركب مع لا [illegible] صالح للاعراب اذا فات تركيبه ومع ذلك لا [illegible]
[illegible] عن الثاني ان [illegible] التغيير [illegible]
بالسكون [illegible] التغيير [illegible] الاعراب [illegible] البناء والاخلاص من [illegible]
[illegible] لتغير العامل فان زيادة ذلك توجب فسادا لان ذلك يستلزم كون [illegible] عامل [illegible]
[illegible] عامل [illegible] التركيب وذلك باطل [illegible] اذ لا عامل قبل التركيب واذا [illegible] عن الاعراب بالتغيير [illegible]
[illegible] من حركة وغيرها على الوجه المذكور [illegible] الحركات [illegible] اعرابا [illegible]
لان الشيء لا يضاف الى نفسه [illegible] الى الاخر مع توافقهما معنى [illegible]
[illegible] في كلامهم [illegible] وكلا التقديرين [illegible] حركات الاعراب
[illegible] من [illegible] ما ذكرنا انتهى البحث الثاني في [illegible] اللغة الى اصطلاح النحويين قال ابن فلاح في المغني
[illegible] انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام الثيب تعرب عن نفسها [illegible]
والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه الثاني انه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل
اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب كاشكيت الرجيل اذا ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام
الالتباس [illegible] الثالث انه مشتق من ذلك [illegible] والهمزة للتعدية لا للسلب [illegible] على هذا ان الكلام كان فاسدا بالالتباس
[illegible] فلما اعرب [illegible] بالتغيير الذي يحصل [illegible] فان كان [illegible] في المعنى الرابع انه منقول من التحبب ومنه
امرأة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع الخامس انه منقول من اعرب الرجل
اذا تكلم بالعربية لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية والمعنى على هذا ان
المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية البحث الثالث في الاعراب والكلام ايهما اسبق قال الزجاجي في ايضاح علل النحو فان
قال قائل اخبرونا عن الاعراب والكلام ايهما اسبق قيل له ان الاشياء في التقديم والتاخير اما بالتفاضل او بالاستحقاق
او بالطبع او على حسب ما يوجبه المعقول فنقول ان الكلام سبيله ان يكون سابقا للاعراب لانا قد نرى الكلام في حال
غير معرب ولا يختل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته غير معدوم مثال ذلك ان الاسم نحو زيد
وجعفر وما اشبه ذلك معربا كان او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب

يركب معربا كان او غير معرب لا ينقطع عنه معنى الفضلية وانما يدخل الاعراب لمعان تعتور هذه الاسماء ومع هذا فقد
راينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريبا من معرب كثيرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح وفعل الامر للمواجه
اذا كان بغير اللام مبني على الوقف نحو قولك زيد اذهب واركب وحروف المعاني مبنية كلها وكثير من الاسماء ايضا مبنية
ولم يسقط دلالتها على الاسمية والاسمية فيها انما وضعت لما ذكرنا بغير ان الاعراب عرض داخل في الكلام لمعنى
يرد عليه فالكلام اذن سابق له في الرتبة والاعراب تابع من توابعه فان قال فاخبرني عن الكلام المنطوق به الذي
نعرفه الان بينا اتقولون ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب ام هكذا نطقت
في اول تبلبل السنتها به قيل له بل هكذا نطقت به في اول وهلة ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته فان قال فلم
حكمتم على سبق بعضه بعضا وجعلتم الاعراب الذي لا يعقل المعاني الا به ثانيا وقد علمتم انها تكلمت به هكذا
جملة قيل له قد عرفنا ان الاشياء تستحق المرتبة والتقديم والتاخير على ضروب فحكمنا لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت
لم توجد الا مجتمعة الا ترى انا نقول ان العرض داخل في الاسود عرض الاسود والجسم اقدم من العرض بالطبع والاعتقاد
وان العرض قد يجوز ان يتوهم زائلا عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم خاليا من السواد
الذي هو فيه ولا راينا السواد قط خاليا عن الجسم بل لا يجوز رؤيته لان المرئيات انما هي الاجسام الملونة ولا نعرف
الالوان خالية من الاجسام ولا الاجسام غير ملونة ولم نرد بالاسود هاهنا جسما مسودا بحضرتنا بل هو وما شوهد كذلك
من الاجسام وكذا القول في الابيض والاحمر وما اشبه ذلك ومنها انا نعلم ان الذكر في المرتبة مقدم على الانثى ونحن
لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الاخر الا انا وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق خلق الانثى في خلق ادم
وحوا فاما في غيرهما فكذلك ان علم بخبر صادق والاخبار بتقدم كل واحد منهما صاحبه فكذلك القول في الكلام والاعراب
نقول ان الاعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول وان كانا لم يوجدا مفترقين
ونظير ذلك انا نقول ان الاسماء قبل الافعال لان الافعال احداث الاسماء ولم توجد الاسماء زمانا ينطق بها ثم
نطق بالافعال بعدها بل نطق بهما معا ولكل حقه ومرتبته وقد اجاز بعض الناس ان تكون العرب نطقت اولا بالكلام
غير معرب ثم رات اشتباه المعاني فاعربته ثم نقل معربا فتكلم به **الباب الرابع** فان الاعراب لم دخل في الكلام قال الزجاجي في
كتاب المذكور فان قال قائل قد ذكرت ان الاعراب داخل في الكلام فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من اجله فالجواب ان يقال
ان الاسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها ولم يكن في صورها وابنيتها ادلة على هذه
المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيد عمرا فدلوا برفع زيد على ان الفعل
له وبنصب عمرو على ان الفعل واقع به وقالوا ضرب زيد فدلوا بتغيير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل ما لم يسم فاعله وان
المفعول قد ناب منابه وقالوا هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على اضافة الغلام اليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات
دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل اذا ارادوا ذلك او المفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني
هذا قول جميع النحويين الا ابا علي قطربا فانه عاب عليهم هذا الاعتلال [illegible] لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين
بعضها وبعض قد نجد في كلامهم اسماء متفقة في الاعراب مختلفة المعاني واسماء مختلفة الاعراب متفقة المعاني فما اتفق اعرابه
واختلف معناه قولك ان زيدا اخوك ولعل زيدا اخوك وكان زيدا اخوك اتفق اعرابه واختلف معناه ومما اختلف اعرابه واتفق
معناه قولك ما زيد قائما وما زيد قائم اختلف اعرابه واتفق معناه ومثله ما رايته منذ يومين ومنذ يومان ولا مال عندك
ولا مال عندك وما في الدار احد الا زيد وما في الدار احد الا زيدا ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان القوم كلهم ذاهبون

ومثله

ومثله ان الامر كله لله وان الامر كله لله قرئ بالوجهين جميعا ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيلا ولا بخيل ومثل هذا كثير
مما اتفق اعرابه واختلف معناه ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين
المعاني لوجب ان يكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله قال قطرب وانما اعربت العرب كلامها لان الاسم
في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل
وكانوا يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام الا تراهم
بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين اربعة احرف متحركة لانهم
في اجتماع الساكنين يبطئون وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان
قيل له فهلا لزموا حركة واحدة لانها مجزئة لهم اذ كان الغرض انما هو حركة تعتقب سكونا فقال لو فعلوا ذلك لضيقوا
على انفسهم فارادوا الاتساع في الحركات ولم يحظروا على المتكلم الكلام الا بحركة واحدة هذا مذهب قطرب واحتجاجه
وقال المخالفون له ردا عليه لو كان كما ذكر لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف اليه لان القصد
في هذا انما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام فاي حركة اتى بها المتكلم اجزاته فهو مخير في ذلك وفي هذا
فساد للكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف
المعاني واختلاف الاعراب واتفاق المعاني في الاسماء التي تقدم ذكرها بان قالوا انما كان اصل دخول الاعراب في
الاسماء التي تذكر بعدها الافعال لانه يذكر بعدها اسمان احدهما فاعل والاخر مفعول ومعناهما مختلف فوجب الفرق
بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك واما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الافعال **الباب الخامس** قال الزجاجي باب القول
في الاعراب احركة ام حرف قد قلنا ان الاعراب دال على المعاني وانه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة
نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة في قولك رايت جعفرا والكسرة في قولك مررت بجعفر هذا اصل وربما جعل الاعراب
يدخل على اخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الاعراب فلو كان الاعراب حرفا لما دخل على حرف
هذا مذهب البصريين وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركة وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركة لم يوجد الا
في حرف ثم قد يكون الاعراب سكونا وحذفا وذلك الجزم في الافعال المضارعة وحرفا وهذا اذا ذكرت العلة التي قد يكون
لها اصل ثم يتسع فان قال قائل فاين يكون الاعراب سكونا وحذفا قيل لم يكون سكونا في الافعال المضارعة السالمة
الاواخر نحو لم يضرب ولم يذهب وحذفا في هذه الافعال اذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش وكل شيء
من ذلك فان قال قائل فهل يكون الاعراب حرفا عند سيبويه في شيء من الكلام قلنا هذا الذي ذكرنا الاصل وعليه اكثر
مدار كلام العرب وقد ذكرنا ان الشيء يكون له اصل يلزمه ومضمار يجري فيه ثم تعرض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه فلا يكون
ذلك ناقضا للباب فمثل ذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالاطلاق ان الصلوة واجبة على البالغين من الرجال
والنساء ثم نجد منهم من تسقط عنه علة تسقط عنه فرضها وكما يقال ان سارق ربع دينار قطع ثم نجد القطع ساقطا عن بعضهم ولهذا
نظائر كثيرة فكذلك الحكم الاعراب وحقيقته ما ذكرنا من ان عرض في بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل الاعراب حرفا وذلك في
تثنية الافعال المضارعة وجمعها وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل وذلك خمسة امثلة من الفعل وهي يفعلان وتفعلان
ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا امراة وعلامة الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات النون وسقوطها علامة الجزم والنصب فان
قال قائل فما الذي اوجب جعله الاعراب في هذه الافعال حرفا وهي النون قيل له قال سيبويه وهو انما الاعراب يجعل في
اخر حرف في الكلمة وذلك الحرف يتحمل الاعراب واخر حرف في هذه الافعال النون فلو جعلت النون حرف الاعراب لوجب

في حال الرفع وفتحها في حال النصب فكان يلزم من ذلك ان تسكن في حال الجزم ولو اسكنت وجب سقوط الالف التي قبلها والواو
والياء لالتقاء الساكنين فكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال التغيير الا في الافعال والاسماء ويسقط علم ذلك في تقديم
الافعال على الاسماء في لغة من يقول يجمع الفعل مقدما فكان يصير الفعل كانه لم تلحقه علامة ويبطل المعنى فلما صارت علم الرفع ح
حذفها في الجزم لان الجازم يحذف ما يثبت في الرفع فان كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو لم يشتري ولم يغز ولم يخش
فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الياء والواو والالف وجعل النصب محمولا على الجزم فحذفت النون فيه ايضا
فقيل لم يفعلا ولن يفعلا ولم يفعلوا ولن يفعلوا كما حمل النصب في تثنية الاسماء وجمعها على الجر لان الجزم في الافعال نظير
الجر في الاسماء فان قال قائل فان النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الافعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون وقد
ان الجازم انما دخل على حرف ساكن فحذفه فلم حذفت النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة والجواب في ذلك انه لما كانت النون
في هذه الافعال معارضة للسكون كما ذكرنا لانها ليست بحرف اعراب فلما سكنت وقبلها ساكن حركت لالتقاء الساكنين ليست
الحركة فيها بلازمة استحقاقا فلم تكن لها حكم الساكن فلذلك حذفها الجازم فان قال قائل فلم جعلت الحروف التي قبل هذه النون
حروف الاعراب فالجواب في ذلك ان الالف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان والواو في يفعلون وتفعلون والياء في تفعلين
ليست من بناء الفعل ولا تمامه انما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا ولم يجز ان تكون حروفا للاعراب الفعل لذلك فان
قال قائل ولم جاز ان يجيء اعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل بعده في قولك الزيدان يقومان والزيدون يقومون وما اشبه
ذلك وجاءت علامة رفع بعد الفاعل وهو ثبات النون وهو بعد الفاعل يجوز ان يكون اعراب شيء موجودا في غيره ويكون ذلك
الشيء معربا قيل له ان الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغني عنه مضمرة ثم اتصل به مضمرا صار كبعض حروفه وصار
الجملة كلمة واحدة فجاز لذلك وقوع الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة والدليل على ذلك اسكان لام الفعل
في قولك فعلت اسكنت اللام لئلا يتوالى في كلمة واحدة اربع متحركات **البحث الثاني** قال الزجاجي باب القول في الاعراب لم وقع
آخر الاسم دون اوله واوسطه قال بعض النحويين الاعراب يدخل في الاسم لمعنى يحدث فيجب ان يلفظ به كمال الاسم ثم يؤتى بالاعراب
في آخره وقال ابو بكر بن الخياط ليس هذا القول بمرضي لانا قد راينا الاسماء يدخلها حروف المعاني اولا ووسطا فاما
اولا فمثل الرجل والغلام وما دخلها وسطا ياء التصغير في قولك فريخ وفليس ولو كان الامر على ما ذهب اليه قائل هذا
القول لوجب ان لا يدخل على اسم حرف معنى الا بعد كمال بنائه قال والقول عندي فيه هو الذي عليه جملة النحويين ان
الاسم يبنى على ابنية مختلفة منها فعل وفعل وفعل وما اشبه ذلك من الابنية فلو جعل الاعراب وسطا لم يعلم
الحركة اعراب هي ام حركة بناء فجعل الاعراب في آخر الاسم لانه لو وقف عليه بحركة فيعلم انه اعراب فاذا كان وسطا لم يكن ذلك فيه
وقال ابو اسحاق الزجاج كان ابو العباس المبرد يقول لم يجعل الاعراب اولا لان الاول يكون متحركا ضرورة الابتداء لانه لا
لا يبتدأ بساكن ولا يوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الاعراب لان حركتين لا تجتمعان في حرف واحد
فلما فات وقوعه اولا لم يمكن ان يجعل وسطا لان اوساط الاسماء مختلفة لانها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية
وسباعية واوساطها مختلفة فلما فات ذلك جعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته وقال الآخرون الاعراب انما دخل في
الكلام دليلا على المعاني فوجب ان يكون تابعا للاسماء لان الدليل على الشيء انما يكون بعدها وهذا القول قريب من
الاول وكل هذه الاقوال يقع في معناه **اعطاء الاعيان حكم المصادر** واعطاء المصادر حكم الاعيان قال ابن الشجري في
اماليه في مذاهب العرب المبالغة اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان **فمن الاول** قولهم اخطب
ما يكون الامير قائما فاخطب انما هو للامير وقد اضافوه الى ما المصدرية ولفظه افعل التي يضعها للمفاضلة بين ما

فيه قلته صبرا

انه عمل غير صالح

اليه صارت بعضه ولما اضافوا الخطب الى ما وهي موصولة بيكون صار الخطب كونا فالتقدير اخطب كون الامير فهذا وصف
للمتكلم غاية وصف بها العين والمعنى راجع الى الامير فلذلك سدت الحال مسد خبر هذا المبتدا اذ الحال لا تسد مسد
خبر المبتدا الا اذا كان المبتدا اسم حدث كقولك ضربي زيدا جالسا ولا تسد مسد خبر المبتدا اذا كان اسم عين
ومن اعطاء العين حكم المصدر حتى وصفوه بالمصدر واجروه خبرا عنه قوله تعالى وجاؤوا على قميصه بدم كذب اي
مكذوب به وقوله ان اصبح ماؤكم غورا اي غائرا وقوله ثم ادعهن يأتينك سعيا اي ساعيات فسعيا مصدر
وقع موقع الحال كقولهم قتلته صبرا اي مصبورا والمعنى محبوسا ومن ذلك قوله تعالى انه عمل غير صالح اي ابنك ذو عمل
في احد الاقوال وهو اوجهها جعله العمل اتساعا لكثرة وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم ما انت الا نوم وما انت
الا اكل وشرب وانما انت دخول وخروج ومنه قول الخنساء * فانما هي اقبال وادبار * فهذا كله من تنزيل الاعيان
منزلة المصادر واما تنزيل المصادر منزلة الاعيان فكقولهم صوت مات وشيب شائب وشعر شاعر انتهى
فائدة الافعال نكرة لانها موضوعة للخبر وحقيقة الخبر ان يكون نكرة لان الخبر المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن في الخطاب
فائدة لان حد الكلام ان تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه انت ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده
ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ومن فروعه ان الاضافة الى الافعال لا تصح قال ابن يعيش لان الاضافة
ينبغي بها تعريف المضاف واخراجه من ابهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال لا تكون
الا نكرات ولا يكون شيء منها اخص من شيء فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها الا انهم قد اضافوا اسماء
الزمان الى الافعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر واختص الزمان بذلك من بين سائر الاسماء للملابسة بين الفعل
وبينه وذلك لان الزمان مقدار حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولاقتران الزمان بالحدث وقال ابو القاسم الزجاجي
في كتاب ايضاح اسرار النحو اجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على ان الافعال نكرات قالوا والدليل على
انها لا تنفك من الفاعلين والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة والجمل كلها نكرات لانها لو كانت معارف لم
تقع بها فائدة فلما كانت الجمل مستفادة علم انها نكرات فلذلك لم تنفصل كذلك الافعال لما كانت مع الفاعلين
جملا كانت نكرات ولم يجز اضمارها فان قيل فاذا كانت الافعال نكرات فهلا عرفت كما عرفت النكرات فالجواب
عند النحويين ان تعريف الافعال محال لان الافعال لا تضاف كما انه لا يضاف اليها ولا يدخلها الالف واللام لانها مع الفاعل
ودخول الالف واللام على الجمل محال فان قيل لم لا يجوز اضافتها وان لم يضف اليها قلنا لان الفعل لا ينفك من فاعل
مظهر او مضمر والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدا وخبره فكما لا يجوز اضافة الجمل كذلك لم يجز اضافة الفعل انتهى
الافعال كلها مذكرة نص على ذلك الزجاجي في الجمل قال الشلوبين في التعليقة لان التانيث الحقيقي والمجازي وعلامات
التانيث واحكامه معدومة فيها قال ومنهم من قال انها مذكرة ومؤنثة بحسب مصادرها فاذا كان الفعل
يدل على مصدر مذكر قيل فيه مذكر بتذكير مصدره واذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث قيل فيه مؤنث بتانيث مصدره
وقال ابن عصفور في شرح الجمل الدليل على ان الافعال كلها مذكرة انها انما اخبر بها عن الاشياء فانما المقصود الاخبار
بما تضمنته من الحدث وهو المصدر والمصدر مذكر فدل ذلك على انها مذكرة اذ اللفظ على حسب ما يراد به من تذكير
او تانيث الا ترى ان لفظ هند لما اريد به المؤنث كان مؤنثا ولفظ زيد لما اريد به المذكر كان مذكرا **اعطاء
الموضع لفظا وهو معنى** الا ان ليس هنا حاسة ترجم عليه ابن جني في الخصائص واورد فيه فروعا منها قولهم
لا رجل عندك فان لا هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوح الا ان الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي تتقاضاها لا بل

بناء وقعت موقع فتحة الاعراب التي عمل لا في المضاف قال والمنع من ذلك قولك لا احد عشر لك فهذه الفتحة التي في آخر
عشر فتحة بناء التركيب في هذين الاسمين وهو قد وقع موقع فتحة البناء في قولك لا رجل عندك وفتحة لام رجل
قد وقعت موقع فتحة الاعراب في قولك لا غلام رجل عندك ويدل على ان فتحة خمسة عشر هي فتحة تركيب الاسمين لا
التي تحدثها لا ان خمسة عشر لا يغيرها العامل الاقوى اعني الفعل في نحو جاءني خمسة عشر والجار في مررت بخمسة عشر
فاذا كان العامل الاقوى لا يؤثر فيها فالعامل الاضعف الذي هو لا اولى ومنها قولهم مررت بغلامي فالميم مكسورة
الاعراب بالياء والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر بل هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح ويدل لذلك ثباتها في الرفع
والنصب نحو هذا غلامي ورايت غلامي وهذا يؤذن انها ليست كسرة الاعراب وان كانت بلفظها ومنها قولك يعني
حيث يسعك فالضمة فيه ضمة بناء وقعت موقع ضمة رفع الفاعل فاللفظ واحد والتقدير مختلف ومنها قولك
جئتك الان فالفتحة فتحة بناء الان وهو قد وقع موقع فتحة نصب الظرف ومنها قولك كنت عندك في امس فالكسرة كسرة
بناء وهو قد وقع موقع كسرة الاعراب المقتضيها الجر ومنها قوله ولقد وقفت اليوم والامس قبله ببابك حتى كادت الشمس
تغرب ويروى قوله والامس بالنصب على الاعراب لانه لما عرفه باللام الظاهرة زال عنه ما تضمنها فاعرب والكسر على
البناء المعهود فيه واللام فيه زائدة ولما تعرف الامس بلام اخرى مرادة غير هذه مقدرة وهذه الظاهرة ملغاة زائدة
للتوكيد قال ومثله مما تعرف بلام مرادة وفيه لام اخرى غيرها زائدة كقولك الان فهو معرف بلام مقدرة وهذه التي
فيه زائدة كما ذكره ابو علي **اذن** فيه فوائد **الاولى** قال في الايضاح حقيقته ترك العمل مع التسليط نحو زيد قائم
ظننت قال واما قول النحويين في نحو ان زيدا اذن يكرمك انها اذن الغيت عن العمل فيه تجوز حيث سموه الغاء لانه
في مكان الخبر وما دخلت عليه اذن محذوف لجواب ان في نحو ان زيدا قد قام يقوم لان ما يطلب جوابا لا بد له منه لفظا
او تقديرا فكيف يصح ان يقال الغي عنه وهو لم يدخل عليه ولا تسلط حكمه عليه لكن النحويين تجوزوا في ذلك نحو الغاء
من حيث دخل على الفعل في موضع شاع وجه شائع فلم يعمل فيه قال ويدل على هذا انك اذا قلت انا اكرمك اذن كيف
يصح تسليط اذن على ما قبلها وانما سبقت جوابها الدلالة تقدم عليها انتهى **الثانية** قال ابو حيان لا ينكر الغاء معاني
الالفاظ كما يقال في الشيء ما لا يكون في اشكاله واما الغاء العمل فلا يكون الا فيما لا يكون اشكال العمل وهو سماعي في
الافعال فاجريت الحروف الغاء لا يبلغ منها الا ما كف **الثالثة** نظير باب ظن وارى في الالغاء عند التاخر وفي التوسط
دون اذن فانها تلغى اذا تاخرت فلا تنصب بها نحو اكرمك اذن وتلغى في التوسط في اكثر صورها وقد تلغى اذا توسطت
بين الشرط وجزائه نحو ان تزرني اذن اكرمك او بين القسم وجوابه نحو اذن والله لا اكرمك او بعد ما عطف على ما له محل
من الاعراب نحو ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان كان العطف على ما لا محل له بان تقدمه نحو في الكتاب الالغاء
جاز الالغاء لكنها بحرف العطف والاعمال الا ان المعنى على استيناف ما بعد حرف العطف لكنه قليل والاكثر في لسان
العرب الغاؤها وكذا اذا توسطت بين مبتدا وخبر نحو زيد اذن يكرمك جاز الالغاء والاعمال نقله عند الكوفيين هشام
ابن ما لك ومذهب البصريين انه يتحتم الالغاء كما يتحتم في الصور السابقة ونظيره اخر ابنه في الخاطرات لابن جني
قال اذا كانت العين حرف علة ولم تحذف نفسها في موضعها نحو قائم وقويم وكذا ان تقدمت نحو ادنى وادور فان
تاخرت لم تحفظ نفسها نحو شاك وشاك ولاث ولاث وذلك انها لما تاخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها **الرابعة**
قال ابن يعيش الالغاء ثلاثة اقسام الغاء في اللفظ والمعنى والغاء في اللفظ دون المعنى والعكس فالاول مثل لا في
لئلا يعلم اهل الكتاب والثاني نحو كان في ما كان احسن زيدا والثالث حروف الجر الزائدة نحو كفى بالله شهيدا **الخامسة**
ترجيب

لا التبرئة مثل
من ذلك قولهم في مثل شراهرذا ناب فابتدا بالنكرة وجرى مثلا فاحتمل والامثال تحتمل لا تغير ومثله قولهم في
شيء ما جاء بك يقولها الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت ومن ذلك قولهم في المثل في اكفانه اليت
وفي بيته يؤتى الحكم بتقديم الخبر وفيه ضمير يعود على المبتدا المتاخر ومن ذلك قولهم اطرق كرا ان النعام في القرى
من النكرة لان الكثير انما يعرف بحرف المعرف وحكي فيه خلاف حرف النداء ومنها قال المبرد الامثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في
غيرها لكثرة الاستعمال لها ومن ذلك قولهم هذا ولا زعماتك اي هذا هو الحق ولا اتوهم زعماتك قال ابن يعيش ولا
ظهور لهذا العامل الذي هو توهم لا تجري مثلا والامثال لا تغير وظهوره ها هنا ضرب من التغيير ومثله قولهم كلاهما
وتمرا اي اعطني واماء ونفسه اي دع عمرا واهلك والليل اي بادرهم وكل شيء ولا شتيمة حر اي ائت كل شيء ولا ترتكب
شتيمة حر قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال في هذه الاشياء كلها لانها امثال وقال ابن السراج في الاصول نحو ولبس
هذا اجملت كالامثال لا ينبغي ان تستجيز فيها الا ما اجازوه وقال الزجاجي في الايضاح واما القول في اضمار ذي الى
الفعل في قولهم اذهب بذي تسلم فان هذه اللفظة جرت في كلامهم كالمثل قال الاصمعي تقول العرب اذهب بذي تسلم
والمعنى اذهب والله يسلمك دعاء لها بالسلامة واذهبا بذي تسلمان والمعنى اذهبا والله يسلمكما واذهبوا بذي تسلمون
والمعنى والله يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فان الامثال تحتمل ما لا يحتمل في غيرها وترك فيها
القياس كما لا تجريها في كلامهم واحتمل ذلك فيها لقلة دورها في الكلام **الايجاب** اصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام
وغيرها تقول مثلا قام زيد ثم تقول في النفي ما قام زيد وفي الاستفهام اقام زيد وفي النهي لا تقم وفي الامر قم
فنحو الايجاب يتركب من مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الى الاداة في التركيب علي خلاف ذلك الغير وكلما كان فرعا احتاج
الى ما لا يحتاج اليه كما احتاج التعريف للعلامة من الوضع لانه فرع التنكير والتانيث للعلامة من تاء او الف
لانه فرع التذكير ذكره ابو حيان في شرح التسهيل **حرف الباء** باب الشرط مبناه على الابهام وباب الاضافة مبناه على التخصيص
ولهذا لما ابيد دخلا ذو حيث في باب الشرط لزمتهما الاضافة الا زمان للاضافة والاضافة توضحهما فلا يعملا
الشرط حينئذ فاشترطنا لما الكف عن الاضافة فيهما ان فيصح دخولها في الشرط حينئذ ذكره ابن النحاس في التعليقة
البدل قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة الفرق بين البدل والعوض لا يحل محل المعوض منه والبدل اعتاكو
محل المبدل منه وقال ابو حيان في تذكرته البدل لغة العوض ويفترقان في الاصطلاح فالبدل احد التوابع يجتمع مع
المبدل منه وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان اصلا ولا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض لا يكون في موضعه
ربما اجتمعا ضرورة وربما استعملوا العوض مرادا فالبدل في الاصطلاح انتهى قال ابن فلاح في المغني في قول الشاعر
هما نفثا في في من فمويهما فيه وجهان احدهما انه جمع بين العوض والمعوض ضرورة الشعر والثاني انه ليس بدلا من الواو
وليست بعوض والبدل يجتمع مع المبدل منه بدليل مررت باخيك زيد والعوض لا يجتمع مع المعوض فالبدل اعم من العوض
قال وهذا ضعيف لان الكلام في ابدال الحرف من الحرف كالف قام وباء ميزان ولا يجمع بين البدل والمبدل في
ذلك وقال في موضع اخر قد يجيء في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه بدليل التاء في بنت واخت بدل من لام
الكلمة وتدل على التانيث وقال ابن يعيش البدل على ضربين بدل هو اقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتجاه
وبدل هو قلب حرف منه الى لفظ غيره على معنى احالته اليه وهذا انما يكون في حروف العلة التي هي الياء والواو والالف
وفي الهمزة ايضا لمقاربتها اياها وكثرة تغيرها وذلك نحو قام اصله قوم فالالف واو في الاصل وموسر اصله الياء في
راس وادم اصله الالف الهمزة وانما قلبت بنوعها فاستحالت الفا فكل قلب بدل وليس كل بدل قلبا وقال ابن جني

في الخصائص باب في الفرق بين العوض والبدل جماع ما في هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه وانما يقع
البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك الا تراك تقول في الالف من قام انها بدل من الواو التي هي
عين الفعل ولا تقول فيها انها عوض منها وكذلك يقال في واو جون وياء ميل انهما بدل للتخفيف من همزة جؤن و
ميئر وتقول في العوض منها وتقول في لام غاز وداع انهما بدل من الواو ولا تقول انها بدل منها فان قلت
فما القول وهو تجوز في العبارة وتقول في ميم اللهم انها عوض من ياء في اوله ولا تقول بدل وتقول في تاء زنادقة انها
عوض من ياء زناديق ولا تقول بدل وفي ياء اينق انها عوض من واو انوق فيمن جعلها ايفل ومن جعلها عينا مقدمة مغيرة
الى الياء جعلها بدلا من الواو فالبدل اعم تصرفا من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا والعوض مأخوذ من
لفظ عوض وهو الدهر انما هو مرور الليالي والايام وتصرم اجزائهما فكلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون
عوضا منه فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الاول فلهذا كان العوض اشد مخالفة للمعوض منه من البدل
انتهى حرف التاء التأليف قال الامام تقي الدين منصور بن فلاح في المغني التأليف حقيقة في الاجسام مجاز في
وقال الامام بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين التأليف والتركيب انه لا بد في التأليف من نسبة تحصل
تامة مع التركيب فكل مؤلف مركب من غير عكس وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط التأليف اخص من التركيب من الاول
وهي الملايمة واصله في الاجسام واطلق على الالفاظ المتتالية تشبيها بها التابع لا يتقدم على المتبوع ومن ثم
اذا قلت ما قام الا زيدا الا عمرو وان نصبت الاول على الفاعلية جاز رفعه على البدل بدل البداء والنصب
الاستثناء فتقول ما قام الا زيد الا عمرو وان شئت الا عمرا وان رفعت الاخير نصبت المتقدم على الاستثناء لان
التابع لا يتقدم على المتبوع التثنية ترد الاشياء الى اصولها قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية يعترض على الجزولي
في اطلاق بناء اسماء الزمان المضافة الى الجمل بانه كان ينبغي ان يقيد بشرط ان لا يكون مثنى لان التثنية ترد الاشياء
الى اصولها من الاعراب ولذلك لا تبنيه اذا قلت مثلا قولهم يا زيدان فانما جاز لانه شابه الاعراب الا ترى انه يتبع على
لفظه كالمعرب انتهى وعند المعقول من هذا الاسم المثنى من اسماء الاشارة والموصولات معرب لان التثنية ردتها الى اصلها من
الاعراب ومن ثم ردت التثنية الى الاصل قولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان وفتيان ويديان ودميان ونحو ذلك في تثنية عصا
وقلب الف المقصور الى الواو والياء اللتين هما الاصل نحو فتيان وقنوان وقلب همزة البدل من واو او ياء التركيب عقد له
ابن جني في الخصائص فصلا قال فيه جاء في ثلاثة اضرب الاسم والفعل والحرف فالاسم يأتي تركيبه على ضربين مقيس
ومسموع الاول ما غلب في النسب قياسا كقولك في عبقسي وفي تأبط شرا وفي عبقسي وفي حضرموتي وفي سبع عشرة ونحو ذلك
وكذلك التصغير جمع التكثير نحو جبيل وحبائل والمسموع كثير كقولهم في خراسان وفي مستوى ومستوياه وفي الالا
اقول ونحو تركيب الفعل كقولهم في ظللت ظلت وفي احسست احست وحكى ابن الاعرابي في ظننت ظنت وهذا كله لا يقاس
لا يقال في شممت شمت ولا في قصصت قصت ومن تركيب الفعل ما يلحقه مقلوبا كقولهم في اضمحل امضحل وفي اكرهف
اكرهف وفي اطيبت ايطبت وكذا قولهم لم ابله وتركيب الحرف قولهم لا بل ولا بن وقيل في قيام زيد في عمرو واي ثم عمر وهو
وان كان بدلا فانه ضرب من التحريف وقالوا في سوف سو وسف حذفوا الواو تارة والفاء اخرى وخففوا رب وان
وحذفوا ما من اما في قوله وان من خريف فلن يعدما ما مذهب سيبويه انها الدعوة اما من حريف التركيب فيه مباحث الاول
انه خلاف الاصل لان الاصل الافراد ومن ثم رد على من زعم ان الا وانما للاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام
ولا وما النافية وعلى من زعم تركيب لن واذن ومنذ وهلا ولولا قال ابن يعيش وانما قلنا ان المفرد اصل لان

المفرد ثان فاذا استقل المعنى في الاسم المفرد ثم يقع موقع الجملة فالاسم المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه قال في الحاوي
وذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل الثاني قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب من الاعلام هو
الذي يدل بعد النقل على حقيقة واحدة وقبل النقل كان يدل على اكثر من ذلك وكان يدل بعض لفظه على بعض معناه وهو
على ثلاثة اضرب بجملة نحو تأبط شرا وشاب قرناها وبرق نحره والاضافة نحو ذي النون وعبد الله وامرئ القيس والرخم وهو
ركب احدهما مع الاخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت وبعلبك ومعديكرب ويشبه بما فيه هاء التأنيث ولذلك
ومن هذا النوع سيبويه ونفطويه وعمرويه الا انه مركب من اسم وصوت اعجمي فانحط درجة اسمعيل وابرهيم فبني على
الكسر لذلك وقال التفتازاني في شرح المفصل اكثر ما يطلق على النحاة المركب على بعلبك وبابه الثالث قال ابن يعيش التركيب
من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التركيب فرعا على الواحد وثانيا له لان البسيط قبل المركب وهو على ضربين
احدهما ان يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف احدهما على الاخر فيجب
ان يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه الا ترى ان معناه لكل واحد من الخمسة والعشرة مراد
لو عطفت احدهما على الاخر فقلت خمسة وعشرة فلما اسقطت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا واما القسم الثاني
هو الداخل في باب ما لا ينصرف فهو ان يكون الاسمان لشيء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثاني
من الاول موقع هاء التأنيث وما كان من هذا النوع فانه يجري مجرى ما فيه هاء التأنيث من انه لا ينصرف في المعرفة
نحو حضرموت والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تاء التأنيث ثم ادخلت عليه الا ترى انك تفتح اخر الاول منهما كما تفتح ما قبل
تاء التأنيث الرابع قال ابن يعيش اما المركب في الترخيم كما في تاء التأنيث فتقول في بخت نصر اسم رجل يا بخت وفي حضرموت يا
حضر وفي سيبويه يا سيب كما تقول في مرجانة اسم امرأة يا مرجان فلان تبني على حذف الثاء وفي النسب في خمسة عشر يا خمسة جعلوا الاسم الاخر
بمنزلة الهاء فقد صار اذ كان حكم الاسم الاخر حكم الهاء في كثير من كلامهم ومن ذلك التصغير اذا كان يجعل الاسمان اسما واحدا
يحقر الصدر فانه انما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يجيء بها قبل الهاء فتقول حضيرموت وبعيلبك وعميرو
كما تقول طليحة ومن ذلك النسب قالوا تقول في النسب الى حضرموت حضرمي كما في النسب الى البصرة بصري والى مكة مكي فيقع النسب الى
الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء ومما يؤيد عندك ما ذكرناه من ان هاء التأنيث لا تلحق بنات الثلاثة بالاربعة ولا
بنات الاربعة بالخمسة كما ان اسم الثاني لا يلحق الاسم الاول بشيء من الابنية وانه فان الاسم الثاني فاذا دخل على الاول ركب
معه لم يغير بنيته كما ان التاء كذلك لا دخلت على الاسم المؤنث لم تغير بناء كقولك قائم وقائمة فلما كان بينهما من التقارب
ما ذكرناه حذفوا الاخر من المركب في الترخيم كما يحذفون فيه تاء التأنيث الخامس قال ابن يعيش ركبت الاسمين وجعلتهما اسما
واحدا كخمسة عشر فان قيل الا يكون هذا الحرف مع الاسم اسما واحدا قيل هذا موجود في كلامهم الا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا منطلق
فان حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع اذا قلت اريد ان تقوم
والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد نظير قولك يا ابن ام فالاسم الثاني في موضع خفض
بالاضافة وجعلا اسما واحدا كذلك لا رجل في الدار رجل في موضع نصب منون وجعل مع لا اسما واحدا ولذلك حذف منه
التنوين ومنع له تركيب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو جاري بيت بيت ونحو
قال وانما جعل ثلاثة اشياء بمنزلة شيء واحد فيما جاز وكذلك لم يحكم ببنائه لا شيئا ولم يجز تركيب الصفة مع اسم لا لانه
ليس من العدل جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا السادس قال ابو حيان قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله الا ترى ان هل
حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع لا فقيل هلا صار المعنى على التحضيض لم تدخل الا على الفعل

ظاهرا او مضمرا وكذا الظرف كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا فاذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود
واختصت بالجمل الاسمية وقال الزمخشري الا مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا
تدخل عليه كلمة لا وقال الشيخ اكمل الدين في حاشية الكشاف قد تركب بعض الكلمات في بعض وينشأ منها معنى غير ما كان اولا كهلا والا ولولا ولوما
والا كذلك وقال ابن يعيش كان من مركبة اصلها الكاف التي يعبر بها عن التشبيه وجعلا كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معنى التشبيه لكن الكاف
في الا الآن [illegible] نظائر من المركبة وقال الطاهر في تنوير الديباج ان قيل الكاف في معنى التشبيه ولا الاستفهام قيل لا
ان يكون الكاف معنى التشبيه ومعنى ان معناها ان قيل لم قلت وهي كلمتان قيل صيرتا كلمة واحدة فقلب عقب الكلمة الواحدة كما قالوا
في امسى قالوا دخل هذه الكلمة هذا التعويض بالتنوين بمنزلة النون التي في اصل الكلمة فصارت بمنزلة لام فاعل فلهذا رسم بالنون
يوقف عليها بالنون وهي قراءة الجحدري وقال ابو عمرو وقال الاخفش في كاين التنوين من لدن منزلة التنوين في ضارب فلهذا نصب مفعوله
كما شبهوا النون بالتنوين كذلك شبهوا التنوين هنا بالنون انتهى وقال الاندلسي في شرح الجزولية ذهب الخليل الى ان لن مركبة من لا
وان حدث مع التركيب معنى لم يكن قبله قال ابو الخليل ان يقول نحو [illegible] قال الاصل عدم التركيب ما صنعه في هذه الصناعة تقليل الاصول
ما امكن لا تكثيرها ولذلك لا تدعي في ضرب ويضرب وضارب واضرب ومضروب [illegible] اصول كلها
بل جعلنا واحدا اصلا والباقي فرع عليه وقال ايضا اذ ما مركبة من اذ التي هي ظرف لما مضى من الزمان وما واحدث التركيب فيها ان نقلها
الى المستقبل والان صارت بفعل الزمان المستقبل وذهب حد لا لنا على الزمان التي كانت تدل عليه في الابتداء قيل ان مهما اصلها ما
التي بمعنى الشرط ضمت اليها ما وتركبا فصارا كلمة واحدة وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط وهذه نظائر كثيرة فاذا كثرت
نظائر هذا القول كان اولى من قول الخليل ان اصلهما ما الشرطية ضمت اليها ما الزائدة وفي شرح المفصل للاندلسي اتفق البصريون
والكوفيون على تركيب هلم لانا اختلفوا فيما ركبت منه والذي حمل المحققين على القول بالتركيب ان كان يصح ان تكون كلمة براسها
[illegible] بنو تميم حيث صرفوها تصريف الافعال فقالوا هلموا ولا تكون ولا الا انا قيل انها مركبة بالتركيب [illegible] ان تكون
تفعل فعلم كيف بطل بقول الشاعر وان من خنق الكي [illegible] قال سيبويه هي لم الحقت [illegible] ان تكون كلمتين
يدل على تركيبها الا ان الغاية ان يقال هي كلمة مركبة لوجب ان يتعين في لغة اهل الحجاز ان تكون اسم فعل بمعنى اذ الا يجوز ان يكون
الفعل اسم فعل وفي لغة بني تميم على هذا تكون الفعلية وان حكم بانها اسم فعلي او نحو بنص اللغة التميمية كان الاولى تحصيل في لغة اهل الحجاز
اسم فعل وفي لغة بني تميم فعلا الا ان القائل ان يقول المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى في التفصيل وبالتركيب يحدث معنى
وحكم اخر فلا يبعد ان يكون هلم في الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعل في الحجاز اسم فعل فحصلت له احكام الاسماء وفي الافعال في
حكم اقتضا الفعال بل علا لغة بني تميم على اصله قال في المحتسب ركب اشياء من الكلمات كما ركب من الحروف فمن ذلك قولهم عند التركيب
انتهى **الثامن** قال ابن يعيش التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى فالاول نحو اسمين جعلا اسما واحدا
بحكم والقيمة كذلك فهذا يجب فيه بناء الاسمين معا لان الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف فهو الواو العاطفة اذ الاصل احد عشر
فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على ارادتها والثاني في حضرموت وبعلبك قال وسائر الاعلام المركبة فهذا اصله الواو
حذفت من اللفظ ولم تزد من جهة المعنى بل مزج الاسمان وصارا اسما واحدا بازاء حقيقة ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان
كالمفرد فان المركب منهما الاول كالزاي في زيد من حيث انه جزء الكلمة لا يعرب اعرابا قال ولذلك لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن المعنى على
ارادته **التاسع** قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح التركيب لا يكون في الافعال ولا في الحروف ولا في الاسماء الجارية على
الافعال قال ومن ثم كان قول من ذهب الى ان حبذا فعل ماض وفاعله فاعل بعيد غلطا والقول الصحيح ان حبذا اسم مع انه لا تقول حبذا
كما تقول الجمل اولا تجمل قال ولذلك اذا ركبنا مع ما لا تفعل لا اتفاق الا انها ما اشبه الفعل بالتركيب انقلب لا تركيب فاعل فيه

ثبت

يثبت تركيب فعل واسم في غير حبذا وقال ابن عصفور في شرح الجمل التركيب في الاسماء اكثر من التركيب في الافعال بل لا يحفظ التركيب
في الافعال الا في هلم في لغة الحجاز انتهى **العاشر** قال ابو حيان ان ما لم يبنوا اثني عشر لانه لا يتجه اذ ليس لهم تركيب يعد وشى
في تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم من كتاب المستوفي في النحو للقاضي القضاة كمال الدين ابي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكيم الفرخان
قوام بقطوية وسيبويه الاول من هذه المركب هو الاصل في التثنية وكان قبل التركيب معربا والثاني حكاية صوت فقدان يكون
مبنيا وان ازيد وهيهنا اشكل لا يسع الا هو ان تعلم ان نحو هذا من الاعلام انما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال الا يجوز لي
ان العجم كانهم وجدوا اللفظ لفظا وسيبويه كليس دعوا بهما الا ان العرب فانهم ان يبنوا الامثال هذه الاسماء في البناء وغيره واذا
سالت قبلها منه عن لفظ وسيبويه وسمعت العرب به ولم يجد مثل هذا في كلامهم حملوا هذا الصوت ويه اذ هو مما يعرفونه وقد
بالاسم من ان يكون ابن ولذا قبلها ضمة ثم بنوا الاسمين اسما واحدا **الحادي عشر** قال ابن ابي الربيع تركيب العامل مع المعمول خارج
القياس فيجب ان يقتصر على موضعه ولا يتعدى في غير ما سمع فيه وانواع هو انا لا يحل فيها **الثاني عشر** قال في المستوفي ومن الحروف ما
هو مركب نحو لولا ذهب اصحابنا الى ان الاسم بعدها لا يرتفع الا بالابتداء وقالوا ان الحكم قد تغير بالتركيب لان لو لا يليها الا الفعل
ولولا هذه فيجوز لولا الشيء لهلكت الماشية لا يليها الا الاسم فهذا وجه من الفظاعة متى وهل ادا استانفت الفظ لخفت
يدل من ظاهرة العصبية ما يقتضي ان النحو لا يعرف بالرياء بل ينشأ على ان يلوح الى العقد ومعه قدره هدر ان يكون لا بعد لولا عمل
المنوي بها فيبقى محرابا للايجاز ولزم الحذف للتزوم الذي لا يدل لكثرة الاستعمال بالتقدير لولا حصل الغيث لهلكت الماشية فقط
هذا يرتفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعا عن فعل مقدر كما في قوله تعالى اذا السماء انشقت فيكون حكم لو باقيا على ما كان عليه
قبل هذا لا عن امتناع الشيء لامتناع غيره اذ المعنى لو انقطع الغيث لهلكت الماشية وقولنا لم يحصل قريب المعنى من قولنا
انقطع وانتفى وهما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد الا في التخصيص نحو قوله لولا الكمي المقنعا البيت وجعلوا على ان التقدير لولا
تعدون فكذلك ههنا **الثالث عشر** التضمين هو اشراب الشيء معنى الشيء ولذلك نظائر في الوضع كالجار والجرور ان صعر كقولك وفقه وقدره
في قوس قوليه وفي هذا صعيد **التضمين** قال الزمخشري من شانهم انهم يضمنون الفعل معنى فعل اخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله
ارادة معنى المتضمن قال والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين وذلك اقوى من اعطاء معنى فذا الا ترى كيف رجع معنى ولا تعد عيناك عنهم
الى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزين الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي ولا تضموها اليها اكلين انتهى قال الشيخ سعد الدين
التفتازاني في حاشية الكشاف فان قيل الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر
فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل
بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا نادما على كذا ولا بد من اعتبار الحال والا كان مجازا محضا لا تضمينا وكذا قوله يؤمنون
بالغيب تقديره معترفين بالغيب انتهى وقال ابن جني في الخصائص اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل اخر وكان احدهما يتعدى بحرف والاخر
بالاخر فان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الاخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع
ما هو في معناه وذلك كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم وانت لا تقول رفثت الى المرأة وانما تقول رفثت بها او معها
لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدي افضيت بالى كقولك افضيت الى المرأة جئت بالى مع الرفث ايذانا واشعارا انه بمعناه
كما صحح العين في عور وحول لما كانا في معنى اعور واحول وكما جاؤوا بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كان في معناه نحو قوله وان شئتم تعاودنا عودا
لما كان التعاود ان يعاود بعضهم بعضا وعليه جاء قولهم وليس بان تتبعه اتباعا ومنه قول الله تعالى وتبتل اليه تبتيلا واشنع
من ذلك قول الهذلي ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر الا ترى
ان معناه طوى طي المحمل المشد على الفعل الدال الكلام عليه وكذلك قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا مع انه لا تقول نبت الى

ذيباً على بعد لكن لما كان معناه معنى تضايق في نفسي قال الله جاء لذلك الى ان ما قى هنا الى يكفك الاتحول تعالى فهل لك الى ان تزكى وانت انما
تقول هل لك في كذا لكنه لما كان معناه عام منه صلى الله عليه واله وسلم لعمار تقديره ادعوك وارشدك الى ان تزكى وعليه قول
الفرزدق ❊ قد قتل الله زياداً عني ❊ لما كان معناه صرف عنا ومن وجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به لعله لو جمع
اكثره لاجتمع مجلدات كثيرة طريقه فاذا مر بك شيء منه فتقبله وانس به فانه فصل من العربية لطيف حسن انتهى وقال ابن
هشام في تذكرته زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب الماردي انه يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى صيّر ويكون من باب ظن
فاجاز حفرت وسط الدار بئراً اي صيرت قال وليس بئراً تمييزاً اذ لا يصلح لمن وكذا اجاز بنيت الدار مسجداً وقطعت الثوب قميصاً و
قطعت الجلد نعلاً وصبغت الثوب ابيض وجعل منه قول ابي الطيب ❊ فقيت وقد صبغ الحياء بياضها ❊ لوني كما صبغ اللجين العسجد ❊
لا المعنى صير الحياء بياضها لوني مثل لوني قال والحق ان التضمين لا ينقاس وقال ابن هشام في المغني قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه
حكمه ويسمى ذلك تضميناً وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ثم ذكر له امثلة منها قوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه
ضمن معنى تحرموه فعدي الى اثنين لا الى واحد ولا تعزموا عقدة النكاح ضمن معنى تنووا فعدي بنفسه لا بعلى لا يسمعون الى الملأ
الاعلى ضمن معنى يصغون فعدي بالى واصله ان يتعدى بنفسه سمع الله لمن حمده ضمن معنى استجاب فعدي باللام والله يعلم المفسد من المصلح ضمن معنى
يميز فجيء بمن وذكر ابن هشام في موضع اخر من المغني ان التضمين لا ينقاس وكذا ذكر ابو حيان فائدة قال ابن الحاجب اما الفرق بين
التضمين وبين التقدير فقولنا من ابن المتضمنة معنى حرف الاستفهام وضربته تاديباً منصوب بتقدير اللام وغلام زيد مجرور بتقدير
اللام وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير في ان التضمن يراد به ان في المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان يكون على وجه
يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب ام اختلف نحو في مثل قولك والله لافعلن والله لافعلن والفرق بينهما انه اذا لم
يختلف الاعراب كان مراداً وجوده وكان حكمه حكم الموجود واذا اختلف الاعراب كان المقدر غير مراد وجوده وفصل الفعل المتعدي بنفسه
انتهى وقال الاندلسي في شرح الاسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة اقسام قسم لا يجوز اظهار الحرف معه نحو من وكم فبني لاجل التضمن
يكون الحرف المتضمن مراداً كالمنطوق به لكن عدل عن النطق به الى النطق بغيره فكان ملحوظاً به او كان ملحوظاً به فبني الاسم لذلك
عدل عن النطق به وضرب وهو الاضافة والظرفان ان شئت اظهرت الحرف وان شئت لم تظهره فاجاز اظهاره لم يبن وهذا ضابط
في كل ما ينوب عن الحرف من الاسماء ما يبنى منها وما لا يبنى انتهى وقال ابن يعيش الظرف منتصب على تقدير في وليس متضمناً معناها
حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو من وكم في الاستفهام وانما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به الا
ترى انه يجوز ظهورها في نحو خرجت في اليوم وقمت في اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال أمن ولا أكم لانه
من قبل ان من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتمل عليها فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرف ليس بمتضمن
من تقديرها ولذلك لا يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن والمقدر انتهى وقال ابن اياز معنى تضمن الاسم معنى الحرف انه يؤدي ما يؤدي
الحرف من المعنى ويشاع عليه لانه لا يظهر ذلك الحرف معه وقال ابن النحاس في التعليقة الفرق بين المتضمن معنى الحرف وبين غير المتضمن ان المتضمن
معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان كما اذا قلنا في الظرف انه يراد به معنى
في فانا لا نريد بان الظرف متضمن معنى في كيف ولو كان كذلك لبني وانما نعني به ان قوة الكلام قوة كلام اخر فيه في ظاهرة ولذلك يجوز الاظهار
في مع الظرف فتقول خرجت يوم الجمعة وخرجت في يوم الجمعة ولا تقول في اين وكيف مثلاً هل اين ولا أ اين ولا اهل كيف ولا أ كيف
قال ابن النحاس في التعليقة قاعدة كل ما تضمن ما ليس له في الاصل منع شيئاً مما له في الاصل لم يكن ذلك المتعدد الا لعلة تقتضيه مثاله
نعم وبئس لما منعا التصرف لان لفظهما ماض ومعناهما انشاء المدح والذم في الحال فلما تضمنا ما ليس لهما في الاصل وهو الدلالة على
الحال منعا التصرف لذلك قال وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الاصل وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف في الحال

سمع الله لمن حمده

رتبة

فمع التصرف لذلك قاعدة المتضمن معنى شيء لا يلزم ان يجري مجراه في كل شيء ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المبتدا المتضمن معنى
الشرط نحو الذي يأتيني فله درهم وكل رجل يأتيني فله درهم وامتنع في الاخبار جزمه عند البصريين فلم يجيزوا الذي يأتيني
اكرمه وكل من يأتيني احسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط كما فعلوا في الفاء قال ابن مالك
قال ابو حيان لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك الا في الشعر فائدة قال ابن النحاس في شرح المقرب امس مبني لتضمنه معنى لام
التعريف فانه معرفة بدليل امس الدابر وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر ولا باللام ظاهرة فتعين تقديرها والفرق
بين المعدول والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار اللام معه والمتضمن لا وقولنا الامس اللام دخلت بعد تنكيره واعرابه كما
يعرب اذا اضيف او صغر او ثني او جمع وقيل زائدة كما اتى في الكثر انتهى وفي البسيط في علة بناء امس اقوال الجمهور انه بني
لتضمنه لام التعريف لوجهين احدهما انه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه
لام التعريف والثاني انه يوصف بما فيه اللام كقولهم لقيته امس الاحدث وامس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف
بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وهذا مما وقعت معرفة قبل نكرة والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول عن اللام يجوز
اظهارها معه فلذلك اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظهارها معه كاسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بني
في التضمن انتهى وقال ابن الدهان في الغرة والفرق بين العدل والتضمين ان العدل هو ان تريد لفظاً فتعدل عنه الى غيره كعمر
عن عامر والتضمين ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة القاعدة التعادل فيه فروع منها قال الشلوبين لما كان
الاسم اخف من الفعل تحمل حركات الاعراب فيه وزيادة التنوين فان الخفيف يزاد فيه ليعتدل ويغاير الثقيل ويتصرف فيه
بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم فلما كان وضع الاسماء عندهم على الخفة تصرفوا فيها بزيادة حركات الاعراب
والتنوين ولما كان الجزم حذفاً والحذف تخفيف والتخفيف لا يليق بالخفيف انما يليق بالثقيل فلذلك جزمت الافعال
لم تجزم الاسماء ومنها قال ابن النحاس في التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل وكونه لا يكون الا لفظاً واحداً
وكثرة المفعول لكونه متعدداً فاعطي الرفع الثقيل من النصب فاعطي الثقيل للواحد والنصب لمتعدد ليتعادلا ومنها قال ابن فلاح في المغني
انما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع لان التثنية اخف من الجمع والكسرة اثقل من الفتحة فخصت الاخف بالاثقل والاثقل
بالاخف للتعادل قال وانما فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع لان نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ففتح
ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلباً للتعادل لتقع الياء بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح ومكسور ولان التثنية
اكثر فخصت بالفتح لكثرتها وخص الجمع بالكسر لقلته طلباً للتعادل الكثرة مع الخفيف والقلة مع الثقيل ومنها قال بعضهم ان التاء
انما لحقت عدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث لان المؤنث ثقيل فناسبه حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسبه ثبوتها
ليعتدلا احكاه في البسيط ومنها قال التنحاوي باب فعيلة يحذف منها الياء والتاء في النسب نحو حنيفة حنفي وباب فعيل لا
تحذف منه الياء نحو تميم تميمي لان المؤنث ثقيل فناسبه الحذف منه تخفيفاً بخلاف المذكر ومنها قال ابن فلاح في المغني انما خص
الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لان الرباعي اقل والضم اثقل فجعل الاثقل للاقل والاخف للاكثر طلباً للتعادل
ومنها قالوا انما زيد في التصغير الياء دون غيرها من الحروف لان الدليل كان يقتضي ان يكون المزيد احد حروف المد لخفتها
وكثرة زيادتها في الكلام فتنكبوا عن الواو لثقلها وعن الالف لان التكسير قد استبد بها في نحو مساجد ودراهم فتعينت الياء وخص
الجمع بالالف لانها اخف من الياء والجمع اثقل من المصغر فتعادلا ومنها قيل انما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل
والمتحركة بالاسم لثقل الفعل وخفة الاسم والسكون اخف من الحركة فاعطي الاخف للاثقل والاثقل للاخف تعادلاً بينهما
تعارض الاصل والغالب فيه فروع منها اختلف في حين هل يصرف لانه ليس له فعلى او لا لانه ليس له فعلان على فعلى لكن

فعيلة وفعيل

تخصيص الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي

احدهما انه لان الاصل في الاسماء التصرف ولم يتحقق شرط المنع وهو موجود فعلى ان الثاني لان الف القبيط وعيد الاكثرون
لان الغالب في باب فعلان عدم التصرف فالحمل عليه اولى من الحمل على الاقل الثاني ان الف القبيط لو سمي بفعل مثال ريث كيفية
استعمالنا فيه ثلاث انواع الاحكام الاولى منع منه حملا على الاكثر والثاني الاولى صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العمل
على خلاف القياس الثالث ان كان مشتقا من فعل يمنع من التصرف حملا على الاكثر والاصح هو في كلام سيبويه التعويض
ترجم عليه ابن جني في الخصائص بابا في زيادة الحرف عوضا من آخر محذوف قال اعلم ان الحرف الذي يحذف فيجاء بآخر زايد عوضا منه على
ضربين احدهما اصلي والآخر زايد فالاول على ثلاثة اضرب فاء وعين ولام فاما ما حذفت فاؤه وجيء بزايد عوضا منها فبابه
فعلة في المصادر نحو عدة وزنة وشية وجهة والاصل وعدة ووزنة ووشية ووجهة فحذفت الفاء لما ذكر في تصريف ذلك ثم
جعلت التاء بدلا من الفاء ويدل على ان اصلها ذلك قوله تعالى ولكل وجهة وانشد ابو زيد شعر الم تر انني ولكل شيء * اذا لم توت وجهته
تعادي * اطعت الامرين بصرم ليلى * ولم اسمع بها قول الاعادي * وقد حذفت الفاء في ناس وجعلت الف فعال بدلا منها
فقيل ناس ووزنها عال كما ان وزن عدة علة وحذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضا منها وذلك قولهم تقي يتقي والاصل
اتقى يتقي فحذفت الفاء فصار تقي ووزنه تعل ويتقي يتعل قال اوس * تقاك بكعب واحد وتلذه * يداك اذا ما هز بالكف يعسل
وقال * جلاها الصيقلون فاخلصوها * خفافا كلها يتقي باثر * وانشد ابو الحسن * تق الله فينا والكتاب الذي تتلو *
ومنه ايضا قولهم تجه يتجه والاصل اتجه يتجه ووزن تجه تعل كتقي سواء انشد ابو زيد شعر قصرت له القبيلة اذ تجهنا * وما
ضاقت بشدته ذراعي * فاما ما رواه ابو زيد من قولهم تجه يتجه فهذا من لفظ الوجه فاؤه تاء واما قولهم اتخذت فليست تاؤه
بدلا من شيء بل هي فاء اصلية بمنزلة اتبعت من تبع يدل على ذلك ما انشده الاصمعي من قوله شعر وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها
نسيفا كافحوص القطاة المطرق * وحكي قول الله تعالى لو شئت لاتخذت عليه اجرا وذهب ابو اسحق الى ان اتخذت كاتزنت
واتزنت وان الهمزة اجريت في ذلك مجرى الواو وهذا ضعيف انما جاء منه شيء شاذ انشده ابن الاعرابي * في دار مقسم الازواد
بينهم * كاسا [illegible] * وحدثنا ابو علي عن ابي الحسن علي بن سليمان عن محمد بن يزيد انه سمع [illegible] الذي
يطلع على ابي اسحق قول الله لاتخذت عليه اجرا فقال كما ان تجه ليس من لفظ الوجه كذلك ليس تخذ من لفظ الاخذ وعندي [illegible]
[illegible] من الاهل [illegible] لفظ هذا الذي [illegible] فانتقل من الاكل [illegible] الازرة
ايتزر [illegible] اتهل [illegible] اتمن واحد [illegible] الهمزة
قال الاعشى * ابا ثبيت اما تنفك تأتكل * وكذلك اتمن [illegible] فاما [illegible] قولهم الوكالة
وقد حذفت الفاء همزة وجعلت الف فعال بدلا منها وذلك قولهم لاه ابن عمك لا افضلت في حسب * في احد قولي سيبويه
واما ما حذفت عينه وزيد هنا الحرف عوضا منها فاينق في احد قولي سيبويه وذلك ان اصلها انوق فاحد قوليه فيها
ان الواو هي عين حذفت وعوضت منها ياء فصار اينق ومثالها على هذا القول ايفل والاخر ان العين قدمت على الفاء
وابدلت ياء فصار اينق ومثالها على هذا القول اعفل وقد حذفت العين من حرف علة وجعلت الف فاعل عوضا منها وذلك رجل
مال وهاع لاع فيجوز ان يكون فعلا كفرق فهو فرق وبطر فهو بطر ويجوز ان يكون فاعلا حذفت عينه وصارت الفه
عوضا منها كقوله * لاث به الاشاء والعبري * ومما حذفت عينه وصارت الزيادة عوضا منها قولهم سيد وميت وهين ولين
قال الشاعر * هينون لينون ايسار ذوو يسر * سواس مكرمة ابناء ايسار * واصلها فيعل سيد وميت وهين ولين فحذفت
عينها وجعلت ياء فيعل عوضا منها وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكينونة واصلها فيعلولة حذفت عينها وصارت تاء
فيعلولة عوضا منها فان قلت فهلا كانت لام فيعلولة الزايدة عوضا منها قيل قد صح في فيعل من نحو سيد وبابه ان الياء

الزايدة عوض من العين وكذلك الالف الزايدة في ثان وهاع لاع عوض من العين وجوز سيبويه ايضا ذلك في اينق فكذلك
ايضا ينبغي ان يحمل فيعلولة على ذلك وايضا فان الياء اشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب قيدودة وكينونة وايضا فقد جعلت
ياء التفعيل عوضا من عين الفعال وذلك قولهم قطعته تقطيعا وكسرته تكسيرا الاترى ان الاصل قطاع وكذاب بدلالة
قوله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا وحكى الفراء قال سالني اعرابي فقال الحلق احب اليك ام القصار فكما ان ياء التفعيل الزايدة في
عوض من العين فكذلك ينبغي ان يكون الياء في قيدودة عوضا من العين لا التاء فان قلت فان اللام اشبه بالعين
من الزايد فهلا كانت لام القيدودة عوضا من عينها قيل ان الحرف الاصل القوي اذا حذف لحق بالمعتل الضعيف فساغ
لذلك ان ينوب عنه الزايد الضعيف وايضا فقد رايت كيف كانت ياء التفعيل الزايدة عوضا من عينه وكذلك الف
فاعل كيف كانت عوضا من عينه في ثان وهاع لاع ونحوه وايضا فان عين قيدودة وبابها وان كانت اصلا فانها على
الاحوال كلها حرف علة ما دامت موجودة ملفوظا بها فكيف بها اذا حذفت فانها حينئذ توغل في الاعتلال والتضعيف
ولو لم يكن [illegible] هذه الحروف في الضعف الا بتسميتهم اياها حروف العلة لكان كافيا وذلك انها في قوتها فاعلا [illegible] ضعيف
الاترى انك اذا [illegible] الحرفين اذا قويا بالحركة فانك مع ذلك [illegible] ما استثقلوا ذلك فيها لان تحملهما الحركة اشق منه في غيرهما
ولم يكونا كذلك الا لان [illegible] على خلاف القوة ويؤكد ذلك عندك انك اذا ذهبت تقلب في التضعيف والاعتلال الا
وما كانت كذلك لم يكن تحريكها البتة فهذا اقوى دليل على ان الحركة انما تحملها من الحروف الاقوى لا الا
وكذلك [illegible] اخف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستثقلة فيها حتى يخرج لذلك [illegible] الى اسكانها نحو قولك يا دار هند
عفت الا اثافيها وقوله كان ايديهن بالقاع القرق * ونحو ذلك قوله [illegible] تكسو الجواري * فتنبو العين عن كرم عجاف
نعم واذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو الى احتماله وصنعه كان بان يضعف عن تحمل الحركة الزايدة عليه [illegible]
وذلك نحو قوله تعالى والليل اذا يسر وذلك مما كان نحو [illegible] فرق فيهم الواو بالاق * وقول الاسود بن
يعفر * فالحقت اخراهم طريق الاهم * يريد اولاهم [illegible] الاخطل [illegible] كتب في المصحف بالواو للوقف عليها
كذلك وقد حذفت الالف في نحو ذلك [illegible] فذهب ابو عثمان في قول الله تعالى
يا ابت الى انه [illegible] الالف [illegible] الكتاب [illegible] ابن الفعل [illegible] ويحكي ابو عبيدة
وابو الحسن وقطرب [illegible] فاذا كانت هذه الحروف تتساقط وتضعف عن تحمل انفسها وتحمل حواسها
[illegible] الحركات [illegible] هذه الحروف [illegible]
بالحركات التي هي [illegible] نحو باب بوك وطوك والزيدان والزيدين [illegible] هذه الحروف مجرى
الحركات في نحو [illegible] ومعلوم ان الحركات لا تحل اضعفها الحركات [illegible] هذه الحروف مجرى الحركات
[illegible] ومعلوم ان الحركات لا تحل اضعفها الحركات [illegible] هذه الحروف [illegible] الحركات
[illegible] فهذه الاحرف الثلاث [illegible] الواو والياء مفتوحا
ما قبلها [illegible] نحو [illegible] معيب [illegible]
[illegible] الاول الواو
سيد [illegible] ضيع [illegible] وعيب
[illegible] الا لان [illegible]
فيها فان قلت [illegible] من [illegible] الفاء

يكون ما جاء من فعلة على فعل نحو بيع وخيم وعيب لما ذكرنا من ضيق الكسرة في الفاء بل لأن ذلك ضرب من التكسير كبيضة وبيض
معتلة كما يكون فيما عينه صحيحة نحو لامة ولأم وجفنة وجفن وقرية وقرى ونحوه فيما ذكر ابو علي ونحوه ونحو فيما
ذكره ابو العباس وحلقة وحلق وفلكة وفلك وقيل كيف تصرفت الحال بعد اضمار شافعاق الياء والواو وقبلها وكيف صرة فعلها
من علة ومن احكام الاعتلال ان يقعا ما هو مثلها هنا هنا ثم ان ابناهم قد ذكروا فعلة مما هو عينه على فعل وفعل نحو جوب
نوب وضيع وخيم فجاء تكسير ما تكسير الواحدة مضموم الفاء ومكسورها فنحن الآن بين امرين اما ان نتاح لذلك ونعلم
انه ان نتهيأ لك فيه ونتقبله على الحال لما دخلها من الاعتلال فان فيها لان ذلك كما ذكرنا من اقتضاء الصنعة فيهما الآن
فالحكم ثابت فيما قبلها اوطي من ان تنقض الباب بغيره ونعلى اليد صفوة به من غير نظر له ولا اشتمال من الصنعة عليه الا ترى الى
قوله وليس شيء مما يضطر بين اليد الا وهم يحاولون به وجها فاذا لم يجدوا مع الصنعة وجها من جهة من القياس فحاول فيهم بلا
مع الصنعة وحتى لا تصح ادنى بان يحاولوه واجمع ابا ان ينتا هذا وقد يستعملوا به ولا يجهلوه فاذا ثبت ذلك في ابر طاعتي بنا
ابوا وجهت الاشكال في ذلك وجهات ما عينه صحيحة فيما له وجه لا عليه نحو حلق وفلك ونحوهم واللوم وقرى وبرى كما ا
لما اعربوا بالواو والياء وما الالف في اخر مكون فلا بد من ان تكون نحو ذلك لكان اعربوا ما الكيس من حروف اللين وهو
الالف في نحو ما لنا وتعديلين وتذهبون فهذا جنس من تدريج اللغة واما ما حذفت لامه وصار الالف يعوضا منها فكثير
باب سنة وشفة ونغة وثبة وعضة وضعة فهذا ونحوه مما حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث الا ترى كيف تعاقب
اللام لفظ عربية وعضة وثبة ونحو حكى ابو الحسن عنهم رأيت سنا به فان سقطا قالوا ما ثبت فاثبت ولم يحذف التا
عندنا بدل من لام الفعل وليست عوضا واما ما سقف لالتقاء الساكنين من هذا النحو فليس ايضا كذلك لان الذي هو بدل
ولا عوضا لاثبات لم يلازما وكذلك نحو هذه عصى ورحى وكلمت ممن يلبس التنوين في الوصل ولا الالف التي هي بدل منه في الوقف نحو
نحو رأيت عصا اعدت الجماعة وهذه عصا ورحى بعضا بعدها عثمان والقراء بدلا من لام الفعل لا عوضا الا ترى ان الاوزم
ادكان التنوين يدل على انقطع والالف التي هي بدل منه يدل على الوصل وليست كذلك تا ساكنة وعضة وسنة ولغة وشفة لانها
ثابتة في الوصل وبعده فاما في الوقف فاما الحذف فلا حذف وكذلك ما لحقه علم الجمع نحو القاضون والقاضين
والاعلين فعلم الجمع ليكن عوضا ولا بد لا لانه ليس لا بد لازما فاما قولهم هذان وهاتان واللذان واللتان واللذون والذين
فلو قال قائل ان علم التثنية والجمع فيهما عوض من الالف والياء من حيث كانت هذه اسماء صيغت للتثنية والجمع لا على حد
رجلان ورجلان وقاضون وقاضين ولكن على قولك هما وهم وهن لكان مذهبا الا ترى ان هذين من هذا ليس على حد
من رجل لو كان كذلك لوجب ان تنكره البتة كما تنكر الاعلام نحو زيدان وزيدين وزيدون وزيدين والامر في هذه
الاسماء بخلاف ذلك الا ترى انها تجري مثناة ومجموعة اوصافا على المعارف كما تجري عليها مفردة وذلك قولك مررت
بالزيدين هذين وجاءني اخواك اللذان في الدار وكذلك قد توصف هي ايضا بالمعارف نحو قولك جاءني ذانك الغلامان
ورأيت اللذين في الدار الظريفين وكذلك ايضا صيغتا في التثنية والجمع تحمل من ضيق الحال لما كانت تحمله مفردة وذلك
قولك هذان قائمين الزيدان وهؤلاء منطلقين اخوتك فتقريب من هذان واللذان قولهم هيهات مصروفة وغير مصروفة
وذلك انها جمع هيهات وهيهات عندنا رباعية مكررة فاؤها ولامها الاولى هاء وعينها ولامها الثانية ياء
فهي لذلك من باب صيصية وعكسها باب يليل وهياهاء قال ذو الرمة • تلوم يهياه بياه وقد مضى • من الليل جوز
واسبطرت كواكبه • وقال الكثير • وكيف ينال الحاجبية آلف • بيليل ممساه وقد جاوزت رقدا • فهيهات من ضاعف
الياء بمنزلة المرمرة والقرقرة وكان قياسها اذا جمعت ان تقلب اللام ياء فيقال هيهيات كشوشيات وضوضيات

الا انهم حذفوا اللام لانها في اخر اسم غير متمكن ليخالف اواخرها اواخر الاسماء المتمكنة نحو عيكان ومولياتن فعل هذا يمكن
ان يقال ان الالف والتاء في هيهات عوض من لام الفعل في هيهات لان هذا ينبغي ان يكون اسما صيغ للجمع بمنزلة اللذين
وهؤلاء فان قيل وكيف ذلك وقد يجوز تنكيره في قولهم هيهات هيهات وهؤلاء والذين لا يمكن تنكيره فقد صار وزن
هيهات بمنزلة قصاع وجفان وقد قيل ايضا التنكير في هذا الاسم المبني على حد فيه من العرب الا ترى انه لو كانت هيهات
من هيهات بمنزلة ارطاة من ارطاة وسعليات من سعلاة لما كانت الا نكرة كما ان سعليات وارطيات لا تكونان الا
نكرتين فان قيل ولم لا تكون سعليات معرفة اذا جعلتها علما لرجل وامرأة سميتها سعليات وارطيات وكذلك هيهات في
هيهات اذا عرفتها فقد جعلتها علما على معنى البعد كما ان غاق معرفة ان لم ينون فقد جعل علما لمعنى الفراق ومن نون فقال غاق
وهيهاة هيهاة وهيهات هيهات نكرة فكانه قال بعدا بعدا فجعل التنوين علما لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك قيل اما
على التمثيل فلا يصح هناك حقيقة معنى العلمية وكيف يصح ذلك وانما هذه اسماء سمي بها الفعل في الخبر نحو شتان وسرعان
واف واوتاه واذا كانت اسماء للافعال والافعال لا تضرب شيء في التنكير بما فيه من التعريف علمت انه تعليق لفظ اما قول
التعريف على معناه لا يصح فيه الا التنكير فلهذا قلنا ان تعريف باب هيهات لا يعتد تعريفا وكذلك غاق وان لم يكن
اسم فعل فانه على حد الا ترى صوتا بمنزلة حاء وعاء وهاء وتعريف الاصوات من جنس تعريف الاسماء المسماة بها
فان قيل الا تعلم ان معك من الاسماء ما يكون فاشيا معرفة كما ينبغي معرفتها النية وذلك قولهم غدوة هي في معنى غداة
الا ان غدوة معرفة وغداة نكرة وكذلك اسد واسامة وثعلب وثعالة وذئب وذؤالة وابو جعدة وابو معطة فقد نجد هذه
التعريف لفا وقلما معنى التنكير بها شيئا وفيه ما ذكرته ثم لم يمنع ذلك من ان اسامة وثعالة وابا جعدة وابا معطة ونحو ذلك بعد
في الاعلام وان يحض الواحد من جنسه فكذلك لم لا يكون هيهات كما ذكرتها قيل هذه الاعلام وان كانت معينا نكرات في الجنس
فقد يمكن في كل واحد منها ان يكون معرفة صحيحة كقولك فرقت ذلك الاسد الذي فرقته وتباركت بالثعلب الذي تباركت
به وخامرت الذئب الذي خامرته فاما الفعل فلا يمكن تعريفه على وجه فلذلك لم يعتد بالتعريف الواقع عليه لفظا صحة
خاصة ولا تعريفا وايضا فان هذه الاصوات عندنا في حكم الحروف فالفعل اقرب اليها ومعترض بين الاسماء وبينها
الا ترى البناء الذي سنعرف بابه ومه وصه وبجهلة وتوبه وايه وايها وهلم ونحو ذلك من باب فعل الامر فقطها
وشاع انما اتاها من قبل تضمن هذه الاشياء معنى لام الامر لان اصل صه اسكت ومه اسكت والاصل لتسكت كقراءة
النبي صلى الله عليه واله وسلم فبذلك فلتفرحوا وكذلك صه هو اسم اكفف والاصل لتكفف كذلك هلم هو اسم ائت
واصله لتأت فلما كان معنى الكلام غالبا في هذه الاشياء في افعالها وشاع في جميع جهاته دخلها البناء من حيث تضمن
هذا المعنى كما دخل اين وكيف لتضمنهما معنى حرف الاستفهام وامس لتضمنه معنى حرف التعريف ومن لتضمنه معنى حرف
الشرط وسوى ذلك فاما اف وهيهات وبابهما مما هو اسم للفعل في الخبر فمحمول في ذلك على افعال الامر وكان
الموضع في ذلك انما هو لصه ومه ورويد ونحو ذلك ثم حمل عليه باب اف وشتان وسرعان من حيث كان اسما سمي
به الفعل واذا جاز لاحمد وهو اسم علم ان يشبه باركب وهو فعل نكرة كما ذكرته بشبه اسم سمي به الفعل في الامر لا
سيما ان كل واحد منهما اسم وان المسمى به ايضا فعل ومع ذا فقد تجد لفظ الامر في معنى الخبر نحو قول الله تعالى اسمع بهم
وابصر وقوله قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فليمددن وقد تجد ايضا لفظ الخبر في معنى الامر نحو قوله تعالى
لا تضار والدة بولدها وقولهم هذا الهلال معناه انظر اليه ونظائره كثيرة فلما كان اف كصه في كونه اسما للفعل كما
ان صه كذلك ولم يكن بينهما الا ان هذا اسم لفعل مأمور به وهذا اسم لفعل مخبر به وكان كل واحد من لفظ الخبر والامر

فلم يقع موقع صاحبه حيث كان كل واحد منهما هو صاحبه فكان لا خلاف هنا لفظا ولا معنى وما كان على نحو هذه القرينة
والتكثير الحق بحكم ما عمل عليه فكيف بما ثبت فيه ووقت عليه واطمأنت به فاعرف ذلك ومما حذفت لامه وجعلت الزاي
عوضا منها فرزدق وفرزيد وسفرجل وسفيرج وهو باب واسع فخذ ما طرفه من القول على ما يديه من الحروف عوضا من حرف
محذوف واما الحرف الزائد عوضا من حرف زائد نحو تكسير الياء في فرازنة وزنادقة وجحاجحة لحقت عوضا من ياء المد في
فرازين وزناديق وجحاجيح ومن ذلك ما لحقته ياء المد عوضا من حرف زائد يحذف منه نحو قولهم في تكسير محرنجم وتحقير محيرنجم
ودحاريج فالياء عوض من ميمه وكذلك جحافل وجحيفيل الياء عوض من نونه وكذلك مغاسيل ومغيسيل الياء عوض من تائه
وكذلك زعافير الياء عوض من الفه ونونه وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عوض من ياء تفعيل في الفعال وذلك نحو
سلية تسلية ورببته تربية الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلي وترب والف سلاه ورباه انشد ابو زيد : باتت تنزى دلوها
تنزيا : كما تنزى شهلة صبيا ومن ذلك تاء التفعلة في الرباعي نحو الصلصلة والسرهفة كانها عوض من الف فعلال نحو الصلصال
والسرهاف قال العجاج : سرهفته ما شئت من سرهاف وكذلك ما لحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة
كانها عوض من الف حيقال وبيطار وجهوار وسلقاء ومن ذلك قول التغلبي : متى كنا لامك مقتوينا والواحد مقتوي
وهو منسوب الى المقتو وهو مفعل من القتو وهو الخدمة قال : الى امرئ من بني خزيمة : لا يحسن قتو الملوك والحفد : فكان
قياسه اذا جمع ان يقال مقتويون ومقتويين كما انه اذا جمع بصري وكوفي قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك الا انه جعل
معاقبا لياءي الاضافة فصحت اللام لينة الاضافة كما تصح معها ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين وان يقال
مقتون ومقتين كما يقال هم الاعلون وهم المصطفون فقد ترى الى تعويض علم الجمع من ياءي الاضافة والجمع وقال سيبويه
في ميم فاعلته مفاعلة انها عوض من الف فاعلة ومنع ذلك المبرد فقال الف فاعلة موجودة في المفاعلة فكيف يعوض من
حرف هو موجود غير معدوم قال ابن جني وقد ذكرنا ما في هذا او جه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يعني في كتاب
التعاقب ومنه ان الفاعلة وقع المبرد في الجزء الثاني من التذكرة ان الالف في المفاعلة ذهبت وهذه غيرها وهي زيادة لحقت
المصدر كما لحق المصادر اصناف زيادات كالف الافعال وياء التفعيل قال لكن الالف في المفاعلة غير هاء وهي الالف التي
الافعال وذلك نحو قاتلته قتالا وضاربته ضرابا قال الشاعر : انا ابن حي لا اريد قتالا : والحرار الاتم الجبال من الكريب
فاما اقمت اقامة وابعدت ابادة ونحو ذلك فان تاء الهاء فيهما على مذهب الخليل وسيبويه عوض من الف افعال الزائدة وهي في
قول ابي الحسن عوض من عين افعال على مذهبه في باب مفعول من نحو مبيع ومقول والخلاف في ذلك قد عرف والحجاج الكتب
فيه حتى كما للذلك ومن ذلك الالف في يمان وتهام وشآم هي عوض من احدى ياءي الاضافة في يمني وتهامي وشامي وكذا
الف ثمان قلت لابي علي لم زعمتها للنسب فقال لانها ليست بجمع مكسر فيكون كصحار قلت لهم ولو لم تكن للنسب لزمتها الهاء
البتة نحو علانية وكراهية وسماهية فقال لهم هو كذلك ومن ذلك ياء التفعيل بدل من الف الفعال كما ان التاء في اولها عوض
من احدى عينيه وقد وقع هذا التعارض في الحروف المنفصلة عن الكلم المعوض منها المعوض بالكسر منها وذلك نحو قول
الراجز على مذهب الخليل : ان الكريم وابيك يعتمل : ان لم يجد يوما على من يتكل : اي يتكل عليه فحذف عليه هذه وزاد على
متقدمة الا ترى انه يعتمل ان لم يجد من يتكل عليه ويدع ذكر غيره هناك وكذلك قول الاخر : اولى فاولى يا امرأ القيس بعدما
خصفن بآثار المطي الحوافرا : اي خصفن بالحوافر آثار المطي يعني آثار اخفافها فحذف الباء من الحوافر وزاد اخرى عوضا منها في آثار
المطي هذا على قول من لم يعتقد القلب وهو امثل فما وجدت مندوحة عن القلب لم ترتكبه وفي قياس هذا الحذف والتعويض قولك
بايهم تضرب امرر اي ايهم تضرب امرر به وهو كثير انتهى ما اورده ابن جني في هذا الباب وبقي تتمات نورد هنا مزيدا عليه منها

قال ابن خالويه من العرب من اذا حذف فعوض من ذلك تشديد الميم في الفم في بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة فان اصل فم فوه
انشد الاصمعي : يا ليتها قد خرجت من فمه : وتشديدات الاخ عوضا من لامه فان اصلها ابو واخو قال ابن جني حكى ابن الاعرابي
ان بعض العرب يقولون اخ واخة وقال ابن مالك في شرح التسهيل ذكر الازهري ان تشديد خاء اخ وباء اب لغة قال وكذا
تشديد نون هن قال الشيخ : اما ليت شعري هل ابيتن ليلة : وهني جاذ بين لهزمتي هن : وتشديد ميم دم عوضا من لامه المحذوفة
فان اصله دمو قال : واللدم يجري بينهم كالجدول : وقال الهذلي : يا عمرو بيضا اعلى الحد : فقد
شقيت شقاء لا انقضاء له : وسعد وبيد عيونها على الابد : وذهب جماعة الى ان تشديد النون في هذان عوض من الف ذا
المحذوفة وقوم الى ان النون في المثنى والجمع عوض من حركة المفرد وآخرون الى انها عوض من تنوينه وآخرون الى انها عوض منهما
معا ومن هذا الباب تعويضها ما آخر التانيث من الف التانيث الخامسة تقول في جمع حبنطى وقمطر حبانط وعفار فاذا
من الالف فان شئت تعوض الياء فتقول حبانيط وعفارين وان شئت تعوض الهاء فتقول حبانطة وعفارنة قال ابو
حيان لكن باب تعويض الياء واسع جدا لانه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء في باب التكسير واما تعويض الهاء
فمقصور على ما ذكر واكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كاشعثي واشاعثة ومهلبي
ومهالبة ومن تعويض الهاء عن الف التانيث قولهم في تصغير لغيزى لغيغزة وفي تصغير حبارى حبيرة ومن هذا الباب تعويض
التنوين من المضاف اليه في كل وبعض ومن حروف العلة المحذوفة في نحو جوار وغواش واعيم وقاض وداع قال ابن النحاس في التعليقة
واختلف في تنوين كل وبعض فقيل عوض عن المضاف اليه كما قال الزمخشري والاولى ان يقال انه عوض من الحذف
وانما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الاضافة والاضافة كانت مانعة من دخول التنوين عليه فلما عدم
زال المانع وهو الاضافة فرجع الى ما كان عليه من دخول التنوين عليه انتهى فائدة قال ابو حيان قد يكون التعويض مكان ثلاثيا ابت
المعوض كما قالوا يا ابت فالتاء عوض من ياء المتكلم وقد يكون في موضع آخر من محذوف كان في الاول كعدة
وزنة ومكة كاسم واخت لما حذفوا من اخر الاسم الكلمة عوضوا في اوله همزة الوصل وقد يكون التعويض من حرف ليس
اولا ولا آخرا فيعوض منه حرف آخر نحو زنادقة في زناديق وقال ابو البقاء في التبيين عرف من طريقة العرب انهم اذا
حذفوا من الاول عوضوا اخيرا مثل عدة وزنة واذا حذفوا من الاخر عوضوا في الاول مثل ابن واسم وعوضوا في الاسم همزة
الوصل في اوله فكان المحذوف من اخره قال والعوض يخالف البدل فان البدل يكون في موضع المبدل والعوض يكون في
غيره لان القصد منه تكميل الكلمة فاين كان حصل غرض التعويض الا ترى ان همزة الوصل في اسم بدا بها عوضا من حركة
اول الكلمة وقد وقعت في موضع الحركة فالحاصل ان التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن ان موضعها الى الموضع المعوض منه
لما ذكرنا من الوجهين فمطلوب العرض تكميل الكلمة ليتركه ذلك وانما الغرض الحقه ولعل اصل الاول هو احق منه بالحقة لتحصل
بها الفة الموضع فاما تعويضه في موضع لحقه فلانه لا يحصل منه خفة لان الحرف قد يثقل بموضع فاذا ازيل عنه حصل
التخفيف وفي شرح التسهيل لابي حيان اختلف في باب قضاة ورماة فالذي عليه الجمهور ان وزنه فعلة من الاوزان
المعروفة الفعل الذي هو على وزن فاعل المذكر عاقل وقال بعضهم وزنه فعلة ككامل وكملة وان هذه التاء للفرق بين
الفعل الاخر والصحيح وقال الفراء وزنه فعل بتضعيف العين كغازل وغزى والهاء بد يعني في غزاة ورماة عوض مما ذهب من
التضعيف كالهاء في اقامة واستقامة عوض مما حذف قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف ابو الحسين بن منصور اليشكري في ارجوزته
في النحو وهي ارجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت الا اثنين بيتا احتوت على نظم سهل وعلم جم قال والوزن في القراءة والرماة
في الاصل عند جلة الكفاة فعلة ليس لها نظير في سالم من شانه الظهور واخرون فيه قالوا فعلة كما تقول في الصحيح الحملة

احمد اليشكري مهملة

يحذف في الوصل الحرف الثاني بالقصف فيجا الواو وقد يجا الياء وتبدل الف آمنا ابنات ومحيهم بقولهم سراة وهذه ومن نحو اقاة
فعل كما تقول قائل وقيل فالهاء من ساقطها معاضة وانما تعرف بالرياضة كالاصل في اقامة اقوام بالاعتياض
اطردها الكلام وبعضها جاء على التاصيل غزي وعزي الذي بالمجهول وقال الزمخشري في الاحاجي معنى العوض ان يقع في الكلمة
انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليكمل في اخراها كما انتقص التثنية بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدورك ذلك بزيادة النون والفرق
بين العوض والبدل ان البدل يقع حيث يقع المبدل منه والعوض لا يراعى فيه ذلك الا ترى ان العوض في اللهم في اخر الاسم والمعوض
منه في اوله وعقد ابن جني في كتاب الخصائص بابا في اقسام البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه قال فيه اعلم ان كل واحد من صاحبي
هما البدل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع صاحبه وربما امتاز احدهما بالموضع دون رسيله الا ان البدل اعم استعمالا
من العوض وذلك انا نقول ان الف قام بدل من الواو في قوم ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم في اللهم بدل من يا في
كما نقول انها عوض منها وان يا في [illegible] ابن [illegible] كما نقول انها عوض منها الا ترى الى سعة البدل وضيق العوض وكذلك جميع
ما استقريته تجد البدل فيه شايعا والعوض ضيقا فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا كما وضع هذين اللفظين اهل هذا العلم
فيما اتهم واجرى على [illegible] ذاتهم وهذا الذي راه فهذا هو القياس وذلك انه تصرف ودخل في كلام العرب [illegible] انما هو
لان يا في مستقبل ان مخالفا المنتقص ومن ذلك تسميتهم اللام عوضا انه موضوع على ان ينقض الجزء منه ويخلفه جزء اخر يكون معه
انما يحفظ من الدهر به لا يعاد [illegible] لا يجتمع وقد تقدم حذف العوض منه قوله عاضها الله غلاما بعد ما شابت الا
والضرس يفقد اي عوضها الله الولد مما اخذ منها من سواد الشعر وصحة الضرس فهذا حال العوض [illegible] ولذلك كذا [illegible]
لان البدل من الشيء قد يكون والشيئان جميعا موجودان الا ترى الى قول [illegible] ضربت بالخيل زيدا فزيدا بدل من الخيل
انكا يا جميعا موجودين [illegible] قال [illegible] لا يأتي ان يقول بدل منه وانما [illegible] هنا واي
كان يعتقد صحة لفظ البدل فيه كالفاظ [illegible] احد الفريقين [illegible] الفريق الاخر كالجر والخفض والصفة
النعت والظرف والحال والتمييز والتفسير ونحو ذلك [illegible] بين البدل والعوض من حكم البدل ان يكون في موضع المبدل
منه والعوض ليس بابه ان يكون في موضع المعاض منه الا ترى ان [illegible] بدل من الواو التي هي فاؤه وها هي مع ذلك [illegible] موقعها
وكذلك واو موسر بدل من الياء التي هي فاؤه وهي في مكانها ودال ود الاول بدل من تاء وتد وهي في مكانها والالف في [illegible]
ناب في الوقف عوض من تنوينه في الوصل وسبب ذلك [illegible] تمامها لعدم الاول وتعويض الثاني منه ليس كذلك
الالف في قام وباع لا تتمنا فيهما كما تتمنا الواو والياء وتوتنطقت بواحد من هذه الاحرف الثلاثة فكانك نطقت بالاخر و
كذلك الالف التي هي بدل من التنوين ومن نون التوكيد [illegible] جارية عندهم مجرى ما هي بدل منه حتى انهم اذا نطقوا بالالف
فكانهم قد نطقوا بالنون فالالف اذن كانها هي النون وعلى هذا [illegible] سيبويه [illegible] البدل الاحد عشر لان كل واحد منهما
وقع موقع المبدل منه لاستعمالها عليه ولا استغنائها عنه ولم [illegible] شيئا من ذلك عوضا وليس كذلك هاء زنادقة لانها عوض
من ياء زناديق [illegible] العوض لانها لم تقع موقع ما هي عوض منه وكذلك تاء التفعلة نحو التقدمة والتجربة انما هي عوض من
التفعيل نحو التقديم والتجريب وتاء التفعيل عوض من عين فعال [illegible] عوض من [illegible] كتاب لانها ليست في موضعها
ولكن ياء التفعيل بدل من الف فعال لانها في موضعها ولان الياء ايضا قريبة الشبه بالالف فكانها هي البدل اشبه بالبدل
منه من العوض بالمعوض منه انتهى فائدة العوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن ثم رد ابو حيان قول شيخه ابن عصفور
[illegible] انه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام [illegible] الا ان [illegible] عوض [illegible] المحذوف نحو اضرب زيدا
ان اساء [illegible] الا [illegible] المعوض منه الفعل لا يجوز الجمع بينهما تقول اضرب زيدا ان اساء [illegible] ان

بجن

لا يبقى فلا تضربه ولو كان تعويضا لما جاز الجمع بينهما وقد اجتمعا في قول ابي موسى الجزولي ان ما [illegible] عوض من الفعل
الذي الحذف الذي تطلبه من جهة المعنى فلو كانت عوضا لم يجتمع مع الاضافة في قوله تعالى ايما الاجلين لانه لا يجتمع
العوض والمعوض منه بل الصواب انها زائدة لمجرد التوكيد ولذلك لم تلزم ولو كانت عوضا للزمت وللقاعدة فروع الاول
قولهم اللهم الميم فيه عوض من حرف النداء ولذا لا يجتمع بينهما الثاني قولهم في النداء يا ابت ويا امت التاء فيهما عوض من ياء
الاضافة ولذا لا يجمع بينهما الثالث قولهم يمان وشام وتهام الالف فيه عوض من احدى يائي النسب ولذا لا يجمع بينهما
الرابع قولهم عدة وزنة ونحو ذلك الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة التي هي فاء الكلمة والاصل وعد ووزن ولذلك لا
يجتمعان الخامس زنادقة الهاء فيه عوض من الياء في زناديق ولذلك لا يجتمعان ومثله جحاجحة وجبابرة وما اشبه ذلك
السادس قال ابو حيان [illegible] ضمير الغائب في المؤنث بطريق [illegible] عند بعض العرب [illegible] في الوقف وذلك عوض
من الهاء فلذلك لا يجتمعان السابع قال ابو حيان قد نابت الالف عن هاء السكت في الوقف في بعض المواضع وذلك في حيهل
وانا فقالوا حيهلا وحيهلا والهاء الاصل والالف كانها عوض منها واما انا فسمع فيه انه بالهاء ووقف عليه بالالف
فقالوا انا [illegible] ليست الالف من [illegible] خلافا للكوفيين اذ لو كانت منه [illegible] في الوقف [illegible] انا كما قلت في الوقف [illegible] هذه
الثامن باب جوار وغواش [illegible] المنصرف [illegible] ياء [illegible] حالة الرفع والجر
تحذف ياؤه ويلحقه التنوين والاصح انه عوض من الياء ولذا لا يجتمعان قاله في البسيط وهذه المسألة [illegible]
[illegible] لفظه [illegible] حكمه [illegible] لفظه [illegible] تمام حكمه [illegible] التنوين به التاسع قال الكوفيون
لولا في قولك لولا زيد لاكرمتك اصلها لو والفعل والتقدير لو لم يمنعني زيد من اكرامك لاكرمتك الا انهم حذفوا الفعل
تخفيفا وزادوا لا عوضا [illegible] واحد [illegible] قولك [illegible] الفعل وزادوا ما عوضا من
الفعل فالواو الذي يدل على انها عوض انهم لا يجمعون بينها وبين الفعل لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه العاشر قال الكوفي
في شرح التسهيل لا يجوز ان يجمع بين ذا [illegible] الرابطة [illegible] لانها عوض منها فلا يجتمعان
الحادي عشر قال في البسيط [illegible] اسم الاشارة [illegible] عوض من حرف التنبيه [illegible]
لا يجوز الجمع بينهما فيقال [illegible] لئلا يجمع بين العوض والمعوض [illegible] بخلاف الكاف [illegible] يجوز الجمع بينهما لعدم العوض الثاني عشر قال
الزمخشري في الاحاجي نحو قولهم سنون وقلون [illegible] جمع [illegible] جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا من [illegible]
من لام او حرف تأنيث وقال في البسيط [illegible] لانها بجمعها بالواو والنون عوضا من [illegible] فيقال سنون ما
على سنوات عادت اللام لانه قياس جمعها وليس عوضا واما [illegible] قلون وقلات [illegible] في الجمعين لان علامتهما
كالعوض من [illegible] جمعها على [illegible] وكذا [illegible] لا [illegible] اللام لان الالف والتاء صارا كالعوض وكذلك
[illegible] وشية وشيات [illegible] ومئات ومئون [illegible] وقال ابن فلاح في المغني [illegible] الفاظ مجموعة
جمع التصحيح جبرا لما دخلها من الوهن بحذف لامها او تاء تأنيث [illegible] تام [illegible] وسنون [illegible] وقلون [illegible]
[illegible] ووزون [illegible] عضون [illegible] وهذا [illegible] الاجماع
للقياس فيه [illegible] جمع [illegible] سنين [illegible] وكسرها [illegible]
وقيل ان جمعها [illegible] عوضا من تمام [illegible] لانها [illegible] من يعقل وقد [illegible] التعويض من [illegible] اللام لحق
طلب الكلمة للام التي هو من [illegible] التعويض [illegible] ليكون [illegible] الاصل في
[illegible] والطلب انتهى الثالث عشر الاسماء الستة [illegible] لانها في حال الافراد وجعل اعرابها بالحروف كالعوض

شع

لا ما اظهارا ذكره ابن يعيش في شرح المفصل الرابع عشر قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره انادي زيدا او ادعو ونحو
ذلك ولا يجوز اظهاره لذلك ولان التلفظ به لان يا صار نائبا عنه الخامس عشر قال ابن يعيش في تحليل الكلام في اللهم
بدل من الزيادة اللاحقة في اللهم بدلا من حرف النداء من نحو يا زيد ولذلك يتعاقبان فلا تدخل الكلام مع الف الكتبة ومجراهما
واحد لانك لا تدعوا واحدا منهما ليستجيب في الحال كما في النداء السادس عشر قال ابن يعيش هاء التنبيه يا ايها الرجل زيدت
لازمة عوضا مما حذف منها والذي حذف منها الاضافة في قولك اي الرجلين والصلة التي في نظيرها وهي من الا ترى
انك اذا ناديت من قلت يا من ابوه قائم ويا من في الدار السابع عشر قال ابن يعيش الناس اصله اناس حذفت الهمزة وصارت
الالف واللام في الناس عوضا منها ولذلك لا يجتمعان فاما قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا فمردود لا
يعرف قائله الثامن عشر قال ابن يعيش لا يجوز اظهار الفعل في التحذير اذا كرر الاسم نحو الاسد الاسد لان احد الاسمين
كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما التاسع عشر قال ابن يعيش قولهم عذيرك من فلان مصدر بمعنى العذر وقد جعلوه بدلا من الفعل
مثله كما قالوا هاتِ عذيرك او اخفضه وقد وضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز اظهار الفعل لانه
اقيم مقام الفعل العشرون قال ابن يعيش الخفض في المضاف اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام او من وحسن حذفه لنيابة المضاف
عنه وصيرورته عوضا منه في اللفظ وليس بمنزلته في العمل قال ونظير ذلك واو رب الخفض في الحقيقة ليس بها بل برب المقدرة
لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفض وانما هي نائبة في اللفظ عن رب الحادي والعشرون قال ابن يعيش اذا قلت رايت
القوم اجمعين كان في تقدير رايت القوم جميعهم وكان يجب ان تقول جاء القوم كلهم اجمعهم اكتعهم ابصعهم فحذفوا المضاف
اليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف اليه ولهذا الوجه بني على نكرة
وصار ذلك كجمعهم ارضا على ارضين عوضا من تاء التانيث فان قيل تاء التانيث تتنزل من الاسم منزلة جزء منه ولذلك
كانت حرف الاعراب فيه فقالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو سنة وسنين وقلة وقلين
وثبة وثبين والمضاف اليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها فالجواب ان المضاف اليه تنزل من المضاف منزلة الجزء
من نفس الاسم ولذلك لا يفصل بينهما واذا صغرت نحو عبد الله وامرئ القيس انما تصغر الاسم المضاف دون المضاف اليه كما
ذلك في علم التانيث نحو طلحة وحمزة تصغر الصدر وتبقى علم التانيث بحاله فلما تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة
جاز ان يعوض منه اذا حذف وابقي معناه الثاني والعشرون قال ابن هشام في المغني لا يجوز عند من جعل ان لا اتى عوضا وكالعوض
مصدرها ومن ثم لا يجتمعان وقال ابن القواس في شرح الدرة كان من حيث اتصالها بالماضي في الاصل لا انه لا يستعمل
مع خبرها الان الخبر عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه الثالث والعشرون قال السخاوي في تنوير الدياجي في تفسير الاحاجي
ما في قولك اما انت منطلقا انطلقت عوض من كان اذ الاصل لان كنت منطلقا ولهذا لا يجوز اظهار الفعل معها عند سيبويه
وان جعلت ما توكيدا لم يمتنع اظهار الفعل وهو قول المبرد الرابع والعشرون اما في قولهم اما زيد فمنطلق جعلت عوضا من مهما يكن من
شيء ولهذا لا يذكر الفعل بعدها ذكره السخاوي الخامس والعشرون ما في قولهم افعل هذا اما لا عوض من جملة اذ الاصل ان كنت
لا تفعل غيره حذفت الجملة وصارت ما عوضا منها فلا يجمع بينهما ذكره السخاوي السادس والعشرون قد وسوف والسين وحرف
النفي جعلت عوضا مما سقط من ان المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل فاذا عادت الشاذ ... العوض ذكره الزمخشري في الاحاجي
السابع والعشرون قولهم ... ان زيد حقيقة ... ما تكلما ان تزور في ان لم تخفف جملة الشرط وجعل الامر عوضا منه ذكره ابن
جني في كتاب التعاقب قال ومثل ذلك الثانية الفعل المجزوم في جواب التمني والاستفهام والنفي والدعاء والعرض جميع ذلك
الجمل الظاهرة بدلا وعوضا من الجمل المحذوفة المقدرة عقيب الشرط نحو لا تشتمه يكن خيرا لك ابن يعيش اليه اي ان لا تشتمه

ليتحقق ما لا اتصل به اللام ان تقديره الحج عليه الا ... فكان ذلك المصدر ... جملة الشرط عوضا
منها الجمل المذكورة الثامن والعشرون قولهم انت ظالم ان فعلت تقديره ان فعلت ظلمت فحذف جواب الشرط وجعلت الجملة
المتقدمة عوضا من المحذوف ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب لان جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن جني التاسع
والعشرون ما في حيثما واذما جيء بها عوضا من اضافتهما الى الجملة ذكره ابن جني الثلاثون الجملة التي هي جواب القسم جعلت عوضا
من خبر المبتدا في نحو لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن فوجب حذفه ولم يجز ذكره ذكره ابن جني الحادي والثلاثون جواب لولا في قولك
لولا زيد لعاقبتك جعل عوضا من خبر المبتدا ما قبله فوجب حذفه ذكره ابن جني الثاني والثلاثون قولك ليت شعري هل قام زيد جملة
قام زيد جملة منصوبة المحل بشعري لانه مصدر شعرت وشعرت فعل متعد فمصدره متعد مثله وهذه الجملة نائبة عن خبر ليت
وصارت عوضا منه فلا تظهر في هذا الموضع اكتفاء بها ذكره ابن جني الثالث والثلاثون يد ودم اصلهما يدي ودمي بسكون العين
حذفت اللام وعوض منها حركة العين ذكره ابن جني الرابع والثلاثون قال ابن هشام في المغني لكون الياء والهمزة متعاقبتين في
اقتضت وكذا قال الحريري في درة الغواص الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حرفي استفهام الخامس والثلاثون والسادس والثلاثون قال
ابن جني في سر الصناعة انا قولهم لاها الله ذا ان ها صارت عندهم عوضا من الواو الا ترى انها لا تجتمع معها كما صارت همزة
الاستفهام في قولك الله لتفعلن عوضا من الواو قال الشلوبين في شرح الجزولية اما الله بالمد فعلى ان همزة الاستفهام صارت
عوضا من حرف القسم ودليل كونها عوضا انه لا يجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول آوالله لافعلن السابع والثلاثون قال الاندلسي
في شرح المفصل يقال ان واو القسم عوض من الفعل بخلاف الباء فانها الصق ... عوضا منه ومن ثم جاز اقسمت بالله ولم يجز
اقسمت والله الثامن والثلاثون قال ابن اياز لا يجوز اظهار ان الناصبة بعد حتى لان حتى جعلت عوضا منها فلا يجوز اظهارها
لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه التاسع والثلاثون قال ابن عصفور في شرح الجمل المنصوب على اضمار فعل تارة يجعل عوضا من
الفعل المحذوف وتارة لا فان لم يجعل عوضا منه جاز اظهاره كقولك لمن تاهب للحج مكة اي تريد ... سهما القرطاس
اي اصبت وان شئت اظهرت وان جعل عوضا منه لم يجز اظهاره لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه الا ان جعل الاسم المنصوب
عوضا من الفعل المحذوف لا يطرد وانما جاء ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها فمن ذلك قولهم مرحبا واهلا وسهلا اي
صادفت رحبا ... جعلت العرب هذه الالفاظ عوضا من الالفاظ لكثرة الاستعمال ومن ذلك هنيئا مريئا وكرامة ومسرة ونعمة
عين وسقيا ورعيا وجدعا وعقرا وبؤسا وتعسا وغير ذلك مما اشبه ذلك من المصادر التي استعملت في الدعاء الا انا نعلم ان
حالة لذلك كلها منصوبة باضمار فعل لا يظهر لانها صارت عوضا من الفعل الناصب لها انتهى الاربعون قال ابن الحاجب
في اماليه قال القوم انما امتنع دخول الجر في الفعل لان الجزم في الفعل عوض من الجر في الاسم فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض منه
الحادي والاربعون قال ابن الصائغ في تذكرته نقلت من مجموع بخط علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرماح قال الفرق بين حسن وجهه
وحسن وجه ... حيث يمنع الاول لان فيه جمعا بين العوض والمعوض منه اذ اثبات الهاء في وجهه يقتضي ان يكون
فاعلا بالصفة دون الالف واللام لانه لا يصح رفع الظاهر بعد الالف واللام ... ثم ينقل ... حسن الاب الثاني والاربعون
قال ابن القواس في شرح الدرة عوضوا عن الواو في القسم ثلاثة احرف هاء التنبيه والف الاستفهام وقطع همزة الوصل
... ولهذا امتنع الجمع بين هذه الاحرف وبينها تنبيه قال السخاوي في تنوير الدياجي ... الاحاجي
... يا ابت ويا امت ... عوضا منها الياء فقالوا يا ابتا ويا امتا فلهما بدلا من الياء ... الا انهم جمعوا بينهما فقالوا يا ابتا ويا امتا
... ولم يبعد ذلك جمعا بين العوض والمعوض لانه جمع بين العوضين وكذا ذكر ابن النحاس في التعليقة وقال لا يكره الجمع
بين العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوض عنه تنبيه قال ابن جني في كتاب التعاقب لا يجمع بين ان يبدل من الحرف و

يعوض عنه هذه الكيات فيتحصل من كلامهم **تنبيه** قال ابو حيان قال بعض اصحابنا في قول النحاة ان التاء في فرازنة عوض من الياء
نظر اذ يمكن ان تكون للجمع كما استقرت في غير هذا الموضع وامكن انهم لم يجمعوا بينها وبين التاء لان الاسم يطول بهما وهما بمنزلة
في الكلمة وعندنا ما الحد النحاة انها عاقبتها اعتقدوا فيها انها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا انهم وضعوها على
معنى المعاوضة والمعاوضة لم يكن معنى يعتبره العرب بحيث تجعل الفاء لربما تقصد بهذه عبارة تكون من النحوي عند تقديره
في كلامهم وان كان سيبويه قد يجري على مثل هذه الطريقة في الاعواض الا انه لا يقع في معنى بل انما ينبغي ان تنسب العرب
للمعاوضة اذا كان للتعويض فايدة واي فايدة في استفادة حرف من زيادة انتهى قلت هذا السوال قد تعرض له ابن جني واجاب
عنه فقال في كتاب التعاقب فان قلت فلعل الهاء في زنادقة وجحاجحة لتانيث الجمع كما [illegible] فلا تكون عوضا
قلنا لم نات الهاء لتانيث الجمع في مثال مفاعيل انما جاءت في مثال مفاعل [illegible] انتهى **قاعدة** ما كان عوضا لا
يحذف فلا تحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا لا في الا من [illegible] اما هنا اما لا ولا التاء من عدة واقامة
استقامة فاما قوله تعالى واقام الصلوة فمما يجب الوقوف عنده ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقصد [illegible] احرف الندا
عوضا من ادعو وانادي لاجازتهم حذفها وقال الابذي في شرح الجزولية ان قال قائل لم جاز دخول يا على هذا ولا
يدخل على الالف واللام فالجواب ما قاله المازني ان اصل هذا التنبيه [illegible] فلما دعوته نزعت منه الاشارة التي
كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت عوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا اقبل لان يا قد صارت
عوضا من الاشارة **التغليب** قال ابن هشام في المغني **القاعدة الرابعة** انهم يغلبون على الشي ما لغيره لتناسب بينهما او اختلاط
فلهذا قالوا الابوين في الاب والام وفي الاب والخالة والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب
[illegible] والقمرين في الشمس والقمر والعمرين في ابي بكر وعمر والعجاجين في رؤبة والعجاج والمروتين
في الصفا والمروة ولاجل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل في نحو فمنهم من يمشي على بطنه الاية واسم المخاطبين على الغائبين
في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على
المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين والملايكة على ابليس حتى استثني منهم في فسجدوا الا ابليس **ومن التغليب**
اولتعودن في ملتنا فان شعيبا عليه السلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين امنوا معه وقوله يذروكم فيه فان الخطاب
شامل للعقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والانعام قالوا وتغلب المؤنث على المذكر في مسئلتين
احدهما ضبعان في تثنية ضبع المؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان الثانية التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون
الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة قال ابن هشام وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيان فيجري حكم احدهما على الاخر
ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت العرب بالليالي لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر
انما يطلع ليلا وقال ابن فلاح في مغنيه العرب تغلب الاقرب على الابعد بدليل تغليب المتكلم على المخاطب وهما على الغايب
في الاسماء نحو انا وانت قمنا وذلك قمتما واستدل بذلك على ان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لان
الحال اقرب والعرب تغلب الاقرب على الابعد **التصغير** يانس بالتغيير **فمن ذلك** قال ابو حيان باب التصغير يجمع ثلث تغييرات
وهو كجمع التكسير [illegible] ومعنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له الا ترى ان عليا مثلا ينطلق على
علي فاذا نسبت اليه صار ينطلق على رجل ينسب الى علي وحكمي وهو نصب المنسوب على الفاعلية كالصفة المشتقة مع كونه
برجل قرشي ابوه كانك قلت منتسب الى قريش ابوه [illegible] التغيير وان لم يكن مشتقا [illegible] يرفع الظاهر ويرفع الضمير مستكنا
فيه كما في اسم الفاعل المشتق فهذه ثلاث تغييرات ولما كان فيه هذه التغييرات كان فيه التغيير والخروج عن القياس فمنها

التصغير

التصغير انس بالتغيير فالتغيير انس بالتصغير الاسم تغييرات **منها** انه ينقله من التعريف الى التنكير تقول في تميم تميم في الاضافة وفي هذا
الباب حكمها في الاكثار تعرف **ومنها** انه ينقله من الجمود الى الاشتقاق [illegible]
[illegible] **ومن ذلك** قال ابن يعيش انما اختصت الاعلام بالحكاية دون ساير المعارف لكثرة دورها وسعة
استعمالها في باب الاخبارات والعلامات ونحوها ولانها الحكاية ضرب من التغيير اذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل
الاعلام مختصة بالتغيير الا ترى انهم قالوا حيوة ومحبب وموهب ومكوزة وشاع فيها الترخيم دون غيرها من الاسماء لانها في الاصل
مغيرة بنقلها الى العلمية والتغيير يونس بالتغيير **ومن ذلك** [illegible]
من الاضافة نحو يا امت ويا ابت والاصل يا امي ويا ابي والدليل على انها تاء التانيث قولهم في الوقف يا ابه ويا امه وانما
ذلك على الكلام لانه باب تغيير **ومن ذلك** قال ابن يعيش يجوز ترخيم ما فيه تاء التانيث وان لم يكن علما [illegible]
عضة لانها تبدل هاء في الوقف [illegible] لان التغيير [illegible]
بالحذف لان التغيير يانس بالتغيير **ومن ذلك** قال ابن النحاس في التعليقة لا يرخم المتعجب منه لانه لا يرخم الا ما احدث فيه
النداء البناء ولكن يمكن ان يجاب عنه لانه لما تطرق اليه التغيير بالبناء جاز ان يتطرق اليه تغيير اخر بالترخيم لان التغيير يانس بالتغيير
ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني [illegible] لكثرة تغيير الاعلام بالنقل [illegible]
يونس بالتغيير **ومن ذلك** قال النحاة [illegible] باب فعيل اذا نسبت اليه تحذف منه الياء [illegible] لان ياء النسبة
لما دخلت [illegible] التغيير يونس بالتغيير [illegible]
العلة المذكورة **وكذا** قال ابن النحاس ما تطرق اليه التغيير [illegible] جاز ان يتطرق اليه تغيير اخر لان التغيير يونس بالتغيير
وقال ابن فلاح في المغني انما اختص العلم بالترخيم لوجهين احدهما ان الاعلام منقولة في الاغلب عن وضعها الاول الى وضع ثان
والنقل تغيير والترخيم تغيير والتغيير يونس بالتغيير [illegible]
والثاني ان الثلاثة اثر فيها التغيير بالبناء والتغيير يونس بالتغيير **ومن ذلك** قال ابن عصفور في شرح الجمل الذي خرج من نظائره
اي من الموصولات وذلك ان كل موصول اذا وصل بالمبتدا والخبر ولم يكن في الصلة طول وكان المبتدا مضمرا لم يجز حذف
المبتدا وابقاء الخبر الا في ضرورة شعر [illegible] ايهم هو قائم وان شئت قلت
ايهم قائم فلما غيروها بالخروج عن نظايرها غيروها ايضا بالبنا لان التغيير يونس بالتغيير **التقاص** [illegible]
فطلب ما لا ينصرف كحمل النصب على الجر في باب جمع المؤنث السالم وفي التثنية والجمع المذكر السالم طلبا للمقاصة ذكره
في البسيط وقال ابن يعيش في شرح المفصل ابدلت الهمزة من الهاء في ماء وشاء والاصل موه وشوه وفي الجمع امواه [illegible]
[illegible] وكان ذلك ضربا من التقاص لكثرة ابدال الهاء من الهمزة [illegible]
وقال ابن فلاح في المغني قلبت الهمزة في نحو حمراء وعشراء ونفساء [illegible] الجمع بالالف والتاء فقالوا حمراوات وعشراوات
ونفساوات لان الواو قد تبدل همزة فابدلت الهمزة واوا طلبا للتقاص **تقارض اللفظين** هو قريب من الباب الذي قبله وقد
ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغني فقال القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الاحكام ولذلك امثلة **احدها**
اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الا حكم غير في الوصف بها **الثاني** اعطاء ان المصدرية حكم ما المصدرية
في الاهمال كقوله ان تقران على اسماء [illegible] واعطاء ما المصدرية حكم ان في الاعمال [illegible]
ذكره ابن الحاجب **الثالث** اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال [illegible] واعطاء لو حكم ان في الجزم [illegible]
[illegible] ذكره ابن الشجري **الرابع** اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها [illegible] واعطاء متى حكم

على اذا كقول عائشة رضي الله عنها وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس الخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب
قرئ الم نشرح واعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله لن تخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة السادس
اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب
الا المسك السابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله يا ابتا علك او عساكا واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها
بان الثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه كقولهم خرق الثوب المسمار وقوله او بلغت سوآتهم هجر التاسع اعطاء
الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر العاشر اعطاء افعل في التعجب
حكم افعل التفضيل في جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر قال العلماء وذكرت احرف
الجر ودخول بعضها على بعض في معناه مجازا من ذلك امثلة كثيرة وذكر محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع ان الذي وان
المصدرية يتقارضان فتقع الذي مصدرية كقوله اتقرح اكباد الحاسدين كالذي اري كبد من حر بينه يقرح وتقع ان
بمعنى الذي كقولهم زيد اعقل من ان يكذب اي من الذي يكذب قال ابن هشام فاما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس
والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا واما
عكسه فلم اعرف قائلا به والذي جرأه عليه اشكال هذا الكلام فان ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له
ونظائر هذا التركيب مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه لاشكالها وظهر لي توجيهان احدهما ان يكون في الكلام تاويل
على حذف فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول المعنى الى زيد اعقل من الكاذب ولكن بوجه يقبل العلماء الا
ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى الثاني ان
افعل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد الناس من الكذب لفضله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل
لما تضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا لقصد التعميم وفي شرح الدرة الا
الفواس شبهت ليس بلا فحمل عليها في العطف كما حملت لا عليها في العمل وقال بعضهم في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
خرج لما في الاية على انها ولو كانت مشددة في الثانية بمعنى الا فلعلك كما ان ان المشددة تخفف وهذا من التقارض الحادي عشر
قال الزمخشري في المفصل واعلم ان الا وغيرا يتقارضان ما لكل واحد منهما قال ابن يعيش معنى التقارض ان كل واحد منهما
يستعير من الآخر حكما هو اخص به فغير اصلها ان تكون وصفا والا الاستثناء وقد تقارضا الثاني عشر في مباحث التقديم
قال ابن هشام القياس ان يتقدم الشيء في مكانه الاصلي لئلا يخالف الاصل من غير حاجة ووضع الشيء في غير محله يجب ان
يتقدم المفتقر مفتقرا اليه واليه ما عليه حذاق البيانيين من تقديم مؤخر عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص وهذا ولعلهم
توهموا ان تاثير ذلك للعناية بتقديم الاصل وهذا اقتضاه امر معنوي لذلك فالاول انهم ما ... اذ لا يعلى في الاستثناء
ما قبله ومنه انا محمود ... هم ... اذ لا يلي الا ما ... في الدار زيد ... متعلق الظرف يتقديم مؤخرا
عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديم متقدما لمقارنته اصل آخر
اذ عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقيد المتعلق فلا يجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم
على المبتدأ في مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تاخير المتعلق فلا كان واسما لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها
واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا يلتبس الجملة
الاسمية بالفعلية الثالث عشر نحو متعلق باء البسملة التقدير فان الزمخشري قدره مؤخرا عنها لان قريشا كانت تقول
باسم اللات والعزى نفعل كذا فوجب قصد الموحد بذكر ما الحق دون ... افاد الاختصاص بالتقديم فوجب على الموحد تقديمه

ذلك في اسم الله تعالى فائدة التحقيق انه يجب تقليل المقدر ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش في ضربي
زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان او اذ كان قائما لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير
من اللفظ اولى وكان التقدير في انت مني فرسخان بعد انت مني فرسخان اولى من تقدير الفارسي انت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا
لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم في
واشربوا في قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير حب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في واللائي
يئسن من المحيض الاية ان الاصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والاولى ان يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك وقيل
المحذوف الثالث اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج
الى الرابط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج الاول نحو كالذي يغشى عليه اي كدوران عين الذي الثاني
نحو اذا قمتم فاتقوا يوما اي عذاب يوم الثالث نحو قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه ثم حذف فيه فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا قاله الاخفش الرابع
ينبغي ان يقدر المقدر من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدأ وهو اذ كان
او اذا كان ويقدر اضرب دون اهن في زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور مانع معنوي او صناعي قدر ما لا مانع له فالاول
نحو زيدا اضرب اخاه يقدر اهن دون اضرب فان قلت زيدا اهن اخاه قدرت اهن والثاني نحو زيدا امرر به يقدر فيه جاوز
دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر جاز نحو نصحت في قولك زيدا نصحت له
جاز ان يقدر نصحت زيدا بالصواب تقدير غير الملفوظ به وقد لا يقدر مثل المذكور لمانع صناعي كقوله يا ايها الجاهل
ذو الشيء اذا قدرته ... منصوبا فالمقدر تعالى ... وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ان المنصوب للقوانس فعل محذوف
لا اسم تفضيل محذوف لانا قررنا بالتفكير من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف نجعل فيه المقدر وقولك هذا معطي
زيدا امس درهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك اذا قررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من ال الخامس
قد يكون اللفظ على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء
مؤول بمفترى ثم يعودون الى ما قالوا فيما قالوا اعني المؤول بالقول بتاويل المقول وقالوا ايضا في حق تقدمه مما تحتوي
عليه على كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول السادس قال ابو البقاء في التبيين ليس كل مقدر عليه دليل
من اللفظ بل المقصود فان الاعراب فيه مقدر وليس في اللفظ دليل عليه وكذلك الاسماء الستة عند سيبويه الاعراب
مقدر في حروفه المد منها وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه التقديم والتاخير قال ابن السراج في الاصول الاشياء التي لا
يجوز تقديمها ثلاثة عشر الصلة على الموصول والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى الا ما جاء منه على شريطة التفسير والصفة
وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسماء والمضاف اليه وما اتصل به على المضاف وما عمل فيه حرف او اتصل به لا يقدم
على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعها على منصوبها والفاعل لا يقدم على الفعل والافعال
التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها والصفات المشبهة باسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه اسماء الفاعلين
لا يقدم عليها ما عملت فيه والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب
عليه ولا يقدم التمييز وما عمل فيه الا وحروف الاستثناء لا يعمل فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ولا يفرق بين الفاعل و
المعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفاعل الا الاعتراضات وايضا ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل متصرف او كان خبرا لمبتدأ سوى
ما استثنيا انتهى كلام ابن السراج تقوية الضعيف والسلاف الالوفي قال ابن جني في الخاطريات العرب تضعف الاقوى

وتقوى الأضعف بتقوية الأقوى فمن تقوية الأضعف الوصف بالاسم نحو مررت بقاع عرفج كله وبصحيفة طين خاتمها وهو كثير
وذلك لأن معنى الوصف في الاسم حكم زائد على شرط الاسمية ألا ترى أن كل وصف اسما أو واقعا موقع الاسم وليس كل اسم وصفا
فالوصفية معنى زائد على الاسمية ومن تقوية الأضعف إعمال اسم الفاعل عمل الفعل وذلك لأن الفعل معنى قوي زائد على شرط الاسمية ومن
إضعاف الأقوى منع فعل التعجب التصرف وتقديم مفعوله عليه وكذا نعم وبئس وعسى منه والدعاء وصاحبه مما أصلها التصرف
ثم منعته وكذلك لله دره [illegible] أصله التصرف ثم منع [illegible] وكذلك ما لا ينصرف من أصله الانصراف ومبنى الأسماء أصله
الإعراب والموجود من هذين الضربين كثير إلا أن هذا وجه سديد ما انتهى تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى قال ابن جني بابا في الخصائص
وترجم عليه باب في قوة اللفظ لقوة المعنى قال هذا فصل من العربية حسن منه قولهم خشن واخشوشن فمعنى خشن دون معنى اخشوشن
لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو وكذا قولهم أعشب المكان فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا اعشوشب ومثله حلا واحلولى
وخلق واخلولق وغدن واغدودن ومنه باب فعل وافتعل نحو قدر واقتدر فاقتدر أقوى معنى من قدر كذا قال أبو العباس
وقال الله تعالى أخذ عزيز مقتدر فمقتدر هنا أوفق من قادر من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ وعليه قوله تعالى
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت لأن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومثله قول الشاعر: أنا اقتسمنا خطتينا
بيننا: فحملت برة واحتملت فجار: فعبر عن البر بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال ومن ذلك قولهم رجل جميل ووضيء فإذا أرادوا المبالغة الكسب والاكتساب
قالوا جمال ووضاء وكذلك حسن وحسان ومنه باب تضعيف العين نحو قطع وقطّع وكسر وكسّر وقام القوم وقوّمت الخيل و
مات البعير وموّتت الإبل ومنه باب فعّال في النسب كالنجار والعطار والقصاب لما كثر تعاطي هذه الأشياء وكذلك
الخطاف لهذا الطائر كأنه قيل له ذلك لكثرة [illegible] ونفس جياشة والخضاري للطائر كأنه قيل له ذلك لقوة خضرته والحواري
لقوة حوره وهو بياضه والخطاف لكثرة اختطافه والسكين لكثرة تسكين الذبائح قال ابن جني ومن تكثير اللفظ لتكثير المعنى
العدول عن معتاد حاله وذلك فعال في معنى فعيل نحو طوال فهو أبلغ من معنى طويل وعراض أبلغ معنى من عريض وكذا خفاف من
خفيف وقلال من قليل وسراع من سريع ففعال لا محالة أخت فعيل من باب الصفة فإن فعيلا أخص بالباب من فعال ألا ترى
أنه أشد انقيادا منه تقول جميل ولا تقول جمال وبطيء ولا تقول بطاء وشديد ولا تقول شداد وعريض ولا تقول عراض فلما كان
فعيل هو الباب اطرد وأريدت المبالغة عدلت إلى فعال [illegible] والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد
منهما عن أصله أما فعال فبالزيادة وأما فعال فبالتخفيف [illegible] عن فعيل وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني
ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به وكذلك إن انحرف به عن سمته وهديته كان ذلك دليلا على حادث متجدد
له وقال ابن يعيش في شرح المفصل الإشارة للقريب بذا وإذا أرادوا الإشارة إلى المتنحي متباعدا ألحقوا كاف الخطاب فقالوا ذاك ذا وذاك وذلك
فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد لأن قوة اللفظ مشعرة
بقوة المعنى تنبيه خرج عن هذه القاعدة باب التصغير فإنه زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا قال العلم السخاوي وإنما
أنا مستغربها تزيد حروفها شططا وتقل وعادتهم إذا زادوا حروفا يزيد لأجلها المعنى ويعلو بغير المصغر [illegible] تصغير
مغرب والعشيان تصغير إنسان وعشيان تصغير عشاء وعشيشية تصغير عشية [illegible] عقد له ابن جني بابا في الخصائص قال هذا
موضع لم أسمع لأحد فيه شيئا إلا لأبي علي وذلك أنه يقول في باب أجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء وبقية ذلك إن هذا
اتفاق وقع ووقع في اللغة على غير ما كان في قياسه منها قال ألا ترى أن باب أفعل وفعلاء إنما هو للصفات وجميعها يجيء على
هذا الموضع نكرات نحو أحمر وحمراء وأصفر وصفراء وأحمق وحمقاء فأما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان وليسا بصفتين وإنما
ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكدة قال ومثله ليلة طلقة وليال طوالق قال وليس طوالق تكسير طلقة لأن فعلة لا
تكسر

على أفاعل بأنما هو الوجه [illegible] جمع [illegible] وهذا الذي قاله وجه صحيح [illegible] ومن قولهم في العلم سلمان و
سلمى [illegible] سلمان من سلمى كسكران من سكرى لأن باب سكران وسكرى الصفة وليس سلمان ولا سلمى بصفتين ولا
نكرتين وإنما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى غير أنهما كأنما تلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما وكذلك
أيهم للجمل الهائج ويهماء للفلاة [illegible] ولم يكن
بل اللغات هذا تلاق من اللغة وأن أيهم لا مؤنث له ويهماء لا مذكر لها ومن التلاقي قولهم في العلم أسلم وسلمى ومثله
شتان وشتى كلاهما للتباعد وتلاق وقع في أثناء هذه اللغة من غير قصد له ولا [illegible] بين بعضه وبعض التمثيل للصانع
ليس ببناء معتمد أشار ابن جني إلى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها بابا في احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل
قال وذلك كقولهم [illegible] النون الساكنة قبل اللام وهذا شيء ليس موجودا في شيء من كلامهم ألا ترى
أن سيبويه قال ليس في الكلام مثل [illegible] ويقولون في تمثيل [illegible] وجحنفل فنعلل [illegible]
ولا بد في هذا ونحوه من الإظهار ولا يجوز إدغام النون في اللام في هذه الأماكن لأنه لو فعل ذلك لفسد الغرض وبطل المراد
ألا ترى أنك لو أدغمت [illegible] ولو قلت وزن جحنفل فعلل لا
[illegible] فقد بهذا يعلم أن التمثيل
ليس بناء معتمدا [illegible] مثل جحنفل [illegible] فلم يظهر النون ساكنة قبل اللام وهذا
غير موجود فدل أنه في التمثيل ليست ببيان ولا بناء [illegible] من جملة كلام العرب [illegible]
لو كانت عادة هذه الصناعة أن يمثل فيها [illegible] فإن لم يجز أن تقول وزن جحنفل من دخل [illegible]
التمثيل وزن جحنفل من الفعل [illegible] يعرفان من طريق المعنى لا من طريق
اللفظ ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في التبيين قال فالخفيف ما قل مدلوله وقلت لوازمه والثقيل ما كثر
[illegible] الاسم [illegible] يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه كلفظ رجل فإن معناه مسماه الذكر من بني آدم
والفرس هو الحيوان الصهال ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ومعنى ثقل الفعل أن مدلوله كثير ولوازمه كثيرة فمدلوله
الحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك [illegible] فاسم الفاعل أقوى من ثبوته في الفعل ذكر
ابن الصائغ في تذكرته [illegible] الزمخشري [illegible] قوله تعالى
[illegible] في الأرض [illegible] قال ابن يعيش [illegible] على النكرات [illegible] إلا أن الجمل
لم يكن للمخاطب فيها فائدة لأن ما يعرف لا يستفاد فلما كانت تجري أوصافا على النكرات لتنكيرها أرادوا أن يكون في المعارف مثل
ذلك فلم يمكن أن يقال مررت بزيد قام أبوه [illegible] لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة [illegible]
[illegible] الاسم المعرفة على الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسماء والجملة لا يختص بالأسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية فجاؤوا
بالذي متوصلا بها إلى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة للذي وهو الصفة في اللفظ والغرض الجملة كما
جاؤوا بأي متوصلا بها إلى نداء ما فيه الألف واللام فقالوا يا أيها الرجل فالمقصود نداء الرجل وأي وصلة وكما جاؤوا بذي التي
بمعنى صاحب متوصلا بها إلى الوصف بأسماء الأجناس لأن الذي قبل دخول الألف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف
فزادوا في أولها الألف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى وقال الشيخ جمال الدين ابن
هشام في تذكرته حكى ابن عصفور [illegible]
الذي يبكيه [illegible] والجمل نكرات كما قال الزجاج في إن هذان لساحران [illegible]

لهما ساحران وقال صاحب البسيط انما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين احدهما انها نظيرتها بالتنكير بدليل وصفها
الذي لا يقبل التعريف والثاني ان فائدة الجملة في احكامها وهي نكرات ولو وضح تعريف الحكم في بعض الصور لكان نكرة في المعنى لاستحالة
الحكم بالمعلوم على المعلوم عند المخاطب الا مع ضعيف فلهذا لك فائدة واذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقا للموصوف في
التنكير الجوار عقد له ابن جني بابا في الخصائص ولخصه ابن هشام في المغني بزيادة ونقص فقال القاعدة الثانية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا في جر الجوار
جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر وقوله كبير اناس في بجاد مزمل قال ابن هشام وقال في وارجلكم بالخفض انه عطف على
ايديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون
في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا كقوله ؛ يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ؛ ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور قال
ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والاصل امرأني وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتح النون وكسر الجيم
قال ابن هشام كذا قالوا وانما يتم هذا ان لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل
الاستشهاد الا لان التناسب واما اذا لم يتم فهذا جائز بدون تقديم رجس لانه يقال في فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة
فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقالوا اخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقرأ بعضهم سلاسلا واغلالا بصرف سلاسلا وفي
ارجعن مأزورات غير مأجورات والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر وقرأ ابو حيوة يوقنون بالهمزة وقال جرير لحب
المؤقدان الى مؤسى على اعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه اجوه وفي وقتت
اقتت ومن ذلك قولهم في صوم صيم وفي جوع جيع حملا على قولهم في عصو عصي لان العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في
القلب كان ابو علي يستحسن ذلك ؛ قد يؤخذ الجار بجرم الجار ؛ قال ابن جني وعليه اجاز النقل بحركة الاعراب الى ما قبلها
في الوقف نحو هذا بكر ومررت ببكر الا ترى انها لما جاورت اللام بكونها في العين صارت لذلك كانها في اللام لم تفارقها وكذا
ايضا قولهم شابة ودابة وصار في الاعتداد بالمد في الالف كانه تحريك الحرف الاول المدغم حتى كانه لذلك لم يجمع بين ساكنين
فهذا نحو من الحكم على جار الحركة للحرف قال ومن الجوار استقباح الخليل التقوع مع المحترق وذلك ان هذه الحركات قبل
الروي المقيد لما جاورته وكان الروي في اكثر الامر وغالب العرف مطلقا لا مقيدا صارت الحركة قبله كانها فيه وكاد يلحق ذلك
بقبح الاقواء وقال ابن جني في قوله ؛ في اي يومي من الموت افر ؛ ايوم لم يقدر ام يوم قدر ؛ الاصل يقدر بالسكون ثم لما جاورت
الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطى الجار حكم
مجاوره ابدلها الهمزة الحركة الفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة يعني فلزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا
بعد فتحة قال ومنه ذلك قولهم المراة والكماة بالالف وعليه خرج ابو علي قوله ؛ كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا ؛ اصله ترأى بهمزة بعدها
الف قال سراقة ؛ ارى عيني ما لم ترأياه ؛ ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا لما ذكرنا وقال ابن يعيش اختار
البصريون في باب التنازع اعمال الثاني لانه اقرب الى المعمول ويحصل فيه جانب القرب ورعاية المجاورة قال ومما يدل على رعايتهم
جانب القرب والمجاورة انهم قالوا جحر ضب خرب وماء شن بارد فاتبعوا الاوصاف لاعراب ما قبلها وان لم يكن المعنى عليه
الا ترى ان الخرب لا يوصف به الضب وانما هو من صفة الجحر والماء قال ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم
خشنت بصدره وصدر زيد فاجازوا في المعطوف وجهين احدهما الخفض فاختاروا الخفض هنا حملا على الباء وان كانت
زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة فكان اعمال الثاني فيما نحن بصدده اولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد وقال
ابو البقاء في التبيين المجاورة توجب كثيرا من الاحكام الاول للثاني والثاني للاول الا ترى الى قولهم الشمس طلعت و
لا يجوز فيه حذف التاء مما بيناه من تقديم الفعل وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء فلو فصلت بينهما جاز حذفها

وما كان ذلك الا لاجل المجاورة وقال في موضع اخر قد اجرت العرب كثيرا من احكام المجاور على المجاور له حتى في اشياء تخالف
فيها الثاني الاول في المعنى كقولهم جحر ضب خرب وكقولهم اني لآتيه بالغدايا والعشايا والغداة لا تجمع على غدايا ولكن
جاز من اجل العشايا وهو كثير وقال في موضع اخر وذهب الكوفيون الى ان جواب الشرط جزم لمجاورة المجزوم وللجوار قوة ولذا
تراه كلا المجاورتين المنصوب والمجرور حملت على ما قبلها ولا سبب لذلك الا الجوار وما حمل على ما قبله بسبب الجوار كثير
جدا ثم قال وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الاصل اتباعا للحاجة حرف الحركة الحركة منها الاتباع اختلف الناس
في الحركة هل تحدث بعد الحرف او معه او قبله على ثلاثة مذاهب قال ابن جني فالاول هو مذهب سيبويه قال الفارسي وسبب هذا
الخلاف لطف الامر وغموض الحال قال ويشهد للقول بانها تحدث بعده وجدا الفصل بانها قبله وجدنا اياها فاصلة بين
المثلين مانعة من ادغام الاول في الاخر نحو الملل والضفف والمشش كما تفصل الالف بعدها بينهما نحو المحلال والصفاف
والمشاش فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت عن الادغام ومن ذلك قولهم ميزان وميعاد فقلب الواو ياء يدل
على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو والياء وانما تقلب لها للكسرة التي تجاورها ما حكى
فاذا كان بينهما وبينها حرف حاجز لم تقلب لانها لم تلها والحجة لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام في الكلام لان حركة الثاني
كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين قال ويفسد كونها حادثة مع الحرف انا لو امرنا متذكرا من الطي ثم بناء امر اخر
من الوجل من غير حرف عطف لقلنا اطو وجل والاصل فيه اطو وجل فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها فلولا ان الكسرة في واو اطو في الرتبة بعدها لما قلبت واو وجل وذلك ان الكسرة انما
تقلب الواو لمخالفتها اياها في جنس الصوت فتجتذبها الى ما هو بعضه ومن جنسه وهي الياء وكان ان هنا الكسرة
في الواو فهنا العلة بعينها الواو وهي في الواو الثانية لفظا وحسا وليست الكسرة على قول الخليل ادخل الى الواو
الثانية من الواو الاولى لانه يروم ان يثبتهما جميعا في زمان واحد ومعلوم ان الحرف اوفى صوتا واقوى جرسا من
الحركة فاذا لم يقل ان انها اولى من الكسرة التي فيها فلا اقل من ان تكون في القوة والصوت مثلها واذا كان
كذلك لزم ان لا ينقلب الواو الثانية للكسرة قبلها لان بازاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواو الاولى الموافقة
للفظ الثانية فاذا تادى الامر في المعادلة الى هنا ترافعت الواو والكسرة احكامهما فكان لا كسرة قبلها ولا واو
واذا كان كذلك لم تجد امرا تقلب له الواو الثانية فكان يجب على هذا ان تخرج الواو الثانية من اطو وجل صحيحة غير
معلة لترافع ما قبلها من الواو والكسرة احكامهما فكان فيهما فيما ذكرنا قد تقلب الواو الثانية ياء حتى صارت اطو ييجل
علم ان الكسرة ادنى اليها من الواو قبلها واذا كانت ادنى اليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة قال الفارسي
يقوي قول من قال انها تحدث مع الحرف ان النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الانف والمتحركة مخرجها من الفم فلو
كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب ان تكون النون المتحركة ايضا من الانف وذلك ان الحركة انما تحدث بعدها
فكان ينبغي ان لا تغني عنها شيئا لسبقها هي حركتها قال ابن جني كذا قال الفارسي ولعمري انه لهذا التعليل و
هو ضعيف ساقط عن سيبويه غير لازم له لانه لا ينكر ان يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده لانه قد علم ان سيرد ما
بعده وذلك كثير فمنه ان النون الساكنة اذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميما في اللفظ وذلك نحو عنبر وشنباء
في عنبر وشنباء وذلك ان الباء في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر ان تكون حركة
النون الحادثة بعدها تزيلها عن الانف اذا كانت الباء بعدها تزيل النون قبلها من حركة النون فيها وقد اثرت على بعدها
ما اثرت وكانت حركة النون التي هي اقرب اليها واشد التباسا بها اولى بان تجتذبها وتنقلها من الانف الى الفم

وثمانين متقدما التوقع ما يرد من بعده فتنتهم هكسرة الوصل لتوقعهم الضمة بعدها عوادخل استضعف الخروج قال ابن جني
ومما يقوي عندي قول من قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين على قولهم ان الواو في نحو يعد ويزن انما حذفت لوقوعها
بين ياء وكسرة يعنون نحو يوعد ويوزن لو خرج على اصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الحركة عندهم قبل حرفها المحرك بها الا
ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين وفي يوزن بين فتحة وزاي فقولهم بين ياء وكسرة يدل
على ان الواو في نحو يوعد عندهم بين الياء التي هي اذا ليها من فتحتها وكسرة العين التي هي اخذ اليها من العين قال وهذا
وان كان من الوضوح على ما تراه فانه لا يلزم من وضعين احدهما انه لا يجب ان يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا لما
نسبه السائل اليهم انهم مريدوه ومعتقدوه الا ترى ان من يقول ان الحركة تحدث بعد الحرف يمكن ان يقول
الهامعة قد اطلقوا جميعا هذا القول الذي هو قولهم ان الواو سقطت من يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة فلو كانوا يريدون
ما عزوته اليهم وحملته عليهم لكانوا متناقضين وهذا امر لا يظن بهم والاخر ان اكثر ما في هذا ان يكون القوم ارادوه في
هذا لا يصلح دليلا على موضع الخلاف لان هذا موضع يتحاكم فيه الى النفس والحس ولا يرجع فيه الى اجماع لان اجماع النحويين
في هذا ونحوه لا يكون حجة لان كلا منهم انما يرجع فيه الى التامل والطبع لا الى النقيبة والتتبع وهذا كله يشهد بصحة مذهب
سيبويه في ان الحركة حادثة بعد حرفها المحرك بها قال [illegible] قلنا فيه قديما قولا اخر مستقيما وهو ان الحركة قد ثبت انها
بعض حرف فالفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو وكما ان الحرف لا يجامع حرفا اخر فينشآن معا في
وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز ان ينشأ مع حرف اخر في وقت واحد لان حكم البعض في هذا جار مجرى حكم الكل ولا يجوز ان يتصور
[illegible] الحرف لا في وقت واحد ولا في وقتين فهذا ايضا قول
من قال ان الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها وقد ايضا الا ترى ان الحرف الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر الا بعد الحرف المتحرك
بتلك الحركة والا فلو كانت قبله لكانت الالف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة لاعتراض الضاد بينهما والحس يمنعك ويحظر
عليك ان تنسب اليه قبول اعتراض معترض بين الفتحة والالف التابعة لها في نحو ضارب وقائم وكذلك الياء في الكسرة
والضمة والواو اذا اتبعتا بهما وهذا تابع في الياء والياء مثل حكم الياء انتهى وقد جزم كثير من النحاة بالقول الذي صار اليه
سيبويه فقال ابن الخباز في شرح الدرة بعد ان تكلم على لواحق الاسم المتصرف وهي مترتبة هو ان حرف الاعراب قبل الحركة
التنوين بعد الحركة لكن خالفهم ابو البقاء العكبري فقال في اللباب الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده وقال قوم منهم ابن
جني هي بعده والدليل على الاول من وجهين احدهما ان الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالمد والجهر والشدة ونحو ذلك وانما
كان ذلك لان صفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتاخر عنه اذ في ذلك قيامها بنفسها والثاني ان
الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الالف اذا حركتها بل كنت تخرجها من الخيشوم وفي العدول عنها دليل على ان الحركة معها واما
من قال هي بعد الحرف فمن وجهين احدهما انك لما لم تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على ان بينهما حاجزا وليس الا الحركة
والثاني اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف والحرف لا ينشأ منه حرف اخر فكذلك ما قاربه والجواب عن الاول ان الادغام
امتنع لتحصن الاول بحركة لا لحاجز بينهما كما يتحصن بحركة من القلب في نحو عوض وعن الثاني من وجهين احدهما ان حدوث الحرف
عن الحركة كان لانها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه وليست بعضا له ولهذا اذا حذف الحرف بقيت الحركة [illegible]
الحادث تماما الحركة [illegible] ومن سمى الحركة بعض حرف [illegible] تجوز ولهذا لا يصح النطق بالحركة وحدها والثاني
لو قدرنا ان الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع ان تقارن الحرف الاول كما انه ينطق بالحرف المدغم حرفا واحدا وان كان [illegible]
في التحقيق الا ان الاول لما استقل عن الثاني امكن ان تصاحبه الحركة المستقلة من الحرف الثاني فلم يمتنع ان تصاحب الحرف الاول

انتهى. **الفائدة الثانية** قال ابو البقاء ويتعلق بهذا الاختلاف مسألة اخرى وهي ان الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين
احدهما ان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج [illegible] قال انه يجتمع من حركتين الا ان الحركة اذا اشبعت نشأ
الحرف المجانس لها والجواب من وجهين احدهما ما سبق من ان الحركة ليست بعض الحرف والثاني انها اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف تام
تبقى الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف من حركتين لم تبق الحركة قبل الحرف انتهى وكان [illegible] ابو الفتح ابن جني قد عقد لذلك
بابا في الخصائص فقال الحركة حرف صغير الا ترى ان من متقدمي القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء
والفتحة الالف الصغيرة ويؤكد ذلك عندك انك متى اشبعت ومطلت الحركة انشات بعدها حرفا من جنسها كما قال الشاعر
(نفي الدراهيم تنقاد الصياريف) وقوله (وانني حيثما يثني الهوى بصري) (من حيث ما سلكوا ادنو فانظور) يريد فانظر
وقال ابن هرمة (فانت من الغوائل حين ترمى) (ومن ذم الرجال بمنتزاح) يريد بمنتزح وهو مفتعل من النزوح
لكون الحركات ابعاض الحروف اجريت الحروف مجراها في الاعراب فجعلت الاعراب في الامثلة الخمسة والاسماء الستة والتثنية
والجمع على حدها والافعال المعتلة وتضارعت الحروف والحركات في الحذف للتخفيف فحذفت الحركة في قوله (ومن يتق فان
الله معه) وقوله (وقد بدا هنك من المئزر) وقوله (فاليوم اشرب غير مستحقب) وحذف الحرف في قوله (فالحق بخالك
طريق الامام) يريد الامام وقوله (وضاع العجاج فيها وحتى) يريد فيما وضاعا قال ومن مضارعة الحرف للحركة ان الاحرف
الثلاث الالف والياء والواو اذا اشبعن ومطلن ادين الى حرف اخر غيرهن الا انه شبيه بهن وهو الهمزة فانك اذا
مطلت الالف ادتك الى الهمزة فقلت آآ وكذلك الياء في قولك ايي والواو في قولك اوو فهذا كالحركة اذا ادتك الى
الحرف غير صورتها وهي الالف والياء والواو في منتزاح والصياريف وانظور وهذا غريب في موضعه ومن ذلك ان
تاء التانيث في الواحد لا يكون ما قبلها الا مفتوحا نحو حمزة وطلحة وقائمة ولا يكون ساكنا فان كانت الالف وحدها
من بين سائر الحروف جازت نحو قطاة وحصاة وارطاة وحبنطاة الا ترى [illegible] بين الفتحة والالف حتى كانهما
هي هي قال وهذا احد ما يدل على ان اضعف الاحرف الثلاثة الالف دون اختيها لانها قد خصت هنا بمساواة الحركة دونهما
ومن ذلك انهم قد بينوا الحرف بالهاء كما بينوا الحركة بها وذلك نحو قولهم وازيداه واغلاماه واغلاماهوه واغلامهيه
واغلامهيه وانقطاع ظهرهيه فهذا نحو قولهم اعطيتكه ومررت بكه واغزه ولا تدعه والهاء في الجميع لبيان الحركة لا
ومن ذلك ان اقعد الثلاثة في المد لا يسوغ تحريكه وهو الالف فجرت لذلك مجرى الحركة الا ترى ان الحركة لا يمكن تحريكها
فهذا اوكد اوجه من المضارعة فيها واما شبه الحركة بالحرف ففي نحو تسميتك امراة بهند وجمل فلك فيها مذهبان الصرف
وتركه فاذا تحرك الاوسط ثقل الاسم فتعين منع الصرف نحو قدم اسم امراة فجرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف كما
منعه ومن ذلك انك اذا نسبت الى الرباعي المقصور اجزت اقرار الفه وقلبها واوا فقلت في حبلى حبلي وان شئت حبلوي
الخماسي حذفت الالف البتة كحبارى ومصطفى وكذلك ان تحرك الثاني من الرباعي حذفت الفه البتة كقولك في جمزى جمزي
وفي بشكى بشكي فاوجبت الحركة الحذف كما اوجبه الحرف الزائد على الاربعة ومن مشابهة الحركة للحرف انك تفصل بها ولا تقدر
الادغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل اليه معه وذلك نحو وتد [illegible] فحجزت الحركة بين المثلين كما يحجز الحرف بينهما
نحو شمليل وحبربر ومنها انهم قد اجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدد وذلك اذا وقع رويا في الشعر المقيد سكن كما ان الحرف
المشدد اذا وقع رويا خفف فالمتحرك كقوله (وقاتم الاعماق خاوي المخترق) فاسكن القاف وهي مجرورة والمشدد كقوله
(اصحوت اليوم ام شاقتك هر) فحذف احدى الرائين كما حذف الحركة من قاف المخترق قال وهذا ان شئت قلت فيه ان الحرف
اجري فيه مجرى الحركة وجعلت الموضع في الحذف للحركة ثم لحق بها فيه الحرف قال وهو عندي اقيس ومن ذلك استكراههم اختلاف

ان يجتمع مع الحركة غيرها من اختيها نحو الجمع بين الحنق وبين العنق والحمق تكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الالف
مع الياء او الواو مدغمين تمال ومن ذلك عنديعان حرفا العلة الياء والواو وقد يحتاج في بعض المواضع للحركة قبلهما كما يحتاج
لوقوع حرف اللين ساكنا بعدها وذلك نحو القود والحوكة والخونة والغيب والصيد وحول وبيع وان بيوتنا عورة فيمن قرأ
كذلك فجرت الياء والواو هنا في الصحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيهما لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما نحو القواد
والحواكد والخوانة والغياب والصياد وجبيل وبيع وان بيوتنا عوير فكذلك ما صح من نحو قولهم هيؤ الرجل من الهيأة هو
جار مجرى صحة هيؤ لو قيل ما هو في ذلك فاتر لطيف غريب الفائدة الثالثة قال ابن جني باب كمية الحركات اما ما في ايدي
الناس في ظاهر الامر فثلاث وهي الضمة والكسرة والفتحة ومحصولها على الحقيقة ست وذلك ان بين كل حركتين حركة فالتي
بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الالف الممالة نحو فتحة عين عالم وكاف كاتب كما ان الالف التي بعدها بين الالف
والياء والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل الف التفخيم نحو فتحة لام الصلوة والزكوة والحيوة وكذلك الف ام وبقى والتي بين
الكسرة والضمة ككسرة قاف قيل وسين سير فهذه الكسرة المشمة ضما ومثلها الضمة المشمة كسرا كضم قاف المنقر وضمة عين
مذعور وابن بور فهذه ضمة اشربت كسرة كما ان القاف في قيل وسير كسرة اشربت ضما فهما لذلك كالصوت الواحد لكن ليس في
كلامهم ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة ويدل على ان هذه الحركات معتدات اعتداد سيبويه بالف الامالة والف
التفخيم حرفين غير الالف المفتوح ما قبلها وقال صاحب البسيط جملة الحركات المتوهمة اربع عشرة حركة ثلاث للاعراب
ثلاث للبناء وثلاث متوسطة بين حركتين احديها بين الضمة والفتحة وهي الحركة التي قبل الالف المفخمة في قراءة ورش
نحو الصلوة والزكوة والحيوة والثانية بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشمام في نحو قيل وبعض على قراءة الكسائي والثالثة بين
الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الالف الممالة نحو عماد والعاشرة حركة اعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لا ينصرف في
حال الجر على مذهب من جعلها حركة اعراب والحادية عشرة حركة بناء تشبه حركة الاعراب وهي فتحة المنادى وفتحة المبني مع لا
من جعلها حركة بناء والثانية عشرة حركة الاتباع والثالثة عشرة حركة التقاء الساكنين والرابعة عشرة حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعلها
فانه حيث بها الفتح الياء وليست حركة اعراب ولا حركة بناء قال واعلم ان القاب الحركات بهذه الالقاب لانها تطلق الحرف بعد سكونها
فكل حركة تطلق الحرف عن اصلها من حروف اللين فاشبهت بذلك انطلاق الحرف بعد سكونه وقال المهلبي في نظم الفرائد
عدد ناجلة الحركات ستا ۞ وستا بعدها ثم اثنين ۞ فاعراب ثلاث او بناء ۞ ثلاث او ثلاث بين بين ۞ وشبههما
والاتباع حاد ۞ واخرى لالتقاء الساكنين ۞ وواحدة منه بها تردت ۞ لدى احوالها في حيزتين فقال بعضهم الحركات
حركة اعراب وحركة بناء وحركة حكاية وحركة اتباع وحركة نقل وحركة تخلص من سكونين وحركة المضاف الى ياء المتكلم الفائدة
الرابعة قال الشريف الجرجاني في حاشية الكشاف الحركة الاعرابية مع كونها طارية اقوى من البنائية اللازمة لانها اثر دال
على معان معتورة يتميز بعضها عن بعض في الاستعمال بما يفضي الى التباس المعاني وفوات ما هو الغرض الاهم من وضع الالفاظ
وهيآتها اعني الابانة عما في الضمير الفائدة الخامسة يقال لحركات الاعراب رفع ونصب وجر او خفض وجزم وحركات البناء
ضم وفتح وكسر ووقف قال الحفيد شارح الجمل والسبب في ذلك ان الاعراب جعلت القابه مشتقة من القاب عوامله فالرفع مشتق من
رافع والنصب من ناصب والجر او الخفض من جار وخافض والجزم من جازم قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق في المصدر
من الاسم نحو العمومة والخؤولة لانهما مشتقان من العم والخال فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم القابا للاعراب ولم يكن للبناء
عامل لحيد ثم يشتق له منه القاب جعلت القابه الضم والفتح والكسر والوقف قال ابو البقاء العكبري في اللباب انما اختص الاعراب
بذلك لان الرفع ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة وكذلك الجر والجزم وحركة البناء حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس

اقسام الحركات

لا يختص باسم الجنس كالواحد من الادميين اذا اردت تعريفه علقت عليه علما كزيد وعمرو ولا تنبيه رجلا لاشتراك الجنس في
ذلك فحركة الاعراب كالشخص المخصوص وحركة البناء كالواحد المطلق وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب
اختلف النحاة هل يطلق اسم احدهما على الاخر [illegible] ثلاثة مذاهب فمنهم من قال لا يجوز
الاطلاق واسم كل منهما على الاخر لان المراد الفرق وذلك يعدمه ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة
تبين ومنهم من قال يجوز اطلاق حركات البناء على الاعراب ولا ينعكس الفائدة السادسة قال ابو البقاء العكبري في اللباب
اختلفوا في حركات الاعراب هل هي اصل لحركات البناء ام بالعكس ام كل واحد منهما اصل في موضعه فذهب قوم الى الاول وعلته
ان حركات الاعراب بعد العوامل [illegible] بعلة بخلاف حركات البناء وما ثبت بعلة اصل لغيره وذهب قوم الى الثاني وعلته
ان حركة البناء لازمة وحركة الاعراب منتقلة واللازم اصل للمتنقل اذ كان اقوى منه وهذا ضعيف لان تنقل حركات
الاعراب لمعنى ولزوم حركات البناء لغير معنى وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب والبناء في اول وضع الكلام
وكل منهما له علة تخصه فلا مزية لاحدهما على الاخر ولا معنى لبناء احدهما على الاخر وثمرة التبيين في هذا الخلاف يقول اختلفوا في حركات الاعراب
هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس ام هما متطابقات من غير تقدم والاقرب هو الاول الفائدة السابعة افضل الحركات
الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة قال بعض [illegible] الحركات [illegible]
عليك فقال لا ادري [illegible] لانك لا تحتاج فيه الى استعانة الجارحة كما تحتاج في الضمة من الصوت وانت تتكلف
في اخراج الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت وفي اخراج الكسرة الى تحريك جانب الفم مع اخراج الصوت وفي تحريك الفتحة
الى تحريك وسط الفم مع اخراج الصوت فما عمل فيه عضوان اشرف مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزجاجي في كتاب الايضاح في
اسرار النحو قال الارجح وهذا هو دليل على خفة الفتحة انهم يفرون اليها من الضمة كما يفرون من السكون اذا اعتل ذلك فيتبع
عليه فروع منها اختصاص الرفع [illegible] والنصب [illegible] وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات اذ
الفاعل والمبتدا والخبر وما الحق بهما من نائب الفاعل واسم كان وخبر ان واخواتها والمنصوبات [illegible] اكثر من عشرة فجعل الاثقل
للاقل [illegible] والاخف للكثير ليعادل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقيل ما يقل وايضا فالمرفوع لا يتعدد في سنده سوى
الخبر على خلاف والنوع الواحد من المنصوبات يتعدد كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى قال الزجاجي الفعل لا يكون له الا
مرفوع واحد وينصب عشرة اشياء ولما كانت المجرورات اكثر من المرفوعات واقل من المنصوبات اعطيت الحركة الوسطى في
الثقل والخفة الفرع الثاني اختصاص الضم بما بني عليه [illegible] فان المبني على الفتح اكثر من المبني على الكسر ومنه ما كان [illegible]
يا صاح وكيف [illegible] عن الكسر طلب للخفة اذ هو مع الياء اثقل منه [illegible] والمبني على الضم اقل من المبني على الكسر اذ لم
يبن عليه الا حيث والظروف المقطوعة [illegible] في بعض احوالها والمنادى وبعض الكنايات الثالث اختصاص نون التثنية بالكسر
ونون الجمع بالفتح لثقل الجمع [illegible] الرابع قلة وجود الضم في جنس الفعل فلم
يجئ فيه الا [illegible] الخامس اتباع الجر
الكسرة في الافعال [illegible] الياء وفيه
الفتحة اقرب الى الكسرة من الضمة [illegible] والنصب على الجر في جمع المؤنث السالم حملا على الجر
وقال السخاوي في شرح المفصل قال الخليل اول الحركات الضمة [illegible] في الكلام الفاصل فكان حق
الكلام ان يحمل على المشاكلة [illegible] الحركات [illegible] الاشياء وقال ابن الدهان في الغرة الضمة والكسرة مستثقلان
متباينان للسكون والفتحة قريبة من السكون [illegible] الى الفتحة [illegible] من الضمة والكسرة

وذلك انهم يقولون في غرفة غرفات وفي كسرة كسرات بالاتباع ثم انهم يستثقلون ذلك فيقولون كسرات وغرفات
وبعضهم يقول غرفات وكسرات بالفتح فيعوضون بين الفتحة والسكون مناسبة ولا يقولون ذلك في ضربة ضربات كما يقولون
ضربات بالفتح لا غير وانما ... فان العرب تخفف الكسرة في فخذ والضمة في عضد ولا تخفف الفتحة في جمل ان الفتحة
غلفنات ولكن لما ... ومما يدل على مناسبة الفتحة السكون انهم اذا اعلوا ... بالسكون عمل
في الجمع بالقلب الى الياء على شرائط تقول ثوب وثياب وسوط وسياط ولم يقولوا ثواب كما قالوا طوال لان الواو في
طويل متحركة ومثاله في جواد وجياد فقلبوا في الجمع لانها في الواحد متوسطة والفتح يقارب السكون ... الغاية الثانية
ابن جني باب في مطل الحركات ومطل الحروف فاما الاول فينشأ عن الحركة حرف من جنسها فينشأ بعد الفتحة الالف وبعد الكسرة الياء
وبعد الضمة الواو وقد تقدمت امثلة في الغاية الثانية قال ومن مطل الفتحة قول عنترة • ينباع من ذفرى غضوب جسرة
قال ابو علي اراد ينبع فاشبع الفتحة فانشا عنها الالف وقال الاصمعي يقال انباع الشجاع ينباع انبياعا اذا انخرط من بين
الصفين ماضيا وانشد • يطرق حلما واناة معا • ثمت ينباع انبياع الشجاع • فهذا انفعل ينفعل انفعالا والالف فيه
عين وينبغي ان يكون عينه واوا لانها الاقرب ... هنا ... ان يكون هذه لغة تولدت وذلك انه
لما سمع ينباع اشبه في اللفظ ينفعل ... كما ذهب ابو بكر اليه ... ابو زيد ...
يضفو ... مع ... وذلك انه لما سمعهم يقولون ضيف ... الكلام اكثر من ...
فاشتق الفعل منه ... ان سبق ... فقال ضفن يضفن فلو ... الضفن يضفن على هذا القول ...
لان العين ... ومن مطل الفتحة عندنا قول الهذلي • بينا تعنقه الكماة وروغه • يوما اتيح له جريء سلفع
اي بين اوقات تعنقه فاشبع الفتحة فانشا عنها الفا وحدثنا ابو علي ان احمد بن يحيى حكى ... ولينا ... قال
لبن ويحكي الفراء عنهم اكلت لحما شاة فمطل الفتحة فانشا عنها الفا ومن اشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف
والمطافيل والجلاعيد والاصل الجلاعد جمع جلعد وهو الشديد فاما مطاليق ومطاليق ... من النون المحذوف
ليست مطلا ومن مطل الضمة قوله • ممكورة جم العظام عطبول • كأن في انيابها القرنفول • واما الثاني فالحروف الممطولة
هي الحروف الثلاثة اللينة المصوتة الالف والياء والواو وهي حيث ... فيها امتداد ولين ... ما ... فيها صوتها
ملاتها ثلاثة وهي ... وهي سوا كن توابع لما هن منه وهن الحركات من جنسهن ... الحرف ... وان
عليها عند التذكر ... ونحو كساء ورداء وخطيئة ... ومقروءة ومصنوعة ... الهمزة مع الهمزة لان الهمزة
حرف نأى منشاه ... فاذا انت نطقت بهذه الاحرف ... عادت ... ونحو ... في الصوت ...
بنائه ولكنه ... كذلك اذا وقع بعدهن ... الا ترى انك اذا ... شابة ودابة ... ضروب ...
تجدهن ... ولا ... كما ... الهمزة ... الشديد ... سبب ...
وتمادهن اذا وقع المشدد بعدهن ... والتقاء الساكنين مع الشديد ... ان ... كان
في كلامهم ... الا لفرط ... الاعتماد عليها ... من الصوت ... كما
الساكنين ... ولهذا ... ولولا ... الاسر ... وذلك نحو شابة ودابة ... بكر ...
وقد ... فاذا كان ... الحرف في المد كان ... الصوت ... الالف ...
ثم الواو ... والياء ... تمود ... الواو ...
المد وهي الالف ... الياء ... الالف ...

دون ان يطرف به طبعه ويحظ باعتماده ... ان يبدل من هذه الالف همزة فيحملها الحركة التي كان كلفها ومنها انما يطول
منها تقول شابة ودابة ... الكسر • اذا ما العوالي بالعبيط احمارت • وقال ... فحلت ... واما ... فاشوأدت •
هذا الهمزة التي ... الالف ... واختصاصها ... في نحو الاحوال ... ونحو ... ها هنا ...
بعدها الحركة ... التقاء ... على حركة الحركة ... الالف ... الموضع ولا
في غيره وليست كذلك اختاها الياء والواو ان ... في نحو ... كثيرا في غير هذا الموضع ...
في غير هذا الموضع ... ساكن ... فاعرف ذلك ... الياء والواو ... المفتوح ما قبلهما ...
في ... ذلك ... وان كانت مخالفة ... الياء والواو
تالية ... ومن ... الياء والواو ... انا ... ذلك ... المد ...
انما هو ... الالف واما الياء والواو ... الحكم ... الالف ...
في نحو بيت وسوط ... الالف ... الفتحة ... وقعت ... في موضع ... الفتحة
هو ... تصغير ... سببا ... المد ... الالف ... الشبه ...
ذلك نحو شاخ وثاب ... ذلك ... واما ... التذكر ... حولك ...
اذا كنت متذكرا المفعول ... نحو ... واذا تذكرت في نحو ... تذكر المفعول او
... المطل ... ضربت ... اضربي ... ونحو
وانما مطلت ومدت هذه الاحرف في الوقف عند التذكر لانك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المدة ... لم تكن
في ... دليل على انك متذكر شيئا ولا ... كلامك ... مطلوب ... فلما وقفت ومطلت
انك ... الكلام ... حروف اللين
الثلاثة اذا وقعت عليهن ... الحرفين ... الصوت ... لذلك
ابو الحسن ان الالف اذا وقعت بين الحرفين ... العرب لما ارادت مطلهن للندبة وطالت
بهن في الوقف وعلمت ان السكون ... الهاء في الوقف ... ولا الطال
وذلك قولهم ... الهاء في الوقف ... الصوت ...
وكذلك اختاها ... واغلاماه ... كانت ... انقطاع
من هذا الامر والمعنى الجامع بين التذكر والندبة ... الحالة ... هذه الاحرف
عند التذكر كان ... الحرف ... هذه الاحرف ... حشو ...
فاعرف ذلك وكذلك ... الحركات عند التذكر ... حروف المبتدأ ...
حينئذ كما تمطل الحروف وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة ... يوم الجمعة ومع الكسرة ...
ومع الضمة ... الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكنا ... الصوت ...
... الحركة ... الحرف ... كقولك في قد ...
... ونحو هل ... لام التعريف ... الكسرة دون ... الا ترى انك
احتج الى الحركة ... الساكن ... اللام ... الموقوف ... الكسرة
... القلب ... وكان ... ونحو ... حكاية الكتاب هذا سيفني ...

من امرء كذا فعل اذا دالوصل اثبت التنوين وان كان ساكنا حجها اليه الصوت بكسر ثم اشبع فانشاءنها ياء فقال سيفني وان كان
التنوين عليه عند التذكر ساكنا معتلا بغير تابع لما قبله وهو الياء والواو والالف كان بعد الفتحة نحو اى ولو واو كره حرف كاى
كى نحو ومن كان من لغته ان يفتح او يضم لالتقاء الساكنين نحو قم الليل فعلى قياس قوله ان يفتح ويضم عند التذكر يجوز قما وبعا وسرادق …
قطرب ان من العرب من يقول اشتم يا رجل فان تذكرت على هذه اللغة مطلت الضمة واوا فقلت شموا ومن العرب من يقرأ اشتروا الضلالة
بالضم ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح فان مطلت مستذكرا قلت على من ضم اشتروا وعلى من كسر اشتروي وعلى من فتح اشتروا وروينا
عن محمد بن يحيى عن احمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد في قول الشاعر • هم وابطانتهم وهم وزراتهم • وهم القضاة ومنهم الحكام
فان وقفت عليهم من قوله وهم القضاة قلت وهمو وكذا الوقف على منهم الحكام منهمي وان وقفت عليهم من قوله وهم وزراتهم قلت وهمو
كما رايته فعل الشاعر وان شئت عكست فجعلت الثاني على الاول والاول على الثاني لانك اذا فعلت ذلك لم تقصد ان جعلت على نظيره فكل
جائز شيء من ذلك بعد وقصد التذكر جاز في القافية التبدء على ما تقدم وعليه تقول عجبت منا الحى من القوم على من فتح النون ومن
كسرها قال من القوم قال ابن جني **الثانية** في نيابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة قال ابن جني الاول منهما ان تحذف الحرف وتقر
قبله نائبة عنه ودليلا عليه كقوله • كفاك كف لا تليق درهما • جودا واخرى تعط بالسيف الدما • يريد تعطى وقوله • وليس الغزال
مترينا يصير منه • وقوله • دوامى الايد يخبطن السريحا • ومنه قوله تعالى يا عباد فاتقون وهو كثير في الكسرة وقد جاء في الضمة
منه قوله • ان الفقير بيننا قاض حكم • ان ترد الماء اذا غاب النجم • يريد النجوم فحذف الواو وتأدت عنها الضمة • وقوله • حتى اذا
بلت حلاقيم الحلق • يريد الحلوق • وقال الاخطل • كلمع ايدي مثاكيل مسلبة • يندبن ضرس بنات الدهر والخطب • يريد الخطوب
ومنه قوله تعالى ويمح الله الباطل ويوم يدع الداع وسندع الزبانية كتب ذلك بغير واو دليلا في الخط على الوقف عليه بغير
واو في اللفظ ولهذا نظائر وهذا في المفتوح قليل لخفة الالف الا انه قد جاء منه … يريد الطلال ومنه قوله • الا لا
بارك الله في سهيل • اذا ما الله بارك في الرجال • فحذف الالف من لفظة الله • ومنه قوله • اوالفا مكة من ورق الحمى • اراد
الحمام فحذف الالف فالتقت الميمان فغير على ما ترى وقال ابو عثمان في قوله تعالى يا ابت اراد يا ابتا فحذف الالف وقال …
فلست بمدرك ما فات منى • بلهف ولا بليت ولا لو انى • يريد بلهفا **والثاني** منهما وهو نيابة الحرف عن الحركة في بعض الاسماء وهي الاسماء
الستة وجمع التثنية وكثير من الجمع فان الالف والواو والياء فيها نائبة عن الحركات في الاعراب وكذا النون في الافعال الخمسة نائبة
عن الضمة وليس من هذا الباب اشباع الحركات في نحو منتزاح والصياريف والانظور لان الحركة في نحو هذا لم تحذف ويثبت الحرف
عنها بل هي موجودة لا تزيد فيها ولا تنقص منها **العاشرة** في هجوم الحركات على الحركات قال ابن جني هو على ضربين احدهما كثير مقيس
والاخر قليل غير مقيس فالاول قسمان احدهما ان تتفق فيه الحركتان والاخر ان تختلفا فيكون الحكم للطارى منهما على الماضي فالمتفقتان
نحو يغزون ويدعون اصله يغزوون فاسكنت الواو الاولى التي هي لام وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها ونقلت
تلك الضمة المحذوفة من اللام الى الزاي التي هي العين فحذفت الضمة الاصلية في الزاي بطرو الثانية عليها ولا تعتبر هنا
التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الاولى الراتبة اعتبارا وفي ذلك حكم المختلفين الا ترى انك تقول في العين المكسورة تنقل
اليها ضمة كسرتها نحو يرمون ويقضون نقلت ضمة ياء يرميون الى الميم بعد ما سلبت الميم كسرتها واسكنت الياء … فصارت بعد
فلا لانك لا تقدر ان ضمة ميم يرمون بغير كسرها في يرميون لفظا فكذلك تحكم على ان ضمة زاي يغزون غير ضمتها في يغزوون تقديرا
وحكما ونحو من ذلك قولهم في جمع ميمون ميمون فكسرة ميم ميمون غير كسرتها في … اعتبارا بحال المختلفين في سنة وسنون وبرين وبرون
ومثله ترخيم برثن ومنصور في من قال يا حار واذا قلت يا منصو ويا برث فالضمة فيهما غير الضمة فيهما قال يا برث ويا منصو على
يا حار اعتبارا بحال المختلفين نحو لان الضمة في ضمة يا حار غير كسرة يا حار … ولفظا فكذلك الضمة على يا حار تقديرا وحكما

وكذلك

وكذلك كسرة صاد صنوو وقاف قنو غير كسرتهما في صنوان وقنوان وكذلك الكسرة في صاد نقضين في الجمع غير كسرتها المقدرة فيها في حال
حالها وهو نقضين في المفرد على حد ما تقدم في يغزون ويدعون واما المختلفتان فاصعبهما واضح نحو يرمون ويقضون والا
يرميون ويقضيون فاسكنت الياء استثقالا للضمة عليها ونقلت الى ما قبلها فابتزت كسرة الطرف فهاجت عليها فصارت يرمون
ويقضون **وكذلك** انت تغزين اصله تغزوين نقلت الكسرة من الواو الى الزاي فابتزتها ضمتها فصار تغزين الا ان منهم
من يشم الضمة ارادة للضمة المقدرة ومنهم من يخلص الكسرة فلا يشم ويدل على اعلالها انهم لم ينالوا الكسرة والضمة المبتزة
عن هذين الموضعين انهم اذا امروا ضموا همزة الوصل وكسروها ارادة لهما نحو اقضوا وادعوا ونحو اغزي وادعي وكسر همزة
ضمة الثالث وضمهم مع كسرة يدل على قوة مراعاتهم للاصل المغير … عندهم مراعى … ومن المتفق حركاتا
ما كانت فيه العين … نحو اسم المفعول من نحو اشتد واحمر هو مشتد ومحمر فاسكنت الدال والراء الاوليان وادغمتا
في المثل ولم تنقل الحركة الى ما قبلها فتغلب على حركة التي فيه كما نقلت في يغزون ويرمون ويدل على ذلك قولهم في اسم الفاعل
ايضا كذلك مشتد ومحمر الا ان اصله هنا مشتدد ومحمرر فلو نقلت هنا لوجب ان تقول مشتد ومحمر فلما لم تنقل دل ذلك
دخل في المختلفين الذين الثقل فيهما موجود لفظا امتنعت من الحكم بان تحصل الضمة في تقديرها وهما وسبب
الثقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسر في هذا القول في الاضرورة فيه ومعنا الا ترى الى صحة الواو والياء
جميعا بعد الفتحة وتعذر صحة الياء الساكنة بعد الضمة والواو الساكنة بعد الكسرة وذلك لما نقلت او حذفت لحركة
في يرميون ولم تنقلها الى الميم لصار التقدير الى يرموون ثم وجب قلب الواو ياء وان تقولهم يرمين فيصير اللفظ
جماعة المؤنث وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزوين الى الزاي لصار التقدير الى تغزين ثم يجب قلب الياء واوا
لانضمام الزاي قبلها فتقول للمراة انت تغزون فيلتبس بجماعة المذكر فهذا حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك
المفتوح الا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحو هؤلاء يخشون ويسعون وانت ترضين وتخشين فلم تغير
الفتحة هنا في المختلفين الذين تغيرهما واجب لم تغير الفتحة لان الثاني انما هما في التغير محمولان على الضم مع الكسر
فان قيل قد يقع اللبس ايضا بحيث رمت الفرق لانك تقول للرجال انتم تغزون وللنساء انتن تغزون وتقول للمراة
انت ترمين ولجماعة النساء انتن ترمين قيل انما احتمل هذا اللبس في هذه الاماكن ضرورة ولولا ذلك لما احتمل وجه
الضرورة ان اصل تغزون تغزوون فالحركتان كما ترى متفقتان وكذلك انت ترمين اصله ترميين فالحركتان متفقتان
فاذا اسكنت المضموم الاول ونقلت اليه ضمة القاف واسكنت المكسور الاول ونقلت اليه كسرة الثاني في الفعل
كان لم تنقل ولم تغير شيئا عن موضعه فلم يقع اللبس فاحتمل لما يصحبه الكلام من قبل واخره كاشياء كثيرة يقع اللبس في لفظها
فيعتمد في بيانها على ما يقارنها كالتحقير والتكسير ونحو ذلك فلما وجدت المنع للبس بحيث وجدت طريقا سلكتها ولما
لم تجد الكثير طريقا في موضع اخر احتملت وعولت بما يقارنها عليه **الضرب الثاني** ما جاءت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله
وقال الضرب الشاعر … امك … تكسر الهمزة لاتباعها ما قبلها على حد … فلامه الثلث فصار … ثم
اتبع الكسر الكسر فجاءت كسرة الاتباع على ضمة الاعراب فابتزتها موضعها فهذا شاذ لا يقاس عليه الا ترى الى انك لا
تدرك ناسخة ولا تعد لك بثبيل ولا يعتك ناقلة ونحو من ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي يا ابن ايلك وقياسه في
تخفيف الهمزة ان تجعل الهمزة بين بين فتقول يا ابن ايلك لكنه حذف الهمزة حذفا والقى كسرتها على اللام …
وقد كانت مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع فصار تقديره يا ابن ايلك فالتقت اللامان متحركتين فاسكن
الاولى وادغمت في الثانية كقوله تعالى لكنا هو الله ربي ونحو منه ما حكاه لنا ابو علي عن ابي عبيدة انه سمع …

فيجوز ثمه وذلك انه نقل حركة الهمزة بعد ان حذفها على الراء وهي مكسورة فنقل الكسرة واعقب منها ضمة ومنه ما حكاه
يحيى في خبر انه سمع ابن الاعرابي بحضرة سعيد بن سلم عن امرأة قالت لبنات لها وقد خلون الى اعرابي كان يألفهن يا لكع تجنبنه
قال احمد بن يحيى فقال الحاضر الاعرابي فما لها الهمزة قال الاعرابي اسمع ما تقول قلت وما في هذا الا انها ارادت افي الكوثة تثبته قالت فهم
على كسرة الهمزة ضارت كهيئة تخفيف الكوة اي الكوثة تجده فهذا نحو مما نحن بسبيله وحيثه غير مقيس لانه يلزم عليه ان التخفيف
القياسي لان طريق قياسه ان تحول حركة الهمزة فتقر كسرة الراء عليها وتجعل همزة اثبته بين بين اي بين الهمزة والواو لانها
مضمومة كقوله قال استهزئون بعض ضعف تخفيفه فيرطانا البته على يستهزئون وهو الخلاف الحسن فاما قبحه
فليس على قياس البته وكذلك قياس تخفيف قولها افي الكوة قالت ان تقول في الكوة بتشيه فتخلص همزة انته بانه
لانفتاحها وانكسار ما قبلها كقولك في تخفيف مستهزئين ما ذكر ابن جني من فروع هذا الباب كثيرة شرحها في ابي الفضل
وكسرة فيسرح انا اصغر هل نتحى فاظهر كلامهم ثم قال ابو حيان ولو قيل ان هذا زال ... كسرة اخرى لكان وجها كما قال الفراء
من نيه في الحكاية على احد القولين وفي يا لسطها رحمت متكونا على الفرس لا ينتظر يا ثم زعموا ان الضمة بنا عليها
في منصور التي هي من حركات الكلمة الاصلية قال وكذا استقرت مثلا على فعيل ضمة فعيل غير ضمته فعل ثم لعل هي

قال ابن القيم في بدائع الفوائد قال السهيلي فعلم حركة تعرفه من حركات الواو ومخرج اللسان اهل بها تمام فان الحركة عبارة عن انتقال
الجسم من حيز الى حيز والحرف جزء من الصوت وقال ان تقوم الحركة بالحرف لانه عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما المتحرك في
الحقيقة هو العضو من الشفتين او اللسان او الحنك الذي يخرج منه الحرف فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند
النطق فيحدث من ذلك صوت خفي مقارن للحرف ان امتد كان واوا وان قصر كان ضمة والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق
بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة وكذا القول في الكسرة والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف
ولا يحدث بعد الحرف صوت فيجزم عند ذلك اي ينقطع فلذلك سمي جزما اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه وسكونا اعتبارا
بالعضو الساكن فقولهم فتح وضم وكسر هو من صفة العضو واذا سميت ذلك رفعا ونصبا وجرا وجزما فهي من صفة الصوت
لانه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما وينخفض عند كسرهما وينجزم عند سكونهما وعبر بالجملة عن حركات الاعراب
لانها لا تكون الا بسبب وهو العامل كما ان هذه انما تكون بسبب هو حركة العضو من احوال البناء تبلغ الا اثر
بسبب يحدثها مثل كما ان هذه الصفات يكون وجودها بغير الة قال ابن القيم ومن عجائب هذا انهم يا سند ذلك على الثاني
الحرف وان كان ... فقد يوصف بالحركة تبعا لحركة محله فان الاعراب وان لم تحرك به باشتهاها في تحرك نفس حركتها لها فانه من
الاشكال الجليلة **الرابعة عشرة** قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف النحاة في الحركات الثلاث اهي ماخوذة من حروف المد واللين او
لا فذهب الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضمة من الواو والكسرة من الياء اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات وان الثاني
ماخوذ من الاول وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف ماخوذة من الحركات الثلاث الالف من الفتحة والواو من الضمة
والياء من الكسرة اعتمادا على ان الحركات قبل الحروف بدليل ان هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات اذا اشبعت وان
العرب ربما استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالاصل عن فرعه وذهب بعض النحويين الى ان ليست هذه
الحروف ماخوذة من الحركات ولا الحركات ماخوذة من الحروف اعتمادا على ان احدهما لم يسبق الاخر وتبعه بعضهم انتهى **الخامسة**
عشرة قال في البسيط تمكن النطق بالحرف اقوى من تمكنه بالحركة **السادسة عشرة** الاصل في تقدير الحروف ان تقدر ساكنة لان
الحركة امر زائد فلا يقدم عليها الا بدليل ومن ثم كان مذهب سيبويه في شاة ان الاصل فيها شوهة بسكون الواو
لا شوهة بالفتح وفي دم ان وزنه فعل بالسكون لا فعل بالتحريك **السابعة عشرة** الحركة قد تقوم مقام الحرف وذلك في

المؤنث بمنزلها نحو سفرجل فانه يجمع التصريف كما لو كان فوق الثلاثة فانه الحركة مقام حرف رابع بدليل تحتم حذف الحركة في النسب كحتم
الف حبلى لا كتجيز الف جمزى اشارة لما في عدد الحروف قال في البسيط فان قيل الوجه ان الحركة تجري مجرى الحرف الرابع لم تحذفه تاء
في التصغير كالرباعي لان ثلاثة تحريك في نحو قدير قلنا نحن لا ندعي ان الحركة تجري مجرى الحروف في كل حكم بل في موضع نقل
بها وذلك في المكبر بخلاف المصغر **الثامنة عشرة** قال ابو البقاء في التبيين اعلم انهم لا يبتدئون بالحركة المنوية في الوقف
في نحو هذا بكر ومررت ببكر لان حركة الاعراب صارت في الكلمة فاذا الاعراب لا يكون قبل الفراغ منها فيبدون الكلمة
التاسعة عشرة قال ابن يعيش كان المتقدمون يسمون الفتحة الالف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة
لان الحركات والحروف اصوات وانما رأى النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة وان كانا في الحقيقة
شيئا واحدا ولذلك دخلت الامالة على الحركة كما دخلت الالف اذ الغرض انما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض
فائدة قال العضد في شرح المختصر السؤال عن مبادي اللغات يؤدي الى التسلسل فلهذا لا ينبغي ان يسأل لأي شيء اختصت الاسماء
بالجر وانفردت الافعال بالجزم وانما ينبغي ان يسأل عما كان يجب فامتنع وهو خفض الافعال المضارعة بالاضافة لان الفعل
مرفوع وان الضعيف الكسر كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وجر الاسماء التي لا تنصرف وقد علل بان الفعل لما اشبهت
المضارع وحكم لها بحكمه فلم تنون ولم تخفض كالفعل كان يجب ان يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي شبهته به وحمل على
النصب فكان يكون الاسم الذي لا ينصرف ساكنا في حال الخفض ويكون في ترك العلامة علامة والجواب عن ذلك ما ذكره
الزجاجي انه لم تخفض الافعال المضارعة لان الخفض انما كان يكون بالاضافة لانه ليس من عوامل الخفض ما يدخل
على الفعل الاضافة والاضافة اما للملك او الاستحقاق والافعال لا تملك شيئا ولا تستحقه فلا يكون فيها اضافة واذا لم
يكن فيها اضافة لم يكن فيها خفض فان اضيف الى الفعل فانما يضاف الى الفعل في اللفظ واحدث في المعنى ولذلك لا تنون الاضافة ثم
ولم تجر الاسماء التي لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين فلو ذهبت الحركة لادى ذلك الى ذهابه بشيئين من جهة واحدة
وذلك اخلال بالكلمة لو ان الخفض على اخرها **حكاية الحال** من القواعد الشهيرة قال ابن هشام في المغني **الثانية والعشرون** انهم يعبرون
عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لاحضاره في الذهن حتى كانه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك ليحكم
بينهم يوم القيامة لان لام الابتداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه السلام
كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله والله الذي ارسل الرياح فتثير
سحابا فسقناه الى بلد ميت فاحيينا به الارض الا انه تعالى قصد بقوله فتثير سحابا احضار تلك الصورة البديعة الدالة
على القدرة الباهرة من اثارة السحاب تبدا الا قطعا ثم تتضام منقلبة بين اطوار حتى تصير ركاما ومنه ثم قال له كن فيكون اي
فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السماء فتخطفه الطير او تهوي به الريح في مكان سحيق ومن يأتي ... فمعنى
الى قوله ونحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه اي يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم
وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام ان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون لان هذا على
حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارء وفي الاية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلها قوله * جارية في رمضان الماضي *
تقطع الحديث بالايماض * ولولا حكاية الحال في قول حسان * يغشون حتى ما تهر كلابهم * لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا اذا
كان للحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول الخ بالرفع ... ويكون مستقبلا
يكون ... الا ان يكونوا لا ولا الاول ... والاخرات ما الان ... ذكره ابن جني **منها** ثم ...
بزنة ... فخذف الهاء ...

عين صرف الاعراب كان القياس قلبها الفا لتحركها بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد فتحذف في نحو عصا ورحى
فتحذف الالف لالتقاء الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير فلما كان القياس يؤدي الى ما ذكرنا ابدلوا من
الواو بما لانه الموصوف بتحمل الحركات من غير استثقال لهما من الثقلين وهما متقاربان ذكره ابن يعيش ومنها الف كلا وكلتا كلا وكلتا
وليست زايدة للتاكيد يعني الاسم الظاهر على حرفين وليس في كلامهم اصلا ذكره ابن يعيش ايضا ومنها مذهب سيبويه ان التاء
في كلتا بدل من لام الكلمة كما ابدلت منها في بنت واخت والفها للتانيث دونها فتقول اذكر يعني وذهب الجرمي الى ان التاء …
والالف لام الكلمة كما في كلا والوجه الاول لانه ليس في الاسماء فعتل ولم يعهد ان تاء التانيث تكون حشوا في كلمة ذكره ابن
يعيش ومنها قال ابن الانباري في الانصاف ذهب البصريون الى ان الاسماء الستة معربة من مكان واحد والواو والالف
والياء هي حروف الاعراب وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين قال والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه ان الحروف …
اليه ان ما ذهبنا اليه له نظير في كلام العرب فان كل معرب في كلامهم ليس له الا اعراب واحد وما ذهبوا اليه لا نظير له
في كلامهم فانه ليس في كلامهم معرب له اعرابان والمصير الى ما له نظير اولى من المصير الى ما ليس له نظير ومنها قال ابن الانباري
ذهب البصريون الى ان الالف والواو والياء في التثنية والجمع حروف اعراب وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وقد
نقض الكوفيون بان هذا يؤدي الى ان يكون الاعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم ومنها قال ابن فلاح في المغني
صفة اسم لا النافية نحو لا رجل ظريف في الدار وهو مبني معه بناء لان الموصوف والصفة جعلا كالشيء الواحد …
دخلت لا عليهما بعد التركيب لا يجوز ان تكون دخلت عليهما … لا نظير …
ولا نظير له ومنها قال ابن فلاح ذهب البصريون الى ان اللهم اصله يا الله حذفت يا وعوض منها الميم المشددة في اخره وقال اللهم
الكوفيون ليست الميم عوضا بل اصله يا الله امنا بخير فحذفت الهمزة من فعل الامر واتصلت الميم المشددة بالله …
كلمة واحدة ولا يستنكر تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم وعند الكوفيين من هل وام
قالوا فما صرنا اليه له نظير وما صرتم اليه عوض بلا دليل قال الاندلسي في شرح المفصل قال الكوفيون …
ما قبله لانه توكيد لما قبله ورده البصريون بان المكني لا يكون توكيدا للمظهر في شيء من كلامهم والمصير الى ما لا نظير له في كلامهم
جائز وقال ابن جني في الخصائص اذا دل الدليل لا يجب ايجاد النظير وذلك على مذهب الكتاب فانه حكى فيما جاء على فعل ابل وحده
ولم يمنع الحكم بها عنده ان لم يكن لها نظير لان ايجاد النظير بعد قيام الدليل انما هو للانس به لا للحاجة اليه فاما ان لم يقم دليل
فانك محتاج الى النظير الا ترى الى عزويت لما لم يقم الدليل على ان واوه وتاءه اصلان احتجت الى التعليل بالنظير فمنعت ان
يكون فعويلا لما لم تجد له نظيرا وحملته على فعليت لوجود النظير وهو عفريت ونفريت وكذلك قال ابو عثمان في الرد على من ادعى
ان السين وسوف ترفعان الافعال المضارعة لم نر عاملا في الفعل تدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى ولسوف يعطيك ربك
فترضى فجعل عدم النظير ردا على من انكر قوله فاما ان لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فانك تحكم مع عدم النظير وذلك كقولك
في الهمزة والنون من اندلس انهما زايدتان وان وزن الكلمة بهما انفعلل وان كان مثالا لا نظير له وذلك ان النون لا
زايدة لانه ليس في ذوات الخمسة شيء على فعللل فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع العين واذا ثبت ان النون زايدة فقد بقي
بعدها ثلاثة احرف اصول وهي الدال واللام والسين وفي اول الكلمة همزة ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زايدة ولا تكون
النون اصلا والهمزة زايدة لان ذوات الاربعة لا يلحقها الزوائد من اوايلها الا في الاسماء الجارية على افعالها نحو مدحرج
وبابه فقد وجب اذن ان الهمزة والنون زايدتان وان الكلمة بهما على انفعل وان كان هذا مثالا لا نظير له فان ضام الدليل
النظير فلا مذهب بك عن ذلك وهذا كنون عنتر فالدليل يقتضي بكونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا معك وهو

فعلل

فعلل وقال ابن يعيش ذهب المبرد الى ان نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك معربان وليسا مبنيين مع لا قال لان الاسماء المثناة
والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك قال ابن يعيش وهذا اشارة الى عدم النظير الا انه اذا
وجد دليل … يكون … اذ لا يتوقف ثبوت الحكم على وجوده … وقال الشلوبين … من قال ان الحروف في الاسماء الستة
دلائل اعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب يؤدي الى ان يكون الاسم المعرب على حرف واحد في قولك فوك وذو مال وهذا الحرف
زايد عليه لانه لا يدل على الاعراب فيه للخروج عن النظير فلا ينبغي ان يقال به فائدة قال ابن يعيش يجوز ان يكون … لا نظير له
في كلامهم … سيبويه … لا نظير له في الاسماء الا ان اسم قبيلة … الاسود … معمول لا
حمل الشيء على نظيره قال ابن الاثير في النهاية الحدثان جماعة تجمع … على غير قياس حملا على نظيره وهو سامر الحدثان والسمار
وسمار فان السمار المحدثون الحمل على احسن القبيحين عقد له ابن جني بابا في الخصائص … ان تحضرك الحالان … لا بد من
لا بد من ارتكاب احدهما فينبغي حينئذ ان تحمل الامر على اقربهما واقلهما فحشا وذلك كواو ورنتل …
احدهما ان تجعلها اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد في ذوات الاربعة الا مع التكرير نحو الوصوصة
والوجه … وضوضيت وقوقيت والاخرى ان تجعلها زايدة اولا والواو لا تزاد اولا فاذا كان كذلك كان ان تجعلها اصلا
اولى من ان تجعلها زايدة وذلك ان الواو قد تكون اصلا في ذوات الاربعة على وجه من الوجوه اعني حال التضعيف فاما ان
تزاد اولا فان هذا امر لم يوجد على حال فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه ومثل ذلك قولهم فيها قايما رجل لما كنت
ان ترفع قايما فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون وبين ان تنصبه حالا من النكرة وهذا على قلته جائز
حملت المسالة على الحال فنصبت وكذلك ما قام الا زيدا احد عدلت الى النصب لانك ان رفعت لم تجد قبله ما
تبدله منه وان نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثني منه وهذا وان كان ليس في قوة تاخيره عنه
فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك اصلا في العربية تحمل عليه غيره انتهى قال ابن اياز في توجيهها قايما رجل الوجه
يعني هذا المحل احسن القبيحين لان الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف قبيح فحمل على احسنهما وقال
ابن يعيش انما امتنع العطف على عاملين عند الخليل وسيبويه لان حرف العطف خلف عن العامل ونايب عنه وما قام مقام
غيره فهو اضعف منه في سائر ابواب العربية فلا يجوز ان يتسلط على عمل الاعراب بما لا يتسلط ما اقيم مقامه فاذا اقيم مقام
الفعل لم يجز ان يتسلط على عمل الجر ولذا لم يجيزوا قولهم في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة على العطف على عاملين
كما هو راي الكوفيين حيث جعلوا جر بيضاء بالعطف على سوداء والعامل فيها كل ونصب شحمة عطفا على خبرها ومثله
عندهم ما زيد بقايم ولا قاعد عمرو ومخفوض قاعد بالعطف على قايم المخفوض بالباء ورفع عمرو بالعطف على
اسم ما بل يخرج على حذف المضاف وابقاء عمله فان قيل حذف المضاف وابقاء عمله على خلاف الاصل وهو ضعيف والعطف
على عاملين ضعيف ايضا فلم كان حمله على حذف الجار اولى من حمله على العطف على عاملين قيل لان حذف الجار قد جاء في كلامهم
وبه من القياس نحو ما حكاه سيبويه … وبلدة ليس بها انيس اي ورب بلدة وقولهم في القسم الله لافعلن وقول رؤبة لما قيل
له كيف اصبحت خير عافاك الله اي بخير وقد حمل اصحابنا قراءة حمزة والارحام على حذف الجار وان التقدير وبالارحام
والامر فيه ليس ببعيد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وان كان قليلا ولم يثبت في الاستعمال العطف
على عاملين فكان حمله على ما له نظير اولى وهو من قبيل احسن القبيحين واما من جهة القياس فلان الفعل لما كان يكثر فيه الحذف
وشاركه حرف الجر في كونه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي اعطى
الاول ذلك الحكم عقد له ابن جني بابا في الخصائص قال اعلم ان هذا باب طريقه التشبيه اللفظي وذلك كقولنا في النسب

مائه همزة التأنيث بالواو فقالوا نحو حمراوي وصفراوي وعشراوي وانما قلبت الهمزة فيه واوا ولم تبق بحالها لئلا تقع علامة التأنيث
حشوا فنص هذا على ان هذا لا يختلف ثم انهم قالوا في الكتب الى علباء علباوي وفي حرباء حرباوي فابدلوا هذه الهمزة وان
لم تكن للتأنيث لكنها لما شابهت همزة حمراء بالزيادة حملوا عليها همزة علباء او نحن نعلم ان همزة حمراء لم تقلب في
حمراوي لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها لكن لما اتفقتا في الزيادة حملت همزة علباء على
همزة حمراء ثم انهم تجاوزوا هذا الى ان قالوا في كساء وقضاء كساوي وقضاوي فابدلوا الهمزة واوا حملا لها على همزة
علباء من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف ليس للتأنيث فهذه علة غير الاولى الا تراك لم تبدل همزة علباء
قالوا في علباء علباوي لانها ليست للتأنيث فحملوا عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التأنيث ثم انهم قالوا من بعد ذلك
قراء قراوي فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث كانت اصلا غير زائدة كما ان همزة كساء غير زائدة وان لم تكن ابدلت
همزة كساء في كساوي من حيث كانت غير زائدة لكن هذه اشباه لفظية يحمل احدها على ما قبله تشبيها به فتصور الدوالي
نحوه او كما سيبويه يقول وليس شيء مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها وعلى ذلك قالوا صحراوات فابدلوا الهمزة
واوا لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ثم قالوا علباوان حملا
بالزيادة على حمراوان ثم قالوا كساوان تشبيها له بعلباوان ثم قالوا قراوان حملا له على كساوان على ما تقدم وسبب هذه
الحمولات والاضافات والالحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة اهلها الى التصرف فيها والتوسع في اثنائها لما
يلاحظونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجع ولقوة احساسهم في كل شيء شيئا
وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم وعلى هذا ما منع الصرف من الاسماء المشبه اللفظ نحو احمر واصبع
احمد وتالب وتنضب عليه بأن كفى ذلك من شبه لفظ الفعل فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حظ له في التنوين
وهو الفعل فقال الشبه اللفظي كثير وفي هذا كفاية انتهى الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقل ومن ثم قال الاكثرون
رحمن غير منصرف وان لم يكن له فعلى لان ما لا ينصرف من فعلان اكثر فالحمل عليه اولى قال صاحب البسيط وقال ابن
يعيش ذهب بعضهم الى ان الف كلا منقلبة عن ياء وذلك لانه قد امالها قبيلة قال سيبويه لو سميت بكلا وثنيت لقلبت
الالف ياء لانه قد سمع فيها الامالة والاصل ان تكون منقلبة عن واو لانها قد ابدلت تاء في كلتا وابدال التاء من
الواو اضعاف ابدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما اميلت لكسرة الكاف وقال التبريزي في تنوير الدياجي
سئل سيبويه الخليل عن رمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف به قال السخاوي يعني اذا
كان لا يعلم من اي شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف مع النون وقال ابن يعيش القياس يقتضي زيادة النون
في رمان وان لا ينصرف حملا على الاكثر وقال الشلوبين المحذوف من ذو ياء او واو لان الغالب على الاسماء التي الحذف
منه لامه ان تكون اللام المحذوفة منه ياء او واوا والاغلب فيها الواو وقل ان يكون المحذوف غيرهما كالحاء من حر فينبغي
ان يحكم على ذو بان المحذوف منه ياء او واو ولا غيرهما لانهما اكثر من غيرهما وان كان يمكن ان يكون المحذوف منه
هاء وقال ابن اياز قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ولا تجمع بهما اذا كانت محمولة على غيرها مما
لا يجمع بالواو والنون وذلك نحو ندمان كان قياسه ان يقال في جمعه ندمانون لان مؤنثه ندمانة ولكن سيبويه قال
انهم لا يقولون ذلك وان كان قد اجازه هو بعد ذلك وتوجيه شذوذه انه ملحق في باب فعلان الذي انثاه فعلى ثم
حمل في ذلك على الاكثر ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا اذكر منه الا هذا
وقال ابن اياز الالف المجهولة الاصل من الثلاثي اذا لم تمل تقلب في التثنية واوا واذا اميلت تقلب ياء لانها لا تمال الا من ياء

وسمع

النوع الا ما كانت الفه منقلبة عن ياء ولا يميلون ذوات الواو والاشياء اذا نحوا لغتها فالعين فحمل المجهول من هذا النوع
على الاكثر ولم يحمل على الشاذ والاكثر مما يمال من هذا النوع ما كانت الفه منقلبة عن ياء فحمل هذا المجهول عليه وما لم
يعلم الممالون من هذا النوع فالفه منقلبة عن واو فحمل هذا المجهول عليه فان جهل امر الالف اعني وجودها مع تعالها في
هذا النوع حمل على انها الف منقلبة عن الياء لان الاكثر نحو انها لا تمال الا ان يكون انقلابها عن الياء لا عن الواو
لان الياء اغلب على اللام من الواو ويقوي ذلك ان ذوات الواو ترجع في الابدال الى الياء نحو ملهيان ومدعيان و
لا ترجع الياء الى الواو ونحو رميان انتهى وقال ابن عصفور قول سيبويه ان المرفوع بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر اولى
من قول الكسائي انه فاعل بإضمار فعل لان اضمار الخبر اكثر من اضمار الفعل والحمل على الاكثر اولى وقال ابن اياز ذهب
الكسائي الى ان حتى حرف ينصب المضارع دائما واذا وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير الى وقول البصريين انها
تجر الاسم وانما ينتصب المضارع بعدها كان بتقدير ان ارجح لانها اذا ترددت الكلمة بين ان تكون من عوامل الاسماء او
من عوامل الافعال فجعلها من عوامل الاسماء اولى وذلك لان عوامل الاسماء في الاصول دون عوامل الافعال فيه
واين عوامل الاسماء هي الاكثر ومن اصولهم الحمل على الاكثر وقال ابن الخباز في باب الاشتغال اذا كان العطف على
جملة فعلية فالمختار الحمل على اضمار فعل لانك حينئذ تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتخالف الجمل وتوافق الجمل
اولى من اختلافها فان قيل توافق الجمل يحصل بعد الاسم على انك تحتاج الى تقدير واذا رفعت لم تحتج الى تقدير شيء فالجواب
انه اذا دار الامر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير اولى لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف والحمل على الكثير اولى
وقال ابن فلاح في المغني لام ذي بمعنى صاحب ياء على الاصح حملا على الاكثر فيما عينه واو وقال ابن يعيش الهاء في هذه بدل
من الياء في هذي وانما كسرت ووصلت بالياء لانها في اسم غير متمكن مبهم فشبهت بهاء الاضمار التي قبلها كسرة نحو
به وبغلامه قال سيبويه ولا اعلم احدا يضمها لانهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير فحملوها على اكثر الكلام وكثرة
الكلام كسر الهاء اذا كان قبلها كسرة ووصلوها بالياء كما وصلوا في به وبغلامه ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجريها على
اصل القياس يقول هذه هند وقال ابن جني الياء الثانية في حييت ونحوها اصل لان الاولى كررت واصلها فوقع في
نحو ضوضيت وانما قلبوا الثانية ياء لوقوعها رابعة على الحركة وكذلك حييت فان قيل فهلا كانت زائدة على حد زيادتها
في سلقيت وجعبيت قيل لو قيل ذلك لما كانت من باب سلس وقلق وهو قليل وباب زلزلت وقلقلت اكثر والعمل
انما هو على الاكثر وقال الملاحي في وصف المباني لا المفتوحة المشددة نحو تخفيفه وتبدل همزتها هاء فيقال لهنك ولا
القضية فيقول ان الهمزة بدل من الهاء لان بدل الهاء من الهمزة اكثر من بدل الهمزة من الهاء لانهم لم يبدلوا الا في
ماء وامواه والاصل ماه وامواه وفي اهل قالوا آل والاصل اهل فابدلوا الهمزة والهاء فقد ابدلت من الهمزة في ايا فقالوا
هيا وفي اياك هياك وفي ارقت الماء هرقت وفي اشياء غير هذه فالحمل على الاكثر اولى قال ابو
حيان في شرح التسهيل الا اذا اقترن بما بعدها قرينة تدل على انه داخل في حكم ما قبلها او خارج عنه اقترن بذلك قرينة كان
على حسبها وان لم تقترن بقرينة فالذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل في حكم ما قبله وهو الصحيح لان الاكثر في كلام العرب اذا
اقترنت قرينة ان لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فاذا عري عن القرينة وجب الحمل على الاكثر الحمل على المعنى قال في الخصائص اعلم
ان هذا الشرح غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتأنيث المذكر
وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وحمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الاول اصلا كان ذلك
اللفظ او فرعا وغير ذلك فمن تذكير المؤنث قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي اي هذا الشخص فمن جاءه موعظة

ذي وهذه

تأنيث المذكر وتذكير المؤنث

من ربه لأن الموعظة والوعظ واحد وقالوا إن رحمة الله قريب أراد بالرحمة هنا المطر ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ تلتقطه
بعض السيارة وقولهم ذهبت بعض أصابعه أنث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى وبعض الأصابع إصبعا و
قولهم ما جاءت حاجتك لما كانت ما هي الحاجة في المعنى وأنشدوا: أتهجر بيتا بالحجاز تلفعت ؛ به الخوف والأعداء من كل
جانب ؛ ذهب بالخوف إلى المخافة وقال: يا أيها الراكب المزجي مطيته ؛ سائل بني أسد ما هذه الصوت ؛ أنث على
معنى الاستغاثة وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت
له أتقول جاءته كتابي قال نعم أليس بصحيفة قلت فما اللغوب قال الأحمق وقال: لو كان في قلبي كقدر قلامة ؛ حبا لغيرك
قد أتاها أرسلي ؛ فكسر رسولا وهو مذكر على أرسل وهو من تكسير المؤنث كأتان وآتن وعناق وأعنق لما كان الرسول هنا
إنما يراد به المرأة لأنها في غالب الأمر مما يستخدم في هذا الباب وكذلك ما جاء عنهم من جناح وأجنح قالوا ذهب بالتأنيث
إلى الريشة وقال: فكان مجني دون من كنت أتقي ؛ ثلاث شخوص كاعبان ومعصر ؛ أنث الشخص لأنه أراد به المرأة ؛ وقال
وإن كلابا هذه عشر أبطن ؛ وأنت بريء من قبائلها العشر ؛ ذهب بالبطن إلى القبيلة وأبان ذلك بقوله من قبائلها العشر وأما
قوله: كما شرقت صدر القناة من الدم ؛ فإن شئت قلت أنث لأنه أراد القناة وإن شئت قلت إن صدر القناة قناة ومثله
لما أتى خبر الزبير تواضعت ؛ سور المدينة والجبال الخشع ؛ وقال طول الليالي أسرعت في نقضي ؛ وقال تعالى ومن
يقنت منكن لله ورسوله لأنه إنما هو امرأة ومن باب الواحد والجماعة قولهم هو أحسن الصبيان وأجمله أفرد الضمير لأن هذا
موضع يكثر فيه الواحد كقولك هو أحسن فتى وقال ذو الرمة ؛ ومية أحسن الثقلين جيدا ؛ وسالفة وأحسنه قذالا
فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه وقال تعالى ومن الشياطين من يغوصون له فحمل على المعنى وقال تعالى بلى من أسلم وجهه لله وهو
محسن فله أجره عند ربه فأفرد على لفظ من ثم جمع من بعد وهو الحمل على المعنى وأسع في هذه اللغة جدا ومنه قوله تعالى ألم تر إلى
الذي حاج إبراهيم في ربه ثم قال أو كالذي مر على قرية قيل إنه محمول على المعنى حتى كأنه قال أرأيت كالذي حاج إبراهيم
أو كالذي مر على قرية فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك ومن ذلك قول امرئ القيس ؛ ألا زعمت بسباسة اليوم
أنني ؛ كبرت وأن لا يحسن السر أمثالي ؛ بنصب يحسن والظاهر أن يرفع لأنه معطوف على أن الثقيلة إلا أنه نصب لأن
هذا موضع قد كان يجوز أن تكون فيه الخفيفة حتى كأنه قال ألا زعمت بسباسة أن يكبر فلان ومنه قوله ؛ يا ليت زوجك
قد غدا ؛ متقلدا سيفا ورمحا ؛ أي وحاملا رمحا فهذا محمول على معنى الأول لا على لفظه وكذا قوله ؛ علفتها تبنا وماء
باردا ؛ أي وسقيتها ماء ؛ وقوله تراه كأن الله يجدع أنفه ؛ وعينيه أن مولاه ثاب له وفر ؛ أي ويفقأ عينيه ومنه
باب واسع لطيف طريف وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لأنه في معنى فعل يتعدى به كقوله تعالى أحل
لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم لما كان في معنى الإفضاء عداه بإلى ومثله قول الفرزدق ؛ قد قتل الله زيادا عني
لأنه في معنى صرفه وقول الأعشى سبحان من علقمة الفاخر علق حرف الجر بسبحان وهو علم لما كان معناه براءة منه
وقال ابن يعيش فإن قيل قد تقرر أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها والحال في هذا زيد قائما من زيد و
العامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصبا فالجواب أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه
والتقدير أشير إليه أو أنبه له فهو مفعول من جهة المعنى ويصل إليه الفعل قال وقولهم نشدتك الله إلا فعلت كلام
محمول على المعنى كأنه قال ما أنشدك إلا فعلك أي ما أسألك إلا فعلك ومثل ذلك شر أهر ذا ناب وإذا ساغ
أن يحمل شر أهر ذا ناب على معنى النفي كان معنى النفي في نشدتك الله إلا فعلت أظهر لقوة الدلالة على النفي بدخول إلا
لأنها عليه ومثله من الحمل على المعنى قوله إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي ؛ المراد ما يدافع ولذلك فصل الضمير

حيث

حيث كان المعنى ما يدافع إلا أنا وقال أبو حيان في ارتشاف كلام العرب منه ما طابق اللفظ المعنى نحو قام زيد وزيد
قائم وهو أكثر كلام العرب وهو جهة الكلام ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو علمت أقام زيد أم قعد لا يجوز
تقديم الجملة على علمت وإن كان ليس ما بعد علمت استفهاما بل الهمزة فيه للتسوية ومنه ما غلب فيه المعنى على
اللفظ وذلك نحو الإضافة للجملة الفعلية نحو ؛ على حين عاتبت المشيب على الصبا ؛ إذ قياس الفعل أن لا يضاف
إليه لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الإضافة وقال الزمخشري في الأحاجي قولهم نشدتك الله إلا فعلت كلام
محرف عن وجهه معدول عن طريقته مذهوب به مذهب ما أعربوا به عن الشاسع من أمثالهم ونوادر ألغازهم و[illegible]
ملحهم وأحاجي كلامهم وسائر ما يدلون به على اقتدارهم وتصرفهم في افتنان فصاحتهم كيف شاءوا وبيانه أن علة الإثبات
الإثبات فيه قائم مقام النفي والفعل قائم مقام الاسم وأصله ما أطلب منك إلا فعلك وقال الشيخ علم الدين السخاوي في سفر
السعادة هذا الكلام جاء على غير كلامهم من طريق المطرفة إذ جرى نحو فاق الفصاحة وتفننا في العبارة وليس من قبيل الأ...
وقال أبو علي هو كقولهم شر أهر ذا ناب يعني في أن اللفظ على شيء والمراد معنى آخر لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلا شر قال ابن
الزمخشري أقيم الفعل فيه مقام الاسم يعني الأفعل أقيم مقام الأفعال قال ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو مثل قولهم أطهارة
أبا خراشة أما أنت ذا نفر ؛ فإن قومي لم تأكلهم الضبع ؛ قال سيبويه المعنى لأن كنت منطلقا انطلقت لانطلاقك قال أي
لأن كنت في نفر وجماعة من أسرتك فإن قومي كذلك وهم كثير لم تأكلهم السنة ولا يجوز عند سيبويه إظهار كنت مع المفتوحة
ولا حذفها مع المكسورة وقال الزمخشري من المحمول على المعنى قولهم حسبك ينم الناس ولذا جزم به كما يجزم بالأمر لأنه بمعنى
اكفف وقولهم اتق الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه لأنه بمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا وقال أبو علي الفارسي في التذكرة إنما
كانوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ حيث لو حمل على اللفظ لم يؤد إلى اختلال المعنى ولا فساد فيه وذلك
نحو قولهم شر أهر ذا ناب وشيء جاء بك وقوله إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي وقولهم قل أحد لا يقول ذاك وقولهم نشدتك
الله إلا فعلت وكل هذا محمول على المعنى ولو حمل على اللفظ لم يؤد إلى فساد والتباس فأما يحمل على المعنى حيث يؤدي إلى الإلباس
يكون ناجيا فمن ثم نقل سيبويه قولهم مررت بزيد وعمرو إذا مررت بهما مرورين فما مررت بزيد ولا بعمرو فنفى على المعنى دون اللفظ
وكذلك قولك ضربت زيدا وعمرا أما ضربت فأحدهما إلا أنه لو قال ما ضربت زيدا وعمرا أمكن أن يظن أن المعنى ما ضربتهما
ولما كان قوله ما مررت بزيد وعمرو ولو نفي على اللفظ لأمكن أن يكون نفى مرورا واحدا فاقتضاه تكرير الفعل ليتخلص من المعنى
كذلك جمع قولهم ما مررت بزيد وعمرو وما مررت بعمرو ليتخلص من المعنى الذي ذكرنا قاعدة إذا اجتمع الحمل على اللفظ
والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ وعلل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم
فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى وبأن اللفظ متقدم على المعنى لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر
الأسبق وبأنه لو عكس لحصل تراجع لأنك أوضحت المراد أولا ثم رجعت إلى غير المراد لأن المعقول على المعنى فيحصل الإبهام
بعد التبيين وقال ابن جني في الخصائص اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ لأنه إذا انصرف عن اللفظ
إلى غيره ضعفت معاودته إياه لأنه انتكاث وتراجع فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق وتوكيد ما حذف على أنه قد جاء منه
قال [illegible] من بنطان ؛ وقال ابن الحاجب إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى وضعف الحمل بعده على اللفظ لأن
المعنى أقوى فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف ورد
عليه صاحب البسيط بأن الاستقراء دل على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى وكثرة موارده دليل على قوته فلا يستقيم
أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد قال وأما ضعف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل كما

باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى وما ورد به
التنزيل ليس بضعيف فثبت به جواز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف وقال الإمام أبو الحسن الأبذي في شرح
الجزولية العرب تكره الانفصال عن الشيء ثم الرجوع إليه ولهذا قل ذلك في كلامهم ولذلك يكرهونه في ألفاظهم وإن شئنا
انصرف بهم عن النوع لم يرجعوا إليه بوجه إلا في الكثير ولهذا يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ
مفرد ومعنى مجموع كمن وما وأخواتهما ولذلك يكرهون الرجوع إلى الإتباع بعد القطع في النعوت وقال الشلوبين في شرح
الجزولية إذا قلت ما أظن أحدا يقول ذلك إلا زيدا فالنصب أجود على أنه بدل من المستثنى حمل على المعنى والحمل على المعنى
بعد الحمل على اللفظ كإتباع الإتباع بعد القطع **حمل الشيء على نقيضه** فيه فروع منها قال في البسيط ذهب سيبويه إلى أن
حرف التعريف اللام وحدها لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد حملا
لأحد النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة كالتنوين وقال في الجمل لم يجمع من الصفات التي مذكرها أفعل على فعال
إلا أعجف وعجاف وقال في البسيط والتوجيه حملها في قوله تعالى سبع عجاف حملا على سمان لأنهم قد يحملون النظير
على النظير وقال ابن جني في الخصائص كان أبو علي يستحسن قول الكسائي في قوله إذا رضيت علي بنو قشير إنه لما كان
رضيت ضد سخطت عداه بعلى حملا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر
كثيرا فقالوا ... وقال ابن يعيش في شرح المفصل وقد جعلوا النقيض كالنظير
للنقيض لأن كل واحد منهما ينافي الآخر ولأن الذهن يتنبه لهما معا بذكر أحدهما قال وقد ذهب أبو سعيد السيرافي
إلى أن لام الأمر إنما جزمت لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر نحو اضرب فحمل لفظ المعرب كلفظ المبني لأنه مثله في أنه
حملت عليها لا في النهي من حيث كانت ضدها وقال ابن عصفور في شرح الجمل إن كم إذا كانت اسم استفهام كان
بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام وإن كانت خبرية كان بناؤها حملا على رب وذلك أنها في التكثير مثل رب في
التقليل ... فكما أن رب للتقليل والتبعيض يجري مجرى ما يناقضه كان
النظير يجري مجرى ما يجانسه وقال ابن النحاس في التعليقة إنما أكثر التنوين في المتى لسكونها وسكون الألف قبلها لأنها
نقيض السكون فاراد أن يأتوا بالشيء الذي هو نقيضه لأن الشيء يحمل على نظيره وقال السهيلي في الروض الأنف يحملون
الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ في تذكرته قيل إنما بني حروف على الضم
لأنه ضم ما قبل الجهة قال ويمكن أن يكون بني حملا على نقيضه وهو قط كما قيل في كم وقال ابن النحاس في التعليقة لأنه
نقيض ولا يجمع حملا على كل لأنه نقيضه وحكم النقيض أن يجري على نقيضه وقال ابن فلاح في المغني العرب علقت
وعديت أفعال القلوب فقالوا علمت وتقول أيضا حملا على وجدت فيكون من باب حمل الشيء على ضده وقال الجاربردي
في شرح الشافية بطلان فعلان لأفعلان لأنه نقيض ظهران لأن ظهرانا اسم لظاهر الرأس وبطنانا لباطنه وظهران
فعلان بالاتفاق فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض وقال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما حملوا فيه الشيء على
نقيضه وذلك في مسائل **الأولى** لا النافية حملوها على إن في العمل فنصبوا لأنها للمبالغة في النفي **الثانية** رب حملوها على
كم فيخبر الكلام **الثالثة** فعل عدوه بمن حملا على نقيضه في قوله لا أبا لك تخلا أفضل فحسب حتى قالوا
دنيا في فخر ... قال ابن هشام وهذا مما خطر لي **الرابعة** نسي علقوها حملا على علم قال وهل أنتم أنا نسينا من أتم و
يحكم من صحيح الأعراض **الخامسة** خلاصة حملوها على ضدها من باب ظلما لأنه يقتضي الرجوع والتنوق قال وهذا
مما خطر لي ونقضه على الشيخ فاعترضه بأن الكلام هنا على المخالف باب بنيان قد يعطي الأسماء أن الكون بل الحرف قال و

حمل

حمل نظير **الثالثة** ... حملوهما على شبعان وريان وملآن لأن باب فعلان للامتلاء **الرابعة** دخل حملوها على
خرج فجاؤوا بمصدرها كمصدره فقالوا دخولا كخروجا هذا إن قلنا إن دخل متعدية وإن قلنا إنها قاصرة فلا حمل **الخامسة**
شكر عدوها بالباء حملا على كفر فقالوا شكرت به حكاه ابن خالويه في أطار قيات **السادسة** قالوا أبطل بطالة حملا على
من باب الصنائع كجهالة وتجارة **السابعة** قالوا امتلأ حملا على جوعان لأن باب فعلان للامتلاء **الثامنة** كم الخبرية
حملوها على رب في لزوم الصدارة لأنها نقيضتها **التاسعة** معنى ما ... ولما قدم عليها حملا على نقيضه وهو لا
قاله الشلوبين واعترضه ابن عصفور بأنه يلزمه تقديم المعمول ضرب زيدا لأن إنما نقيضه الإيجاب وليس يحمل لأنه
لا يلزم اعتبار النقيض **العاشرة** قالوا كثر ما تقولن ذلك حملا على قلما تقولن ذلك لأن قلما يكون للنفي وقال في موضع
آخر من تذكرته كما يحملون النظير على النظير قد يحملون النقيض على النقيض قليلا مثل لأن أداة الجنس حملوها على كم في
التكثير لأنها تجري مجرى رب للتقليل فضمنت وحشوها بالنكرات وقالوا المرأة عدلة فأدخلوا فيها تاء التأنيث وحكم
إذا كان صيغة للمؤنث وكان فعيل بمعنى فاعل أن لا تدخله تاء التأنيث وقالوا المرأة صبور فلم تدخل لأنهم لم يجعلوا
صبيحة وهو ضدها حملا كما أدخلوا التاء في صديقة لدخولها في عدوة وقالوا الغدايا والعشايا جمع غدوة وغدا على فعائل
وحكى أن يقال فيه غدايا وغدوات وغدوة وغدايا لأنهم حملوها على العشايا وهي في مقابلتها لأن الغداة أول
كما أن العشية آخر **حمل الأصول على الفروع** قال ابن جني قال أبو عثمان لا يضاف ضارب إلى فاعل لأنك لا تضيفه إليه
مضمرا فكذلك لا تضيفه إليه مظهرا قال وجاز أن تضاف المصدر إلى الفاعل لما جاز أن تضيفه إليه مضمرا قال ابن جني
كان أبا عثمان إنما اعتبر في هذا المصدر مقدمه وحمل على المظهر من قبل أن المضمر أقوى حكما في باب الإضافة من المظهر وذلك أن
المضمر أشبه بما تضيفه الإضافة وهو التنوين من المظهر ولذلك لا يجتمعان في نحو ضاربك وقاتلوني من حيث كان المضمر
في قوة الشبه للتنوين بلفظه وقوة اتصاله بما قبله وليس كذلك المظهر لقوته وقوة صورته الأولى ... معه التنوين
فتنصب نحو ضاربان زيدا فلما كان المضمر مما يقوى معه ملاحظة الإضافة حمل المظهر وإن كان هو الأصل عليه ومن ذلك
قولهم إنما استوى النصب والجر في المظهر في نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لأنهما استويا في المضمر نحو رأيتك ومررت بك
وإنما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عاريا من الإعراب وإذا عري منه جاز أن يأتي منصوبه
بلفظ مجروره وليس كذلك المظهر لأن باب الإظهار أن يكون مرسوما بالإعراب فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية
وإن كان المظهر هو الأصل إذ كان المضمر هنا أمرا غير التفرقة والأصلية وإنما هو أمر الإعراب والبناء فإذا تأملت ذلك
علمت أن المعنى الحقيقة أن أحدهما في ... الأصل لا أصلا وفرعا أما الآخر فأن المضمر أصل في عدم الإعراب فحملت المظهر عليه لأنه
فرع في البناء كما حملت المظهر على المضمر في باب الإضافة من حيث كان المضمر هو الأصل في مشابهته للتنوين والمظهر
عليه في ذلك لأنه إنما هو متأصل في الإعراب لا في البناء فإذا تأملت هذه المواضع فتفاطنك فلا تجمع لها ولا تقط
بالبدع أول وهلة فإنها حالا ولا طريق أحسن ... مما يرده الخصم تلقاء ما كان يخاطر أنه ذلك المعنى في باب حمل الفروع
على الأصول ... الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ألا ترى أن سيبويه أجاز في
قولك هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجه من موضعين أحدهما الإضافة والآخر تشبيه بالضارب الرجل الذي إنما جاز
فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه وذلك أن العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به الحال
بينهما ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه
وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والتاء وشبهوا الوصل بالوقف في نحو قولهم ثلاثه أربعة وفي قولهم

سكتُبا وكلٌّ كلا واجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم لحو ويقي وهو الله وهي الوعلت وقول نقلت اهي برئت مما فادحهم
وقوله ومن يتق فان الله معه الجزئي تقف مجرى علم حتى صار تقف كعلم واجروا اللازم مجرى غير اللازم في قوله تعالى اليس ذلك
بقادر على ان يحيي الموتى فاجروا النصب مجرى الرفع الذي لا يلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف اصلا وهو كثير
النصب على الجر في التثنية والجمع وحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف شبهت الياء بالالف في قوله كان ايديهن بالقاع
القرق وحملت الالف على الياء في قوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل
في قوله قد ضمنت اياهم الارض والمتصل موضع المنفصل في قوله ان لا يجاورنا الاك ديار وقلبت الواو ياء
لاعن قوة علة في نحو عليان وعشيان وابيض لياح وقلبت الياء واوا استحسانا لاعن قوة علة في التقوى والبقوى والدعوى
والفتوى وقولهم صوى الكلب صيدحوقة واتبعوا الثاني الاول في نحو شد وفر وعض ومنذ واتبعوا الاول الثاني في نحو اضرب اقتل
اخرج فلما راى سيبويه العرب اذا شبهت شيئا بشيء حملت على حكم طاهر حتى يحمل الاخر على حكم صاحبه تثبيتا لهما وتتميما
لمعنى الشبه بينهما احكم انه نحو الوجه من قولنا هذا الحسن الوجه ان يكون مجرورا على اعراب الرجلة في قولهم هذا الضارب الرجل
اجاز نحو الرجل النصب في قولهم هذا الحسن الوجه حملا له منهم على هذا الضارب الرجل ونظيره انهم في قولهم يا اميمتا لاتراهم
الحقوا الهاء فقالوا يا اميم ثم الهاء ولما اقروا الفتحة بحالها اعتيادا للفتحة في الميم وان كان الحذف فيها وكذلك قولهم
اهل اليمامة اصله لجتمع اهل اليمامة ثم حذف المضاف فانث الفعل فصار اجتمعت اليمامة ثم اعادوا المحذوف فاقروا التانيث
الذي هو الفرع بحاله فقيل اجتمعت اهل اليمامة وانا لعمر غلبة الفروع للاصول الى انهم في الاحاد بالحركات وفي التثنية
والجمع بحروف فاما ما جاء في الواحد من ذلك بنحو اخوك وابا وعهنيك فان ابا بكر ذهب فيه الى ان العرب قدمت من هذا
التقديم توطية لما اجمعوا من الاعراب في الجمع بالحروف وهذا انه نحو من حمل الاصل على الفرع الا تراهم اعربوا بعض الاحاد
بالحروف حملا له على ذلك في التثنية والجمع فاما قولهم انت تفعلين فانهم انما اعربوه بالحرف وان كان نفي تبنية الاحاد وهي
الاول من حيث كان قد كسا بالتانيث لحكم الفرعية ومعلوم ان الحرف اقوى من الحركة فقدموا الحكم اعراب الواحد
لفظا من اعرابها فوق ما يوجب لذلك الافرعي كان الاصل والاضعف كان الفرع ومن ذلك حذفهم الاصل لشبهه بالفرع الا
تراهم لما حذفوا الحركات ونحن نعلم الخاف بيد في نحو لم يذهب تجاوزا للعلة الى ان حذفوا الحرف الاصول فقالوا لم
يخش ولم يرم ولم يغز ومن ذلك انهم حذفوا الاخرى ومسمى في النسب فلما باتوا مقرى ومسمى فحذفوا الالف هنا وهي اصل
على الالف الزائدة في نحو حبلى وسكرى ومن ذلك حذفهم ياء تحية وان كانت اصلا كحذفهم لها على شقيه وان كانت زائدة هنا
نحو كما قالوا شنوى وحذفوا النون الاصلية في قوله ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل وقوله كما تمام كما لا من رحمه
وقول غير النبي عليه السلام تغدينا بالمكذب كما حذفوا الزائدة في قوله وحاتم الطائي وهاب المئي وقوله ولا ذاكر الله الا قليلا
ومن ذلك حملهم التثنية وهي اقرب الى الواحد على الجمع وهي اناحي عند الاتراهم قلبوا همزة الكافية نحوها واذا لو امرا وكما
قلبوها في نحو واذا لواحراوات ومن ذلك حملهم الاسم وهو الاصل على الفعل وهو الفرع في باب ما لا ينصرف نحو تحاوز ما
تبعه الفعل الى ان شبهوه وبناء وهو الحرف ونحو وعلى ذلك ذهب بعضهم في قراءة من قرا الى الهاء الحق عليها نحو كما
ما جاءنا الفعل وكذلك قال ابن وهي ما حامت الفعل حكمهم اياها على العلة فيها وبحويلها على قوة تداخلها هذا اللغة وتجاوبها
وانتشال اجرائها وتلاحقها وتناسب اوضاعها وقال ابن الحاجب في المفصل انما حمل المفصل الا انه اصل للفعل وفيه حروف الفعل
فاشبه الفعل ومن ذلك جمعهم الفعلى على فعل هكذا ترجم على هذا الاصل ابن جني في الخصائص يمونها ابن ذلك ما حكاه يونس من قول العرب
ضرب من منا اي انسانا انا وبجل بجلا الان لنا كيف جرى من من الاستفهام ولذلك لا عطوها ونحو قولهم في الخبر مررت برجل

ونحوها ايما من الاستفهام اليهم عليه بيت الكتاب والله ايتها حال دهرا بداي والدهر في كل وقت وعلى كل حال دهرا بروى
متلوّن ومنقلب باهله وانشدنا ابو علي الا هيما مما لقيت وهيما وويحا لمن لم يلق منهن ويحما واسما ما اسماؤها كذا الشيء ادحب الى
والخاطب باتي وايتما فالخزاي من الاستفهام ومنها الصرف وحاليها من التعريف والتانيث وذلك لما تدل وسكنها على الجهة
التي حلتها فاما قولك وايما فكذلك ايهم ميزات للغايتين دحيهن اسمها ان تكون الحقيقة هي التي في موضع من الا ينصرف لا تجعد
على البقعة انه فاجتمع فيه التعريف والتانيث وجعلها زائدة بعدها للتاكيد والاخرى ان تكون فتحة النون من ايها فتحة التركيب
تتقدم ابن الى ما بني الاول على الفتح كما في حضرموت وبيت بيت وحينئذ يقدر في الفها فتحة ما لا ينصرف في موضع الجر
يدل على انه قد يفتح ما هو الدعا قبلها ما انشدناه ابو علي عن ابي عثمان اثورها اصبكم ام ثورين ام انكم الجماء ذات
فقول اثورها فتحة الراء منه فتحة تركيب نحو خمسة عشر وكانت فتحة اعراب لوجب التنوين لا محالة لان الاسم
وبنيت طلع الاسم بقاء على حقيقتها كما بنيت لا مع النكرة في نحو لا رجل والكلام في ويحما هو الكلام في ثورها واخبرنا ابو
ان ابا عثمان ذهب في قول الله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون الى ان جعل مثل وما اسما واحدا فبني الاول على الفتح فهما
عنده في موضع رفع صفة لحق ومما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر انشدناه ابو علي الى خيرو وامر اسوا بفعلهم
ام كيف يجزونني السوءى من الحسن ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فاما في اصل الوضع للاستفهام
كما ان كيف كذلك وهجا الاجتماع حرفين لمعنى واحد فلا بد ان يكون احدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام وينبغي ان يكون
ذلك الحرف ام دون كيف حتى كانه قال بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة بل للترك والتحول ولا يجوز ان يكون كيف المخلوعة عنها دلالة
الاستفهام لانها لو خلعت عنها الوجب لعرابها لانها انما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام فاذا زال ذلك عنها وجب اعرابها
كما اعربت من في قولهم ضرب من منا لما خلعت عنها دلالة الاستفهام ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو رايتك فهي
شيئان الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة الاسم في قولهم ذلك وتلك وهنالك واولئك وابصرك زيدا وانت تريد
ابصر زيدا وليسك الخطاب في معنى ليس الا انت كقولهم ارايتك زيدا ما صنع وحكى ابو زيد بلاك الا الله وكلاك لا تى بلا
وكلا فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية لا موضع لها من الاعراب ونظير ذلك التاء من انت
فانها خلعت عنها دلالة الاسمية وخلصت حرفا للخطاب والاسم ان وحده قال العلماء سنكر اناس خطاب الملوك بالكاف
في قولهم الا انسان مثلا للملك ضربت ذلك الرجل لهذا المعنى وهو عزيز هاهنا من معنى الاسمية قال ان قيل فكان ينبغي
ان لا يستنكر خطابه بالكاف لما ذكر قيل التاء وان كانت حرف خطاب لا اسما فان معها نفسها الاسم وهو ان من
فالاسم على كل حال حاضر وليس كذلك قولنا ذلك لانه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف كما كان لمع التاء
اسم للمخاطب نفسه وهو ان والمقصود لخطاب الملوك بان لا تبتذل اسماؤها فاعرف الفرق بين الموضعين ومن ذلك
الواو في نحو اكلوني البراغيث وقاموا اخوتك والالف في قاما اخواك والنون في وعصينني السليط اقاربه كانها خلعت
من بعض الاسمية مقتصرا فيها على دلالة الجمع والتثنية والتانيث ومن ذلك قولنا الا فكان كذا وقول الله سبحانه
الا انهم يثنون صدورهم فالا هذه فيها شيئان التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جاء معها يا خلعت عنها الاخير
وصار التنبيه الذي كان فيها لياد وهما وذلك نحو قوله تعالى الا يا اسجدوا لله وقول الشاعر الا يا اسلمي يا دارمي على
البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت موضع مع خلصت
للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف نحو قولهم استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة ومن ذلك فاء العطف فيها
معنيان العطف والاتباع فاذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلصت للاتباع نحو ان تقم فانا

اقوم ومن ذلك همزة الخطاب في هاء يا رجل وهاء يا امراة كقولك هاك وهاك فاذا الحقتها الكاف جردتها من الخطاب لانه
يستغنى بعدها بالكاف فتفتح هاؤها ابدا وهو قولك هاءك وهاءكما وهاءكم ومن ذلك يا في النداء تكون تنبيها ونداء في
واو العاطفة
نحو يا زيد يا عبد الله وقد تجرد من النداء للتنبيه البتة نحو قول الله تعالى الا يا اسجدوا كانه قال الا ها اسجدوا وقول
ابي العباس انما اراد الا يا هؤلاء اسجدوا وامر مردود عندنا وكذلك قول العجاج يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي انما هو كقولك
ها اسلمي وكذلك قولهم هلم في التنبيه على الامر هذا خلاصة ما ذكره ابن جني في هذا الاصل وقال الشيخ ابو علي في التذكرة
فاء العاطفة
وقال ابو البقاء في التبيين اصل كان واخواتها ان تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها
على الزمان ومن الامور الروابط يحتاج اليه في احد عشر موضعا الاول جملة الخبر وروابطها عشرة اشياء تاتي الثاني جملة
الصفة ولا يربطها الا الضمير الثالث جملة الصلة ولا يربطها غالبا الا الضمير الرابع جملة الحال وروابطها اما الواو
او ضمير او كلاهما الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته او ضربت اخاه السادس والسابع بدل البعض
بدل الاشتمال ولا يربطهما الا الضمير نحو [illegible] وصوموا اكثره [illegible] عن الشهر الحرام قتال فيه وانما لم يحتج بدل الكل الى رابط
لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا لا تحتاج الى رابط لذلك الثامن معمول الصفة المشبهة ولا
يربطه الا الضمير التاسع جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه الا الضمير نحو فمن يكفر منكم فاني اعذبه العاشر
العاملان في باب التنازع لا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام وقعد اخوك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا
وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا الحادي عشر الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه والزيدان
كلاهما والقوم كلهم ومن ثم لم يجز ان يكون الضمير فيه مقدرا فائدة اذا قلت مررت برجل حسن الوجه ففي الرابط اقوال
احدها قول الكوفيين ان ال نابت عن الاضافة فاصله وجهه فربطت كما ربطت الاضافة الثاني قول البصريين ان [illegible]
منه الثالث قول [illegible] ان [illegible] الضمير في الصفة والوجه بدل منه ذكره ابن هشام في تذكرته فائدة قال الشلوبين في
شرح الجزولية [illegible] انما هو للفصل لا للصفة الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه قال ابو الحسين بن الربيع في
شرح الايضاح اذا اسند الفعل المضارع الى نون الاناث بني لشبهه حينئذ بالماضي لان اصل المضارع ان يكون مبنيا و
انما اعرب لشبهه بالاسم من جهتين العموم والاختصاص فان يرجع الى الاصل لشبه بما هو من جنسه ايسر واولى لان الرجوع الى
الاصل ايسر من الانتقال عنه وتشبيه الشيء بجنسه اقرب من تشبيهه بغير جنسه قال ولذلك اذا اتصلت به نون التوكيد لانه فعل
الامر من جهتين [illegible] الذي [illegible] الفعل المضارع [illegible] لما ذكرناه وهو
الرجوع الى الاصل وهو البناء في الافعال ايسر من الانتقال عن الاصل وتشبيه الشيء بجنسه اولى من تشبيهه بغير جنسه
قلت ونظير ذلك ان الاسم يمنع الصرف لشبهه الفعل من جهتين ثم يرجع الى الاصل اذا دخلته ال او الاضافة لانهما
هو من خصائص الاسماء ومن ثم يكون ضعيفا الوجه للضرورة قال ابو علي الفارسي في البغداديات في قوله
لا تجزعي ان منفسا اهلكته ان الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور يجوز ان في التقدير [illegible] الثاني ليس على
البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل هو تكرير اي هلكت منفسا ان هلكته وساغ اضماران وان لم يجز
لام الامر المضمرة [illegible]
سيبويه [illegible] مررت برجل صالح الا صالحا فطالح [illegible]
انه اسهل من اضمار رب بعد الواو [illegible] يكون ضعيفا [illegible] للضرورة [illegible] فانه ضعيف جدا
حسن في ضربني وضربت قومك واستغنى بجواب الاول عن جواب الثانية كما استغنى [illegible]

مفعول

مفعول خلفت المذكورة عن ثالث مفعولي المقدرة ومن ثم يجيء تبعا ولا يجيء استقلالا كما قال ابن هشام في المغني ما حرف شبيه بليس في
الفاء بعدها نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون الاية ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر
اذ لا يعطف الخبر على مبتداه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين انها فاء الجزاء
قلت فقد استغني عنها في قوله فاما القتال لا قتال لديكم قلت هو ضرورة فان قلت قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى واما الذين
اسودت وجوههم اكفرتم قلت الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح
تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح ومنها كان في الشيء لغات
فاتفقوا على اسدها في موضع كقولهم لعمر الله وانت تقول العمر والعمر ذكره الفارسي في التذكرة ومن الامور الزيادة فيها فوايد
الاولى قال ابن جني [illegible] لا يستغني الناظر في اللغة عن معرفة الزوايد لانها كثيرة الدخول في الابنية قل ما يمتنع منها
الرباعي والخماسي [illegible] الزوايد في الابنية كان ذلك [illegible] الابنية [illegible] الثانية قال
ابن دريد الزوايد عند بعض النحويين عشرة احرف وقال بعضهم تسعة جمع هذه الاحرف في كلمتان وهو قوله اليوم تنساه وهذا قول
ابي عثمان المازني وقال ابن يعيش في شرح المفصل يحكى ان ابا العباس سال ابا عثمان عن حروف الزيادة فانشد هويت السمان
فشيبنني وما كنت قدما هويت السمانا فقال له الجواب فقال قد اجبتك مرتين يعني هويت السمان قال ابن يعيش وربما
الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل واما الحروف فلا يكون فيها زيادة لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في
الحروف قال ومعنى الزيادة الحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها اما لافادة معنى كالف ضارب وواو مضروب واما للالحاق
من التوسع في اللغة نحو الف حمار وواو عمود وياء سعيد قال واذا ثبتت زيادة حرف في الكلمة في لغة ثبتت زيادتها في لغة اخرى
نحو جؤذر حكى فيه الازهري الفتح والضم فالهمزة فيه زائدة لانها زائدة في لغة من ضم اذ ليس في الاصول مثل جعفر بضم الفاء وفتح
الجيم واذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الاخرى لانها لا تكون زائدة في لغة اصلا في لغة اخرى وهذا حال
كذلك [illegible] بفتح الفاء وضمها فمن فتح كانت زائدة لانعدام [illegible] ومن ضم كانت زائدة لانها لا تكون اصلا في لغة
في التأكيد
زائدة في لغة اخرى الثالثة في زيادة حروف المعاني قال الزمخشري في المفصل حروف الصلة ان وان وما ولا ومن والباء قال
ابن يعيش في شرح المفصل الزيادة والالغاء من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ويعني بالزايد ان يكون
دخوله كخروجه من غير احداث معنى وجملة الحروف التي تزاد هي هذه الستة قال وقد انكر بعضهم وقوع هذه الاحرف زوايد لغير معنى
لان ذلك يكون كالعبث وليس يخلو انكارهم لذلك لانه لم يجيء في اللغة او لما ذكره من المعنى فان كان الاول فقد
جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى وان كان الثاني فليس كذلك لان قولنا زايد ليس المراد انه دخل لغير معنى البتة بل زيد
من التاكيد والتاكيد معنى صحيح وقال الطحاوي من الناس من يانف في هذه الحروف انها جاءت صلة لانها قد يحصل بها ما قبلها من
الكلام ومنهم من يقول زايدة ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد [illegible] ولم يجز فيها ان يقال صلة ولا لغو
يظن انها دخلت لا لمعنى البتة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زنة او اعراب
لم يكن عند وجودها وقال الاندلسي في شرح المفصل اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين [illegible] كلامه ولا يعني
في الجملة ولا في استقلال المعنى وقال الفرضي زيادة هذه الحروف عند سيبويه للتاكيد قال [illegible] ما ذكره من انه لغو فالمقصود
انها جاءت شيئا لم يكن قبل ان تجيء من العمل وهو توكيد الكلام قال السيرافي [illegible] سيبويه عن معنى اللغو في الحرف الذي يجوز ان لغوا
وبين انه للتاكيد [illegible] لان التوكيد معنى صحيح [illegible] الفائدة
لم يتمكن [illegible] الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الامور اللفظية فاذا [illegible] من هذه الزوائد [illegible] مذهب [illegible]

الحروف معتبرة فيها معانيها التي وضعت لها وانما كررت تأكيدا فهو عنده من التأكيد للمعنى ويبطل مذهب الفراء بانه لا …
في كل الحروف الا ترى انه من في قولك ما جاءني من احد ليست حرف نفي وقد اكدت النفي وجعلته عاما فان قلت العرب تجنح
من نفس الكلمة طلبا للاختصار فلا تزيد شيئا الا لمعنى وهل هذا الا تناقض في فعل الحكيم قلت انما يكون
ما ذكرت لو كان زائدا لمعنى اصلا وراسا اما اذا كان فيما ذكرنا من الوجهين وهي التواصل الى الفصاحة والتمكين
وتوكيد المعنى وتقريره في النفس فكيف يقال انها زائدة لا لمعنى فان قلت فكان ينبغي ان تزاد في الشدة في هذا الباب قلت
العلة تبتني زيادتها بالاضافة الى ظاهر المعنى بالاضافة الى اصل الكلام بحيث لو القيت فانه لم تتبين زيادتها
بالاضافة الى ظاهر المعنى انتهى وقال الشيخ معنى كون هذه الحروف زوائد انك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الا
وانما قلنا لم يتغير عن معناه الاصلي لان زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة
لان التوكيد معنى صحيح لان تكرير اللفظ يفيد تقوية المعنى وقيل انما زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما يتعذر النظم بدون الزيادة
وكذلك السجع فافادت الزيادة التي تحصل في المقاطع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى وقال الرضي اي الشيخ رضي الدين الاسترابادي
رحمه الله فائدة الحروف الزائدة في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ليس
وما فان قيل يجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها
الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا
على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين
وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة من الله واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام
بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية
والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام الباري تعالى وانبيائه عليهم السلام
وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد احداهما عن الاخرى وانما سميت بحروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة
او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك **الرابعة** قال ابن عصفور في شرح المقرب زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغي
ان يقال بها الا ان يرد بذلك سماع او قياس مطرد كما فعل بالباء في خبر ما وليس ومن ثم لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ
لانه لم يجئ منها الا ما حكي من كلامهم اخولان فوجد بل اخولان فجهد وقول الشاعر يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث ناس
والصغير فيكبر **الخامسة** قال ابن اياز من الزوائد ما يلزم … فاذا … ذهب ابو عثمان الى انها زائدة مع
لزومها واختاره ابن جني في سر الصناعة وكذلك قولهم … زائدة لا يجوز … وكذلك الالف واللام
في الان زائدة في القول المشهور مع لزومها وكذلك الالف واللام في الذي والتي … وان … بعضهم انها زائدة …
وحينئذ لا يتقيد بالصلة ويزول الاشكال كيف يقع الخبر مصدرا عن الجثة … حتى احتاج ابو علي الى التأويل
في القصريات بحذف المضاف اي … ذا القيام انتهى **السادسة** قال ابن يعيش انما جاز ان يكون حروف النفي صلة للتأكيد
لانه بمنزلة نقض النقيض نحو قولك ما جاءني الا زيد فهو اثبات بعد نفي … فحقق المجيء لزيد وكذلك قول العجاج
في بئر لا حور سرى وما شعر المراد في بئر حور ولا زائدة وقالوا ما جاءني زيد ولا عمرو فالواو هي التي جمعت بين الثاني
والاول في نفي المجيء ولا حققت النفي واكدته الا ترى انك لو اسقطت لا فقلت ما جاءني زيد وعمرو لم يختلف المعنى …
في صحيح الاصول الى انك اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان يكونا انما انتفى ان يكونا اجتماعا في المجيء فهذا يفرق بين المحققة
فهذا يفرق بين المحققة والصلة فالمحققة تفتقر الى المتقدم نفي والصلة لا تفتقر الى ذلك فمثال الاول قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم و

لا يهديهم سبيلا فلا هنا المحققة وقال ولا تستوي الحسنة ولا السيئة فلا فيه المؤكدة والمعنى ولا تستوي الحسنة والسيئة
لان استوى من الافعال التي لا تكتفي بفاعل واحد كقولنا اختصم واصطلح وفي الجملة لا تزاد لا الا في موضع لا لبس فيه **تنبيه**
قال ابن السراج لا زائدة في كلام العرب لان كل ما يحكم بزيادته يفيد التأكيد ونقل عنه ابن يعيش انه قال الحروف …
عاملا ولا معمولا لا يتحقق … ويكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد واستغرب زيادة حرف الجر لا قاطعا
قال … دخلت لمعنى غير التأكيد **فائدة** قولهم عجبت من لا شيء قال الطيبي في حاشية الكشاف يجوز فيه الفتح … والجر وفيه وجهان
احدهما ان تكون لا زائدة لفظا لا معنى اي لا تكون عاملة في اللفظ وتكون مرادة من جهة المعنى
فتكون صورتها صورة الزائدة ومعنى النفي بحاله … ومنه قول الشماخ … الا ما ادلجت …
لها ادلاج ليلة لا هجوع … ليلة … فيها … والثاني ان تكون لا غير زائدة لا لفظا ولا
معنى كقولهم غضبت من لا شيء وجئت بلا ما … قال ابو علي فلا مع اسم النكرة في موضع جر … وقد يجيء الاسم بلا
… قد يكون سبب الضعف عدة للقوة عقد له ابن جني بابا في الخصائص فمن ذلك الادغام يقوي المعتل وهو …
يضعف الصحيح ومنه ان الحركة … تقوي الحرف … **…** من الفعل …
الى الفعل وهو في الحقيقة الى المصدر نحو هذا يوم ينفع … والمراد به المصدر …
او قصدت … وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الاجوبة الثمانية …
فالفعل الذي قبل الفاء في تأويل المصدر …
ثم امتنع الفصل …
يكرم فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرم ومعموله … **…**
ويقابل الاطراد قال ابن جني في الخصائص اصل مواضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار من ذلك طردت الطريدة اذا اتبعتها واستمرت
بين يديك ومنه مطاردة الفرسان … واما مواضع شذذ في كلامهم فهو التفرق والتفرد هذا اصل هذين الاصلين
في اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والاصوات على سمته وطريقه في غيرهما فجعل اهل علم العرب ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع
الصناعة مطردا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذا قال والكلام في الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب
مطرد في القياس والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد ومطرد في القياس
شاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يذر ويدع وكذلك قولهم مكان مبقل هذا هو القياس والاكثر في السماع باقل والاول مسموع
ايضا ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قائما او قياما هذا هو القياس غير ان
السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا وذلك قولهم عسى زيد ان يقوم وقد جاء عنهم شيء من الاول قوله لا
تكثرن اني عسيت صائما ومنه المثل عسى الغوير ابؤسا والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم استحوذ واستصوب الامر
واستصوبت الامر واستنوق الجمل واستتيست الشاة واغيلت المرأة وقول زهير هنالك ان يستخولوا المال يخولوا
والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود
ورجل معوود من مرضه وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه واعلم ان الشيء اذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد
من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ اصلا يقاس عليه غيره الا ترى انك اذا سمعت استحوذ واستصوب اديتهما بحالهما
ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما الى غيرهما فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع ولا في اعاد اعود فان كان الشيء شاذا
في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت في نظيره على الواجب في امثاله من ذلك امتناعك من وذر

لأنهم لم يقولوا أهما ولا غيره وعليك أن تستعمل نظيرها وقد علم أنهم لم يسمعوا فأما قول أبي الأسود ليت شعري عن خليلي
ما الذي غاله في الحب حتى ودعه فشاذ فأما قولهم ودع الشيء يدع إذا سكن فاتدع فمسموع متبع ومن ذلك استعمال أن بعد كاد نحو
كاد زيد أن يقوم وهو قليل شاذ في الاستعمال وإن لم يكن قبيحا ولا آبيا في القياس ومن ذلك قول العرب أقائم أخواك أم قاعدان
هذا كلامهم قال أبو عثمان والقياس يوجب أن تقول أقائم أخواك أم قاعد هما إلا أن العرب لا تقول إلا قاعدان فتصل الضمير
يوجب ضد ذلك فهذا ذاك الحد الأول والثاني الشاذ في القياس المطرد في الاستعمال نحو قولهم استحوذ والمحونة وفي بعضها من الشذوذ
عن القياس إلا أنه جرى وهو في الاستعمال اطراد ضرب ولا تقول على هذا في قائم قوم ولا في صائم صوم وقد قالوا
على القياس خانة ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح هذا في الياء لم يأت عنهم في نحو بائع وسائر بيع وسير وإنما شذ ما شذ من هذا
مما عينه واو لا ياء نحو الحوز والحوكة والحول والدول وعلته عندي قرب الألف من الياء وبعدها عن الواو فإذا صححت نحو الحوكة
كان أسهل من تصحيح نحو البيعة وذلك أن الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها وكان ذلك أسرع من انقلاب الواو
إليها لبعد الواو عنها وفي شرح المفصل لابن يعيش من الشاذ في القياس والاستعمال دخول أل على المضارع في قوله ويستخرج
اليربوع من نافقائه ومن حجره ذو الشيحة اليتقصع قال والذي يجسر على ذلك أنه رأى الألف واللام بمعنى الذي في الصفات
فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى ومثله من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني شاذ قياسا واستعمالا أما القياس
فلأنه من حيث دخول الألف واللام وأما الاستعمال فلأنه لم يأت عنه الأخوص فإن قولهم ياصاح وأطرق كرا وترخيم
صاحب كروان شاذ قياسا واستعمالا أما القياس فلأن الترخيم باب الأعلام وأما الاستعمال فلقلة المستعملين له ومثله
وقولهم من ابنك بالفتح شاذ في القياس دون الاستعمال وقولهم من الرجل بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي
جيدة لقلة المستعملين لها وحكى بعضهم أربعين من العرب يعتقدون الأصل التنكير فيعربونه ويصرفونه ويجرونه مجرى الأسماء المتمكنة
فيقول ذهب أمس بما فيه على التنكير وهو غريب في الاستعمال دون القياس فائدة قال الجاربردي في شرح الشافية اعلم أن المراد
بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف
القياس كخزعال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم القاعدة الثانية أعطي كل من المتشابهين حكم الآخر على حسب قوة الشبه
ذكره ابن يعيش في شرح المفصل قال وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكما هو في الأصل للآخر ولكن الشبه إذا قوي
أوجب الحكم وإذا ضعف لم يوجب فكلما كان الشبه أخص كان أقوى وكلما كان أعم كان أضعف فالشبه الأعم كشبه الفعل الاسم
من جهة أنه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكما إلا الإعراب في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثان باجتماع السببين فيه
لأن هذا يختص بعض الأسماء دون سائرها فهو خاص مقرب للاسم من الفعل ومن فروع ذلك أنهم لما أشبهت الظروف
على بعضها حروف المعاني كليت وكذا بعضها الذي لأنها لما أشبهت الذي أثناء نوبتها وإنما لا يدخل عليها أما الثاني
كانت من أسباب منع الصرف ومنها سراويل لما أشبهت صيغة منتهى الجموع منع الصرف ومنها التشبيه بالمضاف في النداء كما
نحو يا ضاربا زيدا بالإعلامه قال ابن يعيش ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه أحدها أن الأول عامل في الثاني كما أن
المضاف عامل في المضاف إليه فإن قيل المضاف عامل في المضاف إليه الجر وهذا عامل نصبا أو رفعا فقد اختلفا قيل الشيء إذا أشبه
الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات أخر ولولا المفارقة لكان إياه فلم تكن المفارقة قادحة في الشبه الوجه الثاني أن الاسم
الأول يختص بالثاني كما أن المضاف يختص بالمضاف إليه ألا ترى أن قولنا يا ضاربا رجلا أخص من قولنا يا ضاربا الثالث أن
الاسم الثاني من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف قال النحاة وعبارة شرح المفصل إذا أشبه الشيء الشيء من جهة
فإذا أعطي حكمه ما لم يفسد المعنى وهذا أصل جامع عامل العرب لما أشبهها في التي تلغى وفي بني لها الثانية وقال ابن هشام في المغني

قد يعطى

قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو لفظه أو فيهما فأما الأول فله صور كثيرة أحدها دخول الباء في الخبر أن في قوله تعالى أولم يروا
أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر لأنه في معنى أوليس الله بقادر وفي كفى بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتف
بالله شهيدا وفي قوله لا يقرأن بالسور لما دخله من معنى لا يتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي لا يجوز أن تقول وصل إلى كتابك
فقرأت به على حد قوله لا يقرأن بالسور لأنه عار عن معنى التقرب الثانية جواز حذف خبر المبتدأ في نحو إن زيدا قائم وعمرو اكتفاء
بخبر إن لما كان أن زيدا قائم في معنى زيد قائم ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو الثالثة جواز أنا زيدا غير ضارب لما كان
في معنى أنا زيدا لا أضرب ولولا ذلك لم يجز إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا تقول أنا زيدا أول
ضارب وكذا مثل ضارب الرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لأن المبتدأ إما
أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر الخامسة إعطاء وهم ضارب زيدا الآن أو غدا حكم ضارب زيدا في التنكير لأنه
في معناه فلهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب ودخلوا عليه أل ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضي لأنه ح
ليس في معنى الناصب السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب نحو وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين ويأبى الله إلا أن يتم نوره
لما كان المعنى وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين ولا يريد الله إلا أن يتم نوره السابعة العطف بولا بعد الإيجاب في نحو قول أبي النجم
إن تشتموا بابا ولا أبا لما كان معناه قال الله تعالى لم لا تسجد الثامنة زيادة لا في قوله تعالى ما منعك ألا تسجد قال
ابن السيد المانع من الشيء آمر للممنوع أن لا يفعل فكأنه قيل ما الذي قال لك لا تسجد التاسعة تعدي رضي بعلى في قوله إذا رضيت علي
بنو قشير لما كان رضي عنه بمعنى أقبل عليه بوجه وده وقال الكسائي إنما جاء هذا حملا على نقيضه وهو سخط العاشرة رفع المستثنى
على إبدال من الموجب في قراءة بعضهم فشربوا منه إلا قليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني الحادية عشرة
تذكير الإشارة في قوله فذانك برهانان مع أن المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنثتان ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان
مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا فيمن نصب الفتنة وأنث الفعل الثانية عشرة قولهم علمت زيد من هو برفع زيد جوازا
لأنه نفس من هو في المعنى الثالثة عشرة قولهم إن أحدا لا يقول ذلك فأوقع أحدا في الإثبات لأنه نفس الضمير المستتر في يقول
والضمير في سياق النفي فكان أحد كذلك وأما الثاني وهو ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه فله صور كثيرة أحدها زيادة
إن بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التي بمعنى الذي لأنهما بلفظ ما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما إن رأيته وقوله يرجى المرء
ما إن لا يراه فهذان محمولان على نحو قوله ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ
على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله لما أغفلت شكرك فاصطنعني فهذا محمول على اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن الثالثة
توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة الرابعة
حذف الفاعل في نحو أسمع بهم وأبصر لما كان أحسن بزيد مشبها في اللفظ لقولك امرر بزيد الخامسة دخول لام الابتداء بعد إن
بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بإن المؤكدة قاله بعضهم في قراءة إن هذان لساحران السادسة قولهم اللهم اغفر لنا أيتها العصابة
بضم أيتها ورفع صفتها كما يقال يا أيتها العصابة وكان حقها النصب كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولكنه لما كان
بمنزلة المستعمل في النداء أعطي حكمه وإن انتفى موجب البناء السابعة بناء باب حذام تشبيها له بنزال الثامنة بناء حاشا
في وقوله حاشا هي لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية التاسعة قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه فأوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية العاشرة إعطاء الحرف حكم مقارنه في
حتى في نحو خلق كل شيء والملك فوا وحتى اجتماعا كقوله هيهات المنطوق والحليم الحادية عشرة
ما أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل

في التعريف بنا واصلا وافادة للبنا الفتروابانوا التصغير افعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا وقال الابذي في شرح الجزولية خلفت ان مع مفرق شبيها بكاد ومنع ابن السيد ان الاحسن ان يقال شبهة بعسي لعل لان كلا منهما رجاء وكما حملوا لعل على عسى فادخلوا في خبرها ان نحو لعلك يوما ان تلم ملمة وقال ابن النحاس في التعليقة هذا الباب بابهما كذلك وتشبيه الفعل بالفعل اولى من تشبيهه بالحرف الثاني اذا تضادا اقتضا الحكم التضاد ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في الغرة قال وهذا نظائر في المعقولات وسائر المعلومات شاهدا بصحته الاترى ان الاعراب لما كان ضد البناء وكان الاعراب بالحركة وجب ان يكون البناء اصله السكون وكذلك لا الابتداء لما كان اصله الحركة ضرورة كان الوقف اصله السكون التركيب المضاد ومغاير لحكم مفرداته قال ابن هشام العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشئ على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتامل المعرب اختلفت عليه الابواب والقرائن فمن ذلك اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت والتعريف لعطف ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من دون التكلم وتعريف لعلية يخصوصه لنع التفرد في تعريف الام الجنسية لنعت الاشارة وايجاز في النداء وفاعل نعم وبئس والابهام في ظروف المكان والاختصاص في المبتدا وصاحب الحال والاشمار في مجرور لولا ووحد ولبى وسعدى وجناني ورب ومذ ونحو حبذا كان واخواتها الاعلى تقول كاد زيد يموت ولا يجوز يموت ابو جد مرفوع اسم التفضيل في غير مسئلة الكحل والاظهار في تاكيد الاسم الظاهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين والافراد في الفاعل ونائبه والجملة في خبرات المقسم اذا اختلفت وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله وخبر ضمير الشان والجملة التعليقية في الشرط غير لولا وفي جواب لو ولولا والجملتين بعدكما والجمل الثانية بحرف التحضيض وجملة اخبار افعال المقاربة وخبرات المتوسمة بكلا ومنا الزمخشري وتبعه نحو ولو انهم امنوا والاسمية بعد اذا الفجائية ولينا على التصريح بها والاخبار في الصلة والصفة والحال والخبر وجواب القسم غير الاستعطاف والانشاء في جواب القسم الاستعطاف والصفة في مجرور رب اذا كان ظاهرا في الثناء والمجاء في قوله حبذا والتقرير ودخل بين بجعلها مبتدا وسال وعدم الوصف في فاعل نعم وبئس والاسماء المتوسطة في شبه الجزء الاسمي وما التكرير والتقديم في الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية في الفاعل ونائبه ومفعول التعجب والمفعول الذي هو ان وصلتها والمبتدا الذي الا وصلتها والمحذوف في خبر لولا ولات وعدم الحذف في الفاعل ونائبه والجار الباقي عمله والرابط في المواضع الاربعة التي وعدم الرابط في الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد والاضافة في باب اي الموصولة والقطع عنها في باب قبل وبعد وغيرها حرف الشاد وصدر الكلام قال الرضي كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وان كان حرفا فمرتبة الصدر كحرف النفي والتنبيه والاستفهام والتحضيض وان واخواتها وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدير اجراء لها مجرى سائر الافعال وقال في البسيط الاسماء المتضمنة للمعاني تقتضي التصدر ان لم تكن معارف ولهذا تقدم الاشارة على العامل في قولك هذا زيد وان كان العامل مما لا تتضمنه معنى الاشارة ضابط قال ابن يعيش لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية الا حروف الجر وذلك لانه لا يخرج عن حكم الصدر لان العامل فيه حرف الجر ودون غيرها لان الجر دخل على منزلة الجزء من الاسم وقال في امالي ابن الحاجب سبيل العرب يجعل للكلام كل شئ دل على قسم من اقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وان واخواتها سوى ان فقولهم زيدا ضربت وضربت زيدا يقال لعلة ان اذا قيل زيدا العبر على السامع ان يكون المتكلم بعد ضربا وما كرهوا نحو واذا قيل ضربت العبر على السامع ان يكون زيدا وان يكون عمرا وغيره فاجاب بانه اسدها ان هذا لا يمكن ان يكون الا كذا الا ترى الا يمكن تقديم مفرد على مفرد فيهما فقد اسد المفردين فلا بد من احتمال الكلام اعتقد تجويز في الاخر الثاني فان هذا الالباس في

ننفرد

تنبيك
وسكنك بلباك
افتت عن طامك بعد الله
وساعة على الغشا اليكم بعد
ساعة والحنان بتخفيف النون
الرحمة وبتك بيها ذوالرحمة و
معنى سبحانك وحنانيك انزهك
عما لا يليق بك تنزيها ما احمالة
اسئلك رحمة بعد رحمة
نقل عن مفتاح
الفلاح
تمت

مسئلة

المفردات وذا انتا لباس في اصول اقسام الكلام فكانا انما اتي الكاف تلك الالفاظ وضعت للدلالة عليه وكان تقديمهما مرشدا اليها ووضعت لم يخالف هذه فائدة ليس لها الالفاظ غير لفظها لا تؤدي الى التسلسل وهو محال تنبيه قال ابن هشام في تذكرته زعم بعضهم التبيين بما للدالة ان اللام لا تدخل خبرا ان اذا تقدم معمول عليه فلا تقول ان زيدا طعامك لآكل وكذا زعم ان ان اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لان لها الصدر والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير ان يكون ما اتاقا الحكم فلان اثنا جاء بخلافه قال تعالى وان كثيرا من الناس بلقاء ربهم لكافرون وقال الشاعر فاني الى قوم سواكم لاميل واما فساد التعليل فلان هذه اللام مقدمة من تاخير فهي انما تحرها هو خبر الاصل ان يتقدم عليها لانا اصهرني خبرها الا ان والاصل ان يصح ان زيدا قائم ولا ان في الدار لزيدا الا ترى ان الفاصل فخبرات هو ان عند البكرتين والفاصل فاسمها هو باجماع النحاة فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت حرف الشاد الضرورة قال ابو حيان لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لان قائله متمكن من ان يقول كذا ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالجاء الى شئ فقال انهم لا يلجئون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها ونظم تركيب اخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع كلامهم النثري وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرناه والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الا ويمكن للشاعر ان يغيره انتهى وقال ابن جني في الخصائص سالت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب اولا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من قبيحها عندهم فليكن من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك فائدة قال الاعلم يجوز للشاعر استعمال الاصل المهجور كما استعمل قول كان بين فكيها والفك فائدة قال الشلوبين علة الضرائر التشبيه لشئ بشئ والرد الى الاصل فائدة ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ومن فروع ذلك اذا دعت الضرورة الى منع صرف المنصرف الجر وفيه فانه يقتصر فيه على حذف التنوين ويبقى الكسر عند الفارسي لان الذي دعت اليه حذف التنوين فلا يتجاوز فصل الضرورة باجماعا العامل والكوفي يرى حذفه فجعل الخبر قياسا على ما لا لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسر ذكره في البسيط ومنها لا يجوز الفصل بين ما واللام باكثر من اسم واحد لان اللام لا يتقدم عليها ما بعدها وانما جاز هذا التقديم للضرورة وهي تندفع باسم واحد فلم يتجاوز نقدها الضرورة ذكره السيرافي والرضي فائدة ما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها قال ابن النحاس في التعليقة قول الشاعر لاوا بن عمك لا اختلف الناس في هل المحذوف لام الجر وبقيت الاصلية او اللام التي هي موجودة مفتوحة او المحذوف اللام الاصلية والباقية هي لام الجر والاظهران الباقية هي لام الجر لان القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي الى ان يكون البيت ضرورة والقول بحذف الاصلية لا يؤدي الى الضرورة وما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها التصاريف ردا الاشياء الى اصولها هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع منها قال ابن جني الباء اصل حروف القسم والواو بدل عنها ولهذا لا تجر الا الظاهر فاذا دخلت المضمرات عادت الى الاصل وهي الباء فيقال بك لا وك لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها ومنها اذا ابدل وصل بيل يك ولد بالضمير فانه تعود النون المحذوفة فيقال لم يكنه ومن لدنه لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها ومنها قال الا انما الترتيم دخول تاء التانيث في الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي دون المسند الى ظاهره لان الاصل الحاق العلامة والمضمر يرد الشئ الى اصله فوجب ان لا تحذف العلامة لان ذلك خلاف مقتضاه ومنها اذا اتصل بالمانع بنين على

تمامه
نادرة مسلحة
في سالك دقائق السالك
الكافية تعرب لانها مرفوعة تقت
وتقت والكشف بشم الذي يقال
وكان عليكم ان يقولوا للكثرة
فعال الاكل فان التنبيه عندهم
الشامل والعربي منها الاختصاد
اصلها العطف فقولها فكيها
عند الاعراب فكيها
فضوابط

السكون نحو ضربت وضربنا وعلله ابن الدهان بان السكون في البناء واصل البناء السكون والتغيير يرد اكثر الاشياء الى اصولها
قال ابن اياز وهذا احسن من التعليل بكراهة توالي اربع متحركات لانه لا يطرد في اخرجت واشباهه ومنها قال ابن [illegible]
زعم بعضهم ان الواو الاصلية في التقليل [illegible] لا امانات لما [illegible] قال ابن برهان [illegible] الحروف [illegible]
تنبيها على هذا المعنى لان المضمر يرد الشيء الى اصله ومنها قال ابن فلاح في المغني فان قيل لم اختلف [illegible] كلا وكلتا مع المضمر عند
البصريين وليس اختلافهم للتثنية لان الاعراب عندهم مطلقا قلنا الشبه بلدا وعلوا [illegible] مع المظهر [illegible] الالف
ومع المضمر بالياء فرقا بين المتمكن نحو العصا والفتى [illegible] ووجه المناسبة بينهما ملائمة الاشياء [illegible]
ولم يقلب في الرفع لان المشبه به [illegible] مع المضمر دون المظهر لان المضمر يرد الشيء الى اصله ومنها قال
الاندلسي في شرح المفصل [illegible] قال [illegible] في الوصل اذا كان الضمير يرد الاشياء الى اصولها
كفتح لام الجر في قولك لك [illegible] الاسم [illegible] موقع المضمر ومنها قال الاندلسي [illegible]
لم يدخل الكاف على المضمر [illegible] بين الاسم والحرف [illegible] والمضمر يرد الاشياء الى
اصولها ولهذه العلة امتنع دخول حتى على المضمر ومنها قال ابن فلاح في المغني [illegible] مع ضمير جمع المؤنث على
السكون منبها على ان اصل الافعال البناء على السكون لان الضمير يرد الشيء الى اصله ومنها قال ابن يعيش [illegible]
في الظرف [illegible] اذا كنيت عنه [illegible] في نحو اليوم قمت فيه لان الاضمار يرد الاشياء
الى اصولها وان اعتقدت انه مفعول به على السعة [illegible] مع الظاهر فتقول اليوم قمته قال الله
ويوم شهدناه [illegible] تنبيه قال التسهيل [illegible]
[illegible] الى التشبيه [illegible] اليوم [illegible] على النحاس [illegible] الضمير لا يرد
الشيء الى اصله [illegible] تنبيه
قال السخاوي في سفر السعادة لا يدخل على القسم [illegible] لان الاصل [illegible] لان الاضمار يرد
الاشياء الى اصولها في كثير من المواضع تقول اعطيتكم درهما ثم تقول الدرهم اعطيتكموه [illegible]
وقال ابو بكر محمد بن عبد الملك [illegible] الاضمار يرد الاشياء الى اصولها [illegible] الاضمار [illegible]
عليكم [illegible] الى الاصل [illegible] الا ان [illegible] الاستعمال
نقول اعطيتكم درهما اصله اعطيتكموه [illegible] فاسكنوا [illegible] وكرهوا الاسكان مع [illegible]
وكذلك عليكم [illegible] اليوم [illegible] لان الاضمار [illegible]
الى [illegible] الاسماء التي [illegible] قال السخاوي [illegible] الاضمار [illegible] الاشياء الى اصولها [illegible]
لا لاجل الاضمار [illegible] الاضمار [illegible] مع ان الشيء اذا [illegible] على اصله ولا [illegible]
سؤال فيه [illegible] لانا نقول [illegible] السؤال [illegible] تقول [illegible]
اختصاص الباء بهذا الابدال [illegible] الباء اصل ولهذا لا تقول اقسم بالله [illegible] لا تقول اقسم والله ولا
اقسم تالله انتهى تنبيه قال ابن عصفور في شرح المقرب [illegible] الفرزدق [illegible] مثلهم [illegible] الا
انه بني على الفتح لاضافته الى المبني كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون فان قيل كيف يسوغ ذلك [illegible]
[illegible] الاشياء الى اصولها فكيف يكون سببا في اخراج [illegible] من الاعراب الى البناء فالجواب
ان المضمر لا يلزم رده الاشياء الى اصولها في جميع المواضع الا ترى ان التاء بدل من الواو في [illegible]

اضافوها الى المضمر [illegible] ولم يرد هذا الى اصلها قال الاندلسي في شرح الجزولية [illegible] في نحو [illegible]
[illegible] سيبويه [illegible] عن نظائرها وكان حقها [illegible] بالاضافة ولا سيما وهي مضافة الى المضمر والمضمر
يرد الاشياء الى اصولها ولذلك تقول [illegible] ثم تقول وضربتهو ولا تقول وضربته مسئلة قال ابن [illegible]
في التعليقة اجمع النحاة على [illegible] ولولاي [illegible]
باستعماله على غير [illegible] سيبويه [illegible] على [illegible]
[illegible] الضمير [illegible] وقال الاخفش [illegible]
من [illegible] المنصوب المرفوع فالضمير عنده في موضع
المنصوب المرفوع فالضمير عنده في موضع رفع لان موضع نصب والضمير في لولا [illegible] وان كان [illegible]
[illegible] الرفع فهو عنده [illegible] في موضع رفع على الابتداء لا في موضع جر قال ابن النحاس والوجه ما قاله
سيبويه لان التجوز في الفعل او الحرف احسن من التجوز في الضمير لان المضمرات ترد الاشياء الى اصولها فلا [illegible]
[illegible] عن اصلها ومن ضمنها التصغير [illegible] بدليل جواز الاضافة والنصب في [illegible]
في الحال والاستقبال والاقتصار على الاضافة في [illegible] مذهب سيبويه [illegible] الا ذكره
الشلوبين في شرح الجزولية [illegible] عقد له ابن جني بابا في الخصائص [illegible] ومنها
لام التعريف والاضافة [illegible] ومنها ياء النسب [illegible]
[illegible] التاء [illegible] ومنها علامة الجمع بالالف والتاء اذا دخلت
على [illegible] ولو سميت رجلا او امراة بهندات لقلت في الجمع [illegible]
الالف والتاء الاوليين للاخريين ومن ذلك نقض الاوضاع اذا طرأ عليها طارئ كلفظ الاستفهام اذا طرأ عليه
معنى التعجب استحال خبرا كقولك مررت برجل اي رجل وانما [illegible] التفضيل [illegible]
وانما كان كذلك لان اصل الاستفهام الخبر والتعجب [illegible] الخبر [illegible] على الاستفهام انما اعاد
الى اصله من الخبرية ومن ذلك ايم لفظ الواجب [illegible] همزة [illegible] واذا لحقه لفظ النفي [illegible]
اذن لكم [illegible] ومن ذلك ان [illegible] ذلك [illegible]
ما وضع له [illegible] ومن ذلك ان وضع العلم ان يكون مستغنيا بلفظه [illegible] الصفات فاذا
انت وصفته فقد سلبته [illegible] الاستغناء [illegible] قال ابن يعيش
[illegible] التعريف [illegible]
[illegible] وهو الصواب [illegible]
قال الشلوبين [illegible] جمع [illegible]
وقال ابن الدهان [illegible] التنوين [illegible]
[illegible] التنوين [illegible] الا اذا كان [illegible]
[illegible] التنوين [illegible]
[illegible] قال ابو البقاء في التبيين [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] ونصب المفعول [illegible]

جاري المعرب كما لو قلت ضرب الله مثلا فانك ترفع وتنصب مع ان الفاعل والمفعول معقول قطعا قال ونظيره من الشروح ان
الرمل في الطواف شرع في الابتداء لاظهار الجلد ثم زالت العلة وبقي الحكم [illegible] العدة عن النكاح شرعت لبراءة
الرحم ثم ثبتت في مواضع ليس فيها شغل الرحم قال وسبب ذلك ان النفوس تانس بثبوت الحكم فلا ينبغي ان يزول الا
قال ونظيره في التصريف ان الواو في يضارع ويعد ونحوه حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو يعد ثم حذفت مع بقية
حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد ولنظاير ذلك [illegible] وقال ابن عصفور في شرح الجمل الاعراب
اصلية في الاسماء لانه يفتقر اليه للتفرقة بين المعاني نحو ما احسن زيدا بنصب زيد ان اردت التعجب من حسنه وبرفعه
ان اردت نفي الاحسان عنه وبرفع احسن وخفض زيد ان اردت الاستفهام عن الاحسن الا ترى ان هذه المعاني لولا
الاعراب لا تتبين فان قيل ان الاعراب قد يوجد في الاسماء غير مفتقر اليه نحو شرب محمد الماء وركب الفرس عمرو واشباه
ذلك الا ترى ان الفاعل هنا لا يلتبس بالمفعول اذا ازيل الاعراب فالجواب ان الاعراب لما افتقر اليه في بعض الاسماء حمل
سائرها عليه في ذلك كما ان العرب لما حذفت الياء من يعد لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من اعد ونعد وتعد حملا على ذلك وقال
ابو البقاء في التبيين اذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير من هي له وجب ابراز الضمير فيهما مطلقا عند البصريين
لان ترك ابرازه يفضي الى اللبس في بعض المواضع نحو زيد عمرو ضاربه هو [illegible] اللبس [illegible] الضمير فيجب ان يبرز نفيا
للبس ثم يطرد في الباب فيما لا يلتبس نحو زيد هند ضاربته هي كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو يعد وتعد واعد فانهم حذفوا
منها الواو كما حذفوها في يعد وكذلك يكرم وتكرم ونكرم محمول على اكرم وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط قدر الكسرة
في المنقوص لاجتماع الامثال اذ الياء بكسرتين والضم حركة على الكسر لمناسبته فيهما بدليل اجتماع اصلهما [illegible]
الالف ولان الضمة اثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء اذا اجتمعا مطلقا وظهر النصب لخفة الفتحة ولم يعد الواو في
رأيت قاضيا وغازيا [illegible] الثبوت القلب [illegible] طردا للباب وقال
عبد القاهر هذا اقيس من حمل احدهم [illegible] لان الحمل المؤدي الى الاعلال [illegible] الاعلال الفاء لا
اللام محل التغيير ولان المنقوص [illegible] ثلاثة اشياء [illegible]
القواس في التعليقة من اجاز تقديم خبر ليس عليها [illegible] ليس فعل ناقص مثل كان واخواتها فاذا جوز في كان و
اخواتها يجوز في ليس ايضا طردا للباب وقال ابن يعيش في شرح المفصل الاصل [illegible]
الماضي منه رأى وانما حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال تخفيفا لانه اذا قيل [illegible] اجتمع همزتان بينهما ساكن والساكن
حاجز غير حصين فكانهما التقتا [illegible] الثانية [illegible] في اكرم ثم اتبع سائر الباب [illegible] الا
التي هي لام الكلمة [illegible] الاستعمال هذا الاصل [illegible] وقال ابن فلاح في المغني [illegible] الهمزة [illegible]
نحو [illegible] الجمع [illegible] طردا للباب على سنن واحد وقال ابن عصفور في شرح الجمل
انما [illegible] نون الوقاية لتقي الفعل من الكسر [illegible] يضربني ويضربونني [illegible]
الياء [illegible] الهمزة [illegible] الضمائر لشبهها بالحرف [illegible] ثم
حمل ما ليس كذلك طردا للباب على سنن واحد [illegible] ابن مالك في شرح التسهيل [illegible] ابن اياز لان وضع المضمر الا
وضع الحرف [illegible]
من باب واحد وقال ابن فلاح في المغني انما سكن آخر الفعل [illegible] الفاعل [illegible] اجتماع اربع حركات
لوازم ثم طرد الباب فيما لم يجتمع فيه اربع حركات [illegible] الحكم لان الافعال [illegible] على سنن واحد بدليل تعميم الحكم في

الواو من اعد ونحوه والهمزة من نكرم ونحوه وان لم توجد علة الحذف وقال ابن القواس ذهب الاكثرون الى ان متعلق الظرف
والمجرور اذا كان خبرا يقدر بفعل لانه اذا وقع صلة او صفة يقدر بالفعل اتفاقا فيجب ان يقدر في محل الخلاف طردا للباب
وقال ابن اياز ان المضاف لا يكون الا اسما لان الغرض الاهم بالاضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف فان قيل
هلا اضيف الفعل للتخصيص اذ قد يصح ذلك فيه الا ترى ان سوف والسين يخصصانه [illegible] فالجواب انه لما امتنع
منه الغرض الاهم وهو التعريف امتنع الاخر طردا للباب وهذا من قواعدهم وقال الاندلسي في شرح المفصل الكلام في
بناء الاسماء الاشارة تضمنها معنى الحرف وذلك ان الاشارة معنى كالاستفهام وغيره فحقه ان يوضع له حرف فلما
اتى هذا الاسم لهذا المعنى نيابة عن الحرف فقد ناسب الحرف فبني ويدل على انه تضمن هذا المعنى انهم لم يضعوا للاشارة
حرفا فكان هذا الاسم الموضوع مبنيا يفيد معنى الحرف فوجب اعتقاد تضمينه اياه هذا المعنى طردا للاصول واقامة لسبب
بنائه قال ابن جني بني لانه تضمن حرف الاشارة لان الاشارة معنى [illegible] فاقتضاها هذا الاسم فبني وقال
ابن اياز واما اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى حرف الاشارة اذ الاشارة معنى والموضوع لافادة المعاني الحروف فلما ادى
هذه الاسماء الاشارة علم انها كان القياس يقتضي ان يكون لها حرف فلما تضمنت معناه بنيت وهذا قول السيرافي قال
الاصفهاني في قول ان ذلك انما يتصور في الاء دون هؤلاء لظهور الحرف وهو هاء لا يمكن ان يقال الحرف الذي
هو هاء غير ذلك الذي تضمن معناه وان هذا زايد كما ان الالف واللام في الامس عند من بناه زايدة وان الاسم بني
لتضمنه معنى الف لام اخرى **حرف الظاء الظرف والمجرور** فيهما مباحث الاول لا بد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او
ما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر مثال الاول والثاني انعمت عليهم غير المغضوب
عليهم والثالث وهو الذي في السماء اله الاية اي وهو الذي هو اله في السماء والرابع نحو فلان حاتم في قومه فتعلق في بما في حاتم من معنى الجود
ومثال المتعلق بالمحذوف والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل
اليهم يدل على ذلك ومن المتعلقات بالفعل الماضي خلافا [illegible] يستثنى من قولنا لا بد للجار من متعلق ستة امور
احدها الحرف الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا وهل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط
والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزايد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا
ولم يدخل للربط الثاني لعل [illegible] الثالث لولا [illegible] الرابع رب في قول الرماني وابن طاهر الخامس كاف التشبيه
عند الاخفش وابن عصفور السادس حروف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه
كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم الثاني يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية
مواضع ان يقعا صفة نحو او كصيب من السماء او حالا نحو فخرج على قومه في زينته او صلة نحو وله من في السموات والارض
ومن عنده لا يستكبرون او خبرا نحو زيد عندك او في الدار [illegible] او ان
يرفعا الاسم الظاهر نحو افي الله شك [illegible] يوم الجمعة صمت فيه الرابع
القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم الخامس هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف
في تعيين الفعل في باب القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر
الفعل فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والصفة والحال الافراد ولان الاشتغال [illegible]
الفعل نحو اليوم الجمعة [illegible] وقال ابن القواس في التعليقة اذا وقع الظرف والمجرور [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] استقر او كان او وجد

وثبت قالوا لان بنا حاجة الى تقدير عامل وتقديره بما هو اصل في العمل وهو الفعل اولى من تقديره بما ليس باصل قالوا ولان لنا موضعا
يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل وهو ما اذا وقع الظرف والمجرور صلة لان الصلة لا تكون مفردا فاذا وجب هنا تقديره بالفعل
فان لم يكن في الخبر واجبا فلا اقل من جعله اجود وذهب بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم لا فعل تقديره كائن او مستقر او موجود او
ثابت قالوا لان بنا حاجة الى جعل الظرف والمجرور خبرا والاصل في الخبر المفرد فيقدر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفردا على ما
هو الاصل في الخبر قالوا ولان لنا موضعا يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد وهو اذا وقع الظرف او المجرور بعد اما وفاء الفجاءة
نحو اما عندك فزيد وخرجت فاذا في الدار زيد فهنا يجب تقديره بالمفرد لان اما وفاء الفجاءة لا يليهما الجملة واذا وجب تقديره هنا بالمفرد
فلا اقل من الرجحان فيما اذا وقع خبرا وهو رأي ابن عصفور ويترجح هذا بان تقديره بالفعل لزم فيه الكون خبرا وتقديره بالمفرد لم
فيه الكون خبرا فكان تقديره بالمفرد اولى قال واعلم انه على كل تقدير سواء قدر العامل فعلا او اسما انما نعنيه اذا حذفنا ذلك العامل
لما اضطررنا ان نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور لا الاستقرار لذلك التزمنا حذف العامل ونقل الضمير الذي كان في العامل الى الظرف
او المجرور واستتاره فيه وبقي الضمير مرتفعا بالظرف او بالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابة الظرف او المجرور عن ذلك العامل
ولا يجوز اظهار ذلك العامل ولا يجوز حينئذ قال ابو علي اظهار عامل الظرف [illegible] قال ابن النحاس في كيفية تقديره اما في القسم فتقديره
اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به واما في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر ايضا
ان اريد الحال او الاستقبال قال ابن هشام وتقديره كان او استقر او وضعهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع توهمهم
ضربي زيدا قائما ان التقدير اذ كان ان اريد المضي او اذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق واذا جهل المعنى فقدر الوصف فانه صالح في الازمنة
كلها وان كانت حقيقته الحال فلا يجوز تقديره الكون الخاص كما يجوز الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا قال ابن هشام و
توهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول
مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا للدليل واشتراط النحويين ان يكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما
خرج على ذلك قوله تعالى فلقد هم الحج اي مستقلات وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الآية اي تقتل وتفقأ وتصلم
او مقتولة ومفقوءة ومصلومة ومقلوعة قال ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا
لا يتقدم على المبتدأ قال ومن هنا الاحتجاج المعاذكره ابن [illegible] تقديره وصفا كما انما [illegible] في الدار زيد لانه
الفائية [illegible] لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يليها فعل [illegible] فانه ان كان من الفرقين
وهذا على ما بيناه [illegible] لان الفعل يقدم **تنبيه** قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور
اذا وقعا على اسمين [illegible] يقدر الاستقرار [illegible] لئلا يكون [illegible] واسمها بين الظرف والمجرور [illegible]
تقدم قبل الظرف والمجرور [illegible] لكونه لا يلزم الاضمار [illegible] والشاذ [illegible] في الفرق بين الظرف المستقر والظرف
اللغو قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف

كلام [illegible] عليها

وفي شرح المفصل [illegible] الظرف [illegible] المستقر [illegible]
المستقر في الكشاف [illegible] ابن السراج [illegible] الظرف [illegible] الكوفيون [illegible]
بالمستقر [illegible] الاستقرار والاستقرار فيه فهو مستقر فيه [illegible]
وسمي لغوا [illegible] الكلام [illegible] الشارع انهم يسمون في الظرف والجار [illegible]
فلا [illegible] الفعل [illegible] في الدار [illegible] زيد بالدار [illegible]
وما [illegible] ورد بين الجرف الناسخ [illegible] فلا [illegible] مغار [illegible]

ونحو

ظرف المستقر وظرف اللغو

الصباغ

والفصل الجاري مجرى الظرف كقوله ابغد بعلي تقول الدار ناسمة وبين المضاف وحرف الجر مجرور فما تحتد لله در اليوم
لاسها واشتريته بوالله درهم وهذا غلام والله زيد وبين اذن ولن ومنصوبها نحو اذن والله ترميهم بحرب الزنا
رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء وتقدمهما خبرين على الاسم في باب ان نحو ان لدينا انكالا
ان في ذلك لعبرة ومعمولين للخبر في باب ما نحو وما كل حين ولا في حين انا طارف وما في الدار زيد جالسا والحال
نحو كانوا فيه من الزاهدين وعلى الفعل المنفي بما نحو عن قليل ما تستغني فيلك ما استغنيا وعلى ان نحو لا خبرها نحو اما بعد
فاني افعل كذا وعلى العامل المعنوي في قولهم لكل يوم لك ثوب وقال المجاشعي في شرح الايضاح الظرف والجار يتسع فيهما
ومعه ذلك ان جميع الافعال وما كان عاملا فيهما يدل على الزمان والمكان دلالة ما ثمة وان لم يكن يذكر ما ذاكرا
فعل التاكيد وما كان جزءا للصفة فهو كالمستغنى عنه او في حكمه فكانها فاصلت بظرف او مجرور لم تفصل البتة اصلا
قال الجزولي بني تميم لا تلفظ بخبر لا الا ان يكون ظرفا قال الشلوبين هذا استثناء طريف لا اعلمه عن احد ولا اعدل احدا ولا
من ابن نظر وان كان له وجه من القياس في الظرف فانه يتسع فيه ما لا يتسع في غيره والكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس لانه
اتباع والاتباع انما هو منقول النقل في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح ينبغي ان يكون الظرف الذي يلي
به الرفع نائبا عنه ما كان صفة او صلة كمررت برجل او بالذي عندك بين الصفة والصلة من المناسبة لا يكونان الا بالفعل او
مسند فاتا الخبر والحال لكن كيف القول فيه ومررت بزيد في الدار ابوه فانه يجري في الاب الابتداء والفاعلية كونه فاعلا لانه جري
على صاحبه كاسم الفاعل بل قوي عند ابي علي وكونه مبتدأ لان اسم الفاعل يشكل مع ذلك يكون قائما ابوه على ان ابا علي يجعل الحج
شيئا واحدا ولم يفرق بين الصفة والخبر والحال الا انه يجعل الظرف اذا اعتمد يقدر بالفعل دون الاسم وكذا ينبغي ان يكون قياسا
واما ابن جني فلا يرى ذلك الا في الصفة والصلة وهو الظاهر من كلام سيبويه حرف العين العامل فيه مباحث الاول العامل
في الافعال الفرع في الاسماء والحروف فيما دخله من الاسماء والحروف عاملا لا ينبغي ان يسأل عن الموجب لعمله كذا في شرح الجمل
لابن البسيط اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع
والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة واما افعل التفضيل فانه اذا صحب من انتفت عنه هذه الاحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل
فلذلك لم يعمل في الظاهر وقال ابن السراج في الاصول انما اعمل اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى
وان فرق بينهما في الزمان كما اعرب الفعل لما ضارع الاسم فكما اعربوا هذا اعملوا ذا لما كان اعمل اسم الفاعل اذا كان للفعل
مشابهته ثم قالوا والحكم ان الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الافعال والحروف قالوا الا
عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء الا ما ضارع الفعل منها ولو لا معنى الحرف ما جاز ان قالوا اذا اضيف اليه الاول فعمل
الجر يليه الاصل في الاسماء ان لا تكون عاملة وباعتمادها لا ينبغي عنها بوصف الاسمية فان قيل اذا كان الاعتماد
يوجب لها صفة زائدة فلم عملت ولم اشترط الاعتماد قيل الاسم الصريح هو الذي يصح ان يحدث عنه بوجه من الوجوه وان
اذا اعتمد لم يصح ان يخبر عنها بل هي مخبر بها لان الاسم الصريح ليس فيه الا تمييز ذات من ذات واذا عرفت ذلك تبين ان
الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقا في شبه الفعل اذا هو واقع في موضع هو خاص بالفعل والاستفهام والنفي ايهما مختص
انما يطلبان الفعل وهو لفظ من حيث يلغى من قوة طلبه للفعل ان قد يدخل على الاسم فلا يعمل في الاسم كقوله تعالى ابشرا منا
واحدا نتبعه والذي اولى الاستفهام وقال ابن النحاس في التعليقة الاصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل
في الفاعل والحروف المختصة اصل ايضا في العمل من حيث كانت انما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه وانما كان الاختصاص
موجبا للعمل لانه اذا ثبت الاختصاص كما ان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه فعرفنا ان الاختصاص موجب للعمل وانه

في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا باصالته في العمل لذلك ولا كذلك الاسم فانه لا يعمل بنفسه الا بشبه
الفعل والحرف هو المضاف فلذا قلنا انه هو العامل ومعنى الاصالة انه يعمل بنفسه لا بشبه غيره انتهى الثاني عوامل
الاسماء لا تعمل في الافعال لبطلان الاختصاص الموجب للعمل ومن ثم كان الاصح في كي الناصبة ومن شرط
تارة تكون حرف جر بمعنى اللام وتارة تكون حرفا موصولا ينصب المضارع لا انها حرف واسم وينصب كما
الاصح في حتى انها حرف جر فقط وان نصب المضارع بعدها انما هو بان مضمرة لانها لما ذكر الثالث العامل
المعنوي قيل به في مواضع احدها الابتداء عامل في المبتدا على التصحيح واختلف في تفسيره فقيل هو التعري من العوامل
اللفظية وقيل هو التعري واسناد الفعل اليه قال ابن يعيش والقول على ذلك ان التعري لا يصلح ان يكون سببا
ولا جزءا من السبب وذلك لان العوامل توجب عملا اذ لا بد للموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة
العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة فان قيل العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تاثيرا حسيا كالاحراق
للنار والبرد للماء وانما هي امارات ودلالات والامارة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده قيل هذا فاسد
لانه ليس الغرض من قولهم ان التعري عامل انه معرف للعامل اذ لو زعموا انه معرف لكان اعترافا بان العامل غير التعري
وكان ابو اسحق يجعل العامل في المبتدا ما في نفس المتكلم يعني من الاخبار عنه قال لان الاسم لما كان لا بد له من حديث
يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدا قال ابن يعيش والاصح ان الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك اياه
لثان يكون خبرا عنه والاولية معنى قائم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره وقيل انه عامل
في الخبر ايضا ثم قال ابن يعيش والتحقيق ان العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملا في المبتدا بلا واسطة وعمل في الخبر
بواسطة المبتدا فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدا وان لم يكن للابتداء اثر في العمل الا انه كالشرط في عمله كما لو وضعت
ماء في قدر ووضعتها على النار فان النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا فالعامل
الرفع في المضارع معنوي على التصحيح بل حكى ابن الدين في شرح التسهيل انه لا خلاف فيه وليس كذلك بل الخلاف
فيه موجود فقد ذهب الكسائي الى ان عامله حروف المضارعة وعلى انه معنوي اختلف فيه فقيل هو تجرده من الناصب
والجازم وعليه الفراء وقيل هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وعليه جماعة من البصريين منهم الاخفش وقال الاعلم
ارتفع بالاهمال قال ابو حيان وهو قريب من الاول وقال جمهور البصريين هو وقوعه موقع الاسم فقولك زيد يقوم كونه
وقع موقع قايم هو الذي اوجب له الرفع وقال ثعلب ارتفع بنفس المضارعة وقال بعضهم ارتفع بالسبب الذي اوجب له الاعراب
لان الرفع نوع من الاعراب قال ابو حيان فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع واحد منها لفظي وثلاثة منها
ثبوتية وهي الاخيرة وثلاثة معنوية عدمية وهي التي قبلها قال وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقي الرابع
الخلاف جعل الفراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب في الفعل المضارع بعد الواو والفاء بعد الاجوبة الثمانية
يريدون بذلك مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه فهو عندهم نظير لو تركت والاسد
لاكلك نصبت لما لم ترد عطف الاسد على الضمير اذ لا يستقيم ان يكون التقدير لو تركت وترك الاسد لان الاسد لا ترك
عليه فيترك وكذلك قولهم زيد امامك نصبوا امامك عندهم بالخلاف لان الظرف مخالف للمبتدا فلذلك العامل يرفع كما
قايم من قولك زيد قائم وقد يكون رفعا على المخالفة كقوله على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد
قال الفراء هو مرفوع على المخالفة قال ابن يعيش ومعنى الخلاف عندهم عدم المماثلة وقال ابن يعيش ذهب الكوفيون الى ان
المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك انا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت

الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما خالفته ولم تشاركه في الفعل نصب على الخلاف قالوا وهذه قاعدة عندنا
في الظرف نحو زيد عندك الرابع عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرتفع باحداث الفعل وذهب خلف الاحمر
الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية كما نقله عنه ابن عمرون وابن القاسم في التعليقة وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد
وقال ابن فلاح بعد ذلك بان العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه
الخامس عامل المفعول ذهب خلف الاحمر الى ان العامل في المفعول معنى المفعولية نقله ابن فلاح في المغني السادس عامل الصفة
والتاكيد وعطف البيان ذهب الاخفش الى انه معنوي وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدا والفعل المضارع ذكره في البسيط
فائدة قال ابن الحاجب في اماليه العوامل اللفظية مطلقة على كان واخواتها وعلى ظننت واخواتها وان واخواتها وما الحجازية
وحروف الجر وان كانت لفظية الا انها لما كانت تقتضي شيئا واحدا لم تقل مع تلك جملة فيما ذكر اولا البحث الرابع كل
حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فانه يعمل ذكره الجزولي في حواشيه ونقله ابن الخباز في شرح الدرة الالفية قال وقولهم
لم ينزل الى اخره يحترز به من قد والسين وسوف ولام التعريف فانها مختصات ولم تعمل لانها كالجزء مما يليه وسبقه الى ذلك
ابن السراج في الاصول وفي بعض شروح الجمل مثله وزاد ان الدليل على ذلك في سوف دخول اللام عليها في قوله تعالى ولسوف يعطيك
ربك فترضى فلولا انها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل قال فان قيل حروف الجر انما عملت
في الاسماء لانفرادها بها والنواصب والجوازم انما عملت في الافعال لانفرادها بها وكان القياس في ما الحجازية ان لا تعمل
الا انها لما كان بينها شبهان شبه عام وشبه خاص عملت فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تلي الاسماء
والافعال وشبهها الخاص شبهها بليس وذلك انها للنفي كما ان ليس كذلك وتخلص الفعل المحتمل للحال كما ان ليس كذلك فمن
راعى الشبه العام لم يعملها وهم بنو تميم ومن راعى الشبه الخاص اعملها وهم الحجازيون وقال النيلي لما كان الحرف يعمل فيما
يختص به ولم يعمل مختص كلام التعريف وقد والسين وسوف لان المختص بالشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا
اقرب من قولهم ولم ينزل منزلة الجزء منه لان ان المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لانها موصول وفي شرح
التسهيل لابي حيان انما عملت اذن وان كانت غير مختصة بالمضارع لشبهها بان كما اعمل اهل الحجاز ما اعمال ليس وان كانت غير مختصة
بالاسماء لشبهها بها ووجه الشبه ان كل واحد منهما حرف ناصب لكنه يدخل على مستقبل وبعض العرب لم يعملها لانه راعى
عدم الاختصاص كالتميمي في ما فلم يعملها لعدم الاختصاص وفي البسيط انما لم تعمل ادوات التحضيض لانها يجوز
تقديم الاسم فيها على الفعل فصارت كانها غير مختصة بالفعل وفيه ان لولا ولوما لم تعملا وان كانا لا يليهما الا الاسماء
لانهما ليسا مختصين بالاسماء اذ لو كانا مختصين بالاسم لكانا عاملين فيه فكان يكون عملهما الجر اعطاء للمختص بالاسم
المختص في الاعراب وهو الجر على ما تقرر في العوامل ويكونان كان واحد القسمين الحروف المختصة بالاسماء وانما هما حرفان
يدخلان على الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية وقد لا تخرج عن الاختصاص من الا ان ذهب الى ان تاليهما مرفوع بهما وهو قول
الفراء وابن كيسان وعزاه ابو البركات ابن الانباري الى الكوفيين وقال انه الصحيح وعزاه صاحب الافصاح الى جماعة من
البغداديين وقال ابو الحسن الابذي الصواب مذهب البصريين انه مرفوع بالابتداء لان كل حرف اختص باسم مفرد فانما
يعمل فيه الجر لانه استحق العمل فلو كانت لولا عاملة لجرت قال والصواب ان الحروف لا تعمل الا فيما فيه معنى الفعل اذ
لو كانت كذلك لعملت الهمزة التي للاستفهام لانها بمعنى استفهم وما النافية لانها بمعنى انفي ولا بالنيابة منا
الفعل فقد تراد كالعوض ولا يحسب العمل وقال ابن يعيش لم تعمل حروف العطف جرا ولا غيره لانها لا اختصاص لها
بالاسماء والحروف التي تباشر الاسماء والافعال لا يجوز ان تكون عاملة اذ العامل لا يكون الا مختصا بما يعمل

قال وكذلك الا في الاستثناء لا تعمل لانها تباشر الاسماء والافعال والحروف نحو قولك ما جاءني زيد قط الا نفرا ولا رايت
بكرا الا في المجلس والقائل لا يكون الا مختصا قالوا واعلم ان الاصل في الحروف الداخلة على الاسماء والافعال الحكم فيها ان لا
تعمل في واحد منهما غير انها اعملت في النكرات تاسيسا لعلة عارضة وهي مضارعتها ان كما اعملت ما في لغة اهل الحجاز
لمضارعتها ليس والاصل ان لا تعمل وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم ان الحروف اذا كان لها اختصاص
بالاسم او بالفعل فالقياس ان تعمل فيما تختص به فان لم يكن لها اختصاص فالقياس ان لا تعمل فمتى وجدت مختصا لا يعمل
او غير مختص يعمل فسبيلها ان تسال عن العلة في ذلك فان لم تجد فيكون ذلك خارجا عن القياس قال فاذا تحقق هذه القاعدة
فاقول ان ما النافية ليس لها اختصاص فيجب ان لا تعمل ولذلك لم يعملها بنو تميم فهي عندهم على القياس فلا سوال في
كونها لم تعمل لانها اتت على اصلها ... على قياسه وقانونه لا يسال عنه واما اهل الحجاز فاعملوها لشبهها بليس من وجوه كما
... وجه السابقة وقال ابو حيان في شرح التسهيل اصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب ان يكون مختصا بنوع من الاعراب
الذي اختص بذلك المعرب ولذلك لما كان الجزم نوعا من الاعراب مختصا بالمضارع والحرف الجازم مختص به اعطي
المختص للمختص وكذا القول في حروف الجر انتهى وقال ابن عصفور في شرح المقرب لم يجئ من الحروف المختصة بالاسم واحد الا
فيه عمل الخفض الا الا التي للتمني فان الاسم المبني معها في موضع نصب بها في مذهب سيبويه وذلك نحو قولك الا ماء و ... ذلك
انها تضمنت معنى ما ينصب وهو تمنيت فائدة قال ابن مالك في شرح كلامهم حرف يرفع ولا ينصب وهذا ابطل قول ابن مالك ان لولا
الرافعة للاسم وقال الشلوبين في قول من قال ان اصل عمل الحروف الجر خطاء وانما القول الصحيح ان اصل الحرف ان لا تعمل فيها
ولا انصب الا ان الرفع والنصب انما هما من عمل الافعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا او مشبها به وكل منصوب مفعولا او مشبها
فاذا اعملنا الحرف فانما يعملها لشبه الفعل ولا يعمل عملا ليس لمجرد الشبه الا عمل الجر اذ كان يوصل الفعل ...
في معناه الى الاسم الخامس قال في التسهيل اصل الحروف ان تكون عاملة لانها ليست لها معان في انفسها وانما معانيها في غيرها
واما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فاصله ان لا يعمل في غيره وانما وجب ان يعمل الحرف في كل ما دخل عليه لانه اقتضاء
معنى فيقتضيه عملا لان الالفاظ تابعة للمعاني فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب ان يتشبث به لفظا وذلك هو العمل
فاصل الحرف ان يكون عاملا فما كان من الحروف التي لم تعمل وسبب سلبها العمل فيها هل فانها تدخل على جملة قد عمل بعضها في بعض
سبق اليها الابتداء والفاعلية فدخلت لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء
ونحوه وكذلك الهمزة فانها حرف دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف مفرد لا يوقف
عليه ولا يتوهم ذلك فيه لعامل في الجملة لتوكيد ... فيما تعلق بها ودخولها عليها واقتضائها لها كما اعملوا في ان واخواتها
حيث كانت كلمات من ثلاثة احرف فصاعدا يجوز الوقف عليها كليت ولعل فاعملوها في الجملة اظهارا لارتباطها
وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها ومعنى الربط والتوكيد تعلق الحرف بالجملة اذ كان من الناس من يقف على نحو هل فربما
توهم الوقف عليه ... السامع عنه فاذا دخل في الجملة حرف يتعلق به السامع عليه ونحو ذلك الحرف مقام العامل
نحو هل زيد ... قائم فاذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الثبوت تاكد عنده ذكر النفي والاستفهام
ان الجملة غير منفصلة عنه ولذلك اعمل اهل الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلق والتاكيد
بادخال الباء في الخبر وانها ثابتة في ان انه يغني عن العمل الذي هو النصب وانما اختلفوا فيها ولم يختلفوا في هل لان
ما للنفي فالنفي من ادوات ان يكون لها اثر في الجملة يؤكد نفيها بما جعلوا اذ لذلك الاثر كاثر ليس وهو النصب في العمل في
باب ليس اقوى لانها كلمة كليت ولعل وكان والوهم الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال الجملة عن ما قبل

فلم يكن

فلم يكن بد من اعمال ليس وابطال معنى الابتداء السابق وكذلك لما اذا قلت ما زيد الا قائم فلم يعملها الحجازيون لانه لا يتوهم
انقطاع زيد عن ما لان الا لا يكون ايجابا الا بعد نفي فلم يتوهم انفصال الجملة عن ما وكذلك لم يعملوها عند تقديم الخبر نحو
ما قائم زيد لان ليس من شرط النكرة ان تكون مبتدا بها فما تخبر عنها الا مع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم المخاطب انقطاع الكلام
عما قبلها لهذا السبب فلم يحتج الى اعمالها واظهارها ونحو الحديث كما كان قبل دخولها مستغنيا عن تاثيرها فيه واما حرف
لا فان كان عاطفا فحكمه حكم حروف العطف ولا شيء منها عامل وان لم تكن عاطفة نحو لا زيد قائم ولا عمرو ...
الى اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقولك ولا عمرو لان الواو مع لا الثانية تشعر بالاولى لا لا تعمل الا ربطا
بها فلم يحتج الى اعمالها وبقيت الجملة عاملا فيها الابتداء كما كانت قبل دخول لا الا انهم في النكرات قد ادخلوها
على المبتداء والخبر تشبيها بليس لان النكرة ابعد في باب الابتداء من المعرفة والمعرفة اشد استبدادا باول الكلام واما
التي المتبرئة فللنحويين فيها الاختلاف فهي املا لام لان كانت عاملة فكما اعملوا ان حرصا على اظهار نسبتها بالحدث
وان لم تكن عاملة فلا كلام واما حروف النداء فعاملة في المنادي عند بعضهم والذي يظهر خلافه ولو كان عاملا لما
جاز حذفه وابقاء عمله فان قلت فلم عملت النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ثم ان المضارع قبل دخولها كان
مرفوعا بعامل معنوي فهلا منع هذا العامل اللفظي الحروف من العمل كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل الا
ان يخشى انقطاع الجملة كما في ليت وان واخواتها فالجواب من وجهين احدهما ان الابتداء اقوى من عامل المضارع وان كان
كل منهما معنويا لان عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم الخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته فلم يمنع شيئا من الحروف
اللفظية عن العمل والثاني ان هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة انما دخلت لمعنى في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب
عمل حروف الجر في الاسماء من حيث دلت على معنى فيها الا في الجملة واما الا في الاستثناء فقد زعم بعضهم انها عاملة في
الصحيح انها موصلة الفعل الى العمل في الاسم بعدها كواو مع وواو المفعول معه الفعل الى العمل فيما بعدها فاستغنوا باعمال
العامل عن اعمالها عملا اخر وكذلك هي العاملة وشبهها في الجر وحروف العطف فقياس على ما تقدم لام التوكيد وترك
اعمالها في الجملة مع انها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل لتربطها بما قبلها من القسم بما بعدها انا لحفظ الاصل ... جميع
اصول اعمال الحروف وغيرها من العوامل وكاشفة عن اسرار العمل للافعال وغيرها من الحروف في الاسماء ومنبهة
على سر امتناع الاسماء ان تكون عاملة في غيرها هذا لفظ السهيلي وقال الشلوبين الحرف لا يعمل الا فيما فيه معنى الفعل
خاصة لانها لو عملت بدون العمل لحروف كلها اذ كل حرف فيه معنى الفعل لو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت
كلها وانما يعمل منها ما قوي فيه شبه الفعل كونها في ان واخواتها وما الحجازية وهذا المعنى بالحرف ان تلك الا ان
الاشباه ليست موجودة فيها السادس قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة الا فيما يدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول
به او فيما كان تابعا للواحد من هذه نعتا او توكيدا او بدلا لان التابع هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل الا فيما دل
عليه لفظه لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضاربا ومضروبا ومصدرا فلذلك عمل فيها وما لا يصل اليه الفعل الا بواسطة
حرف كالمفعول معه والظرف السابع اذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى المجاز بالحذف ومن ثم ضعف قول بعضهم
قال ان ناصب المعطوف في قول الشاعر: هل انت باعث دينار لحاجتنا * او عبد رب اخا عون بن مخراق * فعل يقدر عليه اسم الفاعل
وقال بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لان التنوين فيه مراد واذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى المجاز بالحذف
ذكره في البسيط وقال ايضا ذهب الكوفيون الى ان ... لا تعمل لان اسم الفاعل انما عمل لجريانه على الفعل في حركاته
وسكناته وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول على اضمار فعل تفسره الصفة قال صاحب البسيط وهذا

التي

حرف النداء

النص مفرقة على القياس

ضعيف لان النص مقدم على القياس وتقدير ناصب غيرها على خلاف الاصل فلا يصار اليه ما امكن لما القا العمل على الوجه
فائدة قال ابن فلاح في المغني الصحيح ان التوكيد لا يعمل لعدم تقديره بان والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقولهم سقيا له
ورعيا له ففيه وجهان احدهما ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر التي لا تقدر بان والفعل
الثاني ان المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه ونظير هذا ان نيف الدار وفتها هل العامل الظرف لنيابته عن
الفعل او نفس الفعل هو العامل والاكثرون ان العامل الظرف انتهى الثامن اذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار
كبعض حروفها تخطاها العامل ولذلك تخطى لام التعريف وهاء التنبيه في قولك مررت بهذا وما الزائدة في قوله تعالى
فبما رحمة وقليل ولا في جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء ولئلا يكون للناس وان لا تفعلوه التاسع قال الكوفيون
لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء والاخر عاملا فيه وبنوا على ذلك ان المبتدا يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدا فهما ترافعا
قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدا لا بد له من خبر والخبر لا بد له من المبتدا ولما كان كل واحد منهما لا ينفك عن
الاخر ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه قالوا ونظيره [illegible] قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى فنصب ايا ما بتدعوا وجزم تدعوا بايا ما فكان كل واحد منهما عاملا في الاخر ومثله اينما تكونوا يدرككم الموت فاينما
منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينما وذلك كثير في كلامهم وقال ابن النحاس في التعليقة حكى ابن جني في كتاب [illegible]
المشهورة لم يبين الناس قولا عن الاخفش ان فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدا
والخبر وقال ابن الدهان في الغرة قول الكوفيين فاسد من وجهين احدهما ان الخبر اذا كان عاملا فرتبته التقديم واذا كان
معمولا فرتبته التاخير والشيء الواحد لا يكون مقدما مؤخرا من كل وجه والثاني ان الاسم ليس من حقه العمل وانما يعمل بشبه
الفعل الرفع والنصب وبشبه الحرف الجر والجزم وليس فيهما شبه واما ايا ما تدعوا فان تدعوا عمل فيه ان بحكم الاصل وايا
عمل في تدعوا بحكم النيابة عن حرف الشرط ويلزمهم ايضا ان لا يعملوا [illegible] لان العامل موجود [illegible]
العاشر فرق بين العامل والمقتضي قال ابن يعيش في شرح المفصل ليست الاضافة هي العامل للجر وانما هي المقتضية له
والمعنى بالمقتضي هنا ان القياس يقتضي هذا النوع من الاعراب لتقع المخالفة بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول فيتميز بينهما
اذ الاعراب انما وضع للفرق بين المعاني والعامل هو حرف الجر او تقديره فالاضافة معنى وحرف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة
لها كما ان الفاعلية والمفعولية معنيان يقتضيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل اداة المحصلة لهما فالمقتضي
غير العامل انتهى الحادي عشر قال ابن النحاس في التعليقة هنا نكتة لطيفة وهي ان الاسم العامل ومعموله بمنزلة المضاف
والمضاف اليه في باب الكلام وباب لا فكما يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه كذلك يحذف العامل ويبقى معموله
الا انه كان الاكثر اذا حذف المضاف يعرب المضاف اليه باعرابه ولا كذلك العامل والمعمول [illegible]
وقل حذف العامل الثاني عشر قال ابن يعيش قد يكون الحرف عاملا في حال لا يكون عاملا في حال اخرى وفي نظائر الاول لولا
تعمل الجر في المضمر ولا تعمل مع المظهر الثاني لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها الثالث عسى تنصب المضمر في نحو عساك وعسا
ي وعساه ولا تعمل مع الظاهر الا الرفع الرابع لات تعمل عمل ليس في الاحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل هذا ما ذكره ابن
يعيش وذكر ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح مثله [illegible] النظائر تاء القسم تختص باسم الله وكاف التشبيه تختص
بالظاهر وكذا واو القسم ومذ ومنذ وقال ابو البقاء في التبيين من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع اخر الا ترى
ان واو القسم تجر في القسم ولا تجر في موضع اخر وما الحجازية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع اخر وكذلك حتى تجر في موضع
ولا تجر في موضع اخر وذلك كثير ولما ذكر سيبويه لولا والقائها تجر المضمر دون غيره واستانس لها بنظائر منها لدن ولات

ان المبتدا يرفع الخبر وبالعكس ايضا ١٢

يكون الحرف عاملا في حال ولا يكون له في حال اخر ١٢

قال ولا ينبغي للعاقل ان ينكر هذا الباب وهو مطرد في عدة نظائر الثالث عشر لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ولهذا رد قول
من قال ان الابتداء والمبتدا عاملان في الخبر وقول من قال ان المتبوع وعامله عاملان في التابع وقول من قال ان ان
وفعل الشرط معا عاملان في الجزاء وقول من قال ان الفعل والفاعل معا عاملان في المفعول حكاه ابو البقاء في التبيين
عن بعض الكوفيين وابن فلاح في المغني عن الفراء وقال ابن النحاس في التعليقة اذا جعلنا مجموعهما حلو حامض خبرا فالعامل
شيء من طريق المعنى لان المعنى هذا مز ولا يكون ذلك العامل في احدهما لانه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية وليس المعنى عليه
ولا فيهما لانهما حينئذ يكونان قد عملا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك لا يجوز الرابع عشر رتبة
العامل ان يكون مقدما على المعمول قال ابن عصفور في شرح المقرب فان قيل ينقض ذلك قولهم ان العامل في اسماء الشرط
واسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها فالجواب ان اسماء الشرط تضمنت معنى ان واسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة
فالاصل في من ضربت امن ضربت ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها واذا كان الاصل كذلك فتقديم العامل
في اسماء الشرط والاستفهام عليهما سائغ بالنظر الى الاصل وانما امتنع تقديمه عليهما في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم
معنى الشرط والاستفهام الخامس عشر قال ابن اياز العامل اللفظي وان ضعف فعمله اولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم
زيدا ضربت على زيد ضربت وقولهم ان زيدا ضربت لا يجوز الا في الضرورة السادس عشر قال الشلوبين في شرح الجزولية العوامل
لا يليها الا الجوامد لا الصفات الا ان تكون خاصة بجنس فهنا يجوز حينئذ حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه
فاجرى الاسم الذي بعد اسم الاشارة مجراه دون اسم الاشارة كما انه ليس يحسن مررت بالحسن ولا مررت بالجميل لانه
لا يختص جنسا من جنس فكذلك ليس يحسن مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ولكن المستحسن انما هو مررت بهذا الضاحك
لانه يختص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا السابع عشر قال ابن عصفور العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم اخبار
ان واخواتها عليها انتهى ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم ولا الحال على عاملها الضعيف غير الفعل
المتصرف وشبهه كاسم الاشارة وليت ولعل وكان وكاف التشبيه والظرف المتضمن معنى الاستقرار ولا التمييز على عامله الجامد اجماعا
ولا معمول المصدر ولا فعل التعجب وليهم الفعل الثامن عشر قال ابو البقاء في التبيين العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول
والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب ان يكون العامل مع المعمول كذلك الا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا
الاصل لدليل راجح التاسع عشر قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الحروف لما كانت فيها تعليق جاء التعليق
في الافعال [illegible] في الاسماء قليلا لانها لو [illegible] والاول متعلق [illegible]
من [illegible] الاسد العشرون قال ابن هشام العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب
للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها الحادي والعشرون قال ابن
جني يدل على ضعف عوامل الافعال عن عوامل الاسماء ان جواب الشرط جزم بان وفعل الشرط كخبر المبتدا بالمبتدا والاسم
فجرتا مجرى الابتداء فيه فروع منها اصل الوصف اذا طرات عليه الاسمية فهو باق على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كادهم
واصل الاسم اذا طرات عليه الاسمية فهو باق على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كاربع في قولك مررت بنسوة اربع
ومنها قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في شرح الايضاح اعرف [illegible] للبس [illegible] ومنها [illegible]
[illegible] ومنها الاصل في البقاء [illegible]
فان كان [illegible] بالقلة [illegible]
الياء [illegible] ومنها قال الشلوبين في شرح الجزولية اذا [illegible]

التنوين فانه يكون عند الجمهور في القوم هنا باقيا على الاعراب وانما منع من ظهور الاعراب فيه ما منع من ظهور الاعراب في الاسم المضاف
الى ياء المتكلم وهذا قول قد ذهب اليه طائفة قليلة من المتقدمين حكاه ابن السراج واختاره ابو بكر بن طلحة وقال التوكيد
النحويات مذهب اكثر المتقدمين خلافه وحجة الجمهور ان هذه النون لما اوجبت ذهاب الاعراب من الفعل وكان اصل
الفعل البناء رجع الى اصله البناء فذهب ذلك الاعراب الطارئ عليه الذي هو الاعراب لا هو لا وهذا فرق بين المضارع
الذي يتصل به النون وبين الاسم الذي يتصل به ياء المتكلم اذ الاسم ليس اصله البناء انما اصله الاعراب فاذا كان
اصله الاعراب فلا ينبغي ان ينتقل عن الاصل الا ما وجدنا السبيل اليه بوجه وقد وجدنا السبيل بان نقول ان ذهاب الاعراب
هنا عارض والعارض لا يعتد به **ومنها** قال ابو البقاء في التبيين يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا
ومنعه الكوفيون اذا كان قبل الطرف ساكنا فانه اذا حذف وحده كان الباقي ساكنا وذلك حكم الحروف لا نظير له
في الاسماء المعربة والجواب انه عارض لان الترخيم عارض يعتبر البناء لا نظير له في الاصول وهو شائع ومع ذلك
ابا نفي الاصول لا يبنى على هذا المثال لان الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى **ومنها** قال ابو البقاء ايضا اذا كان
ما قبل آخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز في الوقف ان تنقل الضمة والكسرة اليه واختلفوا في المنصوب الذي فيه الالف واللام
نحو رايت البكر فذهب البصريون انه لا ينقل فتحة الراء الى الكاف بل يقف عليها بغير نقل ووجهه ان هذا الاسم لما
في الوقف تثبت فيه الالف المبدلة من التنوين نحو رايت بكرا كانت كذلك الراء وحكمها حكم ما هو في حال التعريف مثل
حالها في التنكير لان حالها حال واحدة وهذا نظير امتناع الجزم في نحو لم يقل في الكامل لان الاصل الجزم
بالساكن ويؤيد هذا ان التنكير هو الاصل والتعريف عارض فوجب ان لا يعتد بالعارض وان يستمر حكم التنكير **ومنها** قال
بعضهم كان ينبغي ان تثبت الياء في حال الجر كما تثبت في حال النصب لان الحركة في الجر عارضة فينبغي ان لا يعتد بها
في التعليقة والجواب انه لا نظير لها في الاصل الحركة الا الا لفا عارضة بمنع الصرف لان الالف مع تنوين العوض لا يستحقه الا
في الاسم **ومنها** قال ابن النحاس في قاعدة الاعراب ان بعض الافعال لا يعرب وقفا **فان قيل** فان الافعال تثبت وقفا ويحذف وصلا
وهو الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير جمع المذكرين والمخاطبة المؤنثة واكدا فانه يحذف منه الضمير ويعود الرفع لنون التوكيد فاذا
وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف فاعيد الضمير وعادت نون الاعراب لانه زال ما اوجب حذفه للاعراب فيحذف وقفا ويحذف وصلا
قيل الحذف هنا انما كان لعارض فلم يعتد بذلك العارض **ومنها** قال ابن يعيش اذا لحقت تاء التانيث الفعل المعتل اللام
حذفت اللام لالتقاء الساكنين نحو رمت وغزت فان لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو رمت المراة ولا ترد اللام
المحذوفة لان الحركة عارضة وكذلك تقول المراتان رمتا فلا ترد اللام وان تحركت التاء لان حركتها عارضة اذ الكسر لا يلزم
الفعل الا في ضمير فاصل التاء والسكون حتى تحركت بسبب الف التثنية وقد قال بعضهم رماتا فرد الالف لما تحركت التاء وقد اجرى الحركة
العارضة مجرى اللازمة من نحو قولهم لا فعلا وقالا وفيه ضعف وذلك قليل بعيد من قبيل الضرورة **ومنها** قال الشلوبين النحويون
انما يعتقدون ابدا قوانينهم على الاصول لا على العوارض ولذلك يعتقدون الاعراب باثر تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل عليها
ومن الاسماء المعربة ما لا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف اللازمة للنصب فان الاصل فيها ان تتغير الكل
من ذلك فلذلك جعلها في حكم ما تغير نظرا الى الاصل والغاء للعارض **ومنها** قال الشلوبين قولهم في ان اصله من التكلم ذلك
بان الحرف هو حقه الرفع وانما نقل عن جهة الاعراب كذا الكسرة في مررت باخيك فاسد وذلك لان فيه كون الاعراب فيه قبل
الاخير في الرفع والخفض وهذا لا نظير له الا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل اخره ساكن والوقف عارض والعارض لا يعتد به
وهذا في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل **ومنها** قال الشلوبين لما لحقت الفعل علامة التانيث اذا كان فاعله مؤنثا

ما ظن

ولم تلحقه علامة التثنية والجمع اذا كان فاعله مثنى ومجموعا لان الاكثر لزوم التانيث فاعتدوا به وعدم لزوم التثنية
والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم وعدم اعتدادهم بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر اللغة **ومنها** قال ابن يعيش قولهم
يضع ويدع انما حذفت الواو منهما لان الاصل يوضع ويودع لان فعل من هذا انما ياتي مضارعه على يفعل بالكسر وانما فتح
في يضع ويدع لمكان حرف الحلق فالفتحة اذن عارضة والعارض لا اعتداد به لانه كالمعدوم فحذفت الواو فيهما لان الكسر
في حكم الملفوظ به **ومنها** قال الشلوبين ذهب بعضهم الى ان التمييز في ضربت رجلا ولبته نكرة لان العرب تجريها مجرى ما هو في
معنى ربت رجلا ورب رجل وسيبويه ابقاها على معرفتها لان الاصل في المضمر ان يكون معرفة لا نكرة فاجرى سيبويه على
اصله ولم يبال بهذا الذي طرا عليه من جهة معنى الكلام لانه امر طارئ في هذا الموضع والنكرة في موضع ليست كذلك
فلذلك جعل سيبويه ضمير النكرة في هذا الموضع نكرة **ومنها** قال الشلوبين وجه اللغتين في قاض اذا وقف عليه في الوقف في حال
الرفع والجر هذا قاض ومررت بقاض وبقاء الياء في الاخرى هذا قاضي ومررت بقاضي ووجه هذه اللغة ان طاري الياء
في الوصف انما كان التنوين لالتقاء الساكنين وقد سقط في الوقف فرجعت الياء ووجه اللغة الاولى ان حذف التنوين
في الوقف عارض والعارض لا يعتد به فبقيت الياء محذوفة وسكن ما قبلها لانه لا يوقف على متحرك وهذه اللغة
اجود اللغتين لانها مبنية على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر **حرف الغين الغالب** واللازم يجريان في الرتبة
مجرى واحدا ذكر هذه القاعدة الرماني وبنى عليها ان وزن الفعل الذي يغلب عليه يجري في منع الصرف مجرى الوزن الذي
يختص بالفعل قال ابن النحاس في التعليقة لكن يشترط جريان الغالب مجرى اللازم هنا الزيادة في اوله والمراد بالزيادة ما
هو من حروف المضارعة **حرف الفاء الفرع** انحط رتبة من الاصل ومن ثم لم يجز اعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد
قال في البسيط لانه فرع على الفعل في العمل والقاعدة حط الفروع عن رتبة الاصول فاشترط اعتماده على احد الامور
الستة ليقوى بذلك على العمل وقال ابن يعيش قال الكسائي في قوله تعالى كتاب الله عليكم انه نصب بعليكم على الاغراء
كانه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب قال واحتج بقول الشاعر يا ايها المائح دلوي دونكا اي دونك دلوي وقال
هذا ضعيف لان هذه الظروف ليست افعالا وانما هي نائبة عن الافعال وفرعها فهي فروع في العمل على الافعال
والفروع ابدا منحطة عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز وقال
ايضا اذا قلت هذا زيد قائما ومطلا فيجب ان يجري وصفا على ما قبله لانه اسم جامد غير مشتق ولا
اضافة لان اصل التنوين وينصب على المفعول تشبيها بالمفعول وتنزيلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة انه اذا
نون نصب فعل النصب والخفض من جهة اسم الفاعل فانحط عنها في النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عن درجة
الفعل حتى اذا جرى على غير من هو له وجب ابراز الضمير نحو قولك زيد هند ضاربها هو وقال ابو البقاء في التبيين اسم الفاعل
والصفة المشبهة اذا جرتا على غير من هو له وجب ابراز الضمير فيهما لانهما فرعان على الفعل في العمل وتحمل الضمير وقد
انحطتا عنه فلما جريا على غير من هو له فقد انضم فرع الى فرع والفرع ينقص عن الاصل فيجب ابراز الضمير ليظهر اثر القصور
وبيانا للفرع عن الاصل وقال ابن يعيش لا يجوز تقديم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعا عن الافعال في العمل
فانحطت عن رتبة الافعال وقال ابن فلاح في المغني انما صح جمع المؤنث السالم على حركتين مع امكان دخول التصحيح
لئلا يكون الفرع اوسع مجالا من الاصل مع ان الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتبة الاصول ولانه في رتبة الملحق
في التصحيح فشاركه في الاعراب والملحق يعرب بحركتين فاعرب هذا بحركتين وحق الحركة طلبا للانحطاط عن رتبة الاصل قال
ابن النحاس في التعليقة انما اختص الجر بالاسماء لانه لو دخل الافعال وقد دخلها الرفع والنصب الجزم وهو فرع في الكلام

على الأسماء لكان الفرع أكثر تصرفا في الإعراب من الأصل والفروع أبدا تنحط عن الأصول في التصرف لأنه يدعى عليها
تنع الجزم الأفعال لذلك وقال ابن عصفور في شرح الجمل لما كان جعل الواو بمعنى مع في المفعول معه فرعا عن كونها عاطفة
لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها فلم يقدموه على العامل وإن كان متصرفا ولا على الفاعل لا يقولون والطيالسة
جاء البرد ولا جاء والطيالسة البرد لأن الفروع لا تحتمل من التصرف ما تحتمله الأصول وقال أبو الحسين بن أبي الربيع
في شرح الإيضاح إنما لم تعمل ما عمل ليس مطلقا بل بالشروط المعروفة وهي أن لا يكون الخبر موجبا وأن لا يكون مقدما وأن لا
يقع بعدها إن فإن إن تكف ما عن العمل كما تكف ما إن عن العمل لأنها في الدرجة الثالثة في العمل لأن ما مشبهة بليس
وليس مشبهة بالفعل وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل أبدا إلا مختصا ليفرق بينها وبين الأولى والثانية ألا ترى أن تاء القسم
اختصت باسم الله وإن كانت بدلا من الواو والواو تخفض في القسم كل ظاهر وإنما كان الاختصاص باسم الله في
التاء لأنها مبدلة من الواو والواو بدل من الباء فهي في الدرجة الثالثة فلذلك اختصت وكذلك الصفة المشبهة باسم
الفاعل عملت تشبيها باسم الفاعل واسم الفاعل عمل لشبهه بالفعل فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة فكان عملها
مختصا لأنها لا تعمل إلا فيما كان من سببها الأول ولهذا نظائر وقال ابن إياز لما كانت لا فرعا في العمل عن إن وشبيهة بها
وجب أن تنحط عنها فلذلك اشترط في إعمالها شروط كتنكير معمولها وعدم فصلها وقال أبو البقاء لا فرع على إن
وإن فرع على كان والفرع تنقص عن الأصول فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر إذ كانت فرع فرع وقال السخاوي
في تنوير الدياجي انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل في أشياء لأنه فرع عنه في العمل والفرع لا يساوي بالأصل فما
انحط به عن الفعل بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له نحو هند زيد ضاربته هي بخلاف يضربها لقوة الفعل وقال ابن
إياز لما كان الفعل فرعا على الاسم في الإعراب لم تتمكن عوامله كتمكن عوامل الأسماء إذ من عادتهم التصرف في الأصول
دون الفروع وقال ابن يعيش النواصب للمضارع فرع عن المشددة لأن كلا منهما حرف مصدري ولما كانت فرعا عليها
نصبت فقط وإن الثقيلة لأصالتها نصبت ورفعت وقال ابن إياز أصل نواصب المضارع أن ولن وإذن وكي فرع عنها
ومحمولة عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها وكذا عملت ظاهرة ومقدرة وأخواتها لا تعمل إلا في حال
دون التقدير وقال ابن القواس قيل إن تنوين عرفات مثل تنوين المنصرف لفظا وصورة والجر فيها دخل تبعا للتنوين ولو
كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجر عليها وأجيب بأن الجر دخلها تبعا للتنوين المقابلة وقيل التنوين عوض عن الفتحة في
حالة النصب وأبطل بأنه لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الأصل وقال أيضا إنما استغنت إضافة العدد المميز
لأنه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل فلو نصبته تمييزا وأضيف في الإضافة تساويا لزم مساواة الفرع الأصل
وقال ابن هشام في تذكرته نص على أن إما لا تستعمل في الإباحة لأنها محمولة على أو وفرع لها والفرع ينقص عن درجة
الأصل قال ابن هشام كان أبو علي يقول لما الرتبة لم يحكم قياسه وهو مجتهد انتهى تنبيه قال الأندلسي في شرح المفصل
فإن قيل الواو والكاف أشد استعمالا في القسم من التاء فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الأصل قيل لا يبعد أن يكثر الفرع ويقل الأصل
لضرب من التأويل ألا ترى أن نعم الرجل أكثر من نعم بالكسر الفرع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة
قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة وجدت ذلك بخط عالي ابن عثمان بن جني عن أبيه قال بدليل أنك تقول في المذكر
قائم وإذا أردت التأنيث قلت قائمة فتحتاج إلى العلامة عند التأنيث وكان المذكر بلا علامة وتقول رأيت رجلا فلا تحتاج
إلى العلامة فإن أردت التعريف أدخلت العلامة فقلت رأيت الرجل فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في
التنكير وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين لتدلها على استقباله وذلك يدل على أن

موضع

الأسماء
جمع سمك وهو
سبيل الماء في الحضيض والثغر
في السند والثغر ما ارتفع من الأرض
وما انخفض منها وسبيل الماء من
الأسناد والسند ما قابلك من الجبل
وعلا عن السفح نقل
نقل

موضع الحال ولو كان الاستقبال فيه أصلا لما احتاج إلى علامة انتهى وانظر إلى ابن الشيخ بهاء الدين وأمانته كيف
وجد فائدة بخط والد ابن جني نقلها عن أبيه ولم تسطر في كتاب فنقلها عنه ولم يستجز ذكرها من غير عزو إليه لا كما كان في
الذي أغار على تصانيفي التي أقمت في تتبعها سنين وهي كتاب المعجزات الكبرى وكتاب الخصائص الصغرى وغير ذلك فسرقها
وضمنها وغيرها مما سرقه من كتب الخيضري والسخاوي في مجموع وادعاه لنفسه ولم يعز إلى كتبي وكتب الخيضري والسخاوي
شيئا مما نقله منها وليس هذا من أداء الأمانة في العلم الفرع قد يتكرر ويطرد حتى يصير كالأصول ذكر ذلك ابن جني في
الخصائص وقال من ذلك قول ذي الرمة: ورمل كأوراك العذارى قطعته * والعادة أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء
فلما كثر ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل أوراك العذارى أصلا وشبه به الرمل قال وكذلك الحال في تقديم المفعول على
الفاعل هو أصل وإن كان مؤخرا في اللفظ كما تقدم في الرتبة فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه ولما كان الفاعل مقدما وأصل
موضعه كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدما على الفاعل وإن كان مؤخرا في قولنا ضرب غلامه زيد وقال ابن عصفور
في شرح الجمل الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل أنهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم يجعلوا
علامة الإفراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد وكذلك التأنيث جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة التكبير لأن التصغير
فرع عن التكبير وكذلك التأنيث جعلوا الألف واللام علامة للتعريف ولم يجعلوا للتنكير علامة لأن التعريف فرع عن التنكير لما
كان التنكير فرعا عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف وهي التنوين نحو قولك سيبويه وسيبويه وأشباه ذلك
في الكلام كثير الفرق علل النحاة أحكاما كثيرة منها رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء المتكلم وفتح تاء المخاطب وكسر تاء المخاطبة
وتنوين التمكين دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف وتنوين التنكير دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات منها
بناء نحو سيبويه على الكسر ولم يعرب كبعلبك قال في البسيط فرقا بين التركيب مع العربي ومنها كونهم كنوا عن أعلام الأناسي بفلان وفلانة
قال في البسيط وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا عليها اللام فقالوا الفلان والفلانة فرقا بين الكنايتين قال
باللام لوجهين منها أنها أنقص درجة لأنها جنسية التعريف فخصت باللام إشعارا بانقصاض درجتها عن درجة الأصل الثاني
أن أعلام البهائم أقل فكانت أقبل للزيادة لقلتها ومنها قال في البسيط فتحت همزة الوصل في أداة التعريف لكثرة الاستعمال
وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل فإنها مع الاسم مكسورة ومضمومة ومنها قال في البسيط التاء الداخلة
على العدد لم تدخل لتأنيث ما دخلت عليه لأنه مذكر بل دخلت للفرق بين المعدودين ومنها قال في البسيط لا تؤكد الضمير
المنصوب بالمنفصل المنصوب فرقا بينه وبين البدل ومنها قال في البسيط حذفت التاء من نحو صبور وشكور فرقا بين فعول بمعنى
فاعل وفعول بمعنى مفعول نحو حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة ومركوبة ومن ثم باب جريح وقتيل فرقا بين فعيل بمعنى مفعول وبين فعيل
كعليم وسميع ومنها قال في البسيط حذفت النون في التثنية مع لام الشفاء وكسرتين وعلته كما تقلب الميم المعربة فرقا بين تثنية
المبني وتثنية المعرب شددت النون في ذان عند بعضهم فرقا بينها وبين النون في الأسماء المعربة وقال فعيل بمعنى مفعول
يكسر على فعلى كجريح وجرحى وأسير وأسرى ولا يجمع جمع تصحيح فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل حتى كان الذي يجمع التصحيح لأنه
من المفعول وجمع التصحيح أصل على التصحيح ولكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة قال ولما لم يفرقوا في الذي بمعنى مفعول بين المذكر والمؤنث
لم يفرقوا بينهما في الجمع ولما فرقوا في الذي بمعنى فاعل نحو كريم وكريمة فرقوا بينهما في الجمع ومنها تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فرقا
بينه وبين المبني للفاعل قال ابن السراج في الأصول وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها
وما فيه زائد منها فرق في الأبنية ومنها قال ابن يعيش أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد فإذا قالوا رأيتك إياك كان بدلا
وإذا قالوا رأيتك أنت كان تأكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع في تأكيد المنصوب والمجرور واشترك الجميع فيه كما اشترك في نا

في ذلك على قياس اشتراكهما كليهما في لفظ واحد ومنها قال ابو الحسن علي بن محمد بن ثابت الخولاني المعروف بالحداد في كتاب التبيين في مرتبة
التحقيق والتمويه الهاء في هذه ليست من قبيل هاء التنبيه بدليل امتناع جواز القسم فيها وانما هي هاء تانيث شبهتها بهاء تانيث
في الصفة مجراها من حيث كانت زائدة وعلامة لمونث كما ان تلك زائدة وعلامة لمذكر ايضا وانما كسر ما قبلها وهاء التانيث
لا يكون ما قبلها الا مفتوحا لانها بدل من ياء وانما ابدلت منها الهاء للفرق بين ذي التي بمعنى صاحب وبين ذي التي فيها
معنى الاشارة ومنها قال الجزولي تعدى المبني على حركة للفرق بين يكون لياء والحدة قال الشلوبين كالفتحة في انا اسم المتكلم لان
الالف انما هي للوقف وكان حق النون ان تكون ساكنة لان الاصل في البناء السكون الا انه فرق بينها اذا كانت اداة للتكلم
على المتكلم وبين التي تصير الفعل في تاويل الاسم ففتحت النون من اداة المتكلم ومنها قال ابن عصفور في شرح الجمل ابن النحاس في
التعليقة اصل لام الجر ان تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فقوله بالفتح طلبا للتخفيف وانما كسرت للفرق بينها وبين
لام الابتداء في نحو قولك للمولى غلام وللمولى غلام ولذا بقيت مع المضمر على فتحها الا انه لا لبس معه لكون الضمير مع لام الابتداء
من ضمائر الرفع والضمير مع لام الجر من ضمائر الجر وضمائر الجر وضمائر الرفع مختلف فلا لبس حينئذ وكان ينبغي على هذا ان تكسر
لام المستغاث في نحو يا لزيد لدخولها على الظاهر الا انهم فتحوها فرقا بينها وبين لام المستغاث من اجله وكانت احق بالفتح
من لام المستغاث من اجله لان المستغاث به منادى والمنادى واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح مع المضمر ففتحت مع ما وقع موقعه
وقال ابن فلاح في مغنيه افعل فعلى كالافضل والفضلى يجمع هو ومونثه جمع التصحيح فرقا بينه وبين افعل فعلاء وقال الاندلسي
تبدل التاء في تانيث الاسم في الوقف هاء فرقا بين تانيث الاسم وتانيث الفعل خاتمة قال ابن السراج في الاصول التنوين نون صحيحة
ساكنة وانما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنوينا ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع
الفعل الجنس قال ابو جعفر بن الزبير في تعليقه على كتاب سيبويه وسبب ان لا تثنى الافعال ان الفعل جنس وهو واقع على القليل والكثير الا
ترى انك تقول ضرب زيد عمرا ويمكن ان يكون ضربه ضربة واحدة ويمكن ان يكون ضربه ضربات فهو اذن يدل على القليل والكثير
والمثنى انما يكون مدلوله مفردا نحو رجل الا ترى ان لفظ رجل لا يدل الا على واحد واذا قلت رجلان دل على هذه البنية على
اثنين فقط فلما كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه لم يكن للتثنية فايدة فلذلك لم تثنه العرب فان قيل ان الفعل مثنى في
قولك يفعلان قلت ان ذلك باطل لانه لو كان مثنى لجاز ان تقول قاما اذا وقع منه القيام مرتين والعرب لم تقل ذلك بل
ان يكون مثنى في ذلك الفعل اثقل من الاسم وعلل صاحب البسيط بوجهين احدهما انه لكثرة مقتضياته بمنزلة المركب والاسم
بمنزلة المفرد والثاني ان الاسم اكثر من الفعل بدليل ان تركيب الاسم يكون مع الفعل ومع غيره فعل والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة
والنكرة قال ولهذا تعرف فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين احدهما ان الفعل مشتق من المصدر على مذهب اهل البصرة والمشتق
فرع على المشتق منه لا تربيته وجود الفرع على وجود الاصل والثاني ان الفعل يفتقر الى الاسم فان التركيب
الاسم يستقل بالتركيب من غير توقف وقال ابن يعيش الافعال اثقل من الاسماء لوجهين احدهما ان الاسم اكثر من الفعل
من حيث ان كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغني الاسم عن الفعل ولذا ثبت انه اكثر في الكلام كان اكثر استعمالا
واذا كثر استعمالها خف على الالسنة لكثرة تداولها الا ترى ان العجم اذا تعاطوا كلام العرب كان ثقيلا عليهم لقلة استعمالهم له
والثاني ان الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما اذ لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضي شيئا من ذلك فهو مفرد
والمفرد اخف من المركب وقال ابن النحاس في التعليقة الاسم اخف من الفعل لوجوه منها ان الاسماء اكثر استعمالا من
الافعال والشيء اذا كثر استعماله على السنتهم خف وانما قلنا انه اكثر استعمالا لا لاحد منها الاشتقاق وعدد الحروف فان اقل
ما يكون اصول الاسماء ثلاثية ورباعية وخماسية وليس في الافعال خماسية واما بالزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة

ولام الابتداء والجر ولام المستغاث ١٢

سبعة

واكثر من ذلك على ما ذكروا الفعل لا يزاد على ستة فقد زاد عليه في الاصول والزيادة واما الابنية فان ابنية الاسماء
في الاسماء المجمع عليها تسعة عشر واصول الافعال اربعة واما الابنية بالزيادة فالاسماء تربي على ثلاثمائة والافعال
لا تبلغ الثلاثين ومنها ان الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد الا بانضمام الاسم ومنها ان الفعل يفتقر الى الفاعل
يشتغل ولا كذلك الاسم فان قيل فان المبتدا يحتاج الى الخبر فيكون كاحتياج الفعل الى الفاعل قلنا تعلق الفعل بالفاعل
اشد من تعلق المبتدا بخبره لان الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل وليس كذلك الخبر من المبتدا ومنها ان الفعل يلحقه
نحو حروف المضارعة وتاء التانيث ونون التاكيد والضماير فيثقل بذلك ومنها ان الافعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع
على المشتق منه فهو اذن فرع على الاسماء والفرع اثقل من الاصل انتهى فايدة قال ابن هشام انهم يعبرون بالفعل عن امور
وقوعه وهو الاصل والثاني مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضاء العدة وليخش الذين
لو تركوا من خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا الثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو فاذا قرات القران فاستعذ
اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون الرابع مقاربته كقوله الى ملك كاد الجبال لفقده تزول و
زال الراسيات من الصخر اي تزول الراسيات الخامس القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اي قادرين على الاعادة
واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فائدة في القلب قال ابن
هشام في المغني القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر كقول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون
مزاجها عسل وماء فيمن نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والاصل بعكس وحسن ذلك ان المعرفة الاسم والنكرة الخبر وقول ذي الرمة
ومهمه مغبرة ارجاوه كان لون ارضه سماوه اي كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف وقال
عروة بن الورد فديت بنفسه نفسي ومالي وقول القطامي كما طينت بالفدن السياعا الفدن القصر والسياع الطين
في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة على الحوض وعلى الماء قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري
وجعلوا منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة لابن السكيت انه من المقلوب وان المعنى وفيها الاداء
الجوزاء انتصب العود في الحرباء اي انتصب الحرباء في العود قال الفارسي في قوله تعالى ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه
ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا ثم دنا فتدلى اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم
ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون وقال الجوهري في فكان قاب قوسين ان اصله قابي قوس فقلب التثنية والافراد وهو حسن
القاب ما بين مقبض القوس وسيته اي طرفه ولها طرفان فله قابان وقوله اذا احسن ابن العم بعد اساءة فلست لشري
فعله بحمول اي لشر فعله فقيل في فعميت عليكم ان المعنى فعميتم عنها وحقيق على ان لا اقول ان المعنى حقيق علي ان لا اقول كما
قرا نافع وما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء العصبة بها قد يجعل الكلام بالزيادة ناقصا قال ابن جني قد تقول قام زيد فكلام
تام فان زدت عليه فقلت ان قام زيد صار شرطا واحتاج الى جواب وكذا تقول زيد اخوك فان زدت عليه اعلمت
بالاسمين تقول اعلمت لم تكتف بالاسمين تقول اعلمت زيدا بكرا اخاك وتقول زيد منطلق فان زدت عليه ان المفتوحة
العامل الجملة فان وصلتها فتقول بلغني ان زيدا منطلق قال ابن جني هذا ان كل كلام مستقل زدت عليه شيئا غير معقود
بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باق على تمامه نحو زيد قائم وما زيد قائما فان زدت شيئا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام
ناقصا وقال الاندلسي في شرح المفصل الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما تكون بنقصان فان ان اذا دخلت على الجملة صيرتها
جزء جملة اخرى وجعلتها في حكم المفرد فتحتاج في تمامها الى امر اخر كما ان الكسرة لما دخلت على مقومه في حكم المفرد
كلامنا فائدة يكون المثنى لو يا ان كان فاذا اتصل به شيء اخر تغير عن الاعراب من ذلك

فائدة في القلب الفدن السياع ١٢

كلام الجوهري في فكان قاب قوسين ١٢

اذا الدنات بعدها نحو قولك عمرو زيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل اما تقنع او ما تكون فلما حذف الفعل
الضمير وانفصل ولا تقاعد بالفاعلية او على انه اسم لكان وشانك تقديرها تكون وما فيهما في موضع نصب خبر الكان ومفعولا
لتصنع ومثله كيف انت وزيدا الا انك اذ قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا تقع مفعولا به قرائن الاحوال قد تغني عن اللفظ
قال ابن يعيش وذلك ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعنى بقرينة حالية او غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق
فان اتى باللفظ المطابق جاز وكان تاكيدا وان لم يؤت به فللاستغناء عنه وموضع الفائدة كثيرة منها حذف المبتدا وحذف
الفعل والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه وكل اداة جاز حذفها حرف الكاف وكثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من ابواب
العربية منها حذف الخبر بعد لولا قال ابن يعيش في شرح المفصل حذف خبر المبتدا من قولك لولا زيد لخرج عمرو لكثرة
الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله قال في البسيط انما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن دون بكرة وغيرها
لكثرة استعمال غدوة معها وكثرة الاستعمال يحتمل معه ما لا يحتمل مع غيره قال ابن جني اصل هلم عند الخليل ها للتنبيه
ولم ثم لما كثر استعمالها حذفت الالف تخفيفا قال ابن يعيش في شرح المفصل قد توسعوا في الظروف بالتقديم
والفصل وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال ومما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الاضافة والتنوين من قولهم هذا
زيد بن عمرو وقولهم لم يك ولم ابل ولا ادر ولم ابال وحذف اسم لا في لا عليك اي لا باس عليك والتخفيف في قد وقط
اصلهما التثقيل لاشتقاقهما من قددت الشيء وقططته وقولهم لاه لا فعلن باضمار حرف الجر قال سيبويه جاءت
كثرة في كلامهم فحذفوه تخفيفا كما حذفوا رب قال وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه ابوك حذفوا لام الاضافة
واللام الاخرى ليخففوا الحرف على اللسان وقال بعضهم لهي ابوك فقلب العين وجعل اللام ساكنة اذ صارت مكان
العين كما كانت العين ساكنة وتركوا اخر الاسم مفتوحا كما تركوا اخر اين مفتوحا وانما فعلوا ذلك به لكثرته في كلامهم
فغيروا اعرابه كما غيروه ذكر ذلك ابن السراج في الاصول قال ابن يعيش الكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما
لم يجز في غيرها ومن ذلك الفارسي حكى ابو الحسن والفراء انهم يقولون لا ابك لك قال وانما القول فيه عندنا انه تخفيف
الهمزة والقي الحركة على الياء فتحركت الياء بالكسرة فكرهت الكسرة فيها فاسكنت فلحقها التنوين فحذفت لالتقاء
الساكنين كما انه لما خفف هو يرم اخوانه خففت الهمزة وطرح حركتها على الياء كره تحريكها بالكسرة فاسكنها وحذفها
لالتقائها مع الخاء من الاخوان فالتنوين في التي مثل الخاء في اخوانه قال فان قلت الاسم يبقى على حرف واحد قيل
كان كذلك شيء في اكثر وحسن ذلك ان الاضافة لازمة فصار لزوم الاضافة مشبها الادغام في نفس الكلمة حتى حذف
منها فصار لو ايهم ويم ولم يكن ذلك اكثر وقال الزمخشري في المفصل في الذي ولاستطالتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال
خففوه من غير وجه فقالوا الذي بحذف الياء ثم الذ بحذف الحركة ثم حذفوه راسا واجتزوا بلام التعريف الذي في اوله
وكذا فعلوا في التي وقال ابن حكفويه في شرح الجمل انما بنيت اين على الفتح لكثرة الاستعمال اذ لو حركت بالكسر على اصل
التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسرة الى ثقل الياء التي قبل الاخر هي مما يكثر استعماله فكان يؤدي ذلك الى كثرة استعمال
الثقيل قال ومما يبين لك ان كثرة الاستعمال اوجب فتح اين انهم قالوا جير فحركوا بالكسر على اصل التقاء الساكنين
ولم يحتملوا ثقل الكسرة والياء لما كانت قليلة الاستعمال لانها لا تستعمل الا في القسم وهي مع ذلك من نادر القسم به
وكذلك ثم بنيت على الفتح اذ لو حركوها بالكسر على اصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسرة الى ثقل التضعيف مع
انها كثيرة الاستعمال فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل قال وكذلك ان واخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على
اصل التقاء الساكنين استثقالا للكسرة مع التضعيف والياء في ليت مع ان هذه الحروف

كثيرة

كثيرة الاستعمال فلو كسرت لادى ذلك الى كثرة استعمال الثقيل وقال ابن النحاس في التعليقة انما لزم اضمار الفعل في باب
التحذير لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه وقال الرماني لان التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع اعجال لا يحتمل
الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام وقال ابن يعيش في شرح المفصل اعلم ان القسم لما كثر في كلامهم واستعمالهم اكثروا
تخفيفه وعلى حسب تداوله لكثرة تعاقبت التغييرات عليه فلما كان القسم يكثر استعماله ويتكرر تحويه بالفعل خففوه من غير وجه فمن ذلك حذف
القسم فعل القسم نحو بالله لاقومن اي احلف ومما حذف القسم به واجتزوا ابدا الا الفعل عليه نحو اقسم لافعلن والمعنى اقسم بالله ومن ذلك حذف
الخبر من الجملة الابتدائية نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله فهذه كلها مبتدات محذوفة الاخبار ومن ذلك ابدال التاء من الواو نحو
تالله لقد ومن ذلك قولهم لعمر الله فالعمر البقاء والحياة وفيه لغات ضم وفتح العين وسكون الميم وضم العين وسكون الميم بفتحتها
فاذا جئت باللام لم تستعمل فيه الا المفتوح العين لانها اخف اللغات لان اللام والقسم كثيرا فاختاروا الاخف قال ابو البقاء في
التبيين لاسم الله تعالى خصائص منها دخول التاء عليه مع وجود الالف فيه ومنها نيابات الميم فاذا عرض الالف ولا يجوز في غيره
ومنها دخول تاء القسم عليه نحو تالله ومنها التفخيم ومنها الابدال كقولك ها الله والله وذلك لكثرة الاستعمال قال ابن يعيش
حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره وهو على التشبيه اذا كثر كان حذفه لكثرته لان كثرته تجري مجرى المذكور
ولذلك جاز التغيير والحذف في الاعلام دون غيرها ولما سوغ ذلك الكثرة قال ابن النحاس في التعليقة اذا التقى ساكنان
الثاني لام التعريف اختير فتح الاول فيمن لنا سلطانا الحقه فيما يكثر استعماله ويثقل الكسر فيقل في الكسرتين فيما يكثر
استعماله قال ابن فلاح في المغني شرط الترخيم ان يكون الاسم منادى وذلك لان حذف النداء يكثر استعماله ولذلك اوقعوا
على الحي والميت والجماد فناسب كثرة استعماله التخفيف بالحذف كما حذفوا منه التنوين وياء المتكلم المضاف اليها قال وشرط
ان يكون علما لانها وقع اصاحبا فقالوا يا صاح لانه لما كثر استعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزلة العلم قال والحق بها
ام ويا ابن عم بحذف الياء لكثرة الاستعمال حتى ان العرب تلقى العربية فتقول يا ابن ام ويا ابن عم استغفالا وتقربا ابعد ما يكون
بينهما قال ولما وجب اختيار الفصل الفاعل في المنادى وفي التحذير لان الاول اضيق في الذهن انه لو نطق به لكثر استعماله
الاضمار لطلب التخفيف لان كثرة الاستعمال علة التخفيف واما مقام سعة الثاني فانه يدل عليه قوله وقال الطبري
الذي يجب اضماره فعل انما وجب اضماره لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال انه قد تقرر في اذهانهم انهم لو
لكثر استعمالها فحفظوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا منها وقال ابن الدهان في الغرة ذهب الاخفش الى
ما في لكثرة استعمال الدعاء اقتصرت العرب قبل وضعه وعلمت انه لا بد من استعمال الداعية الى تغيير كما قال
الامر يقتضي الى اخفيته ايضا اولا وقال السخاوي في شرح المفصل هم يغيرون الاكثر ويحذفون منه كما فعلوا
في لم ابل وربما الحقوا فيه كقولهم امهات وكقولهم اللهم ويا ابت ويا امت حرف الاعراب عنه ومن ثم وضع
ما يزيله اذا اخيف واستغنى عن الحاقه نحوه اذا امن قال الاعراب انما وضع في الاسماء ليزيل اللبس الحاصل
فيها باعتوار المعاني المختلفة عليها ولذلك استغنى عنه الافعال والحروف والمضمرات والاشارات والموصولات
لانها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج اليه ولما كان الفعل المضارع قد يعتوره معان مختلفة كالاسم
دخل فيه الاعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فان ذلك خوف اللبس بينهما
لو استويا في الرفع او في النصب ومن ذلك قال في البسيط اضافة اسم الفاعل المتعدي الى المفعول دون الفاعل لان
اضافته الى الفاعل والمفعول تفضي الى اللبس لعدم تعيين المضاف اليه فالتزم اضافته الى المفعول ليحصل بذلك تعيين
المضاف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لبس في اضافته الى فاعله لتعينه فجازت

اضافته لذلك ومن ذلك قال في البسيط كان قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو ضرب ان تدل على مفعل بان يقال مضرب ومقتل
ليكون جاريا على يضرب ويقتل الا انه عدل عنه الى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من افعل نحو مكرم ومضرب من اكرم واضرب
وخص الثلاثي بالزيادة لخفته ومن ذلك قال في البسيط قياس التفضيل في افعل ان يكون على الفاعل نحو زيد افضل
وعمرو افضل منه لا على المفعول نحو هذا المشغول واشغل منه لانهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل
الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان يفضي الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول
فضلة فكان التفضيل على ما هو كالجزء اولى من التفضيل على الفضلة ومن ذلك قال في البسيط الجمهور على ان المعرّف عاقب
عن التنوين وحده وعلة منع المعرف انما ازال التنوين خاصة وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين كراهة ان يلتبس
بالاضافة الى ياء المتكلم لانه حكى حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة في النداء [illegible] ذكرها ان يلتبس
بالمبنيات على الكسر نحو حذام ومن ذلك قال في البسيط فائدة الفصل في الاعلام حذف اللفظ مع لبس الصفة لانه فاعلا اصلا
للصفة فاذا عدل الى الفصل [illegible] اللبس وقال الكسائي الصفة ضعيف لانها اذا كثرت التبس فيها صفة المذكر بصفة المؤنث في
بعض الصور [illegible] الصعاب [illegible] التاء واذا جمعت بالواو والنون او الالف والتاء انتفى
اللبس ومن ذلك يجوز ان يقال في النداء يا ابت ويا امت بحذف ياء الاضافة وتعويض التاء منها قال ابن يعيش ولا تدخل هذه
التاء عوضا في المؤنث من لفظه لو قلت في يا خالي ويا عمي يا خالت ويا عمت لم يجز لانه كان يلتبس بالمؤنث فاما دخول
التاء على اللام فلا اشكال [illegible] على الاب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة ومن ذلك قولهم قعدت
من فارس وحسبك به من ناصر قال ابن يعيش فان قيل كيف جاز دخول من هنا على النكرة المنصوبة مع جوازها على افرادها
ولا يقال هو افرس منك من رجل ولا عندي عشرون من درهم بل يرد الى الجمع [illegible] ومن الدراهم [illegible]
ان هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فاتوا بمن لتخلصه للتمييز ومن ذلك قال ابن يعيش اتفق بالمضمرات كلها الضرب
من الايجاز واحترازا من الالباس اما الايجاز فظاهر لانك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف جزءا
من الاسم واما الالباس فلان الاسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فاذا قلت زيد فعل زيد جاز ان يتوهم في زيد الثاني انه
غير الاول وليس للاسماء الظاهرة احوال تفترق بها اذا التبست وانما يزيل الالتباس منها في كثير من احوالها الصفات والمضمرات
لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات لان الاحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغائب يغني عن
الصفات ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني انما فتحت حروف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعي بزيادة الهمزة
بالثلاثي نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهمزة في الرباعي تسقط مع حرف المضارعة فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم
الثلاثي هو ام مضارع الرباعي ثم حمل بقية ابنية الرباعي عليها بلا همزة وانما خص الضم بالرباعي لان الثلاثي اكثر
والرباعي بزيادة الهمزة فرع فجعل للاصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثي محمول على الثلاثي وخرج
عن هذا الاصل اهراق يهريق واسطاع يسطيع فانه ضمت حروف المضارعة منهما مع انهما اكثر من اربعة وفي ذلك جعل احدهما
ان الهاء والسين زيدتا على غير قياس والمعنى على الفعل الرباعي فهما في حكم العدم [illegible] انهما جعلا عوضا عن حركة عين
الكلمة فانها نقلت الى فائها واذا كانتا عوضا عنها لا يعتد بهما حرفان مستقلان فلذلك لم يتغير حكم الرباعي ولو كانا
حرفين مستقلين يخرجان الى الخماسي تغيرت صيغة الرباعي من الضم وقطع الهمزة وانما حكمنا بكونهما بدلا عن نقل حركة العين
الى الفاء وان كان نقل حركة العين الى الفاء لا يقتضي عوضا لكون الرباعي لم يتغير صيغته بهما فصارا بمنزلة الحركتين لكونهما
عوضا عن نقل الحركتين لا عن الحركتين موجودتان فكيف يعوض عنهما مع وجودها انتهى ومن ذلك قال

الحقاف في شرح الايضاح تقول في التعجب ما احسنا وفي النفي ما احسنا وفي الاستفهام ما احسنا الا انه في التعجب والنفي و
الاستفهام لئلا يلتبس احدهما بالآخر والتحويها ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة لا يجوز ان يأتي المنصوب على الا
من الاسماء المبهمة نحو اذ هذا اعمل كذا لان المنصوب ثم ما يذكر انما ان القميص فاذا ابهمت [illegible] بما هو اشكل من
القميص وكذلك لا يجوز ان يؤتى به نكرة فلا يقال انا قوما نفعل كذا لان النكرة لا تزيل اللبس ومن ذلك قال ابن فلاح
في المغني انما امتنع حذف حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لئلا يلتبس الاشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة
العارية عن قصد النداء لا يقال ينتقض هذا بالعلم فانه تلتبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد
لانا نقول بناؤه على الضم في اتم الصور قرينة تدل على النداء وهذه القرينة منتفية في اسم الاشارة ثم قال وانما امتنع
حرف النداء من المستغاث به لئلا يلتبس لامه بلام الابتداء فانها مفتوحة مثلها ولا يكفي الاعراب فارقا لوجود اللبس
في المقصور والمبني وحالة الوقف ومن ذلك [illegible] لئلا يلتبس [illegible] كان من
هذا النوع كبقرة وبقلة وحمامة وجرادة فانهم اسقطوا في جمعها الهاء وكذا في ملاكه قال الكسائي سمعت كل هذا النوع بعد
من ذكر الهاء الا في حية فانهم يقولون حية للمذكر والمؤنث فيقولون رايت حية على حية فلا يطرحون الهاء
من ذكره ومن ذلك اذا التقى ساكنان وحذف من تحريك احدهما بالكسر الا التاء [illegible] في خطاب المذكر والضمير
ولا [illegible] في خطاب لانه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث ومن ذلك اذا جمع من النسب [illegible]
ونسب الى [illegible] النسب [illegible] لالتبس بالنسبة الى [illegible] القيس
قالوا في النسبة اليه [illegible] ما يكون الاول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الاول به وهو مع
ذلك اسم غالب [illegible] فان القيس ليس [illegible] عبد [illegible] قال
الاخفش في الاوسط في النسب الى المركب [illegible] لولا الالباس قلت [illegible] التاء في
المؤنث الخاصة بالاناث كحايض وطالق [illegible] لاختصاصها بالمؤنث امن فيها اللبس
بالمذكر فلم يحتج الى فارقة ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما لم يجز حكاية المضمر [illegible] من جملة المعارف لان كلا
منهما لا [illegible] اللبس [illegible] ان التخفيف كان في حكم المنطوق به ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل [illegible] انهم
قالوا [illegible] لا يجتمع في الكلمة اربع متحركات متواليات لان [illegible] لكنهم حذفوا الالف [illegible]
وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به قال ابن فلاح في المغني افصح اللغتين العرب في حذف الترخيم ان يكون المحذوف
مرادا في حكم المنطوق به قال ابن جني في الخصائص باب في ان المحذوف اذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به الا
ان يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ومن ذلك اي تريد رجلا قد سدد سهما نحو الغرض ثم ارسله فسمعت صوتا فقلت
القرطاس والله اي اصاب القرطاس فاصاب الان في حكم الملفوظ به البتة وان لم يوجد في اللفظ غير ان دلالة الحال
عليه نابت مناب اللفظ به وكذلك قولهم لرجل مهوي بسيف في يده زيدا اي اضرب زيدا فصارت شهادة الحال بالفعل
بدلا من اللفظ به وكذلك قولهم للقادم من سفر خير مقدم وقولك قد مررت برجل ان زيدا وان عمرا اي ان كان زيدا
وان كان عمرا وقولك للقادم من حجه مبرور مأجور اي انت مبرور مأجور ومبرورا مأجورا اي قدمت مبرورا
مأجورا وكذلك قوله رسم دار وقفت في طلله اي رب رسم دار وكان رؤبة اذا قيل له كيف اصبحت يقول خير عافاك الله اي بخير
ويحذف الباء لدلالة الحال عليها لجري العادة والعرف بها وكذلك قولهم الذي ضربت زيد تريد الهاء وتحذفها لانه
في الموضع دليلا عليها وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة واتقوا الله الذي تسائلون به والارحام ليست هذه

القرائن عند نامز الابعاد والضعف على ما زاد فيها ابو العباس بل الامر فيها اقرب ولحذف الظرف في ذلك جوز ان يقول كذا
لو لحقوا الارحام على العطف على المجرور بل اعتقدت ان يكون باء ثانية حتى كأنه قلت وبالارحام ثم حذفت الباء لتقدم
ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها الثانية في نحو قولك بمن تمر امرر وعلى من تنزل انزل واذا جاز للفرزدق ان يحذف حرف الجر
لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته في الحكم له في قوله . وانى من قوم بهم يتقى العدى . ورأب الثاى والجناب المخوف اي بهم
رأب الثاى فحذف الباء في هذا الموضع لتقدمها في قوله بهم يتقى العدى منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو
يتقى كقولك بالسيف يضرب زيد عمرا والباء في قوله وبهم رأب الثاى مرفوعة الموضع عند قوم وعلى كل حال فهي متعلقة بمحذوف
ورافعة للرأب في نظاير بهذا كثيرة كان حذف الباء من قوله والارحام لمشابهتها الباء في به موضعا وحكما اجدر وقد اجاز
واتباله وكيل على تقدير وهو كيل له فحذفوها وان كانت اللام في تباله لا ضمير فيها وهي متعلقة بنفس تباله فهذا كذلك
وكانت اللام في وكيل خبرا ومتعلقة بمحذوف وفيها ضمير . قلت فاذا كان المحذوف للدلالة عليه عنده بمنزلة الظاهر فهل
تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك الذي ضربت زيد فتقول الذي ضربت نفسه زيد كما تقول الذي ضربته نفسه زيد . قيل
هذا عندنا غير جائز وليس ذلك لان المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل لامر آخر وهو ان الحذف هنا انما الغرض فيه التخفيف لطول
الاسم فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض وذلك ان التوكيد والاسهاب ضد التخفيف والايجاز فلما كان الامر كذلك تدافع
الحكمان فلم يجز ان يجتمعا كما لا يجوز ادغام الملحق لما يطرق من نحو اقعنسس فيه من نقض الغرض ومن هذا الباب قولهم راكب الناقة طليحان
اي راكب الناقة والناقة فحذف المعطوف لتقدم ذكر الناقة الدال عليه ولما كان المحذوف لدليل بمنزلة الملفوظ به جاز الاخبار
مثنى وقال ابن هشام في المغني اول من شرط الحذف ان لا يكون مؤكدا الاخفش فانه منع في نحو الذي رأيت زيد ان تؤكد العائد
المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسي فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج
في ان هذان لساحران ان التقدير ان هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع اباعلي ابو الفتح فقال
في الخصائص لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك
فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك
هؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد وأتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد
فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباي انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول
العرب ان محلا وان مرتحلا وان مالا وان ولدا فحذفوا الخبر مع انه مؤكد بان وبنظر فيه فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا
نفس الخبر . وقال الصفار اجاز الاخفش من حذف العائد في نحو الذي رأيته نفسه زيد لان المقتضي لحذفه الطول وهذا لا
يجوز في نحو الذي هو قائم زيد فاذا زال الطول فكيف يؤكد وايضا فان التي الدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف
للدليل كالثابت . وتبعه الشيخ بن مالك مع والده في المسئلة بهرجيادين انه سهو ما اوكده ابن هشام في المغني والبحث الذي
اليه هو ما قال ابن الكتف في شرح الالفية كذا في التسهيل

وقال ابن الناس في التعليقة اذا كان للفعل مفعولان فاقيم مقام الفاعل المفعول المسرح لفظا وتقديرا دون المسرح لفظا فقط وكذا
على الفرزدق في قوله . منا الذي اختير الرجال سماحة . فاقام المسرح وهو الضمير المستتر في اختير ونصب غير المسرح وهو الرجال
ولا تفصل بين فما لا يجوز اقامته ايهما شئت وذلك لان القاعدة ان المفعول الثاني كالملفوظ به وهو هنا مجرور بحرف
مراد فلو ظهر لم يجز الا اقامة المسرح فكذا اذا كان مرادا انتهى . وقال ابن فلاح في المغني اهل الحجاز يحذفون حرف الجر اذا كثر استعماله
يحذف فالعلم به وهو مراد فهو في حكم المنطوق . ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقديمه عليه كما لا تقدم بعض حروف الكلمة
عليها وفيه فروع الاول الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها لانها بمنزلة الجزء من الموصول . الثاني الفاعل لا
يتقدم على فعله لانه كالجزء منه . الثالث الصفة لا تتقدم على الموصوف لانها من حيث انها مكملة له ومتممة اشبهت
الجزء منه . الرابع المضاف اليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه . الخامس حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه
المجرور . قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح خمسة اشياء هي بمنزلة شيء واحد الجار والمجرور كالشيء الواحد
المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد والفعل والفاعل كالشيء الواحد والصفة والموصوف كالشيء الواحد والصلة
والموصول كالشيء الواحد . ما يجوز تعدده وما لا يجوز فيه فروع الاول خبر المبتدأ وفيه خلاف منهم من اجازه مطلقا ورجحه
ابن مالك ومنهم من منعه واوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق الا ان يريد انه اتصف بذلك فيجيء واحد فيجوز نحو هذا
حلو حامض اي مز وهذا اختيار ابي اسفع قال ابو حيان وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ . الثاني الحال وفيه خلاف
قال في الارتشاف ذهب الفارسي وجماعة الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو قولك جاء زيد ضاحكا مسرعا ضاحكا حالا
فقط ومسرعا صفة ضاحكا او حالا من الضمير المستكن وذهب ابن جني الى جواز ذلك وقال ابن مالك في شرح التسهيل
الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعت فكما جاز ان يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبران فصاعدا او نعتان فصاعدا
كذلك يجوز ان يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا وزعم ابن عصفور انه لا ينصب اكثر من حال قياسا على
الظرف وقال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذا لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا واستثنى الحال المنصوب بافعل
التفضيل نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا قال لجوازه كالظرف نحو زيد اليوم افضل منه غدا ورد بانه خلاف ما مر عنه
قال وصح هذا في افعل التفضيل لانه قام مقام فعلين الا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل منه غدا زيد يزيد فضله
اليوم على فضله غدا . الثالث المستثنى والجمهور على انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان واجاز قوم نحو ما اخذ
احد الا زيد درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا . الرابع الظرف وفي تعدده ممنوع بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل
لا يعمل في ظرفين لا يقال مثلا قمت يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع قيام واحد في يوم الجمعة ويوم السبت محال وكذا
اما اماكن جلست خلفك امامك لان وقوع جلوس واحد في مكانين محال ولهذا قالوا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم لا يصح ان
يكون اذ ظرفا لينفع لانه لا يعمل في ظرفين . الخامس النعت ويجوز تعدده بلا خلاف . السادس عطف البيان ذكر الزمخشري
في قوله تعالى ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان لرب الناس وقال ابو حيان لا اعلم احدا قال شيئا في عطف البيان
هل يجوز ان يكرر للمعطوف عليه والمسئلة لا يجوز ذلك . السابع البدل قال ابو حيان لم اقف على كلام احد من ائمتنا في البدل
فيكون فيما الابدال وبدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نص عن احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيهما او
منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل لا يتكرر . مراجعة الاصول فيها مباحث الاول فيما يراجع من
الاصول مما لا يراجع قال ابن جني اعلم ان الاصول المنصرف عنها الى الفروع على ضربين احدهما اذا احتيج اليه جاز ان
يراجع والآخر ما لا يمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله فالاول منهما الصرف الذي يفارق الاسم لما

الفعل من نحو بيعتين فتوالى اجتمعت الحركة فخافوا ان تجمع فتصير ومنه اجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله لا بارك الله في الغوانى
هل يصبحن الا لهن مطلب ومنه اظهار التضعيف كقوله ... وضنت ... الا ... وقول ... الحمد لله العلي الاجلل
وبقية الباب ومنه قوله سما الى فرخ سبع سمانيا ومنه قوله ... وهو كثير ... الثاني ... ومن الاول
من الاصول ... وذلك كالثلاثي المعتل العين نحو قام وباع وخاف وهاب وطال فهذا الاولى اصلها ابدا الا
... ولا ... قوم ولا بيع ولا خوف وكذلك المضارع نحو يقوم ويبيع فاما ما حكاه بعض
الكوفيين من قولهم ... الرجل ... فوجهه ... باب ... الرجل ... اذا ... وذا
... فكما ... لا ... كذلك ... على ... في فعل ... جميعا ان هذا ... الا
... من ... الباب ... في هذا الموضع ... الباب ... الا
... ان ... فعل ... من الافعال ... كان ... ان يقولوا ... ابيع
... ويوعا ... وكذلك ... فعل ... الاوليا ... ان يقولوا ... ومن
... وكذلك ... الرجل ... لا ... هذا
كالاسم ... وكذلك ... الرجل ... الا ... لا ...
لمشابهته ... باب التعجب نعم وبئس ... فلما ... الاسما
... التوكيد والحركة والتعجب ... الرجل ... كما ... وذلك ... الاسما
باب افتعل اذا كانت فاؤه صادا او ضادا او طاء او ظاء فان تاءه تقلب طاء نحو اصطبر واضطرب واطرد واظطلم وكذلك اذا
كانت دالا او ذالا او زايا فان تاءه تبدل دالا نحو ادرج وادكر وازدان ولا يجوز خروج هذه التاء على اصلها ...
... فاما ما حكاه ... التقت الثنتين واشتقطه واستقته ... ان يكون الضاد بدلا
... واشتقطه ويجوز ان يكون بدلا من اللام في التقطه ... مع ... ليكون ذلك بدلا
بدلا من اللام ... مع الضاد ... لقول الشاعر يا رب ابا زمن الفقر
... فقلت ... المراد ... فقال ... الاربع ... الا ... من التاء
... مع اللام ليكون ذلك ... بدل من الضاد ... ومن
... ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة ... قراءة ابي عمرو في
يا صالح ائتنا بتصحيح الياء ... ان يقول يا غلام اوجل والفرق بينهما ان ... الياء ... في يا صالح
ائتنا بعد الضمة ... المنفصل ... المتصل ... والياء ساكنة ... بعد كسرة ... يجوز
عليه يا غلام اوجل فان قلت فان الضمة ... نحو قيل وبيع ... الكسرة ... في يا غلام اوجل كسرة
صحيحة فهذا فرق قيل الضمة في يا صالح ... بناء ... كانت بناء ... يا غلام اوجل
... الكسرة صحيحة ... الحركتين ... صحيحة والاخرى ضمة
غير صحيحة ... العرب ... مع اختلاف الحركتين ... الحركتين
في القافية بين سالم ... وقادم ... فاذا ... بين ... الحركتين ... الحركتين وبين
يا صالح ائتنا وقيل وبيع ... فان قلت فقد ... الواو والياء ... الكسرة ... قيل الساكنة
هنا لما ادغمت في المتحركة ... الواو المتحركة بعد الكسرة ... ولا

بعضهم

بعضهم ... اجلوذا فانه ... مراعاة للاصل ... كان عليه الحرف ولم تبدل الواو ... الياء ... كانت هذه الياء
لازمة فجرى ذلك في الضمة مجرى ... فيها ... ومن ... القياس ... اذا ... جميعا الا
... مجرى الواو ... فان قيل فالحركات قبل الالف في سالم وقادم ... فتحة ... شيبت
... من الكسرة ... وكذلك الحركات ... في ... يا صالح ... في ... يا صالح ... بحركة
... كسرة مشوبة ... الاصليين ... في سالم وقادم ... قيل ... في
الحال ... في ... مشوبة غير خالصة كما ان الفتحة في سالم مشوبة ... ولو ... الحركة في ... وقيل
... الكسرة ... الكسرة ... الا ... ذلك
الالف في سالم وقادم ... الحركتين ... الياء ... مخلصة
وان كانت الحركة قبلها مشوبة غير خالصة وسبب ذلك ... الساكنة ... بعد الضمة
الخالصة ... الكسرة المشوبة ... الياء ... الضمة ... اسم
من ... على الضمة وكذلك ... قبل ... المتحركين
... فاما الالف ... في الطرف ... الالف بعد الضمة
ولا الكسرة ... الفتحة قبلها ... بعدها ... بالكسرة نحو الالف
... الفتحة ... الالف ... الصلوة والزكوة وهي الف التفخيم ...
بين الالف ... الياء والواو ... من الاصول ... الاولى ...
لامثاله فانها كثيرة انتهى البحث الثاني في ابقائهم الاصول تارة واهمالهم اياها ... ابن جني ... باب ... الذي
قال فيه الاول ... والثاني ... عقيب ... الا ان ... فعلت
... فعلت ومن ذلك قوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ... الا ترى ان ... اول
البيت مبني على اطراح ذكر الفاعل ... ثم ... الفاعل ... بعد ليبكه مختبط فعل
قوله ليبك ... ومنه قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا وخلق الانسان ضعيفا مع قوله
اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من علق وقوله خلق الانسان علمه البيان وامثاله كثيرة ومنه قوله
قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال
ومن ذلك الالغاء ... مررت برجل ضارب زيد وعمرا وليس ... ولا ... ولا ...
... قوله ... ولا ... وقوله ...
عشية ولا ناعب ... بغرابها ... ومن ذلك ... هذا ... الا ترى انك
لو ... لكنت ... الاسم ... الكثر
... على ... من ... الفعلين ... وغلبت
... ومن ذلك قوله ... عارف فمن ... واطلع ... كل ... اذا ...
كلا ... الهاء ليعود على المبتدا ... وكل واحد ... الاطلاع
في ... مع الهاء المرادة المقدرة الا ترى انك لو ... فيهما ... او ... في ...
الفاعلة ... واطراح حكم الغائب ... البحث الثالث في ... القول في ... ومن ذلك ... في ضمة

الدال من قولك ما ادريه مذ اليوم لانهم يقولون في ذلك انهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها لكنهم
ضموها لان اصلها الضم في منذ كذا لعمري لكن الاصل الاقرب لا الابعد وانما لهذه الدال ان تكون ساكنة
وانما ضمت لالتقاء الساكنين اتباعا لضمة الميم فهذا على الحقيقة هو الاصل الاول فاما ضم الدال
فانما هو بعد سكونها الاول المقدر ويدل على ان حركتها انما هي لالتقاء الساكنين انه لما زال التقاؤهما سكنت الدال
في منذ وهذا واضح فضمة الدال اذن من قولهم مذ اليوم انما هو رد الى الاصل الاقرب الذي هو منذ دون الابعد
المقدر الذي هو سكون الدال في منذ قبل ان تحرك ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج الى اللفظ لان الدليل اذا قام
على شيء كان في حكم الملفوظ وان لم تجر على السنتهم استعماله الا ترى الى قول سيبويه في سؤدد انه انما ظهر تضعيفه
لانه ملحق بما لم يجئ فقد علمنا ان الالحاق انما هو صناعة لفظية ومع هذا فلم يظهر ذلك الذي قدره ملحقا هنا فلولا
ان ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر الى النطق بمنزلة الملفوظ به لما الحقوا سؤددا وسوددا بما لم يفوهوا به **ومن ذلك** قولهم
بعت وقلت فهذه معاملة على الاصل الاقرب دون الابعد لان اصلهما فعل بفتح العين بيع وقول ثم نقلا من فعل الى
فعل وفعل ثم قلبت الواو والياء في فعلت الفا فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة الفا ولام الفعل فحذفت العين
لالتقائهما فصار في التقدير قلت وبعت ثم نقلت الضمة والكسرة الى الفاء لان اصلهما قبل القلب فعلت وفعلت فصار قلت
وبعت فهذه مراجعة الاصل الاقرب لا الاصل الابعد الا ترى ان احوال هذه العين في صيغة قال اذا تم
نحو العين التي ابدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح **ومن ذلك** قولهم خطايا ومطايا انهما لما صارتا الى خطاءا
ومطاءا ابدلوا الهمزة على اصل ما في الواحد وهو الياء في خطية ومطية ولعمري ان لام مطايا الان لا انك تعلم ان اصل

> **مطية ومطية**

الياء من ذوات الواو كما هي في الاصل مطيو ومطيوه لانهما من مطوت ومطوت فاصل الياء فيهما الواو فلوحظ ما فيهما من
الياء دون الاصل الذي هو الواو رجوعا الى الظاهر الاقرب اليك دون الاول الابعد عنك **ففي** هذا تقوية لاعمال الثاني
من الفعلين لانه الاقرب وليس كذلك تصريف ما لا ينصرف ولا اظهار التضعيف لان هذا هو الاصل الاول على الحقيقة
وليس وراءه اصل هذا الذي اليك منه كما كان فيما تقدم فاعرف الفرق بين ما هو رد الى اول دون ما هو اسبق رتبة منه
ما يرد الى اول الاصل وانما هي رتبة متقدمة له **البحث الرابع** في مراجعة اصل واستيناف فرع قال ابن جني اعلم ان كل فرع غير مقلب
احتيج الى قلبه فانك حينئذ ترتجل له فرعا ولست تراجع به اصلا **من ذلك** الالفات غير المنقلبة الواقعة اطرافا للالحاق او

> **الالفات غير المنقلبة الواقعة اطرافا**

للتانيث ولغيرهما من الصيغة لا عن قلب فالتي للالحاق كالف علقى فيمن نون وارطى وحبنطى والتي للتانيث كالف
غضبى وحبارى والتي للصيغة مثلا غير كالف قبعثرى وضبغطرى فمتى احتجت الى تحريك واحدة من هذه الالفات للتثنية
او للجمع قلبتها ياء فقلت علقيان وارطيان وحبنطيان وكذلك الباقي فهذه الياء فرع مرتجل وليست مراجعا بها اصل الا ترى انه ليس واحد
منها منقلبة اصلا عن ياء ولا عن غيرها بخلاف الالف المنقلبة كالف مغزى ومدعى لان هذه منقلبة عن ياء منقلبة عن
واو في غزوت ودعوت واصلهما مغزو ومدعو فلما وقعت الواو رابعة هكذا قلبت ياء فصار مغزي ومدعي ثم قلبت الياء
الفا فصار مغزى ومدعى فلما احتجت الى تحريك هذه الالف راجعت بها الاصل الاقرب وهو الياء فصار ياء في
مغزيان ومدعيان وقد يكون الحرف منقلبا فيضطر الى قلبه فلا ترده الى اصله الذي كان منقلبا عنه وذلك كقولك في حمراء
حمراوي وحمراوات فتقلب الهمزة واوا وان كانت منقلبة عن الف **وكذلك** اذا نسبت الى شقاوة فقلت شقاوي فهذه الواو في
شقاوي بدل من همزة مقدرة كانك لما حذفت الهاء فصارت الواو طرفا ابدلتها همزة فصار شقاء ثم قلبت الهمزة في النسب الى شقاوي
الهمزة واوا فصارت شقاوي فالواو اذن في شقاوي غير الواو في شقاوة ولهذا نظائر في العربية كثيرة **ومنها** قولهم الاخر

ومنه

لا عقدة عقدي وذلك انك لما حذفت الهاء حذفت لها الواو فصار عقدي كما حذفت لحذفها الياء في حنيفة فقلت حنفي فصارت في التقدير
العقد وقد ابدلت من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصارت الى عقدي فجرت في ذلك مجرى عم فابدلت من الكسرة فتحة ومن
الياء الفا فصارت العقدى كعمى فابدلت من الالف واوا لوقوع ياء النسب بعدها فصارت عقدوي كعموي فالواو في
عقدوي ليست بالواو في عقدة انما هي بدل من ياء بدل من الواو الثانية في عقدة فاعرف ذلك وفي البسيط قيل انه من باب الفاظ
اجمع واجمعون وجمعاء وجمع بالاضافة المقدرة كما تراجع واما الدليل على ذلك رجوعها الى الاصل قال ابن الخليل اصلها
اجمعهم فاجمعهم تاكيد للجمع في باب **مراعاة الصور** قال ابن هشام في تذكرته هذا مما تعلم مراعات الصور من ذلك الذين
بالعاقل لانه على صورة ما يختص بالعاقل وهو الذين والعمرون والافرد الذي وهو غير مختص بالعاقل قال ابن عصفور
في شرح المقرب من ذلك ذو الموصولة اعربها بعضهم تشبيها بذي التي بمعنى صاحب لتوافقهما في اللفظ وان كانت الاولى
فيها مقتضيا للبناء وهو الافتقار الناشئ **[illegible]** منه حمل النفي على الايجاب لم يجد شاهدا من خارج ذكر هذه القاعدة
ابن النحاس في التعليقة وبنى عليها ان لما نفي الماضي القريب من الحال الا انها لتوقع فعل وقد يحل فعل انما هو لما اتى
من الحال والى التي يجوز حذف الفعل معها دون لم وذلك لان لما لتوقع فعل فيجوز حذف الفعل معها كقولك وكان قد وقلت
وكان قد زال فجاز ايضا حذف الفعل مع لما حملا للنفي على الاثبات واما لم فانما هي لنفي فعل فلا يجوز حذف فعلها لانه
يكون سكوتا وعدم كلام لا احد فاما لم يحذف الفعل في ايجابه لم يحذف في نفيه **[illegible]** قال الاندلسي
في شرح المفصل بعنوانه لا يفرد بحكم يصير به اصلا بل ينبغي ان يرد الى احد الاصول المعلومة محافظة على تقريرها
واحترازا من نقضها قال وما من علم الا وقد شذت منه جزئيات مشكلة فردوها الى القواعد الكلية والضوابط الجلية
نقض الغرض قال ابن يانحف في خبر كان ضعيف في القياس وقلما يوجد في الاستعمال لان قلت خبر كان يتجاذبه شيئان
احدهما خبر المبتدأ لانه اصله والثاني المفعول به لانه منصوب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدأ والمفعول به يجوز
حذفه **قيل** الا انه قد وجد فيه مانع من ذلك وهو كونه عوضا من المصدر فلو حذف لنقضت الغرض الذي جئت به من اجله
وكان بمنزلة من ادغام الملحق وحذف المؤكد وقال ابن جني لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقية القسم لان الغرض انما هو
المقسم عليه بالقسم فحال ان يوتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لانه نقض الغرض كما لا يجوز ان يوتى باجمعين من غير تقدم
المؤكد وقال ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل من حذف المضاف واجدر قياسا لان الغرض من المضاف اليه التعريف او
التخصيص واذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود قال وكذلك الموصوف والصفة
القياس ان لا يحذف واحد منهما لان حذف احدهما نقض للغرض وتراجع عما التزموه لانهما كالشيء الواحد من حيث كان
البيان والايضاح انما يحصل من مجموعهما وقال الاعلم في شرح المفصل الاصل في هاء السكت ان تكون ساكنة
لانها انما زيدت لاجل الوقف والوقف لا يكون الا على ساكن ومنه سمي وقفا لانه وقوف عن الحركة فتحريكها نقض
الغرض الذي جيء بها لاجله **النص [illegible] واحد** ذكر الشيخ تقي الدين السبكي في كتاب كل وما عليه تدل ان الانتصاب كل
الرجل وكل الرجال فالنص على الجموع لا من كل واحد الا ان تكون قرينة تقتضي النص عن كل فرد **النون** تشارك حرف العلة
والكلي من ستة عشر وجها **الاول** ان تكون علامة للرفع في الافعال الخمسة كما تكون الالف والواو علامة للرفع في
الاسماء المثناة والمجموعة **الثاني** انها تكون ضمير الجمع المؤنث كما تكون الواو ضمير الجمع المذكر **الثالث** ان الجازم تحذفها
في لم يفعلا كما يحذف الف رمى ويا يرمي والالف **الرابع** ان الاسمين اذا ركبا وهي في اخر الاسم الاول فانها تسكن نحو
وياء ذباب كما تسكن الياء في معديكرب **الخامس** انها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله ولا ذاكر الله الا قليلا كان

ذا فصل كما تحذف الواو والياء والالف لالتقاء الساكنين الثاني عشر النون قد تحذف اعتباطا تخفيفا ولا اثما فيه ولدن في
قوله من لدشولا كما تحذف الواو تخفيفا ولا اثما في ثبة فاسد القول لكن وفاتح الثالث عشر انها تحذف للطول في قوله ابني كليب ان عمي
اللذا كما تحذف الياء للطول في قولهم اشهيباب يريد دنا شهيبا بالرابع عشر ان الالف تبدل منها في الوقف نحو لنسفعا وليكونا
الخامس عشر انها خفيفة كما انها لا تحذف الا لانها السادس عشر انها تكون علامة للجمع للاضمير كما تكون الالف والنون علامة
في قوله يعصرون السليط اقاربه وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي وقولهم اكلوني البراغيث الحادي عشر انها من
حروف الزيادة كما ان حروف المد واللين من حروف الزيادة الثامن عشر انها تدغم في الواو والياء في قولك من زيد ومن عمرو ومن يضرب
التاسع عشر مضارعتها حروف المد واللين وحركات الاعراب في قولك الزيدان والزيدون وتزيدون ونحو ذلك فحذفها محقق
الاعراب في الوقف في قولك زيد العشرون تعاقبهما في المحل الواحد نحو ينشر وجاءنا الحادي والعشرون حذفها في المحل الواحد
تحذف فيه الالف فيجتمع بحذفها الاربعة احرف متحركات نحو عرتني وعرتبني وعلابط وعلبط الثاني والعشرون حذفها لكثرة الكلام
بها كما تحذف الياء كذلك وذلك نحو لم يك وكذبحر كما قالوا لا ادر ذكره الشيخ ابن النحاس في التعليقة قال فلما كان بين هذه
هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع حروف العلة والنون قيل بها في ابواب الباب الاول باب المعرب والمبني
قيل ان بينهما واسطة لا توصف بالاعراب ولا بالبناء وذلك في اشياء احدها الاسماء قبل التركيب فذهب قوم الى انها
واسطة لا معربة لعدم موجب الاعراب ولا مبنية لعدم مناسبة مبني الاصل واختاره ابن عصفور وابو حيان وذهب
ابن مالك انها مبنية واختاره الزمخشري الثاني المنادى المفرد نحو يا زيد ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب
والمبني حكاه ابن يعيش في شرح المفصل والتنقيح الثالث المضاف الى ياء المتكلم قال ابن يعيش اختلفوا في كسرة ما قبلها ذهب
قوم الى انها حركة بناء وليست اعرابا لانها لم تحدث بعامل ولذلك لا يختلف باختلاف العوامل الا انها وان كانت
بناء فهي عارضة في الاسم لوقوع البناء بعدها واذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية ونظير ذلك حركة التقاء
الساكنين نحو لم يقم الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا لان لم لا تقتضي الكسر ومع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها
عارضة تزول عند زوال الساكن فهي كالفتحة في نحو لم يضربوا والفتحة في نحو لم يضربا بل كونها عارضة للواو والالف
وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين حكمين وليست اعرابا ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون
مرفوعا ومنصوبا وهي فيه واما كونها غير بناء فلان الكلمة لم يوجد فيها شيء من اسباب البناء وقال ابن جني في الخصائص
باب في الحكم يقف بين الحكمين هذا فصل موجود في العربية لفظا وقد اعطته مقادا عليه وقياسا وذلك نحو كسرة ما
قبل ياء المتكلم في نحو صاحبي وغلامي فهذه الحركة لا اعراب ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا
فيه وليس بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة واما كونها غير بناء فلان الكلمة معربة متمكنة
فليست الحركة في اخره بناء الا ترى ان غلامي في التمكن واستحقاق الاعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا فان قلت فما
الكسرة في نحو غلامي قلت هي من جنس الكسرة في الرفع والنصب لكن الحرف عليها فليست في الحالات وليست اعرابا الا ان لفظها
كلفظ حركة الاعراب كما ان كسرة الضاد من بعض غير كسرة الضاد من مسلمات وان كانت اياها لفظا وقال ابو البقاء في اللباب
ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين لان حد المعرب يصدق على المبني وليس بين الضدين هنا واسطة وذهب قوم
الى ان المضاف الى ياء المتكلم غير مبني اذ لا علة فيه توجب البناء وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة حرف
اعرابه وسموه خصيا والذين ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند اخرين على ان تسميتهم اياه خصيا خطأ لان
الخصي ذكر حقيقة واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا وقال الشيخ بهاء الدين

القياس في التعليقة اختلف في المضاف الى ياء المتكلم فقيل مبني وكسرته كسرة بناء لانه لا يتصل بها عامل الجر وعلة بنائه شبهه بالحرف
تجرده عن كل مضاف لا يخرج عن الاصل المضاف اليه وخروج النحو عن نظائره بلحقه بالحروف اذ لا نظير لها من الاسماء وقيل
معرب لعدم علة البناء ولان الاضافة الى المبني لا توجب بناء المضاف ولا تجوزه الا في الظرف وفيما اجري مجراه كمثل
فوجب ان يكون معربا وقيل لا معرب ولا مبني لان الاعراب غير موجود والبناء لا علة له فوجب ان يحكم بعدمهما ويكون
الاسم منزلة بين منزلتين ونحو ذلك الرجل ونحو مما فيه الف لام فانه لا ينصرف لان الصرف التنوين ولا تنوين ولا
غير منصرف لانه لا يشبه الفعل والجواب ان هذا لا نظير له وما ذكره في المنصرف وغيره صحيح لان الصرف التنوين وغير المنصرف
اشبه الفعل فليكن متقابلين بخلاف الاعراب والبناء لان الاسم اما معرب وهو المتمكن واما غير متمكن وهو المبني فهما
النفي والاثبات ولا واسطة بينهما انتهى الرابع قال ابن النحاس في التعليقة الكلام على ضربين معرب ومبني وجعل الرماني
قسما ثالثا لا معرب ولا مبني وهو نحو المفعول لانه لا يخلو عن هذه الحال وما فيه شيء يوجب البناء وادعى قوم فلذلك علة الجر
وهذا خطأ عند الاكثرين لانه يؤدي هذا القول الى الحشو كذلك الخامس قال ابو حيان في الارتشاف زعم قوم منهم الكسائي
ان امس ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكي من فعل الامر من الامساء فاذا قلت جئت امس فمعناه اليوم الذي كنت تقول فيه امس الباب الثاني
باب المنصرف وغير المنصرف قيل ان بينهما واسطة لا توصف بالصرف ولا بعدمه قال ابن فلاح في المغني وهذا ما كان
فيه اللام والاضافة نحو الرجل وغلامك وصاحب الرجل فهذه الاسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة
وذلك انها ليست منونة فتكون منصرفة ولا امتنع التنوين منها لمنع الصرف فاذا لم يوجد فيه كان عدمه امارة لكونه غير
منصرف كاحمد وعمر وكذلك التثنية والجمع على حدها ليس شيء من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان او نكرة من حيث كانت
هذه الاسماء ليس مما يتوقف مثلها فاذا لم يوجد فيها التنوين كان عدمها امارة لترك الصرف فيها وقال صاحب البسيط المنصرف
ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما فمنع الجر والتنوين لفظا او تقديرا فعند حصر المنصرفة
المنصرف يدخل فيه التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون على هذا من لا يصرف
اسم امرأة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية رجل منصرفا لعدم العلتين واما من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث
وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة تخرج عن الحصر فلذلك ذكرها صاحب
اللباب بقسم ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة وقال ابو علي ما دخله اللام او الاضافة من باب ما لا ينصرف فلا اقول فيه منصرف
ولا غير منصرف فلا اقول انه منصرف لان المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل ولكن اللام او الاضافة ناب عن التنوين
الفعل ولا اقول انه غير منصرف لان امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف وانما هو لدخول الالف واللام عليه فانها تمنع
من التنوين وقال الكرماني واما اقسام الاسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة اضرب منصرف وغير منصرف وما لا يقال انه منصرف
ولا غير منصرف وهو ثلاثة اقسام المضاف وما عرف باللام والتثنية والجمع لا يقال انها منصرفة اذ ليس فيها تنوين ولا يقال انها
غير منصرفة اذ ليس فيها علة تمنع من الصرف وقال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان القسمة في المنصرف وغيره حاصرة وتفسيرهم
كل واحد من القسمين ينفي الحصر الباب الثالث باب العلم منه منقول ومنه مرتجل ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل وهو الذي علمه
بالغلبة ذكره ابو حيان وقال الخبيط العلم المنقول هو ما وضع ثانيا لما له اسم اولا اصله الذي نقل عنه نحو هذا
منقول وان قال انه مرتجل غير مشتق لان لفظ العلم المرتجل مشتق ثم نقل منه وليكون العلم لما فيه الوزن المعدول
عنه حتى يكون منقولا واما الثالث فانه ليس منقولا على الاطلاق ولا مرتجلا على الاطلاق بل شابه المنقول لما فيه وفيه حروف
المعدول عنه وشابه المرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه الباب الرابع باب القاصر والمنصرف قال الاندلسي

شرح المفصل قال ابن عصفور انما توسط بين الظاهر والمضمر كاسم الاشارة ولذلك اعرب لكونه اخذ شبها من هذا وشبها
من هذا وقال ابن يعيش في شرح المفصل في شرح المفصل قال ابن درستويه ايا اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كني به
عن المنصوب وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود وليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها من الاعراب
يعزى هذا القول الى ابي الحسن الاخفش الا انه اشكل عليه امر ايا فقال هي مبهمة بين الظاهر والمضمر والجمهور على انه
مضمر وذهب الزجاج الى ان ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات وقال ابن يعيش ايضا قد جعل بعضهم اسماء الاشارة من
الاسماء الظاهرة وهو القياس اذ لا يفتقر الى تقدم ظاهر فيكون كناية عنه ولا اثر علينا احكام الاسماء الظاهرة
نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما ثالثا بين الاسماء الظاهرة والمضمر لا
لشبهها بالظاهرة وشبهها بالمضمر فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الاشارة كانت كالمضمر ومن حيث صغرت
ونعتت ووصف بها كانت كالظاهرة وقال الاعلم في بعض النحاة يقول انواع المعارف ثلاثة ظاهر ومضمر وبينهما
وهو المبهم انتهى كلامه باب الوقف والوصل قال ابن جني ومن ذلك قولهم لم يتجه كما تصوب خالد فغلا فالواو من كان لا
على حد الوقف ولا على حد الوصل اما الوقف فيقتضيه السكون كما ترى واما الوصل فيقتضي الطاء وتمكين الواو كما هو فقوله
كانه منزلة بين الوصل والوقف وكذلك قولهم يا سرحتا ماء بجانب نالجية اذا القى قريبة ثلاثية فثبات الهاء في حال الوصل
على حد الوقف ولا على حد الوصل اما الوقف فيوجب حذفهما اصلا لانها مع عجا بجانب ناجيه فثباتها في الوصل تحركه منزلة بين المنزلتين
وكذلك قولهم ببازل وجناء او عيهل فاثبات الياء مع التضعيف طريف وذلك ان التثقيل من امارة الوقف والياء من امارة
الاطلاق فهو منزلة بين المنزلتين باب حروف الجر قال ابن هشام في المغني التحقيق في اللام المقوية نحو مصدقا لما
فعال لما يريد ان كنتم للرؤيا تعبرون وانها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر
ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين مثل قال ابن الحاجب جعل بعضهم للمنادى مرتبتين البعد
القريب فيا وايا وهيا للاول واي والهمزة للثاني وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدى وقربى ووسطى بينهما فللاولى يا وايا وهيا
وللثانية الهمزة وللثالثة اي وجعل يا مستعملة في الجميع انتهى ونظير ذلك الاشارة جعل لها ابن عصفور ثلاث مراتب دنيا ووسطى
اقصى فللاولى ذا ونحوه وللثانية ذاك ونحوه بالكاف دون اللام وللثالثة ذلك وتلك بالكاف واللام وجعل غيره
فقط تذكر المؤنث مع نظيره مورد مع نقيضه قال ابن جني ومن ذلك لغة الضروب منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة نحو
رجل علامة ورجل نسابة وامرأة نسابة ورجل همزة لمزة وامرأة همزة لمزة ورجل صرورة وفروقة ورجل هلباجة فقاقة وامرأة
كذلك وهو كثير وذلك ان الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه وانما لحقت لاعلام السامع ان هذا
الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تأنيث الصفة امارة لما اريد من تأنيث الغاية والمبالغة
سواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكرا او مؤنثا يدل على ذلك ان الهاء لو كانت في نحو
فروقة انما لحقت لان المرأة مؤنثة لوجب ان تحذف في المذكر فيقال رجل فروق كما ان التاء في قائمة وظريفة لما لحقت لتأنيث
الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو رجل ظريف وقائم وكريم وهذا واضح ونحو من تأنيث هذه الصفة ليعلم انها بلغت المعنى
قولهم مؤنث ايضا تسميتهم العين بعين فحوى وعين وصية واعنوتا ومثلها تأنيث العين في ما لا يتم به شيء من يصحبه وهو
اخوك واحسنك وتعاوتوا ونحوها وكما كرهت الالفاظ للتكرير الهاء في نحو الركالة والصلصلة والقرصعة وهو بابه
ومنها اجتماع المؤنث والمذكر في الصفة المذكرة وذلك نحو رجل خصم وامرأة خصم ورجل عدل وامرأة عدل ورجل ضيف وامرأة
ضيف ورجل رضى وامرأة رضى وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان رضى وعدل وقوم رضى وعدل قال زهير متى يشتجر قوم يقل
هم بيننا فهم رضى وهم عدل وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفات ان التذكير انما اتاها من قبل المصدرية فاذا قيل رجل عدل

فكانه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول استولى على الفضل وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لاحد نصيبا في الكرم والجود
ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا وقد ظهر عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو
الا اصبحت اسماء جاذمة الحبل وضنت علينا والضنين من البخل فهذا كقوله هو مجبول من الكرم ومطين
الخير وهي مخلوقة من البخل وهذا اوفق معنى من ان تحمله على القلب وانه يريد به والبخيل من الضنين لان فيه من الكرم
والبا ما لا يكرر في القلب ومنه قوله وهن من الاخلاف قبلك والمطل وقوله وهن من الاخلاف والولعان وقوله
اذ اما يليلين في قوطها فانما هي اقبال وادبار اي يكون من هذا اي كانها خلقت من الاقبال والادبار لا على ان يكون من
باب حذف المضاف اي ذات اقبال وذات ادبار ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى خلق الانسان من عجل وذلك لكثرة فعله
اياه واعتياده له وهذا اقوى معنى من ان يكون اراد خلق العجل من الانسان لانه امر قد اطرد واتسع فحمله على القلب يبعد في الصنعة
ويصغر المعنى وكان هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال انه تاويله ان العجل هنا الطين ولعمري انه في اللغة كما ذكر غير انه
في هذا الموضع لا يراد به الا نفس العجلة والسرعة وهذا قال عقيبه سأريكم آياتي فلا تستعجلون ونظيره قوله تعالى وخلق
الانسان عجولا وخلق الانسان ضعيفا لان العجل ضرب من الضعف لما يؤذن به من الضرورة والحاجة فلما كان الغرض
قولهم رجل عدل وامرأة عدل انما هو ارادة المصدر والجنس جعل الافراد والتذكير امارة للمصدر المذكر فان قلت فان لفظ
نفس المصدر قد جاء مؤنثا نحو الزيادة والعبادة والضؤولة والجهومة والمحمية والموجدة والطلاقة والسباطة ونحو ذلك
فاذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثا فما هو في معناه ومحمول بالتاويل عليه احرى بتانيثه قيل الاصل لقوته احمل لهذا المعنى
من الفرع لضعفه وذلك ان الزيادة والعبادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت في
النفس من مصدريتها وليس كذلك الصفة لانها ليست في الحقيقة مصدرا وانما هي متاولة عليه ومردودة بالصنعة اليه
فلو قيل رجل عدلة وامرأة عدلة وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن ان يظن بها انها صفة حقيقية كصعبة من صعب وندبة من ندب
وفخمة من فخم ورطبة من رطب فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو الجهومة والشهومة
والخلاقة فالاصول لقوتها يتصرف فيها والفروع لضعفها يتوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه القوة لاصولها
فان قلت فقد قالوا رجل عدل وامرأة عدلة وفرس طوعة القياد وقال امية والحية الحتفة الرقشاء اخرجها من بيتها آمنات
الله والكلم قيل هذا قد خرج على صورة الصفة لانهم لم يؤثروا ان يبعدوا كل البعد عن اصل الوصف الذي بابه ان يقع
الفرق فيه بين مذكره ومؤنثه فجرى هذا في حفظ الاصول والتلفت اليها للمباقاة لها والتنبيه عليها مجرى اخراج بعض
المعتل على اصله نحو استحوذ ومجرى اعمال صغته وعدته وان كان قد نقل الى فعلت لما كان اصله فعلت وعن ذلك ايضا جمعهم
ضيفا وعدلا ونحو ذلك اذا قال يا عين هلا بكيت اربد اذ قمنا وقام الخصوم في كبد وعلى قول الآخر اذا نزل الاضياف كان
عزورا على الحي حتى تستقل مراجله الاضياف هنا بلفظ القلة ومعناها ايضا وليس كقوله واسيافنا يقطرن من نجدة دما
في ان المراد بها معنى الكثرة وذلك امدح لانه اذا قري الاضياف وهم قليلون بمراجل الحي اجمع فما ظنك لو نزل به الضيفان الكثيرون
فان قيل لما انصرف المصدر لاتصاله به المعنى وقع التانيث فيه مع معنى العموم والجنس وكلاهما الى التذكير حتى اجتمعا الى الافراد
بقول الاصل والاصول تحتمل ما لا تحتمله الفروع قيل علة جواز تانيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره ان المصادر
اجناس للمعاني كما ان غيرها اجناس للاعيان نحو رجل وفرس وظبي وبستان وكما ان اسماء اجناس الاعيان قد تاتي
مؤنثة الالفاظ ولا حقيقة تانيث في معناها نحو غرفة ومشربة وعليه وحمامة ومقرمة فكذلك جاءت اجناس المعاني
مؤنثا بعضها لفظا لا معنى وذلك نحو المحمية والموجدة والرشاقة ونحوها نعم واذا جاز تانيث المصدر وهو على مصدريته

الثالث المبهم وهو اسماء الاشارة
الوصل الثانية التشبيه
التعميم الثالثة التعريف
في اسماء الاشارة والكناية
واما محتمل الاعلام الثاني من هذا الموضع ما هو فيه

غير موصوف لم يكن تانيثه وجمعه وتكسيره وصفا وحل الحلال الذي من عادة ان لا يفرق فيه بين مذكره ومونثه وواحده وجماعته قبيحا ولا مستكرها اعني الصفة وخصمه واضيافا وخصوما وان كان التذكير والافراد اقوى في اللغة واعلى في الصنعة قال تعالى وهل اتاك نبؤا الخصم اذ تسوروا المحراب وانما كان التذكير والافراد اقوى من قبل انك انما وصفت بالمصدر لتكون المبالغة بذلك وكان من تمام المعنى وكماله ان تؤكد ذلك بترك التانيث والجمع كما يجب للمصدر في اول احواله الا ترى انك اذا انثت وجمعت سلكت به مسلك الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها نحو قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون نقضا للغرض او كالنقض له فلذلك قل حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مونثا او مجموعا ومما جاء من المصادر مجموعا ومعملا ايضا قولهم مواعيد عرقوب اخاه بيثرب ومنه عندي قولهم تركته بملاحس البقر اولادها فالملاحس جمع ملحس ولا يخلو ان يكون مكانا او مصدرا فلا يجوز ان يكون هنا مكانا لانه قد عمل في الاولاد فنصبها والمكان لا يعمل في المفعول به كما ان الزمان لا يعمل فيه واذا كان الامر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا مقدرا وكانه قال تركته بمكان ملاحس البقر اولادها كما ان قوله وما هي الا في ازار وعلقة مغار ابن همام على حي خثعما محذوف المضاف اي وقت اغارة ابن همام على حي خثعم الا تراه قد عداه الى قوله على حي خثعما فملاحس البقر اذن مصدر مجموع معمل في المفعول به كما ان مواعيد عرقوب اخاه بيثرب كذلك وهو غريب وكان ابو علي يورد مواعيد عرقوب اخاه مورد الطريف المتعجب منه فاما قوله كجر بوية فما زادت تجارتهم اباقلامة الا الجيد والقنعا فقد يجوز ان يكون من هذا وقد يجوز ان يكون اباقلامة منصوبا بزادت اي فما زادت اباقلامة تجارتهم ايام الا الجيد والوجهان تنصبه بتجارتهم لانها الفاصل الاقرب ولانه لو اراد اعمال الاول لكان حرى ان يعمل الثاني ايضا فيقول فما زادت تجارتهم اياها اباقلامة الا كذا كما تقول ضربت فاوجعته زيدا ويضعف ضربت واوجعت زيدا اعمالا الاول وذلك انك اذا كنت تعمل الاول على بعده وجب اعمال الثاني ايضا لقربه لانه لا يكون الابعد اقوى حالا من الاقرب فان قلت اكتفى بمفعول العامل الاول من مفعول العامل الثاني قيل لك فاذا كنت مكتفيا مختصرا فاكتفاؤك باعمال الثاني الاقرب اولى من اكتفائك باعمال الاول الابعد وليس لك في هذا ما لك في الفاعل لانك تقول لا اضمر على غير تقدم ذكر الا مستكرها فتعمل الاول فتقول قام وقعدا اخواك فاما المفعول فمنه بد فلا ينبغي ان يتباعد بالعمل اليه ويترك ما هو اقرب الى المعمول فيه منه ومن ذلك قولهم رجل عدل ومنه قول ابن ... سواء فرس جواد وناقة ضامر وجمل ضامر وناقة بازل وجمل بازل وهو لباب قومه وهو لباب قومها وهم لباب قومهم قال جرير تردى فوق متنيها قرونا على بشر وانسه لباب وقال ذو الرمة سبحلا ابا شرخين احيا بناته مقاليتها فهي اللباب الحبائس فاما ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وادرع دلاص فليس من هذا الباب بل هو الصفة في الجمع تكسير لها الواحد وموضوعه في باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره انتهى قلت قد اشتمل هذا الكلام على ثلاثة ابواب باب ما دخلت فيه التاء في صفة المذكر وباب ما دخلت منه التاء في صفة المونث وباب ما استوى فيه المذكر والمونث والمفرد والمثنى والجمع وها انا اسوق جملا من نظائرها ان شاء الله تعالى كل باب على حدته وبعض ... ومن الله العون

كتاب الاصل

باب في التوافق مع وجوب الخلاف

قال ابن جني هذا الباب ينفصل من الذي قبله بانه ذا التعجب فيه المعنى مما لم يكن فيه الا النحو على قياس ... وهذا الباب مع لفظه فيه اقامة انما هو شيء ثم رجعه وذلك تقديم الفاعل الى المفعول وخشية تسوية فيه بين المتعدي وغير المتعدي ومثاله جبرت يده وجبرت عظم الكسر اي اصلحته وسار الدابة وسرته وقال ... الرجيل وحسنه من الذكر في معنى لو كتبته وعليه جاء ما يكون في اللغة نحو عيم وهلك وهلكته قال العجاج ومهمه هالك من تعرجا فيه قولان احدهما انه هالك بمعنى مهلك اي من تعرج فيه هلك والاخر ومنه هلك المتحيرين فيه كقوله هذا وصل حس التوجه موضع من موضع الاداء اللازم ومثله هبط الشيء وهبطته قال العجاج وعني الاجساج فلا على الشيء تمر مطلقه الملاذ ابطا اي مهبطا قوله ويجوز ان يكون الاداء ابطا بقوله فلا حد في حرف الجر نصب الفعل بمنزلته والاول اقوى فاما قوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله فاجود القولين فيه ان يكون معناه وان منها لما يهبط من نظر اليه لخشية الله وذلك ان الانسان اذا تفكر في عظم هذه المخلوقات تضائل وخشع وهبطت نفسه لعظم ما شاهد فنسب الفعل الى الحجارة لما كان الخشوع والسقوط مسببا عنها وحادثا لاجل النظر اليها كقوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وانشد ابو علي الاخر فاذكر موعدي اذا التقت الخيل وسارت الى الرجال الرجال اي وسارت الخيل والرجال الى الرجال الا ... ويجوز ان يكون ارادو سارت الى الرجال بالرجال فحذف حرف الجر فنصب والاول اقوى وقال زهير فلا تعتبا من سنتين انت سبرتها فاول راض سنة من يسيرها ووجدت الدابة بالمكان اذا اقامت فيه ووجدتها وغاب الشيء وغيبته وهجع القوم وهجعتهم ... وعفوته وكرهه وضحا وصحوته وخفا فاه وخفاته وعمت يده وعمتها اي حركتها على غير استواء ومثله التبرم ومكرته قال العجاج جريمة من مكن وسمعه احبوها قضت كلمات الله وقال الشاعر ما خليج خليجان وسرحت الماشية وسرحتها وزاد الشيء ونقصته ونقص الشيء ونقصته وشحا فاه وشحوته وطاح الشيء وطحته ... اي اطاحه بالنبح في معنى اطحنه وزال الشيء وزلته وقال الاصمعي ربع البعير وربعته في السير ربع المرفوع وقاوما ... نزر الشيء ونزرته اي اهلكته قال القطامي فاصبح جاركم قتيلا ونافيا ونفوتكم وكرهه البرد ونكرهتها اي قللت ماءها ونزفت ونزفتها فهذا كله شاذ عن القياس وان كان ... في الاستعمال الا ان له عندي وجها لاجله جاز وهو ان كل فاعل غير القديم سبحانه فانما الفعل فيه شيء اخر اعطيه واقدر عليه فهو وان كان فاعلا فانه لما كان معانا مقدرا صار كانه فعل لغيره الا ترى الى قوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وقد قال العلم يعني اهل السنة فانه حتى كان معترفا كثيرها القاسي بحانا ان الفعل وان وافق لكسب فلا اكان قولهم ما ... ونحنت ما حكيته في المحامدة ولن يرى لفظ الفعل تجاوزت العرب ذلك الى ان الحرث هنالك فعلا بلفظ الاول متعديا لانه قد كان فاعلا في وقت فعله اياه انما هو مشارك عليه فخرج اللفظان لما ذكرنا من حجاجا واحدا فاعرفه انتهى ومن التعدي بلا زيادة قال ابن جني العلة في اللغة ان اذا كان فعل غير متعد كان افعل متعديا لان هذه الهمزة كثيرا ما تجيء للتعدية وذلك نحو قام زيد واقمت زيدا وقعد بكر واقعدت بكرا فان كان فعل متعديا الى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعديا الى اثنين نحو طعم زيد خبزا واطعمته خبزا وعطا بكر درهما واعطيته درهما فاما كسي زيد ثوبا وكسوته ثوبا فانه وان لم ينقل بالهمزة فانه نقل بالمثال الا تراه

الصريحي قال ابو العباس قال ابن ... والقيط بالفتح القطع من القمر والملاقيط بالضم ايه القطع من القمر كذا في ... واستشهد ذا الثقتين بالبيت المذكور والجماع اسم كذا في فصل الاخرى كما في ... انتهى ...

نقل من فَعِل الى فعل واما ما جاء نقله بفعل لما كان فعل وافعل كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جد في الامر واجد وصدته عن كذا وا
وقصرعن الشئ واقصر وحمده الله واحمده ونحو ذلك فلما كان فعل وافعل على ما ذكرنا من الاعتقاب والتعارض ونقل ما فعل
نقل اليه فعل بفعل نحو كني زيد وكنوته وشترت عينه وشترتها وغارت عينه وغرتها ونحو ذلك هذا هو الحديث ان ينقل
فيصير التقل متعديا لم يكن قبل غير ان جئت بابن الفقد جاءت فيه هذه القضية معكوسة فانك تجد فعل فيها متعديا وا
غير متعد وذلك قولهم اجفل الظليم وجفلته ولشنق البعير وشنقته وانزفت البئر اذا ذهب ماؤها ونزفتها واقشع الغيم و
الريح او كسل وريش الطاير وسلته وامريت الناقة اذا درّ لبنها ومريتها ونحو من ذلك اكببت الشاة ونزفتها وامرت زنبها
وحصر الفرس اقذنه واحصر باذنه وكبه الله على وجهه واكب هو وعلوت الوسادة واعليت عليها فهذا نقض عادة الاستعمال
فعل فيه متعدو افعل غير متعد وعلة ذلك عندي انه جعل تعدي فعلت وجمود افعلت كالعوض لفعلت من غلبة افعلت لها على التعدي
نحو جلس واجلسته ونهض وانهضته كما جعل قلب الياء واوا في التقوى والرعوى والثنوى والفتوى عوضا للواو من
كثرة دخول الياء عليها وكما جعل لزوم الضرب الاول من المنسرح لمفتعلن وخطر مجيئه تاما او مخبونا بل توبعت فيه الحركات
الثلاث البتة تعويضا للضرب من كثرة السواكن فيه نحو مفعولن ومفعولان ومستفعلان ونحو ذلك مما التحق في الجزء
من الضرب بسا كان ونحو من ذلك ما جاء عنهم من افعلته فهو مفعول وذلك نحو احببته فهو محبوب واجنه الله فهو مجنون
وازكمه فهو مزكوم واكزه فهو مكزوز وقد واقره الله فهو مقرور واضعفه الله فهو ضعيف وامللته فهو مملول واضاده فهو
واحمه من الحمى فهو محموم واهمه من الهم فهو مهموم وازعقه فهو مزعوق اي مذعور ومثله قوله اذا ما استحمت ارضه من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مصدق وهو من اودعته وينبغي ان يكون جاء على ودع وانما احزنه
فهو محزون فقد حمل على هذا غيرانه قد قال ابو زيد يقولون الامر يحزن ولا يقولون حزنني الامر ويجئ المضارع ساهلا
فهذا استل مما مضى ويكون قالوا انه يحزن على القياس ومثله قولهم محب قال عنترة ولقد نزلت فلا تظني غيره منى بمنزلة المحب المكرم وقال الاخر ومن يناد الربيع محبب يا نا منهم خير فتيان العرب المنكب الايمن والراس المحبب وقال لا تحسبيه جارية حلت بمكة محببة قالوا وعلة ما جاء من افعلته فهو مفعول نحو اجنه الله
فهو مجنون واسله فهو مسلول وما بابه انهم جاؤا به على فعل نحو جن فهو مجنون وزكم فهو مزكوم وسل فهو مسلول وكذلك
بقيته فان قيل وما بال هذا خالف فيه الفعل مسندا الى الفاعل صورته مسندا الى المفعول وعادة الاستعمال غير هذا
وهو ان يجئ الضربان معا في عدة واحدة نحو ضربته وضرب واكرمته واكرم وكذلك مما هذا بابه قيل ان العرب لما قوي
في انفسها امر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل وحتى قال سيبويه فيهما وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم خصوا
المفعول اذا اسند الفعل اليه بضربين من الصيغة فاستعملوا صيغة للفاعل مسندا الى المفعول بعضا وصيغة مسندا الى الفاعل
والعدة واحدة وذلك نحو ضرب زيد وضرب وقتل وقتل واكرم واكرم ودحرج ودحرج والاخر انهم لم يرضوا ولم يقنعوا
بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه الى ان غيروا عدة الحروف مع ضم اوله كما غيروا في الاول الكسرة والصيغة وحدها وذلك
قولهم احببته وحب واذكمه الله وزكم واشله الله وشل وامله وملى قالوا الا انه على فعلنا يدلك على تمكن المفعول عندهم
وتقدمه في انفسهم اذا فردوه بان صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو للفاعل وهذا ضرب من تدريج اللغة
الا ترى انهم لما غيروا الصيغة والعدة واحدة في نحو ضرب وضرب وشرب وشرب تدرجوا من ذلك الى ان غيروا
مع نقصان العدة نحو ازكمه الله وزكم واحزنه وحزن فهذا كقولهم في حنيفة حنفي لما حذفوا الهاء حذفوا الياء هاء لما لم يكن في حنيفة
تا تحذف فحذفت الياء فلحقت الياء فقالوا فيه حنيفي وهذا الموضع هو الذي دعا ثعلبا في كتاب فصيحه ان افرد له بابا

يقال للرجل الجواد الشجاع والفرس الجواد انه لذو مصدق بالفتح اي صادق الحملة وصادق الجري كانه ذو صدق فيما يعده من ذلك وقال الخطابي نكبة اذا لما استحمت البيت يقول اذا ابتلت حوافره من عرق اعاليه جرى وهو مودوع لا يرجر ويكد تعالى يعدا بلغ الى الغاية كذا في الصحاح مادة صدق
منه عفي عنه

فشا الفعل باب فعل بضم الفاء نحو قولك عنيت بحاجتك وبقيه الباب انما غرضه فيه ان يرد الافعال الشاذة الى الفعول وفي
تسند الى الفاعل في اللغة الفصيحة الا ترى انهم يقولون نحن نحن زيد من التخمة ولا يقال تحاملكذا ويقولون انتقع لونه ولا يقولون
انتقعه كذا ويقولون انقطع بالرجل ولا يقولون انقطع به كذا فلما جاء هذا الباب لم يرد انها لا تحتمل بالاسناد الى
المفعول دون الفاعل كما احتمت فعال بالاسناد الى الفاعل دون المفعول نحو زيد قائم وقعد جعفر وذهب ما انطلق ولو كان
غرضه ان يريد صورة ما لم يسم فاعله مجملا غير مفصل على ما ذكرنا لا اورد فيه نحو ضرب ودكب واكرم واستقصى هذا يكاد
يكون الى ما لا غاية له فاعرف هذا الغرض فانا اشرف من حفظ ما انه وبرز لغة وقد يجئ اسم المفعول هنا على حذف الزيادة
على حبته فهو محبوب ويجئ اسم الفاعل على حذفها ايضا وذلك قولهم اورس الرمث فهو وارس وايفع الغلام فهو يافع وابقل
المكان فهو باقل قال تعالى وارسلنا الرياح لواقح وقياسه ملاقح لان الريح تلقح السحاب فقد يجوز وقد
ان يكون على حقيقته في اذا لحقت فتركت لقحت السحاب فيكون هذا مما اكتفى فيه بالسبب من المسبب وقد جاء فيهم
مقبل حكاها ابو زيد وقال ودوبر الى قناد اما شيخ يخالف دو مسبل الاكل منه يحوذات وانسل وقد جاء مثله اجنبه
قال الله لولا تمرة ما اجنبته ولا كان ادنى من عبيد ومشرق وقد يجئ اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف الزيادة
ويجئ المصدر ايضا على حذفها نحو قولهم جاء زيد وحده فاصل هذا اوحدته بمروري ايحادا ثم حذفت زيادته فجاء على
الفعل ومثله قولهم عمرك الله لا افعلت اي عمرتك الله تعميرا وقوله قيد الاوابد هيكل اي تقييد الاوابد ثم
حذف زائدته وان شئت قلت وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله فلولا الله والمهر المفدى لرحت
ابي غزال الاهاب فوضع الغزال موضع الخرق وقوله ميرة المرفق باشق المرفق وهو كثير فاما قوله وبعد عطائك
المائة الرتاعا فليس على حذف الزيادة الا ترى ان في عطاء الفعل ولو كان على حذف الزيادة لقال بعد عطوك ليكون
كوعد وعلة ما كان الجمع مضارعا للفعل بالفرعية فيهما بابا وفيه ايضا الفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد
وذلك نحو قولهم كروان وكرونا وورشان وورشا فجاء هذا على حذف زائدته حتى كانه صار الى فعل فجرى مجرى خرب
وخربان وبرق وبرقان قال ذو الرمة من آل ابي موسى ترى الناس حوله كانهم الكروان ابصرن بازيا ومنه كثير هم
في الاعلى انما الحق كانه صار الى فعل نحو جواد واجواد وعياء واعياء وحياء واحياء وعن ذلك قولهم نعمة وانعم وشدة
واشد في قول سيبويه جاء ذلك على حذف التاء كقولهم ذئب واذؤب وقطع واقطع وضرس واضرس وذلك كثير جدا
وما يجئ مخالفا ومنتقضا اوسع من ذلك الا ان لكل شئ منه عذرا وطريقا وفصل العرب طريف حسن واجماعهم
مجيئهم مضارع فعلت اذا كان عين فاعله مضمومة ابدا وذلك نحو قولهم ضاربني فضربته اضربه وعالمني فعلمته
اعلمه وعاقلني فعقلته اعقله وكارمني فكرمته اكرمه وفاخرني ففخرته افخره وشاعرني فشعرته اشعره وحكى
الكسائي فاخرني ففخرته افخره بفتح الخاء وحكاها ابو زيد افخره بالضم على الباب كل هذا اذا كنت اقوم بذلك الا
منه ووجه استغرابنا له ان يخص مضارعه بالضم وذلك انا قد قدمنا على ان قياس باب مضارع فعل ان ياتي بالكسر
نحو ضرب يضرب وما بابه وما رتبنا وجه دخول يفعل على يفعل فيه فكان لا يجب هنا اذا بدا الاقتصار على الكسر
ان يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضيا له في مضارع فعل وهو يفعل بكسر العين وذلك لان العرب والعادة
اريد الاصول عند الحاجة اليها ان يكون ذلك المقتصر عليه هو اقيسهما فيه الا ترى انك تقول في تحقير اسود وجدول اسيد وجديل
بالقلب ويجيز مع ذلك الاظهار وان تقول اسيود وجديول فاذا صرت الى باب مقام ومعاد اقتصرت على الاعلال البتة فقلت
مقيم ومعيد فيجب ما قوي القياس فيه لا اضعفه وكذلك نظائره فان قلت فقد تقول فيها جل قائم وتجيز فيه النصب فتقول

يفتق للفرس الجواد قيد الاوابد لانه يمنع الوحش من الفوات لسرعته قال امرؤ القيس بمنجرد قيد الاوابد هيكل والهيكل الفرس الطويل الضخم ذكره الجوهري فصل منه عفي عنه

رجل قائما فاذا قدمت اوجبت اضعف الجارين فكذلك العامل في هذه الافعال نحو اكرمه واشرم على اضعف الجارين

وهو الكثير **قيل** هذا ابعاد في التشبيه وذلك انك لم توجب النصب في قائم من قولك فيها رجل قائما وقائما فيها رجل

رجل فيها رجل مكانه في حال الرفع وانما اقتصرت على النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع او لم يقو فيجب اضعف الجارين واجبا اضطرارا

لا اختيارا وليس كذلك كرمته اكرمه لانه لم ينقص شيء عن موضعه ولم يقدم ولم يؤخر فلو قيل اكرمته اكرمه لكان كلمة

اشد وهو منه اهونه وكذلك القول في نحو قولنا ما جاءني الا زيد احد في ايجاب نصبه وقد كان النصب قويا لو تأخر

الجارين فيه اذا قلت ما جاءني احد الا زيد الحال فيهما واحدة وكذلك انك لم تجد موضع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت

للضرورة الى النصب الذي كان جائزا فيه مع تأخره فهذا كالنصب فيها قائما رجل البتة والجواب انهما واحد واذا كان الامر كذلك

وجب البحث عن علة مجيء هذا الباب في التصحيح كلما التقيم وعلته عندي انه في هذا الموضع معناه الاعتلال والقلب فمثله لذلك

معنى الطبيعة التي تقلب لا تقلب ولا تفارق فتلك الافعال بانها افعل يفعل كفقه يفقه اذا بادر الفقه وعلم يعلم

اذا بادر العلم وقد يفاخرني احمد بن يحيى عن الكوفيين ضربت اليدين على وجه الكاف اللغة وكذلك فقهت نحو ايهم في الفعل الذي

منه فعل التعجب انه قد نقل عن فعل وفعل الى فعل حتى صارت لصفة التمكن والتقديم ثم بني منه الفعل فقيل ما افعله نحو ما

انما هو من شعر وقد حكاها ابن ابي زيد وكذلك ما افعله واكثر هو عند ناس من قال وكثر تقدير انه لم يظهر على اللفظ استغنا لا قولهم

قولهم كان منه كرمته اكرمه وبابه ما ابدا الا من فعلت افعل لما الكثير من هذا الباب **فان قلت** فهلا لما دخله هذا المعنى نحو اه

الكثيبة فقال اكرمته اكرمه وغيره الحرف **قيل** منع من ذلك انها فعلت لا تتعدى الى المفعول به ابدا وفعل لا يكون في المتعدى كما يكون

في غيره كتيد بيده وجلبه يجلبه فلم يمنع من الفتاح مما منع من الماضي فاستعملوا منهما ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ **فان قلت** فقد

قالوا انا فاني فغضبته اقضبه بدما على فعل فعلت ما يعيبه قيل لم يكن من يفعله هنا بتخافة ان يكون على يفعل فيقلب الياء واوا

فقالوا [illegible] في هذا الفصل من الكلام وكان لم يكن من هنا بدهنا لم يجئ فيه مضارع فعل منه عينا اياك والا القسم بل حاملا

على الرتيم وطاعة العرب فقالوا اصعب فيضعفه اصعه وفلان فيحكمه ابله وفاتنا فتعبدتنا ان نحتوه وهذا كونه منه من هذا

الباب لضمه ويحمله التعيل لهذا الباب انه قيمه بابه فعل فيضعفه بقولهم سابا في فصيحته ناسبه ولم يقولوا اصعاه على قولهم

صوفيهم لما كان ما ناقد يثبت وقرو وتقدم على تطليعه في غير هذا الموضع فان قلت فهلا نحبو واما ناقه واوا كما غيروا ما لا

باء فيها ذكرت فقالوا اصعب فيعد نبذ او كونه لما دخل من المعنى المجتمد قبل فعل هنا ناقه واو لا يأتي فيما صابها بالقسم انما

هو بالكسر نحو صيد يصيد وعدت يعدت وهنا يزيد الامر فيه فما يكون على فعل كما يقتضي على يفعل كما يجي ويكون من اهاليها اذا

كانت وادا في فعل اغلا سكاسي ابن الاثم اذا كانت باء فاعرف ذلك **الوصلة** من الجنس ومنها وصلة الى وصف الاسماء

بالاجناس ونظيرها الذي واخواته وصلت وصلة الى وصف المعارف بالجمل واي وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام واسم الاشارة

وصلة الى نقل الاسم من تعريف العهد الى تعريف الحضور بالاشارة مثال ذلك ان يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار عن

احدهما دون تعريفه وليس بينك وبين المخاطب به عهد فتدخل فيه الالف واللام فاتى باسم الاشارة وصلة الى تعريفه ونقله من تعريف

العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل ويفعل وذكر السكاكي ابن يعيش في شرح المفصل ان العرب انما توصلوا بهذا الى نداء

ما فيه الالف واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا ايها الرجل وقد يجوز ان لا تجعله وصلة فتقول يا هذا فاذا جعلته وصلة

لزمته الصفة واذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة ومن ثمة لم تجز ان تجعل اي وصلة الى اللفظ بالمضمر الذي هو اياه والكاف

والهاء والياء لانها لا يصح فصلها عن العوامل لا بالتقديم ولا بالتأخير ولم يكن ثمة قوم باعيانها فصار لها من غيرها فعند تقديرها

وجعلت وصلة الى اللفظ بها فاياه عندهم اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر كما ان كلا اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر في قولك

قال ابن يعيش وهذا القول واه لان كلا تضاف الى الظاهر كما تضاف الى المضمر ولو كانت كلا وصلة الى المضمر لم تضف

الى غيره وفي امالي ابن الحاجب لا يجوز ان يكون هذا ونحوه وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانها مبهمة فيحتاج الى بيان ما فيه

الالف واللام والغرض هنا ان يأتي ما فيه الالف واللام تحليا لها فلا تكون كذلك فصح ان هذا المعنى التأكيد انه

ذا التأكيد اسماء الاشارة لما كانت بهذا الوصف وعلى هذا الوجه قيل يا هذا الرجل ويا ايها الرجل وفي شرح المفصل

للاندلسي اعلم انه انما استعمل في الكلام وصلة الى الوصف باسماء الاجناس كما وضع الذي وصلة الى وصف المعارف

بالجمل انهم ارادوا ان يصفوا باسماء الاجناس في اللفظ والمعنويات اللفظ فلانهم جعلوا ما ليس بمشتق الاجناس

حقها ان تكون مشتقة واما تحتاجه من حيث المعنى فلانهم جعلوا ما كان تحت اضيف الا ان الاجناس هي القوية فلا يجعلوها

صفة صارت ضعيفة لانها مفتقرة في الرتبة وجعلت بها جملوها بما ساغ تابعة بعد ان كانت متبوعة فلما اجتمع فيها هذا القبح

القبح اللفظي والمعنوي جاءوا باسم يكون زائدا فيما بعده فجعلوه صفة في اللفظ وهو مريدون الصفة باسم الجنس الذي بعده الا ترى ان

القبح اللفظي يبقى الا انه يكون اسم اناته فلهذا لم يصف لمضمر لا ان المضمر لا يوصف به **الوصل** مما يجري فيه الاشياء على

اصولها والوقف مما يغير فيه الاشياء عن اصولها ذكر هذه القاعدة ابن جني في سر الصناعة فيما لا يحتمل من قال هذا بكر

في الوقف هذا بكر ومررت ببكر ينقل الضمة والكسرة الى الكاف في الوقف فاذا وصل اجرى الامر على حقيقته فقال هذا بكر

ومررت ببكر وكذلك من قال في الوقف هذا الدفاة اذا وصل حذفها في الكلام قال وبه يستدل على ان التاء في نحو قائمة

هي الاصل والهاء في الوقف بدل منها وقال ابن القيم في البدائع الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها الى

غيرها خمسة اقسام احدها حروف الجر وضعوها ليتوصل بها الافعال الى الجر بعدها ولولاها لما نفذ الفعل اليها ولا

باشرها الثاني حرف ها التي للتنبيه وضعت ليتوصل بها الى نداء ما فيه الالف واللام الثالث ذو وضعوها وصلة الى وصف النكرات باسماء

الاجناس غير المشتقة الرابع الذي وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالجمل ولولا الذي لما جرت صفات عليها الخامس الضمير الذي

يربط الجمل الجارية على المفردات احوالا او اخبارا او صفات وصلات فان التغيير هو الوصل الذي لك **ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل**

الثانية ومقامه لا يحتمل قياسا وذكر هذه القاعدة ابن عصفور في شرح الجمل وبنى عليها ان التصحيح اذا انقلاب الاعراب وهو وضع الفارق

الجزء موضع فعل الامر لا يجوز الا فيما سمع من العرب نحو عليك وعندك ودونك وما كان نحو ذلك وانما لم يعدا الى ذلك

لذلك وقد وقد قوا من اجاز الاعراب بنا ثابتا في الظروف والمجرورات وبني عليها ايضا انه لم يصح للوضوع موضع اسم الفاعل واسم المفعول

لا يطرد بل يقتصر على ما سمع منه **تغليب الترتيب** غالب التغيير المعنوي لا اللفظ ذكر هذه القاعدة ابن عمرون وبنى عليها انه حرج فعل

من فعل الى لم ودخلت على المضارع قلبت معناه الى الماضي وتركت لفظه على ما كان عليه وتضعف قول من قال انها

دخلت على الماضي فقلبت لفظها الى المضارع وتركت المعنى على ما كانت عليه **حرف لا** لا يجتمع اداتان لمعنى من ثم

لا يجمع بين ال والاضافة لا انها اداتان تعريف ولا بين الحرف الثاني لنداء والتاء وكلا بين حرف عن مناسب لقصد

وبين حرف تنفيس لان الجميع ادوات استقبال ولا بين كي اذا كانت جارة واللام جارة اذا كانت ناصبة وان ناصبة

فيها بعث كما انه خلاف الكوفيين ولا بين اداتي استثناء لا يقال قام القوم الا خلا زيدا ولا الا حاشا زيدا

قال ابن السراج في الاصول فلا لا ان يكون الثاني انما جاء للاثاث زيدا اذا لا انما معنا ما يجب قوله فيحسن ادخاله

لا يجمع بين اداتي معنى فلا يقال الذهب بزيد بل اما الهمزة اما الباء ومن ثم انتفت دعوى الاخفش في نحو ان التاء

الهمزة قسما للتأنيث لانه لا يوجد في كلامهم ما الثقة مرتين واذا دخلت اللام على لكن انتقل العطف اليها وتعينت لكن

للاستدراك كما ان حرف الاستفهام اذا دخل على اما على الاستفهام كما في قوله **افلا** دونا بنيقا اللتاع ذي الاكام

فان هلا يعوض تقدم كما في قوله * ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به * فان ام خلعت من دلالة الاستفهام وتجردت للعطف بعض
بل ولا يجوز تجردها كيف دونها لان تجريدها عن الاستفهام يزيل عنها علة البناء فيجب اعرابها ذكره في البسيط قال
ابن يعيش الدليل على ان الالف دخلت للالحاق لا للتانيث انه يرجع عنهم ارطاة بالالحاق تماما للتانيث ولو كانت للتانيث لم
يدخلها تانيث آخر لانه لا يجمع بين علامتي تانيث وقال ابن يونس وابن كيسان والزجاج والفارسي اما ليست عاطفة
اثنا عشر
لانها تقترن بالواو وهي حرف عطف ولا يجتمع حرفا عطف وتبعهم ابو البقاء وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والابذي
والخضراوي والرضي وقال ابن الحاجب في شرح المفصل لم يعد الفارسي اما من حروف العطف لدخول العاطف عليها وقد
ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي عطف وقال ابن السراج ليس اما بحرف عطف لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض
فان وجدت شيئا من ذلك في كلامهم فقد خرج احدهما عن ان يكون حرف عطف نحو قولك ما قام زيد ولا عمرو قال وهذه المسئلة
ليست خالصة انما هي خلافية وقال الشلوبين انما حذفت تاء التانيث من نحو مسلمة في الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لان الاخفش
لم يجز ان يجتمع في الاسم علامتا تانيث ... وقال ابن هشام في تذكرته لا يجوز كسر ... باعتبار ...
وسلانين لان فيهما الجمع بين الالف والتاء واجتماع علامتي تانيث لا يجوز انتهى **قيل واشكل** وجمع علامتي تانيث في اثني
عشر واثنتي عشرة قال في البسيط وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه احدها انهما اسمان في الاصل فانفرد كل منهما بما يستحقه
في الاصل واما الممتنع اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة والتاء فان الالف فيه للالحاق كالمعنى في ... التركيب
من تنوينها والتاء في تغيير للالحاق وحصل التنافي عليهما لكونهما بمعنى واحد والثاني ان علامتي التانيث في احدى عشرة
مختلفان لفظا وانما الممتنع اتفاق لفظهما والتاء في اثنتين بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث حتى يشكل بالف الجمع
علامتي تانيث ومن فروع القاعدة ايضا تاخيرهم لام الابتداء الى الخبر وكان حقها ان تكون قبل الجملة وصدرها الكلام
فلا يجمع بين حرفين لمعنى واحد وهو التاكيد ذكره ابن جني وقال في موضع آخر ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد لان في ذلك نقضا
لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف الا في التاكيد كقوله * وما ان لا تحاك لهم ثياب * فان ما وحدها للنفي
ولا ... للتوكيد قال ولا ينكر اجتماع حرفين للتاكيد لجملة الكلام لانهم اكدوا بالكاف ... الحرف الواحد في قولهم ...
والنون جميعا للتاكيد كقوله تعالى فاما ترين فما والنون جميعا للتاكيد وقال ابن الحاجب في شرح المفصل قول الفراء في
ان الواقعة بعد ما النافية انهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التاكيد في ان زيدا لقائم ليس بجيد لانه لم يعهد اجتماع
حرفين لمعنى واحد مثل ان زيدا لقائم فكما فصل بينهما انتهى وقال ابن القواس في شرح الكافية لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى
من غير فاصل ولذلك جاز ان زيدا لقائم وامتنع ان لزيدا قائم وقال ابن ... لم يدخل لا في المعرف بلام الجنس وان كان في
المعنى نكرة لان لام الجنس تقبل الاستغراق وكذلك لا لا تدخل عليها في المعرف بها فيجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى
ممنوع عندهم وقال الشلوبين في النحويون يقولون ان حروف المعاني انما هي مختصرة الافعال فهي نائبة مناب الافعال ...
في المعنى فانطوت الافعال الا ان الافعال اختصرت بالحروف فان الافعال تقتضي ...
وفاعلين ... الا الافعال ... الافعال ... لا يقتضي شيئا
من ذلك ولذلك كرهوا ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ... في الاسماء في الافعال لانه يقتضي ...
عليه من الاختصار قال ... الاسماء ... بين شيئين ... لان العرب
الا كانت لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد لكونه ينقض بوضعهما من الاختصار ... الحركة ...
الحركة اخف من الحرف وقال ابن الدهان في الغرة فان قيل فهلا اجاز ان لزيدا قائم بالجمع بينهما لانهما للتاكيد

كالجمع بين تاكيدين في اجمع واكتع فالجواب ان الغرض في هذه الحروف الداخلة على المعاني انما هو التخفيف والاختصار فلا يكره
الجمع بين حرفين لمعنى اذ فيه نقض الغرض واذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما كالجمع بين حرف النداء والاضافة ومنع
الجمع بينه وبين لام التعريف **لا يجتمع الفان** قال ابن الخباز اذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالالف التي هي بدل
من التنوين تقول رايت عصا فهذه الالف كالالف في رايت زيدا وكان يجب في التقدير الفان بدل من واو
بدل من التنوين فحذفت احديهما لانه لا يجتمع الفان ... رجل الى ابي اسحاق الزجاج فقال الذي زعمت انه لا يجمع بين الفين
فقال نعم فقال انا اجمع فقال له ... فقال له الزجاج ... من ... لم
يكن الا الفا واحدة قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الثانية ... حكم الثابت ومن فروع هذه القاعدة اذا
المقصور بالالف والتاء قلبت الفه ياء كقولك في حبلى حبليات لا يجتمع الفان ... **لا يجتمع**
خطابان في كلام واحد قال ابو علي في التذكرة الدليل على هذا الاصل ... ان كان ذا خطا
لا ... الخطاب من التاء والدليل على خلع الخطاب من التاء لحوق الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجمع
وتانيث وتذكير ... في جميع الاحوال على صورة واحدة فلا يجوز على هذا يا غلاماك لان الغلام مخاطب والكاف
خطاب آخر ... فيحصل في الكلام خطابان فامتنع لذلك ولو قال يا ذاك كان ذا قد تقدم موقع الخطا
فاذا وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو اشبه من الاول لان ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف قال وقد جعل ابو
الحسن في المسائل الكبير ارايتك ... وهذا اصل تلك المسائل عندي هذا كلام ابي علي **قال الشيخ ...**
... عبد اللطيف البغدادي فان قيل قولهم ارايتك كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين
لمعنى واحد قيل ان التاء ضمير مجرد عن الخطاب والكاف للخطاب مجردة عن الضمير فكل منهما خلع منه معنى وبقي عليه معنى **قال**
الاندلسي في شرح المفصل لم يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب لان احدهما يغني عن الآخر **لا تتقدم ... الا ...** قال
ابن جني في الخصائص وجعل منه امتناع تقديم الفاعل ... والمبتدا في نحو ... وجوب تقديم المفعول
اذا كان اسم استفهام او شرط لما طرا عليها **لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع** ذكر هذه القاعدة ابو البقاء في التبيين
عليها ... ليس ... وتقديم معمول الخبر
كتقديم الخبر ... لان المعمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع **... يغتفر في الثواني** ما
لا يغتفر في الاوائل ومثاله قولهم يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع ومن فروع ذلك ... مع المعطوف على منصوب
كقوله حتى ... اوان ... وان كان لا يجوز ... لان الثواني يحتمل
ما لا يحتمل الاوائل وقال في البسيط جوز الفراء اضافة اسم الفاعل المعرف بال اذا كان للحال او الاستقبال نحو
الضارب زيد الان او غدا واحتج بالقياس على قول الشاعر * الواهب المائة الهجان وعبدها * والجواب انه يحتمل في
التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل قولهم رب شاة وسخلتها ورب لا تدخل على المعرفة واذا عطف غير العلم على العلم
نحو ... زيد ... **قال ابن ...** جازت حكايته لان المتبوع تجوز حكايته فحكى التابع تبعا له ونقل ابن الدهان
منعها لان التابع لا يجوز حكايته ولا يمكن حكاية احدهما بدون الآخر فغلب جانب المنع اما عكس ذلك ...
... فلا يجوز فيه الحكاية اتفاقا بل يجب ... لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع ذكره
في البسيط وقال ... عطفا على ... ان كان
نكرة لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل ... كل شاة وسخلتها ... وقال ابن ...

في النحو القاعدة الثامنة كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم وأي فتى هيجاء
أنت وجارها ورب رجل وأخيه وإن شاء نزلنا عليهم من التتمة أي بر فضلك ولا يجوز كل سخلتها ولا رب أخيه ولا
أي جارها ولا إن قيام زيد قام عمرو الآتي في الشعر ويقولون مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ويمتنع قاعدين
لا قائم أبواه على إعمال الثاني وسبط المعنى بالأول وقال ابن القواس في شرح الدرة [illegible] حكى في قولهم أنا ابن
التارك البكري بشر عطف بيان للبكري ولا يجوز جعله بدلا لأن البدل في حكم تكرير العامل ولا يجوز أنا ابن التارك
بشر فامتناع البدل نظر لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع بدليل كل شاة وسخلتها وتبعه ابن هشام في حواشي التسهيل
وقال في تذكرته إن قيل لأي شيء فتحت لام المستغاث فالجواب فرقا بينها وبين لام المستغاث له وكان حق التغيير في الثانية
لأن عندها تحقق الحاجة فهو له أحرى على قياسهم كما أنهم لا يحذفون في نحو سفرجل الأما ارتدعوا عنه فالجواب
أن الأول حال محل المضمر واللام تفتح إذا دخلت عليه فإن قيل فلأي شيء كسرت في المعطوف عليه فالجواب أنه عطف
على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك وساعد عليه أن المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه تقول يا زيد و
الرجل وإن لم يجز يا الرجل فإن قيل فلأي شيء تفتح في يا لزيد ويا لعمرو مع أنه معطوف فالجواب أنه بنداء ثان مستقل
فالمعطوف جملة قال وهذا جزيل لا تجده لأحد مثله إن شاء الله تعالى وقال الأندلسي في شرح الجزولية إذا عطفت على المستغاث
كسرت اللام لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل وقال ابن هشام في تذكرته سئلت عن لولاي إذا عطف عليها اسم
فقلت يجب الرفع نحو لولاي وزيد لكان كذا وكذا كما تقول ما في الدار من رجل ولا امرأة وذلك لأن الاسم المضمر بعد
لولا وإن كان في موضع الخفض بها إلا أنه في موضع رفع بالابتداء ونظيره في ذلك الاسم المجرور بلعل على لغة عقيل
إذا قيل لعل زيد قائم ألا ترى أن قائم خبر مرفوع وليس معمولا للعل لأنها هنا حرف كالباء واللام فلا تعمل غير الجر
وإن عطف على محل الخفض فإن التزمت إعادة الخافض لم يثبت هنا لأنا إذا قلنا لولاك ولولا زيد لزم جر لولا الثانية
وهو ممتنع بإجماع وإن لم تأت به فقد وقع العطف على ما ذكرنا لأن العامل حينئذ هو لولا الثانية وقد يصح بأن يقال إنهم يغتفر
كثيرا في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل وقال ابن الأنباري في كتاب الخلاف إن قيل هلا أضيف أفعل لفظا والتقدير [illegible]
اتفق [illegible] في الأوائل [illegible] في الأواخر والثواني وقال الزمخشري في قوله تعالى إنك أنت العليم الحكيم
قيل أنت تأكيد للكاف كما تقول مررت بك أنت ولم يجز مررت بأنت أنت لأن التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ولذلك جاز يا
هذا الرجل وإن لم يجز يا الرجل وقال ابن الخباز في تذكرته [illegible] التعجب في الغلام [illegible] يا زيد والغلام وإن كان عطف
فيه معه العامل [illegible] لا يباشر اللام لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل وقال [illegible] في التعليقة إنما جاز في
الثواني ما لم يجز في الأوائل من قبل أنه إذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفى الموضع ما اقتضاه فجاز التوسع في الثاني لأنا
ما وفينا بالتوسع من أول الأمر فإنا حينئذ لا نعطي الموضع شيئا مما يستحقه انتهى وإذا عطف على غدوة المنصوب بعد
لدن فقيل لدن غدوة وعشية جاز عند الأخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ وصحح ابن مالك في
الكافية النصب ووجه أبو حيان [illegible] الجر لأن غدوة [illegible] منصوبة ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع
ولا يلزم من ذلك أن يكون لدن تنصب بعدها الظرف غير غدوة وهو غير محفوظ إلا فيها لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في
الأوائل والله أعلم انتهى القسم الأول من الأشباه والنظائر النحوية والحمد لله أولا وآخرا ويليه التدريب هو القسم الثاني
من الكتاب والحمد لله على الإتمام والصلاة والسلام على سيد الأنام محمد وآله الكرام وصحبه العظام ما لمع البرق وهطل الغمام
على يد أقل الأنام المتشبث بعروة النبي وآله [illegible]

اللهم صل على محمد وعلى آله [illegible] الأحزان [illegible] الأفراح [illegible] الهموم والحزن في يوم الخميس
في عشر الثالث من شهر ربيع المولود في سنة ١٢٣٣ هذا الرقيق [illegible] بعدك
موتنا ودخلنا في [illegible]
يغوث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا رسول الله وآله الطيبين هذا هو الفن الثاني من الاشباه والنظائر
وهو فن القواعد الخاصة والضوابط والاستثناآت والتقسيمات مرتبة على الابواب وسميته بالتدريب باب الالفاظ تقسيم
ما خرج من الفم ان لم يشتمل على حرف فصوت وان اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ وان افاد معنى فقول فان كان مفردا فكلمة او مركبا
من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة وان افاد ذلك فكلام او من ثلاثة فكلم باب الكلمة تقسيم الكلمة اما اسم واما فعل
واما حرف ولا رابع لها والادلة على ذلك ثلاثة احدها الاثر روى ذلك عن علي بن ابي طالب اخرجه ابو القاسم الزجاجي في
اماليه بسنده اليه الثاني الاستقراء التام من ائمة العربية كابي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم الثالث الدليل العقلي
ولهم في ذلك عبارات منها قول ابن معط ان المنطوق به اما ان يدل على معنى يصح الاخبار عنه وبه وهو الاسم واما ان يصح الاخبار
به لا عنه وهو الفعل واما ان لا يصح الاخبار عنه ولا به وهو الحرف قال ابن اياز وفي هذا الاستدلال خلل وذلك ان قسمه
غير حاصرة اذ يحتمل ويجوز ان يكون ما يخبر عنه لا به وسواء كان ذلك القسم والقسم غير واقع بل سواء كان يمكن الوقوع ام محالا
اذ استحالة احد الاقسام المحتملة لا تصيرها القسمة عند الاخلال بها حاصرة وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح
اللمحة هذا الاستدلال قيل فيه ذلك لانها غير حاصرة ومنها قول بعضهم ان المعاني ثلاثة ذات وحدث وواسطة بين الذات والحدث من المعاني ثلاثة ذات
وواسطة بين الذات والحدث يدل على النسبة بينهما ايهما فيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف ومنها قول
بعضهم ان الكلمة اما ان تستقل بالدلالة على ما وضعت له او لا تستقل وغير المستقل الحرف والمستقل اما ان تشعر مع دلالتها
على معناها بزمنه المحصل او لا تشعر فان لم تشعر فهي الاسم وان اشعرت فهي الفعل قال ابن اياز وهذا الوجه اقوى لانه يشتمل على
التقسيم المتردد بين النفي والاثبات ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها او لا ان لم يصح فهي الحرف وان
صح فاما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا ان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم قال ابن هشام وهذه احسن الطرق وهي
احسن من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب وهي ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد
الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وذلك لسلامة الطريقة التي ذكرناها من امر مشكل اشتملت عليه
الطريقة الاخرى وهو ان الاسم والفعل على معنى في نفس الكلمة وهذا يقتضي بظاهره قيام المسميات بالالفاظ الدالة عليها
وذلك محال وهذا وان كان يجاب عنه ممكنا الا ان الاقل اختلافا اولى والثاني انه يقتضي ان الحرف على معنى في غيره وهذا وان كان
مشهورا بين النحويين الا ان الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم في ذلك وزعم ان الحرف يدل على معنى في نفسه وتابعه ابو حيان في شرح
التسهيل باب الاسم ضابط تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة وهي الجر وحروفه والتنوين
والنداء وال والاسناد اليه واضافته والاضافة اليه والاشارة الى مسماه وعود ضمير اليه وابدال اسم صريح منه والاخبار به مع
مباشرة الفعل وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه [illegible] وجمعه تصحيحا وتصغيره وتكسيره ذكر هذه الاربعة
ابن الحاجب في اماليه وتثنيته وتذكيره وتانيثه ولحوق ياء النسب له ذكر هذه الاربعة صاحب اللب في اللباب وكونه فاعلا او مفعولا ذكرهما
ابو البقاء العكبري في اللباب وكونه عبارة عن شخص ودخول لام الابتداء وواو الحال ذكرهما ابن فلاح في مغنيه وذكر ابن القواس في

الفية ابن معط

الفية ابن معط الحروف الفا التقدمة وترخيمه وكونه مضمرا او علما او معرفا او منكرا او تمييزا او منصوبا حالا الاشتقاق الاسناد
على اربعة اقسام قسم يسند ويسند اليه وهو الاسم وقسم لا يسند ولا يسند اليه كالحروف والقسم الرابع لا يتصرف الا على الاسماء
الملازمة للنداء وقسم يسند ولا يسند اليه كالفعل لانه لم يتم بسند اليه ولا يسند كالفاء من ضربت والياء من اخطه والالف
اضربا والواو من اضربوا والنون من اضربن واين والعمر له فائدة قال ابو حيان في شرح التسهيل في المسند والمسند اليه اقوال احدها
المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه وهو الاصح ثانيها ان كلا منهما مسند ومسند اليه ثالثها ان المسند هو الاول
مبتداء كان او غيره والمسند اليه الثاني فقام من قام زيد وزيد من زيد قائم مسند والاخير منهما مسند اليه رابعها عكس
في زيد قائم في التركيبين مسند والاول من التركيبين مسند اليه ومثله المسئلة نظائر احدها المضاف والمضاف اليه فيهما
اقوال الاصح ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه وهو قول سيبويه والثاني عكسه والثالث يجوز في كل
منهما ثانيها البدل والمبدل منه وفيهما اقوال الاشتقاق والاصح هذا ان الاول المبدل منه والثاني البدل ثالثها بدل الا
في البسيط فحكية بذلك اقوال احدها الاشتمال الاول على الثاني فان زيدا اشتمل على علمه والثاني الاشتمال
على الاول لان الثاني من التعلق بالاول كاعجبني زيد غلامه والتعلق في الاول كاعجبني زيد حسنه قال في البسيط
بتلك المقدرة المشتمل عليهما وهو عنهم الثلاثة والتعلق اذ لا ينفك احدهما عن ذلك ايضا فائدة قال ابو البقاء العكبري في
اللباب الاسناد اعم من الاخبار لانه كان يقع على الاستفهام والامر وغيرهما وليس الاخبار كذلك بل هو مخصوص بما صح
ان يقابل بالتصديق والتكذيب فكل اخبار اسناد وليس كل اسناد اخبارا فائدة قال ابن الدهان في الغرة الاخبار اشياء تنفي
على المعرب ولا يعرب منها اثنان وهي التنوين والالف واللام والاضافة قاعدة قال ابن القواس في شرح الدرة كل ما
يقع اما ان يتفقا او يختلفا فان اتفقا امتنع اجتماعهما كالالف واللام والاضافة في الاسم والسين وسوف في الفعل
وان اختلفا فان تضادا لم يجتمعا كالتنوين والاضافة في الاسم وسوف وتاء التانيث في الفعل لان سوف تقتضي الاستقبال
والتاء تقتضي المضي وان لم يتضادا جاز اجتماعهما كالالف واللام والتصغير وقد وتاء التانيث ضابط الكلمات التي تاتي
اسما او فعلا او حرفا تتبعتها فوصلت ثلاثة عشر كلمة اشهرها على فانها تكون حرف جر واسما بمعنى فوق قال الشاعر غدت من
عليه بعدما تم ظمؤها وفعلا ماضيا من العلو ومنه ان فرعون علا في الارض ومن تكون حرف جر واسما قال الزمخشري في
قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض فهي في موضع المفعول به ورزقا مفعول لاجله قال الطيبي ولا
تقدر من مفعولا لانه اسما كانت في قوله من جميع القرة وامرا ويكون فعل امر من مان يمين وفي تكون حرف جر واسما بمعنى الفم
في حالة الجر ومنه حتى ما تجعل في في امراتك وفعل امر من وفي يفي وعلى تكون حرف استفهام وفعل امر من وعى يعي واسما في قوله يعيم
حرف الندا او اسماء افعال ولها المفردة تكون اسما ضميرا في ضربته وحرف بعد في ايا هو فعل امر من وهى يهي وها تكون حرف
نفي جازم بمعنى لم ونظيرها فعل المبالغة ركيا كرشه وفعلا ماضيا متصلا بضمير الغائبين من لم وهل تكون حرف استفهام واسم فعل
في حي على هل وفعل امر من وهل يهل وها تكون حرف تنبيه واسم وفعل امر بمعنى خذ وحاشا يكون حرفا جارا
تكون حرف استثناء واسما مصدرا بمعنى التنزيه كحاشا لله وهذا اقرب تبعيدا وفعلا ماضيا بمعنى استثنى قال شيخنا ابو
الحسن لاحق الناس بالنبي استثنى قال المرادي ما حاشا قاطنة ولا غيرها وقال النابغة ولا احاشي من الاقوام من احد ورب
بفتح الراء تكون حرف جر لغة في رب بضم الراء واسما بمعنى السيد والمالك وفعلا ماضيا من ربه يربه بمعنى رباه واصلحه كي تكون
اسما ضميرا مخاطبة حرف وحرفا وهي نون الوقاية وفعل امر من وني يني والكاف تكون حرف جر واسما كما في الالفية واسما اسم او
امرمن وكي يكي وعل تكون حرفا لغة في لعل وفعلا ماضيا من عل اذا سقاه مرة بعد مرة واسما للقراد المهزول ذكر الشيخ المتن

حاشا التي جاءت
لنا وكفى والحرف على ما تعلقا
بها معنى خلافها وقريبا حاشا
بلا الفعل حاشا كلمة يستثنى بها
تكون حرفا وقد تكون فعلا فان جعلتها
فعلا نصبت بها فقلت ضربتهم حاشا
زيدا وان جعلتها حرفا خفضت بها
سيبويه حاشا الا يكون الا حرفا
لانها لو كانت فعلا لجاز ان يكون صلة
لما كما يجوز ذلك في خلا فلما امتنعت
ان يقال ما حاشا القوم ما حاشا زيدا
دلت انها ليست بفعل قال الكسائي حاشا
يكون فعلا واستدل بانه قيل حاشا لا
نحو انها لا يحذف الا منها علامة الجر
لان الحذف يكون بها هو كالاصل
والحذف انما يقع في الاسماء والافعال
دون الحروف علامة
الكواكب المتين
فصيح
عمدة

على
من
في

لعل
شك واصلها
على ان اللام في لعلها
زائدة كما ذكره الجوهري
في الصحاح
عمدة

وبلى تكون حرف جواب وفعلا ماضيا يقال بلاه اذا اختبره واسما للفقه في البلاء المجهود وأي تكون حرف تأكيد وفعلا ماضيا
الانين واسما مصدرا بمعنى الانين وألا تكون حرف استفتاح واسما بمعنى النعمة والجمع آلاء وفعلا ماضيا بمعنى قصر وبمعنى
استطاع وإلى تكون حرف جر واسما بمعنى النعمة وفعل امر للاثنين من وأل بمعنى نجا وأمر اللواتي فيه نون التوكيد الخفيفة
ذكره ابن الدهان في الغرة وخلا تكون حرف استثناء وفعلا ماضيا ومنه وإذا خلوا الى شياطينهم واسما للرطب من الحشيش
ولات تكون حرف نفي بمعنى ليس وفعلا ماضيا بمعنى صرف واسما للصنم وقد نظمت هذه الكلمات فقلت ووردت في النحو
كلمات اتت ثلاثة حرفا وفعلا وسما وهي من حاشا والهمز وهل رب والنون وفي كفى قيا على الا ولي خلا لا
وعلى والكاف فهما انتظا ومثل لات بعدها فاحفظ وعدا والى ترى في الكلا وقال ابن الدهان في الغرة اذا اطلق النحويون ان كلمة هي
وفعل ثم حرف بلا امر فقل مه إن كرتت فينا ثماما على ومن ثم اثالها الحل أنني عندك من عليه فعلا فقال الا على
عمرو بالتنافس في اللقى وقل قد سمعت اللفظا من في نجد وفي حوعين يا هني لو كان في الكرى ولا ادري ابا نمالي
تحتك الى تحت ثابتا الحق عشر مواضعها تنوعها فذكرته وان لم استرح بالتذليل حرزا ثم رأيت في تذكرة ابن مكتوم ما
ذكره ابن احمد بن قطنة ما سيدمر بين له النوعين وكنية ابن حطلقان حتى تكون حرفا واسما للاثرة وانتك ماذا ابتغت
الامهالة القرى الجيشين حتى من وادى القرى واسما للموضع حيثا وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعره حيث قال في الكرام
تحوطوا فنا دكم بسلام ولاذا حتى دار ادست ما يلحق بالفعل جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة
وهي تاء الفاعل وياؤه وتاء التأنيث الساكنة وقد والسين وسوف ولو والنواصب والجوازم ولحوقه احد النونين وياء المتكلم مع
واتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وتغييره بصيغة لاختلاف الزمان تنبيه قال ابو حيان في شرح
التسهيل ينقسم الفعل انقسامات بحسب الجهات التعدي واللزوم والتصرف والجمود والتمام والنقصان والخاص والمشترك
المفرد والمركب وفي علم التصريف الى صحيح ومعتل ومثال واجوف ولفيف ومنقوص ومضاعف وغير ذلك قال بعضهم ولا يحكم
فالاول الماضي اذا كان مصوغا للدلالة الغائبة مغرقا لا يحوشنا فالعلامة هي الماضي اخر فائدة قال ابو البقاء العكبري
اقسام الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل واختلفوا في اقسام الفعل اصل لغيره منها فقال الاكثرون هو الحال لان الاصل
في الفعل ان يكون خبرا والاصل في الخبر ان يكون صدقا والفعل الحال يمكن الاشارة اليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه ولان فعل
الحال يشار اليه فله حظ من الوجود والماضي والمستقبل معدومان وقال قوم الاصل هو المستقبل لانه يخبر به عن المعدوم ثم
يخرج الفعل الى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده وقال اخرون هو الماضي لانه لا زيادة فيه وانه اكمل وجوده واستحق ان يسمى مثالا
فائدة كل الافعال متصرفة الا ستة نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا كذا قال ابن الخباز في شرح الدرة وهل اكثر من
وقال ابن الضائع في تذكرة الافعال التي لا تتصرف عشرة وذكر هذه وزاد يذر ويدع وتبارك الله تعالى فائدة قال ابن فلاح
الدرة كل ما اختص بنوع ان اتفقا لم يجتمعا كالالف واللام والاسماء والسين وسوف والافعال فقد اتفقا لذلك التنوين
والتاء والسين ان كان اكثا المختص السين للاستقبال والاجتماع كال والتنوين وقد تاء التأنيث باب الحرف قال ابو القاسم
الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو الحروف على ثلاثة اضرب حروف المعجم التي هي اصل مدار الالسن عربيها وعجميها وحروف الاسماء
والحروف التي هي ابعاضها نحو العين من جعفر والضاد من ضرب وما اشبه ذلك نحو النون من ان واللام من لم وما اشبه ذلك وحروف
المعاني التي تجيء مع الاسماء والافعال لمعان فاما حروف المعجم فهي اصوات غير متوافقة ولا مقترنة ولا دالة على معنى من معاني الاسماء
والافعال والحروف الا انها اصل تركيبها واما الحروف التي هي ابعاض الكلم فالبعض حد منسوب الى ما هو اكثر منه كما ان الكل منسوب
الى ما هو اصغر منه واما حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو ان يقال الحرف ما دل على معنى في غيره نحو من والى وثم

وما

وشرحه ان من تدخله في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيضها نفسها وكذلك اذا كانت لابتداء الغاية
كانت غاية غيرها وكذلك سائر وجوهها وكذلك الى تدل على المنتهى فهي تدل على منتهى غيرها لا على نفسها وكذلك سائر
حروف المعاني فائدة قال ابن فلاح في المغني عدة الحروف سبعون حرفا بطريق المشترك ثلاثة عشر احادية وهي الهمزة والالف
والباء والتاء والسين والفاء والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء واربعة وعشرون ثنائية وهي آ و أو
أم وان وأن ولو ولا واي ولم وبل وعن وفي وقد وكي ومن ومذ ومع وها ويا ومن وهل وها ووي ويا وي على ما بقي عليه لو
والعلوم للتعليل وتسعة عشر ثلاثية وهي اجل واذن والى والا واما وان وان وايا وبلى وثم وجير وخلا ورب وسوف
وعلا وعلى وليت ونعم وهيا وثلاثة عشر رباعية وهي الا والا واما واما وحاشا وحتى وكأن وكلا ولعل ولما ولولا ولوما
وهلا وخماسي واحد وهو لكن فائدة ترجم ابن السراج في الاصول مواقع الحروف ثم قال الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع اما
ان يدخل على الاسم وحده كالرجل والتعريف او الفعل وحده كسوف والسين او ليربط اسما باسم او فعلا بفعل كالواو والعطف نحو جاءني
زيد وعمرو وقام وقعد او فعلا باسم كمررت بزيد او على كلام تام نحو اعمرو اخوك وما قام زيد او ليربط جملة بجملة نحو ان تقم
يقعد عمرو او يكون زائدا نحو فبما رحمة من الله وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الحروف تأتي على عشرة اقسام الاول
ان يدل على معنى في الفعل وهو السين وسوف الثاني ان يدل على معنى في الاسم وهو الالف واللام الثالث ان يكون رابطا بين اسمين
او فعلين وهي حروف العطف الرابع ان يكون رابطا بين فعل واسم وهي حروف الجر الخامس ان يربط بين جملتين وهي ما كان للشرط
على الشرط السادس ان يدخل على الجملة ويغير لفظها دون معناها وهذه ان المكسورة السابع ان يدخل على الجملة فيغير معناها دون لفظها
وهذا للفعل وما اشبهها الثامن ان يدخل على الجملة فيغير لفظها ومعناها وهي لام الابتداء التاسع ان يدخل على الجملة فيغير
لفظها ومعناها وهو ما الحجازية العاشر ان يكون زائدا نحو فبما رحمة من الله وقال الكلبي اقسام ما جاءت له الحروف تنقل
فان الحرف ياتي لستة النقل والتخفيض والربط والتعدية وقد يتداخل في بعض المواضع واعتدل جواب كيت الغزو الاسم ترديد وقال
في شرح النقل من الايجاب الى النفي ومن الخبر الى الاستفهام او الى التمني والترجي والتشبيه ونحوها والتخصيص للمضارع بالاستقبال
بالسين وسوف وللاسم بلام التعريف والربط بحروف الجر وحروف العطف والتعدية يدخل فيها الواو في المفعول معه والا في الاستثناء
والجوابية كنعم ولا فائدة قال الاندلسي في شرح المفصل اعلم ان الحروف انقساما كثيرة فتنقسم الى ما يكون على حرف واحد والى ما يكون على
ما فوقه الى خمسة نحو لكن والى زائد وغير زائد وغيرها انها ان يكون مفردا او مركبا نحو من والى واما ولولا وتنقسم الى عاملة وغير عاملة وتنقسم
مختص باحد القسمين وغير مختص وقد قيل ان الحرف انما يجيء لمعنى في الاسم خاصة نحو لام التعريف وحروف الاضافة والنداء وغير
ذلك او في الفعل خاصة نحو قد والسين وسوف والجوازم والنواصب او رابطا بين اسمين او بين فعلين كحروف العطف او بين فعل
واسم كحروف الجر او بين جملتين كحروف الشرط او زائدا لا على جهة ما تقدم فان للمعاني نحو ليت ولعل او مؤكدا للجملة كان وزايدا للتأكيد
نحو الباء في ليس زيد بقائم ثم قال وهذا قيل عبارة اخرى ان الحرف لا يخلو اما ان يربط اسما باسم او فعلا بفعل او جملة بجملة او يدخل على
جملة او فعلا فقط او يدخل على فعلا فقط او يدخل على اسما فقط او يؤكد فعلا فقط او اسما فقط او يخرج الكلام من الواجب الى غير الواجب
وهذا اقسام بالنسبة الى غير الاعراب قسم لا يغير الاعراب لا المعنى نحو ما الزائدة في قوله تعالى فبما رحمة من الله وقسم يغير
الاعراب والمعنى نحو ليت ولعل وقسم يغير الاعراب دون المعنى نحو ان وقسم يغير المعنى دون الاعراب نحو هل واما عدد الحروف العاملة
فثمانية وثلاثون حرفا ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ان واخواتها واربعة تنصب الفعل بنفسها وهي ان ولن وكي
واذن وخمسة تنصب بنيابة وهي الفاء والواو واو ولام كي والجحود وحتى وثمانية عشر تجر الاسم وخمسة تجزم الفعل واما
حروف الغير العاملة فنيف وستون حرفا منها ستة حروف ابتداء وهي انما وكانما ولكنما واخواتها وعشرة للعطف واربعة للمقارنة

اربعة للاعراب اربعة تختص بالفعل وثلاثة للاستفهام وثلاثة للتأنيث وحرفان للتنبيه وحرفان للتأكيد وحرفان للتعريف
وحرفان للتنكير وحرفا النسبة ومنها حروف تعمل على صفة ولا تعمل على صفته وهو ما ولا وحروف النداء انتهى كلام الاندلسي
وقال ابن الدهان في الغرة الحروف تنقسم في احكامها الى ستة اقسام الاول ما يعمل في اللفظ والمعنى ليت زيدا قائم والثاني ما يعمل
في اللفظ ولا يعمل في المعنى نحو ما جاءني من احد والثالث ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ نحو هل زيد قائم والرابع ما يعمل في
اللفظ والمعنى ولا يعمل في الحكم نحو لا ابا لزيد والخامس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى وانما يعمل في الحكم نحو صلة الذي ينطلق
والسادس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ولا حكم نحو فبما رحمة من الله في احد القولين انتهى وفي تذكرة ابن الصائغ قال العلامة
من مجموع بخط ابن الرماح الحروف على ثلاثة اضرب ضرب يدخل للابتداء وضرب يحدث معنى [illegible] وضرب يأتي مؤكدا
فالاول لو سقط سقط اصل الكلام والثاني لو سقط تغير المعنى ولم يختل والثالث لو سقط لم يتغير المعنى والاول على اربعة اقسام
ربط اسم باسم وربط فعل بفعل واسم بفعل وربط جملة بجملة والثاني على ثلاثة اوجه تخصيص الاسم كالرجل والفعل كسوف
وينقل الكلام كحرف النفي والثالث على وجهين عامل كالباء في ليس زيد بقائم وغير عامل نحو لزيد قائم وقال ابن فلاح في المغني الحرف
يدخل اما للربط او للنقل او للتأكيد او للتنبيه او للزيادة ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف والشرط والنفي والجواب
والانكار والمصدر لان الرابط هو الداخل على الشيء ليعلقه بغيره ويندرج تحت النقل حروف النفي والاستفهام والتحضيض و
التعريف والتنفيس والتأنيث ويندرج تحت التنبيه حروف النداء والاستفتاح والردع والتذكير والخطاب تنبيه قال ابن
الخباز في شرح الدرة الحروف العاملة اربعة اقسام قسم يرفع وينصب وهو ان واخواتها ولا المشبهة بليس وما ولا المشبهتان
بليس وقسم ينصب فقط وذلك حروف النداء ونواصب الفعل المضارع قال العلامة عبد القاهر الى ذلك الا في الاستثناء
الواو التي بمعنى مع قال وفيه نظر وقسم يجر فقط وهو حروف الجر وقسم يجزم فقط وهي حروف الجزم فائدة قال عبد اللطيف في اللمع الكاملية
اشبه الحروف بالاسماء نعم وبئس وحتى وبالافعال ليت واخواتها وقد وكان [illegible] واستعمالها الزائدة [illegible]
تتمة الكلام الجملة قال ابو الطيب بن فرقد الاندلسي في شرح فصول ابن معطي الجملة عبارة عن ان يقع معه الافادة بدونها استعمال الاسم
مع مثله والحرف مع [illegible] او كل [illegible] ثلاثة وذلك الاسم مع الفعل او مع الحرف او الفعل مع الحرف [illegible]
زايد لان الحرف لا يدخل [illegible] فيه [illegible] انما فائدته ربط [illegible] انتهى نقله ابن مكتوم في تذكرته مسألة الجمل التي لا محل لها
من الاعراب سبع قال ابن هشام في المغني وبدأنا بها لانها لم تحل محل المفرد وذلك هو الاصل في الجمل الاولى الابتدائية وتسمى
ايضا المستأنفة كالجمل المفتتح بها السور والجمل المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله الثانية المعترضة بين شيئين
لافادة الكلام تقوية وتحسينا كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وقال فالحق والحق اقول لاملأن فلا اقسم
بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم واذا بدلنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت
مفتر الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم
فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير
لمثل آدم هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله فقوله تؤمنون تفسير للتجارة الرابعة المجاب بها القسم نحو
يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية
يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان
المحكوم بالجزم الفعل لا الجملة باسرها السادسة الواقعة صلة لاسم او حرف نحو جاء الذي قام ابوه واعجبني ان قمت فالذي في
موضع رفع والصلة لا محل لها ومجموع ان قمت في موضع رفع لا ان وحدها لان الحرف لا اعراب له لا لفظا ولا محلا ولا
فى

وعدها السابعة التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة واما الجمل التي لها محل من الاعراب فهي
سبع ايضا الاولى الواقعة خبرا نحو زيد ابوه قائم الثانية الواقعة حالا نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى الثالثة المحكية بالقول نحو
قال اني عبد الله ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون الرابعة المضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين هذا يوم لا ينطقون يوم هم بارزون الخامسة
الواقعة بعد الفاء واذا جوابا لشرط جازم نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون السادسة التابعة لمفرد نحو يوم لا بيع فيه واتقوا يوما ترجعون فيه لا ريب فيه السابعة التابعة لجملة لها محل ويقع
في باب النسق والبدل خاصة نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون قال ابن هشام والحق ان الجمل
والذي لها محل الجملة المستثناة نحو الا من تولى وكفر فيعذبه الله والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم
لم تنذر بالعقيدة غير من ان تراه وقال الشيخ بدر الدين ابن ام قاسم نحو الجمل التي لها محل من الاعراب تسع لان صحت محل المفرد خبرية
حكاية وكذا المضاف لها بغير تردد ومعلق عنها او تابعة لما هو معرب لفظا او محلا فاعرف وجواب شرط جازم بالفا
باذا وبعض قال غير مقيد واتى لنا سبع ما لها من موضع صلة ومعارضة وجملة مبتدى وجواب اقسام وما قد فسرت
في اشهر والخلف غير مقيد وبعيد تخصيص بعده معلق لا جازم وجواب لا او لو ان وكذا التابعة للتي ما له من موضع
غير مقيد وقال ابو حيان اصل الجملة ان لا يكون لها موضع من الاعراب وانما كان كذلك لانها اذا كان لها موضع من الاعراب
تقدرت بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد والجمل على قسمين قسم لا موضع له من الاعراب
وقد حصره في المحيط في قسمين الاول ان تقع الجملة ابتداء كلام لفظا ونية او نية لا لفظا نحو زيد قائم وقام زيد ونحو ذلك كانت
جاز وقعت قال الكلام لفظا لا نية كان لها محل من الاعراب نحو ابوه قائم زيد الثاني ان تقع بعد ادوات الابتداء ويشمل ذلك
المكفوفة نحو انما زيد قائم واذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد قائم وهل وبل ولكن والا واما وما التي عن الحجازية وبينما
نحو هل زيد قائم وما زيد منطلق وقال الاستاذ الاعلم وبينما الشرطية على علينا الا اذ وهو وان هو مبني فيها ولا تحتاج الى
انثاء معلق بعدها وذلك الثالث ان تقع بعد ادوات التحضيض نحو هلا ضربت زيدا الرابع ان تقع بعد ادوات الشرط غير العاملة
نحو لولا زيد لاكرمتك ولو جاء زيد لاكرمتك ولما جاء زيد اكرمتك على مذهب سيبويه في لما فانه يرى انها حرف ومذهب الفارسي
انها اسم ظرف تكون الجملة بعدها في موضع جر باضافة الظرف اليها وتقدمها الخامس ان تقع جوابا لهذه الحروف الشرطية التي
تعمل ومثل السابقة السادس ان تقع صلة لحرف او اسم نحو قام الذي وجهه حسن ونحو قول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي
وكان ذهابهن له ذهابا السابع ان تقع اعتراضية نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم الثامن ان تقع تفسيرية نحو قولك
اشرت اليه ان قم وكتبت اليه اي اضرب زيدا التاسع ان تقع توكيدا لما لا محل له من الاعراب نحو قام زيد قام زيد العاشر ان
تقع جواب قسم نحو والله ما زيد قائم والله ليخرجن الحادي عشر ان تكون معطوفة على ما لا محل له من الاعراب نحو جاء زيد وخرج عمرو
الثاني عشر الجملة الشرطية اذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه نحو قول العرب انت ظالم ان فعلت التقدير ان فعلت فانت ظالم
او تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها نحو والله ان قام زيد ليقومن عمرو فالقسم يطلب ليقومن وليقومن دليل على جواب الشرط
التقدير ان قام زيد يقم عمرو وقسم له موضع من الاعراب وينحصر في انواع الاعراب فمنها ما هو في موضع رفع وهو ثمانية
ستة باتفاق واثنان باختلاف الاول ان تقع خبرا للمبتدا نحو زيد ابوه قائم الثاني ان تقع خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل يقوم
عندنا الثالث ان تقع خبر ان واخواتها نحو ان زيدا وجهه حسن الرابع ان تقع صفة لموصوف مرفوع نحو جاء رجل يكتب خطا
الخامس ان تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو جاء رجل عاقل ويكتب خطا حسنا السادس ان تقع بدلا من مرفوع نحو اكرمك تأتينا
تلم بنا في ديارنا فهذه الستة باتفاق والاثنان اللذان فيهما الخلاف الاول ان تكون في موضع الفاعل نحو يعجبني

يقوم زيد والثاني ان تكون في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وزعم
الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذي لم يسم فاعله الا ان اقترن بها ما يصيرها واياه في تقدير المفرد ومنها ما
في موضع نصب وهو ثلاثة عشر قسما عشرة باتفاق وثلاثة باختلاف الاول ان تقع خبرا لكان واخواتها نحو كان زيد
يخرج ابوه الثاني ان تقع في موضع المفعول الثاني لظننت واخواتها نحو ظننت زيدا يقوم ابوه الثالث ان تقع في موضع
المفعول الثالث لاعلمت واخواتها نحو اعلمت زيدا عمرا منطلق غلامه الرابع ان تقع خبرا لما الحجازية نحو ما
زيد ابوه قائم الخامس ان تقع خبرا للا اخت ليس نحو لا رجل يصدق السادس ان تقع في موضع المفعول المقول الذي يحكى نحو
قال زيد عمرو منطلق فعمرو منطلق في موضع مفعول قال السابع ان تقع في موضع المفعول للفعل المعلق نحو علمت ما
زيد قائم وما ايهم افضل الثامن ان تقع معطوفة على ما هو منصوب او موضعه نصب نحو ظننت زيدا قائما ويخرج ابوه وظننت
زيدا يقوم ويخرج التاسع ان تقع في موضع الصفة لمنصوب نحو رايت رجلا يشتم زيدا العاشر ان تقع في موضع الحال نحو قوله وقد
اغتدي والطير في وكناتها الحادي عشر ان تكون في موضع نصب على البدل نحو عرفت زيدا ابو من هو على خلاف في هذا
القسم الاخير فقوله ابو من هو في موضع نصب على البدل من زيد على تقدير مضاف اي عرفت قصة زيد ابو من هو الثاني عشر
ان تقع مصدرة بمنذ نحو قولك ما رايته مذ خلقه الله فهذه الجملة خلاف ذهب الجمهور الى انها لا موضع لها
من الاعراب وذهب الكثير الى انها في موضع نصب على الحال الثالث عشر ان تقع مستثنى بها نحو قام القوم خلا زيدا وقد
ليس زيدا فانما فيهما خلاف ومنها في موضع جر وذلك ستة اقسام ثلاثة باتفاق وثلاثة باختلاف الاول ان تقع
ان تقع مضافا اليها اسماء الزمان نحو جئتك يوم زيد امير وقال تعالى يوم يقوم الناس لرب العالمين الثاني ان تقع
في موضع الصفة نحو مررت برجل يكتب مصحفا الثالث ان تقع معطوفة على مخفوض او ما موضعه خفض نحو مررت برجل كاتب
ويجيد الشعر ومررت برجل يكتب ويجيد والتي باختلاف احدها ان تقع بعد ذو نحو قولهم اذهب بذي تسلم وذهب
بعضهم الى انها في محل جر وذهب بعضهم الى انها لا محل لها من الاعراب الثاني ان تقع بعد اية بمعنى علامة في نحو الثالث
باية قام ينطلق كل شيء ونار امانتا لذي ليلة العرب ذهب بعضهم الى انها في موضع جر بالاضافة وذهب بعضهم الى
انها لا موضع لها وحدها من الاعراب بل هي مع ما قبلها من حرف يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جر الثالث ان تقع بعد حتى
الابتدائية نحو قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان ذهب الجمهور الى
هذه الجملة لا محل لها من الاعراب وذهب الزجاج وابن درستويه الى انها في محل جر بحتى ومنها ما هو في موضع جزم وهي
اقسام احدها ان تقع بعد اداة شرط عاملة ولم يظهر لها عمل نحو ان قام زيد قام عمرو والثاني ان تقع جوابا للشرط العامل
نحو ان تقم زيد فعمرو قائم وان يقم زيد قام عمرو فهاتان الجملتان في محل جزم ولهذا يجوز العطف عليهما بالجزم قال الله تعالى ومن يضلل
فلا هادي له ويذرهم الثالث ان تكون معطوفة على مجزوم او ما موضعه جزم نحو ان قام زيد ويخرج عمرو اكرمتهما وقوله
فلا هادي له ويذرهم فهذه الثلاثة ان تكون قسما بالمتفق عليه والمختلف فيه استوعب ما ذكره الشيخ سراج الدين في
الجمل التي لها محل والتي لا محل لها ومنها جملة عشر او ستا تقتضيها المواضع الاعراب جاء مبنيا فوصفية حالية خبرية
مضاف اليها واحكه باقول قولنا كذلك في التعليق والشرط والجزاء اذا عاملا يأتي بلا عمل هنا وفي الشرط تأتي لا محل لها
كما انت صلة مبتدأ ستزكي انها وفي الشرط لم يعمل كذا الجواب جاريين مثل ما قالوا انها مفسرة ايضا وحشو كذا انت
كذا لمعنى التخصيص نلت به المنى وجعلت لكي في هذين البيتين خبرية حالية محكية ذات اضافة ومعلق وجواب جزم
بفاء او اذا والتابع حكم المتقدم اطلقنا قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب المفرد يستعمل في كلام النحاة

بازاء

بازاء معان خمسة احدها المفرد الذي هو مقابل الجملة كما يذكر في خبر المبتدأ ونحوه والثاني المفرد الذي هو مقابل المركب نحو بعلبك
والثالث المفرد الذي هو مقابل المضاف والرابع المفرد الذي هو مقابل المثنى والمجموع والخامس المفرد الذي هو في باب النداء وباب لا
لنفي الجنس وهو مقابل المضاف والمشابه للمضاف انتهى قال الشجاعي في شرح المفصل الحرف الجملة هي في اللفظ كلمة واحدة الا
اللفظ نحو مررت بالذي عندك وضربت الذي عندك باب المعرب والمبني قاعدة اصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب بالحروف فرع عليها
قال ابن يعيش وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين احدهما انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركة
اقل واخف وبها نحصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو اثقل ولذلك كثرت في بابها اعني الحركات وقل غيرها
مما اعرب به وقلة غيرها بابها ولم تقدر هي به والثاني انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلم مركبة
من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب فلذلك كانت الحركات هي الاصل وهذا
القياس وقد خولف الدليل واعربوا بعض الكلم بالحروف لامر اقتضاه انتهى وقال ابو البقاء في اللباب الاصل في علامات الاعراب
الحركات دون الحروف لثلاثة اوجه احدها ان الاعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما
بينهما من التناسب والثاني ان الحركة ايسر من الحرف وهي كافية في الدلالة على الاعراب واذا حصل الغرض بالاخصر لم يصر الى غيره
الثالث ان الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها فلو جعل الحرف دليلا على الاعراب لادى الى ان يدل الشيء
الواحد على معنيين وفي ذلك اشتراك والاصل ان يخص كل معنى بدليل قاعدة الاصل في البناء السكون لثلاثة اوجه احدها انه
اخف من الحركة فكان الحق بالاصل الثاني ان البناء ضد الاعراب واصل الاعراب الحركات فاصل البناء السكون الثالث
ان البناء يكسب الكلمة ثقلا فناسب ذلك اصالة البناء على السكون واما البناء على الحركة فلاسباب عدة اشياء اما لان له
اصلا في التمكن كالذي والذين المقطوعة عن الاضافة ولا رجل ونحو خمسة عشر وهذا اقرب المبنيات الى المعرب واما تفضيلا له
على غيره كالماضي بني على حركة تفضيلا على فعل الامر واما للهرب من التقاء الساكنين كاين وكيف وحيث وامس واما لان تحريكه
ضرورية وهي الحروف الاحادية كالباء والكاف واللام والواو والفاء لانه لا يمكن النطق بالساكن اولا سواء كان في الاول لفظا
او تقديرا كالكاف في نحو رايتك لانها وان كانت متصلة لفظا فهي منفصلة تقديرا وحكما لان ضمير المنصوب في حكم المنفصل واذا
كانت منفصلة حكما لزم الابتداء بالساكن حكما ولم يجر ذلك في الالف والواو في قاما وقاموا لان ضمير الفاعل كالجزء في حكم
المتصل فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكما ذكر ذلك في البسيط فائدة قال ابن النحاس في التعليقة كل كلمة على حرف واحد
يجب ان تبنى على حركة تقوية لها وينبغي ان تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف فان سكن منها شيء كالياء في غلامي فطلبا للتخفيف
فائدة قال ابن النحاس في التعليقة في علل البناء خلاف فذهب ابن السراج وابو علي ومن تبعه الى ان علل البناء منحصرة في شبه الحرف
او تضمن معناه وعد الزمخشري والجزولي وابن معط وابن الحاجب وجماعة العلل علل البناء خمسة هذان والوقوع موقع المبني ومناسبة
المبني والاضافة الى المبني فزاد ابن عصفور سادسة وهو الخروج عن النظائر كما تحتج في ايهم اشد ومنه وجها من نظائرها احد
صدر صلتها من يقول قال ابن النحاس وينبغي على هذا القول ان يعد ما بعد ذلك ... العلة سابعة وهي التركيب
في علة بناء خمسة عشر وعلل بعضهم بناء اسماء الافعال بانها لا تتصرف ولا تركب على الاصح والاعراب انما يستحق بالعقد
والتركيب فيكون هذه علة اخرى مضافة الى ما عدوه تامن العلل فتكون ثامنة وقد علل بعضهم بناء اسماء العدد
قولهم واحد اثنان ثلاثة اربعة وكذا كل ما لم يعقد ولم يركب وجعل ابن عصفور علة بناء الذي واسماء الافعال الواقعة موقع
موقع الفعل وفرق الزمخشري فجعل علة بناء اسماء الافعال هذه وجعل علة الذي وقوعه موقع ما اشبه ما لا تكاد
يقول ان الذي واقع موقع كاف ... ذا اشبه كاف ذا العلل الا انه في الخطاب فتكون تاسعة

كذا للمجمل ابن عصفور الاضافة الى المبني مطلقا علة واحدة والزمخشري عبر عنها بان قال او باضافته الى ما ليس متمكنا لا تمكن له فقالوا فيه
ابن عمرون وقال ابن يعيش عليه يومئذ فانه مضاف الى ما اشبه ما لا تمكن له فيحتاج ان يقول الزمخشري الى ما لا تمكن له كالمضاف الى
الفعل والى ما اشبه ما لا تمكن له كالمضاف الى اذ نحو يومئذ مما اشبهه فكون [illegible] وهو تركيب المعرب
الحرفي نحو لا رجل والفعل المؤكد بالنونين على الحد التقليليين في كل واحد منهما وهذه العلل كلها موجبة الا الاضافة الى المبني فانها
مجوزة انتهى **تنبيه** حصر ابن مالك علة البناء في شبه الحرف وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غير ذلك واجيب بانه
لم ينفرد به فقد نقل جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القواس عن ابي علي الفارسي وغيره ومما لصاحب البسيط اختلفوا
في علة البناء فذهب ابو الفتح الى انها شبه الحرف فقط انتهى ورأيته انا في الخصائص لابي الفتح وعبارته انما سبب بناء الاسم
الحرف لا غير ورأيته ايضا في الاصول لابن السراج وفي التعليقتين لابي البقاء وفي الجمل للزجاجي وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق
من النحويين **ضابط** قال ابن الدهان في الغرة المركب من الجملتين سبعة اقسام الاول اسم مع اسم نحو خمسة عشر الثاني
اسم مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل مع اسم نحو حبذا الرابع حرف مع اسم نحو لا رجل الخامس حرف مع فعل
نحو هلم السادس صوت مع صوت نحو حيهل السابع حرف مع حرف نحو هلا ولم يذكر ابن السراج في القسمة [illegible]
قسما اخر وهو الفعل مع حرف نحو يضربن وتضربن وهذا يستغنى عنه بهلم وقسمه **ضابط** قال الشيخ علم الدين اللورقي
في تنوير الدياجي ليس في العربية مبني يدخل عليه اللام الا رجع الى الاعراب كامس اذا عرف باللام صار معربا الا المبني في
حال التنكير فان اللام اذا دخلته لا تمكنه لانه قد اصابه البناء في الحال التي توجب التخفيف والتمكن وهي حال التنكير فاذا دخلت
اللام لم تمكنه ولم تعربه نحو خمسة عشر واخوته فانه مبني فاذا دخلته اللام بقي معها على بنائه **ضابط** قال ابن الدهان في
الغرة ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ والا فما الحركة فيها كذلك فاما ضربوا فالضمة مجانسة للواو والعارض
ولا اعتداد به كما تقول في حركة التقاء الساكنين ولهذا الطريق الضعيف لم يتم الآن ومثل ذلك [illegible] وجماعة
بربنا منهم الزبيدي وقد نبه حرف آخر على الضم وهو ربت خففه قوم وجعل بعضهم من [illegible] هذا القسم **فائدة** النصب
حمل عليه في باب المثنى والجمع دون المرفوع قال ابن [illegible] في شرح الحسبة وانما كان ذلك لانه يوافقه في كناية الاسماء
نحو رأيتك ومررت بك [illegible] وحركات [illegible] جميعا من حركات الفضلات اعني النصب والجر والرفع من حركات العمد **فائدة**
قال السخاوي في شرح المفصل معنى قولهم الجمع على حد التثنية ان هذا الجمع لا يكون الا لما يجوز تنكيره ومعرفته وتعريفه تكريره
كالتثنية فكما ان التثنية لا تكون الا كذلك فهذا الجمع على حدها [illegible] وتسمى جمع السلامة وجمع الصحة لسلامة
بناء الواحد فيه وصحته ويسمى الجمع على هجائين لانه مرة بالواو ومرة بالياء قال وقد عد بعض النحاة لهذه الواو ثمانية
معان فقال هي علامة الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير **فائدة** قال ابن يعيش
ذهب قوم الى ان الاسماء الستة انما اعربت بالحروف توطئة لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك انهم لما اعتزموا
اعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردات بالحروف حتى لا يستوحش من الاعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف
قال ونظير التوطئة هنا قول ابي اسحاق ان اللام الاولى في نحو قوله والله لئن ذهبنا لاكرمنك انما دخلت زائدة موطئة
موذنة باللام الثانية التي في جواب القسم ومعتمدة **فائدة** قال ابن النحاس في التعليقة القسم الذي يضاف اليه كلا وكلتا
ثلاثة الفاظ كما وهما ونا **فائدة** قال في البسيط لا يمكن اجتماع اعرابين في آخر كلمة ولهذا حكيت الجمل المسمى بها ولم تعرب
لانها لو اعربت لم تخل اما ان يعرب الاول او الثاني او مجموعهما لا جائز تخصيص الاول بالاعراب لانه كالجزء من الكلمة
ولانه يؤدي الى وقوع الاعراب وسطا ولا جائز تخصيص الثاني لان الاول يشاركه في التركيب والاعراب قبل النقل فتخصيصه

[illegible]

النقل بالثاني ترجيح بلا مرجح ولا جائز اعرابهما معا لان الاعراب يقع في الآخر ولا يمكن اشتراكهما في شيء يقع الاعراب عليه
كما في المفردات فلذلك تعذر اعرابها **ضابط** قال ابن فلاح في المغني لا يوجد في الاسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة لازمة
الذي [illegible] الفعل بشيء لا يوجد في الاسم كما خص الاسم بشيء لا يوجد في الفعل ولانه لو كان لادى الى اجتماع [illegible]
في النسبة والاضافة فلذلك رفض واما السمندو فاسم اعجمي واما هو فمبني واما الاسماء الستة فالواو فيها
الحركة **تنبيه** في تذكرة ابن مكتوم [illegible] بالنقل في حروف العلة [illegible] ولما كانت هذه الحروف
ضعيفة استثقلوا تحريكها ويدل على ان المراد بالنقل هنا ان الالف لا تقع الا في الحروف وهي لا تحرك ابدا **ضابط** قال ابن هشام في
تذكرته حذف نون الرفع على ثلاثة اقسام واجب وذلك مع الجازم والناصب وجائز وذلك قبل نون الوقاية
فالحاصل انها تحذف باطراد مع الجازم والناصب [illegible] لكن الاول واجب وهذا جائز ويجوز معه الاثبات وهو الاصل
فيه الفك على الاصل والادغام تخفيفا ونادر لا يقع الا في ضرورة او شذوذ [illegible] لا تدخلوا
حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي وسهل الاول
عند [illegible] **باب التنوين وغير المنصرف** واصطلاح الكوفيين
المجرى وغير المجرى قال في البسيط [illegible] العلل المانعة من الصرف تسع وانما [illegible] فيها لان [illegible] الاشياء التي
الاسم بها فرعا [illegible] وهي الزيادة والصفة وجمع
تأنيث وعدل وعجمة واشباه فعل واختصاره معرفة وقال ابن خروف في شرح الجمل انشد الاستاذ ابو بكر بن طاهر في
العلل المانعة من الصرف مواضع صرف الاسم عشر [illegible] جمع وتعريف وعدل وعجمة
ووصف وتأنيث وعدل [illegible] وما زيد [illegible] **قال الامام ابو
القاسم [illegible]** [illegible] وعدل [illegible] وصف [illegible] وذي
والعلمية [illegible] والاعجمي في التعريف [illegible] [illegible] والتركيب [illegible] [illegible]
[illegible] وذو هاء [illegible] والمؤنث [illegible] تركيب [illegible] والوصف [illegible] **وقال آخر**
عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول
تقريب ونقلت من خط الامام ابي حيان قال انشدنا شيخنا الامام بهاء الدين بن النحاس في موانع الصرف لنفسه وزن
المركب عجمة وتعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثا وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في ذلك موانع الصرف تسعة
يتبعه عدل ووصف وتأنيث ويتبعه وزن [illegible] ومعرفة وعجمة ثم تركيب [illegible] **وقال ايضا** اذا ذكرت
احصاء الموانع للصرف عدل وتعريف مع الوزن والوصف وجمع وتركيب تأنيث صفة وزائد [illegible] العجمة
التصريف **وقال ايضا** موانع صرف الاسم تسع [illegible] في العلم [illegible] هي العدل والتأنيث والوصف عجمة
وزائد [illegible] جمع مركب وثامنها التعريف والوزن تاسع [illegible] **قاعدة** الاصل في الاسماء
ولذا لم يمنع [illegible] الواحد [illegible] بسبب عن الاصل الا لعلة فرعية قال في البسيط [illegible] في الترجيح
ان الاصل [illegible] فلا يقوى [illegible] على [illegible] مخصوص فمع ذلك انه [illegible] الاصل
[illegible] لانه [illegible] العلة للصرف [illegible] مع [illegible] الوصف [illegible] الا
[illegible] وهو العدة **قال ابن [illegible]** اصل الاسماء الصرف [illegible] اتصلها الاعراب [illegible] **والثانية**
ان امتناع الصرف لا يحصل الا بسبب زائد والصرف [illegible] بسبب زائد **ضابط** لم [illegible] الكلمة الواحدة [illegible]

قيل لو جُعل قلت ان الاصل في الاسماء ان تكون منصرفة فليكن للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الاصل وشبهه بالفعل
الثقيل فالجواب انها لما كانت هي الاصل لم تصر مستقلة الا بشهادة علتين بعد الا ان الاصول قد لا يحافظ عليها الثاني
الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة ولو اعتبرنا الوجه الواحد لجعلنا له اثرا كان اكثر الاسماء غير منصرف
تكثر مخالفة الاصل الثالث ان الفعل فرع عن الاسم في الاعراب فلا ينبغي ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا بسبب قوي
قال ابن مكتوم في تذكرته انشد ابن خالويه في كتاب ليس ؛ فما حلبت الا الثلاثة والثنى ولا قيلت الا قريبا مقالها وهو
حجة لانه ادخل تاء التانيث على ثلاث المعدول وهو غريب فائدة قال في البسيط باب فعلان فعلى كسكران وسكرى وغضبان وغضبى
ومعطشان ومعطشى انما يعرف بالسماع فعند القياس وقال ابن مالك ؛ اجز فعلى لفعلانا ؛ اذا استغنيت عن فعلانة ؛ وصوكانا
وسحنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا ؛ وعلانا ومصانا ؛ وموتانا ونديمانا ؛ واتبعهن نصرانا ؛ قال في شرح المفصل الاندلسي
الذي ابتنى الحمل العلى لبنيته ايه وعلى الافعال نحو احاد وثلاث وعلى الاعلام نحو عمر والقياس عامر وعدل
اللام نحو سحر وعدل من اللام حكما نحو اخر وهذا لان اخر في الاصل افعل التفضيل وهو مما قد وصل الخبر معناه انه تاخر في
الذكر هذا الاصل ثم اخر يجري بغيره ومن شان افعل التفضيل ان تعقب عليه اما الثلاثة وهذا الامر يدخل الاف افعل من
بين لم يجر في معناه وهو معنا منهم وتعلم انه غير مقترن بمن ولا الاضافة ولا الالف واللام فتعين ان يكون معربا بالالف
وهو غير معرف لفظا بل منكر لفظا معرف معنى حكما مثل انما القاسم ومن وانما التزم حذف من لانه يجري مجرى غير وانما وجب حذفه
لانه غير مضاف وانما حذف الكلام لكونه معلوما فائدة قال في البسيط لا عبرة باتفاق الالفاظ ولا باتفاق الاوزان اما الاول
فاسحق ويعقوب يعقوب اسما الانبياء غير منصرفة واسحق مصدر اسحق الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل ونحو
يعلق مصروفة وكذا اسحق ويعقوب لا تقدح بكل اسم اعجمي عكس ذلك موافقة اللفظ وليس مشتق لان الاشتقاق
من العربي يوجب الصرف وكذلك ابليس لا ينصرف للعجمة والعلمية ومن زعم انه مشتق من ابلس اذا يئس فقد غلط لان الاشتقاق
من العربي يوجب الصرف وانما هو من اتفاق الالفاظ واما الثاني فان جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة وجاموس
طاوس وناقوس مصروفة لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن ضابط ما لا ينصرف ضربان ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة
وضرب لا ينصرف في المعرفة فاذا نكر انصرف وقد نظم ذلك الامام علم الدين السخاوي فقال ؛ مساجد مع حبلى وصحراء بعدها
وسكران تتلوه احاد واحمر ؛ فهن تسعة لم تنصرف كيفما اتت ؛ سواء اذا ما عرفت او تنكر ؛ وعثمان ابراهيم طلحة زينب وجمع
مع حضرموت بعلبك ؛ واحمد فاعرف سبعة جا حسن هذا ؛ اذا ذكرت بالباب فحذ العجمة فائدة الاعجمي اذا دخلته الالف واللام
التحق بالعربي فلو سمي رجل به وجب صرفه على كل حال الا اذا قلنا ان العجمي ما ليس من تعريف الكلمة وان قلنا ان ما فيه زيادة كيعقوب كثر
في المعرفة لانه على وزن يعقوب قاعدة قال ابن يعيش في الخاطريات التعريف سبب للتانيث والعجمة والتركيب ولذلك لا يمنع
التعريف في منعه الصرف لانك تجد معه العجمة والتانيث والتركيب ولا تجد واحدا منها بدون التعريف وان اجتمع
فيه سببان واحدهما مما ذكرنا الا ترى انك تصرف نحو او كان فيه الوزن والتانيث بالهاء نحو ... كان فيه التركيب
العجمة ونحو حضرموت اسم امراة اذا نكرها وان كان فيه التركيب والتانيث ولا تصرف شيئا من ذلك معرفة هذا يدل على قوة الاخر
بالتعريف ولذلك يبعا اقوى من التانيث والعجمة والتركيب ضابط يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة لانه يرده الى الاصل وهو
الصرف ويستفيد بذلك زيادة حرف في الوزن قال في البسيط ويستثنى منه ما في اخره الف التانيث المقصورة نحو حبلى فانه لا يصرف
فانه لا يجوز له صرفه اذ لا يستفيد به فائدة لان التنوين يحذف الالف فوجب الاتيان بحرف ساكن بحرف بحرف ساكن
ايضا افعل منك كعذرة الكوفيين فانهم لا يجيزون صرفه لان من تنبه منه الا انه على المفاضلة فصار لذلك بمنزلة المضاف فيجب

يعقوب واسحق وطالوت ١٢
طاوس وطاوس و ابليس ١٢

الصرف بجواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجود من لا يمنع من تنوينه كما لم يمنع من تنوين خير منه وشر منه وهذا في
افعل في التقدير قال ابن يعيش جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لاتمام القافية واقامة الوزن بزيادة التنوين وهو
من احسن الضرورات لانه رد الى الاصل ولا خلاف في ذلك الا ما كان في اخره الف التانيث المقصورة فانه لا
للضرورة صرفه لانه لا ينتفع بصرفه لانه لا يزيد ثقله في البيت من الشعر وذلك انك اذا نونته مثل حبلى وسكرى
حذفت الف التانيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لانك نقصت التنوين وحذفت
فاثبت لاكثر قياس ولم يحط بفايدة وقال ابن هشام في تذكرته قال ابن عصفور كما استدل به على النحاة انه يستثنى
قولنا ما لا ينصرف اذا اضطر الى تنوينه صرف ما فيه الف التانيث المقصورة وتوجيهه انه لا يحتاج في الضرورة
بوجه لانك لو فعلته لم تقل اكثر من ان تحذف حرفا وتضع اخر مكانه ولا ضرورة بلى الى ذلك قال ابن هشام وكنت
اقول لا يحتاج النحاة الى استثناء هذا لان ما فيه الف التانيث المقصورة لم يضطر الى تنوينه على ما قال
كلاما فيما يضطر الى تنوينه ثم حكي لي عن ابن الضايع انه رد على ما رد على المقرب استثناء هذا وانه افسد
تعليله وقال لسلمنا انه لا فايدة في ازالة حرف ووضع حرف لكن ثم امر اخر وهو ان هذا الحرف الذي وضعناه موضع
الالف حرف صحيح قابل للحركة فاذا احتاج بان يكسر لالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبل وهذا احسن جدا فايدة في
تذكرة تاج الدين بن مكتوم قال في المستوفي لا انكاما التثنية توجد الا في اللغة العربية باب النكرة والمعرفة قاعدة الاصل
في الاسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير قال ابن يعيش في شرح المفصل اصل الاسماء ان تكون نكرات ولذلك
المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع لنقلها عن الاصل وقال صاحب البسيط النكرة سابقة على المعرفة لا وجه
احدها ان مسمى النكرة اسبق في الذهن من مسمى المعرفة بدليل ان التعريف على التنكير والثاني ان التعريف يحتاج الى قرينة
من تعريف وضع او انما النكرة ولذلك كان التعريف فرعا على التنكير والثالث ان لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة و
النكرة فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على اصالة النكرة كاصالة العام بالنسبة الى الخاص كان الانسان يندرج تحت
الحيوان لكونه نوعا منه والجنس اصل الانواع والرابع ان فايدة التعريف تعيين المسمى عند الاخبار للسامع والاخبار نوع
على التركيب فيكون تعيين المسمى فيما التركيب وقبل التركيب لا اخبار فلا تعريف قبل التركيب قاعدة مع ان النكرة الاصل فانها اذا
اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك هذا رجل وزيد ضاحكين تنصب على الحال ولا ترفع على الصفة لان الحال يقع بعد من
النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة ونظيره تغليب اعرف المعرفتين على الاخرى كقولك انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما وقال في
باب ما لا ينصرف التعريف فرع التنكير لانه مسبوق بالتنكير بدليل سبق التنكير من ثلاثة اوجه احدها ان النكرة اعم
والعام قبل الخاص لان الخاص يتميز عن العام باوصاف زايدة على الحقيقة المشتركة والثاني ان لفظ شيء يعم الموجودات
فاذا اريد بعضها اختص بالوصف وما قام مقامه والموصوف سابق على الوصف والثالث ان التعريف يحتاج الى
علامة لفظية او وضعية وقال ابن هشام في تذكرته يدل على ان الاصل في الاسماء التنكير ان التعريف علامة تمنع
الصرف وعلل الباب كلها فرعية وانه لا يجوز في رايت بكرا ان يقال على من قال ؛ علمنا اخوالنا بنو عجل حلقا
على رايت بكرا وانما يحمل على الاصل فايدة قال في البسيط علامات النكرة دخول اللام التعريف عليها نحو رجل والرجل
ودخول رب نحو رب رجل وتختص بالنكرة على غيره وشك ذلك وشبهها من حروف اللام والتنوين في اسماء الافعال وفي الاعلام
فيما لا ينصرف نحو صه وعمرو وابراهيم والجوار نحو كيف كقولك كيف زيد فقال الصالح فانما عرف تنكيرها بالجواب كما
عرفت انه متى ظرف زمان واين ظرف مكان بالجواب ودخول من المفيدة للاستغراق نحو ما جاءني من رجل وما ان

من عدمه ودخول كم نحو كم رجلا جاءني ودخول الا التي تعمل عملها ان وا التي تعمل عمل ليس عليها اسما مخبرا وصلاحية تضمنها على حال
او التمييز ضابط قال في البسيط المعارف سبعة انواع المضمرات والاعلام واسماء الاشارة والموصولات وما عرف باللام
وما اضيف الى واحد من هذه الخمسة والنكرة المقصودة في النداء وزاد قوم امثلة التاكيد اجمعون والجمع وجمعاء وجمع
وقالوا انها صيغ مرتجلة وضعت لتاكيد المعارف لخلوها عن القراين الدالة على التعريف من خارج وتقدير التعريف
الخارجي بعيد قال ويؤكد هذا القول ان اجمعين لم ينكر العلم عند الجمع فدل على انه صيغة مرتجلة لتاكيد الجمع المعرف
فالحق على هذا القول تكون انواع المعارف ثمانية وانما انحصرت فيها لان اللفظ اما ان يدل على التعريف بنفسه او
بقرينة زائدة عليه والدال بنفسه اما ان يكون بالنظر الى مسماه وهو العلم او بالنظر الى [illegible] لتقوية المعرفة قبله
وهو هذه الالفاظ الدالة على التاكيد والدال بالقرينة الزائدة اما ان تكون متقدمة او متاخرة والمتقدمة اما ان
تكون متصلة او منفصلة فالمتصلة لام التعريف والمنفصلة اما ان تعرف بالقصد وهو حرف النداء او بغيره وهي
القراين المعرفة للمضمرات والمتاخرة اما ان تكون متصلة او منفصلة فالمتصلة الاضافة والمنفصلة اما ان تكون
جنسا وهو صفة اسم الاشارة او جملة وهي صلة الموصولات فانها تعرف بها والكلام في الذي والتي لتعيين اللفظ الاكثر
بدليل ان بقية الموصولات معارف وهي عارية عن اللام وانما تعرف بالصلة لان الذي توصل به الى وصف المعارف بالجمل
والصفة لا بد ان تكون معلومة للمخاطب [illegible] على سائر الصفات فائدة قال ابن الدهان في الغرة الاسماء تنقسم الى
ثلاثة اقسام مظهر ومضمر ومبهم والمبهمات هي اسماء الاشارة والموصولات وقال قوم الاسماء تنقسم الى مظهر ومضمر
ولا مظهر ولا مضمر باب المضمر قاعدة قال ابن يعيش اصل المضمرات ان يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر كما كانت
الاسماء الظاهرة على صيغة واحدة والاعراب في اخرها يبين احوالها وكما كانت الاسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة
وعواملها تدل على احوالها ومواضعها قاعدة قال ابن يعيش اصل الضمير المنفصل المرفوع لان اول احواله الابتداء ليس بلفظ
فاذا اضمر فلا بد ان يكون ضميره منفصلا والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون الا لفظا فاذا اضمرا اتصلا فالمضمر المرفوع مختص
بالانفصال قاعدة قال ابن يعيش الضمير المنصوب والمجرور سواء واحد فلذلك احمل عليه في التاكيد المرفوع المنفصل تقول رايتك
انت كما تقول [illegible] ضابط المواضع التي يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا
بنعم وبئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد الثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله جفوني
ولم اجف الاخلاء انني الثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم
ما يعنى به الا بما يتلوه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن
ومنه هي النفس ما حملتها تتحمل الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا الخامس ان يجر برب
مفسرا بالتمييز نحو ربه رجلا السادس ان يكون مبدلا منه الاسم الظاهر المفسر له كضربته زيدا السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم
ومفسره مفعولا مؤخرا كضرب غلامه زيدا الاصح [illegible] ان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد في فعل من الافعال الا
ظننت واخواتها وفقدت وعدمت قاله بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب باب العلم ضابط قال في البسيط العلم
المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعا قال لانه لا دليل على الحصر سوى استقراء كلام العرب المنقول عن المركب كتابط شرا وبرق نحره
ومن الجمع [illegible] ومن التثنية [illegible] ومن المصدر [illegible] ومن اسم عين
كثور واسد [illegible] ومن اسم معنى
واياس [illegible] على الاصل ومن اسم فاعل

كحاتم

كمالك وحارث وفاطمة وعايشة ومن اسم مفعول كمسعود ومنظور ومن صوت كببه ومن فعل ماض كشمر وبذر وعثر وخضم
ولا خامس لها على هذا الوزن وكعسب ومن المضارع كيزيد ويشكر ويعصر وتغلب ومن الامر وقد جاء عنهم في موضعين
احدهما سمي بفعل الامر من غير فاعل في قولهم اصمت لواد بعينه والثاني مع الفاعل في قولهم اطرقا لموضع معين وقلت
ينبغي ان يزاد المنقول من صفة مشبهة كحسن [illegible] وشيخ وعفيف ومن افعل التفضيل كاحمد فانه اولى من نقله من
المضارع قاعدة قال الجلولي في الاعلام يكثر التغيير فيها لكثرة استعمالها والشيء اذا كثر استعماله غير قاعدة الاعلام
لا تفيد معنى لانها تقع على الشيء وخلافه وقوعا واحدا نحو زيد فانه يقع على الاسود كما يقع على الابيض وعلى القصير كما
يقع على الطويل وليست اسماء الاجناس كذلك لانها معينة الا ترى ان رجلا يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المراة
من حيث كان معناه [illegible] ان يكون هنا على الرجل والمراة ولذلك قال النحويون ان العلم يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم
من ذلك تغيير اللغة فانه يجوز ان تنقل اسم ولدك [illegible] ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة
وليس كذلك اسم الجنس فانك لو سميت الرجل فرسا او الفرس رجلا كان تغيير اللغة ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل
وفي البسيط يطلق لفظ العلم الشخصي [illegible] كاطلاق زيد على الاسود والابيض ويجوز نقله من لفظ الى لفظ كنقل اسم ولده
من جعفر الى محمد لكونه لم يوضع لمعنى في المسمى [illegible] بخلاف اسماء
الاجناس فانها وضعت لمعنى عام فيلزم من نقلها تغيير اللغة كنقل رجل الى فرس او رجل الى جمل وفي نقل العلم قاعدة قال ابن
جني في الخصايص ثم ابن يعيش تعليق الاعلام على المعاني اقل من تعليقها على الاعيان وذلك لان الغرض منها التعريف
والاعيان اخص في التعريف من المعاني وذلك لان الاعيان [illegible] وليس كذلك المعاني لانها تثبت
بالنظر والاستدلال [illegible] فائدة في تذكرة ابن الصايغ قال ثعلب
[illegible] ابن الزجاج [illegible] الحجاج
وبئس الحجاج حجاج بن يوسف لان نعم لا تدخل الا على جنس [illegible]
[illegible] باب اسماء الاشارة قال ابن هشام في تذكرته من اسماء الاشارة
ما لا يستعمل الا بها او بالكاف وهو [illegible] ومنها ما لا يستعمل بشيء منهما وهو ثم ومنها ما لا يستعمل بالكاف وهو
ذي قال احمد بن يحيى لا يقال ذيك ولا اعلم منها ما يستعمل بالكاف ويمتنع من ها فهذا قسم ساقط والباقي يستعمل
تارة بها وتارة بالكاف [illegible] باب الموصول فائدة قال ابن يعيش اكثر النحويين يسمي صلة الموصول صلة و
سيبويه يسميها حشوا اي انها ليست صلة وانما هي زيادة يتم بها الاسم ويتوضح معناه وقال الاعلم الصلة
تقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة اشياء صلة الموصول وهذا الحرف صلة اي زايد وحرف الجر صلة بمعنى وصلة
كقولك مررت بزيد فالباء صلة اي وصلة فائدة ذهب قوم الى ان تعريف الموصولات بال الالف واللام [illegible]
في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ومنوية في من وما ونحوهما والصحيح ان تعريفها بالصلة [illegible]
نحو يا رجل فقيل تعرف بالخطاب وقيل باللام المحذوفة وكانت يا عوضا منها قال الابدي في شرح الجزولية
وهو الصحيح الا ترى انك تقول انت رجل قائم ولا يتعرف رجل بالخطاب فكان يا رجل في الاصل يا ايها الرجل
المقصود ثم اختصرت ولذا التزمت يا ولم تحذف [illegible] لانها صارت عوضا من الشيء ضابط قال ابن الصايغ
في شرح الالفية تلخيص القول في حذف العايد انه لا يخلو ان يكون مرفوعا [illegible] فاما ان يكون مبتدا او غيره ان كان غيره فلا
يجوز حذفه وان كان مبتدا فاما ان يعطف عليه او يعطف على غيره واما لا فالاول لا يحذف والثاني اما ان يصلح

للصلة ولا في الاول لا يحذف والثاني اما ان يقع صدرا واما لا فان لم يقع فلا واما في الثاني فلا يحذف والا
ان يطول الصلة اولا فان طال فيحذف في الحالين والا في غيرها والاولى لا يجوز مطلقا وان كان منصوبا فاما بفعل او وصف
واما بغيرهما لم يجز الحذف وان كان بهما فاما متصل او منفصل المنفصل لا يحذف والمتصل اما ان يكون في
الصلة ضمير غيره اولا ان كان ضمير غيره لم يحذف والا فان كان من باب كان لم يحذف والا حذف وان كان مجرورا
فاما باسم او بحرف ان كان باسم فاما وصفا او غيره ان كان غيره لم يحذف وان كان وصفا فاما عامل او لا ان
يكن عاملا فلا حذف والا جاز الحذف وان كان بحرف فاما ان يكون الموصول مجرورا او لا ان لم يكن فلا حذف
ان كان بغيره فلا حذف وان كان بحرف فاما ان يماثل جار الضمير لفظا ومعنى وعاملا او لا ان لم يماثله لا يحذف وان
ماثله في ذلك كله جاز الحذف فائدة كتب بعض الفضلاء الى الشيخ تاج الدين بن مكتوم الابيات تاج دين لقد فقت الاماثلا
لتسمو مجدا قدرك ذروة العلا ۞ ومجامع اشتات الفضائل حاويا ۞ متى ما استوجل الا انا اشكلا ۞ ومحكم علوم في مباحث مشكلا
اذا قالة القنا الا استدلا ۞ لما لنا الاحسان ... ۞ واوضحنا الاعلام ... ۞ فقد عيل الطاء اموا ضع حذف ما
يعود على الموصول اذا استهلا ۞ ما اكثر الايضاح واعتد مقتصرا ۞ وحرر في الاحكام الاقبال ... ۞ الا انها الدين الحق ...
انا اراح شعرا ان ... ۞ ... المعالي ... ۞ عليها مما التمثيل ... ۞ ... الافكار ... كالجحى
ومخرج الالفاظ المجد كالفلا ۞ مفارس ... الكارم ... ۞ ... من ثمر الفضائل ... ۞ ... الحمد ...
ووصفك في الافاق ... ۞ وارسلت ... ۞ ومن ... ۞ فلا ... الا ...
وتبيلنا الورى وايضاح ... ۞ ولا ... ۞ ومن ... الجهود ... الا ۞ فقلت ... الارض
وشوا ... الذي ... ۞ اذا ما اتى الموصول ... ۞ ... ۞ فما كان ... ولم ... مبتدا
فاثبت واما الحذف فاتركه ... ۞ وان كان ... مبتدا ... ۞ ... ۞ بشرطها ... اما ان عرت
فتيل ... الحذف وقيل لا ۞ وان ... ۞ وما ... ۞ ... وان لم ... تعد
الخبر ... ضعيف واحتملا ۞ وشاهد ... ۞ واحسن ... ۞ وانته ... ما
تميم ... ۞ ... ۞ عليه ومنع الحذف ... ۞ وما كان ... الاولى ... وهو
متصل ... ۞ ... ۞ ... الحذف ... ۞ ومعنا ... الموصول ...
يكنها فلا تحذف ... ۞ وما كان ... ۞ ومعنا ... بالحذف ... ۞ ... صدرا
وفعل ... ۞ ... ۞ فان كان مجرورا ... ۞ ... فاحذف من
اذا ما ... ۞ ... ۞ ... ۞ ... مقام ما
عدنا ... ۞ ... ۞ ... ۞ المعرف بالاداة ... قال في البسيط
الكلام في ستة اقسام احدها التعريف الجنسي نحو قولهم الرجل خير من المراة اذا ... جنس الرجال ... كان ... افضل
من ... الثاني لتعريف عهد وجود بين المتكلم والمخاطب كقولك ... الرجل ... العبارة
المعهود بينك وبين المخاطب وفي التنزيل كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقوله ... الا
بوجيا ... ابن مكتوم الثالث لتعريف عهد ذهني كاكلت الخبز وشربت الماء ودخلت السوق فانه لا يمكن ... الذات
ولا على ... المعهود لعدم العهد بين المتكلم والمخاطب فلم يبق الا حمله على الاشارة الى الحقيقة باعتبار قيامها
في الذهن الا ان هذا التعريف قريب من النكرة لان حقيقة التعريف انما يكون باعتبار الوجود نكرة لانه لم يقصد منه

في الوجود ... المحققون انه نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني صفة لكونه لم يقصد ... في الوجود الرابع التعريف
كقولك هذا الرجل وهو يصحب اسم الاشارة وقياس يا ايها الرجل وما شاكلها ان يكون من تعريف الحضور لوجود الصلة
بالنداء الخامس ان يكون بمعنى الذي اذا اتصلت باسم فاعل واسم مفعول السادس ان تكون عوضا من تعريف الاضافة نحو مررت
بالرجل الحسن الوجه فالقياس ان لا تجتمع الالف واللام والاضافة الا ان الاضافة لما لم تعرف احتيج الى الالف
واللام ليجري صفة للمعرفة السابقة السابع ان تكون زائدة في الاعلام الثامن ان تكون لمحة والتعريف بغيرها كالعلم
التاسع ... ان تكون للحج قال بعض اعلم ان اقوى تعريف اللام الحضوري ثم العهدي ثم الجنسي قال الكهلي ... العلم
ستة او سبعة اذا الاسم زيدت على ثلث الاسم حضوري ... وجنس ... ومعنى ... ثم الزيادة في الرسم فائدة
قال ابن يعيش فينه اسم من اسماء الزمان وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول القيته فينة اي الحين بعد الحين
حكى ابو زيد القيته بعد الفينة بالالف واللام فهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان احدهما بالالف واللام والاخر بالعلمية
والعلمية ... الحسن والعباس لانه ليس بصفة في الاصل ... توهم ... الاهمة والالاهة ... تعريفين علم
اسماء العدد ومعارف اعلام وقد يدخلها الالف واللام فيقال الثلاث ... فيكون مما اعتقب عليه تعريفان
وذكر ابن جني في الخصائص الاول وهو كقولك شعوب والشعوب للمنية ... وذكر الكهلي ... المعرفة و
... المبتدا والخبر قال ابن يعيش مذهب سيبويه وابن السراج ان المبتدا والخبر هما الاصل والاول في
استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما وذلك لان المبتدا يكون معرى من العوامل اللفظية ... الاسم
غيره في التقدير قبل ان يقترن به غيره قال ابن ... عليه ... بالكوفي ان الفاعل هو الاصل لانه ...
دخول الاعراب الكلام من حيث كان ... زيادة الاعراب انما ... الفرق بين المعاني التي لولاها وقع ...
للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدا والخبر ...
... الالتباس ... والاستحسان وتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما ... المبتدا
الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدا والخبر فائدة قال ابن النحاس في التعليقة ...
... وما ... المبتدا ... لا ... المبتدات التي لا خبر لها ... قولهم اقل
رجل ... مبتدا لا خبر له لانه ... قولهم ... وقول ... حسبك ...
على ... وكذلك قولهم كل رجل وضيعته ... على ... وكذلك ... مبتدا لا
خبر له ... وكذلك قول الشاعر غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن وقوله
الاخر غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم ففي البيتين مبتدا لا خبر له ...
... فائدة اصل المبتدا ان يكون معرفة واصل الخبر ان يكون
نكرة وذلك لان الغرض من الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده ... الاخبار عن النكرة
لا فائدة فيه فان افاد جاز المسوغات للابتداء بالنكرة قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني لم يعول المتقدمون
في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل
مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة قال والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة امور احدها ان تكون
موصوفة لفظا نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك ... او تقديرا ... او معنى نحو رجيل جاءني
لانه في معنى رجل صغير الثاني ان تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان ... او نصبا نحو امر بمعروف صدقة

او مجيبا نحو غلام رجل جوابا لمن قال من عندك الثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة وقول
معروف اي امثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى الرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا
اختصا بالمعرفة او جملة نحو ولدينا مزيد ولكل اجل كتاب وقصدك غلامه رجل الخامس ان تكون عاملة اما رفعا كقائم الزيدان
والاستفهام او غيرهما نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار واله مع الله وفي شرح المنظومة لابن الحاجب ان
المسوغ للابتداء هو الحكمة المفاجاة بام نحو ارجل في الدار ام امراة كما مثل في الكافية وليس كما قال السادس ان يكون
مرادا بها الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة السابع ان يكون في معنى الفعل وهو شامل لنحو
عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها التعجب ولنحو سلام على ال ياسين وويل للمطففين وضبطوه بان يراد بها الدعاء الثامن
ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت التاسع ان تقع بعد اذا الفجائية نحو
خرجت فاذا رجل في الباب العاشر ان تقع في اول الجملة حالية نحو سرينا ونجم قد اضاء وكل يوم تراني مد تدبيري
يعلم ان اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل
تكسر ان اذا وقعت بعد واو الحال واتما الضابط ان تقع في اول الجملة حالية بدليل قوله تعالى وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام انتهى وقد ذكر ابو حيان في ارجوزته المسماة بنهاية الاعراب في علم التصريف والاعراب
جملة من المسوغات ثم قال ❊ وكل ما ذكرت في التقسيم ❊ يرجع للتخصيص والتعميم ❊ وقال الجمالي في نظم الفرائد ❊ وقع الابتدا
بالتنكير ❊ في ثمان وانكع الخبير ❊ بعد نفي او جوابا للنفي ❊ او لمعنا موجبا كالتمني ❊ ثم ان كنت سائلا او مجيبا ❊ للسؤال
سابقا مجرور ❊ ثم موصولة بمن واذا ما ❊ وقعت ظاهر الذي مستخير ❊ وبمعنى تعجب او دعاء ❊ او عموم وعنيتها للبصير فائدة
جاء من الخبرين عن الخبر ❊ في كتابه في عدد المسوغات اثنى عشر قال وهو شرطا ان تجاب يصا ثال ❊ او تما الفعل ومعنى الخبر ❊ وجوا
لولا ثم وصف يكون ❊ او كفاعل او تنقض نفي في الاثر ❊ او في شمول الى العموم وقد وقع ❊ وصيغة معطوف فكذا نامرعنى
شاكل الحال ثم شرط التسويغ كلمتها او التنويع سعدى بن كيلان لما حولك ثابت اذا اطلعت سقف الخبر وايم التعجب
وانجلي لسؤال زيد ثم قال ابن عقيل وجواز القسم لعمر الله لافعلن ومعمول الخبر ما انت الا سببا ححير وجواب
لولا نبيل لاكرمتك والوصف قال وجاز ولا للفعلية في موضع خفض صفة لرجل وقد نصح سعة الخبر وعمل فاعل ثم
الزيدان ونقض النفي ما زيد الا قائم وعاما عندي الا احد واتنى السؤال الى العموم هل طعام عندكم وقد دمع كل رجل ضيعته
العطف بها عند قال وانت ما عند اعد امرغفارسيه قال ابن الدهان في الغرة المبتدأ لا يعطف عليه خبره في الجملة الا باللام
في موضعين احدهما يلزمه الفاء والاخر لا يلزمه الفاء فاما الذي يلزمه الفاء ففي موضعين احدهما ان يتضمن الخبر
هو ان يكون المبتدأ شرطا جازمة بالثابتة ويجي فيه جملة اسمية اوامرية او نهيية نحو ما ياتي بلدهم ومن عاد فينتقم
الله منه ومن يتوكل على الله فهو حسبه والثاني في نحو اما زيد فقائم واما الذي يجوز دخول الفاء في خبره ولا يلزم
فالموصول او النكرة الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا نحو وما بكم من نعمة فمن الله والذي يأتيني فله درهم
واللذان ياتيانها منكم فاذوهما وكل رجل ياتيني فله درهم فائدة قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابو الحسين الفارسي
من اخطاب للمبتدأ كتاب القواعد لما التيله الحادي التي في الكلام مخصص خبر فرض من القرآن الامثال ومثل الكل عام
نعم نحو ونحو ذلك مثاله روابط الجملة بما هو خبر عنه عشرة الاول الضمير وهو الاصل الثاني الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك
خير الثالث اعادة المبتدأ بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان كنية له الخامس
عموم يشمل المبتدأ نحو والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين السادس ان يعطف بفاء السببية

جملة ذات خبر على جملة خالية من العائد او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وانسان
عيني يحسر الماء تارة ❊ فيبدو وتارات يجم فيغرق السابع العطف بالواو وعند هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها
الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسع ال النائبة عن الضمير في قول
نحو فان الجنة هي الماوى اي ماواه العاشر كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله فائدة اذا كان
الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لانه مما يشكل ويلبس اذ كل واحد منهما يجوز ان يكون خبرا ومخبرا عنه قال
ابن يعيش ونظير ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيهما الاعراب فانه لا يجوز نحو ضرب موسى عيسى فائدة قال
ابن اياز اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدأ لان
الخبر محط الفائدة ومعتمدها وقال العبدي في البرهان الاولى كونه الخبر لان الحذف اتساع وتصرف وذلك في الخبر
دون المبتدأ اذ الخبر يكون مفردا جامدا ومشتقا وجملة على تشعب اقسامها والمبتدأ لا يكون الا اسما مفردا
وقال شيخنا الحذف بالاعجاز اولى والاخير اليق ومثله بالمصدر والاول مثاله فصبر جميل اي شاني صبر جميل اذ فصبر جميل
امثل من غيره ومثل طاعة وقول معروف اي المطلوب منكم طاعة او طاعة امثل لكم قال ابن هشام في المغني ولو عرض
ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد اذ لا يخبر عن الخبر بجملة الا اذا اشتمل على مسنده وجزم كثير من النحويين في
نحو عسكر لا افعل وايمن الله لافعلن بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ فائدة قال ابن هشام في المغني
اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر
فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعتضد الاول برواية اخرى
كقراءة شعبة يسبح له بالغدو والاصال رجال بفتح الباء فان تقدير الفعل والموجود فاعل اولى من الابتداء لوقوعه
في قراءة من كسر الباء او بموضع اخر شبيه به نحو ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل
خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم وقال ابن النحاس في التعليقة اذا تردد الاسم بين ان يكون مبتدأ حذف خبره او اضمر فعلا كان اضمار
الخبر وحده اولى من اضمار الفعل وحده لان اخر الجملة اولى بالحذف من اولها لان اولها موضع استجمام وراحة
واخرها موضع تعب وطلب استراحة فائدة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب اعلم ان تنكير
المبتدأ اختلف فيه عبارات النحاة فقال ابن السراج المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة فمتى حصلت الفائدة
في الكلام جاز الابتداء وسيدخل من الشرائط او لم يوجد وقال الجرجاني يجوز الاخبار عن النكرة بكل امر لا تقول
النفوس في معرفته نحو رجل من تميم شاعر او فارس فالجواز عنده شيء واحد وهو ما فيه بعض النفوس فلذلك ما
ذكره لا يحصر المواضع وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عمرون الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة
لا غير وقربها من المعرفة باحد شيئين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة او بكونها في غاية العموم كقولنا
تمرة خير من جرادة ضل هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن بل نعتبر كل ما يرد فان كان جاريا على الشرائط
اجزناه والا منعناه وان سلكنا مسلك تعداد الاماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة كما فعل جماعة كثيرة فنقول الاماكن ما كرع
التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنيف على الثلاثين فان لم اجد احدا من النحاة بلغ بها زائدا على اربعة وعشرين
فيما علمت اولها ان تكون موصوفة وهذا تحته نوعان موصوف بصفة ظاهرة كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
وموصوف بصفة مقدرة كمسألة السمن منوان بدرهم فان تقديره منوان منه بدرهم ومنه في موضع الصفة

للمنونين الثالث ان تكون خلفا من موصوف كقولهم ضعيف عاذ بقرملة اي انسان ضعيف او حيوان التجأ الى ضعيف
الرابع مقاربة المعرفة في عدم قبول ال لفعل وللام كقولك افضل من زيد صاحبك الخامس ان تكون اسم استفهام
نحو من جاءك السادس اسم شرط نحو من يأتني اكرمه السابع كم الخبرية نحو كم غلام لي الثامن ان يكون معنى الكلام
التعجب كقولهم عجب لك التاسع ان يتقدمها اداة نفي نحو ما رجل قائم العاشر ان يتقدمها اداة استفهام نحو ارجل قائم
الحادي عشر ان يتقدمها خبرها اجماعا وجوبا نحو في الدار رجل وينبغي ان يشترط في هذين القسمين ان يكون مع المجرور
والظرف معرفة والا فلو قيل في دار رجل لم يجز وان كان الخبر مجرورا او قد تقدم واجاز الجزولي والاعلم في كتابه
في النحو تاخير الخبر في الظرف والمجرور على ضعف نقله عنهما شيخنا الثاني عشر ان يكون فيها معنى الدعاء نحو سلام عليكم
وويل له الثالث عشر ان يكون الكلام بها في معنى كلام اخر كقولهم شر ما جاء بك وقولهم شر اهر ذا ناب لان تقديره
التقدير ما اهر ذا ناب الا شر الرابع عشر ان تكون النكرة عامة نحو قول عمر تمرة خير من جرادة ونحو بسيلة خير من بطة
الخامس عشر ان تكون في جواب من يسال بالهمزة وام نحو رجل قائم في جواب من قال الرجل قائم ام امراة السادس عشر ان يكون
الموضع موضع تفصيل نحو قولنا الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته وقول امرئ القيس ۞ فاقبلت زحفا على
الركبتين ۞ فثوب لبست وثوب اجر ۞ السابع عشر ان تكون معتمدة على لام الابتداء نحو لرجل قائم الثامن عشر ان تكون عاملة
نحو امر بمعروف صدقة التاسع عشر ان يكون ما التعجبية نحو ما احسن زيدا على راي سيبويه العشرون ان تكون مضافة
اضافة محضة نحو غلام امراة خارج الحادي والعشرون ان تكون مضافة اضافة غير محضة نحو مثلك لا يفعل كذا الثاني
والعشرون ان تكون في معنى الموصوفة وهو ان تكون مصغرة نحو رجيل قائم فالتصغير وصف في المعنى فالصغر الثالث والعشرون
ان تكون النكرة يراد بها واحد مخصوص نحو ما حكي انه لما اسلم عمر بن الخطاب قالت قريش صبا عمر فقال ابو جهل مه
رجل اختار لنفسه امرا فما تريدون ذكره الحريري في شرح الملحة الرابع والعشرون ان يتقدم خبرها غير ظرف ولا مجرور بل
نحو قائم ابوه رجل بشرط ان يكون فيه معرفة الخامس والعشرون ما دخل عليها ان في جواب النفي نحو قولك ان رجل في الدار
في جواب من قال ما رجل في الدار السادس والعشرون ان تكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو قائم الزيدان على راي الكوفيين
والاخفش السابع والعشرون ان تكون معتمدة على واو الحال كقوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم الثامن والعشرون ان تكون
معطوفة على النكرة قد وجد فيها شي من شروط الابتداء بالنكرة فصيرتها مبتداة نحو قول الشاعر عندي اصطبار
وشكوى عند فاتنتي التاسع والعشرون ان يعطف عليها نكرة موصوفة كقولك طاعة وقول معروف على احد الوجهين الثلاثون
ان تلي لولا كقول الشاعر لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة الحادي والثلاثون ان تلي فاء الجزاء نحو قولهم في المثل ان مضى عير
فعير في الرباط قال فهذا ما حصل لي من تعداد الاماكن التي يجوز الابتداء فيها بالنكرة ولا ادعي الاحاطة فلعل
غيري يقف على ما لم اقف عليه ويهتدي الى ما لم اهتد اليه فمن كانت عنده زيادة فليضفها الى ما ذكرته راجيا
الله عز وجل ان شاء الله انتهى كلام ابن النحاس ثم رايت بخط ذلك المؤلف لبعض المتاخرين ما لفظه قد تتبع
مسوغات الابتداء بالنكرة واضاف بعض المتاخرين الى اثنين وثلاثين ما لو قد الفيتها بعون الله تعالى
الى نيف واربعين فذكر الاثنين والثلاثين التي ذكرها ابن النحاس وزاد ان تكون معطوفة على معرفة كقولك زيد
ورجل قائمان فرجل نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على المعرفة وان تلي اذا الفجائية وان تقع جوابا كقولك درهم
في جواب ما عندك اي درهم عندي وان تكون محصورة نحو انما في الدار رجل وان تكون للمفاجاة قال ابن الطراوة
ومثاله بقولهم شي ما جاء بك وجعل منه المثل ليس عبد باخ لك وهذه زيادة غريبة وان يؤتى بها للمناقضة كقولك

رجل قائم لمن زعم ان امراة قائمة وان يقصد بها الامر كقوله تعالى وصية لازواجهم على قراءة الرفع وان يقع خبرها انه نحو
دينار ان اخذ امس الماخوذ منه درهمان وان اثنان يصبر على الجوع عشرين يوما ثم سار اربعة يردف في يومه وان يتقدمها
نحو في دارها الذي يخفى عليه ان يكون بيضها خبرا وان تكون النكرة لا تراد لعينها كقول امرئ القيس مرسعة بين ارساغه
لانه لا يريد مرسعة دون مرسعة وهذا عموم البدل وقد تقدم عموم الشمول انتهى وقال الشيخ تاج الدين ابن مكتوم شعر
اذا ما جعلت الاسم مبتدا فقل ۞ بتعريفه الا مواضع تنكرا
بها وهي ان عدت ثلاثون بعدها ۞ ثلاث تنبها فاحفظ لكي تتمهرا
ومرجعها الاثنين منها فقل هما ۞ خصوص وتعميم فادر واشكرا
فاولها الموصوف والوصف بعده ۞ عن الكل واستفهامها قد تاخرا
كذاك اسم الاستفهام والشرط والذي ۞ اضيف لما قد عم او جاء منكرا
كقولك دينار لديك لقيته ۞ ثم اعندك دينار فكن متبصرا
كذا كم للاخبار وما التعجبية ۞ ولا او كذا ما كان في الحصر قد جرى
وما جاء دعاء ويعتد عاملا وما ۞ له مسوغ التفصيل ان يتكررا
وما بعد فاء الحال او فاء الجزاء ۞ ولولا وما كالفعل او جاء مصغرا
وما ان تلو او في جواب الذي نفى ۞ وما كان معطوفا على ما تنكرا
وساغ ومخصوصا غدا وجواب ذي ۞ سوال بام والهمز فاخبر لتخبرا
وما قدم اخباره وهو جملة وما ۞ نحو ما الخباء في الحقش بالقرا
كذا ما ولي لام ابتداء وما غدا ۞ عن الظرف والمجرور ايضا مؤخرا
وما كان في معنى التعجب او تلا ۞ اذا الفجاءة فاحوها نحو جهرا
فائدة في تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم قال ... اكب انا قتة طليحان وفيه ثلاث
قيل تقديره احد الطليحين حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه وقيل التقدير اكب انا قتة طليحان
قيل التقدير اكب انا قتة طليحها الطليحان وفيه حذف خبر وصلة وبقي مبتدا انتهى مسالة كان واخواتها قال ابن ... ابو البقاء كان ام الا
لان كل شي داخل تحت الكون لا ينفك شي منه ومن ثم تصرفوا فيها ما ليس لغيرها واصبح وامسى اختان لانهما
ظرفا الزمان وظل واضحى اختان لانهما لصدر النهار وبات وصار اختان لا ... ومادام ومافتئ وانفك
وبرح ودام اخوات للزوم ... وليس مفردة لانها لا تتصرف قال ابن هشام في تذكرة الصواب ان يقال الاربعة
قبل دام اخوات لانهن لا يعملن الا في النفي وشبهه وليس وما دام اختان لعدم تصرفهما والا فما عين الاربعة
الاربعة انما يلزم قبلها نفي او شبهه اعم من ان يكون النفي بما او غيرها فان اعتبر ايضا فانواعها فليعد كان ونحى
نحو ذلك ثم ان ما الداخلة على دام غير ما الداخلة على غيرها ... قال الخطاء والذي قلناه هو الصواب قال
ابو البقاء في اللباب انما كانت كان ام هذه الافعال لجهة اوجه احدها سعة اقسامها والثاني ان كان دالة
على الكون وكل شي داخل تحت الكون والثالث ان كان تدل على مطلق الزمان الماضي وتكون في الفعل مطلق الزمان
المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل على زمان مخصوص كالصباح والمسا والرابع انها اكثر في كلامهم ولهذا حذفوا منها
النون فقالوا لم يك والخامس ان بقية اخواتها تصلح ان تقع اخبارا لها كقولك كان زيد اصبح منطلقا ولا يحسن
زيد كان منطلقا مسالة قال الزجاجي في اماليه قال ابو بكر احمد بن الحسين المقري المعروف بابن شقير كان زيد اكلا
جائز من كل قول كان اكلا طعامك زيد جائز من كل قول كان زيد طعامك اكلا جائز من كل قول كان طعامك زيد اكلا
جائز من كل قول كان طعامك اكلا زيد جائز من قول الكوفيين وخطا من قول البصريين طعامك اكلا كان زيد جائز
من قول البصريين والكسائي وخطا من قول الفراء طعامك كان زيد اكلا جائز من كل قول كان طعامك زيد اكلا جائز
من قول الكوفيين وخطا من قول البصريين اكلا كان زيد طعامك جائز من قول الكوفيين الا على كلام ...

الكسائي كلا كان طعامك زيد خطأ من كل قول طعامك كان آكلا زيد جائز من كل قول كان آكلا زيد طعامك جائز
من كل قول وفي هاتين قبح من قول الكوفيين وإذا قدمت زيدا فقلت زيد كان آكلا طعامك وزيدا كان آكلا طعامك كان
آكلا فهذه كلها جائزة من كل قول فإذا قلت زيد طعامك آكلا كان أو طعامك آكلا كان زيد كان جائزا من قول
البصريين والكسائي وكان خطأ من قول الفراء لأنه لا يقدم مفعول خبر كان عليه إذا كان خبر كان عليه إذا
كان خبر كان مقدما من قبل أنه لو أدركه الفعل يفصل لم يجز عنده والكسائي يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال فإذا قلت
طعامك زيد كان آكلا جاز من كل قول وإن قلت زيد طعامك كان آكلا جاز من كل قول وقلت طعامك آكلا زيد كان
جائزة من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائي على كلا المذهبين فإن قلت طعامك زيدا آكلا كان جاز
من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين وقولك زيدا آكلا كان طعامك جائزة من قول البصريين وخطأ من قول
الكوفيين إلا الكسائي على كلا المذهبين انتهى ضابط قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح كان وأخواتها في تقديم
أخبارها عليها بالاتفاق وهو ما دام وقسم يتقدم عند الجمهور إلا المبرد وذلك ليس وقسم لا يتقدم خبرها عليها عند
الجمهور إلا ابن كيسان وهو ما زال وما انفك وما فتئ وما برح وقسم يتقدم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض وهو كان
وبقية أفعال الباب باب ما وأخواتها قاعدة قال أبو البقاء في التبيين ما هي الأصل في النفي وهي لغة بابه والنفي فيها آكد
فائدة قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته لم يقع في القرآن إلا على لغة الحجاز ما خلا حرفا واحدا وهو وما أنت بهادي
العمي على قراءة حمزة فإنها هنا على لغة تميم وزعم الأصمعي أنها لم تقع في أكثر الأعلى لغة تميم قال المفضل فلا بد أن يكون
كما ذكرنا خلا ثلاثة أبيات منها اثنان فيهما خلاف قول الفرزدق * وإذ ما مثلهم بشر * والآخر قيل أول الحجاج * أو بنائي
بحر بن ما مثلها * نجران كذا روي بنصب مثلها وهو مثل قول الفرزدق والثالث * وأنا النذير بحرة مسودة * يصل الأيم
إليكم أفرادها * أبناؤها متكنفون أباهم * حنقوا الصدور وما هم أولادها فائدة لتصرف في لا هي أكثر من التصرف في
ما الثانية ومن ثم جاز حذف لا في جواب القسم نحو تالله تفتؤ أي لا تفتؤ ولم يجز حذف ما كذا نقله ابن الخباز عن شيخه
معترضا به على ابن معط إذ قال في ألفيته * والحذف جائز منفيا بلا * أو ما كقولي والكما ما فعلا * فإنه يجوز حذف
الحرف إذا أمنوا الإلباس في الحذف قال ابن الخباز ومما رأيت في كتب النحو الأحذف لا فائدة قال ابن هشام في
تذكرته زيادة الباء في الخبر على ثلاثة أقسام كثير وقليل وأقل فالكثير في ثلاثة مواضع بعد ليس وما نحو
أليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وبعد أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي
بخلقهن بقادر وذلك لأنه في معنى أوليس الله بقادر فهو راجع إلى المسألة الأولى في المعنى والقليل في ثلاثة مواضع بعد
كان وأخواتها منفية كقوله * وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن * بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل * وبعد ظن وأخواتها
منفية كقوله * دعاني أخي والخيل بيني وبينه * فلما دعاني لم يجدني بقعدد * وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله
فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب * والأقل في ثلاثة مواضع بعد إن ولكن وهل فالأول
كقوله * فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها * فإنك مما أحدثت بالمجرب * والثاني كقوله * ولكن أجرا لو فعلت بهين * والثالث
كقوله * ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم * فائدة قال ابن هشام في تذكرته نظر سيبويه لات بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث
إنه لا يستعمل معهما إلا أحد الاسمين والآخر مضمر دائما باب كان وأخواتها ضابط قال في المفصل جميع ما ذكر في خبر المبتدأ
من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم في خبر كان ما خلا جواز تقديمه إلا إذا وقع ظرفا كقولك كان في الدار زيد قال ابن
يعيش في الشرح كل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع كان وأخواتها لا فرق بينهما ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها

ونعم

ولا يقدم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على الأفعال في
العمل فانحطت عن درجة الأفعال فجاز التقديم في الأفعال نحو قائما كان زيد وكان قائما زيد ولم يجز ذلك في هذه
الأحرف إلا أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا وذلك أنهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال
قاعدة قال أبو البقاء في التبيين أصل الباب إن ضابط قال ابن هشام في شرح الشذور تكسر إن في تسعة مواضع أحدها
في ابتداء الكلام نحو إنا أنزلناه الثاني أن تقع في أول الصلة نحو ما إن مفاتحه لتنوء الثالث في أول
الصفة كمررت برجل إنه فاضل الرابع في أول الجملة الحالية نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين
لكارهون الخامس في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجمل وهو إذ وإذا وحيث نحو جلست حيث إن زيدا جالس السادس
أن تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون السابع أن تقع محكية بالقول
نحو قال إني عبد الله الثامن أن تقع جوابا للقسم نحو حم والكتاب المبين إنا أنزلناه التاسع أن تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد
إنه فاضل وتفتح في ثمانية مواضع أحدها أن تقع فاعلا نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا الثاني أن تقع نائبا عن الفاعل نحو قل أوحي
إلي أنه استمع الثالث أن تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم الرابع أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن آياته
أنك ترى الأرض خاشعة الخامس أن تقع في موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادي أنك فاضل السادس أن تقع مجرورة بالحرف نحو
مثل ما أنكم تنطقون السابع أن تقع تابعة لشيء مما ذكر نحو اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم وإذ يعدكم الله إحدى
الطائفتين أنها لكم ويجوز الأمران في ثلاثة مواضع أحدها بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا إن زيدا بالباب الثاني بعد فاء الجزاء
نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب وأصلح فإنه غفور رحيم الثالث إذا وقعت خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد نحو أول قولي إني
أحمد الله ضابط قال أبو حيان قال ابن عصفور إن المخففة إذا أعملت كالمشددة في جميع الأحكام إلا في شيء واحد وهو أنها لا تعمل
في الضمير إلا ضرورة بخلاف المشددة فتقول إنك قائم ولا يجوز إنك قائم فائدة قال الجرجاني في شرح المفصل اختلف النحاة في
أن اللام وإن أيهما أشد تأكيدا فقال بعضهم إن لتأثيرها في اللفظ بتغييرها لفظ الابتداء أشد تأكيدا وقال بعضهم اللام و
قال آخرون اللام أشد تأكيدا لأنه يحصل حولها الثقل ولا يكون له شبه بالفعل انتهى باب لا فائدة قال ابن يعيش نظير لا
في اختصاصها بالنكرة رب وكم لأن رب للتقليل وكم للتكثير وهذه معان لا تكون إلا في النكرات فائدة في أمالي ابن هشام نظير ما
كفتها إن [illegible] العمل الاسم في لا أبا له [illegible]
يكن لك أن تعمل فأما قوله * أبالموت الذي لا بد أني * ملاق لا أباك تخوفيني * فإنه على تشبيهها بما ليس [illegible]
الأدب على نية الكلام المعلقة حذفت وأبقيت حكمها ضابط قال سيبويه كل شيء حسن أن تعمل فيه رب حسن أن تعمل فيه لا باب ظن
وأخواتها ضابط قال ابن عصفور لم يعلق من الأفعال إلا أفعال القلوب نحو ظننت وعلمت ونحوهما ولم يعلق من غير
أفعال القلوب إلا انظر واسأل قالوا انظر من أبو زيد واسأل أبو من عمرو وكان الذي سوغ ذلك فيهما كونهما سببين
للعلم والعلم من أفعال القلوب فأجري السبب مجرى المسبب فائدة قال ابن القواس في شرح الدرة اختصت الأفعال القلبية بأحكام ليست
فيما عداها من الأفعال المتعدية منها أن مفعوليها مبتدأ وخبر في الأصل ومنها أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها
غالبا كما جاز في باب أعطيت ومنها الإلغاء ومنها التعليق ومنها جواز كون ضميري الفاعل والمفعول المتصلين لشيء واحد نحو ظننتني
قائما وعلمتني منطلقا والخاطب ظننتك منطلقا أو ظننت نفسك والغائب زيدا ظنه عالما أي نفسه وفي التنزيل أن رآه
استغنى أي نفسه وإنما جاز ذلك فيها دون غيرها لأن المفعول الأول في الأصل المعنى إذ المقصود هو الثاني إذ تعلق العلم والظن
به لأنه محلهما بخلاف الأول كما في غيرها من نحو ضرب غلام زيد ضربتني وضربتك فإن المفعول محل الفعل فلا يتوهم عدمه وثانيهما

علم الانسان وظننته ما سوى نفسك ما اكثر من عليه ما سوى غيره فلما كثر فيها وقل في غيرها جمع بينهما احملا على الاكثر فاذا قصد
الجمع بين المفعولين في غيرها من الافعال ابدل المفعول بالنفس نحو ضربت نفسي وضربت نفسك وقد حملوا عدمت وفقدت
ذلك على افعال القلوب فقالوا عدمتني وفقدتني لانهما لما كانت دعاء على نفسه كان الفعل في المعنى لغيره فكانه قال اعدمني
غيري اشعرني باب الفاعل فائدة قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الاسناد والبناء والتفريغ والشغل الفاظ
لمعنى واحد يدل على ذلك ان سيبويه قال ان الفاعل شغل به الفعل وقال في موضع فرغ له وفي موضع اسند له لانها كلها
في معنى واحد قاعدة الفاعل كجزء من اجزاء الفعل قال ابو البقاء في اللباب والدليل على ذلك من عشرة اوجه احدها ان اخر
الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلا تتوالى اربع متحركات كضربت وضربنا ولم يسكن مع ضمير المفعول نحو ضربنا زيد لانه
في حكم المنفصل الثاني انهم جعلوا النون في الامثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا انه كجزء من
الفعل لم يكن كذلك الثالث انهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل [illegible]
الرابع انهم وصلوا تاء التانيث بالفعل للدلالة على تانيث الفاعل فكان كالجزء منه الخامس انهم قالوا حبذا وقد
[illegible] الا ان ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما ابني [illegible] السادس انهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتي ولولا انه جعل
التاء كجزء من الفعل لم تنسب مع الفعل السابع انهم الغوا ظننت اذا توسطت او تاخرت ولا وجه لذلك الا جعل الفاعل
كجزء من الفعل الثامن ان الفاعل له [illegible] ذلك لا يكمل الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم
بعضه على بعض التاسع انهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا ينفك مع ان حب فعل وذا فاعل فصار اسما من الحرفين من جهة انه في
موضع رفع بالابتداء واخبر عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا سمي بها العاشر انهم جعلوا ذا في حبذا بلفظ واحد
في التثنية والجمع والتانيث كما يفعل ذلك في الحرف الحادي عشر انهم قالوا في تصغيرها حبيذا فصغروا الفعل
منه اسما كما تبني من الاسم الا ترى من العرب من يقول لا تحبذه فاشتق منها الفعل وهذه الاوجه ماخوذة من
لا [illegible] قاعدة الاصل تقديم الفاعل وتاخير المفعول قال ابن النحاس وانما كان الاصل في الفاعل التقديم لانه ينزل من
الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول وقال ابن عصفور في المقرب تقديم الفاعل هو الاكثر وتقديم المفعول عليه حسن
عنه ثلاثة اقسام قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وهو ان يكون الفاعل ضميرا متصلا ولا يكون في الكلام
شيء مبين او يكون الفاعل مضافا الى [illegible] او يكون التوجيه فاعلا او اسم مشتق منه قسم يلزم فيه تقديمه
عليه وهو ان يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا او يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول او على ما اتصل بالمفعول
او يكون الفاعل ضميرا عائدا على ما اتصل بالمفعول او يكون المفعول مضافا اليه اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال
المقدر بالفعل وكان التوجيه فاعل او يكون الفاعل مقرونا بالا او في معنى المقرون بها قسم يجوز فيه التقديم والتاخير
وهو ما عدا ذلك ضابط قال ابن النحاس في التعليقة اعلم ان الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع احدها اذا بني الفعل للمفعول
نحو ضرب زيد فهنا حذف الفاعل وهو غير مراد والثاني في المصدر اذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا ولا يكون مضمرا
لان المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يحتمل ضميرا بل يكون الفاعل محذوفا نحو يعجبني ضرب زيدا ويعجبني شرب
الماء والثالث اذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة اخرى كقولك للجماعة اضربن القوم وللمخاطبة اضربن القوم ومنه نون
التاكيد نحو هل تذكرن [illegible] وهل تضربن يا هند ضابط قال ابن النحاس في التعليقة المضمر والمظهر من جهة التقديم
والتاخير على اربعة اقسام احدها ان يكون الظاهر مقدما على المضمر لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه والثاني ان يكون
ان يكون الظاهر مقدما على المضمر لفظا دون رتبة نحو ضرب زيدا غلامه والثالث ان يكون الظاهر مقدما على المضمر

رتبة

تصغير حبذا

رتبة دون لفظ نحو ضرب غلامه زيد فهذه الثلاثة تجوز بالاجماع والرابع ان يكون الظاهر مؤخرا لفظا ورتبة
نحو ضرب غلامه زيدا فهذا اكثر النحاة لا يجيزه الا في [illegible] باب المضمر ومنهم من اجازه باب النائب عن الفاعل ضابط قال ابن عصفور في
المقرب الافعال ثلاثة اقسام قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق وهو الافعال التي لا تنصرف نحو نعم وبئس وقسم فيه خلاف
وهو كان واخواتها الا الافعال المتصرفة وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الافعال المتصرفة ضابط قال ابن الخباز في
شرح الجزولية حروف الجر يجوز بناء الفعل لها الا ما استثنيه لك ولم يتعرض [illegible] من ذلك لام التعليل [illegible]
كذلك الباء ومن اذا افادتا ذلك ورب لان لها صدر الكلام ومذ ومنذ لانهما ضعيفتا التصرف وزاد ابن [illegible] الباء
الحالية نحو خرج زيد بثيابه فانها لا تقوم مقام الفاعل وكذلك خلا وعدا وحاشا افعال الجر والمميز اذا كان بعده من نحو
طبت من نفس لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل فائدة قال ابن معط في الفيته مسئلة فيها امتحان للنحاة اعطي بالمعطى
به الف مائة وكسي المكسو فروا جبة ونقص الموزون الفا حبة قال ابن القواس هذه المسئلة تذكر في هذا الباب امتحانا
للنحاة فيها وللافادة والرياضة والتدريب ولها اربع صور الاولى ان يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء نحو اعطي بالمعطى
به مائة فاعطي فعل ما لم يسم فاعله ويقتضيه الاصل مفعولين والمعطى اسم المفعول وهو بمنزلة فعل ما لم يسم فاعله ويقتضي
ايضا اثنين فلا بد لهما من اربعة مفاعيل اثنين للاعطي واثنين للمعطى لان اعطي مفعوله الاول مائة والثاني بالمعطى
فيتعين رفع المائة بالفعل المجهول لقيامها مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح
في محل النصب على ما كان ثانيا واما المعطى فمفعوله الاول الالف ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل والثاني في محل النصب
وهو الضمير المجرور بالباء [illegible] لامتناع قيامه مقام الفاعل الثانية ان تعكس فتجعل المائة مرتفعة بالمعطى والالف باعطي
اجيب بان الالف واللام لما كانت في المعطى اسما موصولا بمعنى الذي وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصلة امتنع
رفع المائة لامتناع الفصل بين الصلة والموصول باجنبي وهو الالف لان الضمير يعود على الالف واللام في المعطى لان
اعطيت بالتصوب المعطى [illegible] الفاعل منهما وبقيا المفعول الثاني المائة والالف منصوبا بعد الثالثة ان يجر
حرف الجر نحو كسي المكسو فروا جبة فالمكسو مرفوع بالفعل الذي هو كسي وجبة منصوبة لانها مفعول الثاني وفي المكسو
ضمير يعود على الالف واللام وهو قائم مقام فاعله وفروا منصوب لانه الثاني للمكسو ولا يجوز ان يكون الفرو منصوبا بكسي لامتناع
الفصل بين الصلة والموصول ويجوز ان ترفع الفرو والجبة لقيامهما مقام الفاعل وينصب المكسو والضمير الذي كان في
اسم الفاعل فيعود منفصلا منصوبا فيقال كسي المكسو اياه فرو جبة لعدم اللبس كما يجوز اعطي زيد درهما الثالثة ان تشغل
الفعل بالباء ويجرد اسم المفعول فيقال اعطي بالمعطى الف مائة فيتعين رفع المائة لقيامها مقام فاعل اعطي لاشتغال
الفعل عن المعطى بالباء واما الالف فالاولى نصبه لقيام الضمير المستكن مقام الفاعل ويجوز رفع الالف وجعل الضمير
منصوبا على العكس الرابعة ان يجرد الفعل ويشغل اسم المفعول بالباء فيقال اعطي المعطى به الف مائة فيقام المعطى مقام
الفاعل لعدم اشتغاله بحرف وينصب المائة ويجوز ان يقام المائة مقام الفاعل وينصب المعطى على العكس واما الالف
فيتعين رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه واما نقص الموزون الفا حبة فالاولى
ان يحمل نقص على ضده وهو زاد وعدي على نظيره وهو قد روا الا لم يتحقق فيهما ما ذكر لكونهما لا يتعديان الى مفعولين انتهى
باب المفعول به ضابط فيما يعرف به الفاعل من المفعول قال ابن هشام في المغني واكثر ما يشتبه ذلك اذا كان احدهما اسما
ناقصا والاخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك ان تجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا
ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة والا فهي فاسدة

فلا يجوز اعجب زيد ما اكرم عمروا وان وقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجب الثوب ويجوز النصب لانه يجوز اعجبني الثوب
فان وقعت ما على انواع من يعقل جاز لانه يجوز اعجب النساء وان كان الاسم الثاني ضمير ذا الثاني جاز فيه الوجهان نحو
تقول الحكم المشار التعريب بسبب لانك تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت السفر وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما كره
زيد من الخروج ينصب على الاول مفعولا والفاعل ضمير ما مستترا او تنصبهما في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا
لانك تقول ما دعا فلانا الى الخروج وما كرهت منه ويمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت الخروج الى زيد وكرهت من الخروج **ضابط**
قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام وحق
اسمها ان كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق
وقال النحاة قال الكوفيون اقوى تعديا الفعل الى المصدر لان الفعل صيغ منه فلذلك كان احق باسم المفعول
من خط الشيخ شمس الدين بن الصائغ في تذكرته قال المصنف في شرح الايضاح الخفاف ان المفعول ينقسم بالنظر الى تقديمه على
الفاعل وتاخيره عنهما وتوسطه بينهما سبعة اقسام احدها ان يكون جائزا فيه الثلاثة كضرب زيد عمروا **الثاني** ان
يلزم فيه واحد التقدم نحو من ضربت والتوسط نحو اعجبني ضرب زيد الخ او التاخر نحو ما ضرب زيدا الا عمرو والا يجوز تقديمه على
الفاعل ولا على الفعل لانه اوجبت له بالا فانفكت عن الفاعل فذكر الفاعل من تمام النفي كما ان الايجاب لا يتقدم على
النفي فكذا لا يتقدم عليها ما هو من تمامه واما ضرب زيد عمرو وامثاله وكذا نحو ضرب موسى عيسى وضرب زيد عمروا
يلزم تاخير المفعول فيهما وقد اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة اقسام من السبعة **الثالث** ان يجوز فيه وجهان من الثلاثة
التقديم والتاخير فقط نحو ضربت زيدا واما التقديم والتوسط نحو ضرب زيدا غلامه واما التاخير والتوسط نحو ان
ضرب زيدا عمرو وقد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثة اقسام ايضا وكملت السبعة **باب التعدي واللزوم** قال ابن عصفور
في شرح الجمل الافعال بالنظر الى التعدي وعدم التعدي تنقسم ثمانية اقسام فعل لا يتعدى التعدي الاصل لا يجوز المتعدي
ينقسم سبعة اقسام قسم يتعدى الى واحد بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحدا لا على معنى حرف من حروف الجر نحو ضرب واكرم
وقسم يتعدى الى واحد بحرف جر نحو مررت وقسم يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر وهي افعال مسموعة تحفظ
لا يقاس عليها نحو نصح وشكر وكال ووزن تقول نصحت زيدا او لزيد وشكرت زيدا او لزيد وقسم يتعدى الى اثنين احدهما بنفسه
والآخر بحرف جر نحو اختار واستغفر وسمى وكنى ودعا وقسم يتعدى الى مفعولين بنفسه وليس اصلهما المبتدا والخبر وهو كل فعل طلب
مفعولين يكون الاول منهما فاعلا في المعنى نحو اعطى وكسا وقسم يتعدى الى مفعولين واصلهما المبتدا والخبر وهو ظننت واخواتها
ضابط قال ابن هشام في المغني يتعدى الفعل اللازم سبعة امور احدها همزة افعل كاذهبت زيدا والثاني الف المفاعلة نحو
جالسته الثالث صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا اي غلبته بالكرم الرابع صوغه على استفعل
للطلب او النسبة للشئ كاستخرجت المال واستحسنت الظلم الخامس تضعيف العين نحو فرح زيد وفرحته السادس التضمين السابع
الجار توسعا وزاد الكوفيون ثامنا وهو تحويل حركة العين نحو شترت عينه بالكسر وشترها الله بالفتح وقال المهلبي خصال الفعل
الفعل بعد انقسامه الى كل مفعول ومعتقد فاعل مفاعلة والتي بها الثاء بعدها وثالثها والحرف حرف الجر وتضعيف عين ثم
لام وهمزة ومحل على المعنى الاصلي يعرى وتوسعة في الظرف كاليوم سرته فكم فعل يجعل لما قلته سعة وزاد واو مع في المفعول
معه والا في الاستثناء وتضعيف اللام نحو صعر خده وصعررته انا **ضابط** قال ابن هشام الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا
عشرون كونه على فعل بالضم كشرف وحسن وكونه على فعل بالفتح وكونه على افعل ونحو ولا فاعله منها الا قدما اسما من معنى
او على فعل بالفتح او فعل بالكسر ومضارعهما على يفعل بالضم ونحو ذلك

صار اذوى غدة وحصادا وعلى افعل كاقشعر او على افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد وعلى افعلل باصالة اللامين كاحرنجم
او على افعنلل بزيادة احديهما كاقعنسس او على افعلى كاحرنبى الديك اذا انتفش او على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر
الطين او على انفعل كانطلق او مطاوعا لمتعد الى واحد كمددته فامتد وكسرته فانكسر نحو ضعفت الحساب فتضاعف او رباعيا
مزيدا فيه نحو تدحرج او اقشعر او تضمن معنى فعل قاصر او ابدا على سجية كلؤم وجبن او عرض كفرح وكسل او نظافة كطهر او
دنس كنجس او لون كاحمر واسود او حلية كدعج وسمن ونحو ذلك **باب الاشتغال** قال ابن النحاس في التعليقة **ضابط** المسائل في باب
الاشتغال يجوز تعدي فعل الضمير المتصل والسببي الضمير في جميع الابواب فيجوز تعدي الفعل المذكور الى الظاهر مطلقا
سوى الظاهر وغيره في جميع الابواب ويجوز تعدي فعل الظاهر الى ضميره المتصل في باب ظننت وفقدت وعدمت ولا يجوز
في غير ذلك ويجوز تعدي فعل الضمير المتصل الى الظاهر في باب من الابواب الا لفظ النفس ولا يجوز تعدي فعل الظاهر الى
ظاهر في باب من الابواب الا لفظ النفس انتهى **باب التوكيد قاعدة** قال ابن فلاح في المغني لا ينصب الفعل مصدرين ولا
ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك لان الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ولا افعال مشتقان من مصدر
واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين او مكانين في حالة واحدة **باب المفعول له** قال الاندلسي في شرح المفصل قال الجزولي
المفاعيل في الحقيقة ثلاثة فاما المنصوب بمعنى اللام وبمعنى مع فليسا مفعولين **باب الظرف** قال ابو الحسين بن ابي الربيع
في شرح الايضاح كان ابو علي الشلوبين يقول ان الاصل في الظروف التصرف واصل الاسماء ان لا تقتصر على باب دون
باب فحق كل الاسم ان يستعمل الا في باب واحد فمتى خرج عن الحد ولا يوجب هذا الا في الظروف والمصادر لانها
ادوات لا في باب وضعت على التبعية لا انها تخرج من ان تكون الاصل في الظروف ان لا تتصرف وقد تقع فيها الخروج عن
القياس وقال ابن ابي الربيع وهذا القول خروج عن النظر لانه لا خلاف ان الاسم في غير هذه الابواب الثلاثة فالحق ما ذهب اليه
الشلوبين **ضابط** قال ابن مالك في شرح العمدة ظرف الزمان على اربعة اقسام ثابت التصرف والانصراف منفيهما وثابت
التصرف منفي الانصراف وثابت الانصراف منفي التصرف والاخير الظرفية فالاول اكثر كيوم وليلة وحين ومدة والثاني
مثال الان احدهما غدوة وبكرة علمين بقصد بهما التعيين مجردين من الالف واللام والاضافة والتصغير نحو
رايت زيدا امس غدوة لا ينونان لعدم انصرافهما ويجوز ان لا يفارقا الظرفية لعدم تصرفهما والموافق في عدم الانصراف والتصرف
اذا قصد بهما التعيين مجردتين عن الالف واللام والاضافة فحري ذلك سيبويه الى بعض العرب فاكثر العرب يجعلونها عند
ذلك متصرفة منصرفة والقسم الثالث وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف غدوة وبكرة اذا جعلا علمين
فانهما لا ينصرفان للعلمية والتانيث فيتصرفان وهما الى الظرفية تقول زيد امس غدوة والبيت عمروا او امس
بكرة ويقال في عدم الظرفية سهرت البارحة الى غدوة والى بكرة فلو لم يقصد بهما التعيين انصرفا واضرفا كقولك ما من يوم
افضل من بكرة يوم الجمعة وكل غدوة يصح فيها الاستغفار والرابع وهو الثابت الانصراف المنفي التصرف ما عين
من سحر وضحى وبكر ونهار وليل وعتمة وعشاء ومساء وعشية في الاشهر فهذه اذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها
والزمت الظرفية فلم تتصرف والاعتماد في هذا على النقل **فائدة** قال بعضهم فما تصرف وانصرف في الظرف
هو التماع حكاه الشلوبين في شرح الجزولية **ضابط** قال ابن خلف في شرح الدرة التعريف وظيفة الظروف على نوعين
على الاسم المعرب وعلى الظرف التي عجبت على الاسم ككم واين وكيف **فائدة** قال ابن يعيش كما ان الفعل اللازم لا يتعدى الى
مفعول به الا بحرف جر كذلك لا يتعدى الا وهو من الامكنة مخصوصا الا بحرف جر نحو وقفت في الدار وقعدت في المسجد
ضابط قال ابو حيان في شرح التسهيل التصرف في الاسماء ان يستعمل بوجوه الاعراب فيكون مبتدا ومفعولا ونحو ذلك

الكلمة ويقال بلمان يتصرف فيه على بعض الاعراب كانتصابه على الابتداء وسبحان على المصدرية وعند بعضهم الظرف ومنه
والنصب وضع الافعال ان تختلف ابنيته الفعل لاختلاف زمانه بمضي بعض الضرب وقال الشلوبين في شرح الجزولية
والاعلم في شرح الجمل التصرف وعدمه في عبارات النحويين يقال على ثلاثة معان مترتبة متصرف وغير متصرف ويراد به
اختلاف الابنية لاختلاف الازمنة وهو المختص بالافعال وعليه يقال المتصرف وغير متصرف ويراد به الظرف الذي يستعمل مفعولا
فيه وغيره ولذا الرد والظرف الذي لا يستعمل الا منصوبا على انه مفعول فيه خاصة او مخفوضا بمن فذلك حرف خاصة قالوا
غير متصرف ومترتبة يقال المتصرف وغيره ويراد انه ما انتقل وثالثه وماد نه على ابنية مختلفة كضارب قائم واما ما لا يكون كذلك
كاسم الاشارة **ضابط** قال ابن عصفور في شرح الجمل الظرف كلها منكرة الا قدام ووراء وهما شاذان **فائدة** قال الفارسي في التذكرة
نزلت عند بابه على نحو جلسته لان نسبة الظرف من الفعل كنسبة المفعول من الفاعل كما يتعرض بعلامته ذكر ذلك
ما ذكرناه **فائدة** قال ابو الحسن علي بن ابي الفتح بالبغدادي المعروف بابن الدهان اذا اسم بمعنى الوقت بمعنى لانه تضمن معنى الشرط
ومنعه النصب ويعمل فيه النصب جوابه ومابعده في موضع الجر بالكسب **ضابط** قال الاندلسي الظروف التي لا يدخل
عليها من حروف الجر سوى من خمسة عند ومع وقبل وبعد ولدن انتهى **قلت** وقد نظمتها فقلت من الظروف خمسة قد خصت
بمن ولم يجرها سواها عند ومع وقبل بعد ولدن شرح الامام اللوذعي اهـ الاندلسي شارح المفصل المشهور
هو الامام علم الدين لورقي له ترجمة جيدة في سير النبلاء للذهبي **ضابط** قال ابن الخشاب في امالية الظرف المبنية ثلاثة
اضرب ضرب منها في معنى مكان بعضه مخاطب الزمان والمكان فالزمان في معنى الان ومتى وايان ومعنى المتعدية
واذ واذا المقتضية جوابا والمكان لدن وحيث واين وهنا وثم واذا المستعملة بمعنى ثم وقال الشبلي ويعد **ضابط** قال
السخاوي في شرح المفصل اسم المكان ينقسم ثلاثة اقسام قسم لا يستعمل ظرفا وقسم لا يستعمل الا ظرفا وقسم لا
يلزم الظرفية فالاول ما كان محدودا نحو البيت والدار والبلد والجامع والشام والعراق واليمن والثاني نحو عند
سوى وسوا ولدى ولدن والثالث كالجهات الست فوق وتحت وخلف ووراء وامام وقدام ويمين وشمال وعند
وذات اليمين **باب الاستثناء** قال ابن يعيش اصل الاستثناء ان يكون بالا وانما كانت الا هي الاصل لانها
حرف وانما ينقل الكلام من حال الى حال الحروف كما ان ما تنقل من الايجاب الى النفي والهمزة تنقل من الخبر الى الاستخبار
واللام تنقل من النكرة الى المعرفة فلهذا تكون الا هي الاصل لانها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص ويكتفى بها
من ذكر المستثنى منه اذا قلت ما قام الا زيد وما عداها مما يستثنى به فوضع موضعها ومحمول عليها لشابهة بينهما
وقال ابن اياز الا اصل الادوات في هذا الباب لوجهين احدهما انها حرف والموضوع لافادة المعاني الحروف كالنفي
والاستفهام والنداء والثاني انها تقع في ابواب الاستثناء فقط وغيرها في امكنة مخصوصة بها وتستعمل في ابواب
اخر **فائدة** قال ابو البقاء في التبيين الاصل في الا الاستثناء وقد استعملت وصفا والاصل في غير ان تكون صفة
وقد استعملت في الاستثناء والاصل في سواء وسوى الظرفية الاستثناء وقد استعملت بمعنى غير **فائدة** قال ابن الخباز
في الغرة الاستثناء على ثلاثة اضرب استثناء بعد استثناء واستثناء من استثناء واستثناء مطلق من استثناء
فالاستثناء بعد الاستثناء تكون الاولى بمعنى الواو كقوله تعالى وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم ما
في البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين
فكانه قال الا يعلمها وهي في كتاب مبين والاستثناء من الاستثناء كقوله تعالى انا ارسلنا الى قوم مجرمين
الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين الا امراته قدرنا انها لمن الغابرين تقديره انا ارسلنا الى قوم مجرمين لنهلكهم ولا نبقي

منهم احدا بالاهلاك الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين ثم استثنى من الموجب فقال الا امراته قدرنا انها لمن الغابرين
فالاصل في هذا ان الذي يقع بعد معنى النفي يكون بالا موجبا ومعنى الموجب يكون منفيا واما الاستثناء فعليه اكثر
الكلام كقولك ما قام القوم الا زيدا **فائدة** لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى
منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضل **ضابط** قال ابن الدهان في الغرة ليس في الكلام
ما يخالف البدل حكم المبدل منه الا في الاستثناء وبيان ذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام
عن احد واثبت القيام لزيد وهو بدل منه **ضابط** قال ابن الدهان في الغرة الذي ينصب بعد الا ينتصب في ستة
مواضع الاول الاستثناء من الموجب لفظا ومعنى نحو قام القوم الا زيدا الثاني ان يكون موجبا في المعنى دون
اللفظ نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان التقدير يؤدي الى الايجاب فكانه قال الناس اكلوا الخبز الا
زيدا الثالث ان يكون المستثنى منه حالا موجبة نحو ما جاءني احد الا راكبا الا زيدا لانه يؤدي ايضا الى الايجاب
فيكون تقديره كل الناس جاءني راكبا الا زيدا الرابع ان تكرر الا مع اسمين مستثنيين فلا بد من نصب احدهما
نحو ما جاءني احد الا زيد الا عمرا او الا زيدا الا عمرو الخامس ان يتقدم المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد
السادس الاستثناء من غير الجنس نحو ما في الدار احد الا حمارا **فائدة** قال ابن يعيش خلاف اهل الاثر في العامل الا
في الاول الاستثناء خاصة **فائدة** قال ابن يعيش اذا تقدم المستثنى في غير الايجاب تعين نصبه وامتنع البدل الذي كان
مختارا قبل التقديم نحو ما جاءني الا زيدا احد لان البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد
وليس قبله ما يكون بدلا منه فتعين النصب لانه هو مرجح الضرورة ومن النحويين من يجعله احسن القبيحين
ونظير هذه المسئلة الصفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قائما رجل لا يجوز في قائم الا النصب كان قبل التقديم يجوز فيه
الرفع على النعت نحو فيها رجل قائم والنصب على الحال الا انه ضعيف لان نعت النكرة اجود من الحال منها فاذا قدم
بطل النعت وتعين النصب على الحال الضعيف فصار ما كان مرجوحا مختارا انتهى **فائدة** قال ابن يعيش الاستثناء
من الجنس تخصيص ومن غيره استدراك **فائدة** قال ابن السراج في الاصول لا يمتنع على حد الاستثناء الا ان تقول
قام القوم ليس زيدا او لا عمرا ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو قال والنحويون في جميع العربية يقولون لا بد ان الا
في الاستثناء **فائدة** قال ابن اياز الا والواو والتي بمعنى مع نظيرتان لان كل واحدة منهما تعدي الفعل الذي قبلها
الى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه الا ترى انك لو اسقطت الا لكان الفعل غير متعد للاسم **فائدة**
قال العبدي الذاهر الاستثناء المنقطع شبه بالعطف والعطف الشيء على ما هو من غير جنسه كقولك جاءني رجل
لا حمار وشبهته الابدال لان الاستثناء والنعت يقاربان نحو قولهم ما مررت باحد الا حمارا كما قيل مررت برجل لا
حمار **فائدة** قال ابن اياز لا يعمل ما بعد الا في ما قبلها فلا يجوز ما قومك زيدا الا ضاربون لان تقديره الا قوم
بعد الا عليها غير جائز ولذا معموله لانه من شرطه ان المعمول يقع حيث يقع العامل اذ كان تابعا ودخولها عليه
فان جاء شيء يوهم خلاف ذلك اضمر له فعل ينصبه من جنس ما ذكر وقيل انما امتنع ذلك في الا حملا لها على واو
مع ولا يتقدم ما بعد الواو عليها فكذلك الا **ضابط** قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية النفي عندهم هو ما
دخلت عليه اداة النفي نحو ما قام القوم الا زيدا وما كان بخبر الاد دخلت عليه اداة النفي نحو ما احد يقوم الا زيد
وما كان في موضع المفعول الثاني من باب ظننت نحو ما ظننت احدا يقوم الا زيدا وكذلك ما دخلت عليه اداة الاستفهام
واريد بها معنى النفي وكذلك ما كان من الافعال بمعنى النفي وما قرب منها نحو قل رجل يقول ذلك الا زيد واقل رجل

يقول ذلك الا زيد وقلما يقوم الا عمرو لان العرب تستعمل قل بمعنى النفي فاذا قلت قل رجل يقول ذلك الا زيد واقل رجل
يقول ذلك الا زيد فالبدل فيهما محمول على المعنى دون اللفظ لان المعنى ما رجل يقول ذلك الا زيد ولا يجوز ان يكون
الا زيد بدلا من اقل المرفوع لانه لا يحل محله لان الا لا يبتدأ بها ولا من الضمير لانه لا يقال يقول الا
زيد وكذلك لا يكون بدلا من رجل في قل رجل لانه لا يقال قل الا زيد ولان قل لا تعمل الا في نكرة ولا يقع
بعدها الا زيد ولا من الضمير لان الفعل في موضع الصفة ولا تنفى الصفة وايضا فلا يقال يقول ذلك الا
الا زيد ولا يجوز اقل رجل يقول ذلك الا زيد بالخفض لان اقل لا يعمل في المعارف فهي كرب وانما هو بدل من
رجل على الموضع لانه في معنى ما رجل يقول ذلك الا زيد **قاعدة** قال ابن جني من اصل هذا الباب انه لا يجوز ان تستثني
بالا اسمين كما لا يعطف بالا اسمين ولا تعمل الا والمفعول معه في اسمين فاذا قلت اعطيت الناس المال الا
عمرا الدينار لم يجز وكذلك النفي لا يجوز ما اعطيت الناس المال الا عمرا الدينار فاذا اردت الاستثناء فان
اردت البدل جاز في النفي ابدال الاسمين فصار المعنى الا عمرا الدينار ومن هنا منع الفارسي ان يقال ما ضرب
القوم الا بعضهم بعضا لانه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما اسمين وتصحيح المسألة عنده ما ضرب القوم احد الا
بعضهم بعضا وصححها عند الاخفش ان يتقدم بعضهم واجاز غيرهما المسألة من غير تغيير اللفظ على ان يكون
البعض الثاني منصوبا بضرب انتصاب المفعول به لا بدل ولا مستثنى وانما هو بمنزلة ضرب بعضا الا بعض القوم
باب الحال تقسيم الحال تنقسم باعتبارات فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة
لذلك والاجتماع ثلاثة الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا والمؤكدة نحو ولى مدبرا والتي دل عاملها
على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا وتنقسم بحسب قصدها لذاتها والتوطئة بها الى قسمين مقصودة
وهو الغالب وموطئة وهو الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتنقسم بحسب
الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد
امس راكبا وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة ايضا ومؤكدة وهي التي يستفاد
معناها بدونها وهي ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ومؤكدة لمضمون الجملة
نحو زيد ابوك عطوفا ومما يشكل قولهم جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد يبين
هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال في
النعت السببي كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بمبكرا ونحوه **قاعدة** قال
ابن يعيش كلما جاز ان يكون حالا لا يجوز ان يكون صفة للنكرة وليس كل ما يجوز ان يكون صفة للنكرة يجوز ان يكون حالا
الا ترى ان الفعل المستقبل يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب ولا يجوز ان يقع حالا **ضابط** جميع العوامل اللفظية
تعمل في الحال الا كان واخواتها وعسى على الاصح فيهما **قاعدة** الحال شبيهة بالظرف قال ابن كيسان ولذا
عن الخبر في ضربي زيدا قائما **باب التمييز** قال ابن القواس الابهام الذي يفسره التمييز اما في الجنس نحو عشرون رجلا
او البعض نحو احسن الناس وجها او الحال نحو احسنهم ادبا او النسب نحو احسنهم عبدا قال ابن هشام في تذكرته نحو
في اقسامه الثلاثة والقسمان الاخيران نظيرهما بدل الاشتمال ويوضع الافراد في موضع الجمع فرجلا في
رجال فالعشرون نفس الرجال **ضابط** قال ابن الصائغ في تذكرته التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز ان يأتي
بعد كل كلام منطوي على شيء مبهم الا في موضعين احدهما ان يؤدي الى تدافع الكلام نحو ضربني زيد رجلا

جعلت رجلا تمييزا لما انطوى عليه الكلام المتقدم من ابهام الفاعل وذلك ان الكلام مبني على حذف الفاعل فذكره ثانيا
امر مستأنف لانه ما حذف الا ليذكر وقد ذهب الى اجازته بعض النحويين وقد يتخرج عليه قول الراجز * يبسط للاضياف
وجها رحبا * بسط ذراعين لعظم كلبا * فيكون قد نصب بالمصدر بناء للمفعول والتقدير بسطا مثل ما بسط ذراعان
يحتمل هذا البيت غير هذا وهو ان يكون من باب القلب وهو كثير في كلامهم والموضع الثاني ان يؤدي الى اخراج اللفظ
عن اصله ووضعه نحو قولك ادهنت زيتا لا يجوز انتصاب زيت على التمييز لان الاصل ادهنت بزيت فلو نصب على
التمييز لادى الى حذف حرف الجر والتزام التنكير في الاسم ونصبه بعد ان لم يكن كذلك وكل ذلك اخراج للفظ عن
اصل وضعه ونوقض بما ورد من ذلك الفعل التمام والذي ورد منه قولهم امتلأ الاناء ماء وتفقأ زيد شحما و
الدليل على ان ذلك لا ينقض على التمييز التزام التنكير ووجوب التأخير باجماع انتهى **باب حروف الجر تقسيم** قال ابن الحاجب
حروف الجر ثلاثة اقسام قسم يلزم الحرفية وهو من وفي والى وحتى ورب والواو والتاء واللام والباء وقسم
يكون اسما وحرفا وهو على وعن والكاف ومذ ومنذ وقسم يكون فعلا وحرفا وهو حاشا وعدا وخلا قال ولو لا
كي من القسم الاول ومع من القسم الثاني وحكي عن ابي الحسن انه قال بله اذا جرت حرف جر انتهى وقال ابن عصفور في
شرح الجمل حروف الجر تنقسم اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وعلى وكاف
التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على **قاعدة** الاصل في الجر حروف الجر لان المضاف
مردود الى الحرف ومؤول به ذكره ابن الخباز في شرح الدرة **ضابط** قال ابن هشام في تعليقه حروف الجر عشرون حرفا ثلاثة
لا تجر الا في الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا وثلاثة لا تجر الا شذوذا وهي لعل وكي ومتى وسبعة تجر الظاهر
والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام والسبعة الباقية لا تجر الا الظاهر وهي تنقسم الى اربعة اقسام قسم لا
لا يجر الا الزمان وهو مذ ومنذ وقسم لا يجر الا النكرات وهو رب وقسم لا يجر الا لفظ الجلالة وهو التاء وقسم
يجر كل ظاهر وهو الباقي **فائدة** الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين ذكره ابن الخباز وغيره **فائدة**
قال ابن الدهان في الغرة من امهات حروف الجر وبهذا اختصت بالدخول على غيره **فائدة** اصل حروف القسم الباء ولذلك
جاز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على المضمر نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي
نحو بالله هل قام زيد **فائدة** قال ابن فلاح في المغني تعلق حرف الجر بالفعل يأتي لسبعة معان تعلق المفعول به نحو
المفعول ككتبت بالقلم والتبيين وتعلق الظرف كاقمت بمكة وتعلق الحال كخرج بعشيرته وتعلق المفعول معه نحو
ما زلت بزيد حتى ذهب وتعلق التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيد وخلا زيد لان حاشا نائبة عن الا و
الاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول به وكذا المجرور بعدها على التشبيه بالمفعول به وتعلق التمييز نحو
يا سيدا ما انت من سيد **فائدة** في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح رب على ثلاثة اوجه احدها
ان تكون كما قد قال * فان يمس مهجور الفناء فربما * اقام به بعد الوفود وفود * وبمعنى كم قد ما وتحت ربما غارة * شعواء
كاللذعة بالميسم * ونكرة موصوفة ربما تكره النفوس من الامر * ويحتمل الثلاثة قوله * لقد رزئت كعب بن عوف
وربما * فتى لم يكن يرضى بشيء يضيمها * فتى مرفوع بما يفسره يضيمها لان ربما صارت مختصة بالفعل كما اذا وان فقلت
لم يرض فتى لم يكن يرضى او لم يكن فتى يرضى او مفعول باضمار فعل تقديره وربما رزئت فتى لم يكن يرضى او مفعول برزئت
المذكور في هذه الاوجه كافة اتصل زائدة وفتى مجرور ونكرة موصوفة اي رب شيء فتى لم يكن يرضى الخ انتهى
فائدة قال في البسيط ما لا يمكن تنكيره من المعارف كالمضمرات واسماء الاشارة لا يجوز اضافته للملازمة للتعريف

الا الدالة على تعريفه وضعا وأما الأعلام فالقياس عدم اضافتها وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها بالتعريف
الوضعي عن التعريف بالقرينة الزائدة وأما الاشتراك الاتفاقي فيها لا يلحقها باشتراك النكرات الذي هو مقصود
الواضع وليس الاشتراك في الأعلام مقصودا للواضع فان النكرات تشترك في حقيقة واحدة والأعلام تشترك
في اللفظ دون الحقيقة وكل حقيقة تتميز بوضع غير الوضع للحقيقة الأخرى بخلاف وضع اللفظ على النكرات
ولذلك كان الزيدان يدل على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة والرجلان يدل على الاشتراك في الاسم
والحقيقة وقد جاء ادخال اللام عليها واضافتها الحاقا للاشتراك الاتفاقي بالاشتراك الوضعي كما
تحيل في تنكيرها اشتراكها في مسمى هذا اللفظ فاذا اتفق جماعة اسم كل واحد منهم زيد فكل واحد منهم فرد من افراد
من يسمى بزيد فلهذا القدر من التنكير صح تعريفه باللام واضافته في قوله : باعدنا العمرو من اسيرها : وقوله علا
زيدنا يوم النقا راس زيدكم : واجتمع اللامين والاضافة في قوله : وقد كان منهم حاجب وابن امه : ابو جندل
والزيد زيد المعارك : قالوا الاضافة في الاعلام اكثر من تعريف اللام وانما كثرت ولم يكن استقباحها كا
دخول اللام لوجهين احدهما الثاني بكثرة الاعلام المسماة بالمضاف والمضاف اليه كعبد الله وعبد الرحمن والكنية
فلم تكن الاضافة والعلم متنافيين والثاني انه قد عهد من الاضافة عدم التعريف بها في المنفصلة فلم تستنكر
كاستنكار دخول اللام التي لا يكون ما تدخل عليه نكرة وان وجدها كان سلبها التعريف ادخل الاول فالاولى
فهو قليل بالنسبة الى الاضافة اللفظية التي لا تفيد التعريف فائدة قال ابن يعيش اذا اضفت العلم سلبته تعريف
العلمية وكسوته تعريفا اضافيا ويجري مجرى اخيك وغلامك في تعريفهما بالاضافة كقوله : علا زيدنا يوم النقا
زيدكم : قال واذا اضيف العلم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلبته من تعريف العلمية كما اذا اضيف الى غيره
اللقب وصار التعريف بالاضافة فائدة قال ابن السراج في الاصول الاصل والقياس لا يضاف اسم الى فعل ولا فعل
الى اسم ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت اسماء الزمان بالاضافة الى الافعال لان الزمان مضارع للفعل
لان الفعل له بني فصارت اضافة الزمان اليه كاضافة المصدر لما فيه من الدلالة عليهما ضابط الاسماء في الاضافة
اقسام الاول ما يلزم الاضافة فلا يكاد يستعمل مفردا وهذا الظروف وغير ظروف فمن الظروف الجهات الست وهي
فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وعند ولدى ولدن وبين ووسط وسوى ومع
ودون واذ واذا وحيث ومن غير الظروف مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقاب وقيس واي وبعض وكل وكلتا
وكلا وذو ومؤنثه ومثناه ومجموعه واولو واولات وقد وقط وحسب ذكر ذلك كله في المفصل والثاني ما لا يضاف
اصلا كلدن ومنذ اذا وليها مرفوع او فعل والمضمرات واسماء الاشارة والموصولات سوى اي واسماء الافعال
وكم وكاين الثالث ما يضاف ويفرد وهو غالب الاسماء فائدة الاضافة تقع بادنى ملابسة نحو قولك لقيته في طريقي
اضيف الطريق اليك بمجرد مرورك فيه ومثله قول بعضهم لحاملي الخشبة خذ طرفك اضاف الطرف اليه لملابسته اياه في
الحمل وقول الشاعر : اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة : سهيل اذاعت غزلها في الاقارب : اضاف الكوكب اليها لجدها
في عملها عند طلوعه ذكر ذلك في المفصل وشرحه ضابط قال ابن النحاس في التعليقة ليس في ظروف المكان ما يضاف
الى الجملة غير حيث لما ابهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال ابهامها الى اضافتها لجملة كاذ واذا في الزمان
ضابط قال ابن هشام في المغني الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة احدها التعريف كغلام زيد الثاني التخصيص
كغلام رجل الثالث التخفيف كضارب زيد الرابع ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع

نحو الكلام

قبح الكلام بخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير
المؤنث كقوله رحمة الله قريب السادس تانيث المذكر كقوله فقطعت بعض اصابعه السابع الظرفية نحو تؤتي اكلها
كل حين الثامن المصدرية نحو اي منقلب ينقلبون التاسع وجوب التصدير نحو غلام من عندك ومجيء اي يوم سفرك
العاشر البناء في الكثير نحو غير ومثل ودون وما الحق بالمبهم المضاف الى اذ وفعل مبني وهذا الفصل اخذه ابن هشام
من كتاب نظم الفرائد للمهلبي وقال المهلبي في نظم ذلك تخصصا الى الاضافة يكتسبها المضاف من المضاف اليه
بناء ثم تذكير وظرف : ومعنى الجنس والتأنيث تعرف : وتعريف وتنكير وشرط : والاستفهام والحدث المقرر : وذكره
ابن العربي الاستفهام مسالة غلام من عندك والحدث المصدرية بالجنس قولك اي رجل انت وظهر دهرهم وبالشرط
غلام من تضرب اضرب وبالتنكير قولك هذا زيد رجل وهذا زيد الفقيه لا تريد الاسم الا تعلم نقصه حتى يلحقه
التعريف في النية للاشتراك العارض في التسمية وهذه الثلاثة لم يذكرها ابن هشام وذكر بدلها التخفيف
والتخفيف وازالة القبح او التجوز ولم يذكر المهلبي هذه الثلاثة ومسألة الكتاب التنكير من الاضافة في غاية
وهو سلبه تعريف العلمية وقد تقدم تحقيق ذلك في اول الباب وقد نظم بعضهم ويكتسب المضاف فخذ امورا اعلمها الان
من عشرة : تعريف وتخصيص بناء : وتخفيف كضارب عبد عمرو : وترك القبح والتجوز شرط : والاستفهام مما تنبا
لمصدر : وتذكير وتانيث وظرف : وسلب المعارف شبه نكر : ومعنى الجنس والحدث المعري : فخذ نظما يحاكي عقد در
وقال ابن هشام في تذكرته في كتاب التانيث قد ضبط الناس هذا على انه مخصوص فلا يعتبر اقسام قسم المضاف
بعض المؤنث وهو مؤنث في المعنى وتلفظ بالثاني وانت تريده نحو تلقطت بعض اصابعه واذا بعض السنين تعرقتنا
ويلتقطه بعض السيارة وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثاني وانت تريده الا انه ليس مؤنثا وذلك نحو شرقت
القناة وقلنا انه غير مؤنث لان صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الاصابع فانه يكون اصابع وقسم تلفظ بالثاني ولا
تريده الا انه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت اهل اليمامة والقسم الرابع زاده الفارسي وهو ان يكون المضاف كلا
للمؤنث كقوله : وطئت عليه كل معصفة : هوجاء ليس للبها زبر : فانث كلا لانه المعصفات في المعنى فائدة قال
بعضهم : ثلاثة تسقط هاءاتها : مضافة عند جميع النحاة : منها اذا قيل ابو عذرها : وليت شعري واقام الصلوة
باب المصدر قال ابن هشام في تذكرته المصدر الصريح يقع في موضع الفاعل نحو ماؤكم غورا والمفعول نحو هذا خلق الله
والمصدر المؤول كذلك فهو موضع الفاعل نحو يعجبني ان يقوم والمفعول نحو ما كان هذا القرآن ان يفترى فائدة قال ابن
هشام في تذكرته قال الجرجاني اضعف اعمال المصدر منونا لانه نكرة كالفعل ثم مضافا لان الاضافة في نية الانفصال
فهو نكرة ايضا وبعده فيه ال باب اسم الفاعل فائدة قال ابن السراج في الاصول كل ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو حسن
وحسان فانه لا يجوز فيه ان تقول مررت برجل حسان قومه من قبل ان هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع الا ترى
انه يعرب كاعراب الواحد المفرد وما كان يجمع بالواو والنون نحو منطلقين فانه لا يجوز فيه ان تجعله بمنزلة الفعل المقدم
فتقول مررت برجل منطلق قومه باب التعجب قول البصريين في احسن بزيد يلزم منه شذوذ من وجوه احدها استعمال
افعل للصيرورة قياسا ولم يثبت قياس وانما قلنا ذلك لان عندهم ان افعل اصله افعل بمعنى صار كذا الثاني وقوع الظاهر
فاعلا لصيغة الامر بغير لام الثالث تحمل الامر معنى الخبر الرابع حذف الفاعل في اكرم بهم واحسن نقله من
ابن هشام باب افعل التفضيل فائدة قال ابن السراج في الاصول كل ما قلت فيه ما افعله قلت فيه افعل به وهذا افعل
من هذا وما لم تقل فيه ما افعله لم تقل فيه هذا افعل من هذا ولا افعل به ضابط قال ابن هشام في تذكرته قد علم ان

افعل التفضيل يستعمل مضافا وبال وبمن ويستوي من استعماله بال كثير وشذ ما في لمح او رده استعمالا بال التفضيل باب الاخبار
بالاسماء قال ابن هشام في تذكرته اعلم ان ههنا اقوالا وهذا قسم نادر في العربية لا نظير له الا ان يحمل غيره من حكمه ومنه لا
فيما التمثيل به وهو مع ندوره غير شاذ في الاستعمال نحو انت زيد هذا قسم اقرؤا كتابيه باب النعت ضابط قال في البسيط
جملة ما يوصف به ثمانية اشياء اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وهذه الثلاثة هي الاصل في
الصفات لانها التي تدخل في سلك الصفة لانها تدل على ذوات باعتبار معنى هو المقصود وذلك لان الغرض من الصفة
الفرق بين المشتركين في الاسم وانما يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذات والمعاني هي المصادر وهذه الثلاثة هي
المشتقة من المصادر في التي توجد المعاني فيها والرابع المنسوب كمكي وكوفي وهو في معنى اسم المفعول والخامس
الوصف بذي التي بمعنى صاحب والسادس الوصف بالمصدر كرجل عدل وهو سماعي والسابع ما ورد من المكني نحو
كمررت برجل اي رجل والثامن الوصف بالجملة ضابط قال في البسيط الاسماء في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف
ويوصف به وهو اسم الاشارة والمعرف بال والمضاف الى واحد من المعارف فاذا كان متصفا بالحدث وما لا يوصف ولا
يوصف به وهو ضمير الكناية واللام عند سيبويه وما اوغل من الاسم في شبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات وما احسن
قول الشاعر * اضمرت في القلب هوى شادن * مشتغل بالنحو لا ينصف * وصفت ما اضمرت يوما له * فقال لي المضمر
لا يوصف * وما يوصف ولا يوصف به وهو الاعلام وما يوصف به ولا يوصف وهو الجمل وقال ابن عصفور في شرح الجمل
الاسماء تنقسم اربعة اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشرط واسم الاستفهام والمضمر وكل اسم متوغل في
البناء وهو ما ليس يعرب في الاصل ما عدا الاسماء الموصولة واسماء الاشارة وقسم ينعت به ولا ينعت وهو ما لم
يستعمل من الاسماء الا تابعا نحو بسن وليطان وتابع من قولهم حسن بسن وشيطان ليطان وجايع نايع وهي محفوظة
لا يقاس عليها وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم وما كان من الاسماء ليس بمشتق ولا في حكمه نحو ثوب وحائط
وما اشبه ذلك وقسم ينعت وينعت به وهو ما بقي من الاسماء وقال ابن هشام في تذكرته المعارف اقسام قسم لا
ينعت بشيء وهو المضمر وقسم ينعت بشيء واحد وهو اسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه ال خاصة وقسم ينعت بشيئين وهو
ما فيه ال ينعت بما فيه ال او بمضاف لما فيه ال وقسم ينعت بثلاثة اشياء وهو شيئان احدهما العلم ينعت بما فيه
ال او بمضاف وباسم الاشارة والثاني المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه ال وباسم الاشارة تقسيم قال في البسيط تبعية الصفة
لموصوفها في الاعراب ثلاثة اقسام ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير وهو كل معرب ليس له موضع من الاعراب يخالف
لفظه وما يتبع الموصوف على محله لا غير وهو جميع المبنيات التي اوغلت في شبه الحرف كاسماء الاشارة وامس والمركب كاحد عشر
وما لا ينصرف في الجر وما يجوز تبعيته على لفظه وعلى محله وهو اربعة انواع اسم لا والمنادى وما اضيف اليه المصدر واسم
الفاعل باب التوكيد قال ابن النحاس في التعليقة فائدة الضمير اذا اكد بضمير كان الضمير الثاني المؤكد من ضمائر الرفع
لا غير سواء كان الضمير الاول المؤكد مرفوعا او منصوبا او مجرورا نحو قمت انا ورايتك انت ومررت به هو فائدة
قال ابن هشام في تذكرته للناس لا يجوز فيه التوكيد اللفظي وذلك نحو قولك احمد الاسد لا يجوز ذلك في هذا
الكلام ان تكرر الاسم المحذوف منه لئلا يجتمع البدل والمبدل منه لانهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل فائدة قال
الاندلسي التاكيد اللفظي اوسع مجالا من التاكيد المعنوي لانه يدخل في المفردات الثلاث وفي الجمل ولا يختص
بمظهر او مضمر معرفة او نكرة بل يجري مطلقا الا ان السماع في بعضها اكثر فلا يكاد يسمع او ينقل ان زيدا زيدا
قائم وانما اكثر ما ياتي في تكرير الاسم او الجملة ضابط قال ابن الدهان في الغرة الاسم ينقسم الى ثلاثة اقسام

قسم

قسم يوصف ويؤكد كزيد والرجل وقسم يوصف ولا يؤكد كرجل وقسم يؤكد ولا يوصف كالمضمر فائدة قال ابن هشام
في تذكرته اذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدات بالنفس ثم العين ثم كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابصع ثم ابتع وانت مخير بين ابتع
وابصع فايهما شئت قدمته فان حذفت النفس اتيت بما بعدها مرتبا وان العين فكذلك وكذا كل وكذلك لو اجمع لم تات
باكتع وما بعده لان ذلك تاكيد لاجمع فلا يتقدم بدونه هذا ذكره ابن عصفور في شرح الجمل باب العطف اقسام العطف ثلاثة
احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجيه العامل الى المعطوف
فلا يجوز في نحو ما جاءني من امراة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف وقد يمتنع العطف
على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي المحل عطف
على المحل باعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا الثاني العطف على المحل نحو
ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح فلا يجوز مررت بزيد
وعمرا لانه لا يجوز مررت عمرا والثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا الضارب زيدا واخيه لان
الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل الثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك
المحل فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان لان الطالب لرفع عمرو وهو الابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان
الثالث العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه صحة
دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك فائدة الواو اصل حروف العطف فلهذا انفردت عن
سائر حروف العطف باحكام احدها احتمال معطوفها للمعية والتقدم والتاخر الثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا
الثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي الا
جتماع والافتراق فاذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد ولا عمرو والرابع اقترانها بلكن
نحو ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قام زيد
واخوه السادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو
على بعير مكلوب وبال الثامن عطف ما حقه التثنية والجمع نحو قولهم مثل محمد ومحمد التاسع عطف ما
لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو العاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص و
بالعكس نحو رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات وملائكته وجبريل وميكال وشاركها في هذا
الحكم الاخير حتى كمات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام الثاني عشر عطف عامل حذف
وبقي معموله على عامل اخر يجمعهما معنى واحد نحو * وزججن الحواجب والعيونا * اي وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين
الثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله
عليك ورحمة الله السلام الخامس عشر عطف المخفوض على الجوار نحو وامسحوا برؤسكم وارجلكم السادس عشر ذكره ابو علي
الفارسي وهو عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو فقط دون سائر الحروف ذكره عنه ابن جني في
سر الصناعة وفي تذكرة ابن الصائغ عن شرح الجمل للاعلم اصل حروف العطف الواو لان الواو لا تدل على اكثر
من الجمع والاشتراك واما غيرها فيدل على الاشتراك وعلى معنى زائد كالترتيب والمهلة والشك والاضراب
والاستدراك والنفي فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل المركب ضابط
قال ابن هشام في تذكرته من حروف العطف ما لا يعطف الا بعد نفي خاص وهو ام بعد همزة الاستفهام ومنها ما

يعطف الا بعد شيئين وهو لكن بعد النفي والنهي ومنها ما لا يعطف الا بعد ثلاثة وهو لا بعد النفي والنهي وبالاثبات
النداء والامر والايجاب ومنها ما لا يعطف الا بعد اربعة ضابط قال ابن الخباز حروف العطف بعد اقسام قسم يشرك
بين الاول والثاني في الاعراب والحكم وهو الواو والفاء وثم وحتى وقسم يجعل الحكم للاول فقط وهو لا وقسم
يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن وقسم يجعل الحكم لاحدهما لا بعينه وهو اما واو وام ضابط قال ابن هشام
في تذكرته ليس في التوابع ما يتقدم على متبوعه الا المعطوف بالواو ولا لها الا ترتب فائدة قال الابذي في شرح
الجزولية لا يجوز عطف الضمير المتصل على الظاهر بالواو ويجوز فيما عدا ذلك قال ابن الصائغ في تذكرته و
اورد شيخنا شهاب الدين عبد اللطيف على ذلك قوله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم
واياكم وقوله تعالى يخرجون الرسول واياكم قال ابن الصائغ ومعنى ذلك ينبغي ان ينظر في علته مع ذلك حتى يتخلص هل
داخل تحت منعه فلا يلتفت اليه او ليس بداخل فيفيد الحكم مع العلة والذي يظهر من التعليل ان الواو لما كانت لمطلق الجمع
كان المعطوف مباشرا للعامل والعامل لا يجوز له العمل في الضمير وهو منفصل مع امكان اتصاله اما في غير الواو فليس
الامر معها كذلك كقولك زيد قام عمرو ثم هو وقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى فتجيء الى الايتين فنجد المكان ليس
مكان ثم لان المقصود في الاية الاولى ترتيبهما على الزمان الوجودي مع ارادة كون المخاطب له اسوة بمن مضى وكذلك
الاية الثانية المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة شرفيهما والبداءة بما هو اشنع في الرد على فاعل ذلك لم يكن فيهما
على الابدية ويحمل المنع على ما اذا المقصود بتقديم احد المتعاطفين معنويا وهذا تاويل حسن لكنه موافق للصناعة و
انتهى فائدة في اقسام الواوات قال بعضهم ۞ ومنعم يوما ليكفيني همتما ۞ عن الواو وكم قسم نقلت له ذهنا ۞ فمنها
عشرون ضربا تتابعت ۞ فدونكها التي لا ترسمها رسما ۞ فاصل واضمار وجمع وتاييد ۞ وعطف وواو الرفع في السبعة
الاسماء ۞ ورب ومع قد نابت الواو عنهما ۞ وواو لنفي الايمان فاستمع العلما ۞ وواو للاطلاق والواو الحقت ۞ في
بعض وفعلت ... ۞ وواوات بعد الضمير لغائب ۞ وواو في الجمع الذي يوجب التقسيما ۞ وواو الهجا والحال واسم
لما له ۞ وسائر من حروف الجمال ... ۞ وواو في تكبير ... ۞ وواو ابتداء ثم عشر بها تما باب عطف البيان قال
الاعلم في شرح الجمل هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون فائدة قال الاعلم عطف البيان لا يكون الا
مشتركا باب البدل قال في البسيط تحصر مسائل البدل في اثنتين وثلاثين مسئلة وذلك لان البدل اربعة وكل واحد منها
ينقسم باعتبار التعريف والتنكير اربعة وباعتبار الاظهار والاضمار اربعة فمثاله في البعض واثنتين وثمانين ... مثاله
جاءني زيد اخوك ۞ ضربت ... ۞ ... زيدا الحمار ۞ كرهت زيدا ... ۞ ضربت زيدا ... ۞
رايت زيدا حماره ۞ جاءني رجل اخوك ۞ ضربت رجلا راسه ۞ اعجبني رجل علمه ۞ رايت رجلا الحمار ۞ قام زيد اخوك ۞ ...
ضربت زيدا اياه ۞ ضربته زيدا ۞ اعجبني زيد راسه ۞ يد زيد قطعته اياها ۞ الرغيف اكلته ثلثه ۞ ثلث الرغيف اكلت الرغيف ۞
اعجبني زيد علمه ۞ جمال الزيدين كرهته اياه ۞ زيد كرهته جهله ۞ جهل زيد كرهت زيدا اياه ۞ اعجبني زيد الحمار ۞ زيد الحمار كرهت
الحمار كرهت زيدا اياه ۞ زيد كرهته حماره ۞ ثلث الرغيف اكلت الرغيف اياه ۞ جهل زيد كرهت زيدا اياه ۞ الحمار كرهت زيدا اياه
فائدة قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل على نية تكرار العامل ثلاثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالى
اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن امن منهم واللغوي قول الشاعر
انا ما مات ... من تميم ۞ فسرك ان يعيش فجيء بزاد ۞ بخبز او بتمر او بسمن ۞ او الشيء الملفف في البجاد ۞ والقياسي يا اخانا زيد
لو كان في غير نية النداء لقال يا اخانا زيدا فائدة قال ابن الصائغ في تذكرته نقلت من خط ابن الرماح لا يخلو البدل ان يكون

توكيدا او بيانا او استبدالا فالبعض والاشتمال يكونان توكيدا او بيانا والغلط والبداء والنسيان لا يكون الا استبدالا
فالتوكيد يستعمل بلا حرف الكعبة البيت الحرام قياما للناس وتشديد على الناس حج البيت من استطاع والبيان نحو الجارية
وجهها او عقلها باب النداء فائدة قال في المفصل لا ينادى ما فيه الالف واللام الا الله وحده لانهما لا
يفارقانه فائدة اصل حروف النداء يا ولهذا كانت اكثر احرفه استعمالا ولا يقدر عند الحذف سواها ولا ينادى
اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا المندوب الا بها او بوا ذكره في شرح الفصول لابن
اياز قال القاضي يا ام الكتاب حرف نداء ... القريب والبعيد ... ثانيها وقوعها
في باب الاستغاثة دون غيرها وثالثها وقوعها في باب الاستغاثة دون غيرها ورابعها وقوعها في باب الندبة
ورابعها دخولها على اي وخامسها ان القران المجيد مع كثرة النداء فيه لم يات فيه غيرها فائدة قال الجزولي اذا
الاول من نحو يا زيد زيد عمرو فتنصب الثاني من خمسة اوجه وزاد بعضهم خامسا وهو البدل وعطف البيان و
النعت على تاويل الاشتقاق والنداء المستانف واضمار اعني واضعفها النعت وهو الذي اسقطه لان العلم لا
ينعت به ولهذا نصب الاول فتنصبه من وجه واحد على انه منادى مضاف على تاويلين اما المحذوف وعليه الشيخ
الثاني وتنصب الثاني على ما كنت تنصبه مع الرفع من الاوجه الخمسة والتاويل الثاني ان يكون مضافا الى الاسم
الثاني ويكون الثاني تاكيدا للاول مقحما بينه وبين ما اضيف اليه ضابط قال ابن الدهان في الغرة الاسماء على ثلاثة
ضرب ينادى وضرب لا ينادى والذي ينادى على ثلاث مراتب مرتبة لا بد من وجود يا معها نحو النكرة واسماء الا
عند ومرتبة لا بد من حذف يا معها وهي اللهم وانت في قولك اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وضرب يجوز فيه الامران
فائدة قال ابن هشام في تذكرته لا يجوز عندي نداء اسم الله تعالى الا بيا ضابط في تذكرة ابن هشام تابع المنادى المبني على
خمسة اقسام قسم يجب حمله على الموضع وهو المنادى الذي ليس كاي وقسم يجب اتباعه على اللفظ وهو اي وقسم على عكسه
يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل وهو اسم الاشارة وقسم يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل مطلقا
وهو النعت والتوكيد وعطف البيان المفردة مطلقا والنسق المقرون بال وقسم حكمه حكم المنادى المستقل
وهو البدل والنسق المجرد من ال ضابط قال ابن فلاح في المغني يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى الا في خمسة مواضع
النكرة المقصودة والنكرة المبهمة واسم الاشارة عند البصريين والمستغاث والمندوب انتهى وزاد ابن مالك المضمر
وفي تذكرة ابن الصائغ حذف حرف النداء من الاسم الاعظم نص على منعه ابن معط في درته وعلل منع ذلك في الدرة
ايهم بالاشتباه وقرره ابن الخباز بانه بحذف حرف النداء يشتبه المنادى بغير المنادى واعترض عليه بانه قد
الله اغفر لي ولا يقع فيه اشتباه ولعمري قال ابن الصائغ ولابن معط ان يقول لما وقع اللبس في بعض المواضع طرد
الباب لئلا يختلف الحكم انتهى قال العلماء في ذلك انهم لما حذفوا ما عوضوا الميم فكرهوا ان يقولوا الله بالحذف
لما فيه من حذف العوض والمعوض قال ابن الصائغ يعني ... عوض من حرف النداء ودلنا على انهم فضلوا ان لا يحذف
الحرف بالكلية وقد قال ابن النحاس في ... جاز ذلك في قولك سبحانك اللهم العظيم انه لا يجوز الحرف
على البدل من الكاف فيجوز النصب على القطع والرفع على تقدير ... انتهى فائدة قال ابن النحاس في التعليقة اصل حذف
النداء في الاعلام ثم كل ما اشبه العلم في كونه لا يجوز ان يكون وصفا لاي وليس منقولا بها ولا مندوبا يجوز حذف
حرف النداء معه باب الندبة قال ابن يعيش الندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوبا اذ ليس
كل منادى مندوبا اذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته لانه يجوز ان ينادى المنكور والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة فلا

الأبنية في شرح الجزولية المنعوت بشرح الملك الذي في احكامه وينفرد بالحاق الهاء للعدد باب الترخيم قال المهلبي في
أسماء قوالت عشرة لم ترخم عند أهل الخبرة مبهم ثم نعت يجمعه والمضافان معا والنكرة ثم شبه المضاف فالمثنى
والمستغاث ومندوب آكد يحتذر مستغاث دائم واذا كانت جميعا مضمرة قال ابن فلاح في المغني قالوا أكثر
ما رخمت العرب ثلاثة أشياء وهي حارث ومالك وعامر باب الاختصاص قال ابن يعيش قد أجرت العرب أشياء اختصوها
على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه في الاختصاص كما أجروا
التسوية مجرى الاستفهام اذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو وأبينا فضل
أم خالد فالشيئان اللذان تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول ما ابالي أقمت أم قعدت وسواء علي أقمت
أم قعدت فأنت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما في التسوية لأن معنى قولك لا ابالي أفعلت أم
لم تفعل اي هما مستويان في علمي كما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التسوية كذلك جاء الاختصاص
بلفظ النداء لاشتراكهما في معنى الاختصاص وان لم يكن منادى انتهى فائدة قال ابن فلاح في المغني قال ابو عمرو
العرب تنصب بالاختصاص اربعة أشياء وهي معشر وآل وأهل وبنو ولا أشك ان العرب قد نصبت على الاختصاص
غيرها وعبارة ابن النحاس في التعليقة اكثر الأسماء دخولا في هذا الباب هذه الاربعة باب العدد قال في البسيط
ادخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث للفرق وعدم الالباس قال وهذا من غريب لغتهم لأن التاء علامة
التأنيث وقد جعلت هنا علامة للتذكير قال والمعنى الذي قصدوه يتحقق بقول المعطي الذي يلبس فيه الذكران بالمؤنث
وتبرز بنات الحجال بعمائم الرجال قال ونظيره انهم خصوا جمع فعال المؤنث بأفعل كذراع وأذرع وفي المذكر
بأفعلة كحمار وأحمرة كما خالفوا علامة التأنيث في عدد المذكر وحذفها في عدد المؤنث ومما احتجوا به مسألة العدد
المستقبل تعليقه على معدود مؤنث بالتاء لأنه جماعة والمعدود نوعان مذكر ومؤنث فسبق المذكر لأنه الأصل
الى العلامة فأخذها ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامة له علامة ومسألة الجمع انهم قصدوا ان يصير مع جمع المذكر
تأنيث لفظي ومع جمع المؤنث تأنيث معنوي فيعتدلا لأن المقابلة الجمع بالجمع والتأنيث بالتأنيث فائدة قال ابن
الاثنان مجرى جانبه في موضعين الأول كسر الأعداد من الثلاثة الى العشرة بنوا منها صيغ الجمع من ثلاث الى
تسع ولم يقولوا من الاثنين ثنيين والثاني من الثلاث الى العشرة اشتقوا من ألفاظها الكسور فقالوا ثلث
وربع الى العشر ولم يقولوا في الاثنين ثني بل النصف نقله ابن هشام في تذكرته فائدة في تذكرة ابن الصائغ اثنا عشر
كلمتان من وجه ولذلك لا يقع الاعراب حشوا وكلمة من وجه اي مجموعها دال على شيء واحد وهو هذه الكمية
ويفيها اي العدد معلوم المقدار مجهول الصورة ولذا لا يجري مجرى المبهم ضابط قال ابن هشام في تذكرته ال في العدد
على ثلاثة اقسام تارة تدخل على الاول ولا يجوز غير ذلك وهو العدد المركب نحو الثالث عشر وتارة على الثاني ولا
يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خمسمائة الالف وتارة عليهما وهو العدد المعطوف نحو الاحد والخمسين حادثة
فارتقب باب الاخبار بالذي والالف واللام قاعدة قال ابو حيان من النحويين من عد ما لا يصح ان يخبر عنه ومنهم من ضبط
ما يصح الاخبار عنه بشروط فالذي عد قال الذي لا يصح الاخبار عنه الفعل والحرف والجملة والحال والتمييز
والظرف غير المتمكن والعامل دون معموله والمضاف دون المضاف اليه والموصوف دون صفته والموصول دون صلته
واسم الشرط دون شرطه والصفة والبدل وعطف البيان والتأكيد وضمير الشأن والعائد اذا لم يكن غيره والمسند
اليه الفعل غير المتصرف ومفعوله والمضاف الى ثلاثة والمجرور برب ومكم وأيما رجل وكيف وكم وكأين والمصدر

ووقع

الواقع موقع الحال وفاعل نعم وبئس وفاعل فعل التعجب وما التعجب والمجرور بكاف التشبيه وبحتى وبمذ ومنذ واسم الفعل
واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر اللواتي تعمل عمل الفعل والمجرور بكل المضاف الى مفرد وأقل رجل وشبهه واسم
لا وخبرها والاسم الذي لم يتحمه معنى المصدر والظرف اللذان لا يتصرفان والاسم الذي لا يظهر ثان عن
اضماره والاسم الذي لا فائدة في الاخبار عنه والاسم المختص بالنفي والمجرور في نحو كل شاة وسخلتها ولا عن
سخلتها ولا المعطوف في باب رب على مجرورها ولو كان مضافا الى ضمير مجرورها نحو رب رجل واخيه والذي شرط شروطا
قال الاستاذ ابو الحسين بن ابي الربيع هي ثلاثة عشر شرطا ان لا يكون متضمنا حرف صلته وان يكون اسما مستعملا في
من المستعمل في النفي العام وان يكون مما يصح تعريفه ولا مما دخل عليه ما لا يدخل على المضمرات وان يكون في جملة
خبرية وان لا يكون صفة ولا بدلا ولا عطف بيان وان لا يفصل على ان يفسره ما بعده وان لا يكون ضمير الربط ولا
مضافا الى اسم رابط وان لا يكون من ضمير الجملة ولا مصدرا خبر محذوف قد سدت الحال مسده واشترط ابن عصفور في
نائل وبعضه في شرطين لم يعدها ان يكون الاسم يصح ان يكون مضمرا والثاني ان يكون يصح جعله خبرا للموصول ضابط قال ابو
حيان بعضهم ما يجوز الاخبار عنه في الجزولي في فاعل الفعل اللازم الخبري وفي متعلق المتعدي بجميع ضروبه من متعد
الى اثنين او ثلاثة والمفعول الذي لم يسم فاعله وفي باب كان واخواتها والمصدر والظرف المتمكنين والمضاف اليه
وفي البدل والعطف والمبتدأ والخبر والمضمر وحادي عشر بابه وفي باب الاشتغال والمصدر النائب والعامل فيه
من الاسماء واشياء مركبة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والاستفهام ضابط زعم ابو علي وغيره ان كل ما يخبر
عنه بالذي يخبر عنه بالتي وقال ابو حيان النحاة في باب الاخبار لأنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية وأل
لا تدخل الا على الجملة المصدرة بفعل متصرف مثبت قال وذكر الاخفش موضعا يصلح لأل ولا يصلح للذي قال تقول
مررت بالقائم ابواه لا القاعدين ولو قلت مررت بالذي قام ابواه لا بالذي قعد لم يجز فاذا اخبرت عن زيد في قولك
قامت جاريتا زيد لا قاعدتا قلت القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد ولو قلت الذي قامت جاريتاه لا الذي قعد
زيد لم يجز لانه لا ضمير يعود على الذي من الجملة المعطوفة فقد صار التحاكم بين الذي وأل العموم مصروف دخل في ما لا
يدخل فيه الآخر لكن ما اختصت به الذي أكثر وذكر الاخفش ايضا انه قد يخبر بأل لا بالذي في قولك المضروب الوجه
ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد كما يجوز في المسألة الأولى مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين قال وهذا خارج
القياس قال وهو قول المازني وكل من يقتضي قوله وقد كان ينبغي ان لا يجوز قولك المضروب الوجه زيد قال ولكنه
حكي عن العرب وكثر في كلامهم حتى صار قياسا فيما هو مثله فلهذا لا يقاس عليه الفعل قال الاستاذ ابو الحسن الضائع
فهذا شيء يجيء مع أل ولم يكن كلامهم قبل الغيا اسم يجوز الاخبار عنه بأل ولا يجوز بالذي قال فلا يرد هذا على ابي علي
وغيره ممن زعم ان كل ما يخبر عنه بالذي يخبر عنه بأل فاذا نظرت لما وقعت فيه أل ولا تقع في موضعها الذي كان كذلك انتهى
باب التنوين قال ابن الخباز في شرح الدرة التنوين حرف زائد وهو نون ساكنة ويعرفه من الجهال بالعربية لأنه نون
حرف معنى ولا مبنى لأنهم لا يعتدون بصورته في الخط وانما سمي تنوينا لأنه حادث بفعل المتكلم والتفعيل من ابنية
الاحداث وفي البسيط التنوين زيادة على الكلمة كالنقل زيادة على الوزن ضابط قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح
الايضاح متى اطلق التنوين فانما يراد به تنوين الصرف واذا اريد غيره من التنوينات قيد فقيل تنوين التنكير تنوين
المقابلة تنوين العوض وكذلك الالف واللام متى اطلقتا انما يراد التي للتعريف واذا اريد غيرها قيدت بالموصولة او
الزائدة ضابط قال ابن الخباز في شرح الجزولية اقسام التنوين عشرة تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين المقابلة

تنوين العوض، وتنوين الترنم، وتنوين الغالي، وتنوين المنادى عند الاضطرار، وتنوين ما لا ينصرف عند الاضطرار
والتنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وفايدته تكثير اللفظ كما قيل في الف قبعثرى، وتنوين
الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به، وقال بعضهم نظما اقسام تنوينهم عشر عليك
بها فان تحصيلها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد ترنم او احك اضطر غال وما همزا، ضابط قال ابن
هشام وغيره يلزم حذف التنوين في مواضع لدخول ال وللاضافة ولمانع الصرف وللوقف في غير النصب وللاتصال
بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به من ابن او ابنة مضافا الى علم
ولدخول لا وللنداء، او قال المهلبي ثمانية تنوينها دمت تحذف مع اللام تعريفا وما لا يصرف ومما قد بني فيه ما ليس له
المنادى واسم لا وفي الوقف كلا ثم خفضنا لمخفف، ومن كل موصوف بابن مجاورا، فريدا بالتذكير والكبر يعرف
قد اكتفاه كيتان او اغتنى، متى علم حكيوا وبالفاء يكتف، فما يلغا فيه او اختلفا معا، وثامنها نون المضاف
ترصف باب نون التوكيد ضابط قال الزجاجي في الجمل كل موضع دخلته النون الثقيلة دخلته الخفيفة الا في الا توصفه
المذكرين والمؤنثين وجماعة النساء فان الخفيفة لا تدخلها، ضابط قال ابن عصفور يستثنى من قولنا لا يكون ما قبل
نون التوكيد الا مفتوحا اربعة مواضع اذا اتصل بالفعل ضمير جمع المذكر فان ما قبلها يكون مضموما او ضمير المؤنث
المخاطبة فان ما قبلها يكون مكسورا او ضمير الاثنين او ضمير جمع المؤنث فان ما قبلها في الصورتين لا يكون الا
الفا، فايدة قال ابن الدهان في الغرة دخلت نون التاكيد في اسم الفاعل في قوله اقائلن احضروا الشهودا تنبيه دخول نون
الوقاية عليه في قوله اسلمني القوم ... باب نواصب الفعل المضارع قاعدة ان اصل النواصب للفعل وام الباب ان
كما قاله ابو حيان في شرح التسهيل ومن ثم اختصت باحكام منها انها تعمل ظاهرة ومضمرة وغيرها لا ينصب الا ظاهرا
ومنها انه جاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختيارا قياسا على ان المشددة بجامع اشتراكهما
في المصدرية والعمل نحو اريد ان عندي تقعد وان في الدار تقعد ولم يجز احد ذلك في سائر الادوات الا اضطرارا
ضابط قال الاندلسي في شرح المفصل اذن لها ثلاثة احوال حال تنصب فيها البتة وهي عند تمام الشرايط الخمس ان
تكون جوابا وان لا يكون معها حرف عطف وان يعتمد الفعل عليها وان لا يفصل بينها وبين الفعل بغير اليمين وان يكون
الفعل مستقبلا وحال لا تعمل فيه البتة وهي عند اختلال احد الشرايط وحال يجوز فيه الامران وهو عند دخول حرف العطف
عليها ثم لها ثلاثة احوال اخرى ان تتقدم وان تتوسط وان تتاخر فان تقدمت وتوفرت بقية الشروط اعملت وان
توسطت او تاخرت لم تعمل وصارت في هذه الاحوال ظننت واخواتها التي تعمل في رتبتها وهي التقدم ويجوز الالغاء
اذا تقدمت فكذلك اذا ابتدى بها واعتمد الفعل عليها في الجواب اعملت لوقوعها في رتبتها وتلغو اذا تقدمت الا ان
الفعل فضل عليها بالترجيح نحو الاعمال والالغاء واذن لا يجوز فيها اذا فارقت الاول الا الالغاء لكون عوامل
عوامل الاسماء اقوى من عوامل الافعال خصوصا اذا كانت من عوامل الاسماء انما الاعمال والفعل لا يكون الا حرفا
وقال الشلوبين في شرح الجزولية اتسعت العرب في اذن اتساعا لم تتسعه في غيرها من النواصب فاجازت دخولها على
الاسماء نحو اذن عبد الله يقول ذلك وعلى الافعال والجمل نحو دخولها على الحال والمستقبل والجاي الاتم عن الفعل
نحو اكرمك اذن فهذه اتساعات في اذن انفردت بها دون غيرها من نواصب الافعال واجازوا ايضا فصلها من الفعل
بالقسم ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل فلما اتسعوا في اذن هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم فشبهوها
بعوامل الاسماء الناصبة تقويتها بجملة التصرف الذي تصرفته ولكن لا بكل عوامل الاسماء بل بظننت واخواتها فقط

فاجازوا فيها الاعمال والالغاء الا ان ظننت اذا توسطت يجوز فيها الاعمال والالغاء واذن اذا توسطت يجب فيها
الالغاء لان المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به فحطت عنها بان الغيت ليس الا ... في بعض الافعال الداخلة
عليه اذن انه ينصب ويرفع ويجزم وذلك نحو ان تاتني اكرمك واذن احسن اليك يحتمل ان يكون انشاء نحو النصب وفي الرفع
لاجل الفاء ويحتمل التاكيد فتجزم ويحتمل الحال فترفع مع اليقين ضابط قال عبد اللطيف البغدادي في اللمع الكاملية ليس في
الحروف الناصبة للفعل ما ينصب مضمرا الا ان خاصة كما انه ليس فيها ما يجزم مضمرا سوى ان ولم يكن في نواصب الفعل
ما يلغى سوى اذن فايدة قال ... جواب ما استفهم ابقاء، يكون نصبا بلا امتراء كالامر
والنهي والتمني والعرض والجحود والدعاء، ضابط قال ابو محمد ... الاسباب انما هي من الرفع بعد حتى ستة ازمنة
متفق عليها واثنان مختلف فيهما فالاربعة المتفق عليها نفي الفعل الموجب للدخول نحو ما سرت حتى ادخلها ودخول
الاستفهام نحو اسرت حتى تدخلها والتقليل الذي يراد به النفي نحو قلما سرت حتى ادخلها وان يقع حتى موقعا يكون
فيه خبرا نحو كان سيري حتى ادخلها والاثنان المختلف فيهما الامتناع من جواز التقديم والتاخير وان يلحق حتى
عوارض الشك باب الجوازم قاعدة ان اصل ادوات الشرط وام الباب ان قال ابن يعيش لانها تدخل في مواضع الجزاء كلها
وسائر حروف الجزاء لها مواضع مخصوصة فمن شرط لمن يعقل ومتى شرط في الزمان وليست كذلك بل تاتي شرطا
في الاشياء كلها انتهى وقال ابن القواس في شرح الدرة انما كانت ان اصل ادوات الشرط لاقتصارها على اصل
المعاني المعروف ولان الشرط بها يعم ما كان عينا او زمانا او مكانا ومن ثم اختصت بامور منها جواز حذف الفعل
بعدها قال ابو بكر الانباري انما اختصت ان ام الجزاء لا يفعلها عليه تنفرد وتؤدي عن الفعلين بقول الرجل
لا اقصدك فلان فلانا لاثر لا يعرف حتى من قصده فيقال المريئة وان لم يردها وان كان كذلك فزره فتكون ان من الشيء
لا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط انتهى قال ابو حيان وظاهر كلامه وكلام غيره ان الحذف مخصوصا
بالضرورة لكن صرح الرضي بانه خاص بالشعر ومنها قال ابو حيان لا احفظ انه جاء فعل الشرط محذوفا ولا الجزاء
محذوفا بعد غير ان ومنها جوز بعضهم حذفهما لكن الجمهور على منعه ولا يجوز حذف غيرها من ادوات الشرط اجماعا
كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حذف حرف الجر ومنها يجوز ايلاؤها الاسم على اضمار فعل يفسره ما بعده نحو وان احد
من المشركين استجارك ولا يجوز ذلك في غيرها من الادوات الا في الضرورة كما جزم به في التسهيل قال ابن يعيش
ابو حيان وخصت ان بالجواز لكونها في الشرط الاصل ضابط قال ابو حيان ادوات الشرط بالنسبة للاسماء على ثلاثة
اقسام قسم لا تلحقه ما وهو من ومهما وانى وقسم تلحقه ما شرطا في عمل الجزم وذلك اذ وحيث وقسم يكون لحاق
ما له على جهة الجواز وهو ان وحتى وان وعاتى وايان فايدة قال ابن هشام كما تربط الفاء الجواب بشرطه وكذلك تربط
شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو الذي ياتيني فله درهم وبهذا يتضح لهم ما اراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم
على الاتيان ولو لم تدخل احتمل للعرض وهذه الفاء بمنزلة لام التوطية في نحو لين اخرجوا لا يخرجون معهم
في ايذانها بما اراده المتكلم من معنى القسم فايدة قال ابن هشام في تذكرته بعض الجمل لا يصح ان تقع شرطا وذلك
يقتضي عدم ارتباط حقيقي بينها وبين اداة الشرط فاستغنين على ايقاعها جوابا بالرابط وهو الفاء او ما يخلفها وهذا
كنحو التعدية قاعدة الجازم اضعف من الجار قال ابن الخباز وفرع عليه انه لا يضمر البتة ولهذا افسد قول الكوفيين
ان فعل الامر مجزوم بلام الامر المضمرة وذكره ابو حيان في شرح التسهيل وفرع عليه ان لا يجوز الفصل بين اللام الا
والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره وان دوي عنهم الفصل بين الجار والمجرور بالقسم نحو قولهم اشتريته بوالله الفدهم

فان ذلك لا يجوز في اللام لان عامل الجزم اضعف من عامل الجر ونبه عليه الاخفش واختاره الشلوبين وابن مالك
ان جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا بالاداة قال لان الجار اذا كان لا يعمل عملين وهو اقوى من الجازم فلان
لا ان يعملها وقال ابن القاسم في التعليقة الجازم في الافعال نظير الجار في الاسماء واضعف منه لان عوامل
الافعال اضعف من عوامل الاسماء ولذا كان حذف حرف الجر وابقاء عمله ضعيفا فان يضعف حذف الجازم وابقاء
عمله اولى واحرى قاعدة قال ابن جني في كتاب القد اتصال المجزوم بجازمه اشد من اتصال المجرور بجاره وذلك ان
عوامل الاسم اقوى من عوامل الفعل فلما قويت حاجة المجرور الى جاره كانت حاجة المجزوم الى جازمه اقوى قال ولما
الشرط اشد اتصالا بالشرط من جواب القسم وذلك ان جواب القسم ليس معمولا للقسم كما كان جواب الشرط معمولا
للشرط فمن ذلك لا اقوم من قولك اقسمت لا اقوم ليس اتصاله باقسمت كاتصال الجواب بالشرط واذا كان كذلك
ولم يجز تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملا فيه وجوابه كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه جوابا وكونه
مجزوما بالشرط اجدر باب الادوات قاعدة قال ابن هشام في المغني الالف اصل ادوات الاستفهام ولهذا خصت
باحكام احدها جواز حذفها الثاني انها ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم ام عمرو ولطلب التصديق نحو ازيد قائم وهل مختصة بطلب
التصديق نحو هل قام زيد وبقية الادوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى
سفرك الثالث انها تدخل على الاثبات وعلى النفي ذكره بعضهم وهو منتقض بام فانها تشاركها في ذلك نحو اقام زيد
ام لم يقم الرابع تمام التصدير بدليل انها لا تذكر بعد ام التي للاضراب كما يذكر غيرها لا تقول قام زيد ام اقعد وتقول ام هل قعد
وانها اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير نحو اولم ينظروا
افلم يسيروا اثم اذا ما وقع واخواتها تتاخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الجملة نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فهل
يهلك الا القوم الفاسقون هذا ما ذكره ابن هشام وقال ابن يعيش في شرح المفصل الهمزة اصل ادوات الاستفهام
وام الباب ولهم تصرفوا واتسعوا فيها في باب الاستفهام لانها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم
موضعا ويختص به وينتقل عنه الى غير الاستفهام نحو من وكم وهل فمن سؤال عمن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعنى الذي
كسؤال العين عنه وقد تستعمل بمعنى قد وهل لا يسئل بها في جميع المواضع الا ترى انك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ان
احدهما عندك ولا يجوز في ذلك المعنى ان تقول هل زيد عندك ام عمرو وقد تنتقل عن الاستفهام الى معنى قد نحو هل
اتى على الانسان اي قد اتى وقد تكون بمعنى النفي نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان واذا كانت الهمزة اعم تصرفا
واقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها اكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا ان يكون
بعدها المبتداء والخبر ويكون الخبر فعلا نحو ازيد قام واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام فلا تقول هل
زيد قام فائدة قال الاندلسي حروف النفي ستة اثنان لنفي الماضي وهما لم ولما واثنان لنفي الحال وهما ما وان
واثنان لنفي المستقبل وهما لا ولن فائدة قال الزنجاني شارح الهادي في تعريف الكلام بانه يقول تسكت الا اذا
اعلم انه جعل الكلم تفسير لبعض الكلمات اذا اقترنت حصل فائدة يحسن السكوت عليها باقي حصلت تامة الضمير يقول السكتة
سميت كلاما لانه يحكي كلام المتكلم عن نفسه واذا اقترنتها باذا فعلت ذلك
لانك تخاطبه اي انك تقول ذلك اذا فعلت ذلك الفعل وقال بعض الناس بين المفصل الشرط في ذلك ان الضمير فيه
ان يطابق ما بعدها لما قبلها فالاول مضموم والثاني مثله واذا شرط تعلق بقول المخاطب على الذي
بالضمير لما فيه الضم وانشد وافق ذلك المعنى اذا كنت بامخ قلت فتضم تاء ذلك فيضم معترفا وان تكن باداتي

تفترع

تفترع فتفتح التاء ام غير مختلف وقد اورد ذلك الطيبي في حاشية الكشاف ثم ابن هشام في المغني فائدة ذكر ابن
عصفور ان ما تنقسم الى ثلاثين موضعا الاول الاستفهامية نحو ما بيدك الثاني الموصولة الثالث التي للتعجب الرابع
التي تلزمها الصفة نحو مررت بما معجب لك الخامس الشرطية وهي في هذه المواضع الخمسة تكون اسما السادس الكافة
تدخل على العامل فتبطل عمله نحو انما زيد قائم السابع المسلطة وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل نحو اذ ما
والثامن التي قبلها الثامن التي تفصل بين العامل ومعموله فلا تمنعه العمل ولا تفيد اكثر من التاكيد نحو فبما رحمة
فبما نقضهم التاسع التي تجري مجرى ان المخففة الموصولة بالفعل مثل يعجبني ما صنع اي يعجبني ان يصنع العاشر التي
يراد بها التمام والافعال كقولك لا اكلمك ما ذر شارق الحادي عشر التي تجري مجرى الصفة وهي ثلاثة اقسام قسم
يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحو لامر ما يسود من يسود وقسم يراد به التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما وقسم لا
يراد به واحد منهما بل يراد به التنويع نحو ضربت ضربا ما اي نوعا من الضرب الرابع عشر الكافة التي يعملها اهل
الحجاز ويلغيها بنو تميم الخامس عشر النافية التي لا يخلص فيها انها لا تعمل شيئا نحو ما قام زيد السادس عشر الموجبة
وهي التي تدخل على النفي فتعكسه ايجابا كما تدخل التي قبلها على الايجاب فتعكسه نفيا وهي التي في نحو ما زال زيد
قائما واخواتها السابع عشر الفاصلة بين المبتداء والخبر نحو وقليل ما هم الثامن عشر التي تكون عوضا من الفعل
في نحو اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت لا تفعل غيره التاسع عشر التي تدخل على ان الشرطية فتهيئها لدخول نون التوكيد
على شرطها نحو فاما ترين العشرون التي تدخل على لم فتصيرها ظرف زمان بعد ان كانت حرفا نحو لما قمت قمت الحادي
والعشرون والثاني والعشرون التي تدخل على لو الامتناعية فتصيرها الى التحضيض بمعنى لولا الامتناعية الثالث
والعشرون التي تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان نحو كلما جئت اكرمتك الرابع والعشرون والخامس والعشرون التي تدخل
على ان فتفيد معنى التغيير نحو فقل لك انها بمعنى الحصر نحو انما قرأت الجمل او معنى الحصر نحو انما زيد عالم السادس والعشرون
التي تدخل على قل فتهيئها للدخول على الافعال السابع والعشرون التي تدخل على نعم وبئس نحو فنعما هي وبئسما اشتروا
الثامن والعشرون التي تفصل بين الجار ومجروره نحو مما خطيئاتهم الكثير ضربت به التاسع والعشرون
المحذوفة من اما نحو اما ترى فهذا تمام ما ذكره ابن عصفور ولم يذكر الستة الباقية وجمع بعضهم
لما معاني سبعة في بيت فقال تعجب بما اشرط وزد صل نكرة واستفهمن وصف وباكففا بما
المسكة فائدة قال ابن جني في الخصائص المصدر اشد ملابسة للفعل من الصفة الا ترى انك في الصفة نحو قولك
مررت بابل مائة ومررت برجل ابي عشرة ابوه ومررت بقاع عرفج كله ومررت بصحيفة طين خاتمها ومررت بحية
ذراع طولها ولعمري هذا مما يشابه المصدر فاما هو ذلك المحدث الصادق كالضرب والقتل والاكل والشرب
فائدة قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم ان سواء اجري عندهم مجرى المصدر فاخبر به عن اثنين
فقيل زيد وعمرو سواء كما تقول زيد وعمرو خصم وفي سواء امران احدهما انه لا يرفع الظاهر الا ان يكون معطوفا
على الضمير نحو مررت برجل سواء هو والعدم ان خفضت كان نعتا وكان في سواء ضمير وكان العدم معطوفا على الضمير
وهو توكيد وان رفعت سواء كان خبرا مقدما وهو مبتداء والعدم معطوف عليه ولم يبق لانه جرى عندهم مجرى المصدر
وهذا يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجوز ان تقول زيد سواء وعمرو على ان يكون سواء خبرا عنهما كما لا تقول
زيد قائمان وعمرو ولان العامل في الخبر هو المبتداء والمبتداء هنا مجموع الاسمين فتقدم الخبر عليهما واخره
عنهما ولا تجعله بينهما فتكون قد جعلت المعمول بين اجزاء العامل وهذا لا يجوز قاعدة الاصل في فعل المصدر

الزمان والمكان أن يكون بالفتح نحو المحل والمشرب والمذهب والمخرج والمدخل قال في البسيط وقد خرج عن هذا
الأصل أحد عشر لفظة جاءت بالكسر وهي المنسك والمطلع في قراءة الكسائي والمجزر والمنبت والمشرق والمغرب والمسقط
والمسكن والمرفق والمفرق والمسجد قال ابن بابشاذ فهذه كلها تكسر إذا أردت بها المكان فإن أردت بها المصدر
فتحت لا غير قال صاحب البسيط ولم يأت في أسماء الزمان والمكان مفعل بضم العين إلا مع تاء التأنيث نحو
مقبرة ومكرمة ومأدبة فائدة في تذكرة ابن الصائغ يشتق من المصدر تسعة الفعل واسم الفاعل والمفعول واسم المفعول
وصيغة المبالغة والصفة المشبهة واسم المصدر واسم الآلة واسم الزمان والمكان التاسع اسم الموضع المعد للفعل
كالمسجد للبيت المعد للصلاة والسجود فأما المسجد فاسم لمكان السجود وليس اسما للبيت بل لموضع السجود من البيت
فائدة قال بعضهم أربع أفعال في آخره بالفتح هو الباب وتفعال بكسر التاء في الأسماء والتجاب والتلقاء
والتلقاء والتلعاب وتفعال وتلقام وتلعاب لمن لعابوا وتمثال وتمساح وتقاد وتضراب وتبراك وتلقاء وتنضال
لما غابوا وتبيان وتهواء وتلقاء إذا أتوا هذه ستة عشر اسما مكسورة الأوائل لا يكاد
يوجد في الكلام غيرها وما سواها فإنها مصادر وهي مفتوحات الأوائل التذكار والتسيار ونحوها باب الصفات في التعليق
الأساس التذكرة قال الأخفش يبنى على فعلاء وليس له أفعل لأنه اسم كما قد يجيء أفعل في الأسماء وليس معه فعلاء نحو أحمد قال
قال في البسيط التركيب يقتضي أن يبلغ عدد الصفة المشبهة مائتين وثلاثة وأربعين بناء وذلك أن معمول الصفة يكون
إما محلى بالألف واللام أو مضافا أو مجردا عن كل واحد منهما وكل واحد من هذه الثلاثة قد يكون مرفوعا ومنصوبا أو مجرورا
فهذه تسعة أحوال باعتبار المعمول والصفة قد تكون متحملة لضمير المذكر وتثنيته وجمعه ولضمير المؤنث وتثنيته وجمعه وعن
متحملة لضمير أفراد لا تثنية ولا جمع فهذه تسعة والصفة قد تكون مع كل واحد منها معرفة بالألف واللام أو مضافة
أو نكرة فهذه سبعة وعشرون باعتبار حال الصفة فإذا ضربت في أحوال المعمول وهي تسعة تبلغ مائتين وثلاثة وأربعين بناء
باب الأسماء والأفعال ضابط قال في البسيط هي ثلاثة أقسام قسم لا يستعمل إلا معرفة نحو بله وآمين لأنه لم يسمع فيهما تنوين
وقسم لم يستعمل إلا نكرة وهو ما لزمه التنوين نحو إيها في الكف وويها في الإغراء وواها في التعجب وقسم استعمل معرفة
ونكرة ينون لإرادة التنكير ويحذف التنوين لإرادة التعريف وذلك نحو صه ومه وإيه وأف ضابط قال ابن يعيش هي ثلاثة
أقسام قسم لا يكون إلا لازما كصه ومه وقسم لا يكون إلا متعديا نحو عليك زيدا أي الزمه ودونك بكرا وقسم يستعمل
تارة لازما وتارة متعديا كرويد وهلم وحيهل قال العنطيبي في ذلك من الأفعال باب رتبة ... وعليكم وكلمك
باب التأنيث قاعدة قال ابن يعيش الأصل في الأسماء التذكير والتأنيث فرع على التذكير لأنك تجد بين اسماء الأشياء
قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وإنسان فإذا علم تأنيثها ركب عليها العلامة
الثاني أن المؤنث له علامة والمذكر ليس له ... قال صاحب البسيط التأنيث فرع على التذكير لوجهين أحدهما أن لفظ شيء
مذكر وهو يطلق على المذكر والمؤنث والثاني أن المؤنث له علامة تدل على فرعيته لفظية كانت أو معنوية وهي
كما أن المذكر مقصود بالذات وتعصا والمؤنث مقصود بالعرض ونقصان العرض فرع على كمال الذات ضابط قال أبو حيان كل
الذي لا يكون فيه علامة التأنيث إما أن يكون حقيقي التذكير أو حقيقي التأنيث أو مجازيهما إن كان مجازيهما فالأصل
فيه التذكير نحو عود وحائط ولا يؤنث شيء من ذلك إلا مقصورا على السماع وبابه اللغة نحو قدر وشمس وقد صنف في ذلك
الفراء وأبو حاتم وغيرهما وإن كان حقيقي التذكير والتأنيث فالأصل أن يفصل المذكر من المؤنث ولا يصار إلى أن
مؤنث إلا بعد المؤنث وتذكر إذا أردت المذكر وذلك نحو هند وزيد وإن لم يكن فيه المذكر والمؤنث فإن الأصل

ذاك مذكر سواء أردت به المؤنث أم المذكر وذلك نحو بعوث فائدة قال أبو حيان الأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث
أن لا تدخلها الهاء نحو شيخ وعجوز وحمار وأتان وبكر وقلوص وجدي وعناق وتيس وعنز ونحو ذلك وربما أدخلوا
الهاء تأكيدا للفرق كناقة ونعجة فإن مقابلهما جمل وكبش وقالوا غلام وجارية وفتى وفتاة وعكرشة وأسد ولبوة فائدة
قال أبو حيان لا يوجد في كلامهم مؤنث بغير علامة ضابط قال ابن مالك في شرح الكافية الأكثر في التاء أن يجاء بها
لتمييز المؤنث من المذكر في الصفات كمسلم ومسلمة وضخم وضخمة ومجيئها في الأسماء غير الصفات قليل كامرأة وامرئ
وإنسان وإنسانة ورجل ورجلة وغلام وغلامة ويكثر مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق ككمء
وكمأة وتمر وتمرة ونخل ونخلة وشجر وشجرة ويقل مجيئها لتمييز الجنس من الواحد ككمأة وكمء وكبأة والمعكس للغالب
مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق نحو جر وجرة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة وسفين وسفينة وقد
تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل من الرجال والمعتدلة من النساء وقد تلازم
ما يختص بالمذكر كرجل بهمة وهو الشجاع وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجة وناقة وقد تجيء
للمبالغة كرجل راوية ونسابة وقد يجاء بها معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة وجحاجحة فإذا جيء بالياء لم يجأ بها
بل يقال زناديق وجحاجيح فالياء والهاء متعاقبان في هذا النوع وقد يجاء بها دالة على النسب كقولهم أشعثي وأشاعثة
وأزرقي وأزارقة ومهلبي ومهالبة وقد يجاء بها دالة على تعريب الأسماء العجمية نحو كيلجة وكيالجة وهو مقدار من
كيل كموزج وموازجة وهي الخف وقد يجاء بها عوضا من فاء نحو عدة أو من عين نحو إقامة أو من لام نحو لغة
أو مدة تفعيل نحو تزكية انتهى وقال الكهلي أقسام الهاء في الكلام عشر وفارقة كقائمة ثم دية ومعكوس
ذاكم وفرق بين ضاربة وضارب ولمعكوس كشفيك عنا ولتكثير عرفه المعقر ولتأكيد جمع جمل
وملح ولفظ وتسبه الأمير وجمع لموزج وللتعويض كعدة وعسعت وللتعويض بالياء في زنادقة وجاءت
ولياذي دارسة في المشي والأشكال تطوعه كبحيث ولعقبة في الحج وبيان الحرف ثم لحركة الحق نحو وكما
بش ثم في ثم لبيان وكرع لالتقاء الساكنين ... فائدة قال ابن الدهان في الغرة قال الفراء للمؤنث ... عشرة
علامة ثمان في الأسماء وأربع في الأفعال وثلاث في الأدوات فالثلاث في الأسماء الهاء والألف الممدودة
والمقصورة والراء تجر تاء الجمع في الهندات والخامسة الكسرة في أنت والسادسة النون في أنتن وهن والسابعة
التاء في أخت وبنت والثامنة الياء في هذي والتي في الأفعال الثالثة في قامت والياء في تفعلين
الكسرة في قمت والنون في فعلن والتي في الأدوات التاء في ربت وثمت ولات والهاء في هيهات والهاء والألف
في قولك إنها هند قائمة قال ابن الدهان وهذا حكيه وإن لم تعتد مذهب الأخفش فائدة قال ابن مكتوم في
تذكرته قال أبو الخشيب الخاسي في النوادر الهاءات ثلاث هاء تكون بدلا من تاء التأنيث نحو ثمرة وشجرة وهاء
استراحة تثبت في الوقف دون الوصل نحو كتابيه ولمه وهاء أصلية مثل هاء وجه وشفاه ومياه قاعدة قال
القواس في شرح الدرة أصل التذكير لأمرين أحدهما أن مدلوله المصدر وهو مذكر لأنه جنس والثاني أن عبارة
عن انقلاب الحدث الذي فاعله في الزمن المعين والأصل التأنيث فيه لكونه معنويا والنما تأنيثه للفاعل ضابط في
تذكرة ابن الصائغ الأسماء أربعة أقسام مذكر لفظا ومعنى كزيد ومؤنث لفظا ومعنى كفاطمة ومختلفان كزينب
وطلحة باب المقصور والممدود ضابط قال ابن مالك في شرح الكافية والكافية ومنها أن المقصور على
ثلاثة أقسام الأول ما يقصر مع الكسر ويمد مع الفتح كالإلى والبلى والرقى وسوى بمعنى غير وقرى الضيف

الثاني ما يقصر مع الفتح ويمد مع الكسر كالاضا والشقا والصلا والزمكا والقرى القملى الثالث ما يقصر مع الضم ويمد مع الفتح كالبؤس
والرغبى والعليا والقراهقنا ما ذكره ابن السكيت قال وقد وقع لي ما يكسر فيقصر ويضم فيمد عن ابن ولاد وهو
القرفصى فيكون على هذا اربعة اقسام قال ابو حيان وانما ذكر هذه الاقسام في كتب النحو وان كان مدركها اللغة
لان للنحو فيها حظا وهو حصر ما جاء من ذلك فلو ادعى مدع شيئا خلاف هذا لم يقبل منه الا بثبت واضح
عن العرب فصار في حصر هذه الاقسام نوع من القياس النحوي قاعدة كل مؤنث بالتاء حكمه ان لا تحذف التاء
منه اذا ثني كثمرتان وضاربتان لانها لو حذفت التبس بتثنية المذكر ويستثنى من ذلك لفظان اليتان و
خصيتان فانهما افصح اللغتين واشهرهما ان يحذف منهما التاء في التثنية فيقال اليان وخصيان وعلل ذلك بانهم
لم يقولوا في المفرد الي وخصي فامن اللبس المذكور باب جمع التكسير ضابط قال ابن الدهان في الغرة جمع التكسير على
ضربين احدهما ما لفظ واحده اكثر من لفظ جمعه نحو كتاب وكتب الثاني ما لفظ جمعه اكثر من لفظ واحده كفلس وفلوس
ومسجد ومساجد الثالث ما واحده وجمعه سواء في عدة اللفظية لا في الحركات نحو سقف وسقف واسد واسد
الرابع ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية والحركات مختلف للواحد والفلك للجمع وناقة هجان ونوق هجان
ودرع دلاص وادرع دلاص ضابط قال ابن الدهان حروف الزيادة التي في هذه الجمع سبعة احرف منها ستة
مطردة يجمعها متى واين وغير المطردة منها الميم في الملامح جمع لمحة ومنها ما يزاد اولا كاكلب واحمال وملاح
ما يزاد حشوا كجمال ومساجد وكعوب وعبيد ومنها ما يزاد اخرا كذبان وعمومة وعلماء فائدة قال ابو حيان في حصر
جموع التكسير واسماء الجموع واسم الجنس مجمع قليل في التكسير افعل واضلة افعال في كثرة فعل وبالتاء فعل و
افعال فعول فعال وبالتاء فعال فعل مع فعل وبالتاء فعل ثم فعل وافعلاء فعلان فعلان فواعل مع فعل
فعالى فعالى فعائل وفعلاء مفعول لا مفعل فعل فعالى وما شابهها وزن مفاعل وتحت الاسم الجمع فعلة
فعل فعالة فعلان وفعلة مع فعل ومع فعلاء فعلة هكذا نقل وبالخلاف فعل مع فعيل وفعلة وبالفتح عينا
مع فعال فعل فعل وقاعدة اسم الجنس ما جاء فرده بيا او بتا والعكس في الكاتل وقل فائدة قال بعض النحويين في
جموع القلة بافعل وبافعال وافعلة وفعلة يعرف الادنى من العدد وزاد ابو الحسن علي بن جابر الدباج وسالم
الجمع ايضا داخل معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد وقال التاج بن مكتوم في نظم جموع القلة ومن خطه نقلت
بجمع قلة اجمال وارغفة وارجل ثلة وسر برية واصدقاء مع التكيد من فعل ومسلمات فقل كملت عشرة هذا الحال
الذي قال لو مفترقا وقد يزيد اخا الاكثار من كثرة قال في البسيط لا يوجد في الجمع ثلاثة احرف اصول بعد الف
التكسير لئلا يكون صدر الكلمة اقل من عجزها ولذلك يرد في التكسير والتصغير الخماسي الى الرباعي ليتناسب صدر الكلمة
عجزها في الحروف الاصول قاعدة قال في البسيط كل صفة كثر كونها موصوفا بها ضعف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل
وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوي تكسيرها لالحاقها بالاسماء كعبد وشيخ وبطل وضيف وقد ذكر التاج
ابن مكتوم قال لا يكاد يكسر الثلاثي بناء المبالغة منه وشذ قول ابن عقيل عند الحجازي بالباسا والنعم انشده
سيبويه قاعدة قال في البسيط يكسر الخماسي الاصول مستكرها لاجل حذف حرف منه بخلاف الرباعي فلا حذف فيه فائدة
قال ابن القواس في شرح الدرة الجمع ثلاثة اقسام جمع في اللفظ والمعنى كرجال والزيدين وفي اللفظ دون المعنى كقد صغت
قلوبكما وفي المعنى دون اللفظ كرهط ونفر وكل في التوكيد ونحوها مما ليس له واحد من لفظه قال وينقسم ايضا الى عام وهو
التكسير لعمومه المذكر والمؤنث مطلقا والى خاص وهو المذكر السالم والى متوسط وهو جمع المؤنث السالم لاشتراكهم

بنظم

بنظم الواحد بناء فهو مكسر فان سلم فصوابه مذكرا ومؤنثا قاعدة الجموع تستثقل فاذا كان فيها ما يخفف اما بالبدل
كما في قمر ابعصا ياو واما بالقلب كما في قسي وعتي واما بالحذف كما في جوار وغواش وليال ضابط قال في ديوان الادب
لم يجمع من فعال على فعال الا اشياء وفناس وعشار وعشار باب التصغير قاعدة كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات احداهن
ياء التصغير فانك تحذف منهن واحدة فان لم تكن اولاهن ياء التصغير ابقيت الكل تقول في تصغير حية حيية وفي
اخوه اخيه يا ربع ياءات ذكر هذه القاعدة الجوهري في صحاحه ضابط قال ابو حيان لا تصغر الاسماء المتوغلة في
البناء كالضمائر واين وكم ومتى وكيف وحيث واذ ومنذ ومن ولا الاسماء المصغرة ولا غير وسوى وسوى وبعض
ولا البارحة وامس وعند ومع واي ولا الاسماء العاملة عمل الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف
ولا حسب ولا الاسماء المختصة بالنفي ولا الاسماء الواقعة على معظم شرعا ولا اسماء الشهور ولا اسماء الايام
على مذهب سيبويه ولا كل ولا بعض ولا اي ولا الظرف غير المتمكنة نحو ذات مرة ولا الاسماء المحكية ولا
جموع الكثرة على الاطلاق وعند البصريين زاد الزمخشري في الاحاجي ولا الفطر والاضحى والعصر استغناء بتصغير
شيئا نا وعشيانا قاعدة التكسير والتصغير يجريان من واد واحد نص على هذه القاعدة سيبويه والنحاة باسرهم ومن ثم
ما قبل الياء في التصغير كما فتح ما قبل الالف في التكسير وقيل في تصغير اسود وجدول اسيود وجديول باظهار الواو
جوازا كما قيل في التكسير اساود وجداول باظهارها وكسر ما بعد الياء في التصغير على ما كسر ما بعد ياء التصغير
في تصغير عندليب عنيدل كما قالوا في جمعه عنادل وتوصل الى مثل فعيعل وفعيعيل في التصغير بما يتوصل به
الى مثل مفاعل ومفاعيل في التكسير والحذف فيه من الترخيم والتحقير ما لحق التكسير قال ابو حيان وجاء من التصغير ما
على خلاف قياس المكبر كقولهم في مغرب مغيربان وفي عشية عشيشية وفي رجل رويجل قال وهذا نظير جمع التكسير الذي
جاء على خلاف قياس تكسير المفرد كليال وامكن وعار من جمع ليلة وذكر وعروض قال وكما ان في التصغير نوعا يسمى تصغير
الترخيم وهو التصغير بحذف الزوائد كزهير في ازهر وسويد في اسود كذلك في جمع التكسير نوع يسمى جمع ترخيم قال الطرطوسي وظريف وظروف
نحو قال الفارسي كسر على حذف الزوائد وهو مذهب الجرمي والمبرد بيان هذا في كل ما فيه زيادة من الثلاثي الا
وشبهها بتصغير الترخيم فالا في هذا النوع هو جمع ترخيم وهو عند الخليل وسيبويه جمع على غير واحده المستعمل الا انه
لما يجب في تكسيره من تمام تكسير الناطق به كما يقول لا يتاتى للعرب في التصغير الا ان تكون صورة المصغر مثل صورة المكبر ويكون
الفرق بينهما بالتقدير كما يكون في الجمع مثاله للعرب في المسيطر مسيطر وفي مهيمن اسما فاعل من بيطر وسيطر وهيمن فاذا
حذفت الياء لانها اولى بالحذف ثم جئت بياء التصغير مكانها ومثله في ذلك فلك فان مفرده وجمعه لفظهما واحد وانما
يتميزان في التقدير قال العكبري المصغر فعيل غير متمكن فعل كان مصغرا على الذي هو مفرد وقال في البسيط انما كان من واد
واحد لحصول الشبه بينهما من جهة انه مضاف اليه اشتراكهما في زيادة حرف العلة فيهما ثالثا وفي تكسيرهما بما يحرم العلامة
فيهما وزيادة الثلاثي في مقابلة كل واحد منهما حركة معينة وفي تغيير بنية الكلمة والخماسي الجمع تكسير والتصغير تكسير
مذهبهم حمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره قال ابن القواس في شرح الفية ابن معطي التصغير يشبه التكسير في ثلاثة
قال سيبويه فما من واحد من وجوه الفرعية والتغيير واختراع البناء ووضع العلامة قالثة ووقوع العلامة المحذوفة ثالثا
وحذف الزائد الذي لم يجر على الرابع وحذف الاصل وفتح ما قبل العلامة وحذف الالفات وكسر ما قبل اللام بحرف اللين
قبلها قال ابن الصائغ في تذكرته وبقي خامس عشر كسر ما بعد العلامة قال وهو مضاد للعطف بالعكس فائدة قال في البسيط
انما ضم اول المصغر لانه لما كان متضمنا للمكبر وصفه به بجمع فعله المستتر فاعله تضمن معنى الفاعل وكونه

مسبوقا بما سمي فاعله فضم اوله كما ضم اوله **قاعدة** قال في البسيط جميع المصغرات لا تجمع جمع تكسير بل جمع سلامة لانها
لو كسرت لوقعت الف التكسير في موضع ياء التصغير فيقتضي الجمع بين التصغير والجمع ولان التصغير يدل على التقليل
فناسب ان لا يجمع الا بما يدل على القلة وهو التصحيح **فائدة** قال في البسيط صغرت العرب كلمتين بالالف قالوا في دابة
دوابة وفي هدهد هداهد **فائدة** ثمانية اذا صغرتها ففيها وجهان احدهما ان تحذف الالف وتبقي الياء فتقول ثمينية
والثاني ان تحذف الياء وتبقي الالف فتقول ثمينة تقلب الالف ياء كما انقلبت في غزال وتدغم ياء التصغير فيها
فترجح الاول بالتقليب وترجح الياء بالحركة وحذف الالف وابقاء الياء احسن لتحرك الياء والالف حرف ساكن
ميت لا يقبل الحركة والياء اقرب للالحاق بعدا فكانت اقوى هذا قول سيبويه **فائدة** قال ابن السراج في الاصول قد
قيل ما بال افعال التعجب تصغر نحو ما اميلحه وما احيسنه والفعل لا يصغر فالجواب ان هذه الافعال لما لزمت موضعا
واحدا ولم تتصرف ضارعت الاسماء التي لا تزول الى يفعل وغيره من الامثلة فصغرت كما صغرتها ونظير ذلك
دخول الفات الوصل في الاسماء نحو ابن واسم وامرئ ونحوها لما دخلها النقص الذي لا يوجد الا في الافعال
الافعال المخصوصة بدخول الفات الوصل عليها لهذا السبب فاسكنت اوائلها للنقص وقال الزمخشري في الاحاجي
فان قلت كيف طاوع صوغ الفعل وشبهه عن التصغير والفعل نفسه مصغر في قولك ما اميلحه قلت هو شيء عجيب لم يأت
الا في باب التعجب وحده وسبيله على شذوذه سبيل المجاز وذلك انهم نقلوا التصغير من المتعجب منه الى الفعل الذي
له كما ينقلون اسناد الصوم من الرجال الى النهار في نهارك صائم فكما ان الصوم لغيرك كذلك التصغير لغير الفعل **باب**
النسب قاعدة كل ما اخره ياء مشددة فالقاعدة في النسب اليه ان لا تبقى بل اما ان تحذف بالكلية ككرسي وبختي وشافعي ومرمي او يحذف
احدهما ويقلب الثاني واوا كرمية وتحية فيقال رموي وتحوي او يبقى احدهما ويقلب الاخر كحي وحيوي ويستثنى
من ذلك كساء اذا صغرته ثم نسبت اليه فان ياءه المشددة تبقى مع الجامع ياء النسب وذلك ان تصغيره كسي لانه يجتمع
فيه ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الف والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة فتحذف الياء المنقلبة عن
الالف وتدغم ياء التصغير في الياء الاخيرة فيبقى كسي كما ترى ثم يدخل ياء النسب فيقال كسيي ولا يجوز ان تحذف احدى
الياءين الباقيتين لانك ان حذفت ياء التصغير ذهب معنى التصغير وان حذفت الياء الاخيرة لم يجز لانه قد
توالى اعلالان في موضع واحد اذ قد تقدم من حذف الياء التي كانت منقلبة عن الف كساء مع ما فيه من تحريك
ياء التصغير فلهذا التزم فيه التثقيل **تنبيه** شواذ النسب ثلاثة اقسام قسم كان ينبغي ان يغير فلم يغير كقولهم في
عميرة عميري وقسم كان ينبغي ان لا يغير فغير كقولهم في الشتاء شتوي وقسم كان ينبغي ان يغير نوعا من التغيير
فغير تغييرا اخر كقولهم في ... وكان القياس ان ... لانه مركب **قاعدة** ياء النسب تصير
الجامد في حكم المشتق حتى يحمل الضمير ويرفع الظاهر ولذا لا يجمع بسبب النسب الا جمع تصحيح بالواو والنون ...
والكوفيين ذكره ابن فلاح في المغني **باب التقاء الساكنين قاعدة** الاصل في تحريك الساكن الاخر لان الثقل ينتهي عنده
كان ذلك الجامع وتحقيقه فان الحذف يكون في الحرف الاخير لان الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي الى الاخر وكذلك
الجمع بين الساكنين ولذلك لا يكون التغيير في الاول لانه لو حذف ... وقيل الاصل تحريك الساكن الاول لانه
به التوصل الى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل وقيل الاصل تحريك ما هو طرف الكلمة سواء كان اول الساكنين او
ثانيهما لان الاواخر مواضع التغيير لذلك كان الاعراب في الاخر **فائدة** الاصل فيما حرك منهما الكسر لان الفتحة
لا توهم الاعراب اذ الكسر الذي يكون في اصل الساكنين لا يحتمل ان يوجد الاعراب لانه لا يكون فيها شيء ولا

والاضافة

والاضافة بخلاف الضم والفتح فانهما يكونان اعرابا ولا تنوين معهما وذلك فيما لا ينصرف فلما كانت حركة لا تكون في
معرب اشبهت الوقف الذي هو مقابل الاعراب فحرك بها قال صاحب البسيط هذا قول البصريين فان حرك بغير الكسر فلا
ثم قال ويحتمل ان يقال الفتح اسهل لان الفرار من الثقل والفتحة اخف الحركات وقيل الاصل التحريك بحركة في الجملة
من غير تعيين حركة خاصة وتعيين الحركة يكون لوجه يخصها وقال في البسيط اصل تحريك التقاء الساكنين الكسر لخمسة
اوجه احدها ان اكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل فاعطي حركة لا تكون له اعرابا ولا بناء ليكون ذلك كالعوض
من دخولها اياه في حال اعرابه وبنائه وحمل غيره عليه والثاني ان الضم والفتح يكونان بغير تنوين ولا معاقب له في الاسم
فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف واما الجر فلا يكون الا بتنوين او معاقب له فلا يقع لبس بالتحريك به والتحريك
بغير الملبس اولى بالاصالة من التحريك بالملبس الثالث ان الجر والجزم نظيران لاختصاص كل واحد منهما بنوع فاذا
احتيج الى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره وحمل بقية السواكن عليه الرابع ان الكسرة اقل من الضمة والفتحة
لانهما تكونان في الاسماء المنصرفة وغير الاسماء المنصرفة وفي الافعال ولا تكون الكسرة الا في الاسماء المنصرفة
فالحمل على الاقل اولى من الحمل على ما كثر موارده بقوة تقليل الموارد وضعف كثير الموارد الخامس ان الكسرة بين الضمة
والفتحة في الثقل فالحمل على الوسط اولى **باب الامالة ضابط** قال ابن السراج اسباب الامالة ستة كسرة تكون قبل الالف
او بعدها وياء قبلها وانقلاب الالف عن الياء وتشبيه الالف بالالف المنقلبة عن الياء وكسرة تعرض في بعض الاحوال
وزاد سيبويه ايضا ثلاثة اسباب شاذة وهي شبه الالف بالالف المنقلبة وفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال
باب التصريف فائدة قال ابن الخباز في اماليه اختص المعتل باشياء احدها ما جاء على فيعل لا يكون ذلك الا في المعتل
العين نحو سيد وميت وهين ولين وبين والثاني ما جاء من جمع فاعل على فعلة لم يأت الا في المعتل اللام كقاض وقضاة
وغاز وغزاة وداع ودعاة والثالث ما جاء من المصادر على فيعلولة اختص بذلك المعتل العين نحو قولهم بان بينونة
وصار صيرورة وكان كينونة والاصل عند سيبويه بيونة وصيرورة وكيونونة ثم قلبت الواو ياء وادغمت فيها
الياء لاجتماع الياء والواو وسبق الاولى بالسكون والرابع ما جاء من المصادر على فعل فقلنا مما اختص به المعتل اللام
وذلك قولهم التقى والهدى والسرى **قاعدة** قال ابن الدهان في الغرة الالف لا تكون اصلا في الاسماء المعربة ولا
في الافعال وانما تكون اصلا في الحروف نحو ما ولا وفي الاسماء المتوغلة في شبه الحرف نحو اذا وانى لانه لا يعرف
للحروف اشتقاق يعرف به زائد من اصل **ضابط** في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الالفات في اواخر
الاسماء اربعة منقلبة عن اصل ومنقلبة عن زائد ملحق بالاصل ومنقلبة عن زائد للتكثير وغير منقلبة وهي الف التأنيث
كملهى ومعزى وقبعثرى وحبلى فالاول منصرف نكرة ومعرفة والثاني كذلك والثالث مصروف في النكرة دون المعرفة والرابع
لا ينصرف فيهما **فائدة** قال الجرجاني لا يوجد في اخر الاسم اربع ... من جنس واحد ولا يوجد في اخر اسم معرب واو قبلها ضمة
ومتى ادى الاعلال الى ذلك وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة نحو ادل واحق ... وتحذف الياء كما تحذف
فيهما **فائدة** قال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته وقفت على ابيات لبعض الفضلاء فيما يدل على كون اللام ياء
او واوا في المعتل من الافعال والاسماء وهي ؛ بمضارع المقلب الالف التي ؛ عن الواو وتبدو في الاخير او الياء ؛
بمستقبل الفعل الثلاثي وامره ؛ ومصدره والفعلتين او الفاء ؛ وعين له ان كانت الواو فيهما ؛ وتثنية والجمع خصا بها
وما شرها شيئا الامالة في الذي ؛ يشذ عن الاذهان منصوبه الثاني ؛ امثلة ذلك يدعو ادع دعوا دعوة دعوت و
هو اهمي ... قنيان صوان **فائدة** الثلاثي اكثر الابنية قال ابن دريد في الجمهرة وقال ابن جني في الخصائص

أكثرها استعمالا وأغلظها تركيبا وذلك لأنه حرف يبتدأ به وحرف يختم به وحرف يوقف عليه قال وليس لاعتلال الياء
لقلة حروفه فجعلوه لو كان كذلك كان الثنائي أكثر منه وليس كذلك بل لوقوعه بين الحرفين وهو بمنزلة الحشو الذي هو علة
بين الأمة وفائدة لتباينهما ولتعادي حاليهما لأن المبتدأ به لا يكون إلا متحركا والموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا
فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما لئلا يلتقيا والعين أحسن بها لما كان أحد أجزائه منتصبا إليه **قاعدة** قال في
البسيط إذا قيل كيف تنطق بالحرف فقل إن كان متحركا كان المنفرد هاء السكت فقل في الباء من ضرب بَه ومن يضرب
ومن اضرب بِه وإن كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل فقل في الباء من اضرب اِبْ **ضابط** رأيت بخط ابن القماح في مجموع
له قال أخبرنا أبو الفضل محمد بن ناصر السلامي عن الخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي إملاء قال أملى علينا أبو العلاء
أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري قال الأشياء التي جاءت على تفعال بكسر التاء مصادر وأسماء فأما المصادر
فالتلقاء والتبيان وهما في القرآن وقالوا التنضال من المناضلة فمنهم من يجعله مصدرا ويقال الجاء التنفال والتلقاء
كالتلقاء والتبيان فمنهم من يجعله مصدرا ومنهم من يجعله اسما وأما الأسماء فالتنبال وهو القصير ويقال تنبال الأعرج
ويقال بالتنبالة ويقال للموضع تقصار قلادة قصيرة في العنق وتعار جبل مقطوع أي خرابة وتمراد برج صغير
للحمام وتمساح معروف من دواب الماء ورجل تمساح أي كذاب وتقتان واحد القتانين وهو خيوط يضرب بها القطن
ورجل تكلام كثير الكلام وتلقام كثير اللقم وتلعاب كثير اللعب وتمثال واحد التماثيل وتجفاف الفرس معروف وتباع
موضع وتقصار اسم شاعر وترياق في معنى درياق وطرياق ذكره ابن دريد في باب تفعال قال أبو العلاء وفيه نظر لأنه
يجوز أن يكون على فعلال ... وتضراب ... ناقة تضراب وهي القريبة العهد بضراب الفحل وتلقاء وتوبان
استعمالا بالأصول **باب الزيادة ضابط** قال أبو حيان لا يزاد حرف من حروف الزيادة العشر وهي حروف سألتمونيها إلا لأحد
أشياء الأول أن تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة وتاء التأنيث لمعنى هو أقوى الزوائد الثاني للمد نحو كتاب وعجوز وقضيب
الثالث للإلحاق نحو واو كوثر وياء ضيغم الرابع للإمكان كهمزة الوصل وهاء السكت في الوقف على نحو قه الخامس العوض
نحو تاء التأنيث في زنادقة فإنها عوض من ياء زناديق ولذلك لا يجتمعان السادس تكثير الكلمة نحو ألف قبعثرى ونون
كنهبل ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت أكثر من أن يكون للتكثير وقال بعضهم يعرف الأصل من زيد الحروف باشتقاقها
لها وبالتصريف والتوهم وكثرة وتنظير وخروج عنه أصلح للتصريف وبأن يلزم المزيد بناء أو يرد الحرف حرفا بمعنى لطيف و
لفقد النظير أو سعة باب تفعل بمقاربة التعريف **فائدة** قال أبو حيان في شرح التسهيل اختلفوا في همزة الوصل التي
فعل الأمر فقيل زيدت أولا لأنها لا يعقد للتغيير لعلها تدل والتسهيل بموضع الابتداء معرض لذلك فكانت همزة
وقيل أصلها الألف لأنها أخص حروف الزيادة وهذا موضع زيادة لكن قلبت همزة لضرورة التحريك إذ لا يبتدأ بساكن وكذلك
التسلسل واختلفوا في حركتها فقيل أصلها الكسر لأنه في مقابلة ألف القطع وهي مفتوحة وقيل حركتها في الأصل الكسر
على أصل التقاء الساكنين وهذا الأصل يستحقها إلا أن كان الساكن بعدها ضمة لازمة **فائدة** قال ياقوت في معجم
الأدباء أنشدني علم الدين إبراهيم بن محمود بن سالم التكريتي قال أنشدني القاضي أبو زكريا يحيى بن القاسم المفرج التكريتي
لنفسه في ألف القطع والوصل ❊ لألف الأمر ضرب تحكم ❊ في الفتح والضم والأخرى تنكسر ❊ فالفتح فيما كان من رباعي
نحو أجب يا زيد صوت الداعي ❊ والضم فيما ضم بعد الثاني ❊ من فعله المستقبل القرآن ❊ والكسر فيما منهما تخلف ❊
إن زاد عن أربعة أو قلا **قاعدة** همزة الوصل تدخل على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو
انطلاقا واقتدارا فأما الأسماء التي ليست بجارية على أفعالها فإن ألف الوصل غير داخل عليها إلا ما دخل على

أسماء قليلة وهي عشرة ابن وابنة وابنم واسم واست واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وايمن ذكر ذلك ابن يعيش في شرح
المفصل **باب الحذف قاعدة** كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات فإن كان غير مبني على فعل حذفت منه اللام نحو تحقير
عطاء وأحوى في تصغير أحوى وإن كان مبنيا على فعل ثبتت نحو محيي من حيّا يحيي **باب الإدغام قاعدة** قال ابن جني في الخاطريات
الإدغام يقوي المعتل ويصح أيضا بعينه ويضعف الصحيح **ضابط** قال سيبويه أحسن ما يكون الإدغام من كلمتين إذا توالى
خمسة أحرف متحركة نحو جعل لبيد لأن توالي الحركات مستثقل عندهم بدليل أنهم لا يتوالى خمسة أحرف متحركة في كلمة
ولا أربعة في كلمة واحدة إلا أن يكون فيه حذف كعلبط وعلابط الأربعة تاء التأنيث كشجرة لأن تاء التأنيث عندهم
في الحكم كلمة ثانية ويحسن الإدغام أيضا أن يكون قبل المثل الأول متحرك وبعد المثل الثاني ساكن نحو يد داود قال
سيبويه قصدوا أحسنه أن يكون المفرد بين الساكنين **باب الخط** قال ابن مكتوم في تذكرته اختلف النحويون في علة
إلحاق الألف بعد واو الجمع من نحو قاموا فذهب الخليل إلى أنها إنما ألحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة منقطعة
لآخر الواو فكأنه يريد بذلك أن الواو إنما مكنت لصوت الألف بعدها أي بينت واو المختلسة بل هي واو ممتدة مشبعة
متمكنة وقال أبو الحسن إنما زيدت هذه الألف للفرق بين واو العطف وواو الجمع نحو كفروا وأجروا ونحو ذلك من المنفصل فلم
تلحق الألف هنا لأن يفرق ... أن لو أنا لو أعطوا عطف فزادوا الألف بعد الواو التي ما قبلها وسموها الذلك ألف
الفصل ثم ألحقوا المتصل بالمنفصل في نحو دخلوا وخرجوا ليكون العمل من وجه واحد وقال الكسائي دخلت هذه الألف
للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب يعني نحو قول الله تعالى وإذا كالوهم أو وزنوهم فكالوهم كتبت بغير ألف
لأن الضمير منصوب لأن معناه كالوا لهم أو وزنوا لهم فإذا أردت أنهم كالوا في أنفسهم ووزنوا في أنفسهم قلت
فكالوا هم ووزنوا هم مثل قاموا هم وقعدوا هم فثبتت الألف هنا لأن الضمير مرفوع وهذا أحسن انتهى **سرد مسائل**
الخلاف بين البصريين والكوفيين حسب ما ذكره أبو البركات بن الأنباري في كتاب الإنصاف وفي مسائل
الخلاف وأبو البقاء العكبري في كتاب التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ١ الاسم مشتق من السمو
عند البصريين وقال الكوفيون من الوسم ٢ الأسماء الستة معربة من مكان واحد وقال الكوفيون من مكانين ٣ الفعل
مشتق من المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل ٤ الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب وقالوا إنها إعراب
٥ الاسم الذي فيه تاء التأنيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون وقالوا يجوز ٦ فعل الأمر مبني وقالوا معرب ٧ المبتدأ
بالابتداء والخبر بالمبتدأ وقالوا المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ ٨ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه
وقالوا يرفعه ٩ الخبر إذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميرا وقالوا يتضمن ١٠ إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب
إبراز ضميره وقالوا لا يجب ١١ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ وقالوا لا يجوز ١٢ الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء وقالوا
بها أو بفعل محذوف وقيل لا يظهر ١٣ إذا اعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده وقالوا يعمل
١٤ العامل في المفعول الفعل وحده وقالوا الفعل والفاعل معا أو الفاعل فقط أو المعنى أو الفعلية ١٥ المنصوب في باب الاشتغال
بفعل مقدر وقالوا بالظاهر ١٦ الأولى في باب التنازع إعمال الثاني وقالوا الأول ١٧ لا يقام مقام الفاعل الظرف و
المجرور مع وجود المفعول الصريح وقالوا يقام ١٨ نعم وبئس فعلان ماضيان وقالوا اسمان ١٩ أفعل في التعجب فعل ماض و
قالوا اسم ٢٠ لا يبنى فعل التعجب من الألوان وقالوا يبنى من السواد والبياض فقط ٢١ المنصوب في باب كان خبرها وفي
باب ظن مفعول ثان وقالوا حال لأن ٢٢ لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها وقالوا يجوز ٢٣ يجوز تقديم خبر ليس
عليها وقالوا لا يجوز ٢٤ خبر ما الحجازية ينتصب بها وقالوا بحذف حرف الجر ٢٥ لا يجوز عطف ... ما زيدا كلا وقالوا يجوز

٢٦ يجوز ما طعامك الا كل زيد وقالوا لا يجوز ٢٧ حيث كان واخواتها مرفوع بها وقالوا لا تعمل في الخبر ٢٨ اذا عطف على
اسم ان قبل الخبر لم يجز فيه الا النصب وقالوا يجوز الرفع ٢٩ اذا خففت ان جاز ان تعمل النصب وقالوا لا تعمل ٣٠
لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن وقالوا يجوز ٣١ اللام الاولى في لعل زائدة وقالوا اصلية ٣٢ لا ام الثانية
للجنس اذا دخلت على المفرد بني معها وقالوا معرب ٣٣ لا يجوز تقديم معمول الفاظ الاغراء عليها نحو زيدا عليك و
وقالوا يجوز ٣٤ اذا وقع الظرف خبرا لمبتدأ ينتصب بفعل او وصف مقدر وقالوا بالخلاف ٣٥ المفعول معه ينتصب
بالفعل قبله بواسطة الواو وقالوا بالخلاف ٣٦ لا يقع الماضي حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وقالوا يجوز
مع غير تقدير ٣٧ يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهرا او مضمرا وقالوا لا يجوز
اذا كان ظاهرا ٣٨ اذا كان الظرف خبر المبتدأ وكرر توكيدا اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار قائما
فيها وقائم فيها وقالوا لا يجوز الا النصب ٣٩ لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا وقالوا يجوز اذا كان متصرفا
المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة الا وقالوا على التشبيه بالمفعول ٤٠ لا يكون الا بمعنى الواو وقالوا
يكون ٤١ لا يجوز تقديم الاستثناء في اول الكلام وقالوا يجوز ٤٢ حاشا في الاستثناء حرف جر وقالوا فعل
ماض ٤٣ اذا اضيف غير الى متمكن لم يجز بناؤها وقالوا يجوز ٤٤ لا يقال سوا وسواء الا ظرفا وقالوا يقع ظرفا وغير ظرف
٤٥ كم في العدد بسيطة وقالوا مركبة ٤٦ اذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجز جره وقالوا يجوز ٤٧ لا يجوز اضافة
النيف الى العشرة وقالوا يجوز ٤٨ يقال قبضت الخمسة عشر درهما ولا يقال الخمسة العشر الدرهم وقالوا يجوز ٤٩ هذا
ثالث عشر ثلاثة عشر وقالوا لا يجوز ٥٠ المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم وقالوا معرب بغير تنوين ٥١ لا يجوز نداء ما فيه
الالف واللام في الاختيار وقالوا يجوز ٥٢ الميم المشددة في اللهم عوض من يا في اول الاسم وقالوا اصله يا الله امنا بخير فحذفت
ووصلت الميم المشددة بالاسم ٥٣ لا يجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز ٥٤ لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال وقالوا يجوز مطلقا او اذا
كان ثانيه متحركا كقولك ٥٥ لا يحذف في الترخيم من الرباعي الا الآخر وقالوا يحذف ثالثه ايضا ٥٦ لا يجوز ندبة النكرة ولا
الموصول وقالوا يجوز ٥٧ لا تلحق علامة الندبة الصفة وقالوا يجوز ٥٨ لا تكون من لابتداء الغاية في الزمان وقالوا
تكون ٥٩ رب حرف وقالوا اسم ٦٠ الجر بعد واو رب برب المقدرة وقالوا بالواو ٦١ مذ بسيطة وقالوا مركبة ٦٢ المرفوع
بعدهما مبتدأ وقالوا بفعل محذوف ٦٣ لا يجوز حذف حرف القسم واعماله من غير عوض الا في اسم الله خاصة
وقالوا يجوز في كل اسم ٦٤ اللام في قولك لزيد افضل من عمرو لام الابتداء وقالوا لام القسم محذوفا ٦٥ ايمن الله في القسم
مفرد وقالوا جمع يمين ٦٦ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول وقالوا يجوز ٦٧ لا يجوز اضافة الشيء الى
نفسه مطلقا وقالوا يجوز اذا اختلف اللفظان ٦٨ كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى وقالوا مثنيان لفظا ومعنى
لا يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا وقالوا يجوز اذا كانت محدودة ٦٩ لا يجوز زيادة واو العطف وقالوا يجوز ٧٠ لا
العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار وقالوا يجوز بدونه ٧١ لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع وقالوا يجوز
٧٢ لا تقع او بمعنى الواو ولا بمعنى بل وقالوا يجوز ٧٣ لا يجوز العطف بلكن بعد الايجاب وقالوا يجوز ٧٤ يجوز صرف ما لا ينصرف في
ضرورة الشعر وقالوا لا يجوز ٧٥ لا يجوز ترك صرف المنصرف في الضرورة وقالوا يجوز ٧٦ الا ان اسم في الاصل وقالوا اصله فعل
ماض ٧٧ يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل وقالوا الحروف المضارعة ٧٨ لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب بان
مضمرة وقالوا على الصرف ٧٩ الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الاشياء الستة منصوب باضمار ان وقالوا على الخلاف
اذا حذفت ان الناصبة فالاختيار ان لا يبقى عملها وقالوا يبقى ٨٠ كي تكون ناصبة وجارة وقالوا لا تكون الا ناصبة ٨١ لام كي

ولام الجحود

ولام الجحود ينصب الفعل بعدها بان مضمرة وقالوا بالكلام نفسها ٨٢ لا يجمع بين اللام وكي وقالوا يجوز ٨٣ النصب بعد حتى
بان مضمرة وقالوا بحتى ٨٤ اذا تقدم الاسم المرفوع بعد ان الشرطية كان مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور وقالوا بالعائد
من الفعل اليه ٨٥ لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط وقالوا يجوز ٨٦ ان لا تكون
بمعنى اذ وقالوا تكون ٨٧ اذا وقعت ان الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة وقالوا نافية ٨٨ اذا وقعت اللام
بعد ان الخفيفة كانت ان مخففة من الثقيلة واللام للتاكيد وقالوا ان بمعنى ما واللام بمعنى الا ٨٩ لا يجازى
بكيف وقالوا يجازى بها ٩٠ السين اصل وقالوا اصلها سوف حذف منها الواو والفاء ٩١ اذا دخلت تاء
الخطاب على تاء في الفعل جاز حذف الثانية وقالوا الاولى ٩٢ لا يؤكد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون
الخفيفة وقالوا يجوز ٩٣ ذا والذي وهو وهي بكمالها الاسم وقالوا الذال والهاء فقط ٩٤ الضمير في لولاي ولولاك
ولولاه في موضع جر وقالوا في موضع رفع ٩٥ الضمير في اياي واياك واياه ايا وقالوا الياء والكاف والهاء ٩٦ يقال
فاذا هو هي وقالوا فاذا هو اياها تمام المائة اعرف المعارف المضمر وقالوا المبهم ١ ذا واولا لا يكون معه
وقالوا يكون ٢ همزة بين بين متحركة وقالوا ساكنة وقد عقد ابن الانباري مسائل الخلاف بين
الفريقين واستدل لكل على رأيه الذي يوجب منها الاعراب اصل في الاسماء فرع من الافعال عند البصريين وقالوا
اصل فيهما ١ لا يجوز حذف نون التثنية لغير الاضافة وجوزه الكوفيون انتهى والله اعلم انتهى القسم الثاني من

والنظائر ويليه ان شاء الله تعالى سلسلة الذهب وهو الفن الثالث من الاشباه
والنظائر النحوية للشيخ جلال الدين ابي الفضل عبد
الرحمن السيوطي
الشافعي
قدس
م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما انعم والهم وفتح من دقائق الحقائق وفهّم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم هذا هو الفن الثالث
من الاشباه والنظائر وهو فن بناء المسائل بعضها على بعض مرتب على الابواب وسميته بالسلسلة الذهبية في البناء من كلام
العرب باب الاعراب والبناء مسئلة اختلف في فعل الامر العاري من اللام وحرف المضارعة نحو اضرب على مذهبين
احدهما انه مبني وعليه البصريون والثاني انه معرب مجزوم بلام محذوفة وهو راي الكوفيين قال ابو حيان واختاره
شيخنا ابو علي الحسين بن ابي الاحوص والخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف في ثلاث مسائل الاولى هل الاعراب
اصل في الفعل كما هو اصل في الاسماء ام لا فمذهب البصريين لا وان الاصل في الافعال البناء والمضارع انما اعرب
لشبهه بالاسم وفعل الامر لم يشبه الاسم فلا يعرب ومذهب الكوفيين نعم فهو معرب على الاصل في الافعال
الثانية هل يجوز اضمار لام الجزم وابقاء عملها فمذهب البصريين لا لانه لا يجوز حذف شيء من الجوازم واصلا
وابقاء عمله ومذهب الكوفيين نعم الثالثة قال ابو حيان جعل بعض اصحابنا هذا الخلاف في فعل الامر مبنيا على
مسئلة اختلفوا فيها وهي ان الامر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس اصلها المضارع او هي صيغة مغيرة و
اصلها المضارع فمن قال اصلها المضارع اختلفوا اهي معربة ام مبنية ومن قال انها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة
من المضارع فهي عندهم مبنية على الوقف ليس الا انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية القول بان فعل
الامر معرب مجزوم مبني على قول الكوفيين ان بنية فعل الامر مقتطعة من امر المخاطب الذي هو باللام مسئلة قال
الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب اذا اتصل بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لفظا
ولا تقديرا نحو هل تضربن للواحد المخاطب وهل يضربن للواحد الغائب واختلف في علة البناء
فمذهب سيبويه ان الفعل ركب مع الحرف فبني كما بني الاسم لما ركب مع الحرف في نحو لا رجل ومذهب غيره ان النون لما
اكدت الفعل قوت فيه معنى الفعلية فعاد الى اصله وهو البناء قال ويبتني على الخلاف في العلة خلاف فيما اذا اتصل
بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضربان او ضمير الجمع المذكرين نحو تضربن هل هو معرب او مبني فمن علل بالتركيب
هناك قال هذا معرب لان العرب لا تركب ثلاثة اشياء فتجعلها كالشيء الواحد ويكون حذف النون التي كانت
علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات او النونين ومن علل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف
النون هنا للبناء انتهى مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على ان حروف العلة في نحو يخشى ويغزو ويرمي
تحذف عند وجود الجازم واختلفوا في حذفها لماذا فالذي فهم من كلام سيبويه انها حذفت عند الجازم لا بالجازم
ومذهب ابن السراج واكثر النحاة ان حذف هذه الاحرف علامة للجزم وهذا الخلاف مبني على ان حروف العلة التي
في الفعل حال الرفع هل فيها حركات مقدرة ام لا فمذهب سيبويه ان فيها حركات مقدرة في الرفع وفي الالف في
النصب فهو اذا جزم يقول الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم ومذهب
ابن السراج انه لا حركة مقدرة في الرفع وقال انه لما كان الاعراب في الاسماء ملفوظا عليه بان تقدره ان لم

يوجد في اللفظ ولا كذلك الحرف في الفعل فانه لم يكن فيه الا لمشابهة الاسم لا للدلالة على معنى فلا تحافظ عليه بان
تقدره اذا لم يكن في اللفظ فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف قال لان الجازم كالمسهل ان وجد في البدن
فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وكذا الجازم ان وجد حركة ازالها والا اخذ من نفس الحروف انتهى مسئلة
قال ابن النحاس ايضا اذا كان حرف العلة بدلا من همزة جاز فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان
الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي ام لا فان قلنا انه قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة
كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل على غير قياس صار حرف العلة محضا والكسرة كهمزة يقرأ فيحذف كما يحذف حرف العلة المحض في
ويرمي ويخشى انتهى مسئلة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب الكلمات قبل التركيب في الحالة الراهنة
او لا توصف باعراب ولا بناء فيه خلاف نحو قولنا زيد عمرو بكر ونحو الف باء تاء ونحو واحد اثنان ثلاثة فان قلنا انها توصف بالبناء
فالاصل حينئذ في الاسماء البناء ثم صار الاعراب لها اصلا ثانيا عند العقد والتركيب لطريان المعاني التي
تلبس لولا الاعراب لكونها تعتور على صيغة واحدة وهي معان مختلفة وان قلنا انها لا توصف بالاعراب ولا بالبناء كان الاعراب
عند التركيب اصلا من اول وهلة لا ثانيا عن غيره ويكون دخوله الاسماء لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب
انتهى باب المنصرف وغير المنصرف مسئلة قال في البسيط من قال المنصرف ما لم يكن فيه علتان من علل التسع وغير المنصرف ما فيه
علتان او ما يقوم مقامهما منع الجر والتنوين لفظا او تقديرا دخل فيه التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف
ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع وما فيه
اللام والاضافة تخرج عن الحكم فلذلك لم يذكرها صاحب المفصل من جهة انها لا منصرفة ولا غير منصرفة مسئلة اختلف
النحويون في الصرف فمذهب المحققين كما قال ابو البقاء في اللباب انه التنوين وحده وقال الاخفش هو الجر والتنوين ويبتني
على هذا الخلاف فيما اذا اضيف ما لا ينصرف او دخلته اللام فعلى الاول هو باق على منع صرفه وانما جر بالكسر فقط وعلى
الثاني هو منصرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل اختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم
الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو الظاهر من حال
وقال قوم يذهب الى التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره
وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال
لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له ايضا فتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما
لا مدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير نحو قولك هذا احمد ورايت احمد فاذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر وباسمركم الآن
باق على منع صرفه وانما انجر لان الشبه قائم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون الاسم
منصرفا لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف
انتهى مسئلة مذهب الجمهور ان باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدل مع الوصفية وذهب الفراء الى ان منعها للعدل
والتعريف بنية الاضافة ويبتنى على الخلاف صرفها منكرة فمنعه الجمهور لانها اسماء اي منكرة فاجاز الفراء صرفها
لانها معرفة بنية الاضافة تقبل التنكير ومنعه الجمهور مسئلة اذا سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد من التاء كحائض وطامث
وطالق ونحوها فالبصريون يصرفونه بناء على ان هذه اسماء مذكرة وصف بها المؤنث لانه للنسب وحملا على المعنى
فهو لمذكر باعتبار حائض على تخصيص ما يعرض ويدل لذلك ان العرب اذا صغرتها لم تدخل فيها التاء والكوفيون يمنعونه
بناء على مذهبهم انه نحو حائض لم تدخل التاء للاختصاص بالمؤنث والتاء تدخل للفرق باب العلم مسئلة الاكثرون ان

العلم ينقسم إلى مرتجل ومنقول وذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة وليس فيها شيء مرتجل وقال إن الوضع سبق
إلى المسمى الأول وعلم مكلول تلك اللفظة في النكرات وسمي إلينا وجهلنا نحن أصلها فتوهمنا أنه مرتجل هذا من أجل ذلك
مرتجلة وذهب الزجاج إلى أنها كلها مرتجلة والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا وعلى هذا فتكون
موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد وقال أبو حيان المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النكرات والمرتجل هو الذي لا
يحفظ له أصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات
انتهى وعندي أن الخلاف المذكور أولا وهذا الخلاف واسعهما ينبني على الآخر **باب الموصول مسألة** هل يجوز الوصل بجملة التعجب
ينبني على أنها إن قلنا إنها إنشائية لم يوصل بها وإن قلنا إنها خبرية فلا ناسب أجاز الجواز نحو جاء الذي ما أحسنه
وعليه ابن خروف وإن قلنا بالمنع لأن التعجب إنما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا **باب المبتدأ والخبر مسألة**
قال ابن النحاس في التعليقة إذا دخل على المبتدأ الموصول ليت ولعل نحو ليت الذي يخرج إلى القرآن في الدار فلا يجوز
دخول الفاء في خبره واختلف في علة ذلك ما هي فمنهم من قال علته أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله فإذا عمل فيه ليت
أو لعل خرج من باب الشرط فلا يجوز دخول الفاء حينئذ ومنهم من قال بل العلة أن معنى ليت ولعل ينافي معنى الشرط
من حيث كان ليت للتمني ولعل للترجي ومعنى الشرط التعليق فلا يجتمعان ويتخرج على هاتين العلتين مسألة وهو دخول
أن على الاسم الموصول بل يمتنع دخول الفاء أم لا فمن علل بالعلة الأولى منع دخول الفاء مع أن لأنها قد عملت
فيه فخرج عن باب الشرط ومن علل بالعلة الثانية وهو المعنى جوز دخول الفاء مع أن لأنها لا تغير المعنى بخلاف ما عملت
عليه قبل دخولها وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر فيبقى ذلك بعد دخولها **مسألة** ذهب البصريون إلا الأخفش
إلى أن الوصف إذا اعتمد على نفي أو استفهام كان مبتداء وما بعده فاعل يغني عن الخبر نحو أقائم زيد وما قائم زيد
وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط هذا الاعتماد وذلك مبني على رأيهم أنه يعمل غير معتمد **باب إن مسألة**
اختلف في صدر الكلام من نحو إذا قام زيد فأنا أكرمه هل هو جملة اسمية أو فعلية قال ابن هشام وهذا مبني على
الخلاف في عامل إذا فإن قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية وإذا مقدمة من تأخير وما بعدها في موضع خفض
مضاف إليه وإن قلنا فعل الشرط وإذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها **باب كان وأخواتها مسألة** قال
الخفاف في شرح الإيضاح اختلف هل الأفعال الناقصة تدل على الحدث أم لا ويبتني على ذلك الخلاف في عملها
في الظرف والمجرور وإعمالها في الحال فمن قال تدل عمل ومن قال لا فلا وقال أبو حيان في الارتشاف اختلفوا هل تعمل كان
وأخواتها في الظرف والمجرور وفي الحال فقيل لا تعمل وقيل تعمل وينبغي أن يكون هذا الخلاف مرتبا على أنها تدل على
الحدث **مسألة** قال أبو حيان في الارتشاف الظاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لكان وأخواتها إلا خبر واحد
وهو نص ابن درستويه وقيل يجوز تعدده وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتداء والمنع هنا أقوى لأنها شبهت بضرب
وقال في شرح التسهيل تعدد خبرها كان مبني على الخلاف في تعدد خبر المبتداء ثم قيل الجواز هنا أولى لأنه إذا جاز مع العامل
الأضعف وهو الابتداء فمع الأقوى وهو كان أولى ومنهم من قال المنع هنا أولى وعليه ابن درستويه واختاره ابن أبي
الربيع قال لأن ضرب لا يكون له إلا مفعول واحد فأشبه بضرب **مسألة** اختلف لم سميت هذه الأفعال ناقصة
فقيل لأنها لا تدل على الحدث بناء على القول به وعلى القول الآخر سميت ناقصة لكونها لا تكتفي بمرفوعها **مسألة** اختلف
في جواز تقدم أخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت منفية بما نحو ما كان زيد قائما فالبصريون على المنع والكوفيون
على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن ما لها صدر الكلام أو لا فالبصريون على الأول والكوفيون على الثاني

وفيه مسألة

باب لا مسألة البصريون على أنه إذا اقترنت ما بأن بطل عملها نحو إنما زيد قائم وذهب الكوفيون إلى جواز
النصب مع أن واختلف في أن هذه فالبصريون على أنها زائدة كافة والكوفيون على أنها نافية وعندي أن الخلاف في
إعمالها ينبغي أن يكون مرتبا على هذا الخلاف **باب إن وأخواتها مسألة** إذا وقعت إن المخففة بعد فعل العلم كقولك علمت
إن زيد لقائم صحيحة قد علمنا إن كنت لمؤمنا فهل هي مكسورة أو مفتوحة فيه خلاف ذهب الأخفش الصغير — **الأخفش الصغير**
هو أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي إلى أنها لا تكون إلا مكسورة وقال أبو علي الفارسي لا تكون إلا مفتوحة
وكذلك اختلف فيها كبراء أهل الأندلس أبو الحسن بن الأخضر وأبو عبد الله بن أبي العافية فقال ابن الأخضر
بقول الأخفش وقال ابن أبي العافية بقول الفارسي قال أبو حيان وهذا الخلاف مبني على خلافهم في اللام أهي لام
الابتداء لزمت للفرق أم هي لام أخرى مجتلبة للفرق بينها وبين إن النافية فعلى الأول تكسر وعلى الثاني تفتح
ووجه البناء أنها إذا كانت لام الابتداء فهي لا تدخل إلا في خبر المكسورة وإذا كانت غيرها لم يكن الفعل
الذي قبلها مانعا من فتحها قال أبو حيان وهذا البناء إنما هو مذهب البصريين وأما على مذهب الكوفيين فلا
عندهم بمعنى الأواو نافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجيء في نحو قد علمنا إن كنت لمؤمنا إلا أنه
حرف نفي والتقدير قد علمنا ما كنت إلا مؤمنا **مسألة** تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسما لأن المكسورة بشرط
الفصل بالخبر نحو إن عندي أنك فاضل وقال الفراء لو قال قائل إنك قائم يعجبني جاز أن تقول إن أنك قائم
يعجبني قال أبو حيان وهذا من الفراء بناء على أصله أنه يجوز الابتداء بها والجمهور على منعه **مسألة** إذا خففت
إن المكسورة لم يليها من الأفعال إلا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين وجوز الكوفيون غيره وهو
مبني على مذهبهم أنها نافية ذكره تلميذ التبريزي في شرح المفصل **مسألة** إذا وقعت إن جواب قسم نحو والله إن
زيدا قائم فمذهب البصريين وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوزان مع اختيار الفتح وعليه
الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء قال في البسيط وأصل هذا الخلاف أن جملتي القسم والمقسم عليه
هل إحداهما معمولة الأخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أو لا فقد ذلك الخلاف فمن قال نعم فتح لأن ذلك حكم
أن إذا وقعت مفعولا ومن قال لا وإنما هي تأكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين **مسألة**
لا يجوز هنا إن قائم الزيدان كما لا يجوز ذلك الوصف في الابتداء دون نفي أو استفهام وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على
إجازته في المبتداء فجعلوا قائما اسم إن والزيدان فاعل به سد مسد خبرها والخلاف جار في باب ظن فمن أجاز هنا وفي
أجاز ظننت قائما الزيدان ومن منع منع وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتداء ومنع في باب إن وظن وفرق بأن الخبر
المشتق محمول على الفعل في إعمال الفعل فلا يستباح الأقوى موضع يقع فيه الفعل ولا يلزم من تجويز قائم الزيدان جواز أن قائما
الزيدان ولا ظننت قائما الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من إن وظننت وامتناع وقوعه بعدهما **باب لا**
مسألة قال أبو حيان في شرح التسهيل في نحو لا مسلمات أربعة مذاهب أحدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن [illegible]
والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الأكثرين **والثالث** الفتح وهو مذهب المازني والفارسي **والرابع** جواز الكسر والفتح
من غير تنوين في الحالين قال وخرج بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رجل فمن قال إنها حركة إعراب قال
في لا مسلمات بالكسر ومن قال إنها حركة بناء فالذي يقول التركيب يجعله مع لا كالشيء الواحد قال لا مسلمات بالفتح
ولا يجوز عنده الكسر لأن الحركة عنده ليست خاصة والذي يقول بني لتضمنه معنى من يقول لا مسلمات بالكسر
لأن المبني مع لا قد أشبه المعرب المنصوب فكما أن الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك المبني مع لا وهو الجمع

انتهى باب علم وأرى مسألة قال ابن النحاس في التعليقة يجوز حذف الأول والثاني من مفاعيل هذا الباب اختصارا وأما
حذف الثالث اختصارا فيبنى على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي ظننت اختصارا فمن أجاز الحذف هناك أجازه في الثالث
ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثالث هنا باب النائب عن الفاعل مسألة باب اختار ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز نيابة
الثاني مع وجود المفعول الأول نحو أعطي زيد درهما وأجاز الكوفيون والفراء والكسائي وابن مالك إقامة الثاني مع وجود الأول نحو أعطي
الدرهم زيدا وأشار أبو حيان إلى أن الخلاف مبني على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لأن الثاني
هنا على تقدير حرف الجر مسألة قال أبو حيان المجرور بحرف غير زائد نحو سير بزيد فيه خلاف فمذهب الجمهور أن المجرور في محل رفع
وهو النائب ومذهب الفراء أن النائب حرف الجر وحده وأنه في موضع رفع قال أبو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم
مررت بزيد بعمرو فمذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب فلذا قالوا إنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع بناء على قولهم إنه
زيد بعمرو في موضع نصب ومذهب الفراء أن حرف الجر هو الذي في موضع نصب فلهذا ادعى أنه إذا بني للمفعول كان
هو في موضع رفع بناء على مذهبه أنه هنا في موضع نصب في أصل المسألة قول ثالث أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل
قال ابن هشام ورد بأن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو أي السير قاله ابن درستويه
ويبتنى على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور نحو بزيد سير على القول الأول والثالث ولا يجوز على القول الثاني والرابع يجوز
باب المفعول به مسألة إذا تعدد المفعول في غير باب ظن وأعلم كباب أعطى واختار فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى وما يتعدى إليه
الفعل بنفسه على ما ليس كذلك هذا مذهب الجمهور وقيل المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فأيهما قدم فذلك محله
وعليه ابن هشام وبعض البصريين قال أبو حيان ويبنى على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول إذا اتصل به ضمير يعود على الأول
نحو أعطيت درهمه زيدا فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا بناء على ما ذكر باب الظرف مسألة قال أبو حيان في الارتشاف هل يتسع
في الظرف مع كان وأخواتها هو مبني على الخلاف هل تعمل في الظرف أم لا فإن قلنا لا تعمل فلا يتوسع وإن قلنا تعمل جاز
تعمل فيه ما التي تقتضيه الظروف لا يجوز التوسع فيه معها مسألة قال أبو حيان في شرح التسهيل إذا استعملت إذا
فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان قيل تكون مضافة ومنعت أن تعمل بين ما تضاف إليه وغيره وقيل ليست
مضافة بل معمولة للفعل بعدها لأنها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يعمل فيها ويبنى على ذلك
الخلاف في العامل فيها فمن قال مضافة أعمل الجزاء ولا بد ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط كسائر الأدوات باب
الاستثناء مسألة هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم ونحو في كلام نحو القوم
إلا زيدا قاموا فيه خلاف فقيل بالجواز وقيل بالمنع قال أبو حيان وهو مبني على الخلاف في العامل في المستثنى فمن زعم
أنه ما تقدم من فعل أو شبهه منعه ومن قال إنه إلا أجازه مسألة إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على
بعض فهل يعود إلى الكل فيه خلاف قيل نعم وقيل لا بل يختص بالجملة الأخيرة قال أبو حيان والخلاف مبني على الخلاف في
العامل في المستثنى فمن قال إنه إلا أعاده إلى الكل ومن قال إنه الفعل السابق قال لأن اتحد العامل عاد إلى الكل وإن
اختلف فالأخيرة خاصة إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد باب حروف الجر مسألة اختلف هل يتعلق الجار والمجرور
والظرف بالفعل الناقص على قولين مبنيين على الخلاف في أنه هل يدل على الحدث أم لا فمن قال لا أبى تعلقه وهو
المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين منع من ذلك ومن قال إنه يدل عليه جوزه مسألة قال أبو البقاء
في التبيين اختلف في الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ نحو ما رأيته مذ يومان على ثلاثة مذاهب أحدها أن مذ مبتدأ
وما بعدها خبر والتقدير أمد ذلك يومان وقال بعض الكوفيين يومان فاعل تقديره مذ مضى يومان وقال الفراء

الكلام كله منصوب على الظرف أي ما رأيته من الوقت الذي هو يومان ثم إن هذا كله مبني على الخلاف في أصل مذ ومنذ
قال الأكثرون إنهما مفردتان وقال الفراء أصلهما من وذو الطائية بمعنى الذي وقال غيره من الكوفيين أصلهما من وإذ ثم حذفت الهمزة
وضمت الميم باب القسم مسألة قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في ايمن الله هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم أو هي جمع
ويبنى على هذا الخلاف خلاف في همزتها أهي همزة قطع أم همزة وصل فمذهب البصريين أن ايمن كلمة مفردة موضوعة للقسم
وأن همزتها همزة وصل ومذهب الكوفيين أنها ايمن جمع يمين وهمزتها همزة قطع باب التعجب مسألة قال ابن النحاس في التعليقة
اختلف النحاة في قولنا أفعل به في التعجب هل معناه الأمر أو تعجب مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر فذهب الكوفيون إلى
أن معناه أمر كلفظه وذهب البصريون إلى أن معناه تعجب على الخلاف في التعجب هل هو إنشاء أو خبر قال ويبنى على هذا
خلاف في الجار والمجرور هل هو في موضع نصب أو في موضع رفع فمن قال إن معناه الأمر قال فيه فاعل مستتر قال إن الجار والمجرور
في موضع نصب بأنه مفعول وتكون الباء عنده إما للتعدية كمررت بزيد أو زائدة نحو قرأت بالسورة ومن قال بأن معناه
التعجب لا الأمر قال إن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في أفعل وتكون الباء عنده زائدة لازمة مع الفاعل
مثلها في كفى بالله مسألة قال ابن النحاس لزوم الألف واللام في فاعل نعم وبئس خلاف مبني على الخلاف في فعل الذي
للمبالغة هل هو من باب نعم وبئس أو من باب التعجب فمن قال هو من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم الألف واللام
وغيره ما يشترط في فاعل نعم وبئس ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الألف واللام وباب التعجب فيه
أظهر بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل كما دخلت في باب التعجب في أفعل به باب التوكيد مسألة قال ابن النحاس
هل يجوز أن يقع كل واحد من أكتع وأبصع وأبتع تأكيدا بمفرده فيه ثلاثة مذاهب أحدها نعم والثاني لا بل يكون بعد أجمع
تابعا بالترتيب كما ذكرنا والثالث يجوز أن يتقدم بعضها على بعض بشرط تقديم أجمع قبلها قال ويبنى هذا الخلاف على
أنه هل لكل واحد منها معنى في نفسه أم لا فإن قيل لا معنى لها إلا الإتباع فلا بد من تقدم أجمع وإن قيل بأن
لها معاني جاز أن تستعمل بأنفسها انتهى باب النداء مسألة واختلف في اللهم فمذهب البصريين أن الميم عوض من حرف
النداء ومذهب الكوفيين أنها بقية من جملة محذوفة والأصل يا الله أمنا بخير ويبنى على هذا الخلاف جواز دخول
يا على اللهم فعند البصريين لا يجوز لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض وعند الكوفيين يجوز لأن الميم على رأيهم ليست
عوضا من يا قال أبو حيان في الارتشاف اللهم لا تباشره يا في مذهب البصريين زعموا أن الميم المشددة في آخره عوض
من حرف النداء فلا يجتمعان وأجاز الكوفيون أن تباشره يا وعندهم الميم المشددة بقية من جملة محذوفة تقديرها أمنا
بخير وهو قول ضعيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم باب إعراب الفعل مسألة هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء
في الأجوبة الثمانية أن يتقدم على سببه فيقال ما زيد فنكرمه يأتينا ومتى فآتيك تخرج وكم فأسير قبره قولان
قال البصريون لا وقال الكوفيون نعم والخلاف مبني على الخلاف في أصل العامل فمذهب البصريين في ذلك أن
النصب بأن مضمرة وأن الفاء عاطفة عطفت المصدر المقدر من أن المضمرة والفعل على مصدر متوهم من الفعل الأول
والتقدير لم يكن من زيد إتيان فمنا إكرام وعلى هذا يمتنع التقديم لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه ومذهب
الكسائي وأصحابه أن الناصب هو الفاء نفسها وليست عاطفة ولا معطوف هنا وإنما هي جواب تقدم على سببه فقدم
بعض الجملة فلم يمتنع مسألة اختلف هل يجوز الفصل بين الفاء ومعمولها بأن يقال إن تأتنا فزيدا نكرم
نكرمه إن تأتنا زيدا نكرم فأكرمه فمذهب البصريين المنع ومذهب الكوفيين الجواز والخلاف مبني على
الخلاف في الأصل السابق فالبصريون يقولون ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من يكرم فكما لا يجوز أن يفصل

بين المصدر ومعموله كذلك لا يمتنعان يفصل بين يكرم ومعموله لان لكم في تقدير المصدر والكوفيون اجازوه لانه لا تعطف
عندهم ولا مصدر متوهم **مسئلة** قال ابو البقاء في التبيين لام الجحود والداخلة على الفعل المستقبل ليست ناصبة للفعل
بل الناصب ان مضمرة وعلى هذا تترتب مسئلة وهو ان معمول هذا الفعل لا يتقدم عليه وقال الكوفيون اللام هي
الناصبة فان وقعت بعدها ان كانت توكيدا وعلى هذا يتقدم معمول هذا الفعل عليه **باب التكبير مسئلة** قال ابو حيان
اختلف في تكبير جحمرش فقال بعضهم يكسر على جحارش وقال بعضهم يكسر على جحامر قال والسبب في الاختلاف
في اصل وزنه وفي الحرف الاول المدغم فالذي ما هو فقال القوم وزنه فعلل والميم زايدة للالحاق بجحمرش وادغمت الميم
في الميم فهو من باب ادغام المثلين وقال الاخفش وزنه فعلل والمدغم نون وهو من كلها اصول الحروف فعلى هذا جحمرش
صهصلق قال والاول هو الصحيح والثاني قول الاخفش وتناقض فيه كلام سيبويه **باب التصغير مسئلة** اختلف في تصغير
ركب وطير وصحب وسفر على قولين احدهما وعليه الجمهور انها تصغر على لفظها فيقال ركيب وطير وصحيب وسفير والثاني
وعليه الاخفش انها ترد الى المفرد فيقال رويكبون وطويرات وصحيبون ومسيفرون والخلاف مبني على الخلاف في
هذه الالفاظ ما هي فيها قولان احدهما وعليه الجمهور انها اسماء جموع وعلى هذا فتعلى حكم المفرد من التصغير على لفظها
والثاني وعليه الاخفش انها جموع تكسير وعلى هذا فترد الى مفردها اشار الى هذا البناء ابو حيان **باب الوقف مسئلة**
هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع قال في البسيط فيه خلاف مبني على الخلاف في العامل في التابع فان قلنا انه
يقدر فيه عامل من جنس الاول صح لانه يصير جملة مستقلة فيستغني عن الاول وان قلنا العامل فيه هو العامل في
المتبوع لم يصح قال والصحيح انه لا يجوز الوقف لعدم استقلال الصورة **مسئلة** اختلف في الوقف على اذن والصحيح ان نونها
تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان وعزي للمازني والمبرد قال ابن هشام
في المغني ويبنى على الخلاف في الوقف عليها الخلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف والمازني والمبرد بالنون **مسئلة**
اذا نكر يحيى بعد العلمية فهل يكتب بالياء او بالالف قال ابو حيان يبنى على الخلاف في تعليل كتابة يحيى العلم بالياء فان
عللناه بالعلمية كتبناه بالالف لانه قد زالت علته وان عللنا بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء لان
الاسمية موجودة فيه انتهى الفن الثالث من الاشباه والنظاير ويليه الفن الرابع وهو اللمع والبرق
ان شاء الله تعالى

كتاب اللمع البرقية في الجمع والفرق في العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابدع الخلق وجعل لكل شيء مظهرين من الجمع والفرق والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي سناه اسنى
من البرق **هذا هو الفن الرابع من الاشباه والنظائر** وهو فن الجمع والفرق وهو قسمان احدهما الابواب المتشابهة المتفرقة في كثير
من الاحكام والثاني المسائل المتشابهة المتفرقة في الحكم والعلة وسميته **اللمع والبرق في الجمع والفرق القسم الاول**
ذكر ما افترق فيه الكلام والجملة قال ابن هشام في المغني الكلام اخص من الجملة لا مرادف لها فان الكلام هو القول المفيد
بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره
كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا
مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى جملة
والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل
ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى وقد نازعه بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب ترادف الكلام والجملة وانصف

الشيخ بهاء

الشيخ بهاء الدين ابن النحاس فذكر ما حاصله ان المسئلة ذات قولين وان كل طائفة ذهبت الى قول **قلت** وممن ذهب الى الترادف
الشيخ ضياء الدين بن العلج صاحب البسيط في النحو وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات واجاب عما ذكره ابن هشام في جملة
الشرط ونحوها فقال في البسيط فهم ان المبدل منه في نية الطرح اي في الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع
في بعض الصور نحوها في الذي مررت به زيد للاحتياج الى الضمير قال ونظيره ان الفاعل يطرح جواز تقديمه على الفعل في
الاعم الاغلب ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور وكذلك كل جملة مركبة تفيد ولا يقدح في ذلك تخلف
الحكم في جملتي الشرط والجزاء فانهما لا تفيد احديهما من دون الاخرى وقال ابن جني في كتاب التعاقب ينبغي ان يعلم ان العرب
قد اجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مجرى المفرد لان من شرط الجملة ان تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها و
هاتان الجملتان لا تستغني احديهما عن اختها بل كل واحدة منهما مفتقرة الى التي تجاورها فجرتا لذلك مجرى المفرد الذي
هو ركنا الجملة وقوامها ولذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجاري احكام الجمل وقال **الشيخ محب الدين** ناظر الجيش الذي
يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في انه لا ينفرد كل منهما بصدق على ما يصدق الاخر فليس بينهما عموم وخصوص
واما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي لان كلا منهما كان جملة قبل فاطلقت
الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى انهم كانوا كذلك وقال **الشيخ بهاء الدين السبكي** في تعليقه على
المختصر الفرق بين الكلام والجملة ان الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالاسناد بين الكلمتين ويقتضي الجزئية لا
صورة التركيب والجملة تقال باعتبار كثرة الاجزاء التي يقع فيها التركيب لان الكلام مركب باعتبار الكثرة والوحدة فانه
باعتبار الاجزاء والوحدة باعتبار الهيئة الحاصلة فيقال باعتبار الكثرة والاجزاء الكثيرة تسمى مادة والهيئة الاجتماعية تسمى
صورة **الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى** عقد له ابن جني بابا في الخصائص قال هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره
الى ان يقوده الى افساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير قولنا اهلك والليل معناه الحق اهلك قبل الليل فربما دعا ذاك من لا
دربة له الى ان يقول اهلك والليل بجره وانما تقديره الحق اهلك وسابق الليل وكذلك قولنا زيد قائم ربما ظن بعضهم
ان زيدا هنا فاعل في الصنعة كما انه فاعل في المعنى وكذلك تفسير معنى قولنا سرني قيام هذا وقعود ذاك بانه سرني ان قام
هذا وان قعد ذاك ربما اعتقد في هذا وذاك انهما في موضع رفع لانهما فاعلان في المعنى ولا تستصغر هذا الموضع
فان العرب ايضا قد مرت به وشمت روائحه وراعته وذلك ان الاصمعي انشد شعرا مقيدا التزم الشاعر فيه ان يجعل قوافيه
كلها في موضع جر الا بيتا واحدا وهو * يستمسكون من حذار الالقاء * بتلعات كجذوع الصيصاء * ردي ردي ورد قطاة
صما * كدرية اعجبها برد الماء * فطرد قوافيها كلها على الجر الا بيتا واحدا وهو قوله * كأنها وقد رآها الرائي *
سوغ ذلك علمنا ان التقدير فجميع القوافي ما كان على حرف الجر الا ان ما كان معناه كأنها في وقت رؤية الرائي
على ان الرؤية انما هي معنى الجر من هذا الموضع فجاز ان يخلط هذا البيت بسائر الابيات وكان ذلك له مضافا
ونظير هذا عندي قول طرفة * في جفان تعتري نادينا * وسديف حين هاج الصنبر * يريد الصنبر فاحتاج في القافية
الى تحريك الباء فتطرق الى ذلك بنقل حركة الاعراب اليها تشبيها بباب قولهم هذا بكر ومررت ببكر فكان يجب على هذا
ان يضم الباء فيقول الصنبر لان الراء مضمومة الا انه تصور معنى اضافة الظرف الى الفعل فصار الى انه كأنه قال حين
الصنبر فلما احتاج الى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء اليها ولولا ما اوقعته عليه
الكلام لقيم مكان الكسر هذا اقرب ما يحتمل من ان نقول انه حرف القافية للضرورة فان قلت فان الاضافة في قوله
حين هاج الصنبر انما هي الى الفعل لا الى الفاعل فكيف حرفت غير المضاف اليه قيل الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد واقوى الجزئين

الصادقة والصنوبرة

الشتم
والسكنة في لغة
هذه القلة وفي التفهيم
الصوت كما ذكره الجوهري
في الصحاح لحط
الشد

منها هو الفاعل بكان لا ضا مقدما انما هو لا الى الفعل فلذلك جاز ان يتصور فيه معنى الجزء فان قلت فانت اذا اضفت المشتق
الى الفاعل جررته في اللفظ واعتقدت مع هذا انه في المعنى مرفوع فاذا كان في اللفظ ايضا مرفوعا لكنت تتوسع للحديث عنه
في موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى ان تجوز بقولهم مررت برجل حسن الوجه وتصورناه هو وكذا المعنى الا
لانك كما تصورت في الجرور معنى الرفع كذلك تصورت فالشبه بينهما فتصورت في المرفوع معنى الجر الا ترى ان سيبويه
لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثل ذلك في نفسه وساغ تصوره تمكين هذه الحال وتثبيتها عليه بان
عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر كل ذلك تفعله العرب وتعتقده العلماء في الامرين ليقوى تشابههما وتعمر
ذات بينهما **ومن ذلك** قولهم في قول العرب كل رجل وضيعته وانت وشانك معناه انت مع شانك وكل رجل مع ضيعته فهذا
يوهم من امم ان الثاني خبر عن الاول كما انه اذا قال انت مع شانك فان قوله مع شانك خبر عن انت وليس الامر كذلك
بل لعمري ان المعنى عليه غير ان تقدير الاعراب على غيره وانما شانك معطوف على انت والخبر محذوف للحمل على المعنى فكانه
قال كل رجل وضيعته مقرونان وانت وشانك مصطحبان وعليه جاء العطف والنصب مع ان كما قال الشاعر اغار على معزي
لم يكن اهتدي وصنعاء منها عليه التصرات **ومن ذلك** قولهم انت ظالم ان فعلت الا تراهم يقولون في معناه ان فعلت فانت
ظالم فهذا ربما اوهم ان انت ظالم جواب مقدم ومعاذ الله ان يقدم جواب مقدم ومعاذ الله ان يقدم جواب الشرط وانما
قولهم انت ظالم دال على الجواب وساد مسده فاما ان يكون هو الجواب فلا **ومن ذلك** قولهم عليك زيدا معناه خذ زيدا وهو
لعمري كذلك الا ان زيدا الان انما هو منصوب بنفس عليك من حيث كان اسما لفعل متعد لا انه منصوب بخذ فلا ترى
فرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى فاذا مر بك شيء من هذا عن اصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل اليه فان امكنك ان
يكون تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وان كان تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على
ما هو عليه وصححت طريق الاعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك واياك ان تسترسل فتفسد ما تؤثر اصلاحه الا تراك تفسر
نحو قولهم ضربت زيدا سوطا ان معناه ضربت زيدا ضربة بسوط فهو لا شك كذلك ولكن طريق اعرابه انه على حذف المضاف اي
ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة ولو ذهبت تتاول ضربته سوطا على ان تقدير اعرابه ضربت بسوط كما ان معناه كذلك للزمك
ان تقدر انك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر في نحو قوله امرتك الخير واستغفر الله ذنبا فتحتاج الى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غنيت
عن ذلك كله بقولك انه على حذف المضاف فيه ضربته سوطا ومعناه ضربته بسوط فهذا لعمري معناه فاما طريق اعرابه وتقديره فحذف
المضاف انتهى **قال ابن الحاج** **فعل** **قال ابن الربيع في شرح الايضاح** قالوا الاصل هذا بلد يتسلم لما يقتضيه المعنى والتفسير الذي هذا تفسير المعنى
واما تفسير اللفظ فتقديره بلد يسلم فيه **قال ابن مالك** في شرح الكافية ومن الاستثناء بليس قول النبي صلى الله عليه وسلم يطبع المؤمن على
كل خلق ليس الخيانة والكذب ان ليس بعض خلقه الخيانة والكذب هذا التقدير الذي يقتضيه الاعراب والتقدير المعنوي يطبع على كل
خلق الا الخيانة والكذب **فايدة** قال ابن عصفور في شرح المقرب فان قيل المصدر المنتصب ... على طريقة ما انتصب مفعولا
وعلى طريقة انتصب فاعله مع ان المعنى عندكم واحد وانما ... لا يختلف الاعراب اذا اختلف المعنى **فالجواب** انه اذا كان ... حكم
الاعراب والمعنى متفق نحو ما زيد قائما في اللغة الحجازية وما زيد قائم في اللغة التميمية **الفرق بين الاعراب التقديري والمحلي**
قال ابن يعيش الاعراب يقدر على الالف المقصورة لان الالف لا تقبل الحركة لانها مدة في الحلق وتحريكها يخرجها عن الاستطالة
والامتداد ويغيرها الى مخرج الهمزة فيكون الاعراب لا يظهر فيها لفظا ولكن لان الكلمة غير معربة بل لنبو محل الحركة عنها ولذلك
كان هي هنا من المبنيات فان الاعراب لا يقدر على حرف الاعراب منها الا ان حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها
لظهر الاعراب فيه وانما الكلمة جعلها في موضع كلمة معربة وكذلك ياء المنقوص لا يظهر فيها حركة الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على

الياء المكسور ما قبلها فهي نائبة عن تحمل الضمة والكسرة وقال ابن النحاس في التعليقة الفرق بين الموضع في المبني والتقدير
في المعتل انا اذا قلنا في قام هؤلاء ان هؤلاء في موضع رفع لا نعني به ان الرفع مقدر في الهمزة كيف ولا مانع من ظهوره
لو كان مقدرا فيها لان الهمزة حرف جلد يقبل الحركات وانما نعني به ان هذه الكلمة في موضع كلمة اذا ظهر فيها الاعراب
تكون مرفوعة بخلاف العصا فانا اذا قلنا العصا في موضع رفع نعني به ان الضمة مقدرة على الالف نفسها بحيث لولا ان
الالف من الحركة لاستثقال الضمة والكسرة في ياء القاضي لظهرت الحركة على نفس اللفظ قال ابن الصايغ في تذكرته
الفرق بين افعل التفضيل وافعل من خمسة اشياء جمع افعل على الافاعل والفعل جمع فاعل واستغناؤه عن تانيثه على فعلى ولزومه على افعل
ال او الاضافة او من وقال المهلبي الفرق في الافعل والاحمر ثمان: في صحته في الجمع والتكسير ودخوله من ولا يثنيها
ولزوم تعريفه لا تنكير وقال في الشرح وهذه الاشياء جارية في الافعل وبابه كالافضل والاكبر وفي الاحمر وبابه
كالاصفر والاخضر **ذكر ما افترق فيه ضمير الشان وسائر الضماير** قال في البسيط ضمير الشان يفارق الضماير من عشرة اوجه
انه لا يحتاج الى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغايب فانه لا بد من ظاهر يعود عليه لفظا او تقديرا وانه لا يعطف عليه
ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف غيره من الضماير وهذه الاوجه انه مبهم والمقصود منه الابهام وانه لا يجوز تقديم
خبره عليه وغيره من الضماير يجوز تقديم خبره عليه وانه لا يشترط عود ضمير من الجملة اليه وغيره من الضماير اذا وقع
جملة لا بد فيها من ضمير يعود اليه وانه لا يفسر الا بالجملة وغيره من الضماير يفسر بالمفرد وان الجملة بعده لها محل من الاعراب
وانه لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من الضماير يجوز ان يقوم الظاهر مقامه وانه لا يكون الا للغائب دون المتكلم والمخاطب
لو حكى **ابن هشام** ان المقصود منه الابهام والغايب هو المبهم لان المتكلم والمخاطب في غاية الايضاح **الثاني** انه في المعنى
عبارة عن الغايب لانه عبارة عن الجملة التي بعده وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم وقال ابن هشام في المغني هذا
الضمير مخالف القياس من خمسة اوجه **احدها** عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم هي ولا شيء
منها عليه **والثاني** ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير **والثالث** انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف
عليه ولا يبدل منه **والرابع** انه لا يعمل فيه الا الابتداء او ناسخه **والخامس** انه ملازم للافراد لا يثنى ولا يجمع وان
فسر بحديثين او باحاديث **ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتاكيد والبدل** قال ابن يعيش قد التبس الفصل بالتاكيد والبدل والفرق بين
الفصل والتاكيد ان التاكيد اذا كان ضميرا لا يؤكد به الا مضمر والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر نحو قد
كان زيد هو القايم فصل لا تاكيد لموقعه بعد الظاهر وقد تكون انت القايم تحتملهما ومن الفرق بينهما ان لام
التاكيد يكون ضميرا قد يحل محله ويحكم على موضعه باعرابه قبله وليس كذلك اذا كان فصلا واما الفرق بينه
وبين البدل فان البدل تابع للمبدل في اعرابه كالتاكيد الا ان الفرق بينهما انك اذا ابدلت من منصوب اتيت بضمير
المنصوب نحو ظننتك اياك خيرا من زيد فاذا اكدت وفصلت لا يكون الا ضمير المرفوع ومن الفرق بين الفصل والتاكيد والبدل ان لام التاكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التاكيد والبدل لان اللام تفصل بين التاكيد
والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الاول في البيان **ذكر ما افترق فيه الفصل وسائر الضماير** قال الخليل ضمير الفصل
اسم ولا محل له من الاعراب وبذلك يفارق سائر الضماير قال ابن هشام وينظر على هذا القول اسماء الافعال **ذكر
الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس** قال في البسيط علم الجنس كاسامة وثعالة في تحقيق علميته اربعة اقوال **احدها** انه
وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش انه موضوع على الجنس باسره بمنزلة تعريف الجنس باللام في كثرة الدينار والدرهم فانه
اشارة الى ما ثبت في العقول معرفته وتمييزه فتنطبق على اشخاص الجنس كوضع زيد عليها ان على اشخاصهما ولذلك لم يقبل

يقال له يقرب من اسامة اى اشخاص هذا الجنس تقرب من اشخاص هذا الجنس وانما لم يحتاجوا فى هذا النوع الى تعيين الشخص كما فى
الاعلام الشخصية لان الاعلام الشخصية تحتاج الى تعيين افراد ما يختص بحكم لا يشاركه فيه غيره ولا يقوم غيره
مقامه فيما يطلب عنده من معاملة او استغاثة وغير ذلك واما افراد انواع الوحوش والحشرات فلا يطلب منها ذلك
فلذلك لم يحتج الى تعيين افرادها ووضع اللفظ علما على جميع افراد النوع لاشتراكها فى حكم واحد قال ابن يعيش وهى اعلام
لفظية وهى فى المعنى نكرات لان اللفظ وان اطلق على الجنس فقد يطلق على افراده ولا يختص شخصا بعينه وعلى هذا
يخرج عن حد العلم والقول الثانى لابن الحاجب انها موضوعة للحقائق المتحدة فى الذهن بمنزلة التعريف باللام للمعهود
فى الذهن نحو اكلت الخبز وشربت الماء لبطلان ارادة الجنس وعدم تقدم المعهود الوجودى واذا كانت موضوعة على
الحقيقة المعقولة المتحدة فى الذهن فاذا اطلقت على الواحد فى الوجود فلا بد من القصد الى الحقيقة وصح اطلاقها
على الواحد فى الوجود لوجود الحقيقة المقصودة فيكون التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع لانه يلزم اطلاقه
على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدد فان قيل الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود فاذا اطلق على الواحد فى الوجود فقد
اطلق على غير ما وضع له قلنا وان صحت المغايرة بذلك بين الحقائق الا انه بمنزلة المتواطئ الواقع على حقائق مختلفة
بمعنى واحد كالحيوان الذى يشترك فيه حقائق المتواطئ المختلفة فكذلك ههنا يشترك الذهنى والوجودى فى الحقيقة وان
كان الوجودى مغايرا للذهنى والفرق بين اسد واسامة ان اسدا موضوع لكل فرد من افراد النوع على طريق البدل فالتعدد
فيه من اصل الوضع واما اسامة فانه لزم من اطلاقه على الواحد فى الوجود التعدد فالتعدد فيه جاء ضمنا لا مقصودا
بالموضوع والقول الثالث انها لم يتعلق بوضعه غرض جميع بل الواسعين بعادة العرب اذا وقع طرفه على وحش عجيب او طير غريب
اطلق عليه اسما يشتقه من خلقته او من فعله ووضعه عليه فاذا وقع بصره مرة اخرى على مثل ذلك اطلق الفرد اطلق على الجنس
الاسم باعتبار شخصه ولا يتوقف على تصور ان هذا الموجود هو الذى رآه اولا او غيره فصارت مشخصات كل نوع مندرجة
تحت الاول بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع الاشخاص متحدة مثل نسبة زيد الى الاشخاص المتعينين به وعلى هذا فاذا
اطلق على الواحد فقد اطلق على الجميع فلا يندرج الكل تحت الوضع الاول الا اطلاقا وانما وضع اللفظ عليه لعلامة ثانية وثالثة
بحسب اشخاصه من غير تصور ان الثانى والثالث هو الاول او غيره والقول الرابع قاله ان لفظ علم الجنس موضوع على القدر
المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية فان لفظ اسامة مثلا يدل على الحيوان المفترس بعض الاعيان المشترك بين
الوجودية والذهنية فاذا اطلق على الواحد فى الوجود فقد اطلق على ما وضع له لوجود القدر المشترك وهو الافتراس بعض
الاعيان ويلزم من ارتباطه الى الوجود التعدد فيكون التعدد من اللوازم لا مقصودا بالوضع بخلاف اسد فان التعدد مقصود
بالوضع واذا تقرر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس باموره احدها امتناع دخول اللام على اسمها وجوازه فى الاخر ولذلك
كان ابن لبون وابن مخاض اسمى جنس لدخول اللام عليهما ولم يكن ابن عرس اسم جنس لامتناع ابن العرس والثانى امتناع ما
يدل على العلمية والثالث نصب الحال عنها على الاغلب والرابع نص اهل اللغة على ذلك واما الاضافة فلا دليل فيها
لان الاعلام جاءت مضافة كابن عرس وابن مقرض واسم الجنس جاء مضافا كابن لبون وابن مخاض انتهى كلام صاحب
فايدة قال صاحب البسيط الفرق بين الاشتراك الواقع فى النكرات والاشتراك الواقع فى المعارف ان اشتراك النكرة
مقصود بوضع الواضع فى كل مسمى غير معين واما الاشتراك فى المعارف فالاشتراك فى الاعلام اتفاقى غير مقصود
بالوضع لان واضع الاسم على العلم لم يقصد اشتراكه غيره لما تمايزت الاشياء حصل بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ الواحد
فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك فى تعريفها لكونه اتفاقيا غير مقصود للواضع واما الاشتراك الواقع فى المضمرات و

واسماء الاشارة وما عرف باللام وان كان مقصود الواضع فانه اشتراك فى المسمى المعين فلذلك لم يقدح فى التعريف بخلاف
اشتراك النكرات فانه فى كل مسمى غير معين فلذلك افترقا الاشتراكان فايدة قال الزملكانى فى شرح المفصل الفرق بين
اللام فى الزيدان واللام فى الرجلان ان معنى الزيدان المشتركان فى الحقيقة ثم الفرق بينهما انه ولذلك لو سميت امراة زيد
وجمعت بينهما وبين رجل يسمى بزيد لقلت فى التثنية الزيدان لاشتراكهما فى التسمية مع اختلاف الحقيقتين وانما
اتوا باللام دون الاضافة لان اللام اقوى فى افادة التعريف من الاضافة فكانت اقرب الى العلمية لان الاضافة اكثر
فان المضاف اليه قد يكون اكثر من حرفين وثلاثة ولان امتزاج اللام اشد ولذلك يتخطاها العامل مع انه يقدر
بعض اعلام لا يعرف لها ملابس فقضاف اليه والعهدية لا تفتقر الى ذلك فايدة قال ابن يعيش الفرق بين ذو التى
بمعنى الذى على لغة طيئ وبين التى بمعنى صاحب من وجوه منها انها فى لغة طيئ توصل بالفعل ولا يجوز ذلك فى ذو
بمعنى صاحب ومنها ان ذو فى مذهب طيئ لا يوصف بها الا المعرفة والنكرة اذ اضفتها الى نكرة وصفت بها النكرة
وان اضفتها الى معرفة صارت معرفة ووصفت بها المعرفة وليست التى بمعنى الذى كذلك لانها معرفة بالصلة على
تعريف من وما ومنها ان التى فى لغة طيئ لا يجوز فيها ذى ولا ذا ولا تكون الا بالواو وليس كذلك التى بمعنى صاحب فايدة
قال الاندلسى فى شرح المفصل الفرق بين الموصول الاسمى والموصول الحرفى ان الذى توصل بما هو خبر وان توصل
بالخبر والامر وغير ذلك لان المقصود بالصلة فى الحرفى يوضع من جميع ذلك ذكر ما افترق فيه باب كان وباب ان انهما
فانه يجوز فى باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان نحو كان قائما زيد وقائما كان زيد ولا يجوز تقديم الخبر على
ان ولا على اسمها الا ان يكون ظرفا او مجرورا ذكر ما افترق فيه باب كان وسائر الافعال قال ابو الحسين بن ابى الربيع فى شرح
الايضاح كان واخواتها مخالفة للاصول لان الافعال جاءت لتبقى اشياء احدها ان هذه الافعال اذا سقطت بقى المسند
اليه وغيرها اذا سقطت لم يبق كلام الثانى ان هذه الافعال لا تؤكد بالمصدر لانها لم تدل عليه وغيرها من الافعال
يؤكد بالمصادر لانها تدل عليها نحو قام قياما وما زال زيد الا قائما الثالث ان الافعال التى ترفع وتنصب تبنى للمفعول وهذه
تبنى لا تقول كين قائم لان قائما خبر عن المبتدا فاذا زال المبتدا زال الخبر ولذا وجد المبتدا وجد الخبر الرابع ان
الافعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لانه خبر المبتدا قال ابن الحاجب
فى الفرق بين هذه الافعال والافعال الحقيقية ان اثنا على فى تلك غير الفضول تحصر فى بعضه وهذه مرفوعها
هو منصوبها فايدة قال ابن النحاس فى التعليقة ما دام تخالف باقى اخواتها من وجه اما من جهة المخالفة فان ما فيها
فى موضع نصب على الظرف ولذلك لا تتم مع اسمها ومنصوبها كلاما وتحتاج الى شئ اخر يكون ظرفا له كقولك لا كلمك
ما دمت مقيما انتهى فمحوا امثالك وما فى باقى اخواتها حرف نفى واما وجه الموافقة فهو انها كسائر جميع الاخوات
والدوام فايدة قال الاعلم فى نكتة الفرق بين كان ويكون انه يجعل اخواتها ان كان لما انقطع وهذه لما لم ينقطع تقول
كان يقوم فهو حق فى وقت اخبارك غير منقطع فتباه نقله ابن الصايغ فى تذكرته فايدة قال الامام فخر الدين الفرق بين
كان التامة والناقصة ان التامة بمعنى حدث ووجد الشئ والناقصة بمعنى وجد موصوفية الشئ بالشئ فى الزمن الماضى
وقال ابن النحاس فى شرح المقدمة ابن معط الفرق بينهما ان التامة تختص بها عن ذلك اما مستغن بمرفوعها او تتم والناقصة
يحتاج بعدها عن اقتضاء الصفة الحادثة من الذات الى تقويمها والذات موجودة قبل حدوث الصفة وبعدها والتامة
بالمرفوع وتؤكد بالمصدر وتعمل فى الظرف والحال والمفعول له ويلحقها الجار والناقصة بخلاف ذلك كل ذلك انتهى قال الشيخ
تاج الدين بن مكتوم فى تذكرته قال الامام ابو جعفر بن الامام ابى الحسن بن ابى الباذش قال ابو القاسم الشنتريني فيما عدى

الفرق بين كان التامة والناقصة

كلام مختصر المحاربين بعد ان كان التي يضمر فيها الاسم والتي هي الناصبة ضعيفها فقد اخطأ وانما هو غيرها والفرق بينهما
ان التي على معنى الامر والشأن لا يكون اسمها الا مضمرا فيها وغير مستتر والتي على غير معنى الامر والشأن لا يتقدم خبرها
والناصبة يتقدم خبرها والتي على معنى الامر والشأن لا ينعت اسمها ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والتي
يجوز في اسمها كل هذا والتي على معنى الامر والشأن لا يكون خبرها الا جملة ولا تحتاج الجملة ان يكون فيها عائد يرجع
الى الاول والناصبة ليست كذلك لا بد من عائد يرجع الى الاول من خبرها اذا كان جملة فقد ثبت بهذا كله ان كان
التي على معنى الامر والشأن ليست الناصبة قال الجزولي والصحيح ان كان المضمر فيها الامر والشأن هي كان الناصبة والجملة في
موضع نصب على كل حال لان الامر والشأن يكون مبتدأ مضمرا في ان واخواتها وظننت واخواتها والجملة المفسرة له في
موقع خبر هذه الاشياء وما ثبت انه خبر للمبتدأ وما ذكر معه ثبت انه خبر لكان انتهى **ذكر ما الفرق فيه بين ما الحجازية وليس** قال القاضي
المشاهد بينهما الفرق من ثلاثة اوجه دخولها على المبتدأ والخبر وكونها للنفي ويكون النفي فيها للحال ثم خالفت ما الكوفي
عشرة اوجه يبطل عملها بزيادة ان ودخول الا وتقديم الخبر ومعموله واذا عطف عليها سبق نحو ما زيد راكبا ولا ماشيا
اخوه جاز في ماشيا الرفع والنصب واجاز سيبويه الا الرفع نحو ما زيد ساكنا ولا ذاهب عمرو ولا تحمل الضمير فلا يقال زيد
ما الا قائما كما يقال زيد ليس الا قائما ولا تستعمل لان الافعال تستعمل بعضها بعضا واذا كان بعد الاسم فعل فالحمل عليه
من الاسم نحو ما زيدا اضربه على تقديرها اضرب زيدا اضربه وهو اولى من نصبه لانه يخبر عنهما بفعل لما من الافعال انها انّه
تام لانها تنوب الحال ولا يحسن تقديم الخبر المجرور نحو ما بقائم زيد كما يحسن في ليس ما الصحيح ما جاز فيها يجوز في ليس ولا عكس
في ما جميع ما جاز في ليس لقوة ليس في بابها بالفعلية والنفي فانما شابه الفعل ولا يكاد يشبهه من جميع وجوهه **وقال الناظم**
تنهم فان الفرق فيما بينهما ✽ وليس بعيد بيت لاولي الفهم ✽ زيادة ان من بعدها تبطل لها ✽ والا واخبار يقدم من للعلم
ومعمولها يجري كذا ان عقبتها ✽ ومسئلة في العطف تنبيه لاهل الحكم ✽ ويمتنع الاضمار فيها ولا ✽ فتشتغل الذكي ولا الفهم
وان كان زيد بعد الاسم فعل لمانا ✽ تقدمه للفعل اولى من الاسم ✽ ولا تحمل التاء ضميرا اذ حملها ✽ ولا الباء في تقديمه فيما تقدم
ذكر ما الفرق فيه بين لا وليس قال ابن هشام في المغني لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث جهات احدها ان عملها قليل
حتى ادعى انه ليس بموجود الثاني ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان
خبرها مرفوع الثالث انها لا تعمل الا في النكرات **ذكر ما الفرق فيه بين لا وان** قال ابن هشام في تذكرته لا تساوي ان ولكن
احكام جملة هي فيها موضع دون سائر اخواتها احدها العطف على الموضع والثاني دخول الفاء في الخبر لتضمن معنى الشرط
الثالث عدم جواز عملها في الحال والظرف ويجوز في غيرها لا سيما الثلاثة والرابع عدم جواز الاعمال والالغاء اذا قرنت بما
عند ابن السراج والزجاج محتجين بان ذلك انما جاز في ليت وحدها وفي كان ولعل قياسا عليها لا شيء اكثر في ان ارتفع
الابتداء والموضع لانقطاعها الا ان لما جاز في ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها الخامس دخول اللام في الخبر
لكنه فان المكسورة باطراد وفيهما بندور وهذا هو الانصاف وان الاول تأويل في ولكن حين قرأها الصيدلاني في قراءة بعضهم الا
انهم ليأكلون الطعام كل ذلك لما ذكر الابتداء معنى انتهى **ذكر ما الفرق فيه بين ان الثقيلة المفتوحة والخفيفة** قال ابن هشام
في المغني شرط المخففة في جواز حذف الخبر وسدها مسد جزئي الاسناد في باب ظن وحسبت ان الخفيفة وصلتها بسدها
في باب عسى وخصوا الثقيلة بذلك في باب لو فقولوا عسى ان تقوم ويمتنع عسى انك قائم ولو انك تقوم ولا يجوز لو ان تقوم
شرح المفصل للاندلسي ان الخفيفة الناصبة للمضارع اشبهت الثقيلة العاملة في الاسماء من اربعة اوجه احدها
ان لفظها قريب من لفظها واذا خففت صارت مثلها في اللفظ الثاني انها معا عاملة فيه مصدرية مثل ان الثقيلة والثالث

لما وليها عملت فيه موضعا من الاعراب كالثقيلة والرابع ان كل واحدة منهما تدخل على الجملة انتهى وقال ابن الفارسي في
التعليقة ان الثقيلة للحال وان الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل **ذكر ما الفرق فيه بين لا وان** قال ابن هشام تخالف لا
ان من سبعة اوجه احدها انها لا تعمل الا في النكرات الثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا يبنى الثالث انه يتقاطع هي
عنها في اسمها نحو لا رجل قائم بما كان عرفا او بعضا قبل دخولها لا انها وهذا قول سيبويه وقال الاخفش لا
ولا خلاف انه يتقاطع فيما اذا كان اسمها عاملا الرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا
الخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف نحو لا رجل ظريف فيها
ولا رجل وامرأة فيها السادس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت السابع انه يكثر حذف خبرها اذا علم **ذكر ما الفرق فيه بين**
الالغاء والتعليق قال ابن اياز معنى التعليق في باب ظن ان يتسلط على الاسمين ما يكون حاجبا للفعل عن العمل في لفظ
الاسمين ويكون العمل في موضعهما وهذا حكم بين حكم الالغاء وهو ابطال العمل بالكلية وبين حكم الاعمال في
ذلك التعليق اشبه بالمعلقة وهي التي ليست ممسكة ولا مطلقة وقال ابن الخشاب ولقد اجاد اهل الصنعة
في وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته لكل الاجادة وقال ابن يعيش في شرح المفصل التعليق ضرب من الالغاء
لان ابطال العمل انما هو لفظا لا محلا والالغاء ابطال العمل بالكلية فكل تعليق الغاء وليس كل الغاء
تعليقا قال ابن الخباز في ذكره ما بين التعليق والالغاء عموما وخصوصا انظر فانه لا عموم ولا خصوص بينهما وفي
تذكرة ابن هشام قال ابن اياز التعليق لا يجوز الا في الافعال الاخبار التوسيط والتأخير وان التعليق لا يتعدى المضمر وان يكون
قلبيا قال فاما التعليق فيكون في هذه الافعال وفي اشباهها انتهى **ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا** قال ابن
هشام جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول اختصارا او اقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار
الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي تكن
منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه ومن اوقع عليه
فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل الفعل فيقتصر
عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول
له ومنه ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون كلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رأيت ثم
اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب
وذروا الاسراف واذا حصلت منك رؤية هناك وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعول فيذكران نحو ولا
تأكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما
قلى وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوده تقديره نحو هذا الذي بعث الله رسولا وكلا وعد الله الحسنى
وما شئت تحت بمستباح **ذكر ما الفرق فيه بين باب ظن وباب علم** قال ابن اياز لا يجوز في باب اعلم الالغاء ولا التعليق لانه
بمنزلة في علله لانك لو قلت اعلمت انك عمرا قائما ثم لم يتقدم من الكلام مبتداء وخبر كان غير مفيد لانه قال عمرو
قائم لا يستقيم جعله خبرا عن زيد وكذا الحكم في الالغاء ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثالث
ولا على الثالث دون الثاني وفي الاقتصار على المفعول الاول خلاف **ذكر ما الفرق فيه بين المفعول** قال ابن يعيش المصدر هو
المفعول الحقيقي لان الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والافعال كلها متعدية اليه
سواء كان يتعدى الفاعل او لم يتعد نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قياما وليس كذا لا غيره من المفعولين الا ترى

ان زيدا من قولك ضربت زيدا ليس مفعولا للفعل الحقيقة انما هو مفعول لله تعالى وانما قيل له مفعول على معنى ان فعلا وقع
به ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس والفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر
عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى ويسمونه مصدرا
مجازا نحو ضربت ضربا في قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم المعنى الصادر عن
الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ سبحان بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف
معناه البراءة والتنزيه انتهى وقال ابن الحاجب في اماليه الفرق بين قولك مصدر واسم مصدر ان المصدر الذي له فعل
يجري عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى فانه لنوع من الرجوع ولا
فعل له يجري عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظا احدهما للفعل والآخر للآلة التي
يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والاكل والاكال فالطهور المصدر والطهور اسم ما يتطهر به والاكل المصدر والاكال
ما يؤكل انتهى ذكر الفرق بين عند ولدى ولدن قال ابن هشام يفترق من ستة اوجه لا يكون عند ولدن الا اذا كان المحل
ابتداء غاية نحو اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما بخلاف لدى ولا تكون لدن فضلة بخلافهما
من ضربها وجر عند كثير وجر لدى ممتنع وهي مبنية وهما معربان وهي قد تضاف للجملة كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب
ولا تضافان لها خلاف فانهم حكوا في غدوة لدن غدوة النصب بعدها الجر بالاضافة والنصب على التمييز والرفع باضمار كان تامة
ثم ان عند امكن من لدى من وجهين احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان علم ويمتنع ذلك في لدى
ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال
الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم ابن الحريري انه لا فرق بين لدى وعند وقول
ابن هشام انتهى ذكر الفرق بين اذ واذا وحيث قال ابن هشام قد ذكرنا اعلم ان اذ واذا وحيث اشتركن في امور وافترقن في
امور فاشتركن في الظرفية ولزومها والاضافة ولزومها وكونها للجمل وابناء ولزومه والمعنى وقد يخرج عنه في
ثمانية وفيها حيث تشترك اذ واذا في انهما للزمان ولا يكونان للمكان وانهما يكفان بما عن الاضافة فيفيدين معنى الجزاء
جازمين فيما نسبنا مطلقا وانهما يضافان للجملة الفعلية وافترقا فاذا بان اذ يفيد معنى الشرط دون اذ وانها لا تضاف الا الى
الجملة الفعلية وافترقت حيث بانها تكون للمكان والزمان وانها لا يكونها المكان انتهى ذكر الفرق بين وسط بالسكون
ووسط بالفتح كالنحو قال الجوهري الشهيري فرق ما بين قولهم وسط الشيء ووسطه بالتحريك موضع صالح للتكلم
ولوقوع كما تراه بيننا كجلسنا وسط الجماعة ووسط الدار كلهم جالسين قال الفارسي في القصريات اذا قلت حفرت
وسط الدار بئرا فالسكون في يكون الظرف وبه مفعول به واذا قلت حفرت وسط الدار بئرا بالتحريك فوسط مفعول به وبئرا
حال ذكر الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف قال ابن يعيش اعلم ان التحقيق وانتقالها اسم بالواو وما حقق بها الاولى كما
في المفعول معه واو مجمع علم اختصصتم بالمفعول معه ومجمع قبل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب ان التي للعطف توجب
الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع انما توجب المصاحبة فاذا عطفت بالواو شيئا على شيء دخل في معناه ولا
يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقاربة كقولك قام زيد وعمرو فليس احدهما ملابسا للآخر ولا مصاحبا له
واذا قلت ما صنعت وأباك فانما تريد ما صنعت مع ابيك واذا قلت استوى الماء والخشبة وما زلت اسير والنيل فالغرض
منه المصاحبة والمقاربة وقال الاندلسي الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف انك اذا قلت قام زيد وعمرو كان احدهما
ملابسا للآخر ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة واذا قلت ما صنعت وأباك فما صنعت وأباك انما تريد

يجب

ما صنعت مع ابيك وان بلغت في فعلك به وما انت مع الفرس في انحدارك وتحققك به باب الاستثناء قال ابن يعيش الفرق
بين البدل والنصب في قولك ما قام احد الا زيدا انك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة فتنصبه
كما تنصب المفعول واذا ابدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر الاول كالتوطئة فيه كما ترفع
الخبر لانه معتمد الكلام وتنصب الحال لانه تبع للمعتمد في نحو زيد في الدار قائما وقائما انتهى باب ما قال ابن يعيش الفرق بين غير اذا
كانت صفة وبينها اذا كانت استثناء انها اذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئا ولم تنفه عنه لانه
مذكور على سبيل التعريف فاذا قلت جاءني غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجيء وانما
هو بمنزلة قولك جاءني رجل ليس بزيد واما اذا كانت استثناء فانه اذا كان قبلها ايجاب فما بعدها نفي واذا كان قبلها نفي
فما بعدها ايجاب لان ها هنا يحمل على الا فكان حكمها كحكمها ذكر الفرق في غير الاوجه قال ابو الحسن الابذي في شرح
الجزولية افترقتا الا وغير في ثلاثة اشياء احدها ان غير لا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء والا ليست كذلك
عندي درهم غير جيد لو قلت عندي درهم الا جيد لم يجز الثاني الا اذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف
واقامة الصفة مقامه فتقول قام القوم الا زيد ولو قلت قام الا زيد لم يجز بخلاف غير اذ تقول قام القوم غير زيد
قام غير زيد وسبب ذلك ان الا لا تعرف لم تتمكن في الوصفية فلا تكون صفة الا تابعا كما ان اجمعين لا يستعمل الا تابعا
الا تابعا الثالث انك اذا عطفت على الاسم الواقع بعدها الا كان اعرابك المعطوف على حسب المعطوف عليه واذا عطفت
على الاسم الواقع بعد غير جاز الجر والحمل على المعنى انتهى ذكر الفرق بين الحال والتمييز قال ابن هشام في المغني اعلم انهما اجتمعا
في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما اوجه
الافتراق فاحدها ان الحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا اسما والثاني ان الحال قد يتوقف معنى
الكلام عليها نحو ولا تمش في الارض مرحا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى بخلاف التمييز والثالث ان الحال مبينة
والتمييز مبين للذوات والرابع ان الحال تتعدد بخلاف التمييز والخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا
او وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح والسادس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان
والسابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك انتهى ملخصا وبقيت فروق اخرى تتبعتها واوردتها
ذكر الفرق في الحال والمفعول قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول من حيث انها تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل
بالفاعل وان في الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليل على المفعول ولهذا اشبه اسحق ان تكون منصوبة مثله وتفارق في انها هي
الفاعل في المعنى وليست غيره فالحال اذا جاء زيد راكبا هو زيد وليس المفعول كذلك بل يكون الا غير الفاعل او في حكمه
ضرب زيد عمرا والحال دالة لا تمنع ضرب تتوهم ضرب بنفسه لان انما دالة على المفعول فانها قد تكون ضربت نفسه فانه في حكم الاجنبي
ولذلك فيها الحال بما يفعل بالفعل الخاطب ما يعمل بالاجنبي وتعمل فيها الفعل اللازم وليس المفعول كذلك ولا تكون الا
نكرة والمفعول يكون نكرة ومعرفة والحال تشبه الظرف من حيث انها مفعول فيها وتشبه ظرف الزمان وذلك لانها مقدرة بفي كما يقدر
الظرف بفي فاذا قلت جاء زيد راكبا فتقديره في حال الركوب كما ان جاء زيد اليوم تقديره في اليوم وخص الشبه بظرف الزمان
لان الحال لا تبقى بل تنتقل الى حال اخرى كما ان الزمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره قال الخضراوي في المفصل الحال احدى الجمل
الحالية المقترنة بالواو وقد يجيء الواو الذي الحال الحال لا ظاهره الظرف لان الشبه بينهما وبينه قال ابن الخشاب في
التعليقة الحال تشبه الظرف في انها مقدرة بفي وتفارق بانه انه في تقدير لفظ الظرف في الحال انه لا تقوم مقامها في الاضافة
اليه يستدعا نحو جاء زيد قائما اي في حال قيامه وقال الخضراوي في شرح المفصل الحال تشبه المفعول به في نوع وتشبه الظرف

والتمييز والخبر اما شبهها بالمفعول به فلان في الفعل دلالة على كل واحد منهما فاذا قلت ضربت دل ذلك على مضروب
وعلى حال ولان كل واحد من الحال والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل واما شبهها بالظرف من قبل الظرف مفعول
فيها والحال تنتقل كانتقال الزمان وانقضائه ويحسن فيها دخول في واما شبهها بالصفة فان الصفة اصل الحال
والحال منقولة من الصفة الى الظرفية ولهذا لا يكون الحال في الغالب الا اسم فاعل او مفعول واسماء الفاعل
والمفعول انما كانت ليوصف بها لا تكون مفعولا فيها واما شبهها بالتمييز فانها لا تكون الا نكرة ولانها
تبين الهيئة التي وقع عليها الفعل كما يبين التمييز النوع واما شبهها بالخبر فانها نكرة جاءت لتفيد وكذلك الخبر
التنكير فيه هو الاصل والفرق بينها وبين المفعول انها يعمل فيها المتعدي وغير المتعدي واللازم والمفعول به يكون
ظاهرا ومضمرا ومعرفا ومنكرا ومشتقا وغير مشتق والحال لا تكون الا اسما ظاهرا نكرة مشتقة والفرق بينها
وبين الظرف ان الحال هيئة الفاعل والمفعول فهي في المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف وايضا فان الظرف يعمل فيه
معنى الفعل متأخرا ومتقدما واما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل الا متقدما عليها وقال ابن الخشاب في ما بين الحال
والمفعول به من اوجه احدها ان الحال لا تكون الا نكرة والمفعول يكون معرفة ونكرة والثاني ان الحال في الاغلب هي ذو الحال
وليس المفعول هو الفاعل والثالث ان الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل والمفعول لا يعمل فيه المعنى والرابع ان المفعول
يبنى له الفعل فيرتفع رفع الفاعل والحال لا يبنى لها الفعل انتهى ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة قال ابن هشام
كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها امور احدها ان المعترضة تكون غير خبرية كالامرية والدعائية و[illegible]
والتنزيهية الثاني انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن والسين وسوف والثالث انه يجوز اقترانها بالفاء
الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت ذكر الفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من قال الاندلسي في
شرح المفصل الفرق بينهما من وجوه احدها ان الثاني غير الاول في الاضافة التي بمعنى اللام سواء انعقد في ابتداء او
لم ينعقد فانه يتقوى ان يكون باسم الغلام والثاني ان الاول المغايرة حاصلة وان اتحدا اللفظ واما التي بمعنى من فان الاول
بعض الثاني والثاني ان التي بمعنى اللام لا يصح ان يوصف الاول بالثاني والتي بمعنى من يصح ذلك فيها والثالث ان التي
بمعنى اللام لا يصح فيها ان يكون الثاني خبرا عن الاول والتي بمعنى من يصح فيها ذلك قال ابن برهان اذا صح ان يكون
الثاني خبرا عن الاول فالاضافة بمعنى من فان امتنع ذلك فهي بمعنى اللام الرابع ان التي بمعنى اللام لا يصح انتصاب
المضاف اليه فيها على التمييز ويصح في التي بمعنى من ذكر الفرق بين حتى الجارة والى قال الخضراوي في تمويه الكلام حتى اذا
كانت جارة وافقت الى في انتهاء الغاية وخالفتها في ثلاثة اشياء احدها انها لا تدخل على المضمر فلا يقال حتاه كما
يقال اليه والثاني ان فيها معنى الاستثناء وليس ذلك في الى والثالث ان الى تقع خبرا للمبتدا كقوله تعالى والامر
اليك وحتى لا تكون كذلك وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معطي وانفردت حتى عن الى في الغاية بامور
احدها ان المجرور بها يجب ان يكون آخر جزء مما قبلها او ملاقي الآخر تقول اكلت السمكة حتى راسها ولا تقول حتى
نصفها او ثلثها كما تقول الى نصفها الى ثلثها والثاني ان ما بعد حتى لا يكون الا من جنس ما قبلها فلا تقول ركبت الحمير
حتى الجمال ولا يلزم ذلك في الى تقول ذهب الناس الى السوق والثالث ان حتى لا تقع مع مجرورها خبرا للمبتدا
والرابع انها مختصة بالظاهر بخلاف الى ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل قال ابن السراج في الاصول الفرق
بين المصدر وبين اسم الفاعل ان المصدر يجوز ان يضاف الى الفاعل والى المفعول تقول عجبت من ضرب زيد عمرا فيكون
زيد هو الفاعل في المعنى ومن ضرب زيد عمرو فيكون زيد هو المفعول في المعنى ولا يجوز هذا في اسم الفاعل لا يجوز

ان يقال عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل وقال المهلبي الفرق بينهما من ستة اوجه ان اسم الفاعل يتحمل الضمير بخلاف
المصدر وان الالف واللام فيه تفيد شيئين التعريف والموصولية وفي المصدر تفيد التعريف فقط وانه يجوز تقديم معموله
نحو هذا زيدا ضارب بخلاف المصدر وانه يعمل بشبه الفعل والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء لانه الاصل وانه لا يعمل
الا في الحال او الاستقبال والمصدر يعمل في الازمنة الثلاثة والسادس ما ذكره ابن السراج من الاضافة وقال
نظما: يباين في مصدر الافعال الاسم لفاعلها بواسطة وخمس ضمير بعد الف ولام ومتقدم لمعموله بنكس ودخله الا
ثم ونفي وازمنة تمت بغير حبس. وقال ابن الخباز في اماليه ومن الفرق بينهما ان المصدر يعمل معتمدا وغير معتمد
واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على موصوف او ذي خبر ونحوه ذكر الفرق بين المصدر والفعل قال ابو الحسين بن ابي الربيع
في شرح الايضاح يحذف الفاعل من المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما بخلاف الفعل فانه لا يحذف معه الفاعل
لان في ذلك نقضا للغرض لانه بني للاخبار عنه والمصدر لم يبن لفاعل ولا مفعول وانما يطلبهما من جهة المعنى فكما
يحذف معه المفعول يحذف الفاعل لان نسبة المصدر لهما سواء ذكر الفرق بين المصدر وان وصلتها افترقا في امور الاول
والثاني قال ابن مالك في شرح العمدة ولم ينب المصدر المؤول في الفاعل والزمان معا فلا بد من حرف التعليل نحو جئتك
لرغبة فيك او جئتك لمسامرتك لو [illegible] كان المصدر ان وصلتها وان وصلتها لم يجب حرف التعليل بل يجوز
ان يقال جئتك ان رغبت فيك وجئتك ان [illegible] وكذا [illegible] في [illegible] وان [illegible] قد اطرد فيهما جواز
الاستغناء عن حرف الجر في هذا الباب وغيره [illegible] وغيره [illegible] في باب التعدي واللزوم والحذف
مع ان وان [illegible] مع [illegible] فيقال عجبت ان [illegible] وعجبت من [illegible] باظهار الجار مع المصدر وجوبا
مع ان وان وصلتهما الثالث قال ابو حيان نعم ابن الطراوة انه لا يجوز ان يضاف اليه ومعمولها قال لانه معناها الا
[illegible] فجهة الاسكان وليس [illegible] والنية في المضاف اثبات [illegible] بثبوت [illegible] اضيف اليه فاذا كان
اليه غير ثابت [illegible] قال ابو حيان وهو مردود بالسماع [illegible] العرب [illegible]
مخافة ان تفعل [illegible] الرابع قال ابن يعيش [illegible] الاول [illegible]
[illegible] كانه قال [illegible] الارنب [illegible]
[illegible] الارنب [illegible] والفرق بينهما [illegible] من الفعل
يعمل فيه [illegible] الخامس قال ابو حيان [illegible]
لا يبعث [illegible] التصريح [illegible] ولا يجب
التصريح [illegible] التصريح [illegible] المصدر [illegible]
ولا [illegible] بخلاف صريح المصدر فانه يجوز [illegible] المنطوق به وانما [illegible]
العرب وقال ابن هشام في المغني [illegible] بحكم المصدر [illegible] بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير
كذلك السادس والسابع والثامن قال ابن هشام في المغني لا يعطى المصدر حكم ان وان وصلتهما في جواز [illegible]
ولا في [illegible] في الاسناد [illegible] ولا في النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت ان تقوم او انك قائم ولا
يجوز الاعجبت من [illegible] تقول [illegible] تقوم او انك قائم ولا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول [illegible] ان تقوم ولا
يجوز [illegible] قيامك ويقال جئتك صلاة العصر ولا يجوز جئتك ان تصلي العصر [illegible] قال ابن يعيش [illegible] وقال ابن [illegible]
[illegible] مع ان وان [illegible] لا يجوز مع المصدر لا تقول [illegible] لا [illegible]

بصلتها ولا طول هنا وقال ابن النحاس يجوز في باب التحذير مع ان من غير حرف الجر ومنع حرف الجر وحذف العطف
يجوز في غيرها المصدر ان كان او غيره والناسخ قال ابن يعيش في قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون وقول الشاعر
ان نطقت بغيث مثل وغيره على الفتح لاضافتها الى غير متمكن فان قيل فان والفعل في تاويل المصدر وكذلك ان المشددة
مع ما بعدها والمصدر اسم متمكن فلم وجب البناء قيل كونها مع الفعل في تقدير المصدر شيء تقديري والاسم غير ملفوظ
به واما الملفوظ به حرف وفعل فلما اضيفتا الى ما ذكرنا مع انه لم يضفها الاضافة قد بينا امرها لان الاضافة فربما
ان تقع على الاسماء المفردة فلما خرجت هنا عن بابها بني الاسم الفاشي فيها اضربت زيدا ضربا ولا فيما اضربت زيدا
ان ضربت على ايقاع ان والفعل موقع المصدر واجازه الاخفش وحجة الجمهور ان ان تخلص الفعل للاستقبال او الماضي
انما يكون بالمصدر المبهم وعلله بعضهم بان ان يفعل يحتمل محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك
لم يسغ لها ان تقع مع صلتها موقع المصدر قال صاحب البديع اجاز الاخفش مسئلة لا يجيزها غيره ضربت زيدا ان
ضربت ويقول هو في تقدير المصدر الحادي عشر قد ينوب المصدر عن الظرف نحو جئتك مقدم الحاج وانتظرته حلب ناقة
ولا ينوب في ذلك المصدر المأول وهو ان والفعل نحو وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر في خلافا للزمخشري الثاني عشر
قال ابن مجاشع في كتابه معاني الحروف الفرق بين كرهت خروجك وكرهت ان تخرج ان الاول مصدر غير موقت والثاني
مصدر موقت لانه يبين فيه الوقت وقال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بين ذكر ان مع الفعل بمعنى المصدر وبين
الافصاح بذكر المصدر من وجهين احدهما ذكره علي بن عيسى ان ذكر المصدر بمنزلة المجمل لانه يحتمل الفعل الذي سلف
فاعله والفعل الذي يفعل والفعل الذي فعل واذا ذكرت ان مع الفعل فقد افصحت بالمعنى الذي تريد من ذلك مثال ذلك
اعجبني ضربك زيدا وان ضربت زيدا وان تضرب زيدا وان يضرب زيد وان تضرب زيدا الاخر ان ذكر المصدر لا يدل الا على ما
بعينه وذكر ان مع الفعل يدل على ان الفعل وقع من فاعل فيما مضى ويقع فيما ياتي وفرق ثالث وهو ان ان وصلتها اشبه
بالمضمر فانه لا يوصف ولذلك اختار الجرمي في الزمن قوله تعالى ليس البر ان تولوا النصب لانه اذا اجتمع مضمر ومظهر
فالوجه ان يكون المضمر الاسم لانه اذهب في الاختصاص وفي تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني من ثمال يقال تماما وان
ولد بالمعقل فانما هي ان تبل وان تدبروا ان كان في المعنى المصدر وذلك لان قولنا المصدر دال على الازمنة الثلاثة
دلالة مبهمة غير مخصوصة فهو عام وقولنا ان تفعل خاص لان ان تخلص الاستقبال فلما كان خاصا توسعوا في الاول
وهو المصدر ولم يتوسعوا في هذا الثاني وان كان معناه المصدر المخالفة التي بينهما انتهى ذكر ما افترق فيه المصدر و
اسم الفاعل في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح يفارق المصدر اسم الفاعل في عمله مطلقا وعدم تقديم
معموله واضافته للفاعل وتعريفه بال العهدية والجنسية غير الموصولة وعدم الجمع بين ال والاضافة وعدم الاضمار
والعمل غير معتمد والافراد والتوحيد في تثنيته وجمعه وتركيبه بلا حسن اللفظ او لا دها ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل قال في البسيط
اعلم ان اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه في ستة اشياء احدها لا يعمل عند البصريين الا في الحال او الاستقبال
والفعل يعمل مطلقا الثاني اشتراط اعتماده عند البصريين الثالث انه اذا جرى على غير من هو له برز ضميره عند البصريين
بخلاف الفعل الرابع انه يجوز تعلق معموله المجرور واتسع ذلك في غيره فيجوز فقال انا بزيد مار وقال الشاعر وعن الكركرين لما
سخطتها وعن الاحقرين لما رضينا الخامس ان اسم الفاعل مع فاعله يعد من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله الجملة
بعد السادس ان الالف والواو في ضاربان وضاربون حرفان يدلان على التثنية والجمع وهما في يضربان ويضربون اسمان
يدلان على الفاعل المثنى والمجموع وقال في موضع اخر اعلم ان الالف والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول ولاسم الفاعل

حروف

حروف دالة على التثنية والجمع والفاعل فيها ضمير لا يبرز بخلاف الفعل فانها فيه ضمائر دالة على الفاعل المثنى والمجموع
والفاعلة المخاطبة عند سيبويه واما حكمها بانها حروف وليست ضمائر لتغيرها بدخول العامل والضمائر في الفعل
لا تتغير بدخوله واما الرابع نجيء الفاعل في الصفات في تثنيته ولا جمع لثلاثة اوجه احدها انحطاطها عن رتبة الفعل الذي
هو اصلها في العمل فلا تبين فيه ضمير التثنية والجمع والثاني انه لو برز لكان بصورة الضمير الدال على التثنية والجمع في الفعل
وحينئذ يؤدي الى اجتماع الضميرين في التثنية احدهما ضمير والثاني علامة التثنية واجتماع واوين في الجمع احدهما ضمير
والثانية علامة الجمع ولا يجوز الجمع بينهما لانهما ساكنان فلا بد من حذف احدهما واذا كان لا بد من الحذف فحكم بان
المحذوف هو الضمير لان الحرف دال على علامة التثنية والجمع وليس بضمير بدليل تغيره والضمير لا يتغير والثالث ان الصفة لما
كانت تثنى وتجمع بحكم الاسمية استغنى عن بروز ضميرها بدلالة علامة التثنية والجمع عليه بخلاف الفعل فانه لا يثنى ولا
يجمع فلا تعتبر ضميره ليدل على تثنية الفاعل وجمعه وذكر الاندلسي بدلا الوجه الرابع في الفرق ان اسم الفاعل اذا ثني او جمع
واتصل به ضمير حذفت نونه لاتصال الضمير على المشهور وذلك لا يجب في الفعل بل يتصل بها الضمير وقال المهلبي مرات
لم يكن للاسم فاعل ان تاخذ عنها واستوجبها الفعل بعلا اذا الرعية فخلد ولا بد من ابراز ضمير فلو وان كان معناه الفعل
وتسقط نونه اذا اتصل بضمير وتقديره وذلك ولذا لها في الجمع ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول من ذلك
ان اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدي كقائم وذاهب واسم المفعول انما يبنى من فعل متعد لانه جار على فعل ما لم يسم فاعله
فكما انه لا يبنى الا من المتعدي كذلك اسم المفعول ذكره في البسيط قال لكن متعدي اللازم بحرف جر او ظرف جاز بناء اسم المفعول منه
نحو غير المغضوب عليهم وزيد منطلق به ومن ذلك قال ابن فلاح في شرح الكافية اذا بني اسم المفعول من اسم الفاعل جاز اضافته الى
ما هو مرفوع معنى نحو الورع محمود المقاصد وزيد مكسو العبد ثوبا وقال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بين اسم الفاعل والمفعول
الحال والاستقبال من وجهين احدهما ان الاول لا يعمل الا اذا كان فيه اللام بمعنى الذي والثاني يعمل مطلقا ثانيها ان الاول
لا يعرف بالاضافة بخلاف الثاني ثالثها ان الاول اذا ثني او جمع لا يجوز فيه الا حذف النون والجر والثاني فيجوز فيه وجهان حذف
وبقاء النون والنصب ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل قال ابن الخباز في شرح الكافية الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل
من وجه وتفارقه من وجه اما وجه الشبه فانها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع واما وجوه المفارقة فستة احدها ان
فعل الاولى التي في معنى الاجنبي فلا يجوز زيد حسن وجهه ولا يجوز زيد وجهه حسن كما يجوز زيد ضارب عمرا فلو تقدمها عمل اسم الفاعل
الثاني لا يتقدم معمولها عليها فلا يقال زيد وجها حسن كما يقال زيد عمرا ضارب الثالث عدم شبه الفعل ولذلك
اختلفت في العمل المشبه باسم الفاعل الرابع انها لا توجد الا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله او بعده فلا تقع الا
لتدل على الثبوت بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على ما يدل عليه الفعل ويتعلق في الازمنة الثلاثة ويعمل منها في الحال والاستقبال
ولذلك اذا قصد بالصفة معنى الحدوث اتي بها على زنة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن وحسن هو الذي ثبت له الحسن مطلقا
وحاسن هو الذي ثبت له الان او غدا وفي التنزيل وضائق به صدرك ضائق عدل عن ضيق الى ضائق ليدل على الحدوث وكونه
غير ثابت في الحال لانها اذا دلت على معنى ثابت كانت ماخوذة من الماضي لكونه قد ثبت وحينئذ فيلزم ان لا تعمل لكون
اسم الفاعل المشبهة به الماضي وهو لا يعمل الا انا نقول انما يلزم ذلك ان لو كان لا يدل الا على الثبوت وتعلقها بالماضي
يخرجها عن شبه اسم الفاعل الحال مطلقا وهو ممنوع بل بمعنى الحال لوجوده فيها فاذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل على
الصفة موجودة لا تصال زمان الحال الا انها ثبتت ثم صارت الخامس انها لا اضافة الا من غير الاسم السادس انها
دخل عليها ال دعلى عمولها كان الاجود في معمولها الجر بخلاف اسم الفاعل فان النصب فيه اجود السابع انه لا يجوز ان يعطف

على الجر يقيدها بالنصب فلا يقال الذي يكثر المال والعبيد بنصب العبيد كما يقال زيد ضارب عمرو وبكرا لانه انما يعطف على
الموضع بالنصب اذا كان المعطوف عليه منصوبا في المعنى وليس معمولها كذلك بل هو مرفوع في المعنى لان الاصل في كثير
المال الكثير ماله قال ابن السراج في الاصول فرقا ثامنا وهو ان اسم الفاعل لا يجوز اضافته الى الفاعل لا يجوز ان تقول عجبت
من ضارب زيد وزيد فاعل ويجوز في الصفة المشبهة اضافتها الى الفاعل لانها اضافة غير حقيقية نحو الحسن الوجه والشديد
اليد فالحسن للوجه والشدة لليد والمعنى حسن وجهه قال ابن هشام في المغني فرقا اخرى احدها ان اسم الفاعل لا
يكون الا مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير
مجارية له وهو الغالب الثاني انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها والثالث انه لا يقبح
حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه الرابع انه يفصل
مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت والخامس
انه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة والسادس انه يجوز حذفه وابقاء
معموله وهي لا تعمل محذوفة وقال الامام البدر في شرح المختصر الامور التي ضارعت بها الصفة المشبهة اسم الفاعل ستة الاشتقاق
واتحاد المعنى والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واما الفرق بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه احدها ان
هذه الصفات لا توجد الا حالا واسم الفاعل يصلح للازمنة الثلاثة ثانيها انها لا تعمل الا فيما كان من سبب
المعنى الاسم الذي تجري عليه اعرابا ثالثها لا يتقدم معمولها عليها رابعها ان المنصوب بها ليس مفعولا به صريحا خامسها
ان الالف واللام متى كانت فيها وفي معمولها كان الاصل الجر سادسها انه لا يعطف على المجرور بها بالنصب سابعها انها
تعمل مطلقا من غير تقييد بزمان او الف ولام ثامنها انها يجوز ان يضمر فيها الموصوف ويضاف معمولها الى المضمر
تاسعها انها لا تكون علاجا واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون عاشرها انها لا توافق الفعل عدة وحركة وسكونا
قال ابن برهان ضارب يعمل عمل فعله الذي اشتق منه وحسن لا يعمل عمل فعله لانه ينصب تشبيها له بضارب وبينهما
فرق من طريق المعنى وذلك ان الفاعل في زيد ضارب عمرا غير المنتصب والفاعل في المعنى في زيد حسن الوجه هو
فان قيل ما العلة في حمل حسن الوجه على ضارب قلنا الاتحاد اشتقاقا قال الاندلسي هذا الذي ذكره فرق واحد وهو ان
المنصوب بها فاعل في المعنى وذلك انك اذا قلت زيد ضارب عمرا فقد اخبرت بوصول الضرب من زيد الى عمرو واذا
زيد حسن الوجه فلا يخبر ان الاول فعل بالوجه شيئا بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة اذ الاصل زيد حسن وجهه
ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط في اسم الفاعل ذكر ما افترق فيه افعل في التعجب وافعل التفضيل قال صاحب البسيط التعجب و
التفضيل يشتركان في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلتركيبهما من ثلاثة احرف اصول وهمزة واما المعنى فلان ما اعلم زيدا
وزيد اعلم من عمرو يشتركان في زيادة العلم ويفترقان في ان افعل في التعجب ينصب المفعول به نحو ما احسن زيدا وافعل
التفضيل لا ينصب المفعول به على اشهر القولين والثاني انه ينصبه للسماع والقياس اما السماع فقوله اكر واحمى
للحقيقة منهم واضرب منهم بالسيوف القوانسا واما القياس فانه اسم ماخوذ من فعل فوجب ان يعمل عمل اصله قياسا
على سائر الاسماء العاملة والجواب عن البيت ان القوانس منصوب بفعل دل عليه اضرب كانه قال نضرب القوانسا وعن القياس
انه مدفوع بالفارق من وجهين احدهما ان الاسماء العاملة انما عملت لما فيها من معنى الحدث نظرا الى الفعل الذي بمعناها
وافعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل نظرا الى فعله والثاني ان اصل العمل للفعل فحملت عليه مشابهة له
وهو اسم الفاعل واسم المفعول لتمام المشابهة بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة وافعل

التفضيل

التفضيل اذا صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام فبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر ذكره صاحب البسيط
ذكر ما افترق فيه نعم وبئس وحبذا قال ابن النحاس في التعليقة حبذا كنعم وبئس في المبالغة في المدح والذم الا انها
تزيد وهو ان حبذا مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن تقريب الممدوح من القلب وكذلك لا حبذا في الذم تتضمن بعد المذموم
من القلب وليس في نعم وبئس شيء من ذلك قال ومما افترقا فيه انه يجوز في حبذا الجمع بين الفاعل الظاهر
والتمييز من غير خلاف نحو حبذا رجلا زيد ويجري في نعم وبئس خلاف ومنعه جماعة وجوزه اخرون منهم الفارسي والزمخشري
وفصل جماعة منهم ابن عصفور فقالوا ان اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز وافاد التمييز معنى زائدا جاز الجمع بينهما
والا لم يجز قال وانما جرى الخلاف في نعم وبئس ولم يجر في حبذا لان بينهما فرقا وهو ان الفاعل في حبذا وهو اسم الاشارة
مبهم فلم يرتبه من رتبتي فاعل نعم وهما المظهر والمضمر فليس اسم الاشارة واضحا كوضوح فاعل نعم الظاهر فلا يحتاج الى
تمييز ولا مبهما كابهام المضمر في نعم فيلزم تمييزه بل لما كان فيه ابهام فارق به الفاعل الظاهر في نعم جاز ان يجمع بين الفاعل والتمييز
في حبذا ولما قل ابهامه عن ابهام المضمر في نعم حسن عدم التمييز في حبذا ظاهرا ومقدرا ولم يجز مع المضمر في نعم انتهى ذكر ما
افترق فيه التوابع قال في البسيط الفرق بين الصفة والتاكيد من خمسة اوجه احدها انه لا يتبعض في المؤكد
ويصح حذف الموصوف وسره ان التاكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو هو بلفظه او بمعناه فلو حذف لبطل سر التاكيد
والصفة فيها معنى زائد على الموصوف فاذا علم الموصوف جاز حذفه وبقيها لافادتها المعنى الزائد على الموصوف فكانها
بمنزلة المستقل بالنظر الى المعنى الزائد الوجه الثاني ان التوكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض والصفات المتعددة
يجوز عطف بعضها على بعض وسره ان الفاظ التاكيد متحدة المعاني والفاظ الصفات متعددة المعاني فجاز عطفها
لتعدد معانيها ولم يجز في التاكيد لاتحاد معانيه الوجه الثالث ان الفاظ التاكيد لا يجوز قطعها عن اعراب متبوعها و
الصفات يجوز قطعها عن اعرابه وسره ان القطع انما يكون لمعنى مدح او ذم وهو موجود في الصفات فلذلك جاز قطعها
واما التاكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم فلذلك لم يجز قطعه الوجه الرابع ان التاكيد يكون بالضمائر دون الصفات
وسره ان التاكيد يقوي المعنى في نفس التابع بالنسبة الى رفع مجاز الحكم وان كان المحكوم عليه في غاية الايضاح فلذلك
احتيج اليه واما الصفة فان المقصود منها ايضاح المحكوم عليه وهو في غاية الايضاح فلذلك لا احتيج اليه واما ان
فان المقصود منها ايضاح المحكوم عليه وهو في غاية الايضاح فلا يحتاج الى الايضاح الا ان كان لمتكلم او مخاطب
التكلم والخطاب بقوة وضوحهما وان كان للغائب فالقرينة القائمة فيه تغني فلا يحتاج الى الايضاح الوجه الخامس ان النكرات تؤكد
بتكرير الفاظها دون معاني الفاظها وتوصف وسره ان معاني الفاظها معارف فلا تؤكد النكرات بالمعارف واما النعوت
فانها توصف بما يوافقها في التنكير قال الاندلسي في شرح المفصل النعت يفارق التاكيد من وجوه احدها ان التاكيد
ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ الصفات ليست كذلك وان كان لفظيا فانه يجري في الكلم باسرها مفردة وجملة
والنعت ليس كذلك الثاني ان النعت يتبع المعرفة والنكرة والتاكيد لا يتبع الا المعارف اعني التاكيد المعنوي الثالث ان الصفة يشترط
فيها ان تكون مشتقة ولا كذلك التاكيد قال ويفارق عطف البيان النعت من حيث انه يجامع الصفة من حيث التبيين والوضوح كما تفعل الصفة في الجملة
ثم انهما يفترقان في الجهة وذلك ان الصفة مشتقة ابدا من معنى في الموصوف او في شيء من سببه اي يوضع له اسم منه نحو طويل مشتق
من الطول فاذا قلت رجل طويل فالرجل استحق ان يكون طويلا اسما له دون غيره لما قام به من الطول لوجود الطول فيه واما عطف البيان
فلا يكون مشتقا وفرق ثان وهو ان عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود فاذا قلت زيد ابو عبد الله فابو عبد الله لو افرد دل على الرجل
المخصوص الذي قصد به زيد واما الصفة فليست كذلك الا ترى انك اذا قلت رجل طويل ثم افردت الطويل لم تقتصر على

رجل لم يبدل لعلمه وانما دل على شيء من صفته الطول على الجملة وفرق ثالث ان عطف لا يكون الا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة
والنكرة وفرق رابع ان النعت يكون الشيء عليه وعطف البيان لا يكون فيه ذلك وفرق خامس ان النعت قد يكون بجملة وعطف
البيان ليس كذلك والنعت منه ما يكون للمدح وللذم ولا كذلك في عطف البيان وايضا فالصفة تحمل الضمير وعطف لا يحمله
وغير ذلك من الفروق قال ابن يعيش وصاحب البسيط عطف البيان يشبه الصفة من اربعة اوجه ويفارقها من اربعة اما اوجه
الشبه فاحدها انه تبيين للمتبوع كبيان الصفة والثاني انه يحكم حكم الصفة في انجرار العامل عليها والثالث انه يطابق
متبوعه في التعريف كالصفة والرابع انه لا يجري على مضمر كالصفة واما اوجه المفارقة فاحدها ان الصفة بالمشتق غالبا
وهو بالجوامد والثاني ان عطف البيان يختص بالمعارف والصفة تكون في المعارف والنكرات وذكر بعضهم انه يكون في النكرات
ايضا والثالث ان حكم الصفة ان تكون اعم من الموصوف او مساويه ولا تكون اخص منه لانها انتقص من الفصل بدليل تحملها
للضمير فلذلك اختلفت بتبعها لنظرها اي اشكالها التنكير ولا يشترط ذلك في عطف البيان نحو مررت باخيك زيد فان زيدا
اخص من الاخ والرابع ان الصفة يجوز فيها القطع الى النصب والرفع ولا يجوز ذلك في عطف البيان لعدم المدح والذم المقتضي
للقطع قال واما شبه البدل به من اربعة اوجه ويفارقه من اربعة اوجه واما اوجه الشبه فاحدها انه ترجمان عن الاول كما
والثاني انه يكون بالجوامد كالبدل والثالث انه قد يكون اخص من متبوعه واعم منه كالبدل والرابع انه قد يكون بلفظ الاول
على جهة التاكيد كقوله يا نصر نصر نصرا كالبدل واما اوجه المفارقة فاحدها ان عطف البيان في تقدير جملة على الاصح
والبدل في تقدير جملتين على الاصح والثاني ان عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله في التعريف بخلاف البدل فانه يبدل الكل
من المعرفة وبالعكس والثالث ان عطف البيان لا يجري على المضمر كالوصف بخلاف البدل والرابع ان البدل قد يكون غير الاول
في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان قال ابن جني في الخصائص حدثنا ابو علي ان الزيادي سئل ابا الحسن عن
قولهم مررت برجل قائم زيد ابوه ابوه بدل ام صفة فقال ابو الحسن لا ابالي بايهما اجبت قال ابن جني وهذا يدل على
تداخل الوصف والبدل وعلى ضعف العامل المقدر مع البدل قال ابن يعيش قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتاكيد
لان فيه ايضاحا للمبدل ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة وفيه رفع المجاز وابطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل
منه الا ترى انك اذا قلت جاءني اخوك جاز ان يريد كتابه او رسوله فاذا قلت زيد زال ذلك الاحتمال كما لو قلت نفسه
عينه فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه ما يحصل من التاكيد بالنفس والعين ومن البيان بما يحصل بالنعت فجرى
البيان في البدل مقتم ومن النعت والتاكيد موضع قال الرضي الاستراباذي افترق عطف البيان والبدل في ثمانية امور فذكر من
هذه الاربعة التي ذكرها ابن يعيش وصاحب البسيط ثلاثة والرابع والخامس والسادس ان عطف البيان لا يكون جملة ولا
تابعا لجملة ولا فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل والسابع انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني
زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى بنصب كل الثانية والثامن انه ليس في نية احلاله محل
الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث ويا سعيد كرز وفي نحو انا الضارب الرجل
زيد وفي نحو زيد افضل الناس الرجال او النساء او النساء والرجال وفي نحو يا ايها الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجلين
زيد وعمرو جاءك وفي نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو وقال ابن هشام في المغني وعبارة ابن الحاجب الفرق بين عطف
البيان وبين البدل ان عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع الاسم والبدل تقديره ان يوضع موضع الاول وانما
والفرق بين العطف بين النعت والبدل ان التابع في العطف غير الاول والنعت والبدل هما الاول قال ابن يعيش بين
الفرق بينهما بابا شافيا في موضعين احدهما النداء نحو يا اخانا زيدا والثاني نحو انا الضارب الرجل زيد فانه

يتعين

يتعين فيهما جعل زيد عطف بيان ولا يجوز جعله بدلا لانه يوجب جعل زيد في الاول واشباع الاضافة في الثاني قال
ابن يعيش ومن الفصل بين البدل وعطف البيان ان المقصود بالحديث في عطف البيان هو الاول والثاني بيان كالنعت
المستغنى عنه والمقصود بالحديث في البدل هو الثاني لان البدل والمبدل منه اسمان بازاء مسمى مترادفان عليه و
الثاني منهما اشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه وصار الاول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني وعلى هذا لو قلت
زوجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة فان اردت عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع في البيان والمقصود لا غلط فيه
واذا جعلته بدلا لا يصح النكاح لان الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثاني وذكره صاحب البسيط مثله وقال الشيخ
للفقيه ان يتبع هذا التحقيق ولا ينكره وكتب الشيخ تقي الدين السبكي على الحاشية هذا ما ذكره حسن وبه يستدل على اصحابنا حيث حكوا الوجهين
في هذه الصورة وصححوا الصحة وفي شرح التسهيل لابي حيان باب العطف اوسع من باب البدل لان ثنا عطفا على اللفظ
مثل وعلى الموضع وعلى التوهم والبدل يكون على اللفظ وعلى الموضع ولا يكون على التوهم وفيه الفرق بين العطف على المحل
والعطف على التوهم لان العطف على الموضع عامله موجود واثره مفقود والعطف على التوهم اثره موجود وعامله مفقود
قال القطب بعد محمد الشيرازي قال شيخنا ابو اليمن الكندي ينبغي ان تعلم ان كثيرا من النحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان
على حقيقته وانما ذكره سيبويه عارضا في مواضع واكثر ما يجيء تابعا للاسماء المبهمة كقولك يا هذا زيدا لان زيدا
يتوب ... فعلى هذا اذا قلت يا ايها الرجل لان الرجل لا يوصف بما لا الالف واللام فيه وانما يكون بدلا من اي
فلذلك كان مبنيا على الضم غير منون وهذا المكان من اوضح فروقه وهو من المواضع التي لا يقع فيها البدل والبدل يقع
في الغلط فيها لفظا عطف البيان فتعلم بذلك ان عطف البيان من قبيل التوابع قائم بنفسه على خصائصه واحكامه في
التكرير والعطف والاعراب في التقديم والتاخير والعامل فيه احكام الصفة فلذلك ادخله سيبويه في جملتها ولم
يفرد له بابا قال ومن الفرق بين الصفة وعطف البيان ان الصفة لا بد من تقديرها ثانيا والا بطلت كونها صفة وعطف
البيان علم لا بد من تقديره غير ثان بل اولا والا فكونه علما لذلك لا يصح ان يجري مجرى الصفة من كل وجه انتهى
وقال ابن هشام في تذكرته عطف البيان والنعت وبدل الكل من الكل والتاكيد فيها بيان لمتبوعها وتفترق من اوجه
فيفارق عطف البيان النعت من وجهين احدهما من حيث ان النعت بالمشتق او المؤول به وهو ليس كذلك والثاني من حيث
ان النعت يرفع الضمير والسببي والبيان ليس كذلك وهذا الوجه ناشئ عن الاول فينبغي ان يحذف فيقال يكون في
الحقيقة لغير الاول نحو برجل قائم ابوه والبيان لا يكون الا الاول ويفارق التاكيد من وجهين احدهما ان
التاكيد بالفاظ محصورة وهذا ليس كذلك الثاني ان التاكيد يرفع المجاز وهذا انما يرفع الاشتراك ووجه ثالث
على رأي الكوفيين انهما يختلفان في التعريف والتنكير في نحو صمت شهرا كله ولا يجوز ذلك في البيان خلافا للزمخشري
ويفارق البدل من وجهين احدهما ان متبوعه هو المقصود بالنسبة وليس كذلك البدل فان المقصود التابع لا المتبوع
وانما ذكر الاول كالتوطئة والثاني ان البيان من جملة الاول والبدل من جملة اخرى انتهى وقال الاندلسي في شرح المفصل
اشار البدل من بقية التوابع الاربعة بخواص لا توجد فيها اما اشياء من الصفة فبوجوه احدها ان الصفة تكون بالمشتق
او بما هو في حكمه ولا كذلك البدل فان حقه ان يكون بالاسماء الجامدة او المصادر الثاني ان الصفة تطابق الموصوف
تعريفا وتنكيرا والبدل لا يلزم ذلك الثالث انه يجري في المظهر والمضمر والصفة ليس كذلك الرابع ان البدل ينقسم
الى بدل بعض وكل واشتمال والصفة لا تنقسم هذه القسمة الخامس ان البدل منه ما يجري مجرى الغلط وليس ذلك في
الصفة السادس ان البدل لا يكون للمدح والذم كما تكون الصفة السابع ان البدل يجري مجرى جملة اخرى ولا كذلك

الصفة الثامن ان الصفة تكون جملة تجري على المفرد وفي البدل لا يكون ذلك فلا تبدل الجملة من المفرد التاسع ان الصفة لا
يكون بمعنى في شيء مما اسند الى الموصوف والبدل لا يكون كذلك لو قلت سلب زيد ثوبه الجيد لما جاز العاشر ان البدل
موضوع على نية تكرار العامل منه بالخصوصية من غير زيادة ولا نقصان والصفة ليس موضوعا على تبعية الموصوف بالوضع
بالالتزام واما امتيازه عن عطف البيان فمن وجوه احدها انه يجري في المعرفة والنكرة وعطف البيان لا يكون الا في المعرفة
على ما قيل الثاني ان عطف البيان هو المعطوف لا غيره والبدل قد لا يكون البدل بل بعضه او مشتملا عليه او لا ذا
منهما وهو بدل الغلط الثالث ان البدل يقدر معه العامل ولا كذلك في عطف البيان الرابع ان في البدل ما يجري مجرى
الغلط وليس كذلك في عطف البيان واما امتيازه عن التأكيد فلان الفاظ التأكيد المعنوي محصورة واما اللفظي
فهو اعادة اللفظ الاول والبدل ليس كذلك ولان التأكيد قد يكون المراد منه الاحاطة والشمول وليس هذا في
البدل واما امتيازه عن عطف النسق فظاهر ثم قال ابن النحاس في الفرق بين التوكيد والبدل انهما تكريران يلحقان
الاول في اقسام البدل وان كل واحد منهما لا يتقدم على صاحبه وان اعرابهما كاعراب ما يجريان عليه وان في التوكيد
مستقلا بمعنى المؤكد وكذلك في البدل يعني الاول فيبدل منه ومن المغايرة التي بين الوصف والبدل ان الصفة موضحة
كما ان البدل موضح والمباينة بينهما ان الصفة لا تكون الا بمشتق والبدل لا يلزم فيه ضمير ظاهر الى اللفظ وذلك
البعض والاشتمال وليس كذلك الصفة اذا كانت للاول بل يكون مستترا غير ظاهر الى اللفظ وفي البدل الا الاول
ضميره وليس كذلك الصفة والبدل يخالف متبوعه في التعريف والتنكير والصفة ليست كذلك ومن الفرق بين الصفة
والبدل ان الفعل يبدل منه ولا يوصف ذكر الفرق بين الصفة والحال قال ابن النحاس الحال شبيه بالصفة من حيث ان كل
واحد منهما لبيان هيئة معينة وقال في البسيط الفرق بينهما من عشرة اوجه احدها ان الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة
ولذلك اذا قلت جاء زيد الضاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه واذا قلت جاء زيد ضاحكا كانت صفة الضحك
له في حال المجيء فحسب الثاني ان الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الاعراب بخلاف الحال فانها قد تكون من الفاعل والمفعول
الثالث ان الصفة تتبع الموصوف في اعرابه بخلاف الحال الرابع ان الحال تلازم التنكير والصفة على وفق موصوفها
الخامس ان الحال تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القوي عند البصريين بخلاف الصفة فانها لا تتقدم على موصوفها
السادس ان الحال تكون مع المضمر بخلاف الصفة السابع ان الحال يكثر في عاملها الخلاف وفي عامل الصفة خلاف الثامن ان
الحال يغني عن غالبها الواو بخلاف الصفة التاسع ان الصفة ادخل من الحال في باب الاشتقاق العاشر ان الصفات المتعددة
لموصوف واحد جائز وفي الاحوال المتعددة كلام انتهى ذكر الفرق بين ام المتصلة والمنقطعة قال ابن الصائغ في تذكرته نقلت من
خط ابن الرماح الفرق بين المتصلة والمنقطعة من سبعة اوجه فالمتصلة تقدر باي ولا تقع الا بعد استفهام في
الجواب فيها اسم معين لا نعم ولا لا ويقدر الكلام بها واحدا ولا اضراب فيها وما بعدها معطوف على ما قبلها لا
الرفع باضمار مبتدأ وتقتضي المعادلة وهي ان يكون حرف الاستفهام يلي الاسم وام كذلك والفعل بينهما كازيدا
ضربت ام عمرا وازيد عندك ام عمرو وتستفهم عنهما واوليت كلا حرف الاستفهام والذي لا تسأل عنه بينهما ولو سألت عن
الفعل قلت اضربت زيدا ام قتلته وقال [illegible] الفرق في ام اذ جاءت متصلة من اوجه سبعة للقطع معتزلة وتقع بعد
الاستفهام عارية عن تقطع الاضراب في الاستفهام معادلة كالفعل والفصل لا يحتمل بينهما جواب سائلها التعيين المسألة
من بعد تقدير اي ثم مفردها من بعدها داخل في حكم ما عادلة وكون ما بعدها من جنس اولها وعكس ذلك تقتضيه المنفصلة
ذكر الفرق بين ام واو قال ابن الخطاب في تقسيم الجمل ام واو يشتبهان من وجه ويفترقان من وجوه فوجه المشابهة ثلاثة

الحرفية والعطفية وانهما لاحد الشيئين او الاشياء ووجوه المخالفة خمسة وقال في البسيط الفرق بينهما من اربعة
اوجه احدها ان ام تفيد الاستفهام دون او الثاني ان او مع الهمزة تقدر باحد وام مع الهمزة المعادلة تقدر باي الثالث
ان جواب الاستفهام مع او بلا او نعم وجوابه مع ام المعادلة بالتعيين الرابع ان الاستفهام مع او سابق على الاستفهام
مع ام المعادلة لان طلب التعيين انما يكون بعد معرفة الاحدية وحكم الاحدية قال واما الفرق بين موقعهما فانا
كان الاستفهام باسم كقولك ايهم يقوم او يقعد كان العطف باو دون ام لان التعيين يستفاد من الاستفهام
بالاسم فلا حاجة الى ام وذلك لدلالة الاسم على معناه وهو التعيين واما افعل التفضيل كقولك زيد افضل ام
عمرو فلا يعطف بعده الا بام دون او لان افعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب بعده الا التعيين دون
الاحدية واذا وقع سواء قبل همزة استفهام كان العطف بام سواء كان ما بعدها اسما ام فعلا كقولك سواء
علي ازيد في الدار ام عمرو وسواء علي اقمت ام قعدت وانما كان كذلك لان الهمزة تطلب ما بعد ام لمعادلة المسألة فاذا
ولذلك لا يصح السكوت على ما قبل ام واذا لم يقع بعد سواء همزة استفهام فلا يخلو اما ان يقع بعدها اسمان او فعلان
فان وقع بعده اسمان كان العطف بالواو كقولك سواء علي زيد وعمرو وفي التنزيل سواء محياهم ومماتهم لان
التسوية تقتضي التعديل بين شيئين وان وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك سواء علي قمت او قعدت كان
العطف باو لانه يصير بمعنى الجزاء واذا وقع بعد ما ابالي همزة الاستفهام كان العطف بام كقولك ما ابالي ازيدا ضربت ام
عمرا لان الهمزة تقتضي ما بعد ام لتحقيق المعادلة والجملة في موضع مفعول ابالي ولذلك لا يصح السكوت على ما قبل ام
واما اذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك ما ابالي ضربت زيدا او عمرا فان العطف باو لعدم الاستفهام الذي
يقتضي ما بعدها ولذلك يجوز السكوت على ما قبل او تقول ما ابالي ضربت زيدا والاجود في نحو قولك ما ادري ازيد في
الدار ام عمرو وما ادري اقمت ام قعدت وليت شعري اقمت ام قعدت العطف بام لانها بمنزلة علمت فتكون الهمزة تقتضي
ما بعد ام لتحقيق المعادلة والفعل المعلق متعلق بالمعنى بمجموعهما على معنى ايهما وقد ذكروا جواز او وهو ضعيف لوجهين
احدهما انه لا يصح السكوت على ما قبل او وهذا ضابط الحكم في الفرق بينهما انه يحسن السكوت على ما قبل او فان لم يحسن فهو
من مواضع ام الثاني انه يصير المعنى ما ادري احد الفعلين فعل ولا معنى له انما المعنى يقتضي ما ادري اي الفعلين فعل واما
قوله اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا فالذي حسن العطف فيه باو ان تقدمت الهمزة ان
الجملتين فضلة في موضع الحال اي تناهيت عنده في حال طوله فاملى او حال تناهيه فقصر انتهى ذكر الفرق بين
او واما قال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح الفرق بينهما وبين اما من جهة اللفظ من وجهين احدهما ان اما لا تستعمل
الا مكررة وقد لا تكرر او الثاني ان اما تلازم حرف العطف وقد لا يدخل عليها حرف العطف ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو
قال ابن هشام في المغني تكون حتى عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه احدها ان لمعطوف حتى
ثلاثة شروط ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره وان
يكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة او جزءا من كل كاكلت السمكة حتى راسها او كجزء كاعجبتني الجارية
حتى حديثها والذي يضبط ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع وان يكون غاية لما قبلها اما
في علو او ضعة الثاني انها لا تعطف الجمل الثالث انها اذا عطفت على مجرور اعيد الخافض فرقا بينها وبين الجارة فيقال مررت
بالقوم حتى بزيد ذكره ابن الخباز واطلقه وقيده ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم
قال ابن هشام وهو حسن وقال [illegible] ان الذي حفظه ابن مالك ان الموضع يصلح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهي

محتملة الجارة فتحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في يومه وزعم ابن عصفور ان اعادة
الجار عند قصد العطف مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة ذكر ما افترقت فيه النون الخفيفة والتنوين قال ابن السراج في الاصول النون
الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين وتفترق بينهما بان النون
الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت
فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا بينهما وقال ابن النحاس في التعليقة انما حذفت النون الخفيفة ولم
تحرك لالتقاء الساكنين بخلاف التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين فقال لان الافعال اضعف من
الاسماء فيدخلها اضعف مما يدخل الاسماء مع ان نون التوكيد ليست بلازمة للفعل الا مع المستقبل في القسم
والتنوين لازم لكل اسم منصرف عري عن الالف واللام والاضافة فلما انحطت النون عن التنوين وانحطت [illegible]
عما يلحقه التنوين لزمها الحذف عند التقاء الساكنين قال ابو علي لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل [illegible]
يعني تفضيلهم التنوين بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين ذكر ما افترقت فيه تنوين المقابلة
والنون المقابل له قال ابن القواس في شرح الدرة اعلم ان تنوين المقابلة يفارق التنوين المقابل له في ان التنوين
لا يثبت مع اللام ولا في الوقف بخلاف النون وان النون تجعل حرف الاعراب بخلاف التنوين ذكر ما افترقت فيه السين وسوف
قال ابن هشام في المغني تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك وبانها قد تفصل بالفعل الملغى
كقوله وما ادري وسوف اخال ادري وذهب البصريون الى ان مدة الاستقبال معها اوسع من السين قال ابن هشام
وكانهم نظروا الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد وقال ابن اياز في شرح الفصول الفرق بين السين
وسوف من وجهين ان الافعال التراخي في سوف اشد منه في السين بدليل استقراء كلامهم قال الله تعالى وسوف تسالون
وقال الاسعد الزمان وقال تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم فجعل القول آتيا [illegible] والثاني انه يجوز دخول اللام على
سوف ولا تكاد تدخل على السين وقال ابن الخشاب سوف اشبه بالاسماء من السين لكونها على ثلاثة احرف والسين
اشد شبها بالحروف لكونها على حرف واحد فاختصت سوف بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين ذكر ما افترقت فيه
الاغراء والامر قال الاندلسي الفرق بين هذه الاسماء عليك ودونك ونحوها في الاغراء وبين الامر المأخوذ من الفعل
من وجوه منها ان الاغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز عليه زيدا ومنها انه لا يتقدم معمولها عليها لا تقول زيدا عليك ومنها
ان الفاعل مستتر لا يظهر اصلا في تثنيته ولا جمع ومنها ان حرف الجر هنا للاعلام [illegible] ولا يعمل فيها عامل [illegible]
الا ان [illegible] كقوله تعالى ارجعوا وراءكم فالتمسوا نورا [illegible] ومنها ان الاغراء لا يجاب
بالفاء لا تقول دونك زيدا فيكرمك ومنها ان المفعول به اذا كان متصلا لم يجز ان يكون متصلا نحو عليك اياي ولا
يقال عليكني كما يقال الزمني لان هذه لم تتمكن تمكن الافعال ذكر ما افترقت فيه لام كي ولام الجحود قال ابو حيان افترقتا في اشياء
احدها ان اضمار ان في لام الجحود على جهة الوجوب وفي لام كي على جهة الجواز في موضع والامتناع في موضع [illegible]
الفعل بلا [illegible] لئلا يكون [illegible] الامتناع حيث اقترنت بلا فان الاظهار حينئذ يتعين نحو لئلا يعلم اهل
الكتاب [illegible] الثاني ان فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان نحو ما كان زيد ليذهب بخلاف
لام كي نحو قام زيد ليذهب الثالث انه لا يقع قبلها فعل مستقبل فلا تقول لن يكون زيد ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام
كي نحو ساتوب ليغفر الله لي الرابع ان الفعل المنفي قبلها لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان زيد امس ليضرب عمرا ويجوز
كذا الفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو جاء زيد امس ليضرب عمرا الخامس انه لا يوجب الفعل معها فلا يجوز ما كان زيد

الا ليضرب عمرا السادس انه لا يقع موقعها كي لا تقول ما كان زيد كي يضرب عمرا ويجوز ذلك في لام كي نحو جاء زيد كي يضرب
عمرا السابع ان النصب بعدها لا يكون سببا لما قبلها وهو كذلك بعد لام كي الثامن من ان النفي [illegible] مع لام الجحود على
قبلها وهو المحذوف الذي يتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعد اللام ومن لام كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضرب
ينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء الا بقرينة تدل على انتفائه التاسع ان لام الجحود لا تتعلق الا بمعنى الفعل الواجب
حذفه فاذا قلت ما كان زيد ليقوم فكانك قلت ما كان زيد مستعدا للقيام فقدر في كل موضع ما يليق به بحسب
سياق الكلام نحو قوله وما كان الله ليطلعكم على الغيب تقديره مريدا لاطلاعكم على الغيب واما لام كي فانها
متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو معلول الفعل الذي دخلت عليه اللام العاشر ان لام الجحود تقع بعد ما لا يستقل
ان يكون كلاما دونها ولام كي لا تقع الا بعد ما يستقل كلاما ولذلك كان الاحسن في تاويل قوله فما جمع ليغلب
جمع قومه مغاوره ولا فرد لفرد انه على اضمار كان لدلالة المعنى عليها اي فما كان جمع ليغلب لتكون اللام فيه لام
الجحود لا لام كي لان ما قبلها فما جمع لا يستقل كلاما ذكر ما افترقت فيه الفاء والواو اللذان ينتصب المضارع بعدهما قال
ابو حيان لا احفظ النصب بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء قال الفيلسوف لا ينبغي [illegible] ذلك الا لانه
قال [illegible] الواقع موقع النفي وقع [illegible] في التسهيل في مواضع الفاء [illegible] على [illegible]
ويحتاج ذلك الى سماع من العرب وانفردت الفاء بان ما بعدها في غير النفي يجزم عند سقوطها نحو قول العبادي [illegible]
هل [illegible] الوصف [illegible] الاستئناف واجاز الزجاج الجزم في النفي [illegible]
قال [illegible] ذكر ما افترقت فيه ان المصدرية وما قال ابو حيان من الفرق بين ما
والفعل ان المصدرية يجوز ان تتقدم على الفعل لانها معمولة واذا كانت مفسرة لم يجز ان تتقدم لان المفسر لا يتقدم على
المفسر ذكر ما افترقت فيه لم ولما قال ابن هشام في المغني تفترق لما ولم من اوجه احدها انها لا تقترن باداة شرط لا تقول ان
لما تقم ولم تقترن بها نحو ان لم يفعل الثاني ان منفي لما يتصل بالحال كقوله فان كنت ماكولا فكن خير آكل والا فادركني
ولما امزق ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا والانقطاع مثل لم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز
لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون [illegible] بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم
لان معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الان الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا
من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف
منفي لم الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الان وان ذوقهم له متوقع وقال الزمخشري في قوله ولما يدخل
الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد امنوا فيما بعد الخامس ان منفي لما جائز الحذف لدليل كقوله
فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم يجبنه اي ولما اكن بدءا قبل ذلك اي سيدا ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم
ولم ادخلها فاما قوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم فضرورة وعلة هذه الاحكام
كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وقال ابن القواس في شرح الدرة لما تفارق لم في النفي والقلب فتفارقها من اوجه
احدها انه لنفي الماضي مطلقا اي غير مقيد ولما لنفي الماضي المقترب بقد الثاني ان لم مفردة ولما مركبة والثالث ان
لما قد يحذف الفعل بعدها ولا يحذف بعد لم الا في الضرورة والرابع انه لما تفيد اتصال النفي الى زمن الاخبار بخلاف لم
فان النفي بها منقطع تتمة اضطرب النحويون في تخريج قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من شدد ميم لما [illegible]
نقل صاحب كتاب [illegible] عن المبرد انه قال هذا لحن لا تقول العرب ان زيدا لما خارج وقال المازني [illegible]

هذه القراءة وقال الفراء التشديد لمن طالما كثرت الميمات ان نون من من ادغمت فيهم فلما التقت ميما بالادغام حذف
ثلاث ميمات وقال المازني ايضا ان بمعنى ما ثم ثقل كما ان ان المؤكدة تخفف ومعناه الثقيلة انتهى قال ابو حيان وان
التوجيهين في هذه القراءة وتعليلين بعضهم لقانيها يدل على صعوبة المدرك فيها وتخريجها على القواعد النحوية فاما التعليل فلا
سبيل اليه البتة لانها منقولة نقل التواتر في السبعة واما من قال لا ادري ما وجهها فصدر لخفاء ادراك ذلك عليه
واما تاويلات الثقيلة بانها المخففة التي هي نافية ففي غاية من الخطاء لانها لو كانت نافية لم ينتصب بعدها كل بل
كان يرتفع وايضا فانه لا يخلص من كلامهم ان تكون ان الثقيلة نافية واما تاويل الفراء فابعد غاية الضعف لان
من كلامهم لما فيمعنى لمن ما قال وقد كنت من قديم فكرت في تخريج هذه الاية فظهر لي تخريجها على القواعد النحوية
من غير شذوذ وهو ان لما هي الجازمة وحذف الفعل المعمول لها لدلالة معنى الكلام عليه والمعنى وان كلا لما ينقص
او ينتقص عمله وما كان من هذا المعنى فحذف الفعل لدلالة قوله ليوفينهم ربك اعمالهم عليه قال ولعل هذا استقر تخريج
الاية على احسن ما يمكن واجود ولم يهتد احد من النحويين في هذه الاية اليه على صعوبته واتجاهه في علم العربية و
العلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم قال ثم وجدت شيخنا ابا عبد الله بن النقيب يحكي عن ابن عمرو بن الحاجب
ان لما هنا هي الجازمة وحذف الفعل بعدها انتهى فائدة قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم ان العرب جعلت
لو على لولا في موطن واحد وقعت بعدهما ان فقالت لو ان زيدا قائم كما قالت لولا ان زيدا قائم ووصلت هذا هنا الفرق
لكن لولا وليست ان بالفعل فكانا اذا وقعت بعد لو فقد يقع بعدها الفعل ذكر ما الفرق فيه بين لما الايجابية ولما النافية
قال في التسهيل لا تلزم زيادة ان الداخلة بعدها الشك بخلاف زيادة الانكار قال ابو حيان وسبب ذلك ان المنكر قاصد الوقف
والمتذكر ليس قاصدا للوقف وانما عرض له ما اوجب قطع كلامه وهو طلب التذكر ما بعد الذي انقطع كلامه فيه فلذلك
لم تلحقه انتهى ذكر الفرق بين هل وهمزة الاستفهام قال ابن هشام تفترق هل من الهمزة من عشرة اوجه احدها اختصاصها بالتصديق
الايجاب وتخصيصها المضارع بالاستقبال ولا تدخل على الشرط ولا على ان ولا على اسم بعده فعل في الاختيار ويقع بعدها
لا تبادل يقال ويراد بالاستفهام بها النفي ولتاتي بمعنى قد ذكر ما الفرق بين اذا ومتى قال الزمخشري في المفصل والفصل بين متى واذا
ان متى للوقت المبهم واذا للمعين وقال المحقق الفرق بينهما ان اذا للامور الواجبة الوجود وما جرى مجراها مما علم انه
كائن ومتى لما لم يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون تقول اذا طلعت الشمس خرجت ولا يصح فيه متى وتقول متى تخرج اخرج
لمن لم يتيقن انه خارج وقال في البسيط تفارق متى الشرطية اذا من وجهين احدهما ان اذا تقع شرطا في الاشياء المحققة
الوقوع ولذلك وردت شروط القران بها والشرط بمتى يحتمل الوجود والعدم والثاني ان العامل في متى شرطها على
مذهب الجمهور لكونها غير مضافة اليه بخلاف اذا لانها مضافة اذ كانت للوقت المعين ومتى للوقت المبهم ذكر ما الفرق بين ايان ومتى
قال ابن يعيش ايان ظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بينهما ان متى اكثر استعمالا منها
الظهور ايان في الزمان وبعضه اخص من الفرق ان متى تستعمل في كل زمان وايان لا تستعمل الا فيما يراد تفخيم امره وتعظيمه
قال صاحب البسيط ايان بمعنى متى في الاستفهام وتفارق متى من وجهين احدهما ان متى اكثر استعمالا منه والثاني ان
ايان يستفهم بها في الاشياء المعظمة المفخمة وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطا وذكر بعض المتاخرين انها تقع شرطا لانها
بمنزلة متى ومتى مشتركة بين الشرط والاستفهام فكذلك ايان وتوجيهه مع الشرط عدم السماع وان متى اكثر استعمالا
منها فاختصت لكثرة استعمالها بحكم لا تشاركها فيه ايان انتهى ملخصا فرق ثالث ذكر ما الفرق فيه بين جواب لو وجواب لولا
قال ابو حيان ليس عندي ما يختلفان فيه الا ان جواب لولا في لسان العرب تكثيره بعدما كقوله لولا الاولى

لولا حوطا عندها لعقد شربته ما الحلو من العسل ولا احفظ في لو ذلك لا احفظ من كلامهم لو جئتني لقد احسنت اليك وليس
ببعيد ان يجمع ذلك فيهما وقياس لو على لولا في التعدي من جهة القياس سائغ وجواب لو اذا كان ماضيا مثبتا جاء في
القران باللام كثيرا وبعدمها في مواضع ولم يجي جواب لو الا في القران بحذف اللام من الماضي المثبت ولا في موضع
واحد فيها اختلف فيه قول ابن عصفور فتارة جعله ضرورة وتارة جعله جائزا في قليل من الكلام ذكر ما الفرق فيه بين كم
الاستفهامية والخبرية قال في البسيط اما ما اجتمعتا فيه فانهما اسمان وانهما مبنيان وانهما يفتقران الى التبيين وانهما لا يرتبان
للتصدير وانهما اسمان للعدد وانهما لا يتقدم عليهما عامل لفظي الا المضاف وحرف الجر واما ما افترقا فيه فان الاستفهامية
بمنزلة عدد منون والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التنوين وان الاستفهامية تبين بالمفرد والخبرية تبين بالمفرد
والجمع وان مميز الاستفهامية منصوب ومميز الخبرية مجرور وان الاستفهامية يجوز حذف مميزها وان الاستفهامية
اذا ابدل منها جيء مع البدل بالهمزة نحو كم مالك اعشرون ام ثلثون وكم درهما اخذت اثلاثة ام اربعة ولا يفعل
ذلك مع الخبرية لعدم الاستفهام فيها ولانها على الاستفهام نحو كم غلاما عندك ثلثون ام اربعون وخمسون وان الخبرية يعطف عليها
بلا فيقال كم مالك لا مائة ولا مائتان وكم درهم عندك لا درهم ولا درهمان لان المعنى كثير من المال كثير من الدراهم
لا مائة ولا قليل بل اكثر منه ولا يجوز في الاستفهامية كم درهما عندك لا ثلاثة ولا اربعة لان لا لا يعطف بها الا
موجب لانها تنفي عن الثاني ما ثبت للاول ولم يثبت شيء في الاستفهام فاذا لا لا تقع بعدها الاستفهامية كان
اعرابها بعدها على حد اعراب كم من رفع او نصب او جر لان ما تبدل منها لان الاستفهام يبدل منه ويستفاد من الاسمية
التفسير والتقليل نحو كم عطاؤك الالفان وكم اعطيتني الالفين وبكم اخذت ثوبك ادرهم وكم مالك عشرون ام الا
عشرون ولا يجوز ان يكون ما بعد الا بدلا من خبر كم ولا من مميزها لان ما بعد الا يوجب لمن كم الا بالاجتماع الاثلة
ايضا تجانسها بالبدل ولا فائدة معنى التقليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك هل الدنيا الا شيء فان كما القليل
واما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب لانه استثناء من موجب ولا يجوز البدل في الموجب فيقال كم غلمان
جاءني الا زيدا وقال ابن هشام في المغني يفترقان في خمسة امور احدها ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب
بخلافه مع الاستفهامية الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية
يستدعيه لانه مستخبر ثم ذكر ثلاثة مما تقدم وهي عدم اقتران البدل من الخبرية بالهمزة وتمييزها مجرور ومجموع
ويجب خفضه بخلاف الاستفهامية فحصلها من ذلك ستة عشرة فروق وفيها ضبح المهلبي فقال الفرق في كم الاسم
والخبر من عشر استوضحت كالانجم الزهر * نصب المميز مع افراده ابدا * وحذفه تارة والفصل في نظر * وفي تقبله جوابا
في الشق الجلي * وبعد لا تقضيه بالحرف في الاثر * وليس من حقها التكثير فلا عطف عليها بلا وفي باب الا
ولا اضافة الى ما بعدها ابدا * ويقتضي بعدها الاستخبار * وكل هذا في الاستفهام محكمه * وضده في كم الاخرى على
الخبر ذكر ما الفرق فيه بين كم وكاين قال ابن هشام في المغني توافق كاين كم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز والبناء
ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام اخرى وهو نادر لم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور
ما لك وتخالفها في خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح الثاني ان مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن
عصفور ان الثالث انها لا تقع استفهامية عند الجمهور الرابع انها لا تقع مجرورة والخامس ان خبرها لا يقع مفردا ذكر ما
الفرق فيه بين كاين وكذا قال ابن هشام توافق كذا كاين في اربعة امور التركيب والبناء والابهام والافتقار الى التمييز وتخالفها
في ثلاثة امور احدها انها ليس لها الصدر الثاني ان تمييزها واجب النصب الثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها

ذكر الفرق بينها وبين من قال في البسيط الفرق بينهما من ستة اوجه احدها ان ايا معربة تقبل الحركات ولذلك لا يشترط في
حكايتها الوقف بل تلحقها الزيادة في الوصل والوقف ومن مبنية ولا تلحقها الزيادة الا في الوقف والثاني ان من
لمن يعقل واي تكون لمن يعقل ومن لا يعقل بحسب ما تضاف اليه لانها بعض من كل والثالث ان العلم يحكى بعد من ولا
يحكى بعد اي والرابع ان اي قد تدخل على من دون اي والخامس ان ايا قد يوصف بها بخلاف من والسادس ان من
تدخلها الالف واللام وياء النسب في الحكاية بخلاف اي ذكر الفرق بين تاء التانيث والف التانيث قال ابن يعيش
الف التانيث تزيد على تاء التانيث قوة لانها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن هيئة التذكير
نحو سكران وسكرى واحمر وحمراء فبنية كل واحد من المؤنث هنا غير بنية المذكر وليست التاء كذلك وانما تدخل على
المذكر من غير تغيير بنيته دلالة على التانيث نحو قائم وقائمة وينبني على ذلك عندك مسائل منها ان الف التانيث اذا
كانت رابعة ثبتت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكارى وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة
وطلاح وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم كانت ظاهرة على التاء فصارت مشاركتها في التانيث
علة ومزيتها عليها علة اخرى كانها تانيثان فلذلك منعت الصرف وحدها ولم تمنع التاء الا مع سبب اخر ومنها ان
الترخيم دخول تاء التانيث في الكلام اكثر من دخول الف التانيث لانها قد تدخل في الافعال الماضية للتانيث
نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيدا ومبالغة نحو علامة ونسابة فلذلك ساغ حذفها في الترخيم وان لم يكن
علما ذكر الفرق بين التثنية والجمع السالم قال ابن السراج في الاصول التثنية يستوي فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف
الجمع فانه مخصوص بمن يعقل لا يجوز ان تقول في جمل جملون ولا في جبل جبلون وقد جاء ذلك فيما لا يعقل نحو شاذ
ولشذوذه عن القياس علة قال ابن السراج والمذكر والمؤنث في التثنية سواء وفي الجمع مختلف فاذا جمعت المؤنث على
حد التثنية زدت الفا وتاء وحذفت الهاء ان كانت في الاسم وضممت التاء في الرفع والحقتها التنوين فالضمة
في جمع المؤنث نظيرة الواو في جمع المذكر والتنوين نظير النون والكسرة في جمع المؤنث في الخفض والنصب نظيرة
الياء في المذكرين والتنوين نظير النون ذكر الفرق بين جمع التكسير واسم الجمع قال ابو حيان يفارق اسم الجمع جمع التكسير في شيئين
احدها عدم استمرار البنية في جمع التكسير والثاني الاشارة اليه بهذا والثالث عادة ضمير المفرد اليه والرابع ان يكون منه
عن هو الخامس انه يصغر على لفظه ولا يرد الى مفرده ذكر الفرق بين التكسير والتصغير قال في البسيط اتفقا في ان بناء التصغير يختلف لا
كاختلاف ابنية الجمع وفي ان الاجود ان يقال في تصغير اسود واعور ونحوه اسيد واعير وقد جوزوا الادغام
ولا يجوز ذلك في التكسير فيقال في مقام مقيم ومقال مقيل بالادغام وفي التكسير مقادم ومقاول بالاظهار قال ولا
يصح ذلك في قولهم اتماس وادواد لانه لا يلزم من مشابهة الشيء للشيء ان يشابهه من جميع الوجوه وقال ابن الصائغ
في تذكرته سئلت عن الحسب في ان كان في النسب الى الجمع يرد الى الواحد فان لم يكن له واحد نسب الى الجمع وكان التصغير
للجمع يرد الى الواحد وفيما لم يكن له واحد الى الواحد المقدر هلا حمل الباب على الباب فقلت النسب الى الواحد لم يكن الا
قصد الخفة حيث المنسوب الى الجمع هو المنسوب الى الواحد وتصغير الواحد غير الجمع انما كان ذلك في التصغير جمع الكثرة فما
الباب ان القسم الثاني في الفروق في الاعراب والبناء مسئلة يكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد اتفاقا ولا يكفي في منع الصرف
مشابهته للفعل من وجه واحد اتفاقا بل لا بد من مشابهته من وجهين قال في البسيط والفرق ان مشابهة الحرف تخرجه
الى ما تقتضيه الحرف من البناء وعلة البناء قوية فلذلك يجلبه العلة الواحدة واما مشابهة الفعل فلا
لا تخرجه عن الاعراب وانما تحدث فيه ثقلا ولا يتحقق الثقل بالسبب الواحد لان خفة الاسم تقاومه فلا يتعدى

بعضه

على منعهما عن الاصالة الى الفرعية فلذلك اخرج المشبهين لتحقق الثقل المقاصد بهما وغلبتهما بقوتهما فلما اختص الاسم
وجذبه الى شبه الفعل وقال ابن الحاجب في اماليه ان قيل لم يبنى الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف لشبهين وكلا
الامرين خروج عن اصله فالجواب ان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة
الا في الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الفعل وان كان نوعا اخر الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف الا ترى
انك اذا قسمت الكلمة تخرج الحرف اولا لانه احد القسمين ويبقى الاسم والفعل مشتركين في قسم بينهما بوصف اخص من
وصفها بالنسبة الى الحرف فكان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة الى الادمي والفعل ليس كشبهه بالحيوان فقد
علمت بهذا ان المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو ابعد لا يقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب
منه وقال ابن النحاس في التعليقة فان قيل لم يبنى الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد فالجواب ان الاسم يبعد
من الحرف فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه قولا واحدا مسئلة قال ابن
الدهان في الغرة قال بعض المتقدمين فان قيل لما شابه الفعل الاسم اعطيتموه بعض الاعراب ولما اشبه الاسم
الحرف اعطيتموه كل البناء فالجواب ان الاعراب لما كان يستحقه اصل الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان البناء لا
تناقض الاصل والفرع فيه مسئلة قال بعضهم الفرق بين غد وبين امس حيث اعرب غد على كل اللغات بخلاف امس ان
امس استبهم استبهام الحرف فاشبه الفعل الماضي وغد لكونه منتظرا اشبه الفعل المستقبل فاعرب نقله الاندلسي
في شرح المفصل مسئلة اذا سمي بجمع واخر لم ينصرف عند سيبويه للتعريف والعدل في الاصل وانصرف عند الاخفش لزوال
معنى العدل عنهما بالتسمية قياسا على المنتهي الجمع لما فيه عن العدد قال في البسيط والفرق على الاول انه لا يمكن زوال
العدل في العدد بعد التسمية لما فات التسمية العدد وانما هو جمع فلا ينافي التسمية فلم يفتقد التعريف وكذلك
عدل الجمع عن اللام على التصحيح لا ينافي التعريف كما ينافي العدل في نحو مسئلة الجمهور على ان الياء في نحو معدي كرب
ساكنة سواء اضيف او ركب وقال بعضهم تحرك بالفتح قياسا على المنقوص قال في البسيط والفرق بينهما من وجهين احدهما
ان الطول بالتركيب والسكون يخفف فلما اختص من الحركة فناسب ثقل التركيب خفة الحركة بخلاف المنقوص والثاني انها
صارت وسطا في الكلمة بالتركيب فاشبهت الاصلية كياء معديين ولان حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص
عارضة واللازم اثقل من العارض مسئلة قال ابن اياز فان قيل ان حروف الجر تمنع من التنوين على الفعل ومع هذا
اذا دخلت على ما لا ينصرف لا تجره في موضع الجر فهلا كانت اللام والاضافة كذلك قيل الفرق من وجهين احدهما
ان اللام والاضافة تغيران معنى الاسم الا ترى انهما ينقلانه بالتنكير الى التعريف وحروف الجر لا تغير معناه والثاني ان
حروف الجر تجري مع ما بعدها مجرى الاسماء التي تجرها بمثابتها والافعال قد تقع في موضع الجر واضافة تدخل على الافعال
فما يقع في الاسماء بعد حروف الجر كانه غير مختص بها اذ كان مثل ذلك يقع في الافعال فلذلك لم يعتد به انتهى
وقد ذكر الشيخ في هذين الوجهين وزاد فرقا اخر منها ان الالف واللام والاضافة ابعد الاسم الذي لا ينصرف
عن شبه الفعل واخرجاه منه فلما دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل فجر واما اذا دخل حرف الجر قبل
اللام او الاضافة فانه يصادفه مشبها فلا ينفذ فيه ومنها ان الالف واللام والاضافة قامتا مقام التنوين فكان الاسم
منون والتنوين هو التمكين وعلامة الامكن وليس العامل كذلك ومنها انا لو اعتبرنا العوامل لبطل اصل ما لا ينصرف
لان التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يصرفه
ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف مسئلة الاسماء غير المنصرفة تنون للضرورة وقال ابن الحاجب في اماليه

الاسماء المبنية لا تنون للضرورة لان التنوين فرع الاعراب فهي لا يدخلها الاعراب فلا يدخلها التنوين انتهى
باب النكرة والمعرفة مسئلة اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لزمه نون الوقاية صونا له من كسر الفعل لانها تقلب كسر ما قبلها قال في
البسيط فان قيل فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين فهلا كسر مع ضمير المتكلم والجامع بينهما عدم اللزوم لان
ضمير المفعول غير لازم ولذلك هو في تقدير المنفصل قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ان ياء المتكلم تقدر
بكسرتين وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث كسرات في التقدير ولا يحتمل ذلك في الفعل فلذلك احتيج الى نون الوقاية
بخلاف التقاء الساكنين اذ ليس معه الا كسرة واحدة لا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات
والثاني ان ياء المتكلم تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها فتصير الكسرة قبلها كاللازمة بخلاف التقاء الساكنين فان
الثاني لا يمتزج بالاول لكونه منفصلا عنه فلا تشبه حركته الحركة اللازمة باب اسم الاشارة مسئلة ثم الواو في البعيد
للمذكر ذلك فلم يحذفوا الالف وكسروا اللام لالتقاء الساكنين وقالوا للمؤنث تلك واصله تي فحذفوا الياء
وسكنوا اللام والفرق انه لو ابقيت الياء كما ابقيت الالف في ذلك وقيل تيلك كان يؤدي الى غاية الثقل وهو وقوع
الياء بين كسرتين ولا كذلك المذكر فانه لا ثقل فيه مع تحريك اللام وان ثقل التانيث والكسرة باب الحذف بخلاف
فتح الذال ومنعه التذكير فانه لا يقتضي الحذف ذكره صاحب البسيط قال وعدم حذف الف البعيد فلم تحذف الف ثم
كما لم تحذف الف [illegible] الا ان استعمالها اقل من تلك فجعلوا كثرة استعمال تلك عوضا عن استعمال ثم الف باب الموصول مسئلة
جوز الكوفيون استعمال ذا موصولا دون ما كما لو كانت مع ما او من ومنعه البصريون وفرقوا بان ما الاستفهامية
اذا اتصلت بها ذا اكتسبت معناه فخرج من التخصيص الى الابهام الذي قال في البسيط ولا قياس مع الفارق مسئلة قال
ابن الدهان في الغرة يجوز ان توصل ان بالامر كتبت اليه بان قم ولم يجز ان توصل الذي بالامر لان الذي اسم يفتقر
الى التخصيص من صلته وليس كذلك ان لانها حرف باب الابتداء مسئلة قال ابن الخباز ان قلت ما الفرق بين زيد اخوك واخوك
زيد قلت من وجهين احدهما ان زيد اخوك تعريف للقرابة واخوك زيد تعريف للاسم والثاني ان زيد اخوك لا ينفي ان
يكون له اخ غيره لانك اخبرت عن العام بالخاص واخوك زيد ينفي ان يكون له اخ لانك اخبرت بالخاص عن العام
وهذا ما يشير اليه الفقهاء في قولهم زيد صديقي وصديقي زيد تكلم ابن هشام في تذكرته مسئلة قال الشلوبين فان قلت
اذا قلت زيد اما ملازم فيه ضمير يعود على المبتدا لانه قام مقام المشتق وهو كابن فيقتضي الضمير الذي كان [illegible]
واذا قلت زيد الاسد وابو يوسف وابو حنيفة ونحوه لا ضمير فيه مع انه قد قام مقام ما هو المبتدا في المعنى وهو
مشتق لانه يعني ان الخبر قد قام في ذلك مقام مثل وهو مشتق فلم لم يتحمل هذا القائم من الضمير ما كان يتحمل القائم مقامه
ويحمله هناك فالجواب ان الفرق بين الموضعين ان الذي قام مقام الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة
فضل من الضمير ما كان يتحمله والذي قام مقامه في هذا الاخير قام مقامه على معناه ولكن بزيادة انه اريد به انه هو
على جهة المبالغة بتغيير المعنى بجعل الثاني كانه الاول لا مثله فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان
يحمله هنا اذا قلنا ان قولنا ابو يوسف وابو حنيفة بزيادة معنى انه هو هو مبالغة فوجب ان لا يتحمل ذلك وقلنا انه بمعنى
الذي يقف منه يحتمل من الضمير ما كان يتحمله فلهذا ذكر وجهان مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اجاز الكوفيون الا
بالظرف ان تقول اذا تم بالحال لم يجعلوا العين في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد خبرا يكن وكفوا حالا من الضمير المستكن فيه وجوز
على جوازه الاخبار بالخبر الذي لا يتم الا بالصفة كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون ونحو وفرق البصريون فانهم اجازوا الاخبار
بما لا يتم الا بالصفة ومنعوا الاخبار بما لا يتم الا بالحال لان الصفة من تمام الموصوف والحال فضلة فلا يلزم من جواز

من تمامه جواز ما هو فضلة باب ظن واخواتها قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت ما بالهم حكموا بالغاء الخبر في قولهم زيد
قائم ظننت مع انها التاكيد لتقوية الكلام وفي قولك ان زيدا القائم حكموا بزيادته مع انها للتاكيد بمعنى الابتداء قلت فيه حرفان
الحرف الاول ان الباء ابدا تقع في الحشو فلا يلتفت اليها القائم المعنوي بدونها بخلاف اللام فانها تقع في الصدر في نحو ان زيدا
منطلق ولانه اشد [illegible] واما ان زيدا القائم فبحذف ان الحرف الثاني وعليه ما الاعتماد ان ضميرها لا يكون الا
اصلا وهو التصحيح تكون الباء زائدة بخلاف اللام فان ضمير المبتدا على اصله وان لم يكن اللام زائدة انتهى مسئلة قال
ابن عصفور في شرح المقرب فان قيل لاي شيء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعدها الكافية اولا في جواب القسم عليها
لم يمتنع ذلك في ان ولم ولما مع انها حروف نحو كان انك ولا كذلك فالجواب ان الذي ان لن لنفي مستقبل فهي في مقابلة
في سيفعل فاجروها مجراها فاجازوا التقديم فيقال زيدا لن اضرب كما يقال زيدا ساضرب ولم ولما لما صارتا
[illegible] الفعل اشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السين وسوف فجاز التقديم فيهما ولم يجز في ما لانها لا تلزم الفعل
الذي [illegible] كما تلازم لم ولما ولا جعلت في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل فان قيل زعم الشلوبين ان العرب انما اجازت تقديم
الفعل الواقع بعد لم ولما عليهما حملا على نقيضه وهو الواجب كما يجوز ذلك في الواجب فكذلك يجوز في نقيضه وهذا
صحيح لانه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعدما النافية عليها فيقال زيدا ما ضربت حملا على نقيضه وهو
ضربت والعرب لا تقول ذلك فدل على ان السبب خلاف ما ذكره باب كان واخواتها مسئلة قال ابن الدهان فان قيل لم امتنع ان يضمر في
ضمير الشان وهلا جاز فيها كما جاز في كاد قيل فرق ما بينهما بان ضمير كاد لا يكون الا جملة وضمير الشان
ضمير الشان لا يكون خبره الا جملة انتهى باب كان واخواتها مسئلة قال ابن يعيش انما قدم المنصوب في هذا الباب على المرفوع
بينهما وبين الفعل لا الفعل من حيث كان الاصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب اذا كان
الفاعل مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت فروعا على الافعال ومحمولة عليها جعلت بينهما بان قدم المنصوب فيها
على المرفوع حطا لها عن درجة الافعال اذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل اصل مسئلة قال الاندلسي فان
قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التاكيد مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة مع ان بينهما
ثم قلت الفرق ان احدى الكلمتين هنا الزائدة فكانها الزائدة وهنا بخلاف بدليل ان كل واحد من الحرفين لا بد له من اسم
خبر ونظيره قولهم على ما نقل سيبويه ان زيدا لما ينطلق مسئلة قال الاندلسي قال الكسائي في مجيء بعدها اذا التي للمفاجاة كسرها
وفتحها بخلاف حتى فان المفتوحة لا تقع بعدها والفرق ان ما بعد اذا لا يلزم ان يكون ما قبلها ولا بعضه ويجوز ان
[illegible] وغير مسند كقولك خرجت فاذا ان زيدا صالح فهنا تفتح ان لان التقدير خرجت فاذا صلاح زيد [illegible] اذا اراد
فاذا زيد صالح واما حتى فان ما بعدها يكون جزءا مما قبلها لانها هنا هي العاطفة وليست التي للغاية باب علمت واخواتها
قال ابن [illegible] في [illegible] قلت لابي علي قال سيبويه اذا كانت علمت بمعنى عرفت تعدت الى مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم
تعدت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا فيه [illegible] والذي عندي
في ذلك ان عرفت معناه العلم الموصول اليه من جهة المشاعر والحواس [illegible] وعلمت معناها العلم من غير جهة
والحواس [illegible] قوله تعالى يعرف المجرمون بسيماهم والسيما تدرك بالحواس [illegible]
عرفت ما كان [illegible] في اللفظ انكرت وعلمت ما كان [illegible] في اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم المقابلة عبارة لا
تعدت الى مفعول [illegible] واذا اريد بها العلم المقابلة عبارة الجهل تعدت الى مفعولين ويكون هذا فرقا بينهما [illegible]
انكرت ليس بمعنى جهلت لان الانكار [illegible] العلم والجهل لا [illegible] العلم ولان الجهل يكون في القلب [illegible] والانكار

يكون باللسان وان يصف القلب كقولنا اكرم علي كان بخار او يكون الانكار باللسان دلالة على ان المعرفة متعلقة بالقلب

فقال هذا صحيح انتهى باب المفعول فيه مسألة اشترطوا توافق ما بعد الظرف المنتصب من الفعل وعامله نحو قعدت مقعد زيد مجلسه ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي بخلاف المصدر واكتفوا فيه بالتوافق المعنوي نحو قعدت جلوسا والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز فيه محل السماع واما نحو قعدت جلوسا فلا واقع لا من القياس ذكره في المغني باب الاستثناء مسألة قال ابن النحاس في التعليقة فان قيل كيف جاز ان يصل الفعل الى غير من غير واسطة وهو لا يصل الى ما بعد الا الا بواسطة فالجواب ان غيرا اشبهت الظروف بابهامها والظرف يصل الفعل اليه بلا واسطة فوصل الى غير بلا واسطة لذلك فان قيل فلم لم تبن غير لتضمنها معنى الحرف وهو الا فالجواب انها لم تقع في الاستثناء لتضمنها معنى الا بل لانها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها والاستثناء ما الاخراج مغايرة فاشتركا لا [illegible] في المغايرة فالمعنى الذي صارت به غير استثناء حصل لها في الاصل لتضمنها معنى الا فلم تبن باب الحال مسألة قال في البسيط لم يضعف سيبويه مررت بزيد اسدا بمعنى شديدا على الحال لا جريا او شديدا قويا واستضعف مررت برجل اسد على الوصف والفرق بينهما من وجهين احدهما ان الوصف ادخل في الاشتقاق من الحال والثاني ان الحال تجري مجرى الخبر وقد يكون خبرا ما لا يكون صفة قال وان القياس التسوية بينهما لان [illegible] المعنى او وصفا [illegible] [illegible] قال ابن يعيش الحال صفة في المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق فكما ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال الا ان العامل في الحال على سبيل الفضلة لانها جارية مجرى المفعول وعمله في الصفة على سبيل التابعية اذ كانت مبينة للموصوف تجري مجراه [illegible] التعريف وهذا احد الفرق بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال الفائدة في التابعية والخبر ان لم يكن الاسم مشاركا في لفظه قال وقد ضعف سيبويه مررت برجل اسد على ان يكون نعتا لان الاسد اسم جنس جوهر لا يوصف بالجوهر [illegible] هذا اتم [illegible] فيها جاء هذا زيد اسدا على [illegible] واحتج بان الحال يجري مجرى الخبر وقد يكون خبرا ما لا يكون صفة الا ترى انك تقول هذا مالك درهما وهذا [illegible] الا ان يكون وصفا في الفرق بينهما [illegible] [illegible] من التبع [illegible] الزيادة في القيد [illegible] والصفة والحال في ذلك سواء [illegible] قال ابن الخباز [illegible] والاكثر [illegible] عموما باب التمييز مسألة قال ابن النحاس في التعليقة اجاز الكسائي والمبرد والكوفيون تقديم التمييز على الفعل قياسا على الحال ومنعه اكثر البصريين والقياس لا يتجه لان الفرق الحال والتمييز ظاهر لان التمييز صفة الذات المبهمة والحال الحرکة [illegible] فلو قدمنا التمييز لكان كالفرق قبل الفعل وهذا لا يجوز وقال الابدي في شرح الجزولية التمييز شبه النعت فلم يتقدم وانما تقدمت الحال لانها خبر في المعنى ولتقديرها بفي فاشبهت الظرف واتيت فالحال البيان الهيئة لا لبيان الذات ففارقت النعت وقال الفارسي في التذكرة انما لم يجز تقديم التمييز لانه في حكم المتمم بعد المتمم ولانه فاشبه بعضه وانما الحال فهذه على الظرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل سيبويه لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلا كان او معنى اما اذا كان معنى غير فعل فظاهر لضعفه ولذلك لا يجيز تقديم الحال على العامل المعنوي واما اذا كان فعلا متصرفا فاقتضى الدليل جواز تقديم منصوبه لتصرف عامله الا انه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا في المعنى من حيث كان الفعل مسندا اليه في المعنى والحقيقة الا ترى ان التصبب والتفقؤ في قولنا تصبب زيد عرقا وتفقأ شحما في الحقيقة للعرق والشحم تصبب عرق زيد وتفقأ شحمه فلو قدمنا هما لاوقعنا هما موقعا لا يكون فيه الفاعل لان الفاعل اذا قدمناه خرج عن ان يكون فاعلا وكذلك اذا قدمناه لم يصح ان يكون فيه فاعل مثل

[illegible] في شرح الطالع الفعل [illegible] موصولة صورة التنوين في الفعل والمصدر [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

ينصب

الفعل الذي كان هذا موضعه الا ينتصب فيه الفاعل فلا يقبل فاذا قلت جاء زيد راكبا جاز تقديم الحال وهو المرفوع في المعنى فما الفرق بينهما قيل نحن اذا قلنا جاء زيد راكبا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه واما اذا قلنا طاب زيد نفسا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا لا معنى فلم يجز تقديمه كما لم يجز تقديم المرفوع انتهى باب الاضافة مسألة لما اضيف الفم الى ياء المتكلم رد الحرف المحذوف فقالوا فيّ [illegible] ووضعت فيّ فخالف الا انك تقول هذا فوك ورأيت فاك ونظرت الى فيك فتكون الحركة تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فاذا جاءت ياء الاضافة لزم ان تكسر الفاء لتكون تابعة لها قال ابن يعيش فان قيل فلم قلبتم الالف هنا ياء مع انقياد الدعوى الاعراب وامتنعتم من قلب الف التثنية ياء [illegible] فالجواب ان في الف التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها ياء وعارضه الاخلال بالاعراب وههنا وجد سببان قلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان الفاء تكون تابعة لما بعدها فقوي سبب قلبها بعد ما عارض باب اسماء الافعال مسألة لا يجوز تقديم معمول اسماء الافعال عليها عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا على اسمي الفاعل والمفعول والفرق على الاول انها في قوة الفعل لشدة شبهه به واسماء الافعال ضعيفة قال في البسيط باب الموصول مسألة قال في البسيط يشترط في الجملة الموصول بها ان تكون خبرية لوجهين لان المقصود من الموصول بها الايضاح للموصول وبيانه وما عداها من الجمل الامرية والنهيية والاستفهامية وغيرها لا ايضاح فيها ولا بيان ولذلك لم تقع صلة لعدم ايضاحها وبيانها الا ترى انك لو قلت مررت برجل اضربه او برجل لا تقتله او برجل هل ضربته لم يفد النكرة ايضاحا ولا بيانا فان قال قيل هذا يجيء بعينه في وقوعها خبرا للمبتدأ ولا يمتنع كقولك زيد اضربه وعمرو لا تقتله وبكر هل ضربته فلا يمتنع وقوعها فكذا قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ان الخبر محكوم بتقديره بمقول فيه والجملة حكاية الخبر ويجوز ذلك [illegible] في الصلة لانه لا يجوز تعلقها بلا صلة وصحتها وفي الثاني ان الخبر محكوم بنفسه بالفعل [illegible] تغير المعنى فان زيدا اضربه واضرب زيدا سواء في المعنى واما الصلة فلا يصح عملها في الموصول سواء وقع فيها ضمير او لا فصح حمل الخبر فيها فانك اذا قلت مررت برجل اضربه لم يصح نصب رجل باضرب ولان الصفة تابعة للموصوف فلا يعمل في المتبوع مسألة قال الابدي لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لانهما كالشيء الواحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه مسألة قال الخفاف في شرح الايضاح وقع في كتاب المعاني لابي اسحاق الزجاج ان تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف لغة اكلوني البراغيث قال والفرق ان اصل الصفة كان الاسماء التي تثنى وتجمع وانما يشبه فيها بالفعل الفعل لم يجز فيها وجهان فصيحان احدهما ان يراعى شبهها بالفعل فلا تثنى ولا تجمع قال الخفاف وهذا قياس حسن لولا ما عدم السماع والذي حكى انه التخريج ان تثنية الصفة وجمعها للفاعل الظاهر ضعيف كما قوي في البراغيث ويبنى على قياس قوله انه يجري في المضارع الاعراب والبناء لان اصله البناء واعرب لشبه الاسم وكذلك الاسم الذي ينصرف الصرف باعتبار الاصل والمنع باعتبار شبه الفعل انتهى مسألة قال ابن الحاجب في اماليه انما تقبل الموصول الموصوف وامتنعت الصفة مقامه ولم يفعل ذلك في الموصول قلنا لان الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف فيعرفها باعتبار التعريف والتنكير لانها تابعة للموصوف في ذلك والموصول لا يستقل بنفسه حتى يجعل الجملة التي بعده في معنى اسم معرف فلو حذف كانت الجملة نكرة فيختل المعنى باب العطف مسألة لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار عند البصريين خلافا للكوفيين ويجوزه الكوفيون قياسا على الضمير المنصوب والجامع بينهما الاشتراك في الفضلية قال في البسيط والفرق على الاول من وجهين احدهما ان ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدة ملازمته له ولذلك لا يمكن استقلاله والثاني انه يشبه التنوين من حيث انه لا ينفصل بينه وبين ما يتصل به ويحذف في النداء نحو يا غلام والثاني انه قد يكون عوضا

من التنوين في نحو غلامي وغلامك وغلامه فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على ما حل محله وناسب من شدة
الاتصال بالكلمة وهذه الاوجه معدومة في المنصوب **قال الحريري في درة الغواص** فان قيل كيف جاز العطف على المضمر
المرفوع والمنصوب من غير تكرير وامتنع العطف على المضمر المجرور الا بالتكرير فالجواب انه لما جاز ان يعطف ذانك المضمران على
الاسم الظاهر جاز ان يعطف الظاهر عليهما ولما لم يجز ان يعطف الظاهر على المضمر الا بالتكرير الجار في قولك مررت بزيد وبك
لم يجز ان يعطف الظاهر على المضمر الا بالتكرير ايضا نحو مررت بك وبزيد وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية
انتهى **مسئلة** اذا اكد ضمير الجر بنحو قولك مررت بك انت وزيد اختلف فيه فذهب الجرمي الى جواز العطف مع التاكيد قياسا على
العطف على ضمير الفاعل اذا اكد والجامع بينهما شدة الاتصال لانهما يتصلان به وذهب سيبويه الى منع العطف والفرق من اوجه
احدها ان تاكيده لا يتنزل منزلة الفصل المذكورة في المرفوع بخلاف تاكيد الفاعل فانه يتنزل عنده منزلة الفصل الثاني ان تاكيد
ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس وتاكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس فلا يلزم حمل الخارج عن القياس
على الجاري على القياس الثالث ان ضمير المجرور اشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل ان ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند
ارادة الحصر وينفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله فلما اشتد اتصاله قوي شبهه بالتنوين فلم
يغن التاكيد في جواز العطف بخلاف الفاعل فانه لما لم يشتد اتصاله لم يؤثر التاكيد في جواز العطف عليه الرابع انه يلزم من العطف
مع تاكيد المجرور بالمرفوع نحو مررت بك انت وزيد مخالفة اللفظ والمعنى اما اللفظ فان قبله ضمير المرفوع ولم يحمل العطف عليه
اما المعنى فان معنى المجرور غير معنى المرفوع ولا يلزم من العطف مع تاكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى ذكره
في البسيط **مسئلة** لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد او فاصل واجاز البصريون وجوزه الكوفيون قياسا على
البدل والفرق على الاول ان البدل هو المبدل منه في المعنى فلذلك جاز من غير شرط التاكيد اما العطف فالثاني فيه مغاير للاول
فلا بد من تقوية للاول وتدل على ان المعطوف مغاير متعلق به دون غيره بخلاف البدل فانه لا يحتاج الى تقوية لعلم المغايرة
باب النداء مسئلة يجوز في وصف المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل ان ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبها حملا على الموضع
ابن يعيش فان قيل فيا زيد المضموم في موضع منصوب فلم لا يكون عندكم بمنزلة امس فانه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ ملتفتا
امس الذاهب بالخفض على النعت لم يجز وكذلك مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ قيل الفرق بينهما ان ضمة
النداء في يا زيد مشبهة بما هو مثل الحركة الاعراب وذلك لانه لما اطرد البناء في كل اسم منادى مفرد صار كالعلة الرافعة
ليس كذلك امس فانه كسرة متوغلة في البناء الا ترى ان كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فانه يكون مضموما وليس كل ظرف يقع
امس يكون مكسورا الا ترى انك تقول فعلت ذلك اليوم واشتريت عمرو امس فلم يجر غيره من البناء ما وجد في امس وكذلك عثمان فانه
غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف انتهى **مسئلة** قال ابن يعيش فان قيل انتم تقولون يا هذا وهذا اسم مبهم بالاشارة
يجتمع فيه وبين النداء فلم جاز هنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضعين قلنا الفرق من وجهين احدهما ان تعريف
الاشارة ايماء وقصد الى حاضر ليعرفه المخاطب بحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب معنيي
تعاريفهما كانا كالتعريف الواحد ولذلك شبه الخليل التعريف النداء بالاشارة في نحو يا هذا وشبهه لا بل في الموضعين فصار اجماعهما ال
خارج التوكيد الثاني وهو قوله انا ثانيا ان اصل هذا ان تشير به لواحد الى واحد فلما دعوته نزعت منه الاشارة التي كانت فيه
والزمته اشارة النداء فصارت ياعوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا اقبل باسقاط حرف النداء **مسئلة** قال ابن
في اماليه ان قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو فاتقدم الباء فيه الاوجه واسقطهم قولهم يا زيد وعمرو في العطف على اللفظ
جاز اسقاطها وانما العطف على المحل مثل لا يا رجل الا ان ذلك قال لا بد في الجواب ان الفرق من وجهين احدهما

ان قولنا يا زيد وعمرو حرف النداء فيه مراد وهو بمنزلة جاز الاتيان به وليس كذلك في باب لا في التنوين المذكور لا
لا لا يصح فيه بين ذلك وانما قد يحذف النداء ههنا دون ثم لكثرة النداء في كلامهم التوكيد الثاني ان لا بني اسمها معها الى
صار الاسم معها امتزاج المركبات ولا يمكن في النداء ذلك لامتناع حذفها ولم يبنوه بناء منهم على امتزاجه بالاولى والاخرى قد فصل
بجعلهما بمعنى ولو لا يؤدي حالي امتزاج اربع كلمات **مسئلة** قال ابن الحاجب فيما لم الا يا زيد والظريف فيه جاز الرفع والنصب
لتركيبات في باب لا الاوجه واحد وهو الرفع لا غير مثل لا غلام لك ولا العباس والفرق بينهما ان لا لا تدخل على المعارف
لا تعرف في موضعه ولا يمكن حمله على اللفظ لان لا لا تدخل على المعارف ولا تعمل في الاعلام الا بل ولا العباس ولا
دخول النصب غير فرع دخول الفتح فيه اذا كان منفيا ولا يدخله الفتح فلا يدخل هذا النصب التعيين لان دخول الفتح انما كان
لتضمنه معنى الحرف الا ترى ان قولك لا رجل في الدار الا من رجل ولا يتعدد ويمثل ذلك فيما ذكرناه الا ترى انك لا اذا رفع
معرفة يجب الرفع والتكرير ويرجع الاسم حينئذ الى الصلة ويجب الرفع فيما بعد لا ونحو لا زيد عندي ولا عمرو فلان لا يجوز غير رفعه
هو المفعول بين باب لا والنداء وليس كذلك في باب النداء فيقولنا يا زيد والظريف فانه تميز النداء وان كان منفيا كما تعذر ذكرنا
الا ترى تسلط الكلمة على وهنا في قولك يا ايها الظريف ما لم يدخل وان كانت باشتراط اصل النداء الا انما لا الا تدخل على المعارف
انتهى **باب الترخيم مسئلة** لا يجوز ترخيم المضاف عند الجمهور ويجوز عند بعضهم في الثاني قياسا على النسب فانه يحذف فيه الثاني كما
ابن فلاح في المغني والفرق على الاول ان النسب الثاني ان اجتماع ياء النسبة معهما لو لم يحذف الثاني لادى الى جعل الاسمين
كشيء واحد فلذلك حذف منها في النسب لئلا يجتمع ياء مقام المحذوف واما الترخيم فانما يجوز لان شرطه ان يلي النداء الاسم المرخم
ولم يوجد هنا فلم يجز الترخيم ولانه اشبه بالمضاف والمضاف اليه في حكم الاول فاما اصلا في الثاني فلم يجز ترخيمه كالمضاف
باب الحكاية مسئلة قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت الاسماء المركبات في العدد تجري مجرى الكلمة الواحدة فهلا
اعربت مجموعها كاعراب بعلبك وحضرموت واشتدت فالفرق من وجهين احدهما ان الامتزاج هنا اشد اذ كان احد الاسمين منهما
لم يكن يستعمل على انفراده بل حضر موت مثلا في الاستعمال الدعاء الحقه البلدة كوضع مثل بعلبك انها هذه مسرية وكذلك
واما مركبات الاعداد فالمفردة منها مستقل بمعناه نحو ثلاثة فاذا اردت فيها هذا القدر وكذلك العشرة فاما ما تضمن وتعين واحدا
فكل تضمن معناه وما تضمن معنى الحرف فلا يجد لا عرابه الثاني ان العدد في الاصل موضوع على ان لا يعرب بل يبنى
لم تقدير التركيبات فقط فاذا رجعها ان يكون كالاصوات ينطق بها ساكنة الاواخر كما في التهجي وانما يعرب عند التركيب
بالعامل **باب علامة التانيث** التاء الزائدة تعمل الجر في نحو لا يتيم فيها ثم وفي قاوات الزائدة لا تعمل النصب في الفعل المضارع
على الاصح وفاقا للاخفش تعلقت قياسا على التاء الزائدة والفرق على الاول ان التاء الزائدة تختص بالاسم وان الزائدة لا
تختص لانها نيت قبل فعل وقبل اسم مما ولا تختص فاسد ان لا تعمل ذكره ابو حيان **مسئلة** لا يتقدم معمول معمول ان عليها
عند جميع النحاة الا الفراء فلا يقال طعاما طعاما مديان اكل ويجوز تقديم معمول معمول كي عليها عند جميع النحاة الا الاخفش
فيقول فيما ان جئتك في الفرقان ان حرف مصدري موصول ومعمولها صلتها ومعمول معمولها من تمام صلتها فكما لا يتقدم
عليها كذلك لا يتقدم معمول صلتها بخلاف كي فان ذلك حكم كي عند الجمهور حكم ان لا يجوز تقديم معمول معمولها فلا وفقا لك
النحو كما تقدم ولا التمرحيث كما تعلم لا انما انه حرف مصدر حرف موصول فكما لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول كذلك
لا يتقدم معمول صلة الحرف الموصول واما اذن فقال الفراء اذا تقدمها المفعول وما جرى مجراه بطلت فيقال صاحبك
اكرم ولعل ان الكسائي اخذ ذلك الرفع والنصب قال ابو حيان ولا افتراق حفظه من البصريين في ذلك بل يحتمل قولهم انه شرط
في عملها ان تكون مصدرة ان لا تعمل الا اذا وان لم تتقدم لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمفعول التاخير قال

لقائل ان يقول لا يجوز تقديم معمول الفعل بعدها اذن لانها ان كانت مركبة من اذ وان او من اذا وان فلا يجوز تقديم المعمول لان
ان وان كانت بسيطة واصلها اذا الظرفية ونونت فلا يجوز ايضا لان ما كان في حيز اذا لا يجوز تقديمه عليها وان كانت حرفا
محضا فلا يجوز ايضا لان ما ينتصب من الجزاء يمنع ان يتقدم معمول ما بعدها عليها وما كان من مذهب الكوفيين جواز تقديم معمول
فعل الشرط على اداة الشرط انما يدل على ذلك في اذن كما اجازوا ذلك فانه يجوز ان تقول زيدا اذن اضرب مسألة قال ابو حيان سأل ابو محمد
الوليد بن ابي مسهر وكان اقرأ الناس لكتاب سيبويه على المبرد وابن ابي سعدان فقال لم لم يجز سيبويه اظهار ان مع لام كي ولم يجز
مع لام الجحود فلم يجب بشيء انتهى قال ابو حيان والذي ينبغي في ذلك ان لم يكن ليقوم اصله ما كان سيقوم فجعلت اللام في مقابلة
السين فكما لا يجوز ان يجمع بين ان الناصبة وبين السين او سوف كذلك لا يجمع بين ان الناصبة وبين السين او سوف كذلك لا
بين ان واللام التي هي مقابلها مسألة سمع ببعلبك ومتى الجر في الاسماء والنصب في الافعال فاختلف النحويون فقيل كل منهما
ناصب وقيل كلاهما جاء فقط والنصب بعدهما بان مضمرة وقيل كلاهما ناصب والجر بعدهما بحرف مقدر والصحيح وهو مذهب سيبويه في
الفاصل مشتركة فتارة تكون حرفا بمعنى اللام وتارة تكون حرفا مصدريا لا ينصب المضارع بنفسه والصحيح وكذا هو في الخاص
فظ وان النصب بعدها بان مضمرة لانها قال ابو حيان فان قلت ما الفرق بينهما وبين كي حيث صح فيها القولان ناصبة بنفسها
التصب كما ان من الجر ولم يمكن تأويل الجر لانه عوض لا يصح فكم ومتى ثبت في الاسماء اسماء كثيرة وكم جعلها للنصب كما على الاسماء
قدر ذلك من الاسماء والاسم الذي لا يلي الاسم الا بعد الاصل ولانها بمعنى اسم الفعل والاسم فلا يجوز كي فانها سبكت في الفعل وخلصت
للاستقبال مسألة قال الاندلسي في شرح المفصل قال على بن عيسى انما عملت ان في المضارع ولم تعمل ما لانها تنقل الماضي
من المستقبل الى الاستقبال فما له تنقله الاختلاف واسما لانها تختص بالمستقبل فيما يشكل بما كان اقوى على غيرها التي كانت اقوى على
لفظه وقال الشيرافي انما لم ينصب بها اذا كانت مصدرية لان الذي يجعلها اسما هو الاخفش فان كانت معرفة فهي بمنزلة الذي
ليرتفع الفعل بعدها كما يرتفع في صلة الذي وان كانت نكرة فيكون الفعل بعدها صفة فلا تنصبه ولما سيبويه فجعلها حرفا
وجعل الفعل بعدها صلة لها فالجواب على مذهبه ان المعنى الذي نصب به ان هو شبهها بان المفتوحة لفظا ومعنى ولذلك لم
يكن بها فلا تقول ان اجيئوا كما يستقيم ان ان زيدا قائم وهذا المفقود في ما وقد ترتيبها بالقبلها الاسم مرة والفعل اخرى فلم تختص
انتهى وقال ابن يعيش الفرق بين ان وبين ما انها تدخل على الفعل والفاعل والمبتدا والخبر وان مختصة بالفعل فلذلك كان من اجل
فيه ولعدم اختصاصها لم تعمل شيئا باب الجوازم مسألة يجوز تسكين لام الامر بعد الواو والفاء نحو وليوفوا نذورهم فليستجيبوا لي
ولا يجوز ذلك في لام كي وفرق ابو جعفر النحاس بان لام كي تحذف بعدها ان فلو سكنت كثر الحذف لا جتمع حذفان بخلاف
لام الامر وفرق ابن فلاح ان لام الامر اسكنها التكون فرقا بين الاصل ليوم وهو فرع الاصل بخلاف لام كي قال
الكيد اقا لام الجر مسألة اختلف في لما هل هي غيرة ناسخة الماضي الى المضارع او بمعنى المضارع الى المضي على قولين
نسب ابو حيان الاول الى سيبويه ونقل عن المغاربة انهم صححوه لان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ والثاني
مذهب المبرد وصححه ابن عاصم في الجنى الداني وقال الاول لا نظير له وهو المضارع الواقع بعد لو وان الاول لا نظير له لا
خلاف ان الماضي بعدها بغير تغيير المعنى الى الاستقبال لا صيغة المضارع الى لفظ الماضي والفرق كما قال ابو حيان
ان ان لا يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها فلم يكن لدعوى تغيير اللفظ موجب بخلاف لم ولما فانهما يمتنع وقوع صيغة الماضي
بعدهما فلهذا قال القوم بانه غيرت صيغته مسألة الامر بصيغته مرتجلة على الاصح لا مقتطع من المضارع فلا خلاف ان النهي
ليس بصيغة مرتجلة وانما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه لا الطلبية وانما كان كذلك لان النهي مجرى من
الامر مجرى النفي من الايجاب فكما احتيج في النفي الى اداة احتيج في النهي الى اداة فلذلك كان بلا التي هي مشاركة للادلة

للنفي

للنفي مسألة لا تدخل على لا التي للنهي اداة شرط فلا تقول ان لا تفعل اضرب واما لا النافية فيجوز ان تكون للنفي لان لا لم يجز
والشرط طلبي فلا يجتمعان وقال بعضهم هي لا التي للنهي فاذا دخل عليها اداة الشرط لم تجزم وبطل عملها وكان الجازم
لاداة الشرط وذلك مجاز لم فان الناسخ لها الا لاداة الشرط في نحو فان لم تفعلوا والفرق ان اداة الشرط لم
تلزم العمل في كل ما تدخل عليه اذ تدخل على الماضي فلم يكن لها اذ ذاك اختصاص بالمضارع فضعف بخلاف دخولها على
مختص كان الجزم له ذكره ابو حيان في شرح التسهيل مسألة ان قيل الجوازم حتى وشبهها لم تجزم الذي اذا تضمنت معنى
الشرط كما جزمت الذي يأتيني فله درهم فالجواب ان الفرق من وجهين احدهما ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل كما
لام التعريف الجنسية فكما ان لام التعريف لا تعمل فكذلك الذي والثاني ان الجملة التي توصل
بها الا لا بد ان تكون معلومة للمخاطب والشرط لا يكون الا مبهما الثالث ان الذي مع ما يوصل به اسم مفرد والشرط
ما يقتضي جملتين مستقلتين نقلت ذلك من خط ابن هشام في تعليقه وذكر ابن الحاجب في اماليه مسألة قال
ابن هشام ان قيل لم جعل الجزم اضعف من حرف الجر وحرف الجر لا يعمل في شيئين فكيف عملت ان في شيئين قيل الفرق بينهما الا
نحو فعل الجر لما اقتضى واحدا عمل فيه وحرف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما باب الحكاية مسألة يحكى الاعلام بمن دون سائر المعارف
هذا هو المشهور والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة اوجه احدها ان الاعلام تختص باحكام لا توجد في غيرها
من الترخيم والامالة نحو الحجاج وعدم الاعلال في نحو مكوزة وحيوة ومحبب وصرف التنوين منها اذا وقع ابن صفة بين علمين
فالحكاية ملحقة بهذه الاحكام المختصة بها والثاني ان اكثر الاعلام منقول عن اجناس يغير عن وضعه الاول والحكاية
تغيير تقتضي من التغيير اذن بالتغيير والثالث ان الاعلام كثيرة الاستعمال ويكثر فيها الاشتراك فرفعت الحكاية توهم
المستفهم عنه غير السابق الى ان السامع لم يسمع اول الكلام ذكر ذلك صاحب البسيط قال والفرق بين من حيث يحكى
بها العلم وبين اي حيث لا يحكى بها بل يجب فيها الرفع فاذا قيل رأيت زيدا ومررت بزيد قلت اي زيد من غير حكاية ان
من لما كانت مبنية لا يظهر فيها اعراب جازت الحكاية معها على خلاف ما يقتضيه خبر المبتدا واما اي فانها معربة
فيها الرفع فاستقبح ظهوره مخالفا لما يقتضيه ما بعدها فنظيره قول العرب انهم اجمعون ذاهبون لما ظهر اعراب التوكيد
الضمير اكده بالرفع ومنهم من قال انكم اجمعون ذاهبون لما ظهر اعراب النصب الرفع التأكيد بالنصب مسألة لا يحكى
تابع غير العطف من نعت وبيان وتأكيد وبدل اتفاقا واما التابع بعطف النسق ففيه خلاف حكاه في التسهيل من غير
ترجيح ورجح غيره جواز حكايته قال ابو حيان والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع ان العطف لم يرد فيه بيان المعطوف
عليه بخلاف غيره من التوابع فان فيه بيانا لان المتبوع هو الذي جرى ذكره في كلام المخبر واما العطف فلا يتبين ذلك
ثانيا الا بالحكاية وايضا اللفظ المخبر في كلام الحاكي على حاله من الحركات وقال صاحب البسيط يشترط لجوازه ان يكون المعطوف عليه
والمعطوف علمين نحو رأيت زيدا وعمروا فان كان المعطوف عليه علما والمعطوف غير علم فنقل ابن الدهان منع الحكاية وهو الا
ونقل ابن بابشاذ جوازها تبعا للاول كما لم تجز الحكاية بما اتفاقا باب النسب مسألة قال ابو حيان فان قلت لم لم يحذفوا
بعض الحركات بالقرب وليس الحاق بالمركب في النسبة الى طويلة قلت بينهما فرق وهو ان الحركات يضبط ويكون الجمع
فلم يعتد بها والنسبة بنا متنافر باب التصغير مسألة قال ابو حيان ان ورس اذا سميت به امرأة ثم خففت الهمزة بحذفها
ونقل حركتها الى الراء فقيل ورس وصغرتها قلت اريس ولا تدخل الهاء وان كان قد صار ثلاثيا وان اصغرت هند الحقت
بالهاء والفرق بينهما ان تخفيف الهمزة بالحذف والنقل عارض فالهمزة مقدرة في الاصل وكانه رباعي لم ينقص منه شيء
فان قلت لم لا الحقه بتصغير سماء اذا قلت سمية الى الاصل فقد قلت لا يشبه تصغيرها لان الحقيقة طارئ

في اللبس عارض بخلاف رحماه فان الحذف هنا لازم فيقتصر على الاثر الحرف اذا اصغر فيلحقها الهاء وبهذا الفرق بين اللبس
وسماء الجانب ابو اسحق الزجاج بعض اصحاب ابي موسى الحامض حين سئل ابا اسحق عن ذلك وكان ابو موسى الحامض قد حكى
رجلا لقناطا على ابي اسحق في الدعوى مسائل فيها غموض هذه المسئلة منها وكان في هذا المجلس المشوق الشاعر فاعتذر
وكتب من وقته يمدح ابا اسحق ويذم من يحكه من اهل العصر فقال ✱ صبرا ابا اسحق عن قدره ✱ فذو النهى يحمل الصبرا
والعجب من الدهر وافعاله ✱ فالظلم قد نقضوا الدهرا ✱ لا ذنب للدهر ولكنهم ✱ يستحسنون المكر والغدرا ✱ ينبت بالحاج
كلاب لهم ✱ يبغي مثلها الشمس والبدرا ✱ والعلم والحلم ومحض الحجى ✱ وشامخ الاطواد والبحرا ✱ والديمة الوطفاء تحكيها
اذا الارض المحتضن بها خضرا ✱ فتلك اوصافك بين الورى ✱ يا بيكر فالبسه لك الكبرا ✱ يطوف جهلا والذي دونه
ان يلحقوا العيوق والغفرا ✱ فارسلوا الترالانفاس ✱ وعكسوا يستوعب الترا ✱ فالا با اسحق عن جاهل
ولا تضيقن منه به الصدرا ✱ دع عن حشا ربعة في الورى ✱ خطيبهم من فيه مجرا مسئلة قال ابو حيان فان قلت لم لا يجوز
اثبات همزة الوصل في نحو استضراب اذا صغروان كان بعدها متحركا لان هذا التحريك عارض بالتصغير فلم يعتد به
الفارسي كما لم يعتدوا به في قولهم الحمر باثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النقل قلت الجواب انه بين الفارض والتصغير فرق
وهو ان عارض التصغير لازم لا يوجد في لسانهم تاء مستضرب … ابدا وعارض الحمر ليس بلازم لانه يجوز ان لا تحذف
الهمزة ولا تنقل الحركة فيقال الاحمر ولا يمكن ذلك في المستضرب في حال من الاحوال باب الوقف مسئلة اذا وقف على المقصور
المنون وقف عليه بالالف اتفاقا فاما المنقوص فقد اختلف في الوقف على المنقوص المنون فمذهب سيبويه انه لا يوقف عليه
بالياء بل تحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض ومذهب يونس اثباتها قال ابن الخباز فان قلت فما بالهم اختلفوا في اعادة
ياء المنقوص واتفقوا على اعادة الف المقصور قلت الفرق بينهما خفة الالف وثقل الياء باب التصريف مسئلة الا يعرفون
بلفظه وزيادة التضعيف تعرف بالاصل قال ابو حيان والفرق ان زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سالتمونيها
من حيث انها عامة لجميع الحروف ففرقوا بينهما في الوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف منه فضعفوه في الوزن
مثله فلو نطقوا في الوزن باسمه … لم يتبين من الوزن كيف زيادتها فلما لم ترد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة
في الوزن انتهى النصف الاول من كتاب الاشباه والنظائر النحوية ويليه النصف الثاني ✱ كتبه بيمناه الفانية

العبد الحقير الفقير الكثير التقصير تراب اقدام المؤمنين العلماء
الراشدين الراسخين الامناء الراجين الائمة الطيبين
الطاهرين النجباء الميامين الطيبين
صلوات الله عليهم اجمعين
حاجي محمد
رضا
المتوفي
الصباغ الطهراني
في سنة
تمت
م

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله لوليه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه هذا الأمر الثاني عشر من الأشباه والنظائر وهو فن الألغاز
والأحاجي والمطارحات والممتحنات والمغالطات وهو منثور غير مرتب سميته الطراز في الألغاز قال الشيخ جمال الدين
ابن هشام في كتابه موقظ الوسنان وموقد الأذهان اعلم أن اللغز النحوي قسمان أحدهما ما يطلب به تفسير المعنى وقع
كقول المحاجي ما العامل الذي يتصل آخره بأوله ويعمل معكوسه مثل عمله وتفسيره يا في النداء فإنه عامل النصب في المنادى
وهو حرفان فاحرف متصل بأوله ومعكوسه وهو أي يتجه في نداء أيضا وكقول الآخر وما منصوب أبدا على الظرف لا يخفضه سوى حرف
وجوابه لفظة عند تقول جلست عنده وأتيت من عنده ولا يكون الا منصوبا على الظرفية أو مخفوضا بمن خاصة فأما قول العامة
سرت إلى عنده فخطأ فإن قيل لدن وقبل وبعد بمنزلة عند في ذلك فلم خصصتها قلت لدن مبنية في أكثر اللغات
فلا يظهر فيها نصب ولا خفض وقبل وبعد يكونان مبنيين كثيرا وذلك إذا قطعا عن الإضافة وإنما يتأتى الألغاز
بما يكون الحكم فيه ظاهرا وكقول الآخر وأين تلبس الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال وجوابه باب العدد
من الثلاثة إلى العشرة تثبت التاء في المذكر وتحذف في المؤنث والثاني وهو الذي يطلب فيه تفسير الإعراب وتوجيهه لا
بيان المعنى كقول الشاعر جاءك سلمان أبو هاشم ❊ فقد غدا سيدها الحارث ❊ شرحه جاء فعل ماض والكاف من كلمات
وعلامة الجر الفتح لأنه لا ينصرف وإنما أوهمت الكاف في الخطاب أن الألغاز أبو هاشم فاعل جاء والصغير لا مراد
من السياق شيئا أمر من شام البرق ونحوه للتوكيد كتبت بالألف على القياس سيدها ضرب ثم كما تقول انظر
سيدها والحارث فاعل شاء انتهى كلام ابن هشام وقال ابن هشام في المغني مسألة يلغز بها فيقال اسم مجرور ولا يصح
أن يعطف عليه اسم مجرور أعيدت الجار أم لم تعد وهو الضمير المجرور بلولا نحو لولاي وموسى إذا قلت لولاي وموسى فعطف
الجر لأنه لا يعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ولا يصح إعادة الجار هنا لأن لولا لا تجر الظاهر فلو
لم تعل الجر بل يحكم للمعطوف بحالة هذه بالرفع لأن لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يقدح في كون
الاسم مجردا من العوامل اللفظية فكذا ما أشبه الزائد وكتب قاضي القضاة تقي الدين السبكي إلى ولده بهاء الدين ألغازا منها ما كلمتان شتم
حرف محجوب ❊ واسم لا فيه حرف مطلوب ❊ واسم متردد بين فرد جازم ❊ وجمع ملازم ❊ ولاية هاء إذا ألحقت بلامات
الثقل وأطلقت المثقل ❊ وأين تدخل الجنس بعد العامل من غير أن يتجاهل ❊ واسم مضاف لشيء من غير الإضافة بعرضه
واختلف حكمه بين صنائه ومخفقه ❊ واسم عامل ثانيه أعجب منه وكرا ❊ وأعظم مكرا وأكثر لله تعالى ذكرا ❊ وأين يجب حفظ
المثال على المضروب والقائب ❊ واسم اسم لا يفهم إلا بالاستضافة كلمتين ❊ أو الاقتصار منه على نيين وفي
ضمير الأول للتمام وفي الثاني الإلزام ❊ واسم يتصف إذا الرفع بالنون نقص من العيون ❊ وتم بالنون وخرج من التمويه في
عرض المعنى أراد بالأول نعم وبالثاني سراويل وبالثالث هنا الثانية والثالث الداخلة على الجمع المتناهي نحو نادمة وسيأتي

الشيخ

وتبالعة وبالرابع باب أن المخففة من الثقيلة وبالخامس لدن وبالسادس ياء القسم ونائبه الواو وبالسابع نحو كل موضع
يعني بالثامن ههنا وبالأخير نحو ضيفه تعمل عليه التي يعني الضيف وهو الطفيل قال الشيخ بهاء الدين الأبلي منثور ومن حواشي
علم الدين السخاوي شرح سماه تنوير الدياجي في تفسير الأحاجي وأتبعه باحاجي له منظومة وأنا ألخص الجميع هنا قال
الزمخشري أخبرني عن فاعل جمع على فعالة ❊ وفعيل جمع على فعل الأول باب قاض وقضاة والثاني نحو سرى وسراة وقال
عن تنوين يجامع لام التعريف وليس أدنى الدعلى الفصل من التعريف هو تنوين الترنم والغالي وقال أخبرني عن واحد
الأشياء تثنى وتجمع بالألف والتاء ❊ أخبرني عن موصوف بمعنى اثنين ❊ وعن حركة في حكم كسرتين وعن حرف وحرف قد
استويا ❊ وعن ساكنين على غير حدهما التقيا ❊ أخبرني عن اسم على أربعة فيه سبحان لم يتمتع صرفه بإجماع ❊ وعن الحرف تابع
الأسباب واحد وهو جيتو في الإتباع ❊ أخبرني عن فاء ذات وجهين ❊ وعن لام ذات لونين الأول نحو التبرئ والتبري
والثاني نحو فانقد الند وكافة بمعنى قائد وكيلا في من قريش وصيلاني ومحفوفين وأمثاله وهو قياس مطرد في
المضموم وفي المكسور نحو وشاح وإشاح ووعاء وإعاء والمفتوح نحو وسط وجهه وقد بدأ بدا إذا اغتصب وولده والأم
وما قد وقع فإنه سماع بإجماع والثانية نحو عضة وسنة هو طاء في عضيهة ومسانهة وبعضهم عضوة ووضوة التي هي
العضاة وبعضها إنما هو نحو مخلة سنهاء ومسانهت الأجير وفي سنوات ومصولات أخبرني عن نسب عن
باته وعن تأنيث بناء الكسر بنائه الأول ما دل عليه بالصيغة نحو تراج وثبات وذائع ولابن نظيره لا التي العلا
والصيغة قولك لتضربن واضربن والفرق بين البنائين أن قبلا لأن أنا هو سكنه وفي علامة مباشرة الفعل والثاني
بنت وأخت لأن تأنيثهما بدل من لوما الذي هو لام الاثنين اختصاص المؤنث بالاء دون المذكر تام على القان
فكان هذه التاء لاختصاصها كتاء التأنيث ونحوها التاء في مسلمات هي علامة لجمع المؤنث لاختصاصها بجمع المؤنث
كما قال التأنيث ومن ثم لم يجمعوا بينها وبين تاء التأنيث فلم يقولوا مسلمتات فإن قلت ما أنكرت أنها ليست تاء
تأنيث قلت لو كانت كذلك لقلبها الواقف هاء في اللغة الثانية فإن قلت فلم قلبها من قلبها هاء في الوقف على
البنون والبنات قلت وأما تعطل ما تعطيه تاء التأنيث فتوهما مثلها أخبرني عن نعت يجمع ومنعوته موضع ومن
منعوت موحد ونعته مجموع الأول نحو هذا جحر ضب خرب والثاني قول القطامي ❊ كأن قيود رجلي حين ضمت ❊ حوا
غزاوي وما جيا عا ❊ جعل الغا الغراجه بمنزلة أسماء جماعة فجمع النعت مع توحيد المنعوت أخبرني عن مثل اللبس بين
المعرفتين فاصلا ومن بعيب على المعرفة والشذ الأول نحو كان زيد هو خيرا منك وإن ترني أنا أقل منك مالا وإنما
ساغ ذلك فيما في الاستناعه من دخول لام التعريف عليه امتناع ما فيه التعريف فشبه به والحق حكمه عليك أكان
نحو قولهم رب رجل وأخيه قال سيبويه ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة أخبرني عما نصب تمييزه وهو مرفوع وعما تخلله التثنية
هو جمع الأول المكنى والثاني قولهم عندنا قطان سودا وإن فقولك برثن ما جاء ما الدعوة ❊ وقوله لأصبح الحي أو بادا
ولم يجدوا عندا لتفرق في الجمل أما لذي ❊ كيف يكون متحركا ملحقا السكون وهو عين حي وعي وصنف في قولهم صنف
الحال وعندها فعل لأنه فعل لأنه من باب فرح وبطر وأشر أخبرني عن واحد وجمع لا يفرق بينهما إلا بنطق الأول الصفين
فارق هما الفلك للواحد والجمع ومثله جمل هجان وإبل هجان ودرع دلاص ودروع دلاص أخبرني عن فاعل حق فيما أبدا
وعن اسمي لا يخفيان أبدا الأول أفعل ونفعل ونحوهما والثاني الرائع بعد الأول نحو ما قام إلا زيد إلا عمرا أخبرني عن حرف
شم من الوائر ما بان فيما لما أنشأ المقصوري التثنية والجمع من العاشر ما باق ونحوهما الفنار بأن يكون الفنار يوم كما أخبرني
عن حرف يعيد ثم يذكر ويؤنث ثم يذكر الأول باب ثمة وثمت والثاني باب العدد ثلاثة إلى عشرة أخبرني عن معرفة في حكم

التنكير ويؤنث في معنى التذكير الا انه ربت بالرجل مثلك او برجل مثلك لا يكاد في نحو هذا الموضع يتبين الفرق بين
النكرة والمعرفة ومثله ولقد امر على اللئيم يسبني والثاني باب علامة التنوين قال اخبرني عن واحد يعرف باربعة وعشرين
عند بعضهم متقدمة الاول باب في ومن وعشر ونحوها من اصل كحق في ومنه والثالث عن العطف عند الكوفيين
عشر ومتعقبها ابو علي الفارسي حيث عد بعضها اما اخبرني عن لم يمنع الاضافة ويوكدها ويفيد تركيبها بعضها بين
ركنيها وهما المضاف والمضاف اليه وهي مع ذلك موكدة لمعناها موفية لفائدتها من حيث القاموس وجه الاعطاء معنى
الاختصاص ونظيرها تمم الفائدة فيما تم عقد القسم بين المضاف والمضاف اليه وتوسطت بينهما كما قيل بين
العصا ولحائها وهو حاصل بتوسطها من التكرير معطية معنى التوكيد والتشديد وهذه اللام لها وجه امتداد ووجه
اطراح ووجه امتدادها استصحابها الالف لتحول لا الطالبة للتكرار عليه ووجه اطراحها ان لم تسقط لا
الالف الوالجة التي عند الاضافة ونحو قولهم لا ابا لك سقوط النون مع اللام ودليل الاطراح تنكير المضاف
ويتقوه لتحول لا ودليل لا اعمال فان قلت فكيف صح قولهم لا ابا لك قلت اللام مقدرة منوية وان حذفت من اللفظ
والذي شجعهم عليه فيما شهرته في كلامهم وانه صار بمحل الاستضافة استعمالها فيه وهو موضع لا لا انه
لتاكيدها النطق من لسان المقال ومنه حذف لا في تالله تفتؤ وحذف الجار في قوله رؤبة خير اذا اصبح وحمل قراءة حمزة تسالون
به والارحام عليه سبيل لان هذا الكلام قد شهر بتكرير الجار فقامت الشهرة مقام الذكر اخبرني عن حيوان من بلد
وزيادة وجر كلاسمه هي موصوفة بالجلالة البدل والاب الحي اليهم من لام التعريف والعوض في اللهم عوضت من حرف النداء
الزيادة في نحو قتل وضرب والموصوفة بالجلالة ميم فم هي بدل من عين فوه قال سيبويه ابدلوا منها ميما لانها اشبه منها في
مخاطبة الفم من المقابح وتحتمل في العين كالعيوب وتصميم ولا تقتضى بنحافي الفم من جلالة ميمه اخبرني عن قال لي متعل
اعين بهوام وعاو مفعول فيه اختلاف سيبويه والاخفش وقد تقدم في اوائل الكتاب اخبرني عن اسم بلدته اربعة من الحروف
الزوائد وكلها اصول غيره واسمه وهو ليستعيد من بلاد الحجاز فيه الياء والنون والتاء والواو من جملة الزوائد العشرة
وكلها اصول في هذا الاسم الا الواو اخبرني عن مائة في عشرين ثلث وكلمة في معنى كلمات الثلاثة في ثلاثمائة وفي معنى
المائات لان حق مميز الثلاث الى العشرة ان يكون جمعا والكلمة في معنى كلمات في قولهم كلمة الشهادة وكلمة التوحيد وفي قوله
تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله الاية اخبرني عن حرف من حروف الاستثناء لم يستثن به شيئا
من الاستثناء هو الا بمعنى الا لا يستثنى بها الا الاستثناء كما يستثنى بالا واخواتها وانما في قوله نشدتك الله الا فعلت اي ما طلبت
عليك الا فعلت اخبرني عن مكبر بحسب مصغرا ومن مصغر تخاله مكبرا الاول شكيت بالتشديد بحسبه من ليس بنحوي مصغرا
هو خطاء ظاهر لان ياء التصغير لا تقع الا ثالثة بل شكيت مكبر كسكيت وسكيت بالتخفيف مصغرة تصغير الترخيم والثاني
جرثم بضم وغلاف المكبرات مع قول الاعرابي الذي سئل عن تصغير الحبارى فقال حبرور اخبرني عن مصغر ليس له مكبر وعن
مكبر ليس له تصغير من الاسماء ما وضع على التصغير لم تستعمل له مكبر نحو كميت وكعيت ومنها ما وضع مكبرا ولم يصغر كاين
وكيف ومتى والضمائر ونحوها اخبرني عن كلمة تكون اسما وفعلا وحرفا ومن اخرى تكون فعلا وظرفا فالاول على وعن كي
التشبيه ومذ ومنذ والثاني نحو اليوم والليلة والساعة والخلف والامام اخبرني عن اسم واحد اضيف احد اجزائه وبعضها
ومتى افردت فارقها هو ذو وبمعنى صاحب اخبرني عن سبب يتعاون بالذهاب بقيمة سائر الاسباب هو التعريف في نحو احمد
وذا الجيد ومختار لم انه اذا ذهب منه بالتنكير لم يتوان الاسباب انه هو التانيث والعجمة والتركيب اخبرني عن شيء من
العلامات يمنع لاجله في التنوين دون الثابت التنوين هو المقصود بكونه بالاستقلالية في ثباتها الا ينصرف لما اسقطا

بنيت

لاخوة ثبتت بكينه ومن كان التنوين وذلك انهما جميعا لا يكونان في الافعال ويختصان بالاسماء فلهذه الا
لما سقط التنوين تبعه الجر في السقوط فالتنوين اصل فيه والجر تبع كما يسقط الرجل عن سنه لنه فتسقط اتباعه وهذا
معنى قولنا التنوين تابن سقط الجر بشفاعة التنوين فاذا عاد الجر عند الاضافة واللام لم يستوى عود التنوين اخبرني
عن حرف تامة الحركات بنا بعده ولا يعمل فيها الا الجر بعده هو حتى يقع الاسم بعدها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا والجر
يكون عليها اخبرني عن اسم جمع امكن هو فاعل وما هو مرفوع ومن اخبر اصل على كونه الجر وهو من الجر ممنوع الا الاول
في قول الشماخ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت والثاني بين في قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى اخبرني عن
شيء وماده حدث اشياء ومجزوم وجوابه في باب الجزاء هو الاسم او الفعل الذي يتنزل منزلة الامر والنهي ويعطى حكمهما لا
فيه معناهما ومراده هما فجزم به كما يجزم بهما وقولك اتق الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه بمعنى
ليتق الله وليفعل اخبرني عن ضمير بما اشتق من الفعل اخرى بين الفعل وذلك للخطاب الاصل من الفرع هو التمييز في قوله
هند زيدا ضاربه هي وذلك القرين اكيد هو وفي كل موضع جرت فيه الصفة على غير من هي له فالمشتق من الفعل وهو الصفة
احوج من الفعل لانه لا بد منه والفعل منه بعد ما اذا قلت هند زيد ضاربه ويذكر القرين اكيده حتى اذا خرجت به فعلت ضربته
هي ويريده هو كان جاريا للسكون والتبس في الفعل ولما الحق الصفة اسما لا الضمير بالمشتق منه فرع في ذلك الفضل
على الاصل اخبرني عن زيادة او فيت على ما زادت عن انا الله ولعمر ما انا الاول اعلم انهم الالف بناء الاصليين
للتنوين في هذه حذفا وهذا نادر وبناء التثنية الحسن تسقطون منهم اللام لا الف التكثير ويناء التصغير في قولهم زيد
ومنذ العين في شائك ولاث وابناء الف فاعل وحذف الكاف في بعض حروف المضارعة ومن ذلك قول الاخفش في
مقول ومبيع حذف عين مفعول الواو والثاني في قولهم ايت عادا وليت عادا اما اولا الالف الاول لكثرة العين ثم اما
الثانية لان الالف الاول ذهب قبل الالف لاشتغال الالحاق الالحاق في قولهم التدهور ونحوهما يجعل
والالف والنون معا زائدتان للالحاق ولولا النون المزيدة للالحاق لما كانت الكسرة حرف الالحاق لانه تم الحقا
في الدقيقة كذلك اخبرني عن حلف ليس بحالف عن امالة الفتح الالف الاول بالقسم باشم الله تلزم يقيل الفتيني في
ما ينبغي بكيل لتفعلن صورته صورة الحلف وليس به لان المراد الطلب والسؤال والثاني امالة الفتحة قبل راء مكسورة
نحو الفتي اخبرني عن فعل يقع بعده ضد مفرد وجملة بحسبانها مثلها المبتدا فالاول نحو ما رأيته مذ كان عبده ومند
جاء عبدا والثاني نحو كان ذلك مذ ذكرا منذ دومي ولقد كنت من ابيات الحجاج حتى هذه الجملة الشعرية للجملة التي قبلها الاول
وهي صفة الفتى وتكون فضيلة تارة وابتدائية اخرى اخبرني عن لام حتى الابتداء والحقيقة بالجزء ثالثها ثالثها
بابه هو الكلام الفارقة الداخلة على خبر ان المخففة اخبرني عن دال ان المخففة على فعل الاخبار يعني ضمته واسمها
جملة الاستثناء ان المخففة اذا دخلت على الفعل وهو الراد ببعض الاخبار عن ما شطت ما سطا الحروف الاسمية في
وسكون التين ومفعول الفعل وسد تركيب في باب سيبويه وانما اربعة اذ يتلاقى اخبرني عن ميني ما كان محرك
ما الوصف مع كونه لا ينصرفها المتكلم الاولى بابه تحريك وجوب بالفتح في الجمع نحو مرات الاول والصفة نفتح
على كونها كثمرة وتضخمات والثانية بابه تخفيف في التثنية نحو اخبرني عن حرف يضعف في الجميع لا يلزم ابوه هو
الالف تعويض في الثاء ولا تلزم الكاف فيها اخبرني عن اسم من اسماء العقلاء لا يجمع الا بالالف والتاء هو لفظ اخبرني عن
مكبرة ومصغرها في اللفظ متلفان ولكنهما في التثنية والتصغير مختلفان هو مبيطر ومسيطر على لفظ التكبير ولو اخبرني عن
التثنية الى الجماعة والاسم جلا بجري كذا الى التثنية الى الثلاث الجمع ثم تجرى يكون الكريم لانه مع الجمع في التثنية الا انه

والى ان اسم رجل [illegible] الميم لانه مضعف لا الف [illegible] التاء عند الاخفش [illegible] اسم [illegible]
مضافا الى فعل بغير مضاف [illegible] يكون موصولا بمعنى الذي [illegible] في نحو ذو مال [illegible] الى الفعل [illegible]
[illegible] في قولهم الاذواء الذين [illegible] ذو يزن وذو جدن وذو رعين [illegible] اسم [illegible] هاء وتصغير
يقلب هاء وياء [illegible] اشارة المؤنث تبدل [illegible] هاء في [illegible] نحو ذه وامة الله فاذا صغر [illegible]
[illegible] فتقول في امراة سميتها بذه ذييه لا ذهية [illegible]
الاولى لان [illegible] والثانية [illegible] واما الاخفش [illegible] الكبر لان اسم
[illegible]
الالف [illegible] التخفيف [illegible]
[illegible] لام التعريف [illegible] على السكون لانه الاصل [illegible] والثاني على الكسر لانه [illegible]
التقاء الساكنين والثالث على الفتح لاستثقال الكسرة [illegible] لا يجمع الا بالالف والتاء
[illegible] ويجمع بالواو والنون من غير العقلاء [illegible] والثاني [illegible]
معنى المثنى [illegible] قوله تعالى [illegible] والثاني [illegible]
[illegible]
قال الشيخ [illegible] الدين [illegible] وما اسم جمع كالنفل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

منهم [illegible] ما كان [illegible] كالاعمى والاعرج لانهما يختصان [illegible] من الجسد والصفة للعموم كالعظيم والكريم [illegible]
هؤلاء [illegible] تعالى لا يوصف [illegible] كان [illegible]
عليه [illegible] الفصل عنه [illegible]
مع التصغير [illegible] ثم هل يجوز اجتماع ضميرين [illegible]
انما لم يكن [illegible] الابتداء [illegible] مستقل [illegible] الكوفيين [illegible] الفصل
في اول الكلام [illegible]
واما [illegible]
الكلام [illegible] وقال شعر
[illegible] واستعملوا [illegible]
[illegible]
ان الاستفهام في المعرفة [illegible] الاستفهام في النكرة لان الاستفهام في المعرفة عن الصفة والاستفهام في النكرة
عن العين [illegible] الكلام [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

من جمعه التوابل لا الا الياء وقال ﴿ واسم مفرد في حكم جمع ، وما هو باسم جمع واسم جنس ، ومجموع اثر اصحة لفرد ، فبين لنا
من غير لبس ﴿ الاول سراويل والثاني قولهم بعث اعشارا معبرها اثمال الثوب وقال ﴿ والاهل نحو مكان امنا ، وما الكلم
اذا جاءت كيف ، وهل عطفت بمعنى او او جينا ، فان بهت حيث بكل شيء ، جاءت الا بمعنى لنا في قولهم اثنان بكثير الا
فاذهب المعنى وانا ان تذهب واذا جاءت بمعنى غير فهي في معنى الصفة والفرق بين موضعها في الاستثناء والصفة انك اذا
قلت هذا درهم الا قيراطا بالنصب استثناء فالمعنى ان الدرهم ينقص قيراطا واذا قلت هذا درهم الا قيراط بالرفع صفة
فالدرهم على هذا تام غير ناقص والمعنى ان الدرهم غير قيراط وتجي الا عاطفة بمعنى الواو في قوله لئلا يكون للناس عليكم
حجة الا الذين ظلموا قيل معناه والذين ظلموا وقال ﴿ يريدون بالتصغير يحسنا وقلة ، فما يزيد التصغير عنهم معظما ، وما
اسم اذا صغرته ثلاثة وجوه تكن للسائلين مفهما ، ورد التصغير للتعظيم في قولهم جبيل يريدونه عظيمه والمراد بالثاني نحو بيت
شيخ مما عينه ياء ففي تصغيره ثلاثة اوجه شييخ على الاصل وشيخ بكسر الشين على الاتباع وشويخ بقلب الياء واوا
لانجمال الضمة وقال ﴿ ما اسم صغروه فيشبه لفظه لفظ المضارع ، فاذا انت علمته فصح ماجد ونازع ﴿ هو ابي تصغيرا
باخر وافق لفظه لفظ المضارع من يبيت فلو سميت بهذا المضارع لم يصرف ولو سميت بذلك المصغر صرف لان الهمزة
فيه اصلية وانما يترتب الحكم في هذا من التصرف واشتباهه على الزائد والاصل وقال ﴿ نواع معان كلمة ، تعلمت
على ابي حنبل ، ثم زادت واحدا اخت لها ، ثم اخرى ما لها ما ترى التي جاءت على عشر وجها ما والتي على ثلاث عشر الا
وقال ﴿ هل تعرف مؤنثا يحكي ببنيته المذكر ، ومعربا لا اشكال فيه ، ولفظه لفظ المنكر ، ومعرفا باللام لا يمنع بركبه
لا انكر ﴿ الكتم تركت الوزن بالاصل واجبا ، فالكرها الكثير في القتواتم ، فعلتم جميعا فعن ذلك نوالهم ، وفي كل تعلق
بغير تنازع ، واي حروف العطف ياتي مقدما ، وقد عطفه من قبله غير واقع ، اي الحروف اتقاءه متوكدا فاذا
عنه قوة الافعال ، مثل الذي ياتي لعميد ماشيا ، فيفيه ضربا من العقال ، وما بدلا من ستة ثم الراق زايدا
زحمة في الزايد ، ونلقاه اصلا في الثلاثي تابتا ، بتغيير لها بنشر الفوايد ، ما اسم اضيف فردته اضافة مؤنثا
وهو بالتذكير معروف ، وما الذي هو بالتنوين ذو عمل اذا يضاف ومعه الكلام مالوف ، الاول نحو قولهم ذهبت
بعض اصابعه وانما الذي يعطاه التنوين والاضافة ولا يعمل مع الالف واللام الاستعجاب فيما الوف ففيه العطف
وقال ﴿ وما سببان قد منعا اتفاقا ، وصارا يمنعان على اختلاف ، ومن اليهما سبب محقق ، وكانا يجلبان
من الصعاف ﴿ هما التانيث والعلمية يمنعان من التصرف بلا خلاف فان كان الاسم لونث على ثلاثة احرف هو
ساكن الوسط صار اما نعين وفيه ما نبين بعدان كانا يمنعان اتفاقا فان انضم الى التعريف والتانيث سبب آخر
لم ينصرف باجماع نحو ماه وجور وقال ﴿ ما الذي اعطاه دولته ، اذا زال المجاز عن سكنه ، وتحول بعد ذا العالي
ثالث جلاه عن وطنه ، ومتى لم يلق جارته ، بقي المذكور في وكنه ، ثم حرف انا زيل غدا ، جاره يقفوه في سننه لم
تحسنه اصالته ، وهي للاصل من جهنه ﴿ الاول ياء النسب اذا الحق نسيلة او نحيلة ازال تاء التانيث وتحول
الى الياء التي قبل الحرف الذي قبل تاء التانيث فاذا الحق حنيفة فان لم يلق ياء النسب تاء التانيث
بقي المذكور هو الياء في موضعه لم يصف نحو تميمي في تميم والثاني نحو يا منصر في منصور لما ازيل الحرف الاخير في
الترخيم تبعه الحرف الذي قبله وقال ﴿ وما حرف يليه الفعل مجزوما ومرفوعا ، وينصب بعده ابدا وكل جاء مسموعا هو
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وقال ﴿ ما فاعل والحق يقضي به ، قد جاء في صورة مفعول ، ومفرد لكنه جاء في حلة ذي
الخيرة والتحول ﴿ الاول قولهم هي عليك وعنيت بحاجتي ، والثاني صلة الالف واللام في نحو الضارب زيد والمضروب

عمرو وقال ﴿ واية كلمة في حكم شرط ، وجاء جوابها بتبيلك عنها ، وقد جمعوا حروف الشرط عدا ، وما علقت معهم
ايامنها ﴿ هي اما في قولهم اما زيد فمنطلق وقال لما ان ابتدى فاسم فهو فيه على حال الاخميل وحال الزايد اجتمعا
معنيين هذا الرجح وهذا اثره وطول ايصلحان معا ، وهل ظفرت بمفعول فتذكره من الرباعي اهملها فاعلها
الاول الالف اللاحقة لنحو ضل وضل فقال لم يتوق منها غير التانيث وما هو فوق تارة ولم يتوق اخرى فهو الثانا
والالحاق فيما نون لانه لم يكن لا للالحاق والثاني مودوع فقط في قولهم جيء هو مودوع والثالث ايفع نحو
يانع وابقل فهو باقل وقال الا حرف لقي بعده اسما ، ثم اتى الحرف يحجب فعلا ، وهو اسم ولساعي علي او نحو
ذلك الله تبارك ﴿ الاول لام الموصول والثاني قد يعني حسبك يحسب فلا حين قالوا فلك نحو قد من شكر الحسين
فكان وقال التي تعلو في سننا وان لم تفتنفر لتدعو اصغيت مع حرف عطف ، لم يجز الحرف قد جاء فيها مثل هذا بين لنا التي
حرف الظرف التي يضاف ولا بد من اضافته مرة ثانية الى غير من اضيف اليه اولا وهو قولك بيني وبينك الله وقد
جاء في الحرف مثل هذا وهو قولهم التري ابنا الكاذب يحيى ومنه وقال والام طلقت كلا ثلاثا ، طلاقا لم يعقبه
اجتماع ، وما اسم فيه لام تركته ، وليس عن الشاه الم تطلع ﴿ الام التعريف لاتجامع التنوين ولا الاضافة ولا النداء والا الذي
التي يعرف باللام ولم تركته الى الاعرابي الان والحمد عشر وليس في العربية شيء يدخل عليه اللام الا سحج الا الا
الاول ذكر وقال وان وقفت على اي ولكن لها شروطا بينته مجيبا ، وهل جاءت ومعناها الثلاث ، ولذا لاز لك في العنوي
مجيبا وقال ما اسم يكون مؤنثا ، فاذا اضيف اليه ذكر ، واسم تقوه باصله ابا اضافته وبجز المراد بالاضافة هنا
واذا انسب الى مؤنث مشتق عنه الكاف ضاربا لفظه على لفظ المذكر والمراد بالثاني نحو شية اذا انسب اليه صفت تاؤه
وردت فاؤه فيقال وشوي وقال ومعرفتان يتفقان لفظا لم يكن لها ولولا الاولى ما صوتا بجوز جاز قبلهما الدال
في سحو بيتك بالتاء في ست ولكن لم يفعلوا ذلك وادغموا الدال في التاء لما رب حروف الكلمة كلها بينا وتصير على
شين فقا ومن الحروف فان لفظا الحرف الذي قبلها وهو التاء فابدلوا منها لفظا لم يكن لها وهو التاء وقال ما
اذا جاء على بابه لم تحمل النسبة فيه حتى اذا حال عن بابه بحمله النسبة كل الية ، هو عشرة عشرة بابه لا يحتمل النسبة
وهو على بابه من العدد فاذا انتقل عن بابه الى التسمية جازت النسبة اليه وقال وما اسم ماض لكن لب الاشارة باين قول
البقين ، وفي باب الكناية جاء شيء ، يشبه بعض الظروف هو ذا في قولك اما ذا فعلت وفعلت كذا وكذا وقال وما اسم شيء
من غير تاء ، وفي حال النداء تكون فيه ، وقد يدخل في مذكر المنادي ، وقد اجمع على من لا يليه ، وقالوا القابها ايت
عن الياء التي كانت تليه ، وتلك التاء لها بدل سواء ، ويجتمعان في هذا مع ابيه ، هي امي في قولك يا امت ومذكرها ايا
والتاء فيهما عوض عن ياء الاضافة وقد تبدل الياء الفا فلها الذي بدلا لان التاء في يا ابت والالف في يا ابا قد
جمع بينهما في يا ابتا ويا امتا ولم يعقد ذلك يجمع بين العوض والمعوض لا تجمع بين العوضين وقال وما نونان
يتفقان لفظا ، ويختلفان تعبيرا وحكما ، وما هو متعقب صلح لامر حيث امامه كان قدما ﴿ النون في نحو الرجال
يحضرون ويعفون والنساء يحضرون ويعفون هي في الاول حرف علامة وفي الثاني ضمير والتصغير فيها مقصور ونحو اذا
قلت يا منصور صلح ان تكون التي في الاصل قبل النداء وان تكون ضمة النداء على لغة من لا ينتظر وقال وما كلم مبنية
قد تلبث بعكس ما دونها القلب في الحذف والبدل ، ومات حلو خرج في لفظها اجب باذ لا ما الفا الوعم نحو بدل
ممكناتر وقال وما ابن حجه ابدا بنات ، وفي الحيوان جاءت وفي النبات ، وهل من منصر بالميم تاق اخذ عن الغريب العقول
المدركات ﴿ الاول نحو ابن عرس وابن الماء وابن آوى وابن لبون والثاني نحو قولهم رايتهم في ساجدين استعمل

من يعقل وقال · واسماء لغير ذوي العقول · استجازوا جمعها جمع السلامة · لاية علة ولاي معنى · افدنا من رشد لغلا
الامامة · وقال واسماء اذا ما صغروها · تزيد حروفها شططا وغلوا · وها هم اذا زادوا حروفا · يزيد لاجلها معنى
ويعلو · وقال وما فرد يراد به المثنى · كتثنية ذكرناها لغزا · افدنا وهو خاتمة الاحاجي · فمن افتيت منقلبا بشد **قال
الشيخ ملغزا بكاد** · انحوي هذا العصر ما هي لفظة · جرت في لساني جرهم وثمود · اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت · وان اثبتت
قامت مقام جحود · واجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله · نعم هي كاد المرء ان يرد الحمى · فتاتي لاثبات بنفي وجحود
وفي عكسها ما كاد ان يرد الحمى · فخذ نظمها فالعلم غير بعيد · واجاب غيره فقال ويقال انه الشيخ زين الدين عمر بن
الوردي · سالت بعاك الله ما هي كلمة · اتت بلسان جرهم وثمود · اذا ما اتت في صورة النفي اثبتت · وان اثبتت قامت
مقام جحود · الان هذا للمغربي في ذا واضح · والاو عندي كاد غير بعيد · اذا قلت ما كادوا يرون فقد رأوا · ولكنه
من بعد جهد جهيد · وان قلت قد كادوا يرون فانه · تخذ ملا تيم به لبعيد · وقال ابو العلاء المعري ملغزا في ال التي
للتعريف · وخليلين مفترقين لما تعاونا · انالا الاقصيا في الحل بعيدا · وينفيه ما ان احدثت الله دولة · كما جلا في الدنيا
طريدا · قال الشيخ شمس الدين الصايغ ملغزا في الا التي للاستثناء · ما لفظ رفع المجاز وقربه · وهو متضح لمن تدبره
وقال في شرحه انما كونها لا ترفع المجاز فان القايل قام القوم الا زيدا كان قبل اخراج زيد يحتمل اخراج جماعة فان اخراج زيد
انما ابقاء اللفظ على العموم الذي هو حقيقة اللفظ مع ان اخراج زيد رفع استعمال المجاز في القوم لكونه اخرج بعضه فهذه
الاداة حصلت مجازا ورفعت مجازا انتهى · قال بعضهم · سلم على شيخ النحاة وقل له · هذا
سؤال من يجبه يعظم · انا ان شككت وجدتموني جازما · واذا جزمت فانني لم اجزم · هذا سؤال القاضي في كلمتي شرط وان
واذا مرادي متكلم · ان ان نطقت بها فانك جازم · واذا اذا تاتي بها لم تجزم · ولذا الماجزم الفتى بوقوعه · بخلاف ان فانهم حتى
وقعهم · قال ابو السعادات ابن الشجري في المجلس الخامس والستين من اماليه هذه ابيات الغاز سئلت عنها · اسمع ابا
الازهر ما اقول · عليك في ما اتانا التطويل · مسئلة اغفلها الخليل · يرتفع فيها الفاعل المفعول · ويضمر الواو مع
الطويل · فاجبت ان الاضمار من الالقاب العروضية والنحوية فهو في العروض لقب لما يقع في الجز المسمى الكامل
هو ان يكون ثاني متفاعلن فتصير متفاعلن فينقل الى مستفعلن والجزآن الملقبان الطويل والواو من الاله
من الغائب نحا فيهما والاضمار في النحو ان يعود ضمير الى متكلم او مخاطب او غايب كقولك في اعادة الضمير الى الغايب
زيد قام وبشر لقيته وبكر مررت به فهذا هو الاضمار الذي اراده بقوله ويضمر الواو مع الطويل لا الاضمار الذي
هو حذف وقد وضعت في الجواب عن هذا السؤال كلاما يجمع اضمار الطويل والواو ورفع المفعول للفاعل وهو
قولك ظننت زيدا الطويل حاضرا ابوه وحسبت عمروا الواو العقل مقيما اخوه فقولك حاضرا او مقيما مفعولان
لظننت وحسبت وقد ارتفع بهما ابوه واخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت يحضر ابوه ويقيم اخوه والهاء في قولك
ابوه ضمير الطويل والهاء في قولك اخوه ضمير الواو فقد اضمرت هذين الاسمين باعادة تلك الهاء اليهما هذين الضميرين
وقولك ابوه واخوه فاعلان رفعهما هذان المفعولان مفعولا ظننت وحسبت وبالله التوفيق والتسديد **لغز
في اسم** كتب بدر الدين بن البهاء الموصلي الى الصلاح الصفدي يا اماما شاع ذكره وطاب نشره وطيب الوجود عطره
وفاضلا بين كل معنى مترجم واتى وترجم ومن عبر عبر وكتب نكت الاعادي وكتب من حذو حذو وخطه فربان
الاذهان والايادي نحو قوام قلمه وتخط اذا اخذ القرطاس خلت بينه تفتح نورا او تنظم جوهرا ما اسم ثلاثي الحروف
وهو من بعض الظروف ما ان تصحفه عاد فعل امر وان حذفت اوله صار مضارعا فاعجب لهذا الامر ان ردت تعجيز

بالنكرات تغيرت عليه العوامل فهو لا يتغير كل يوم يزيد في بيعه ولا ينقص في عوارقه ان نزعت قلبه تجد قلبه ضعف لعبه الزيادة
وقلبه سماه · فلا حاجة الى الاحزاب والجنود وكلها في الوجود الى حاله يعود بر بعض بالشكل ومنه انقطع العمل ثلاثا حرفا ثم جاء
وان عكست يطرد ذلك الانتظام وثلثه الاول كذلك وعكس ثلثيه بتركه الحرفها لكان في الحوالك لا يوصف الا بالكمال
له الى هذا الوجود اياب وهو ثلثه وعدده فوق المائة وكم حل بيته بصفة · وليس في الوجود شيء فيه اثر ولكن
السماء ولا في الارض ولا في هبوطه ولا في صعوده لما ءاسم لبعض الرياحين العطرة وكل جزء من الاسمين لو اعتبر بكل
لا يحير وعايب لا يحضر او يرى من رجوعه مثال العكوس يدرك انما قل بكرم ولكن من حصوله ابه لا زالت تنزيل الا
وترتيل الاضراب الاشكال **فكتب اليه الجواب** يقبل المملوك على هذا اللغز الذي ابدعته وفهم بسمك التراب الذي اودعه
فوجده ظرفا ملا تمه منك ظرفا واسما بني لما اشبه حرفا ثلاثا في الحروف ثلث ما انتهى اليه الزمان من الظروف ان
قلبته سماه وان الصحف تغير وما بقى منه ما ثلثاه من كلمة بالتعريف امس وهو بلا قلب تصحيفه مبين وفي عكسه ثم
نفي التوقيف ساكنا فبني على الكسر ويقع به الخلاف في الامس لا يتصرف بالاعراب لا يدخله تنوين في لسان الاعراب
يعد من كل انسان ويطوى به وما تحركت به لسان لا يدرك بالحس ولا يرى فيه ثلثا شمس تغيير صيغة حاله الكسب
اليه ويجد التنوين اذا طرأ التنكير عليه فتوجت مثوبات وعلم بعد الكلام الثقات امين على ما كان من قريب بعيد كل ان
عن تركيبه فاصبح ما يرى وتاتيه ما يصد وطريق ثالثه مايسد ثلاث ايام هو الدهر كله وما هو عن الامس واليوم والغد
قال ابن هشام في تذكرته **لغز** ما فعل وقف على اخر الفعل كما اتى بالسكون فانه يقدر فيه الفتحة حتى لو وصل بما بعده لو
بها فهل تذكر مسالة يوقف فيها على اخر الفعل الماضي ولا ينوى فيها الفتح ولو وصل لم يوصل الحاق بل عرض فيه خطا
لان هذا لا يصح ان نقول فيه لا يجوز الوقف بالفتح وانما الجواب بقوله · لوات قوي صوبين ادعوهم حل · على الجبال الصم
لارفض الجبل · قال الشيخ بدر الدين الدماميني · ايا علماء الهند اني سائل · فمنوا بتحقيق به يظهر السر · فما فاعل قد جر بالخفض
لفظه · صريحا ولا حرف يكون به الجر · وليس بذي جر ولا بمجاور · لذي الخفض والانسان للجر مضطر · فمنوا بتحقيق به استفيد
من بحركم ما ان استخرج الدر · بحار علوم تنخع دنيا · وستعفي منها بحرها حاج السكر · ما قام له يفتح شبهه · فقلنا ومن ذا
الكتب · ماذا بعلم غير عالم نافع · بالعي في اتقانه ختم · قال الجواب هذا اللغز فيه تصور المسئلة وهو قولنا
بعلم غير علم نافع ولما عرضه على ابن تخشى قال له ما قد بحثت شيئا ادري اي بحثا وقال بعض العلماء المغربي · يا عالم النحو
اي فعل · ان مد المصدر لم يلقه · ثم هو ما لكرمان لعربي · منه ابن ما نسيج وكفه · اراد انك اذا قلت حتى وقلت بعد
واذا قلت حتى لم تبقا الا بحرف الجر فقل اضربه ولهم من هذا النمط الغاز كثيرة في تذكرة ابن هشام تعليقا الى ايجاد
اذا كان موصولا لاستفاد معنى الشرط كان خبره وصلته كان جدا الشرط وهو الخبر وهو نظير الصلة ويوضح ذلك الحكم
ربما جزموا جوابه كقوله · كذاك الذي يبغي على الناس ظالما · تصبه على رغم عواقب ما صنع · وهو مثل عاجي بها يقال ان
تكون الصلة لها محل وخبر المبتدا اذا كان جملة لا محل له · قال الجمال يحيى بن يوسف الصرصري الشاعر المشهور ملغزا في
حركة الكاف · ومعرب مرجعة الحظ ليت · علامته عول العلماء تخفى · يكون بجامع الاسماء طورا · ويمنع من [illegible]
ويبقى تراه يقدم الاسماء طرا · وطورا في الحروف يكون حرفا · يصير لها ما دام حرفا · وان [illegible] نصيب حلفا
قد تلقاه بين اسم وفعل · قد اكتفاه كالابوين لطفا · وقال السعد الدين البيلقاني ملغزا في لدن غدوة واختصاصها
وما لفظه ليست بفعل ولا حرف · ولا هو مشتق وليست بصفة · فتنصب اسما واحدا ليس غيره · لها في الحقيقة [illegible]
فعلى الذي لغزت عندنا من يرى · يزيل لنا اشكاله غير مخفي · ومنصوبها احسد لها هو وصفها · اتانا لنا سائلا النحو

قال الخوارزمي
الدل قوله لطرفه [illegible]

وقال ابو عبد الله محمد بن مصعب المقرئ في منذ ومذ ✽ ايها العالم الذي ليس في الارض له مشبه يضاهيه علما ✽ اي شيء من الكلام
تراه عاملا في الاسماء لفظا ومحلا خافضا ثم رافعا ان تفطنت ✽ يزيد فهمك الفهم فهما ✽ يشبه الحرف تارة فاذا ما صار
الحرف نفسه صار اسما ✽ هو من نوع رافع وهو ايضا ✽ رافع غيره وليس بفعل ✽ وهو من بعد ذاك للجر حرف ✽ فاجبنا ان كنت في
شيء ✽ اورده الحافظ محب الدين بن النجار في تاريخ بغداد ومن الغازي ✽ الا ايها النحوي ان كنت بارعا ✽ وانت لاقوال النحاة
تفصل ✽ وانقضت ابواب الاحاجي باسرها ✽ ارني لي عن حرف يولي ويعزل ✽ قال ابن هشام في تذكرته ما تولي وتعزل فهو اخت
الجزم بعد ان لم تكن جازمة وتعزل ان واخواتها وتكفها عن العمل ومن الغازي الشريشي ✽ ما كلمة اذا اكثر عرضها قل معناها ✽ واذا
ذهب بعضها بان معناها ✽ واي عامل يعمل فيه معموله ✽ ولا يقطع ما قبله ✽ واي اسم شرك به بين افعل التفضيل والصفة المشبهة
ونفي اذا اثبت لم تزل الجمال الموجبة وما حرف قبله اسم كريم واسم اذا صغر اختص بالتكريم واي كلمة هي اسم وفعل وحرف لم ينب مجليها
اسد من علل القصر والتصرف واي فعل الكر لفاعل ✽ ومفعول لا ينب بفاعل ✽ واي لفظة تعدد الافراد وهي الجمع مقصورة ولا
لا تجامع الندا ولا في الضرورة ومنا فاعل يجب ستره عند سيبويه وعامل ان لم يعمل لم يعتب عليه واي كلمة جاءت باسلها
فلم يلتفت اليها بين اهلها واي كلمة هي حرف وتضاهي الاسم عند الوقف واي فاعل يجيء واخر بعد في التمثيل [illegible]
بالاول اسم الجنس الجمعي الذي يميز عن واحده بالتاء نحو كلمة وكلم وتمرة وتمر وبقرة وبقر وبالثاني ادوات الشرط فانها تعمل في
الافعال الجزم والافعال تعمل فيها النصب وبالثالث اكبر واعظم ونحوهما في صفات الله فانها في حقه لا يكون بمعنى التفضيل
بل بمعنى كبير وعظيم وبالرابع لا النافية للجنس اذا دخلت عليها الهمزة وصارت للتمني فان عملها باق وبالخامس نعم فان قبلها
معنى وهو اسم لرجل مشهور بالكرم وهو معن بن زائدة وبالسادس قريش وتصغيره قريش وبالسابع بل فانها حرف جواب يفضل بمعنى
واسم وبالثامن قال وطال وبالتاسع سنوات ونحوها وبالعاشر صحراء وصحاري وعذراء وعذارى وبالحادي عشر اللام التي للعهد
ابن الناس في التعليقة من الطالب نعم انه اللام يجامع حرف النداء في الضرورة وبالثاني عشر فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون
نحو والله لتضربن يا قوم وفاعل المصدر ذكره ابن النحاس في التعليقة وابو حيان في تذكرته وتقدم في كتاب التدريب
وبالثالث عشر ليت فانها وصلت بما وبالرابع عشر استحوذ ونحوه وبالخامس عشر اذن وبالسادس عشر نحو اكرم بزيد وبالسابع عشر ما اورده من قولهم كميت
الزجاج الجمهور نقلت من خط العلامة شمس الدين بن الصائغ قال هذه الغاز نحوية عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله
ما شيء يقع حرفا للاعراب اسما مفردا في الخطاب هو الكاف في ذا ونحوه ان عنيت به بعضا فهو حرف اعراب وان عنيت به بعضا
فهو اسم في تقديرها الاضافة والاول سوالك والثاني اضافة الى الكاف واي شيء يعني مفردا فعلا ويعرب مثنى فهو هذا
يعمل مفردا في الحال والتثنية تمنعه من العمل وقد قلنا هذان الزيدان قائمين فالعامل هذا لانا اذا ثنيناه صار [illegible]
وان اعمل فعل لا يظهر هو لولا المختصة بالاسماء فاذا وقع بعدها المبتدا فهي عاملة واذا عملت في موضعين احدهما الرفع
في نحو لولا انك منطلق اكرمتك فهي عند سيبويه مبنية على انها لا ابتداء الفعل على المفعول في الحقيقة يكون موضعها رفعا
والموضع الثاني قولك لولاك فهو عنده مجرورة وهي في الموضعين لا يظهر عملها وما الحرف الذي يرفع الموضع ويضع الرفع
هو لام الابتداء اذا دخلت على الفعل المستقبل انتفع لشبه الاسم واعرب فاذا دخلت على اسم طلبت واخواتها يمنع
العمل ويمنعها عن نصبها وما الجملة الطلبية العارية من الرفع وفيها معنى الدعاء وطلب النفع هو مثل قول الشاعر
يا ليت ايام الصبا رواجعا جاز ذلك لانها في معنى الدعاء وكذا في الجملة نحو عام جعل المعنى لا في اللفظ وما الحرف
الذي يعمل اشبه الفعل الكامل اذا اهمل ابطل العمل هو ما على لغة الحجاز يقولون ما زيد قائما فيشبه باب كان
واذا اهمل دخل على ان ونحوها فيبطل عملها وقد يبطل الفعل نحو ظننت والاسم نحو بينا واي شيء ارتفعت وجعلت [illegible]

سليب عمل ما كان وما الاسم المحذوف لامه في التكبير وعينه في التصغير هو الاسم مكرر فاعرفه وتعرف ايضا ما الزائد الذي يعمل
الوصل ويمنع الاصل ويظهر الفصل ويحجب الفصل هو الالف الداخل عوضا من التنوين في المقصور المنصرف في الوقف مثل رايت
عصا فانها زائدة صرفت الاصل وادعت الوصل في الكلام واظهرت الفصل على غير المنصرف لكونها عوضا من التنوين
اذ يجب الفصل بين الاسم المنصرف مثل عصا وغير المنصرف مثل حبلى وما الحرف الذي شاد ينقض الكامل ويكمل بين المعمول
والعامل هو النون الخفيفة اذا اضيف بها نون التوكيد فنصبت الفعل المضارع وان عنيت بها نون الوقاية فضلت بين المعمول
والعامل استعمالها ال قاضي بدر الدين ابن الجوزي الحنفي صلفي ادابرسل بها الى الشيخ شرف الدين محمود الانطاكي ✽ سل الى ائمة العلم
والتقديم التمهر عن قائل في القول لا غير ستمرا ✽ هل يعمل فعل فيما ما لحذف يخفيها ✽ في غير اشكال حتى بلا تذكر ✽ كذا العرف في نكر
مقل وذا عجب ✽ اذا لم يكن يرتضي فكل مخصصه ✽ باب الجر بالمنكر لقد قالت ما قد قال ابن السيد ✽ ايها طلابه بالاداة التي
وما يمعمل فيه حتما اخر ✽ في الحر محل في بعض من السور ✽ سوف يكون فيه الجر يحكي حقا ✽ سنا مع اكرم القطب الكلام
ثم كيالة حتى الحكم اخر ✽ الجرى كالتصحيح الاعراب ✽ فان تحققه فاقبل صحة العناد واسلك في الحر سبيلا فاوضح الاثر ✽ قال
الصلاح الصفدي في تذكرته انشدني من لفظه القاضي جمال الدين ابراهيم ولد القاضي شهاب الدين محمود لغزا كتب له
شيخه مجد الدين بن الظهير في من وما مفرد اللفظ مستعمل ✽ بجمع الذكور وجمع الاناث ✽ يحرك اعرابه بالحركات
الثلاث ✽ فيعد ومن الكلمات الثلاث ✽ فيكشف يا ساعيا واسم من ✽ يميل الى الحيلة كالذي ✽ عدا حامل لكل معنى
الحلس ✽ منه ويخلو من نقته ✽ قال الصلاح الصفدي وانشدني من لفظه المولى ناصر الدين محمد بن الكشاف الحجازي
من ذلك له ✽ ايا من علا في الورى قدره ✽ واضحى الحبيب لو لم يغب ✽ الفاضل لغزا في الفتنة ✽ من القول قد حل بعد الكرام
وما هو حرف اسم وفعل ✽ ولم يبلغ القول منه الثلاث ✽ هو اسم وفعل وحرف لنا ✽ ادرك حصول الاصول الثلاث
فلا زلت الحقيبة محاجيك ✽ تنبعث لله دراك انبعاث ✽ قال العلامة جمال الدين بن الحاجب ✽ ايها العالم التقي
لا زلت تحيا ✽ فاللقوم اكر معهم انك تصغير قد جعلها ✽ حال قومهم وقالوا ✽ ليس هذا الا نجيبا ✽ انما كان صوابا لو اجابوا بحيا
فقد ذا احيا ✽ والذي اختاروا احيا ✽ انما هو في ضلال ✽ ام ترى وجها احيا ✽ قال الشيخ جمال الدين بن هشام يحتاج في توجيهها
الى تقدير ثلاثة امور احدها انهم اختلفوا في وزن يحيى فقيل فعلى وقيل يفعل والاول ارجح لان الالف فيه دعوى الزيادة
لا لمناسبة الثاني ان الحرف اذا كان الياء التصغير جعله الكسر لثاني لا لانه للتكسير كما لا ملائمة التعليل على علامة التكسير
حملا للنقيض على النقيض واستثنا من ذا للعمل ثالثها ان يكون ذلك الجمع مختصا بالثلاثي نحو جمعوا الخماسي
الاعلال باب الثالث انها اذا اجتمعت في اخر المصغر ثلاث ياآت فان كانت الثانية زائدة وجب الادغام فيبقى الثالثة
لا منوية كعطا اذا صغرته تقول عطي ثلاث ياآت ياء التصغير والياء المنقلبة عن الف المد والياء المنقلبة عن لام الكلمة
ثم تحذف الثالثة ويقع الاعراب على ما قبلها وان كانت غير زائدة قال ابو عمرو لا تحذف لان الاستثقال انما كان من
كون اثنين منها زائدين ياء التصغير والياء الاخرى الزائدة وقال الجمهور تحذف فيقال ومثال ذلك احوى اذا صغرته على
في تصغيره لكونها لسيد قال ابو عمرو وقول الجمهور ثم اعلم اعلال قاض رفعا وجرا واثبت الياء مفتوحة نصبا وقال عيسى يصرف
الثالثة في الاحوال كلها بياء اثم اختلفوا في يحيى من صرفه لزوال وزن الفعل كاصرف وغيره منع لذلك وقال
امنع صرفه ويفرق بين يحيى وغيره فانه يحرف الكسرة وحذف في الكسر بحرف يريد الفعل وعليه
اذا سميت بصيغة فيحكم فاذا عرفت هذا فنقول من قال ان يحيى فعل قال تصغيره يحيى كما قال في تصغير حبلي حبيلي وكذا
التانيث من الاعلال وهو الذي قال الناظم رحمه الله ثم ذكر الكيد قال القوم البيت ومن قال انه يفعل قال في على قوله

تعالى يجيء الحذف مع التضعيف وهو الذي اشار اليه بقوله انما كان سواء بالوايا بواجبا فذلك لانه استعمل مجرورا فقدم
اشبع الفتحة للقافية وتحمل لسد الفعل ما اراد من الالفاظ حيث صار في اللفظ على صورة ما الجاب بيد الادلوين والفرق بينهما
من ان هذا الالف اشباع وهو من كلام الناظم الاسم الجائي بالالف فيطلب الاقلين للتانيث وهي من تمام الاسم في
قيل فانا لو تركنا على الجواب الي مالك تنبت قلنا ان الحرف الدال على التصغير لم يكن ما بعده الجواب ان الياء ما متعقبة
متعذر للعجمة كما في زيد لان ذلك يقتضي الاخلال بالاعراب واما فان ياء التصغير لا يحمل شبهها بالف التكسير الا
اذا كان بعدها حرفان او ثلاث او وسطها ساكن والله اعلم نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم قال نظم بعض اصحابنا
لغزا وكتب به الي وهو ما قول شيخ النحو في بصل يحتوي على المفعول والافضل في اسم غدا حرفا وفي اسم غدا فعلا وكم
في النحو من معضل اخوه لام وسينا غدا وهذه اكرهي بالاولي يا ايها السائل عما غدا عليه باب عنده مقفل في النحو ما
يسهل تجربه لكن هذا الكس بالمتحمل فخيره خير هذا قيل عند حجا باعيد ان تسئل فيا هذا لغز مستصغر في
سوالك الاكبر المحتمل وعندنا اسفر في الجمل والحال كوكبه من على ارسلت طره اشاعها شربه فيما اكمه فيجز
قال في شرح ما سئل عنه في قوله ارسلت طره فاعل ارسل تا التصغير وهو اسم غدا حرفا الخ على حرف فاسد لهذا اصل
قوله في اسم غدا حرفا وهو موقت بأبين الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل وطره اسم غدا فعلا يعني اذا فوقته فعلا
هو موقوتين ببعض الفعل المقابل للاسم والخوه لام لان تاخر الحلة الموكوفة يستوي لانها في علم التصريف كما بينا ما كان في
الحرف وهو موقوف ببعض اللام الذي هو اسم فعلت تاء ت وهو لان اخرها بين كما تقول الشيخ بهاء الدين البقاء
في شرحه انشدنا شيخنا الامام محمد بن محمد الاندلسي الراعي لنفسه لغزا في كلمة ايعني بعد ما اتيت قبلها بكلمة قل ونقلت
حركة الهمزة الى اللام الساكنة وحذفتها نا جيتكم عادات النصرة اكاد الذكا والعلم والتحقيق ما كلمات اربع مجموع
فيجعلن للاحجية قال وانشدنا المقدسي للمعتصم لعبا في كلما باخذ الكلا حركة ثابت مقام الجملة ثم رايت كلمة منها
منظومة مشروحة والماعرفه عنها ههنا بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين احمد يحيى حمدا اذعان معترف بالقلب واللسان
مصليا على الرسول المصطفى جميع في التنزيه في الاعلان ثم الرضا عن الهه وصحبه وتابعيهم بعد بالاحسان وبعد
ملغز مسائل في النحو تماسها على الاذهان يخرجها فكرا لبيب فطن بموردها مواضع الاذهان فيا اولي العلم الاولي
حازوا العلى عين الزمان جلة الاعيان ما جئتكم لقصد لما اشكال ما ان يقال اعرابه في الثاني وقال المعنى تجعل حالها
هو للناظر كالعيان يعني الالف واللام الموصولة في مثل جاء الضارب ومررت بالضارب على القول بانها اسم
يكون الاعراب الذي يحققه الموصول انما استقر في الاسم الواقع صلة اجرا لهذا الاسم مجرى الاداة المعرفة في مثل
الرجل ولا يوجد اسم اعرابه الذي يستحقه بسبب موضعه مستقر في اسم بعده الا هذا وقد اشار في الكتاب الى الاشعر
بقوله للناظر وتجعلونا اسم ثابت التنوين فيه اجتمع الصفتان يعني كان اذا استعملت دون من بعدها كقول
القائل كاين قائل الحق يقضي ويرجى التحقيق من الكلام فانا ابن كيسان ذهب الجماعة جعل ذلك باضافة كاين اليها جلة
لما علم ان الخبرية لا تقع بعدها هل ودخلها التاهو تنوين اي وقد جمعت مع الاضافة والتنوين موذن بالانفصال والاضافة
موذنة بالاتصال فقد اجتمع الضدان وذهب غير ابن كيسان الى ان الجر بعدها بمن محذوفة لان تنوينها هو الفارق الكلي
واسم تنوين لفعل الوقف يرى كما لو صلتها الا هما شيئان يعني ايها المتصلة بالكاف المثال الكلمة في البيت قبله فيحركها
من فتح فان القراء سوى خالد ابي عمرو بن العلا وقفوا على تنوينها ووقف ابو عمرو على الياء بحذف التنوين على مقتضى القياس في
تابع وليس يقوى تابعا ما بابه في شان مذنون فتان يعني في قولك ما ركب شيء الا شيء لا يعبأ به على اللغة الحجازية بترك ما الثاني

نكتة
البدل في الجملة

فاللفظ المخرج بالتاء الزائدة في موضعه منصب في الاخفاء في حال اللغة تعالى على البدل الاشتى بدلا من الكلمة وليس بتمنه في اللفظ والموضع فيما
يحمل هذا التابع على شيء من معرب اللفظ وضبط له موضع ومن جهة المعنى عليه وشبه بالتابع مجعل ذلك لانه ذكر وضع اعراب شيئا ما لا في
كتب نظمت في هذه المسئلة تقريبا بيتا وهو قولي السائحكم ما تابع مجرور تابع المتبوع في موضع لا ولا لفظا وقد نظم هذه الالغاز
هكذا مسئلة العطف على التوهم كقوله تعالى فاصدق واكن على قراءة الجزم لان هذا الجزم لم يقع الفعل قبله في موضع ولا لفظ
لا لفظا وانما جاز على الفاء سقوط الفاء حملا على المعنى المرادف وكقول القائل بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا
شيئا اذا كان جائيا انما كان ذلك جنسا في على توهم تقدم باء زايد ويجوز ذلك فيه يا هؤلاء اشربوا سائلكم ما اسم
لفظه مبنيان ولا يراعى لفظه في تابع والموصفان تقديرا عيان والالفاظ مبنى كذا له موضع من موضعه عاد من بيان يعني
قولك يا هؤلاء في باب الندا فان في لفظه الكسر البناء وله موضعان الضم الذي هو في مثل يا زيد والنصب الذي هو الاصل في
المنادى المعظم وفي مثل يا عبد الله وتقول في التابع يا هؤلاء الكرام بالرفع او الكرام بالنصب على الموضعين ولا يراعي
اللفظ بوجه والثاني في البناء لا يراعى في التابع لكنه هنا يجعله منا الموضع ولم يراع ما ظهر مع ان الظاهر مقتضى
الحد منه تقدير لكن لما كان هذا البناء المقدر شبيها بالاعراب ما كان في موضع اعرابين فجاءت ان ما اعاده وصار بعد
موضعا بخلاف البناء الاصيل ما دان لفظا ومعنى الاسم يعني اذا المركب في الكاف يعني في مثل قولك قيامك كما انك قمت
اي كقيامك فالكاف جارة وموضع ان وصلتها وما فارق بين هذه الكاف وبين ما مركبة مع ان ولا اختلافا وقالا في
كان زيد قائم ما لكلام مع كان جملة بخلاف الكاف الجارة فانها مع ما بعدها جزء كلام فاذا اراد الجارة ضعلوا انها مع
زائدة في اللفظ لا ان ما بعدها مجرور الحال بالكاف والجار بها في المعنى اذ لا تفيد شيئا سوى الفرق اللفظي وقد تخفف
بعد الكاف الجارة فتقول قمت كما ان يقوم وقد يخفف في الشعر ويكون منونة في زيادة لفظا ومعنى لانه بحيث تونونا
توكيد وعليه جاء بيت سيبويه قروم تسامى عند باب دفاعه كان يؤخذ المرء الكريم فيقتلا على ان ما يجوز ان يكون زائدة
يؤخذ على تقدير ان الخفيفة من ان بين الفعل فيقتل فقد يعطف فيقتل على المصدر المقدر من ان وما بعدها من قال يقتل للبدل منه
ولقد يجي حيث نرى صلتها في المبعدي الجمع المكسور وما الذي اعرابه يختلف من غير ان يختلف المعاني يعني مثل قول الكرلهم
يرفع التوكيد او بنصب كخرجت والمعنى واحد والثاني في الاعراب لبيان اختلاف المعاني واختلافه وما الذي الوصف بين اصله
ذاك عند ليس في الامكان يعني في مثل قولك قائم اخواته واسا فرهلا ضمك واخواتها وغلمانك فهذا الوصف تابع لما بعده
بالفاعلية ولا يمكن في هذا الموضع جمعه على حيث كان ذلك هو الاصل فيه لانه اذا اثبت الموصوف او جمعت في الوصف
مفرد وان افردته فالمراد اثنان او جماعة لا واحد وانما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللفظ وفي المعنى وما الذي في
اعرابه وقيل فاك يستوي اللفظان يعني ان من المعربات ما يستوي لفظه بعد التركيب بحيث ان الاعراب فيه وقبل ذلك
الثاني في لفظ الاعراب اختصاصه بحالة التركيب لان اثر العوامل وذلك مثل الفتى والعصى يختص في حالة التقدير فليس في
هذا الباب كله حركت الياء او الواو وحركة الاعراب انفتح ما قبلها فسكنت فانقلبت الفا وبقي وكذا الفا للفظ قبل التركيب
مع ان حركة الاعراب معقودة اذ لا يعتقد فيها عاملها فقد كان قياس الصناعة يقتضي ان يقال قبل التركيب الفتى والعصو يجوز
بخفض ياء او فاء ساكنة في الاخر كما تقول بعد التركيب الفتى والعصى في الفتى والعصو جنس ويرفع يخرج هذا عند هو عدي
الاستفادة بحالة التركيب الا حالة التركيب في اللفظ ولان من العرب من يقول في موسيل وفي مناجل وباسوا النموا ذلك يعنيا
لما ذكر وما اللذان يعملان بدلالة والعاملان فيه معمولان يعني اسما الشروط في مثل قوله تعالى اياما تدعوا فا ما منصوب
تدعوا المجزوم بانما وهكذا معرض بين بعض بالمعمول في اسم الشرط معمول الاستثناء والجر يقتضى ان الشرطية والابنية في ظاهر

متضادة لوجود سكون العامل معمولًا فيهما * معنى كلام في لفظ ثان * يعني ضمير الشأن والقصة اذ هو في اللفظ والمعنى لكن معناه
الذي هو الخبر بينهما معنى كلام يفسره اللفظ الثاني بعده كقوله تعالى قل هو الله احد فهو عبارة عن الخبر او الامر والقصة
تفسيره الله احد وهذا الضمير مذكر وان شئت انثت الضمير على معنى القصة كقوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا و
ليس لهذا الضمير في كلا حالته من الاحكام الاعرابية الا حكمان الرفع بالابتداء نحو ما تقدم او بكان واخواتها والنصب بان
او ظننت واخواتها نحو فانها لا تعمى الابصار * فاذا الذي فيه كبير مؤنث * ومثل ذلك كان في الذكران * يعني الذباب الكبير
كريه بجملة وفي صحن بغداد يقيه انه صاحب الايضاح * وما ذكر فان يكن انثى * شبيها لا لازم ليس فيه ضرورس * ما
لعلة التذكير بادعى * يرى لاجل العلم بالجران * وهو لدى التانيث ذو ميسرة * من اجل ذا قربت بالقيان * يعني
فاذا كان عليه طعام سمي مائدة فيقتضي اذا كان خوانا ويقال اذا كان مائدة وهذا والذي قبله القاف فيهما هو من ال
اللغة * ما اسمين مفعولا ومبتدا * ولفظه جمع ما الانسان * يعني كاين وايش تكلان مفعولين او مبتدا ايش كاين
من رجل رايت وايش قلت ونحو كاين من رجل جاءني وايش هذا واللفظ فيهما اجابا لان كاين اصله كاف التشبيه دخلت
اي فجعلتها ثم اجري اللفظ مجرى كم الخبرية في الاستفهام والمعنى وايش اصله اي شيء ثم حذفت العرب الياء المكررة من
كما حذفوها من بيت وبابه وحذفوا من شيء عينه ولامه معا وابقوا الفاء وجعلوها محل الاعراب الذي كان في اللام
فهذا باب من التركيب بقي الاسم الثاني فيه على اعرابه الاصلي * ما اسم له تغيير بعامل * محلين الجر من فان * يعني امرأ وابنم
واخاك وبابه لانه يتغير فيه بالعوامل حرفان الاخر وما قبله بسبب الاتباع * ما الثان في الاخر من كلمة * سكان حقا
هما مثلان * يعني كل لفظين متقابلين من القاب الاعراب والبناء الرفع مع الضم والنصب مع الفتح والجر مع الكسر
والجزم مع السكون هما مثلان في الصورة ضدان في الاعراب والبناء بحسب الانتقال والتزيم * ما فاعل بالفعل لكن
جاء مع السكون فيه ثابتان * يعني المشترك في قوله * طار فيجان تغزى تاديا * من تحد ينحبني هاج الصبر والصبر
البرد بسكون الباء قال ابن جني في خصايصه في وجه ذلك كان يجب هنا اذا نقل الحركة ان تكون الباء مضمومة لان
الراء مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل يعني المصدر كانه قال الجني هيج الصبر بمنزلة نقل الحركة في الوقف الى
الباء الساكنة وسكنت الراء لكنه لم ينقل الا حركة توهيف الاصل وهي الجر الذي توجبه الاضافة الى مصدرها الان
لان الظرف تعلق بالفعل المضاف اصلا ان يضاف الى المصدر فقد ثبت في هذا الاسم الجر المتوقع مع سكون فعل وهو
والاسم معد لذلك فاعل بالفعل وهو هاج * ما فاعل ونائب عن فاعل * باوجه الاعراب يجريان * يعني مثل قولك زيد
قائم الاب وقائم الاب الا ترى انك تقول مضروب الاب ومضروب الاب ومضروب الاب * ما كلمة قد ابدلت
لما ابدلها بصحبة قلبان * فاقبل الاخر والاخر * الاول منا الا هما هذان * يعني مسئلة اينق في جمع ناقة على افعل
اصله انوق كما قالوا انوق اينق بياء لكن هذا الابدال صحبه قلبان احدهما انهم قلبوا العين الى موضع اللام
اللفظ انوق ثم فعلوا فيه ما فعلوا في ادل واحقي وباجماعا صنانيعا ثم لما صارت الواو متطرفة بياء لوجوب ذلك وقلبوها
على حالها الى موضع الفاء وهذا هو القلب الثاني فصار اللفظ اينقا وعادت بنية الجمع الى اصلها لخروج حرف
العلة عن التطرف بنقلها الى موضع الفاء فقد صار هذا الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذي هو لاجل الكلمة وبالقلب
الثاني الذي هو لاجل ... فهذان ما لا ... للقلبين المذكورين قال ابو القاسم الزجاجي في نوادره هذا المذهب في هذه
الكلمة قول المازني وسائر اهل التصريف * ما كلمة مفردها وجمعها * سواء فكنها ثلاثة * يعني في مثل الجماد في ابوك
الكرام وهكذا ابوك تقول هذا ابوك وهؤلاء ابوك تكون واحدا من الاسماء الخمسة وجمعا بالواو

والنون

والنون لكن حذفت النون للاضافة وعليه انشدوا * فقلنا اسلموا انا اخوكم * فقد برئت من الاحن الصدور * وقول
الاخر * فلما تبين اصواتنا بكين * وفديننا بالابينا * ما يجامع نسبه كالجمع في مفرده اذ ثبتا وبيانا * يعني نحو قول الآخر
ابيات الكرام ما واخيات الفضلا فجمعا على حذف النون للاضافة فتقول في المفرد مررت بابيك الكريم وباخيك الفا
ضل ثبتا وبيان في اللفظ * ما كلمة متى لم تعدها * فرفعه والجر جاريان * والفعل بالرفع وبالجزم الى * وهو لها في كل
ذا معان * يعني كلمة متى يقع بعدها الاسم مرفوعا تارة ومجرورا اخرى ويقع بعدها الفعل مرفوعا او مجزوما ومعناها
مختلف باختلاف احوالها تقول متى القيام في الاستفهام وترفع الاسم وتقول العرب اخرجها متى كمه يعني وسط
فجر ما بعدها وجرتها ايضا بمعنى من كقوله * اذا اقول صحا قلبي اتيح له * سكر متى قهوة سارت الى الراس * اي من قهوة وقال
ابو ذويب * شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج * متى فيه بمعنى وسط عند الكسائي وقال يعقوب بمعنى
من تقول متى تقوم في الاستفهام فترفع الفعل ومتى تقم اقم في الشرط فتجزم ما هو في التي سبقه ذو عمل كرجوع العمل
صدره ولكن ليس صدرا له * تقدم تاخر وصفان * يعني لام الابتداء اذا وقعت بعد ان تقول علمت ان زيدا قائم فتعلق
علمت فان لم تات فيها الفتح فان جئت باللام في الخبر بطل العمل فقلت علمت ان زيدا لقائم وهذه اللام اذا حكمه فمحلها
الاصل اولها وهو الابتداء على خبران ولذلك سميت من تحتها ولا صدارة لها اذ دخولها بعد ان عمل ما قبلها فيما بعدها الا
ان تقضي الخبر الداخلة هي عليه وعمل ايضا ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى ان الله بالناس لرؤف رحيم فبالناس متعلق برؤف
وتقول ان زيدا لاضرب فالهذه اللام هنا وصفان تاخر في اللفظ تقدم في الاصل * باتي بعد العامل اعرابه فيه
شبهان * يعني ان فالها تحفظ بالعامل ونكره قوله تقول ان تلك قائم ودعوت انك قائم وعجبت من انك قائم سمى سيبويه ...
القاف هذا اعمالا فهذا في الحروف واعراب المعربات شبيهان فكذا قد اعراب في الحروف * مجرى بحرف ثبت مبتداء * موكدا
وان له وجهان * يعني مثل قولك الزيدان هما غلامان والهندان هما بنتان والزيدون هما غلامان والهندات هم
ان اخذت هذا الكلام على ان الثاني الاول مثلا وسبب كانت اللام جارة وان اخذته على ان الاول هو الثاني فاللام ابتداء
موكدة والاسم بعدها ابتداء موكد بها والكلام صالح للوجهين يرجح في تعيين احدهما الى ما يقتضيه سوق القصة المعنى
كقوله تعالى انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون فالمعنى المقصود عن ان الاول هو الثاني * واي جمع تلاعبت
عوامل الاعراب ... يعني الضمائر المختلفة الصور بالرفع والنصب والجر نحو اكرمتك ... على حذيه ضربته او زيدا
ضربته في باب الاشتغال ... في الجر ... مع الكافيات كاختلاف اوجه الاعراب
في المعربات * ما كلمة في لفظها واحد * وجمعها قد يشتقان * يعني مثل قولك يا هند انا يا هندات ... يا دعد انا يا
دعدات فهذا الفصل صالح اللفظ للواحدة ومجموعها والتثنية مخالف لا تثنية الواحدة اصله تخشيين ... وجمعها
على لفظة تفعلن كتذهبن وتثنية الواحدة اصله ترمين كما تقول تكتبين فاعل ... والتثنية
وترمين يا هندات تفتعلن على مقتضى لفظه * كذلك الجمع لفظ واحد * ذكر او انثى للقطان * يعني مثل الزيدون يدعو
والهندات يدعون قال الله تعالى واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم وقال رب السجن احب الي مما يدعونني اليه
وان الاصل فيه ... هنا يفعلن للاناث والاول يفعلون للذكور واللفظ فيهما واحد * ما موضع يعلو الانثى
بلفظة يعد في الذكران * يعني مثل سرنا خمسا من الدهر وخمس عشرة بين يوم وليلة لان الزمان يغلب فيه الليالي
وليس ذلك في غيرها ونزع التاء من اسماء العدد علامة تانيث المعدود ... باب العدد والاصل في
اللفظ الخالي من علامة التانيث ان يكون للمذكر كما في سائر الابواب نحو قائم وسائر الصفات ومن هنا استقام

الغاز الحريري في العدد بقوله ما موضع تبرقع فيه ربات الحجال البيض ثم الرجال يعني نوع الكلام من احكام العدد • حرفان قد
تنازعا في عمل • واسمان الحرفين مطلوبان يعني ليت زيدا قائم فالاسمان [illegible] مطلوبان لهما وليت من جهة الحرف
لكن العمل فيهما لان [illegible] كما يعمل [illegible] الكاف [illegible] بين حرفين والثاني في التنازع اختصاصا
بالافعال وما يجري مجراها وانما اختصه النحاة بذلك اذا قصد وانما تصوير فيه اعمال العاملين • وفيها ايضا تقديري
فعل بحرف يتنازعان • يعني مثل [illegible] زيدا قائم فالاسمان قد تنازع فيهما الفعل والحرف معا [illegible] لكن يعمل
الحرف وهذه كالمسئلة قبلها • وتقدير يجيء لمبتدا خبره • في الرفع والنصب له حالان • يعني المسئلة الزنبورية وما
كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي فاذا هو اياها فاذا هو اياها قال الكسائي وحكى ما يوافق
الاعراب عن العرب والضمير في الاول مبتدا ولا خبر له من جهة المعنى غير الضمير الذي بعده لان المستفاد
من الكلام والخبر هو الخبر المستفاد من الجملة فهو ظاهر والنصب في القول الصحيح على انه ضمير قائم مقام
ونائب عنه بنفسه دون فعل يحضر معناه والتقدير فاذا هو يساويها الآن بان يكد [illegible] معناه [illegible] وبهمّا
يدخل تحت هذا البيت ما اجازه بعض نحاة المتاخرين في مثل قول ابن قتيبة في الادب لها القطع بيان في الشفتين
اكثر ما يعتريه ذلك السودان والنصب على انه مفعول يعتريه وما مصدرية اي اكثر اعترائه ذلك السودان وهذا المفعول
هو الذي اغنى عن الخبر لان الخبر المستفاد من الكلام فموضع الالغاز من هذه المسائل دخول النصب فيما هو خبر
المبتدا جوازا في اللفظ ولزوما في المعنى مثل كلام برقبته قولك اكثر ما اضرب زيدا • ما علم تمنع الاسم صرفه
وهي اخرى ليس يعتمدان • يعني ان مثل حمرا قال وصبايا تف وما لا يمتنع صرفه لعلتين هما الجمع فاذا قلت صبايا فلم
انصرف مع بقاء الجمعية وانضمام التانيث اليها والتانيث من علل منع الصرف ولكنه بالتاء شاكل الاحاد فلذلك
انصرف كطواعية وعلانية وكراهية • ما اسم في الاستثناء منصوب به • وهو اداة له حكمان • يعني مسئلة الاستثناء
بغير وسوى نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على الاستثناء وفيه شبه المستثنى لبس [illegible] وانما هو اداة الاستثناء
مجرور هو المستثنى فهو غريب في بابه لا تدري اليه حكم يجري فله حكم الاداة في المعنى وحكم المستثنى وهذا الشبه
يقوله بعضهم في المفعول معه نحو جئت وزيدا لان الاصل جئت مع زيد فلما جاء الحرف وهو الواو وقع اعرابه مع على ما
فاجتمع المسئلتان في تحكي الاسم باعراب علاقته • ما اسم يرى في النصب في اسم بعده • وشانه الجر لدى اقتران بمعنى
مسئلة لدن غدوة فان لدن مع غدوة لها شان لجرها مع غيرها قال سيبويه لانها تنصب غدوة ولا اعمل لها في
غيرها الا الجر كقوله تعالى من لدن حكيم عليم • وما اللذان يرد ذا من صلة • لكن هما في الاصل موصولان • يعني الحمل
في مثل قول العرب • ضلت هذا اللتيا والتي يعنون به تصغير الاسم وكبيره اي بعد شدة فهما موصولان لان الاصل
التصغير والاستغراق فعند بعضهم بعد اللتيا دقت والتي جلت وقيل اللتيا والتي يراد بها الداهية وقد يحكى في
جاء في الذي والتي يعني الرجال والنساء ولا يريد حالة على فعل نحو ولا على تركه • ما معرب اعرابه حرف • كلاهما
الوصل محذوفان • يعني مثل قوله تعالى • لو كانوا غزى اضلالهم متضبعزا الفتحة المقدرة في الالف المحذوفة لالتقاء
الساكنين بالتنوين محذوف من الكلمة تنبيها الالف معرف الذي هو محل وذلك مما تأتى في محل الاعراب لان [illegible]
وهكذا الاسم المقصور اذا نون • ما اسم في كلامهم جمع به • وجوده وفقده مستويان • يعني مثل اصلها الواو من العوكة [illegible]
انقلاب هذه الواو الساكنة ياء لوجود الكسرة قبلها ثم ان هذه الكسرة زالت وبقيت الياء فابقاؤها استوى في
وجود هذه الكسرة وفقدها مع ان الاوجبة ومن هذه مسئلة ابنو المتقدمة لان موجب الياء فقد الا وهي باقية تنبيهة

على

علي قصد التقليل اذ لو كانت الواو وقد بحمل الا على قلب واحد • ما عارض بعدي في كلمة • ولم يراع سمع الامرين
مثل الاحمر اذا نقلت حركة الهمزة الى لام التعريف فان شئت ابقيت الفا لوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة
وان شئت حذفت الالف معتدا بلفظ الحركة بعدها وعلى هذا اجاز القراء في مذهب ورش ان يقرأ الآن خفف الله عنكم
عن بلبون الالف وبحذفها وعلى هذا قرأ الآثمين بفتح نونه من اعتبار السكون اللام لانه الاصل كما تقول من آلك
وقد يجيء في الشاذ مثل الاثنين بادغام نون في اللام اعتدادا بحركتها كما تقول من لدن وهذا وان كان البيت يشمل غيره
فليس هو المعتمد بعينه الا مرين معا في الكلمة الواحدة والاستعمال الواحد مما عاس من المريد ذلك يعني منا اصحاكما [illegible]
الثاني من قول بعض العرب في رضوا رضيوا بسكون الضاد مع بقاء الياء فاعتد بالسكون انها ضعيف وما الامر التي
كان حذفها لاجل الحركة فقالوا رضيوا كما تقول في الاسماء ظبيو لم يعتد بالسكون حين ردوا اللام ياء واصلها الواو
من الرضوان وانما وجب انقلابها ياء الكسرة في رضي كسرها [illegible] بانهما ازاحوا الكسرة الذاهبة في الياء الباقية [illegible]
على فتح الكلمة والمعلق في البيت قبل هذا لسمع ما ذكره ابن اياد ومن انتهى والله تعالى اعلم • ما اسم تحوي من الاسم قبله
هاء الاسد والاصل اثنان • يعني اثني عشر في باب العدد وقد صنعت العرب نون اثنين منه لتنزيلها عشر منزلتها لاضافته
فيه لهذا يقولوا اسم عشرة وخمسة عشر له لاضافتها والتحويل النون كما لا يحتج في اثنين لان الاضافة فيه التنوين فانه عشر كاسم
واحد ولا انه على مجموع ذلك العدد كذلك العشرين واصله اثنان اثني عشر لكن في قوله في البيت والاصل اثنان تحدث [illegible]
من البيت شيء مما تقدم في قوله ها هو المتاخر كالفيان وفي قوله يا هؤلاء اخبروا علينا نكم وفي قوله ما كلمة مثل اسم وهكذا
وسياق التنبيه على نحو ذلك • واسمه له الرفع وما من رافع • لذكره من قاصر ولا من زائد • يعني الضمير الواقع فصلا لمن عنده [illegible]
عاد الاعتراض اسم مرفوع دون رافع منه ولا قريب وهو بديع من الاسماء في الناس ولهذا وقع في كتاب سيبويه وعظمه والله اعلم
ضلالا • وما من الحروف يلفي زائدا • في لفظه ومعنى فهما قسمان • اولهما واسمه مضمرا • هذا مثل ابن يكمه لكلام • يعني ان من الحروف
ما يلغي ابدا في اللفظ خاصة نحو جئت بلا زاد وجئتكن لا تنصروه ولا يضركم كيدهم او في المعنى خاصة نحو انما الهكم الله واحد وانما
ياتيكم به الله وانما يساقون الى الموت وهم ينظرون فما في المعنى زائدة وهي في اللفظ معتمدة كافة او مهيئة او تكون الزيادة
في اللفظ والمعنى معا كقوله فبما رحمة من الله وفبما نقضهم ومما خطيئاتهم فهذه اقسام ثلاثة في زيادة الحروف مع لفظ
معان يخالف زيادتها على خلاف في الاصل ويعني بدخول الاسم في باب الزيادة نحو قولهم عنزة • ما شاقص من قبض لم يخلع له حرف على
لينها المرخم • يعني ما تقص ومن قبض على الزيادة واضافة شاذا الى قبض هذا القاهر وقد تولت من على الزيادة تختلف [illegible]
اهل الكوفة زيادة حين في مثل يومين وحين وكتموا وجهكم حين يوم وقدرا اي وجعلهم زيادة اسماء الزمان كيوم وحين
اضافتها الى اذ قولك يومئذ وحينئذ لانه تحلال اليوم والحين هو مكانها لان اذ وقد اكتفي بها وحدها كقول الشاعر
نهيتك عن طلابك ام عمرو • بعاقبة وانت اذ صحيح • وقد قال قوم ذلك على ان الحين هو المعتمد وبيقى ذلك العطف
مضافة بنفسها وعلى ما سلف فيما هو المراد بتبديتها فالعقل ان المراد قطع يوم او حين عن الاضافة مع التعويض
التنوين عنه من الجملة المحذوفة اذ هو شغل بتنوين التمكين الذي هو من احد فلا يحمل تنوينه على غيره مخافة باذا
للمعنى الذي يجيء ومخيلا للدلالة على المحذوف بالتنوين الذي يقبله فقالوا حينئذ يجيء كان ذلك وهذا اقل
ما تجده في كلام العرب في هذه المتصلة بالزمان مضافا فيه منونة لكن هذه لا تخلص من دعوى زيادة الحين لان [illegible]
عند مقدم عنه لانها تخلص الزمان وتعينه كما اكتفي بها في البيت المتقدم ويعني بدخول الفعل في باب الزيادة مثل قوله • سراة
بني بكر تساموا • على كان المسومة العراب • فزاد كان بين الجار ومجروره وكقولهم ما اجمل [illegible] وما اصبح [illegible] البيت [illegible]

ما كان احسن زيدًا فكان زائدة في اللفظ ومجردة لمعنى المضي ؛ ما شكل افعال لم يرد جمعا ولم يصرف لم يشركه في ذا ثان ؛ يعني اشياء
جمع شيء من جهة المعنى وهو في ظاهره لم يرد على شكل افعال الجمع مثل اكفاء وانبياء وجمع واحيا فكان القياس صرفه كفطاس لكنه لم يصرف
فالاشتقاق لا انشغلوا عن اشياء ولم يشركه في هذا شيء مما هو من بابه ثم اختلف النحاة في حكمه فهو عند سيبويه مقلوب وعند
اهل البصرة اصله شيئاء فقدمت الهمزة وافعلا محذوفا عند الفارسي من الكوفيين والاخفش من البصريين واصله اشيئاء
جمع شيء مخففا [illegible] الياء المكسورة والتزم التخفيف وهو عند الكسائي واكثر الكوفيين افعال اشبه فعلاء فمنع من
صرفها جمعوه على اشياوات ؛ ما فعل امر بخطاب صالح ؛ لغيبة ومنتقص الزمان ؛ يعني مثل خافوا وناموا وتذكروا وقالوا
يصلح هذا بمعنى للامر على جهة الخطاب وللفعل الماضي على جهة الغيبة ؛ وصيغة الماضي ثم مضارعها ؛ من لفظها في ذي
الفعلان ؛ يعني مثل تخاصم تفاعل وتسمى وتزكى كقوله تعالى قد افلح من تزكى هذا ماض ويقول سبحانه لعله ان يزكى وفي
قراءة التخفيف هذا مضارع على حذف التائين ويحتمل الوجهين بيت امرئ القيس ؛ تخامّا ما طرف الرماح تحاميا ؛ وجلا عليه
كل اسم هطال ؛ ويتعين المضارع في قول الاخر ؛ ترهم تناهم عند باب رفاعة ؛ واي كلمتين في كلمة ؛ واي فعليكن هما خصمان
يعني بكلمتين في كلمة مثل عبشمي في عبد شمس وعبقسي في عبد قيس وعبدري في عبد الدار ويعني بالفعلين الخصمين فعل التنازع
نحو ضربت وضربني زيد لانهما قد تنازعا المفعول كما يتنازع الرجلان الشيء وعلى المتنازعان خصمان لان كل واحد
يخصم صاحبه ويكيده ؛ واي ضمير هو مضاف ؛ واي اشياء هما اسمان ؛ يعني بالمضاف من المضمرات قول العرب اذا بلغ
الرجل الستين فاياه واياه الشباب بناء على ان ايا هو الضمير ويعني بالاشياء عبارة عن شيئين في مثل قوله تعالى فقد صغت
قلوبكما والمراد قلبان خاصة ؛ ما واحد ليس يعني تعدد ؛ لكنه في الغبه اثنان ؛ يعني اليوم الذي بعد الاحد من ايام يطلق
عليه اثنان وهو واحد تقول ليلة الاثنين والاثنان اسم عدد كالثلاثة والاربعة وليس يعلم له واحد على خلاف في تصغيره وانما
كان القياس ان يقال الثاني واسم شبهته اللفظ بالاثنين بالثلاثاء والاربعاء والخميس ؛ ما اسم يجيء فاصلا حتى بين الخافض
والمخفوض ما مفصولان ؛ يعني الالف واللام الموصولة على القول باسميتها تفصل من العوامل كلها على ان انفصال الذي
التي مع العامل [illegible] ولا يطرد الفصل بين الخافض والمخفوض بغيرها من الاسماء والتصحيح استميتها الوضوح ذلك فيها حيث
تقع غير ما يقع عليه صلتها نحو مررت بضارب المكرم [illegible] فالالف واللام واقعة على هند [illegible] المتكلم موصوفها هنا ذو
التي ؛ وما الذي هو حرف خافض ؛ ينفصل [illegible] باستحسان ؛ يعني مثل لا ابا لزيد ولا اخا لعمرو ؛ ويا بؤس الحرب ولا
غلامي لك ولا يدي لك فكان اللام حرف جر في الاصل مقحمة بين المضافين هنا فاخيا وهو خلاف القياس كيف
للموصول بلا صلة ؛ هكذا اتى موصولان ؛ يعني مثل جاء في اللذين الذي ابو منطلق وقد انشدوا ؛ من النفر اللاء الذين اذا
[illegible] الكهام حلقة الباب قعقعوا ؛ قيل الذين تأكيد اللاء وقيل هو من صلة اي اللاء هم الذين ويحتمل الكلام ان
يقال التي الذي يا تيها تلزمه هند [illegible] التي تلزم الذي يا تيها هند وهكذا انا كان رشد ؛ وما الذي يبني في حال
اعراب لغير شان ؛ وذلك الاعراب في اسم سابق ؛ وذلك الدليل في اسم ثان ؛ بلغوا به عوضا من خبر له اذا لم يكن
حرف الاعراب يعني قوله ؛ ثابت عن اسم حل في المكان ؛ يعني حكاية الابيات [illegible] حكاية النكرات بمن [illegible] حكاية المرفوع
ومنا في حكاية المنصوب ومني في حكاية المجرور فمن مبنية وهذه العلامة اللاحقة دليل الاعراب الذي في الاسم
ومن مستدعاة اغنت تلك العلامة عن خبره وقامت مقامه ولذلك لا يجمع بينها وبين الخبر فلا يقال منو من الرجل
والبيت الرابع محصل لما تقدم في الابيات الثلاثة فالاقتصار عليه [illegible] عما قبله فقال ؛ ما حرف اعراب يجي
وقفا ثابت عن اسم حل في المكان ؛ ما فعل لحق باد لحذف سوى ؛ حركة تبقى على اللسان ؛ يعني فعل الامر من وأى يأي

بعني الوعد يقول فيه ايا زيد فان وقع قبله ساكن من كلمة نقلت حركة الهمزة اليه على قياس الهمزة فلت جني يا ني
اعدنا يجيء وهند قال تجيء يا عمرو فلم يبق من الفعل غير الكسرة في كلام قل ويقول على هذا يا زيد قولي يا هند فيقبت الحركة
والياء بعدها انما هو ضمير الفاعل الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف ؛ ما اسم له حركة بعامل يتبعها حركة اقتران
يعني مثل الحمد لله فيمن كسر الدال ونحو اذ قلنا للملائكة اسجدوا فيمن ضم تاء الملائكة بحركة الاعراب فذهب بحركة
الاتباع وهي حركة الاقتران ؛ ما معرب في لفظه حركة ؛ الاعراب والسكون حاصلان ؛ يعني مثل البكر اذا وقفت عليه نقلت
حركة الهمزة الى الساكن قبلها في لغة من يقف بالنقل تقول هذا البكر ومررت بالبكر فحركة اللفظ حينئذ حركة الاعراب والسكون
معا كلاهما حاصل فيه ؛ ونحو ذكتا مع صنو مظهر ؛ في كلمة فلم يدغمان ؛ يعني النون الساكنة وبعدها ياء او واو في كلمة
يجب اظهارها في [illegible] من اللبس بالمضاعف لو ادغمت [illegible] الادغام فاذا لم يكن [illegible] يجب الادغام نحو
انفصل [illegible] من [illegible] ويجيء انفصل ؛ ما عامل
[illegible] الفنام قد فقدان ؛ يعني [illegible] ولا قاعدة للعرب [illegible] فيها النصب على
كما قال ؛ [illegible] ؛ [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
ملغوزة المعاني ؛ عقيلة قد سلبت ستورها ؛ بكشفها ثواقب الاذهان ؛ بكر عليها حجب كثيرة ؛ تقول الخطاب لمن تراه
حتى تعالى في طلا اشقة ؛ ويطلب اللب لحق العان ؛ والحمد لله الذي وفقنا ؛ من فضله عوارف الاحسان ؛ وصلى يا رب على
من احكمت ايات في محكم القران ؛ هذا تمام الشرح على لغز القصيدة اللغزية في المسائل النحوية مما فيه ناظمها ابا رحم
منها اصابه الله الجنة والله الموفق للصواب ؛ تم فرغ من تسويده العبد الفقير للحضرة رب الخلاق الرزاق تراب اقدام
المؤمنين وشيعة امير المؤمنين والائمة الطيبين الطاهرين المعصومين صلوات الله
وسلامه عليه وعليهم اجمعين حاجي محمد بن موسى بنا المؤذن
السابع الظهر الى في شهر جمادى الثانية من
شهور هجري نبوي صلى الله عليه
واله وسلم في
[illegible]
سنة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله اولا واخرا والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي كملت محاسنه باطنا وظاهرا هذا ما تيسر ايراده من الاشباه والنظائر ونحو ذلك من الافراد والغرائب **باب الكلمة والكلام** قال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة اجمعوا الا من لا يعتد بخلافه على انحصار اقسام الكلمة في ثلاثة الاسم والفعل والحرف قال ابو حيان زاد ابو جعفر بن صابر اسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل قال ابن هشام اشتهر بين النحويين ان الحرف يدل على معنى في غيره ونازعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس في ذلك في التعليقة وزعم انه دال على معنى في نفسه وهو موضع يحتاج الى فضل نظر انتهى وعبارة ابن النحاس اعلم ان معنى قول النحاة ان الكلمة لها معنى في نفسها او لا معنى لها في نفسها يعنون بيان الكلمة ان فهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة فهي معبر عنها بانها لها معنى في نفسها وان كان فهم معناها متوقفا على ضميمة فهي التي يعبر عنها بان معناها في غيرها ومعنى ذلك انك اذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى نحو الرجل هو عبارة عن شخص وكذا باقي الاسماء يفهم منه معنى في حال الافراد والفعل ايضا اذا ذكرته وحده يفهم منه معنى نحو قام يفهم منه اقتران القيام بالزمن الماضي وليس الحرف كذلك لانك اذا ذكرته وحده لا يفهم منه معنى الا اذا اقترن بضميمة من اسم او فعل **فان قيل** لا يجوز ان يكون الحرف بلا معنى عند ذكره وحده لانه يبقى من قبيل المهمل واما الحرف موضوع لا مهمل **قلنا** لا نسلم انه يلزم من قولنا ان الحرف لا يفهم منه معنى في حال الافراد ان يكون من قبيل المهمل لان الحرف وضع لان يفهم منه معنى عند التركيب فليس بمهمل كذلك فان المهمل ليس له معنى لا في حال التركيب و[illegible] الحرف له معنى في نفسه لانا نقول لا يخلو المخاطب بالحرف من ان يفهم موضوعه لغة او لا فان لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى انه لا معنى له لانه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وان كان ممن يفهم موضوعه لغة فانه يفهم منه معنى هلا يفهم موضوعه لغة كما اذا خاطبنا انسانا بهل وهو يفهم انها موضوعة للاستفهام وكذا باقي الحروف فاذن عرفنا ان له معنى في نفسه ولنا طريق اخرى وهو ان نقول ان خوطب به من يفهم موضوعه لغة فلا نسلم انه لا يفهم منه معنى والمعترضون كلهم قالوا مثلا ان هل للاستفهام ولم يقيدوا بحال التركيب دون حال الافراد **فان قيل** فما الفرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت **قلنا** الفرق بينهما ان كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه في حال الافراد عين ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الحرف فان المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب اتم مما يفهم منه عند الافراد هذا كلام ابن النحاس بحروفه وقد ذكر الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة ان ابا حيان تابعه على ذلك في شرح التسهيل ولم اره فيه فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليها وقد وقع ما هو اغرب من ذلك وهو اني لما كنت بمكة المشرفة سنة تسع وستين وثمانمائة ذكرت هذا البحث في حاشية المطاف بحضرة جماعة وفيهم فاضل من العجم وهو مظفر الدين محمد بن عبد الله الشيرازي فقال ان هذا البحث وبحث الشريف الجرجاني طرفا نقيض فان الشريف ذهب الى ان الحرف لا معنى له اصلا لا في نفسه ولا في غيره وقال ان النحاة كلامهم في قولهم ان له معنى في غيره والقصد في ذلك [illegible] اخص لمظفر الدين المذكور تاليفا لنفسه اختصر فيه شرح الكافية للرضي وسماه مرضي الرضي فرايته نقل فيه عن الشريف

هذا البحث يطلب اكثر مسائله التي الفها التعريف فقد لاح صحتها **باب الاعراب** قال ابن الانباري في كتاب الانصاف يحكى عن الزجاج ان التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الاجماع وذكر السخاوي في شرح المفصل انه ذهب بعضهم الى ان ما لا ينصرف مبني في حالة الجر على الفتح **باب الاشارة** ذكر ابن معط في الفصول ان اسماء الاشارة بنيت لشبهها بالحرف قال ابن اياز في شرحه وتقييد بنائها بشبهها بالحرف غريب لما اسلفنا ذكره غيره **باب التعريف** قال في البسيط ذكر المبرد في كتاب الشجري ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وضمت اليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام **باب الابتداء** قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح لا اعلم خلافا بين النحويين ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة نحو زيد الآن الا انه يكون خبرا عن الجثة والمصدر الا ان ابن الطراوة يدعي على جميع النحويين في هذا وقال انه يجوز ان يكون الزمان خبرا عن الجثة والمصادر قال ابن هشام في شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره عندي اترانا ابسط نقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام وهو غريب **باب كان** ذهب ابن معط الى ان دام لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ذكره في الفصول قال ابن اياز في شرحه وقفت في تصانيف اهل العربية متقدميهم ومتاخريهم على نص يمنع من ذلك وقد اكثرت السؤال والفحص عنه فما اخبرت بان احدا ذهب في هذا المذهب الى عدم جوازه وحكى لي من لا اتهم من الشيخ تقي الدين الحلبي ان ابن الخشاب نقل مثل ذلك وقال هذا جار مجرى المثل وحكى لي ابن الخباز الموصلي انه لما دخل دمشق واجتمع بالمصنف وقال له عن ذلك قال ما ذكرته ثم اجتمع به مرة اخرى وعاوده فقال انه قال لا انقل فيه شيئا **قال ابن الخباز** انا اتهم فعليته تقليبا منه من طويل ثم ظهر لي صحتها نقله ابن النحاس في التعليقة **باب ان** قال ابن مالك في شرح التسهيل ان كان يعني بابعاد المخففة مضارعا لفظا ولم يقف عليه نحو ان يكاد الذين كفروا وان نظنك لمن الكاذبين قال ابو حيان هذا ليس بصحيح ولا نعلم له موافقا **باب لا** قال الابدي في شرح الجزولية خالف ابن الطراوة القاعدة في هذه المسئلة من النواسخ لان تحكم النواسخ ان يقتضي الجملة منعقدا من معنى لكنها مبتداء وخبر وانت لا تقول زيد ان يقوم وهو غير صحيح لانها اذا اقترنا انفا العرضية بان فان الكل ومنه قد في معنى زيد كان يقوم علوا يا يظهر زيد فاعلا لان انها لما علقت على غيرها الطلب التزم التشبيه كسمعت زيدا يقول كذا **باب ما** قال ابن عصفور في المقرب فعلى ما يشبهها ان لا يتقدم الخبر ولا يجوز تقدم الخبر الظرف قال ابن النحاس في التعليقة تحرز من مثل قولنا ما في الدار زيد وما عندك زيد فان الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من انواع التوسعات قال وهذا شيء انفرد به ابن عصفور لا اعلم فيه فان الناس يشترطون ان الخبر متى تقدم بطلت العمل ظرفا او مجرورا كان او غيره **فائدة** قال ابن القماخ في الفرق قال الفراء الرفع في كلام العرب على ثمانية معان **الاول** رفع الاسم الماضي والمستقبل نحو زيد يقوم زيد قام **الثاني** رفع الاسماء بعاينا الذكر نحو زيد قام **الثالث** رفع الاسم بالقائم موقع الاسم نحو زيد قام وهما المتراجعان **الرابع** رفع بالمحل نحو ما خلفك زيد فانا فالوا زيد قائما وعمرو زيدا والمضمر بالظرف وهو يبه **الخامس** للرفع رفع الاسم برجع العائد عليه كقولك زيدا ابوه قائم وزيد يضعت به **السادس** رفع الاسم باسم مثله جامد نحو زيد ابو ما رفع الاسم يا يعقد عليه ان يوصف نحو زيد صالح **السابع** رفع الاسم بمجل قد رفع غيره نحو زيد حيث عمرو **الثامن** رفع الاسم بما ينوب عن لفظه في التقية نحو ما ثمة جاريته زيد وتقديره ما ثمة جاريته زيد **التاسع** رفع الاسم بنعم وبئس رفع الاسم بحرف الاستفهام نحو من اخلك وابن اخواك **الحادي عشر** رفع الاسم بما لا يكون الا اسما في المعطل لا يكون الا كذا **الثاني عشر** رفع الاسم بالفعل المذكور الاعلى نحو عجبا انت **الثالث عشر** رفع الاسم بما لا يظهر له وصف نحو

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله اولا واخرا والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي كملت محاسنه باطنا وظاهرا [illegible]

[illegible]

معنى ولا يفهم موضوعه لهذا كما اذا خاطبنا انسانا بحرف وهو يفهم انها موضوعة

[illegible] الحرف فاذن عرفنا ان لا معنى له في نفسه ولنا طريق اخر وهو ان نقول انا نخاطب به من يفهم موضوعه

فلا نسلم انه لا يفهم منه معنى واللغويون كلهم قالوا ان هل للاستفهام ولم يقيدوا بحالة التركيب دون حال الافراد

فان قيل اتفق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت قلنا الفرق بينهما ان كل واحد من الاسم والفعل

منه في حال الافراد عين ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الحرف لان المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب اتم مما يفهم

منه عند الافراد هذا كلام ابن النحاس بحروفه وقد ذكر الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة لابي حيان ما بعد على ذلك

في شرح التسهيل ولم اره فيه فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليها وقد وقع ما هو اغرب من ذلك وهو ان الكاتبي

الشريف سنة تسع وستين وثمان مائة ذكرت هذا البحث في حاشية المطالع بحضرة جماعة وفيهم فاضل من العجم

مظفر الدين محمد بن عبد الله الشيباني فقال هذا البحث محض كلام الشريف الجرجاني فطرقنا بتغير فان الشريف ذهب الى ان

الحرف لا معنى له اصلا لا في نفسه ولا في غيره وقال انما كلامهم في قولهم ان لا معنى له في غيره والخلف في ذلك وما الذي

احضره لمظفر الدين المذكور تاليفا لنفسه اختصره في شرح الكافية للرضي سماه مرضي الرضي فرايته نقل فيه عن الشريف

هيلا

هذا البحث نخطب الشمال له التي الفها الشريف فقد الحق حصلتها باب الاعراب قال ابن الانباري في كتاب الانصاف

يحكى عن الزجاج ان التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الاجماع وذكر الشاوي في شرح المفصل انه ذهب بعض الى ان

ما لا ينصرف مبني في حالة الجر على الفتح باب الاشارة ذكر ابن معط في الفصول ان اسماء الاشارة بنيت لشبهها

قال ابن اياز في شرحه وقد ذكرت ثانيا شبهها بالحروف في ستة اوجه ذكرها غيره باب التعريف قال في البسيط ذكر

المبرد في كتاب الكتم [illegible]

باب الابتداء قال [illegible]

[illegible]

زيدا فاعلا [illegible] قال ابن عصفور في المقرب

ما ابتدئ [illegible] من مثل قولنا ما في الدار

وما عندك زيد [illegible] مقام التوسعات قال وهذا

به ابن عصفور لا اعلم لقوله فان الناس نصوا على ان الخبر لا يتقدم مطلقا بطل العمل الظرفي ويجوز ان يكون غيره فائدة

قال ابن الدهان في الغرة قال الفراء الرفع في كلام العرب على ثمانية عشر وجها الاول رفع الاسم الثاني بالمستقبل نحو

زيد يقوم زيد الثاني رفع الاسماء بالذكر نحو زيد قام الثالث رفع الاسم بالدائم نحو زيد قائم وهما المترافعان

الرابع نصب بالمحل وقد ما نحو هذا زيد نافذا قال الفراء وهذا الخبر من الظرف وهو منه الخامس الرفع

رفع الاسم بحج العائد عليه كقولك زيدا ابوه قائم وهو نعت به السادس رفع الاسم باسم مثل حاله نحو زيد ابوك السابع

رفع الاسم بما يعلم عليه ان يوصف نحو زيد صالح الثامن رفع الاسم بمجهول قد رفع مثله نحو زيد التاسع رفع الاسم

على شبه من الغد في التعجب نحو نعم ما تجارية زيد وتقديره رجل نعم تجارية زيد العاشر رفع الاسم بنعم وبئس الحادي عشر

رفع الاسم بحرف الاستفهام نحو من ابوك وابن اخوك الثاني عشر رفع الاسم بما لا يكون الا اسما نحو لا يكون

لا كذلك الثالث عشر رفع الاسم بالفعل المنسي الغير المتصرف نحو حبذا انت الرابع عشر رفع الاسم بما لا يظهر به وصف نحو

٨

عبد الله اقبال العاد بالمعبد الله اقبال لا عاد بارا الثامن عشر رفع الاسم بلو ومثله قد عليه عمر كل شي بحمده فتابت أمراضي
مع وأتباه فرحت التاسع عشر رفع الاسم بلو ومثاله حتى تبا يحيى لكم والناس ينظرون الثامن عشر فهم أتراك والحرث يبتغي انتهى
باب المفاعيل قال الاندلسي انظر ابو سعيد السيرافي الى قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه فرأى
المفاعيل الخمسة مفعولا لا نحو هذا المفعول معه قال الاندلسي وهذا ضعيف جدا لانه يقتضي ان يجي نحو قولك نظرت الى زيد
اليه وانصرفت عن زيد مفعولا معه قال الخضراوي لا يكون المفعول له مجرورا باللام الا اذا عدمت شرطا من شروطه ولا
لا عظام الله قال الشلوبين لا اعرف لسلفنا في هذا القول باب الحال قال ابن هشام في تذكرته ذكر ثعلب في اماليه انه التي
ناب هذا عرفنا نحويا ولا يجوز نائب عنه نيابة وهو غريب باب العطف قال ابن هشام زعم ابن مالك ان حتى الابتدائية بما
وان بعدها ان مضمرة ولا اعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة وذهب صاحب الافصاح الى ان لكن
حرف جر ورده ابو حيان وابن هشام وغيرهما كما منعه قبل ابن مالك العلامة ابن عصفور انما قال النحويين على خلافه وذهب ابو العلاء الى ان
ليست من حروف العطف لا سلف له في ذلك نقله الاندلسي في شرح المفصل ونقلت عبارته في حاشية المغني قال ابن هشام في
ابن مالك في شرح كتبه اجماع النحويين فزعم ان ام المنقطعة تعطف المفردات كبل لا سلف له في ذلك ذكره ابن مكتوم في تذكرته
قال ذكر الاخفش شيئا لم يذكره احد من النحويين وذلك انه اجاز [illegible] بعد [illegible] وهذا من
الخطا انتهى باب النداء نقل ابن الخباز عن شيخه ان الهمزة للمتوسط وان يا للقريب قال ابن هشام في مغني اللبيب وهذا
خلاف اجماعهم [illegible] قال الزجاج في معاني القرآن [illegible] من النحويين هذا [illegible] ولا تابعه احد
فهذا مطرح [illegible] كلام العرب باب نواصب المضارع قال ابو حيان من غريب مذاهب الكوفيين ان ثم اجازوا النصب
بعدها [illegible] بالشرط [illegible] الفاء والواو [illegible] على ما كان [illegible] فاجازوا اردت ان
تنفعني [illegible] بالنصب [illegible] بالجزم جوابا للشرط والفاء ان قال ابن عصفور وزعم الزمخشري ان لن لتاكيد نفي
لا من نفي المستقبل تقول لا ابرح اليوم مكاني فاذا اكدت وشددت قلت لن ابرح اليوم مكاني قال وهذا الذي
ذهب اليه دعوى لا دليل عليها بل قد يكون النفي بلا اكد من النفي بلن لان المنفي بلا قد يكون جوابا للقسم نحو والله
لا يقوم زيد والمنفي بلن لا يكون جوابا له ونفي الفعل اذا اقسم عليه اكد منه اذا لم يقسم قال وقد ذهب ابو محمد عبد
الواحد بن عبد الكريم الى ان لن تنفي ما قرب ولا يمتد معها النفي [illegible] الا ان الالفاظ مشاكلة للمعاني
ولا آخرها الف ولا الف يمتد معها الصوت بخلاف النون فطابق كل لفظ معناه قال ابن عصفور وهذا الذي ذهب
اليه باطل بل كل منهما يستعمل حيث يمتد النفي وحيث لا يمتد فمن الاول قوله تعالى ان لن يغنوا عنك من الله شيئا فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا ومن لا ان الله لا يجمع فيها ولا تعرف [illegible] فلن اكلم اليوم انسيا ومن لا الا
تكلم الناس ثلاثة ايام قال ابو حيان وعبد الواحد هذا له كتاب التبيان في علم البيان ذكر فيه هذا الذي حكاه
عنه ابن عصفور قال وهذا يذهب اليه اهل علم البيان ويختصون به وينبغي ان لا يلتفت اليها لانهم يبنون على خيالات
هذيانية واستقراءات غير كاملة ووجهت وحصل كتاب التبيان هذا الى الغرب تقيد ابن رشيد من المقيمين بتونس نقضا
في كل قواعده ونقضه ايضا الكاتب ابو المطرف بن عميرة وكان من البلاغة والتحقيق بالعلوم اللسانية والعقلية بحيث
لا يدانيه احد من اهل عصره انتهى قلت عبد الواحد هذا هو الكمال بن خطيب زملكان له شرح على المفصل قال ابو حيان
في شرح التسهيل زعم القاضي ابو بكر بن الخطيب بعني الباقلاني ان كون تخلص الى الاستقبال البتة حتى لا اتقول العرب
وذلك قوله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون فان كان ثابتا لا يقول سيتبع كان القرآن مخلوقا وهذا هو الكفر

ثم

عند قوم وامثلة الله والبغة قال ابو حيان والرد على القاضي ابي بكر في شرح ابي الفضل الصفار قال وخلاف القاضي
ابي بكر في الآن غير معتبر قال ابو حيان اجاز ابن مالك الفصل بين كي ومعمولها بمعمول او بجملة شرطية ولا يبطل عملها نحو
كي فيك ارغب وجئت كي ان تحسن انفعك قال وهذا مذهب لم يتقدم اليه فان في المسألة مذهبين احدهما منع الفصل مطلقا
على العمل لام لا وهو مذهب البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين والثاني يجوز ويبطل عملها بل يتعين الرفع وهو
مذهب الكسائي فالقول الثالث لابن مالك احداث لمذهب ثالث لا قائل به قال ابو حيان من اغرب المنقولات ما نقله
بعض اصحابنا عن ابي البقاء ان اللام في نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم هي لام كي قال وهذا نظير من سمى اللام في
جئت لتكرمني لام الجحود بل هذا اشبه لان اللام جاءت بعد جحد وان كان ليس الجحد المصطلح عليه في لام الجحود
وما ان تسمى هذه اللام كي فهو من قايلة قال ابو حيان لا اعلم خلافا في جزم الفعل بها بالامر الا ما نقل عن العلاء بن سيابة انه
وهو معلم الفراء انه كان لا يجيزه للمنهي باب الجوازم قال ابو حيان من غريب الخلاف في الذي للتمني والدعاء ما ذهب اليه
ابو القاسم السهيلي من انها لا الذي للنفي قال لان الذي هو يطلب نفي الفعل وتركه كما يطلب الامر وجوده وقد تدخل الثانية على
الجار والمجرور وحيث بالاداة وبين الناصب المنصوب نحو اخشى ان لا تقوم تلك الى ومنها بين الجازم والمجزوم وهو لام الا
كقولهم ... احدا اجتماع لا يمكن في اللفظ كما قالوا لو اطلقت يريدون خلافه كان الاصل اذ لحقت اللا ان ذهب كما تقول ان
لينهم فاضمرت الام لما ذكر قال ابو حيان وهذا الذي قاله السهيلي في غاية من الضعف لان فيه ادعاء اضمار لم يلفظ به قط ولان فيه
اضمار الجازم وهو لا يجوز الا في ضرورة ولا يصح تشبيهه بقولهم جئت بلا زاد واخشى ان لا تقوم فان هنا لفظ بالعامل وفي
ذلك لم يلفظ بالعامل فيهما قط ولا يحفظ من لسانهم لا تذهب في نثر ولا في نظم فنتكلم ادعاء مذهب لا برهان عليه فاية
فقد سبق اجماع النحويين كوفيهم وبصريهم على ان لا تقتضي معنى النهي عن الفعل وان الجزم بها نفسها لا اعلم احدا نازع في ذلك
قبل هذا الرجل وهذا الرجل كان شاذا المنازع في النحو وان كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة وانما سرى اليه ذلك من
شيخه ابي الحسين بن الطراوة فانه لم ياخذ على النحو الا عنه وابن الطراوة كما علم النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون وقد
صنف كتابا في الرد على سيبويه وعلى الفارسي وعلى الزجاجي سقطا الناس عليه وعصوه عن قوس واحدة مذهب المازني ان فعل
الشرط والجزاء مبنيان بعد روايتان فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبني قال ابو حيان وهو خلاف ما اجمع النحويون قال ابو حيان
من غريب ما يحكى في اذا ان ابا عبيدة معمر بن المثنى زعم انها تاتي زائدة نكون بحكمها على هذا وانشد حتى اذا سلكوهم في قتايدة
شلا كما تطرد الجمالة الشردا قال تلا وما العدم الجواب كانه قال حتى سلكوهم وانشد ايضا فاذا وذلك لا انتهاء لذكره
والدهر يعقب صالحا بفساد قال ابو حيان ولم يقل البيت لا ولا على حذف الجواب الثاني على حذف المبتدا الدلالة المعطوف عليه
كانه قال فاذا اما نحن فيه وذلك قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته ابو العباس محمد بن احمد الحلواني عرف بابن السراج له تعليقات
في النحو تسمى النجمة ذكر فيها في الجازم مهما بعد ذكر ان تعالى تمام القوم مما خلا زيدا ان ما اسم ولا يكون صلتها الا الفعل وهنا
قال القطب ... ما هي الكلام وقال بعضهم مهمن ولم يحمل على غير ذلك قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته اجاز الز
وصف كم الخبرية وجعل منه قوله تعالى وكم اهلكنا من قبلهم من قرن هم احسن اثاثا ورئيا قال انهم احسن اثاثا في موضع
النصب صفة لكم وذكر ذلك في الكشاف فقد عقد الشلوبين في حواشي المفصل وابن عصفور في شرح الجمل الكبير على ان كم
لا توصف قلت لشيخنا الاستاذ ابي حيان فوجدت امعا مصر يقول الكشاف فرد ذلك علي وقال اصحابنا يقولون ان الزمخشري
غير محقق ولا يلتفتون اليه ولا الى خلافه فانه خرق بعض المواضع التي اتفق فيها النحويون وانفرد فيها في كتاب المفصل عنه مما حقق
لا يشتغل به ولا ينظر فيه الاصول بحد التفرد والمحامل عليه وانشكا بعض الاندلسيين مما يقول الزمخشري هذا عن بعض

احمد وفق عبد الاكبر لم يرد ثان زيادة غير تبديل الاشكل وسوى اسمه الذي يصف مجموعه خمسة حرف **جمع التكسير** قال ابو حيان في
غريب ما وقع من غلطة معتل اللام يجمع على فعل ولم يذكره النحويون وانما وجدته انا في اشعار العرب قالوا شهوة وشهي قال
قالت امرأة من بني نصر بن معاوية فلولا الله والتقى وانه كنت جديرة بان اترك اللذات في كل مشهد وحق لعمري ان رغاية
الردى وليس شهي اللذات انما تحلل **باب التصغير** قال ابن مكتوم في تذكرته نقلت من خط ابي الحسين احمد بن محمد بن احمد بن سعد
النحوي التنوخي المعروف بالحلبي تلميذ ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام في تصغير الليالي الا الاخفش فانه اجاز الليا
بالضم **باب النسب** قال ابو حيان لا اعلم خلافا في وجوب فتح العين في نحو نمر ودئل وابل عند النسب الا ما ذكره طاهر القزويني في
مقدمة له من ان ذلك على جهة الجواز وانه يجوز فيه الوجهان قال ابو حيان ذهب الفراء وابو عبد الرحمن اليزيدي محمد بن
الى ان كلا بمنزلة سوى وهذا مذهب غريب تم والله الحمد فرغ من تسويده ظهر يوم السبت رابع عشر شهر جمادى الثانية سنة
هجرية ... على يد ... في سنة ١٢٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جل عن المعارضة والمناظرة والصلاة والسلام على نبيه محمد المبعوث بالحجج الساطعة القاهرة هذا الفن
السادس من الاشباه والنظائر وهو فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى
والواقعات والمكاتبات والمراسلات **مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية** قال ابو القاسم الزجاجي في اماليه اخبرنا
ابو الحسن علي بن سليمان الاخفش النحوي قال حدثنا ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب قال حدثني سلمة قال قال الفراء قدم سيبويه
على البرامكة فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما فلما حضر تقدمت والاحمر فدخلنا فاذا بمثال في
المجلس فقعد عليه يحيى ومعه الى جانب المثال جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم وحضر سيبويه فاقبل عليه الاحمر فسأله عن مسألة فاجاب
فيها سيبويه فقال له اخطأت ثم سأله عن ثانية فاجابه فقال له اخطأت ثم سأله عن ثالثة فاجابه فقال له اخطأت
فقال له سيبويه هذا سوء ادب قال الفراء فاقبلت عليه فقلت ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء
ابون ومررت بابين كيف تقول على مثال ذلك من وأيت واويت فقدر فاخطأ فقلت اعد النظر فقدر فاخطأ فقلت اعد
فاخطأ ثلاث مرات يجيب ولا يصيب فلما كثر ذلك قال لست اكلمكما او يحضر صاحبكما حتى اناظره قال فحضر الكسائي
فاقبل على سيبويه فقال تسألني او اسألك قال لا بل سلني انت فاقبل عليه الكسائي فقال كيف تقول كنت اظن ان العقرب
اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو اياها فقال سيبويه فاذا هو هي او فاذا هو اياها فقال سيبويه فاذا
هو هي ولا يجوز النصب فقال له الكسائي لحنت ثم سأله عن مسائل من هذا النحو خرجت فاذا عبد الله القائم والقائم
فقال سيبويه في ذلك كله بالرفع دون النصب فقال له الكسائي ليس هذا كلام العرب ترفع ذلك كله وتنصبه فدفع
سيبويه قوله فقال يحيى بن خالد قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك
قد جمعتهم من كل اوب ووفدت عليك من كل صقع وهم فصحاء الناس وقد قنع بهم اهل المصرين وسمع اهل الكوفة واهل
البصرة منهم فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر قد انصفت وامر باحضارهم فدخلوا وفيهم ابو فقعس وابو زياد وابو
ثروان فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله فاقبل يحيى على سيبويه فقال
قد تسمع ايها الرجل فاستكان سيبويه واقبل الكسائي على يحيى فقال اصلح الله الوزير انه قد وفد اليك من بلده مؤملا
فان رأيت ان لا ترده خائبا فامر له بعشرة آلاف درهم فصير وجهه الى فارس واقام هناك ولم يعد الى البصرة قال الزجاجي
قال لنا شيخنا ابو الحسن الكوفيون ... سيبويه انما قال ذلك لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة قال الكسائي

لم اسمع في هذه المسألة احسن من قول الكسائي ولا ابلغ **مجلس الخليل مع ...** ذكره ابو حيان في تذكرته والظاهر انه من كتاب
مجالس النحويين الآتي ذكره قال سئل الخليل بن احمد عن قول الله عز وجل ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فقال
هذا على الحكاية كأنه قال ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال له ايهم هو اشد عتيا فقال سيبويه هذا غلط وانكره ... لا
الفاسق الخبيث بالرفع على تقدير الذي يقال له الفاسق الخبيث بالرفع على تقدير الذي يقال له هو الفاسق الخبيث هذا
لا يجيزه احد وقال يونس ... بمنزلة الفعل ملغى والحرف فيه للابتداء واستشهد بما ... عنده قال سيبويه
وهذا ايضا غلط لانه لا يجوز ان يلغى الا افعال الشك واليقين نحو ظننت وعلمت وما اشبههما قال الفراء ثم لننزعن من
كل شيعة ايهم اشد ... لننزعن بالنداء فنادى ايهم اشد على الرحمن عتيا وله في قول الخليل هو اشد قال ويجوز ان يكون
الفعل واقعا على موضع من كما تقول اصبت من كل طعام ونلت من كل خير ثم تبتدئ فتقول ايهم اشد على الرحمن عتيا وله قول ثالث
قال يجوز ان يكون معناه ثم لننزعن من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع ايهم اشد على الرحمن عتيا فتكون ايهم في صلة
التشايع قال واجود هذه الاقاويل قول سيبويه والقول الاخير من اقوال الفراء ففي الآية ستة اقوال ثلاثة للبصريين
وثلاثة للكوفيين قال سيبويه ايهم هنا بمنزلة الذي وهو في موضع نصب بوقوع الفعل عليه ولكنه بني على الضم لانه وصل
واخواته لانه وصل باسم واحد ولو وصل بجملة لاعرب ... خبر ابتداء مضمر تقديره هو اشد ... منصوب على القرب ولو
لكان النصب الجيد ... من كل شيعة ايهم هو اشد **مجلس ابي اسحق الزجاج مع جماعة** ذكر ابو حيان في تذكرته وهو في كتاب
المجالس ... تأليف تلميذه ابي القاسم الزجاجي ... قال حضرنا ... ابو اسحق ... فسأله كيف تصغرون المهوان
من قول ... فطرقت ... يطوي ... شعرا واسعافا فانبئت بالحلم ... قال المهوان الواسع
الارض البعيد والوالج الكذب ... في تصغيره ... فقال الاول ... الاسم على
احرف ... كل اسم جاوز ... في التكسير كما قالوا في ...
زيد في تصغيره وكذلك ما اشبهه ... ياء التصغير في مهيوان ... ساكنة ... ياء
الاولى فيها ... ياء مشددة ... الاسم ...
واحدة التنوين ... الاسم ...
منهم ... المهيوين ... **مناظرة بين الكسائي واليزيدي** قال القالي حدثنا
ابن محمد ... الاصبهاني ... ابن الفرات ...
اخبرنا ابو الحسن محمد بن العباس بن الفرات قال اخبرنا ابو العباس ... بن احمد بن الفرات قال اخبرنا ابو عبد الله محمد بن العباس
اليزيدي قال حدثنا ابو القاسم عبيد الله بن محمد بن ابي محمد اليزيدي عن عمه عن احمد بن محمد بن ابي محمد اليزيدي وعن عمه
ابي محمد قال كنا مع المهدي قبل ان يستخلف باربعة اشهر وكان الكسائي معنا فتذاكر المهدي العربية وعنده شيبة
بن الوليد العبسي فقال المهدي ... اليزيدي والكسائي وانا ... منصور فقال المهدي للكسائي ...
... الرسول ... فاذا الكسائي على الباب ... يا ابا محمد اعوذ بالله من شرك فقلت والله لا اوتى من قبلي
حتى اوتى من قبلك فلما دخلت عليه اقبل علي فقال كيف نسبوا الى البحرين فقالوا بحراني ونسبوا الى الحصنين فقالوا حصني
ولم يقولوا حصناني كما قالوا بحراني فقلت اصلح الله الامير انهم لو نسبوا الى البحرين فقالوا بحري لم يعرف أالى البحرين نسبوا ام الى
البحر فلما جاءوا الى الحصنين ... فقال ... سمعت الكسائي يقول لعمر بن بزيع لو سأل الامير ... عنها
لاجاب باحسن من هذه فقال ابو محمد فقلت اصلح الله الامير هذا يزعم انك لو سألته لاجاب باحسن مما اجبت به فقال

سألته فقال الكسائي ثم لما انتهوا الى الحصنين كانت فيه نونان فقالوا اصحيتنا باحدى النونين من الاخرى ولم يكن
في الحرفين الا نون واحدة فقالوا محرابه فقلت اصلح الله الامير كيف ينسب رجلا من بني جنان يلزمه ان يقول جنّي
لان في جنان نونين فان قال فلم فصل سوى بينه وبين المنسوب الى الجن قال فقال المهدي فتناظرا قال فقلنا
في مسائل حفظنا قولي وقوله الى ان قلت له كيف تقول ان من خير القوم او خيرهم البتة زيد قال فاطال الفكر لا يجيب
فقلت اعز الله الامير لان يجيب فيخطئ فيتعلم احسن من هذه الاطالة قال فقال ان من خير القوم او خيرهم البتة زيدا
قال فقلت اصلح الله الامير ما رضي ان يلحن حتى لحن واحال قال فقال كيف قلت لنصبه قبل ان يأتي لان باسم ان
بعد نصبه قال فقال شيبة بن الوليد اراد باو بل فرفع قال فقلت فهذا معنى قال فقال الكسائي ما اردت غير ذلك فقال
فقلت قد اخطأتما جميعا ايها الامير لو اراد باو بل لرفع زيدا لانه لا يكون بل خيرهم زيدا قال فقال لي المهدي يا ابا محمد
لقد دخلت على مسلمة القرشي ... فما رأيت كما اصابك اليوم قال ثم قال هذان عالمان لا يقضي بينهما الا اعرابي فصيح
تلقى عليه المسائل التي اختلفا فيها فيجيب فبعث الى فصيح من فصحاء الاعراب قال ابو محمد فالى ان يأتي الاعرابي وابت
وكان المهدي محبا لاخواله ومنصور بن يزيد حاضر فقلت اصلح الله الامير كيف ينشد هذا البيت الذي جاء في هذه الجنسة
يا ايها السائل لاخبره ⁘ عمن بصنعاء من ذوي الحسب ⁘ حمير سادتها تقربها ⁘ بالفضل طرا جماجم العرب ⁘ فان من
خيرهم واكرمهم ⁘ او خيرهم البتة ابو كرب ⁘ فقال المهدي كيف تنشدان قلت او خيرهم البتة ابو كرب على معنى الاعادة
قال فقال الكسائي هو قال الشاعر اصلح الله الامير قال فتبسم المهدي وقال انك لتجيد لو ما تزيدني قال ثم طلع الاعرابي
الذي بعث اليه فالقيت عليه المسائل وكانت ست مسائل فاجاب فيها بقولي فاستفزني السرور حتى ضربت بقلنسوتي
الارض وقلت انا ابو محمد قال فقال شيبة بن الوليد يتكنى باسمه ايها الامير فقال المهدي والله ما اراد بذلك مكروها ولكن
فعل ما فعل بالظفر وقد لعمري ظفر قال فقلت ان الله انطق لسانك ايها الامير بما انت اهله واطلق عن لساني ما هو اهله قال فلما
اخرجنا قال لي شيبة اتخطئني بين يدي الامير اما لتعلمن قال فقلت قد سمعت ما قلت والله ما احب ان تجحده قال ثم لم البث حتى
كتبت رقعة فلم ادع ديوانا الا دسست اليه رقعة فيها ابيات قلتها فيه واجتمع الناس ينشدونها وهي
بمجد ولا بيت له كرم ⁘ انما عيش من كد نفسه وجد ⁘ عش بجد ولن هجنة العنبسي ⁘ نوكا او شيبة بن الوليد ⁘ شيب الحبيب
بني القعقاع ⁘ ما انت بالحليم الرشيد ⁘ لا ولا فيك من خلال الخير ⁘ اخرى بل هذا بحزم وجود ⁘ غير ما انك تجيد لتقطيع
غناء وضرب في عود ⁘ فعلى ذا وذاك يحتمل الدهر ⁘ مجيدا له وغير مجيد ⁘ اخرج هذه القصة ابو القاسم الزجاجي في
اماليه من طريق عن ابي عبد الله اليزيدي عن ابي الفضل بن محمد عن ابي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي فذكر القصة وفيها فقال
المهدي قد اختلفتما وانتما عالمان فمن يحكم بينكما قلت فصحاء العرب المطبوعون قال الزجاجي المسألة مبنية على الغلط
والمغالطة فاما جواب الكسائي فغير مرضي عند احد وجواب اليزيدي غير جائز ايضا عندنا لان اسم ان وخبرها ولهم
ان يفصل فاما تكريرها فجائز وقد جاء في القرآن الفصيح من الكلام والصواب عندنا في ذلك ان يقال ان من خير القوم وافضلهم
خيرهم البتة زيدا فيفصل باسم ان فيها وقد ... بعدها وذكر سيبويه ان البتة مصدر لا تستعمله العرب الا بالالف واللام
وان شئت نهما خطأ انتهى مجلس ثعلب والمبرد قال ابو بكر الزبيدي في طبقات النحويين قال ابو عمرو الزاهد قال لنا ثعلب كنت
يوما عند محمد بن عبد الله بن طاهر وعنده ابو العباس محمد بن يزيد وجماعة من اسبابه وكتابه فلما قعدت قال لي محمد
ما تقول في بيت امرئ القيس ⁘ لها متنتان خظاتا كما ⁘ اكب على ساعديه النمر ⁘ قال فقلت الغريب انه يقال خظا بظا اذا
كان صلبا مكتنزا ووصف فرسه وقوله كما اكب على ساعديه النمر انه في صلابته كساعدي النمر اذا اعتمد على يديه والمكروه

المسألة عن يونس الكلب وعن سائله وما فيه من العربية انه خطأ فقلنا ان يحترك الثاء اعتمادا لا العيا جل الحركة في الضمة
قال انا قبل ان يجيء على محمد بن يزيد فقال له اعزك الله الامير انما اراد في خطأنا تأتي الى كما فعلت بما قال
هذا ما اصفنا لمحمد بن يزيد الى سيبويه يقول فقلت لمحمد بن عبد الله لا والله ما قال هذا سيبويه قط وهذا كتابه فليحضر
قال فما احتجنا الى الكتاب بسيبويه اما العرب بالزيدين ظريفي عمرو فيضاف نعت الثاني الى غيره فقال محمد بن عبد الله
لجلسائه لا والله ما بقي ها هنا ونظر الى محمد بن يزيد فامسك فلم يقل شيئا وقمت وتفرق المجلس قال الزبيدي انما قال
المسألة انما سكت لما رأى من بله القوم وقلة معرفتهم وقوله مررت بالزيدين ظريفي عمرو جائز انتهى مناظرة
ابي حاتم والتوزي قال الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو جعفر احمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة عن ابي حاتم قال كنت عند الا
سعيد بن مسعدة وعنده التوزي فقال التوزي ما صنعت في كتاب المذكر والمؤنث يا ابا حاتم قلت قد جمعت فيه منه شيئا قال
فما تقول في الفردوس قلت هو مذكر قال فان الله تعالى قال الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون قلت ذهب الى
الجنة فانثه كما قال تعالى فمن جاء بالحسنة فله عشر امثالها فانث والمثل مذكر لانه ذهب الى معنى الحسنات كما قال عمر
ابن ابي ربيعة ⁘ فكان مجني دون من كنت اتقي ⁘ ثلاث شخوص كاعبان ومعصر ⁘ فانث والشخص مذكر لانه ذهب الى النساء وانث
ذلك بقوله كاعبان ومعصر وكما قال الاخر ⁘ وان كلابا هذه عشر ابطن ⁘ وانت بريء من قبائلها العشر ⁘ فانث والبطن ذكر
لانه ذهب الى القبيلة فقال لي يا غافل الناس يقولون سألتك الفردوس الاعلى قلت يا نائم هذه حجتي لان الاعلى صفة
الذكران لا تراها فعلى لو كان مؤنثا لقال العليا كما قال الاكبر والكبرى والاصغر والصغرى فسكت خجلا مناظرة ابن
الاعرابي والاصمعي قال الزجاجي في اماليه قال الاخفش اخبرنا ثعلب عن ابن الاعرابي قال دخلت على سعيد بن سلم وعنده الاصمعي ينشد
الحاج حتى تغم الاقوام ⁘ فان تحدث بالادنى آذا ⁘ لم يكن شيئا فاما عن ذاد فعد انا في اصل القتادا ⁘ فقال ما معنى القتاد
قال الكتاب قلت هذا خطأ انما يقال في جمع الكتاب قواعد مثل الاشعر والقواعد من النساء ويقال في جمع الرجال
كما قال الراكب ... بعضا ببعض قال وكان سبيله ان يجمع على فعول لتدل بعض الجمع على بعض كما يجمع المؤنث
على المذكر بالجمع المذكر على المؤنث عند الحاجة الى ذلك كما يجمع المؤنث قال وان المذكر ها هنا الفعل للعين ونوادر
كما يجمع المؤنث وكما قال القطامي في المؤنث ⁘ ابصارهن الى الشبان مائلة ⁘ وقد اراهن عني غير صداد ⁘ مجلس ابي عمرو بن العلاء
مع عيسى بن عمر قال الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو عبد الله اليزيدي عن عمه ابي جعفر عن ابي محمد اليزيدي واسمه يحيى بن المبارك فقال
كنا في مجلس ابي عمرو بن العلاء فجاء عيسى بن عمر الثقفي فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك تجيزه قال وما هو قال بلغني
انك تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو هيهات نمت وادلج الناس ثم قال ابو عمرو قم يا يحيى
وانت يا خلف الاحمر فاذهبا الى ابي المهدي فلقناه الرفع فانه لا يرفع واذهبا الى المنتجع بن نبهان التميمي فلقناه النصب فانه لا
ينصب قال ابو محمد فمضينا الى ابي مهدية فوجدناه قائما يصلي فلما قضى صلاته اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلت جئناك
لنسألك عن شيء من كلام العرب فقال هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال اتأمراني بالكذب على كبرة سني فاين
الجادي واين بخور عنبر الابل الصادرة فقال له خلف الاحمر ليس الشراب الا العسل قال فما يصنع سودان هجر ما لهم غير هذا
التمر فلما رأيت ذلك منه قلت له كيف تقول ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك الامر
الا طاعة الله والعمل بها فنصب فلقناه الرفع فابى فكتبنا ما سمعنا منه ثم جئنا الى المنتجع فقلنا له كيف تقول ليس الطيب
الا المسك فرفع وجهدنا به ان ينصب فلم ينصب فرجعنا الى ابي عمرو وعنده عيسى بن عمر
لم يبرح بعد فاخبرناه بما سمعنا فاخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه الى ابي عمرو وقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو

مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج مع رجل غريب قال الزجاجي في أماليه حدثنا أبو إسحاق الزجاج يوم الجمعة في مجلسه بالجامع
مع الغروب بمدينة السلام بعد الصلاة وقد دخل إليه أبو موسى الحامض برجل غريب فسأله فقال كيف تجمع حيي وحية جمع
التكسير فقال أبو إسحاق أقول أحياء كما ترى فأدغم وأصل الياء الأولى عندي السكون ولولا ذلك لأظهرتها فقال
له الرجل فلم لا تدغم فإذا كان أصله عندك السكون كما تصرف حيا فقال لأن حيا إنما غير مكسور وإنما هو فاعل
صرفته ولم أصرف هنا في لأنه مكسور قال فما أنكرت من أن يكونوا أعلوا العين في هذا الباب فصححوا اللام ثم صححوا
هاهنا اللام لئلا يبين المثل ثم أعلوا العين مثل راية وغاية فقال هذا مذهب وهو مذهب جائز ثم قال له أبو إسحاق
تسأل سؤال الفهم فكيف تصغر حيي فقال أنا أستفهم والجواب على الحس فقال أبو إسحاق يقال في تصغيره حيي فتحذف الياء
في الأصل فتدغم فيها الياء الأولى التي هي لام الفعل وتأتي بياء التصغير ساكنة فلا يلزم حذف التي والحيي والحيية
الصبي والصبية ثم قال له الرجل كيف تبني من قضيت مثل جحمرش وهي العجوز قال أبو إسحاق أما على مذهب [illegible] فيقال فيه
قضيي لأن اللام الأولى بمنزلة العين التي قبلها فأشبهت ياء ظبي فكان ليس في الكلام إلا أن يحمل
من الأضربين والثالث الأخيرة هذا مذهب أبي عثمان والأخفش يقول فيها قضيا فأما الحذف الأخيرة وأقلب الوسط ألفا
لانفتاح ما قبلها فقال له الرجل كيف تقول [illegible] فقال أبو إسحاق [illegible] مثل قطاع [illegible] وزنه فريع
ثلاث سور تقلبت [illegible] الاجتماع الجمرات ثم قلبتها ألفا لانفتاح ما قبلها فقال له [illegible] كينونة عندك ما
وأصلها كينونة ثم قلبت الواو ياء وسبقتها الياء ساكنة [illegible] الثانية فصار كينونة ثم خففت فقيل كينونة كما قيل
ميت وهين ولين [illegible] فقال له ما الدليل على هذا الكوفيون والفراء يزعمون أنها فعلولة قال الدليل على ذلك أنها
لا تكون [illegible] الاعتلال الآخر [illegible] اسم الكون [illegible] كينونة إن كان أصلها فعلولة بإسكان العين
وإن كان فعلولة بتحريك العين فواجب أن يقال كاونة فقال له الرجل فما تقول في امرأة سميت أدوس ثم خففت الهمزة كيف
تصغرها فقال أدير ولا أدخلها الهاء فقال له ولم وقد صار على ثلاثة أحرف كما تقول في تصغير هند هنيدة وعين عيينة
فقال الزجاج هذا خطأ لأن ذلك [illegible] ولو خففت الهمزة فإنها مقدرة في الأصل والتخفيف بعد التحقيق فلم لا
تلحقه في تصغير سماء إذا قلت سمية [illegible] الأصل مقدر [illegible] لأنه تصغير سماء لأن التخفيف في أدوس
عارض والتحقيق جائز وإنك في تصغير سماء تكره الجمع بين ثلاث ياءات ولست لا تكره التحقيق في أدوس فلو حققته
صار على أربعة أحرف هو الأصل وسما المحذوف لأنه قد صار كأنه على ثلاثة أحرف فلحقتها الهاء في التصغير قال
أبو القاسم الزجاجي ونظير كينونة في الوزن القيدودة وهي الطول والهيعوعة [illegible] هاع الرجل إذا جبن هيعوعة
والطيرورة من الطيران كل هذا أصله عند البصريين فيعلولة ثم خفف [illegible] ذكرت [illegible] في المجلس الشوق فأنشدنا
مكتبين من قيله * صبرا أبا إسحاق عن قيده * فهذا التحري بنيل العلا * واعجب من الدهر واعتاده * فإنهم قد تقضى الدهر لا
للدهر ولكنهم * يستحسنون القصد والمكرا * بيت بالجامع كلبا لهم * ينبح من التضرع والبكرا * والعلم والحلم وحسن الحجى * ومع
الإطراء والحمد * والدين والكلفة في حقها * إذا الدنيا حدثت بها خطرا * فلا [illegible] كأنما ملك يحيي الورى * يا أيها التاركي
الكبرا * فظل [illegible] * أن يكسروا العيوق والغفرا * فارسلوا النثر الذي قلتم * [illegible] عن النثرا * فقال أبا
[illegible] ولا تتفوق منك [illegible] * [illegible] خطيم من [illegible] * قال أبو إسحاق [illegible] بعد هذا المجلس [illegible]
بن يزيد المبرد يوما فقال كيف تقول في تصغير أحوى فقلت له أقول أحيى فقال لم طرحت ياء التصغير [illegible] في هذا فقلت كذلك
لئن تلك العلة فهذا له في قسمة فلا [illegible] ما كان [illegible] حملا على ما كان [illegible] فقال أحسنت يا أبا إسحاق مجلس [illegible]

[illegible]

قال الزجاجي في أماليه أخبرني بعض أصحابنا قال حضرت مجلس أبي بكر بن دريد وسأله بعض الناس عن معنى قول الشاعر * فهو
لا تلومي ولكن * رأيت بقاء ود [illegible] الضعيف * كقيم الحامات [illegible] * [illegible] تعيض عيون [illegible]
تخفى [illegible] من بعيد * قال الحاتم [illegible] ولم يصل إليه [illegible] جيلا [illegible] القراب الإبل
الإناء [illegible] فلما [illegible] عليه [illegible]
في تلك الحال [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] على ذلك [illegible] هذه الحالات [illegible]
شرب الماء مع شدة حاجتها إليه [illegible] مجلس أبي بكر بن دريد مع [illegible] قال الزجاجي في أماليه أخبرنا أبو
[illegible] محمد بن القاسم بن خلاد [illegible] بكر بن حبيب السهمي عن أبيه قال دخلت على يحيى بن جعفر [illegible]
[illegible] أخبرني عن [illegible] شبيب بن شيبة المنقري فقال [illegible] الطفل الأول
[illegible] باب الجنة يقول لا أدخل حتى يدخل أبواي فقلت [illegible] قال ولا تقول هذا
[illegible] خطأ [illegible] البصرة [illegible] الحجارة [illegible]
قال الأثر ولا [illegible] قال أبو بكر [illegible]
موسى بن [illegible] سليمان بن [illegible] حدثنا أبو سفيان الحميري قال قال أبو عبيد الله كاتب المهدي [illegible]
فوق [illegible] شبيب بن شيبة [illegible] فقال أبو عبيد الله [illegible] ما تقول [illegible]
[illegible]
[illegible] فقال شبيب مجلس [illegible] صاحب الكتاب [illegible] على تصنيف [illegible]
[illegible] أبي القاسم الزجاجي مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع محمد بن أحمد بن كيسان
حدثنا [illegible] محمد بن كيسان [illegible] سأل أبا العباس عن قوله عز وجل إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا
إن أمسكهما من أحد من بعده وقوله تعالى أولم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما فقال أبو العباس [illegible]
الجمع [illegible] ثم [illegible]
[illegible] بينهما [illegible]
[illegible] إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده وقوله
الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما وقال رؤبة * فيها خطوط من سواد وبلق * كأنه في الجلد توليع
البهق * فقلت له [illegible] على الخطوط [illegible] على السواد والبلق [illegible] توليع البهق
فذهب [illegible] هذا
التوليع [illegible] البهق وأما السماء والأرض [illegible]
وأما قوله كأنه [illegible]
الاسم والفعل [illegible]
[illegible] عصم [illegible] ويذبل * [illegible] * [illegible] عصم [illegible] ويذبل [illegible]
الاثنين بواحد [illegible]
[illegible] عصم [illegible] ويذبل [illegible]

موضع ويد لعو كموضع خبر عنهما كانه قال فان عصم هذين الموضعين او كسمعا حيث شاء انزلا الا وخالصهما وقوله • تذكرت ليلا
والسماكين ايهما • على من الغيث استهلت مواطره • فجعل السماكين واحدا ومن تفسير انها اخوان ان شئت قلت سياجد على النو
والمعنى فرده الى موضعه والى واحد ومعناه فرق والسموات الى السماء وعمايتين الى عماية قال ابو العباس ولو قال
السماكين ايهم فرده على معنى نجم كان اصلح وقوله ايهما خفيف يريد ايهما فخفف يريد تذكرت السماكين وهذا الرجل ايهما
اصابني الغيث من قبله واما قوله عمايتين على عماية فهو على الموضع اجود فالسموات الى السماء فهذا جائز لانه يقول السما
يعني السموات والارض يعني الارضين وقال الهو كاردة قوله • تبسم عن مختلفات فكل آكثر لا عذب ولا تبل عن الاتنا
ثم رده على الفم الى موضعها ولو قال الاسنان من الفم فرده على الفم لانه بعضه وقال الحثل قوله • فلاحت بعقر الثنايا مقبلا
وبيما جلا عنه الطلال لموسما • ذهب الى الفم بقر الثنايا هو الفم غير الثنايا فهو مثل ليس انه قبل الثنايا ورجع الى الفم وقوله
هم متعوبي ازديادكانما • يريد باخلاته بقاع موضعا • ذهب بالاخلاق وهو واحدها والاخلاق يكون من الاخلاه ولكنما
به ان يرجع الى الهيئة واشت في التفسير الثاني كما يجعلون لفظ الواحد موضع الجميع وفي معناه كقوله تعالى الذين قال لهم
الناس ان الناس قد جمعوا لكم فالذين في موضع واحد والذين قالوا ذلك لهم الناس وانما يجوز هذا في الجمع الذي واحده
يكون منه ولفظه لفظ الواحد فاخرج الفعل على لفظه كقوله • الا ان جيران العشية رائح • فرد رائح على الجيران ورجع لانه
مثل لفظه يكون واحدا وقال عز وجل وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فرده الى النعم لانه يكون من الانعام
قال الراعي ال وسقوا خا الليل زابه • وعادى الغويرد ونحا والسواحق • فجاءت بكافور وعود الوة • شامية تبنت عليها الجمائم
فقلت لها فيئي باب بحاجتي • سلافى جرباء الفداميين منهم • تولعا فايرا ورجع اليها وهذا الذكر يبلر ابو ويرجع اليها انما
ذكر الخيال ثم خاطب المراة لانه خيالها فالخيال هو هي مجلس محمد بن زياد الاعرابي مع احمد بن حاتم قال ابو جعفر حدثني
حاتم قال حدثنا محمد بن زياد الاعرابي قال انشد عن قول طفيل الغنوي • فنا جوا حتى لم يكن لهم بقية • ولما قاصيت وامتعت فقلت
له ما معنى تعقب • قال التكذيب فقلت له انشدتنا قوله تعقب انكشل على الحبكة ثانية بعدما سلمت عيرا اول مرة يقال العقبة
الخبر اذا سئلت بعدمن كبيت سال فرجعه اول مرة ومنه يقال العقب في الغزو اذا غزوت ثم ثنيت من سنتك وقوله تنا من بعض
الاخبار وقال في مثل طفيل • والطنابا لتنان بجود كانها • صعود القنا من بادي ومعقب • فاراد ان الطناب البيت الى
الخيل يجود فصار الشعر وقوله كانها صعد القنا في طولها واراد كانها القنا والعرب تفعل هذا كثيرا لك العباء ملآن
علو صفة واحلته وانما يريد على راحلته وقوله من بادي ومعقب يريد من فرس بادي غزا اول مرة ومعقب غزا ثانية ويقال
صلى فلان اولا الليل ثم عقب بنيد صلى ثانية ثم سال طاهر بن عبد الله بن طاهر وحناه عن من الملا عن معنى بيت طفيل
كان على اعراقه وجامه • سنا ضرم من عرفج يتلهب • فقال له ما معنى هذا البيت فقال اراد ان هذا الفرس شديد الحمرة
البتة فقلت له ويحك لما انتهى من هذا التفسير انما معناه ان لجنبها في جريه كهيئة النار عليه ثم انشدته ابيات بمعناه الاست
قال امرء القيس • سموما جواحا احسنا بهما • كمعمعة السعف الموقد • وقال روبة • تكاد ايديها الهاوي في الزهو من كفها
شذا كاسمنثرم الحريق • وقال العجاج • كانما يستضرمان العرفجا • فوق الجلاد اذا ما الحجا • يقول من خفيف عدوهما كانهما
يوقدان عرفجا • وقال اوس بن حجر • اذا اجتهدا شدا حسبت عليهما • عريشا عليه النار فهو يحرق • وسئل عن بيت طفيل • كانه
بعد ما صدرن من عرق • سيد تمطر جنح الليل مبلول • فقال كان الفرس بعدما سال العرق من صدره وهو ذنب فقلت انما
انما معناه كان هذا الفرس بعدما برزت صدوره هذه الخيل من عرق في الصدر كل طريقة ويكون عرق قيل الاعرق من قطا وحبال
فيقول كان هذا الفرس في شدة اصابه المطر فهو يجهد وهكذا انشدنيه ثم سئل هذا الحبل عن بيت لعروة • مطلوح على الهذا ئه

نجعله

يرجونه باخاتهم بجر النبح الشهم فقيل له ما معناه فقال يرجون هذا الرجل لانه انزل باختهم كما يزجر النبح وقيل
النبح من القداح الذي لا نصيب له وانما هو تكثير في القداح مثل السفيح والوغد فقلت له ويحك انما يزجرونا بالله نصيب
خامل لا نصيب له ثم قال الشهم وتفسير هذا البيت القدح المعروف بالفوز فيستعار لكثرة فوزه وخروجه ومنه يقال الضحت فلانا
ناقة والناقة تمتي منه وذلك انه اذا اخطيه البنها ومريها تسبيله ثم يردها فكذلك هذا القدح يستعار فيصير له بكثرة
فوزه وانشدته فيها حجا قال ابن مقبل يصف قدحا استعاره لكثرة فوزه • مفدى مؤدى باليدين ملعق • خليع لجام
منتجح • فاراد بقوله منتجح استعاره وقال عمرو بن قميئة • بايديهم مقرومة ومغالق • تعود بارزاق العيال منيحها • فالمنيح
النبح القدح الذي لا نصيب له ما كان يعود بارزاق العيال ولكنه هو القدح الذي يستعار فيفوز ويعمم ثم انشدته قول
الكميت يصف ... ويقلو بعقب ... الاسنان قال لبيد • فعرت ... طلال ... البيع المعقب
فانما عقب هلا لكثرة فوزه وقال الكميت • واستخرج من قداح النبع فرع له علامات من عقب ونضرس • التضريس ما يعض
ليعرفه مجلس ابي محمد اليزيدي مع ابن الزيات حدثنا ابو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي عن عمه الفضل بن محمد بن ابي محمد اليزيدي
عن ابي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي قال اتيت ابا ايوب الاحول غداة يوم بكرة فلقيت بابه الزيات فقال لي يا ابا محمد ما بات الجارحة
لنوم امتنح في صدري من بعض الفكر فيه النوم وما كنت ... فقلت ... العرب ...
ابيات اضل كفا وكذا التي تتفعل فقلت له ... الاعراب ... الحكاية ... قول الله عز وجل ان
نريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم ائمة ونجعلهم الوارثين فقال ابن ...
سلم ... فقلت هذا من الحكاية ذكرها الله لانه قال كان من المفسدين كان تقدير الكلام وكان يريد
يوم ... ان نمن على الذين استضعفوا في الارض فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وآله كما قال في قصة يحيى وسلام عليه يوم ولد
ويوم يموت ويوم يبعث حيا فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم فقال جزاك الله خيرا يا ابا محمد فقد فرجت عني مجلس ابي عثمان المازني
مع يعقوب بن السكيت اخبرنا ابو اسحق الزجاج قال انا ابو العباس محمد بن يزيد عن ابي عثمان قال جمعني وابن السكيت بعض المجالس
فقال لي بعض من حضر سله عن مسالة وكان بيني وبين ابن السكيت ود فكرهت ان اجيبه باشق المسائل فضعفته في الحق فلم اخرج حتى قلت له ما
تقول في قول الله عز وجل نكتل ما وزنه من الفعل فاجرمه فقال نفعل فقلت له لا لانه جواب الامر قال فاطمه ...
نفتعل فقلت هو ... فقال الي ويحك ما حفظت الحق فخليت بين الجماعة فقلت والله ما اعرف في القرآن اسهل منها فان
نكتل نفتعل من الكيال واصله نكتيل فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لسكونها وسكون اللام
فصار نكتل مجلس ابي عثمان المازني مع ابي عمر الجرمي حدثني بعض اصحابنا قال حدثنا ابو اسحق الزجاج قال اخبرنا محمد بن يزيد قال
حدثنا المازني قال قال ابو عمر الجرمي يوما في مجلسه من سالني عن بيت ما قاله احد العرب الا اعرف فيه على سبق قال بعض
حضر قال ابو العباس المازني قال المازني لكنه كان عن نفسه فقال له كيف تروي هذا البيت • من كان مسرورا بمقتل مالك • فليات
نسوتنا بوجه نهار • يجد النساء حواسرا يندبنه • قد قمن قبل تبلج الاسحار • قد كن يخبان الوجوه تسترا • فالان حين بدون
للنظار • فقال له كيف تروي بدأن او بدين فقال بدأن فقال له اخطأت فضحكتم قال انا لله هذا مقام المخزي قال صاحب الكتاب
وقع في هذه الحكاية سهو من الحاكي لها من اجل انه حكى ان المازني حضر مجلس الجرمي وهذا غلط والذي حكى عن
سليمان وغيره ان الجرمي يحكي هذا بحضرة الاصمعي ان المازني ... الاصمعي فانما كان ذلك على الاغاليط والقرر انا ... حدثنا
ابو جعفر الطبري قال حدثنا ابو عثمان المازني قال قال الاخفش ... على ... جلبة ... سيبويه في تثنية كلا وكلتا وان
فقلت بالتثنية ... وكلاهما ... لا ... للفظ هو ... فقال ... في تثنية

جرى مجرى أنّ على التشبيه بقولهم كأنما أن لا تأتنا إذا شبهت التي بالتي فتعجب أن يكون التشبيه [illegible]
هذا الاسم لسيبويه ثم [illegible] فأعملناها عمل ليس فقلنا ما زيد قائماً كما
تقول ليس زيد قائماً فلما شبهنا [illegible] في بعض المواضع فقلنا ليس الطيب إلا المسك ومثل هذا كثير ومنهم من يقول ليس
الطيب إلا المسك فنصب [illegible] الأصل [illegible] كان [illegible]
زيد قائماً والموجب [illegible] ليس الطيب إلا المسك [illegible]
[illegible]
[illegible]
التقديم [illegible] الكلام [illegible] ليس الطيب إلا المسك [illegible]
[illegible]
[illegible]
هذا [illegible] سيبويه [illegible]
[illegible] سيبويه [illegible]

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش قال أنشد [illegible] أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي [illegible]
[illegible] قال أبو الحسن [illegible]
أبو العباس هذه الأبيات ثم قال [illegible] ابن الأعرابي [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع أبي الحسن محمد بن كيسان حدثنا بعض أصحابنا قال أخبرنا أبو الحسن بن كيسان [illegible] قائم أبوه [illegible]
[illegible]
[illegible] الابتداء [illegible] الفعل [illegible]
قال [illegible] مررت برجل أبوه قائم [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الاسم المتقدم [illegible] الفعل [illegible]
الفعل [illegible] الاسم [illegible]
بالابتداء [illegible] خبر المبتدأ [illegible]
[illegible] المبتدأ [illegible]
[illegible] مررت برجل أبوه قائم [illegible]
[illegible]
تقديره [illegible]
تقديره [illegible] مررت برجل [illegible]

[illegible]
[illegible] ثم قال [illegible]
قال [illegible] أبو العباس [illegible]
لأنهم [illegible] **مجلس [illegible] الأخفش مع المازني** حدثنا محمد بن [illegible]
قال [illegible] أبي الحسن سعيد بن مسعدة [illegible] فقال الأخفش [illegible] هذا الباب [illegible]
[illegible]
[illegible] قال أبو عثمان [illegible]
كذلك [illegible] الفاضل والمفضول [illegible]
[illegible] بمنزلة الفعل الذي إذا تقدم [illegible] **مجلس مروان**
مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطبري قال سأل مروان سعيد بن مسعدة الأخفش [illegible]
[illegible] الاستفهام فقال [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قال الأخفش هذا هو القياس قال أبو عثمان [illegible] القياس [illegible]
[illegible] الاستفهام [illegible] الفعل **مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة** حدثنا
أبو الحسن علي بن سليمان قال كنا عند أبي العباس ثعلب فأنشدنا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **مجلس أبي العباس مع [illegible]** حدثني علي بن سليمان قال
سأل رجل أبا العباس في مجلسه عن قول الشاعر: مرحباً بالذي إذا جاء جاء الخير أو غاب غاب عن كل خير. فقال [illegible]
[illegible] محمد بن يزيد [illegible]
إذا جاء جاء [illegible]
[illegible] قال أبو العباس [illegible]
مرحباً بالذي إذا جاء [illegible]
[illegible] مرحباً بالذي إذا جاء [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ثان [illegible] الخبر والمبتدأ الثاني [illegible]

العمري مات بالكوفة في سنة
وثمانين ومائتين وله ثمان وتسعون
سنة انتهى

نفقته بالابتداء والخبر بعده مقدما كما ذكرت قلت في سوده سراة تميم مجلس ابي عمرو بن العلاء مع ابي عبيدة حدثنا ابو الحسن
علي بن سليمان قال حدثني محمد بن يزيد قال حدثنا التوزي عن ابي عبيدة قال سمعت ابا عمرو بن العلاء يقرأ وتحدث بحل
ما شده عنه فقال هي لغة فصيحة وانشد قول المرقش الاكبر وقد تحدث رجل الحجى غرها فبينا كالقوس الصعاب
فقال ابو محمد يحدث اتخاذا وتحدث تحدثا بمعنى مجلس ابي عمرو مع الاصمعي حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان حدثنا ابو العباس
احمد بن يحيى حدثنا ابو الفضل الرياشي قال سمعت الاصمعي يقول سمعت ابا عمرو بن العلاء يقول الشعف بالعين غير معجمة
يقع في القلب شيء فلا يذهب يقال قد شعفني يشعفني اذا اوجع قلبه فذكره وشغله وانشد الحرث بن حلزة اليشكري ويبث
مما كان يخفي منها ولا يبليك كالياس قلت قد قرأت القراء قد شغفها حبا بالغين معجمة وشعفها بالعين غير معجمة
مجلس الاصمعي مع الكسائي حدثنا ابو اسحق عن ابيه قال كنا عند الرشيد فحضر الاصمعي والكسائي فسأل الرشيد عن بيت
الراعي قتلوا ابن عفان الخليفة محرما ودعا فلم ار مثله مخذولا فقال الكسائي كان قد احرم بالحج فضحك الاصمعي وتهانف
فقال الرشيد ما عندك فقال والله ما احرم بالحج ولا اراد ايضا انه دخل في شهر حرام كما يقال اشهر واعام اذا دخل في شهر
وفي عام فقال الكسائي فما هو الا هذا والا فما معنى الاحرام قال الاصمعي فخبروني عن قول عدي بن زيد قتلوا كسرى بليل محرما
فتولى لم يمتع بكفن اي احرام لكسرى فقال الرشيد فما المعنى فقال يريد ان عثمان لم يأت شيئا يوجب تحليل دمه وكل من
لم يحدث ذلك فهو في حرمه فقال الرشيد يا اصمعي ما تطاق في الشعر مجلس ابي يوسف مع الكسائي حدثنا ابو العباس احمد بن
يحيى قال حدثني سلمة عن الفراء قال كتب الرشيد ليلة من الليالي الى ابي يوسف صاحب ابي حنيفة افتنا حاطك الله في
هذه الابيات فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن وان تخرقي يا هند فالخرق اشأم فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث
ومن يخرق اعق واظلم فقد انشد البيت عزيمة ثلاث وعزيمة ثلاثا بالنصب فكم يطلق بالرفع وكم يطلق بالنصب قال
ابو يوسف فقلت في نفسي هذه مسألة فقهية نحوية ان قلت فيها بظني لم امن الخطأ وان قلت لا اعلم قيل لي كيف تكون
قاضي القضاة وانت لا تعرف مثل هذا ثم ذكرت ابا الحسن علي بن حمزة الكسائي وهو في الشارع فقلت ليكن رسول
امير المؤمنين بحيث يكرم وقلت الجارية تقوم بالشمعة بين يدي فدخلت على الكسائي وهو في فراشه فاقرأته الرقعة
فقال لي خذ الدواة واكتب اما من انشد البيت بالرفع فقال عزيمة ثلاث فانما طلقها بواحدة وابان لها ان الطلاق
لا يكون الا بثلاث ولا شيء عليه واما من انشد عزيمة ثلاثا فقد ابانها وانفذت الجواب فحملت الي اخر الليل جوائز وصلات
فحملت الجميع الى الكسائي قال الزجاجي اما الذي اخبرنا يحيى بن سعيد الدمشقي حدثنا الزبير بن بكار حدثني عمي مصعب بن عبد الله
ابن مصعب قال لنا المفضل الضبي وجه الي الرشيد فما علمت الا وقد جاءني الرسل ليلا فقالوا اجب امير المؤمنين فخرجت
حتى صرت اليه وهو متكئ ومحمد بن زبيدة عن يساره والمامون عن يمينه فسلمت فاومأ الي بالجلوس فجلست فقال لي
يا مفضل قلت لبيك يا امير المؤمنين قال كم في فسيكفيكهم الله من اسم فقلت ثلاثة اسماء يا امير المؤمنين فقال وما هي
قلت الياء لله عز وجل والكاف الثانية لرسول الله صلعم والهاء والميم والواو في الكفار قال صدقت كذا افادنا
الشيخ يعني الكسائي وهو اذ ذاك جالس ثم قال افهمت يا محمد قال نعم قال اعد المسألة فاعادها كما قال المفضل ثم التفت فقال
يا مفضل عندك مسألة تسأل عنها قلت نعم يا امير المؤمنين قول الفرزدق اخذنا بافاق السماء عليكم لنا قمراها
والنجوم الطوالع قال هيهات قد افادنا هذا متقدما قبلك هذا الشيخ لنا قمراها يعني الشمس والقمر كما قالوا سنة
العمرين يريدون ابا بكر وعمر قلت فزيادة يا امير المؤمنين في السؤال قال زد قلت فلم استحسنوا هذا قال لان اذا اجتمعا
من جنس واحد وكان احدهما اخف على افواه القائلين غلبوه فسموا الاخر باسمه فلما كانت ايام عمر اكثر من ايام ابي بكر وفتوحه وسموا باسمه

باسمه وقال الفضل يعني المشرقين وهو المشرق والمغرب قد بقيت مسألة اخرى قال المفضل الكسائي وقال الشيخ هذا خير مما قلت
بقيت الغاية التي اجراها الشاعر المفتخر في شعره قال وما هي قلت اراد بالشمس ابراهيم خليل الرحمن وبالقمر محمدا صلى الله عليه وآله
وبالنجوم الخلفاء الراشدين قال فاشرأب امير المؤمنين ثم قال يا فضل بن الربيع احمل اليه مائة الف درهم وصائة الف
دينه مسألة قال الزجاجي في كتابه المترجم بايضاح علل النحو سألت ابا بكر بن الانباري عن المصدر قلت لم سمي
في كلام العرب من طريق اللغة فقال المصدر المكان الذي يصدر عنه كقولك مصدر الابل وما اشبهه ثم تقول مصدر الا
قال تشبيها والمصدر انما هو الذي يصدر عنه الفعل عند البصريين كقولك ضربت ضربا وقام قياما وما اشبه ذلك
ذلك الفعل لم يكن مصدرا فاذا كان كذلك فلم زعم الكوفيون ان المصدر مصدر عن الفعل فاتى قياس يحمله
الفاعل وقد خرج عنده اذ لم يكن مفعولا لانه بمعنى مصدر عنه كما ذكرت وهو في كلام العرب مفعلا بمعنى الفاعل
المصدر يلحقانه فقال الكسائي وكذلك عند الفراء انما هو عنده بمعنى كانه مصدر عن الفعل لانه مصدر عنه فهو بمعنى مفعول كما
مركب ومعناه مركوب ومشرب ومعناه مشروب قال الشاعر وقد عاد عذب الماء بحرا فزادني على ظمائي ان ابحر المشرب العذب
الا ان المشروب العذب فقال الحجر انما هو واستجهلها ما اسا ... قلت الكوفيين لا يجعل ولا على حقيقة دعواهم ما يمتنع منه
يسلم لهم ولا نجده في كلام العرب في الفاعل يضيفه المبالغة فيهما قلت الجماع النحويين كلهم على ان الاكل يكون بمعنى الاكل
بمعنى الشرب والمكان ومنه قيل للجل يقع او مقنوع بموليه في كلام العرب مفعل بمعنى مفعل ليس فيه مكرم بمعنى مكرم ولا معطى
بمعنى معطى ولا مستعمل بمعنى مفعل انما يجيء المفعل بمعنى المفعول فلم تعرف ذلك في كلامهم مفعلا بمعنى مفعل ولا مكلة
مستعمل الحقا به هكذا نقلته عن كلامهم اما ذكره هذا من شعر ذي الرمة وقياسا لا يحمل عليه فقال ان اصحابنا يقولون المصدر
بمعنى مفعل شاذ لا يقاس عليه انما هو اختصاص غير مقيس عليه والشواذ في كلامهم كثيرة معروفة قلت له انا اذا
الرباب القبلت والتفاوت بعير بها والكلام بيننا ساقط فاما الشواذ فانا نقبل ما نقل منها النقلة وسمع من
اوثقنا هذا كلام لا يكفيه المدعون قياسا فاما فقد قال بعض اصحابنا ان المصدر بمعنى الاتصال منه كما قيل
المؤمن ومعناه ذو السلام قلت له قد تدرج القول بنا الى انه مفتوح على ما قد مضى الكلام فيه فذكرت ما جرى بيننا
بكر بن الخياط فقال هذه اشياء يولدها من يعتمد على مذاهب القوم ليست محكية عن الفراء ولا موجودة في كتبه ولكنها
يقولها نوابه المذهب بتصحيح ثم رايت يحمد ذلك بتة بعينه قد ذكر هذه الاحتجاجات او قريبا منها في بعض كتبه ولم
يرجع عنها هذه احدى عشرة مسألة سئل عنها ابو بكر بن الشيباني ابا القاسم الزجاجي في كتاب انفذه اليه من طبرية الشام
وكتب اليه في الجواب بسم الله الرحمن الرحيم حفظك الله وابقاك وادام نعمه عليك واذا ما لك وقفت اخي جعلني الله فداك
على فصول كتابك الوارد مع اخينا حفظه الله والجواب عنه بعد لليلك ولا الزم بحمد الله ومشيته وقفت على ما
اخي من سائر الحال التي تشعبت عليك ومادت لك بتسكينها وهذا الكتاب يحمل يقوي قلبك بها وليستعمل اخونا حفظه الله
تعالى الانتفاع بها واتبعتها مسائل من مقياس نحوية تحتاج من ضروب حتى انك تقف عليها وتذكرني بها ومهما عرض لك من امكنك
هذا فلا تنقبض في مفاتحتي به فاني احب بذلك واقتضى الي فيه ما عندك على ما يبلغ ما يتناهى اليه على ان شاء الله المسألة
الاولى انا قولهم هذا زيد السعدي يبعد بكر وقولك كيف شرب بعد وما الاختيار فيه فان في هذه المسألة مختارا فيه الكوفيون
الخفض فيقولون زيد السعدي بعد بكر قالوا لانا معنا قولنا زيد السعدي زيد من سعد ثم تقول بعد بكر على الترجمة
لان زيدا هنا الكلام الاضافة وليس يتعول من الطاقة غير فانا اصحابنا البصريون لا يجيزون خفض هذا البدل الا
قولنا زيد السعدي زيد مرفوع والبكري مرفوع وانما الباء المتصل في اخره مثل عطف البيان اليه ولا يكون الخفض اليه اولا

والدال على الاضافة اخوا والعمى ان النسب اضافة لانا اذا قلنا رجل بكري وتميمي فانما اضفناه اليه ولكنه ليس على
طريقة المضاف والمضاف اليه وليس هيهنا لفظ خافض ولا مخفوض وقد سمى سيبويه النسب اضافة على ان الوجه الذي
ذكرته لك يقول اصحابنا انه يجوز التعدي سعد بكر بالنصب على انه سعد بكر ولا يمتنعون من الرفع على انه هو سعد بكر
وليست هذه المسألة مسطورة لاصحابنا في شيء من كتبهم وهي مسطورة في كتب الكوفيين ولكني سألت عنها ابا بكر بن [illegible]
وابن شقير فاجابا في بما ذكرت لك [المسألة الثانية] كيف الاختيار في النسب الى مادرايا وجرجرايا وماذرايا فالاختيار
في النسب اليهما ان تقول جرجرائي وماذرائي بهمزة بعد الف بعدها ياء النسب فقياس ذلك ان الالف التي في اخر جرجرايا
وماذرايا يلزم حذفها في النسب لان الالف في النسب اذا وقعت خامسة فصاعدا يلزم حذفها كما تقول في النسب الى
الحبارى حباري والى جحجبى جحجبي هذا متفق عليه ولا اختلاف فيه فلما وقعت الالف في هذين الاسمين سابعة كان
حذفها لازما فلما حذفنا الالف بقيت في اخر الاسم ياء قبلها الف في موضع حركة طرفا فلزم قلبها الفا والالف ابدلت
منها همزة كما يلزم في شاء للعنب سقاء وشفاء وكذلك كل ياء او واو وقعت طرفا وقبلها الف لزم قلبها همزة على هذا القياس
جرجرائي وماذرائي كما ترى وقال سيبويه في النسب [illegible] قال تحذف الالف الاخيرة لانها سادسة وتقلب
قبلها الفا لوقوعها طرفا قبل الالف ثم تبدل منها همزة وان شئت قلت جرجراوي وماذراوي فابدلت من الهمزة واوا
كما ابدلوا في حمراء حمراوي [illegible] سقاء سقاوي في تثنيتها [illegible] وكما ابدلوا في التثنية
كساوان وسقاوان في تثنيتها [illegible] حمراوان والوجه الهمز وكذلك اجاز سيبويه في النسب الى سقاية وصلاية سقاوي
وصلاوي والاختيار عنده سقائي وصلائي [illegible] هذا من جنس الاسماء
المركبة من اسمين نحو معدي كرب وبعلبك [illegible]
[illegible] سيبويه في هذا الباب مع هذه الاسماء وذكر ان [illegible] جعلا اسما واحدا فالنسب الى
هذا الجنس من الاسماء بحذف الاخر والنسب الى الصدر كقولك في النسب الى معدي كرب معدي [illegible] والى بعلبك بعلي
[illegible]
[illegible] النسب الى الصدر [illegible]
[المسألة الثالثة] كيف الاختيار في قولهم هذه ثلثمائة درهم فضة خلاصا [illegible] والرفع [illegible] الوجه في الفضة [illegible]
الجياد فالنصب [illegible] تمييز جنس الفضة [illegible] فتقول هذه ثلثمائة درهم فضة خلاصا جيادا فانتصب على التمييز والتبيين
ثلثمائة بالدرهم المخفوض لانه وان كان مخفوضا فهو مفسر لجنس الفضة لان ثلثمائة [illegible] ان تكون دراهم وغير دراهم
ثم تمييز الجملة بالفضة [illegible] الدراهم [illegible] الدرهم بالفضة لان الدراهم يجوز ان تكون
وغير فضة من شبه ونحاس ورصاص [illegible] ثم تمييز الفضة بالخلاص لان منها خلاصا وغير خلاص ثم تمييز ذلك بالجياد وهذا
وجه الاعراب والاختيار والرفع جائز على اضمار المبتدأ فتقول هذه ثلثمائة درهم فضة خلاص جياد اي هي فضة خلاص جياد
واما الاختيار [illegible] لو افردتها فالرفع فتقول هذه ثلثمائة درهم [illegible]
غير مميزة جنسا من جنس اذ كانت [illegible] على جنس من الاجناس [illegible] الفضة والخلاص والجياد [illegible]
[illegible] والنصب فيها جائز [illegible] مع الفضة والخلاص والجياد [illegible]
درهم فضة خلاصا [illegible] جيادا والاختيار ما ذكرت لك [المسألة الرابعة] كيف الاختيار في تعريف ثلاثة دراهم لا يجيز اصحابنا
[illegible] الا ادخال الالف واللام في الاسم الاخير المخفوض فيقولون ما فعلت ثلاثة الدراهم واربعة الاثواب وكذلك

عدد ثم مخفوض مضاف اليه نحو قولك خمسة الاثواب [illegible] ثلثمائة الدرهم والف الدينار هذا هو القياس
كل مضاف انما يعرف بالمضاف اليه مثل قولك هذا غلام رجل وفرس [illegible] تقول في تعريفه ما فعل غلام الرجل وفرس [illegible]
المضاف تعريف المضاف اليه قال ذو الرمة انشده سيبويه [illegible] ثلاث الاثافي والرسوم [illegible]
ولم يقل الثلاث الاثافي وقال الفرزدق انشده ابو عمرو الجرمي [illegible] فما فاز [illegible] خمسة الاشبار
والكوفيون يجيزون ما فعلت الخمسة الاثواب العشرة الدراهم والخمس الجواري والثلاث المائة الدراهم فيجمعون بين
الالف واللام والاضافة وكان الكسائي [illegible] العرب تقول هذه الخمسة الاثواب والمائة الدرهم قال شبهوه بقولهم
هذا الحسن الوجه والكثير المال [illegible] لان قولك هذا حسن الوجه مضاف الى معرفة ولم يتعرف لان الاضافة غير محضة
فلما ارادت تعريفه ادخلت عليه الالف واللام فعرفته بهما وانما [illegible] الكسائي في ذلك على السماع ولم يكن [illegible]
الا ما سمع ولكن ليس هذا من لغة الفصحاء ولا ممن يؤخذ بلغته وليس كل شيء يسمع من الشواذ والنوادر يجعل اصلا يقاس
[illegible] ابو اسحق ابراهيم بن السري الزجاج قال سمعت ابا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول انا جعلت الشواذ والنوادر [illegible]
[illegible] واخبرنا ابو اسحق قال اخبرنا ابو العباس المبرد قال اخبرنا ابو عمر [illegible]
ابو عمر صالح بن اسحق الجرمي قال اخبرنا [illegible] الانصاري [illegible] قوما من العرب يقولون هذه العشرة الدراهم والخمسة الاثواب
فيجمعون بين الالف واللام والاضافة قال وليس هم بالفصحاء [illegible] الاخفش سعيد بن مسعدة هذه الحكاية [illegible]
[illegible] قال ابو عمرو الجرمي [illegible] هذه العشرة الدراهم والخمسة الاثواب [illegible]
هذا [illegible] الدرهم [illegible] الدرهم [illegible] الدرهم فقال لا هذا غير جائز لا [illegible]
[illegible] ولم [illegible] اصحابنا [illegible]
[illegible] القياس الاول [illegible] المضاف اليه [illegible]
واذا كان العدد [illegible] ادخلت الالف واللام في اوله [illegible]
[illegible] لان [illegible]
عنه [illegible] فلا فائدة في تعريفه اذا كان المقصود بالتعريف لا يتعرف به فتقول ما فعلت الاحد عشر درهما والتسعة
عشر ثوبا والخمسة عشر [illegible] هذا هو القياس وعليه اجتماع جميع النحويين من البصريين
والكوفيين [illegible] الكتاب [illegible] ما فعلت الثلاثة عشر درهما فادخل الالف واللام في [illegible]
لان هذين الاسمين قد جعلا بمنزلة اسم واحد [illegible] ما فعلت الخمسة العشر الدرهم فادخل الالف واللام
في ثلاثة مواضع وهذا [illegible] العشرون الدرهم وعليه اكثر الكتاب والقياس ما ذكرت لك
[illegible] في كلام العرب [illegible] جعلا اسما واحدا [illegible] فادخلت الالف واللام في اوله
سيبويه والفراء والاصمعي والجماعة [illegible] القلم [illegible] فادخل الالف واللام في
الاسم [illegible] [المسألة الخامسة] [illegible] الوجه في ذلك [illegible]
لا [illegible] للعشرين [illegible] الاجناس [illegible] على التمييز والرفع [المسألة السادسة]
ما العلة في تأنيث قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها [illegible] ان هذه الاية قرأها [illegible] من جاء بالحسنة فله عشر امثالها
بتنوين عشر ورفع الامثال صفة للعشر [illegible] الا ان ذكر الحسنة [illegible]
ذلك [illegible] من جاء بالحسنة فله عشر امثالها [illegible] الامثال [illegible]

حسنات والاصل فله عشر حسنات امثالها وقد حملت امثالها على المعنى لا اللفظ مذكر قول ابن ابي ربيعة • فكان مجني دون من
كنت اتقي • ثلاث شخوص كاعبان ومعصر • ومثله قول الكلابي • وان كلابا هذه عشر ابطن • وانت بريء من قبائلها
العشر • فانث والبطن مذكر لانه [illegible] على المعنى وقد جاء ذلك بقوله واكثر من قبائلها العشر
مثل ذلك قوله عز وجل وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فانث والسبط مذكر لانه اراد بالسبط الامة ثم
وفسر ذلك بقوله اسباطا امما فسر الاسباط بالامم وفي هذه الاية سؤال وهو ان يقال لم قال اثنتي عشرة اسباطا فميز
بالجمع ولم يقل اثنتي عشرة سبطا كما تقول رأيت اثنتي عشرة امرأة ولا تقول نساء ولا يفسر العدد بعد العشرة الا بالتمييز
المنصوب الا بواحد يدل على الجنس ولا يفسر بالجمع والجواب في ذلك ان الاسباط ليس تمييزا للاسم [illegible]
نعته وتوكيد ولكنه جعل الاسباط بدلا من اثنتي عشرة وهو الذي يسميه الكوفيون الترجمة فهو منصوب على البدل
لا على التمييز ثم فسر بالامم ولم يجاوز بالامة فقال اثنتي عشرة امة ولم يقل امما لان الامة تطابق اللفظ والمعنى المسألة الثانية
قال بعض العلماء في تحريك العين [illegible] في العدد القليل في ذوات الاربع [illegible] في ذلك
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قال الخليل [illegible] • وهم اهلات [illegible] بن عاصم • [illegible]
[illegible] قال سيبويه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المسألة الثامنة قول الشاعر [illegible] •
[illegible] •
فيهما النصب على الجواب لان الرفع في مثل هذا يكون على احد وجهين اما على العطف على الاول اذا كان بعد شركه

[illegible] قال [illegible] الاصل [illegible]

الثاني مع الاول كقولك ما تأتينا فتحدثنا بالرفع كانك قلت ما تأتينا وما تحدثنا او على القطع والابتداء كقولك ما تأتينا
فتحدثنا [illegible] الان [illegible] كما قال الشاعر
[illegible] • [illegible] • [illegible] كما
قال فهو [illegible] ما تأتينا فتحدثنا [illegible] ان يكون
التقدير ما تأتينا فكيف تحدثنا [illegible] ان يكون التقدير ما تأتينا [illegible]
[illegible] الاية [illegible]
[illegible] بالنصب والتقدير [illegible]
[illegible] الايام وهذا [illegible] مستقيم [illegible]
[illegible] على العطف [illegible]
[illegible] المسألة الثالثة [illegible]
[illegible]
[illegible] النصب والتقدير [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] النوع الاول [illegible]
[illegible]
[illegible] النصب [illegible]
[illegible] المسألة الرابعة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قول سيبويه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] سيبويه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] سيبويه [illegible] ومعنى التمع

ما ذكر سيبويه في تحقيره لو نسبه اليه على القياس من اجتماع اربع ياءات وهمزة لان ذلك يجي بياءين وهمزة وكانت تحقيره يايه
اثقل ثقلا وهي ياءان وكان النسب الى كيّة التي تجتمع اربع ياءات وهمزة وكسرتان فاستثقلوا ذلك فصرفوا الى
المحدود عن نايه فحذفوا الياء الاولى المتحركة وهي ساكنة فوجب قلب الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقيل لذلك هذا
فهذا قياسه وضرب منه يأتي على القياس كقولهم في النسب الى كرى كروى … ورحى رحوى ونوى نووى وما اشبه
ذلك … في سائر الكتب وضرب منه يأتي على غير قياس كقولهم لصاحب الجمال جمال
الحمر حمّار ولبائع التمر تامر ولبائع اللبن لابن وهو مسموع ينقل ويحفظ فاما القول في
اشتقاق طي فاني لا احفظ فيه شيئا عن اصحابنا الا ان ابن قتيبة ذكر على ما اخبرنا عنه ابو القاسم الصايغ انه نقله من
الاخبار … ان طيا من طوى … وان مرادا تمردت فسميت بذلك واسمها … ولا ادري كيف
هذان الحرفان ولا انا من هذا التاويل فيهما على يقين فاما اشتقاق مراد من التمرد فغير منكر فان مرادا فعال من … فهو
… تمرد فهو متمرد واشتقاق مراد من التمرد غير بعيد فاما اشتقاق طي من طويت فغير مستقيم لان لام الفعل من طويت
ومن طويت ياء … ولغير محال ان يكون طي … الاشتقاق الذي عندي فيه ان الكلمة … وحروف … الا
موافقة لحروف طي … ان يكون … من ذلك وللناس في الاشتقاق على ثلاث مذاهب فاما جمهور العلماء من اهل
اللغة والنحويين من الكوفيين والبصريين مثل الخليل وابي عمرو وسيبويه والاخفش ويونس وقطرب والكسائي والفراء
والاصمعي وابي زيد وابي عبيدة وغيرهم على ان بعض الاسماء مشتق وبعضها غير مشتق واهل الظاهر يذهبون الى ان الكلام
كله اصل في بابه ليس شي منه مشتقا من شي فان قيل لهم ان القطامي مشتق من القطم وهو الشهوان اللحم وغيره قالوا بل القطم
مشتق من القطامي فان قيل لهم ان الظهير … قالوا … فان قيل لهم ان … من صفات السيف
البرى هو القطع قالوا لا بل … ان يكون اصلا من صاحبه بل الكلام كله اصل في بابه
يقصدون الاشتقاق اصلا … ليس من يذهب مذهب اهل اللغة ولا يتعلق باسبابها الا انه ليس احد من اهل اللغة ينكر
الاشتقاق بوجه ولا … قوم يذهبون الى ان الكلام كله مشتق وهذا شي لم … احد ممن يوثق بعلمه … ولا اثر فيه
كتابا للمتقدمين صنفا وانما هو قول شاذ يتعلق به بعض المتكلمين … باللغة وبعض الناس يزعم ان ابا اسحق الزجاج
كان يذهب اليه ومعاذ الله من ذلك ولقد دعاهم الى هذا املاء ابي اسحق كتابه الكبير في الاشتقاق … انه توغل في كثير
وتعلق في كثير منه بما هو غير مشتق عند اهل اللغة انه مشتق فاما ان يعتقد ان الكلام كله مشتق فمحال لانه لا بد للمشتق من اصل
ينتهي اليه غير مشتق وذكرت في هذا الفصل … ابو الحسن … المتكلم الى ابي بكر محمد بن الحسن بن دريد في هذا المعنى وجوابها
منه فاحببت ان احمل لما فيهما من الفوائد من حسن السؤال واجابة المجيب في الجواب كتب ابو الحسن … الى ابي بكر بن دريد
انت ادام الله عزك لحفظ الادب واليك مفزع اهله فيما اشكل من اللغة واستعجم من معاني العربية وقد زعم قوم من اهل
ان العرب تسمت باسماء تأدت الينا اصولها ولم يعرفوا معانيها وحقائقها … ما تحت تلك الاسماء …
يعرفوا حقائقها ومجازها والاتساع فيها فقالوا الا يجوز عندك ان توقع العرب اسما على ما لا معنى تحته يعرفونه هم
قالوا ان العرب لم تعرف الاستطاعة وما القدرة وما القوة فاعطنا الحق في ذلك وتفضل بتعريفنا هل في كلامهم اذا قيل
فلان استطعت قطع هذا الحبل وهذا … ان يقول بسكين او شفرة او سيف وهل يقولون فلان يقوى على …
… وهل عندك ان قول الله عز وجل ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ان الزاد والراحلة
والزاد دون صحة البدن او اراد صحة بدنه والزاد والراحلة وايضا في معنى قول الله عز وجل واعدوا لهم ما استطعتم من قوة

مذاهب الناس في الاشتقاق ٣

ومن

ومن رباط الخيل اهل القوة ورباط الخيل مما استطاعوا او غير ذلك فان حضرك ايدك الله شواهد من الشعر او من منطق
كلام العرب بينت ذلك لنا … لا يذكر ما قيل ان العرب لم تعرف شيئا من حقائق الاعراض وهل جائز عليهم ان
يتسموا شيئا لا يعرفون حقيقته ام لا ومنت بوصلينا ان شاء الله تعالى واطال الله بقاك … وادام الله عزك وتاييدك
ايها اهل الادب … عليك … فاجاب ابو بكر بن دريد وقفت ادام الله عزك على مختصر كتابك فاما المسألة
الاولى فقد بينتها لك في كتاب الاشتقاق وهي قول من زعم من اهل الجهل ان العرب تسمت باسماء تأدت الينا اصولها ولم تعرف
العرب حقائقها … مما ذكره الليث بن المظفر في كتاب العين على الخليل انه سأل ابا الدقيش فقال لا
ادري انما هي اسماء نسمعها لا نعرف معانيها وهذا باطل من الليث وادعاء على الخليل … ان العرب سمت دقشا
… وكل هذه اسماء فلو لم يكن للدقش اصل في كلامهم …
… العرب … الغلام من العرب … يونس …
… وليس قول الليث مقبولا … عبد الرحمن الخليل بن احمد
… والدليل على … تخليط الليث في كتاب العين … بالاشعار … ثم باشعار المولدين …
ومن اشبهه واما قول السائل ايدك الله تعالى … يجوز عندك ان توقع العرب اسما على ما لا معنى له فهذا خلف من الكلام …
في كلامهم … ولا لاهل الاسلام … حتى … الا …
ان العرب لم تعرف ما الاستطاعة وما القدرة وما القوة فكيف يكون ذلك وقد جاء في الشعر الفصيح عن المطبوعين
دون المتكلفين قال عمرو بن معدي كرب: اذا لم تستطع شيئا فدعه * وجاوزه الى ما تستطيع * وقال القطامي
وهو حجة: امور لم تدبرها حليم * … ما استطاعا * وهذا … القول في المسألة الثانية اذا قيل
لاحدهم … استطعت قطع الحبل … هذا … بسكين او شفرة او سيف فالاستطاعة عندهم …
… قوة … بطش … بالة نحو السيف والشفرة وما اشبههما … ثم لا يؤمنون بالاستطاعة
لان الانسان … الحيوان … يقولون فلان يستطيع ان … هذا الحبل وهذا الجمل يطيق الحمل
وهذا الفرس … وكذلك قول الله عز وجل ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا انما قال
لما وقع الخطاب … يعقل … الخطاب للمستطيعين … وكان مطلقا
… الخطاب … من كلام العرب واما قوله عز وجل
اعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل … بالقوة … قوة الاجسام التي بها يكون بطشها
واقتدارها على … الناس الزيادة فيه ولا النقصان منه وانما الله يزيد في قوى الاجسام كل
منها ما يريد تبارك وتعالى وانما اريد به والله اعلم واعدوا لهم ما استطعتم من قوة الى … الاشياء التي يتقوون بها
على العدو من سلاح وآلة … مما تقلون به … وتقلون به عليهم وكذلك قوله ومن رباط
الخيل … واعدوا لهم من الخيل ما تتقوون به عليهم وهذه القوة ورباط الخيل كانوا يستطيعون اعداده …
باعداده للعدو … مما يتصل به …
ايدك الله على مذاهب العرب في الغرض … لا يعرفون حقيقته …
انه ليس في كلامهم … ولكنهم لم يكونوا يذهبون بالغرض مذاهب الفلاسفة
ولا طرق اهل الجدل وان كان … الفلاسفة والمتكلمين في حقيقته وذلك انهم يذهبون

بالعرض الى اسماء منها ان يضعوه موضع ما اعترض لاحدهم من حيث لم يحتسبه كما يقال علقت فلانا عرضا اى اعتراضا من حيث لم
اتعمده قال الاعشى علقتها عرضا وعلقت رجلا غيرى وعلق اخرى ذلك الرجل وقد يضعونه موضع ما لا يثبت ولا يدوم كقولهم
ذلك الامر عرض ثم زال وقد يضعونه موضع ما يحتمل غيره ويقوم به وقد يضعونه مكان ما ضعف وقل فكان المتكلمين
العرض من احد هذه المعانى فوضعوه لما قصدوا له وهو اذا تأملته غير خارج عن مذاهب العرب وكذلك الجوهر عند العرب انما
يشيرون به الى الشىء النفيس الجليل فاستعمله المتكلمون فيما نافى الاعراض لانها اشرف منها وقد ولدت اسماء من الالفاظ
لم تكن العرب تبدلها عارفة بها الا انها غير خارجة عن معانى كلامها واستفادة معرفتها اذا كانت على ايضا معانيها والمعنى
التى تعلقها فذلك نحو الكافر والفاسق والمنافق انما اشتقاق الكافر من كفرت الشىء اذا سترته وغطيته والفاسق
من فسقت الرطبة اذا خرجت من قشرها واشتقاق المنافق من النافقاء وهو احد حجرة اليربوع الكريم فى الاسلام العادة
كذا الامر فى كل زمان واوان لا يخلو الناس فيه من توليد اسماء يحدث لها اسباب فيتفقون عليها بينهم بجعل الفرد ولسانه
فليس هذا بمنكر اذا كان ذلك غير خارج عن الاصول المتفق عليها والمعانى المعقولة بينهم وفيما اثبتت فى كتاب الاشتقاق
ما يدل على ما التمست الوقوف عليه من هذا النحو وهذا من القول كاف فى جواب ما سئلت عنه واطال الله بقاك
وادام عزك وتأييدك واتم نعمته عليك وعلى اهل العلم بك وفيك ووصله المسئلة الخامسة عشر وهى الجوهر ساكة
قول العرب ... ارطى ... الالف فى اخرها ساقطة اما اكثر اهل العربية فيها مذهبان
اكثرهم على ان الهمزة فيها اصلية وان الالف اخرها زائدة للالحاق فتقديرها فعلى ملحق بجعفر سلهب
فالالف الحقته بهذا البناء والدليل على ذلك قولهم اديم مأروط اذا دبغ بالارطى ولو كانت الهمزة زائدة لكان
على وزن افعل ... الادم مرطى والارطى جمع واحدته ارطاة وهى شجرة تدبغ بها العرب وذكر الجرمى ان من العرب من يقول
اديم مرطى فاذا حمل على هذا التقدير فاصله والهمزة فى اولها زائدة فاذا سميت بها مذكرا على المذهب الاول وهو المشهور
المعروف لم تصرفه فى المعرفة وصرفته فى النكرة واذا سميت بها فى المذهب الثانى مذكرا لم تصرفه فى المعرفة ولا
فى النكرة فاما الالف فى موضعها وهى حجر فهى صفة للنكرة فتقول ارطاة وارطى كما ترى وجمعها ارطيات وجمعه لانه
نكرة وذكر سيبويه وغيره من النحويين ان الاسم اذا كان على اربعة احرف همزة فى اوله حكم عليها بالزيادة نحو افكل
وايدع وما اشبه ذلك وانما حكم على الهمزة هنهنا بالزيادة لكثرة ما جاءت زائدة فى هذا النحو مما يدل الاشتقاق على
زيادتها فيه نحو احمر واصفر واحمد وما اشبه ذلك فالحق ما لا اشتقاق له بما له اشتقاق من الاسماء قام الدليل على ان الهمزة
فى اولها اصلية وهى الارطى وامعة والعمرى فاما الارطى فقد مضى القول فيه واما امعة فالدليل على ان الهمزة فى اولها
انه ليس فى الكلام افعلة وانما هو فعلة مثل دنبة وهو القصير واما العمرى فالدليل على ان الهمزة قالوا فى جمعها امار وكما
يعتزم فيه قال الشاعر ... ويجمع بين الامعات ... واما الهوى فالهمزة فى اولها زائدة ومعناها افعل لان للعرب فيها مذهبين
اكثرهم على انها اسم وليس بصفة ولذا كانت اسما وهى نكرة وجب صرفها لان ما كان على افعل اسما فهو مصروف فى النكرة نحو
افكل وايدع واربع وانما يمتنع من الصرف فى المعرفة واكثر العرب على صرف الافعى على هذا التقدير قال سيبويه الاجدل الصقر والاخيل
والافعى فيها ان تكون اسماء فتصرف لانها نكرات وقد جعلها بعضهم صفات فلم يصرفها لانها كانت على افعل
لم ينصرف فى معرفة ولا نكرة نحو احمر واصفر واشقر وكذلك الاجدل والاخيل والافعى عند هؤلاء صفات فلا يصرفونها فاما احتجوا
بان قالوا انما قيل الاجدل من الجدل وهو شدة الخلق فصار الاجدل عندهم بمنزلة شديد وجعلوا الاخيل افعل من الخيلان للونه
طائر على جناحيه لمعة مخالفة للونه وكذلك الافعى عندهم وان لم يكن لها فعل ولا مصدر فكان امتناع الاجدل والاخيل من الصرف

ولا

الخاصة بالتعرف فاقوى من ترك صرفه فهو لسان الاشتقاق فى هذين ما قد لا اشتقاق الافعى لا يصح فيها التعرف وذكر
الجرمى ان اكثر العرب على صرف الافعى وقد ترك صرفها بعضهم والافعى الانثى والذكر افعوان واما الحمى فهى افعل من الحمو
فى اللفظ اصلية والالف فى اخرها للتأنيث فهى لا تنكر فتمنع من الصرف فى المعرفة والنكرة فهذا منتهى القول فى المسائل التى تضمنها
كتابك والله المعين والموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل قال ابن خالويه فى مجموع له كتب الى سيدنا الامير سيف الدولة
اطال الله بقاه يسئل عن جمع وما فى الجاج كيف تجمع وجمع الجمع فقلت له اما الجمع فى كلامهم كالمسكة ثم يكون وجمع الجمع مثل الجمال
اتقدما وقاتل ما صرف الناس به الجمل لم يقل بالاجمال لم يحكه قياسا لقلته ايضا مثل قتل واقتال الدحرج واخراج لانه لا
يجمع على افعال قال ابو الحجرى فى اماليه فى المجلس الثامن والخمسين ذكر مسائل استفتيت فيها بعدها استفتى المكتفى بابى ... الهجاء
بالاجوبة ما عليك اجمعت التمر كيف اجمعين وكذلك اصحاب القراءة فاطبقة وكلهم اجمعوا عليها واثبت خطه بما صح له من هذا بان فى
تجيب ما خطه الشيخ ابو منصور موهوب بن احمد المعروف بابن الجواليقى نسخة الفتوى ما يقول السادة النحويون احسن الله توفيقهم
فى قول العرب يا ايها الرجل هل ضمة اللام فيه ضمة اعراب وهل الالف واللام فيه للتعريف وهل باصل وما الاصل فيما يتميز
منهما جائز وهل يكون سوى بغير نسخة جواب المكتفى بالحق يا بشار الضمة فى اللام من قولهم يا ايها الرجل ضمة بناء وليست ضمة
اعراب لان ضمة الاعراب لا بد لها من عامل يوجبها ولا عامل هنا يوجب هذه الضمة والالف واللام ليستا هنهنا للتعريف
لان التعريف لا يكون الا بما شئت فى ذلك والالف واللام هنا فى اسم الخاطب للتخصيص انها دخلت بدلا من يا واى وان كان
منادى فنداءه لفظى والمنادى على الحقيقة هو الرجل وانما اقتضى تأكيد التنبيه معتقدا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير فعوضوا
من تكرير النداء ها التنبيه فى ايها فان الالف واللام والرجل يبنى على الضم كاتن قولك يا زيد وعلم ان الضمة فيه ضمة
بناء ظاهر وانها اصل وفيها اصل فلا يجوز لان الفعل المضارع اذا كان على يفعل بضم العين كان يا بدلا من اصله على فعل بفتح العين
واصل الماضى منه فعلا ماضيا فان قيل فقد ارى يا اصل فعل مضارع ولم يات فعل ماضيه كما ان يدع يدع كذلك قلت قد علم ان
يدع ويذر على فتح اصله حيث كان ... قاله فى ودع ولم يجز ان الاستقبال وما سمعنا ان
ما هو على ما ذكرنا فلا يجوز باصل ولا ما سوى لان يكون هى الضمة اصل فى الثيم وانما سوى فقد نص على انها لاتا فى الاعراف
مكان وان استعملها اسما مستقيما ابو جمع الاعراب يعنى غير خطاء وكتب ابو تمام الفوطى نسخة جواب الشيخ ابى منصور موهوب بن احمد
ضمة اللام من قولك يا ايها الرجل وشبهه ضمة اعراب ولا يجوز ان تكون ضمة بناء ولهى عمل لها فى ذلك فقد عدل عن الصواب
وذلك ان الذى وقع عليه النداء اى المبنى على الضم لوقوعه موقع الحرف والرجل وان كان مقصودا بالنداء فهو صفة اى
الا يبنى لانه مرفوع تبعا وكهذا الناز في ابو عثمان النصب على الموضع كما يجوز فى يا زيد الظريف وقد ... اى
الضم وكل منادى معرفة اشبه ما اسند اليه الفعل فاجريت صفته على اللفظ فرفعت وحال ان يكون يكرر حرف النداء مكان
الالف واللام لان المنادى هو هو لو قيل فى الالف اللام بدلا من حرف النداء فيما اعطف بالالف واللام نحو
يا زيد والرجل لان المنادى الثانى غير الاول فيصلح ان يقدر فيه تكرير حرف النداء فقد صارت الالف واللام هنا للعهد
منه ولكن كذلك يا ايها الرجل لانه يقول يا هذا الرجل والالف واللام فيه للتعريف وليما اصل بالاصل فهو اصل وانما فعلوا
فلا ريب فيجوز عند العلماء وقد حكاه القراء منهم الخليل وغيره والشاهد عليه كثير قال بعض المعمرين والمرء يا امل ان يعيش
وطول عيش قد يضره وقال الاخر هذا انا ذا امل الخلود وقد اذاك ... وقال الكميت وما المعو عند ... سوال
ما سول وقال الكميت وهو من العلماء بالعربية ... الله املو وانا سوى فلم يختلفوا فى انها تكون بمعنى غير وتكون بمعنى
التى ... وتقول رايت سوى عندك ... وحكى ذلك ابو عبيد عن ابى عبيدة وقال الاخفش وما ... اكن ... الوكيل

مواضع القران

فى اشتقاق الكافر والفاسق والمنافق ١٢

فهذه بمعنى غير وهي اسم غير ظرف وتقدير الخليل لها بالظرف في الاستثناء بمعنى مكان لا يخرجها عن ان تكون بمعنى غير وفيها
لغات اذا فتحت مدت لا غير واذا كسرت جاز المد والقصر والقصر اكثر وما يحمل المتكلم بالقول الجزاء الاشتق الجهل كيف سوى فيها لغات
موهوب ابن احمد قال الراد ابن الخشاب نصحة جواب الجواب والله سبحانه الموفق للصواب ان ضمة المنادى المفرد لما باطراد
بين حركتين فليست كضمة حيث لان ضمة حيث غير مطردة لعدم اطراد العلة التي اوجبتها ولا كضمة زيد في نحو جاء زيد
لان هذه حدثت بعامل لفظي ولو ساغ ان تعد حيث لم يجز وصفها بموضع حملا على لفظها لان ضمتها غير مطردة ولا حادثة
عن عامل فلما اطردت الضمة في قولنا يا زيد يا عمرو وكذلك اطردت في النكرات المقصودة قصدها نحو يا رجل باقبالهم الى
بحيث كثرة تنزل الاطراد فيها منزلة العامل المعنوي الرافع للمبتدأ من حيث اطردت الرفعة في كل اسم ابتداء به مجردا من عامل
لفظي ومنع ان يحسن كقولك منطلق عمرو وذاهب اخوك الى ما لا يدرك بالاحصاء فلما استقرت ضمة المنادى في معظم الاسماء كما
استقرت في الاسماء المعربة الضمة الحادثة عن الابتداء شبهتها العرب بضمة المبتدأ فاتبعتها ضمة الاعراب في صفة
المنادى في نحو يا زيد الطويل وجمع بينهما ان الاطراد معنى كما ان الابتداء معنى ومن شان العرب ان تحمل الشيء على الشيء
حتى انهم تناسب بينهما حتى انهم قد حملوا اشياء على نظائرها الا انهم قد اتبعوا حركة الاعراب حركة البناء في قراءة من
قرا الحمد لله بكسر الدال وكذلك اتبعوا حركة البناء حركة الاعراب في قراءة من قرا الحمد لله بضم اللام وكذلك اتبعوا حركة
حركة الاعراب في نحو يا زيد بن عمرو في قول من فتح الدال من زيد [illegible] فهي هذه التبعية طوى بهذا الجزاء الذي
بالحداء الذي [illegible] ضمة المنادى لها منزلة بين منزلتين [illegible]
المنزلتين [illegible] هذا القول [illegible] هذا الوصف [illegible] اشياء كثيرة من العربية كهمزة بين بين التي هي بين
التي هي بين الهمزة والالف والهمزة والياء او الهمزة والواو وكالف الامالة التي هي بين الف التفخيم والياء وكالشين
المشربة صوت الزاي وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف واما قوله ان الالف واللام هنا ليست للتعريف
التعريف لا يكون الا بين اثنين في ثالث والالف واللام هنا في اسم الخاطب [illegible] بدل لا من يا فقول
فاسد بل الالف واللام هنا للتعريف الحضرة كالتعريف في قولك جاءني هذا الرجل ولكنهما لما دخلت على اسم الخاطب صار
للخطاب من حيث كان قولنا يا ايها الرجل معناه يا رجل ولما كان الرجل هو المخاطب في المعنى حكم الخطاب فالتعريف في
لان اسماء الخطاب لا يفتقر في تعريفها الى حضور ثالث الا ترى انه للمخاطب يا هذا وانطلقت ولقيتك واكرمتك الا
حاجة الى ثالث وليس كل وجوه التعريف يقتضي ان يكون بين اثنين في ثالث الا ترى ان ضمائر المتكلمين [illegible]
[illegible] لا يوجب تعريفها حضور ثالث [illegible] التعريف لا يكون الا بين اثنين في ثالث كلام ظاهر الفساد
اطلاق هذا اللفظ على جميع المعارف فتامل [illegible] هذه الفقرة التي عبر عنها هذا الفتى [illegible]
بجهل الائمة المبرزين في علم العربية المتقدمين منهم والمتاخرين ومن نشوا هذا اعراب الرجل في قولنا يا ايها الرجل
نعته بالمضاف المرفوع في قولك يا ايها الرجل ذو المال وعلى ذلك انشدوا: يا ايها الجاهل ذو التنزي فهذا دليل
على اعراب الرجل قاطع لان الصفة المضافة في باب النداء لا يجوز حملها على لفظ المبني لا تكون الا منصوبة ابدا كقولك
يا زيد ذا المال فقد عارضه بهذا الدليل الجلي الذي تناصرت به الروايات عن النحويين واللغويين بزعمه انه لا يرجح
هذه الصفة ولا ينشد الا ذا التنزي ولا يعتد باجماع النحويين واللغويين على سماع الرفع فيها عن العرب فقد ذكر ذلك
على ان هذا العديم الحس هو المقصود بالنداء في قول القائل يا ايها الجاهل ذو التنزي فاسمع قوله ولا تقصد فانه كما
لتنبيه وقد تقدم انكر حرف النداء كرهوا التكرير فعوضوا من حرف النداء ثانيا ها وثالثا الالف واللام فهذا من

دعاويه ابطاله لان قولنا لا ترى زاعم ان اصل يا ايها الرجل يا ايها يا رجل فحذفوا من ايها الثانية ها ومن الثالثة الالف واللام
الالام [illegible] قال وابتعه هذا القول انكر العربية هو ان يقولوا يا الرجل وما اشبه ذلك فيقولوا من النداء الالف واللام
فادخلوا التي فجعلوها وصلة الى نداء المعارف بالالف واللام والزموها حرف التنبيه عوضا لها مما منعته من الاضافة
قال النحويين فمن تكلف غير هذا فهو مبطل لا حاجة به الى ان يقدر ان الاصل يا ايها يا رجل فان زعم مخالفته لقول الجماعة
خلف من القول يمجه السمع وينكره الطبع واما قوله في امل ويا امل انهما لا يجوز ان يجتمعا لانه لم يسمع في كلام فصيح مثل
خفيف الميم فليت شعري ما الذي جمع من اللغة وما حتى انكر ان يوجد هذا الحرف وانما ينكر مثل هذا من اكثر النظر في كتب
اللغة ووقف على كتب لم تقع في كتاب العين للخليل بن احمد وكتاب الجمهرة لابي بكر بن دريد وكتاب المجمل لابي الحسين
فارس وكتاب المحكم لابي ابراهيم الفارابي وكتاب الصحاح لابي نصر اسمعيل بن حماد الجوهري النيسابوري وغيرها من كتب
اللغة فاذا وقف على قليلها كتب هذا العلم التي الفت مستوعبة كل كتاب منها اللغة ومعظمها ثم ان هذا الحرف قد جاء
الاعيان ثم سمع قول كعب بن زهير وامل عفو عند رسول الله مامول لم يكف هذا عن امثالها اقراقيا انكره بقول ابن مرتع وسمع
عشر اسطر من هذه الكتب التي ذكرتها الا اسمع امل ولا اسلم انكر قال اما امول ما اقول لانه لا يجمعه يا امل والا ما امول الا
الكيفية امل في قول من امل يعلم بالهم وانه اقرب لم يقل ما فاتنا ما نعرفه لم يكن فعل الا بالزيادة افتراء ينكر ان يكون الفعل الا
اللغة لم يجمعه بقدر فهل يجب ان يكونوا قد نطقوا به نفيه وقد نطق به القران في قوله تعالى الر كتاب احكمت من خبير بصير وهل
نعرا الا كما نعلم اصول بل الكلام تقدير عنه اوجه لانهم لم يقبلوا في امثلة الاولى التي تعرفها اصول قد نطقوا بما انتصبه بغير زيادة
سوى فان العرب استعملتها استثناء وهي في ذلك مضمرة على الظرفية لان التي الصيغة فيها اذ سقت ما قلت الثاني
القوم سواك فكانك قلت الثاني القوم سواك فكانك قلت ثاني القوم مكانك وكذلك قد اخذت سواك عندي اي مكانك
الاخفش على انها ظرف بحكم ام الاسماء ان ضربها في هذا الباب الذي هو سواك والكوفيون يرى استعمالها بمعنى غير وانشدوا
الحارث عليها في قول الاعشى: وما قصدت من اهلها لسوائكا. يخرجها من الظرفية ولقد استجازت العرب ان يفيها اتشبهها
من حيث استعملوها استثناء وعلى تشبيهها بغير قال ابو الطيب اكثر لها شيء سواها مثلها ولو كان شئت لك في سواها اوجد
في سوى الاول بالابتداء وخفض الثانية فوقا خرجها من الظرفية فرغنا فقد تمثلنا الاعشى في قوله لسوائكا ومن خطأ امالا
في البيت الجاهلي ولكنها شعر يستشهد به في كتاب الفقه الاعتقد يشهد على نفسه بانه مكتوب العقل ضارب في عمى الجهالة
لان المكثار الذي يقتصر عنده من شيء يتعلق به في تخليته العرب الا قول الشاعر: ولا تجعها ما سقاه الا من امانة على الخيانة
فاجعلها بلد احمر: فكان قد يرثها بالعربية لما اتي فيها هذا البيت صار عائب الشعر العرب العاربة ولكن دخول الا
في هذا البيت خطأه كان منهم لان بعض النحويين قدر في قوله تعالى وضع مالا على الا الاستثناء معنى امثال وليس في الشعر رحل
لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تاتيهم البينة فالذين لا ينفكون عن جحد وحقيقة الانشاد التي انتهى
المنفك بعد البلد القفر ما اذن تنقل عن شقة الا الشقة ومن الجهالة هذا الجاهل يقدم على تخطئة سلف النحويين وخلفهم وتخطئته
الجاهليين بالمحض شيئين والاسلاميين فيعترض على اقوال هؤلاء واشعار هؤلاء بالكلام ليس له اصل ولا يوثق به اثر قرأ مصحفا
في الامثلة مرة الى بعد الثامن الجاهل فقيل انها لا تبلغ ان تكون عشرة اوراق فقيل انه لا يملا من كتب النحو واللغة
ما مقداره عشرة اوراق فقيل انه لا يملا من كتب النحو واللغة ما مقداره عشرة اوراق وموضع فقرايته بهجة على الخليل وسيبويه وغيرهما
لوجمعت الهم لها رمانا ان هذا لا يبعد عنها ولا يفضي شاهدها وانما الطالب يتلقى هذه الاحوال انه تكلف وفيه مخالفتها
مع خطئه فيقال الجاهل ابو زيد يكذا وابا عمرو كذا واخذ اذكره بهمته مطلقة يبلغ مقصوده ولولا الجاهل حتى من اوجب قوله

والترفت وفاقته واحترمت خطابه لصنت قولي ولفظي عن مخاطبة خطله ولفظه قال ابن الشجري في المجلس الحادي والسبعين من
أماليه ذكر أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني صاحب كتاب الأغاني حدثنا الفضل بن الحباب قال اجتمع جماعة
من الحجازيين على ابن أبي عتيق فتذاكروا قول حسان: إن التي ناولتني فرددتها، قتلت قتلت فهاتها لم تقتل، كلتاهما حلب العصير فعاطني
بزجاجة أرخاهما للمفصل، فقال رجل منهم كيف ذكر واحدة بقوله إن التي ناولتني فرددتها ثم قال كلتاهما حلب العصير فجعلها
اثنتين قال أبو خليفة فلم يعلم أحد من الجماعة جوابا فحلف رجل منهم بالطلاق ثلاثا إن بات ولم يسأل القاضي عبيد الله
ابن الحسين عن تفسير هذا الشعر قال فسقط في أيدينا لليمين ثم اجتمعنا على قصد عبيد الله فحدثنا بعض أصحابنا السعديين
قال فيممناه نتخطى إليه الأحياء فصادفناه في مسجده يصلي بين العشاءين فلما سمع حسنا أوجز في صلاته ثم أقبل علينا
فقال ما حاجتكم فبدر رجل منا فقال نحن أعز الله القاضي قوم نزعنا إليك من طريق البصرة في حاجة مهمة فيها بعض الشيء
فإن أذنت لنا قلنا فقال قولوا فذكرنا يمين الرجل والشعر فقال أما قوله إن التي ناولتني فإنه يعني الخمر وقوله قتلت أراد
مزجت بالماء وقوله كلتاهما حلب العصير يعني الخمر ومزاجها فالخمر عصير العنب والماء عصير السحاب قال الله تعالى وأنزلنا من
المعصرات ماء ثجاجا انصرفوا إذا شئتم قال ابن الشجري والقول في هذا التأويل يتبع منه ثلاثة أشياء أحدها أنه قال
كلتاهما وكلتا موضوعة لمؤنثين والماء مذكر والثاني أنه غلب على التأنيث كتغليب القمر على الشمس في قول الفرزدق
لنا قمراها والنجوم الطوالع، أراد شمسها وقمرها والعصير للماء اسم استعير فحمل على المعنى كما قالوا أتته كتابي فاحتقرها
لأن الكتاب في المعنى صحيفة وكما قال الشاعر: قامت تبكيه على قبره، من لي من بعدك يا عامر، تركتني في الدار ذا غربة،
قد ذل من ليس له ناصر، كان الوجه أن يقول ذات غربة وإنما ذكر لأن المرأة إنسان فحمل على المعنى والثالث أنه قال أرخاهما للمفصل
وأفعل هذا موضع اشتراكهما في معنى والسؤال بينهما يزيد على الأخرى في الوصف به كقولك زيد أفضل الرجلين وزيد الرجل المتقدم إليه وكذلك
في الفضل إلا أن يفضل بينهما على شكل المعروف به والماء لا يشارك الخمر في إرخاء المفصل والثالث أنه قال في الحكاية فالخمر
عصير العنب وقول حسان حلب العصير يمنع من هذا لأنه إذا كان العصير الخمر الحلب هو الخمر فقد أضيف الخمر إلى نفسها والشيء لا يضاف
إلى نفسه والقول في هذا عندي أنه أراد كلتا الخمرين الصرف والمزوجة حلب العنب فأيهما شئت فهاتها فإنها أرخاهما للمفصل قال ابن الشجري
في المجلس الرابع والستين مسألة سئلت عن قولهم المعلم المعلى زيد عمرو وأخير الناس إياه أنا الجواب أن المعلم مبتدأ والمعلى
معطوف عليه وهو يقتضي اسما فاعلا ويقتضي التعدي إلى ثلاثة مفاعيل كما يقتضي الفعل الذي هو أعلم فزيد مفعول
المفعول الأول وعمرو الثاني وخير الناس الثالث وإياه ضمير مصدره الذي هو الإعلام ولم يجئ له ذكر لأن الصفة يجري اسم
إذا ذكر فعله واسم فاعله كقولك إذا الجزء المتقيه جرى إليه وقوله أنا خبر المبتدأ الذي هو المعلم والمعلى كان معطوفا على اسم
الأول ووصفه فلذلك كان خبر عنهما معا فالتقدير المعلم المعلى زيد عمرو وأخير الناس أنا قال الإمام أبو محمد بن السيد
البطليوسي في كتاب المسائل والأجوبة جرى في مجلس مع أهل الأدب منذ زمن فسدس من مسائل النحو ثم ذهبت الأيام ودرجت
الليالي وأنا لا أعيرها فكري ولا أخطرها على بالي ثم اتصل بي أن قوما يتعصبون لبعضهم ويعتقدون أنا أخطأنا
فيها دونه فرأيت أن أذكرها جرى بيننا فيها من الكلام وأبين ما لم أذكره وقت التنازع والخصام ليعلم من المحق الخارج
وبالله التوفيق كان مبتدأ الأمر أن هذا الرجل المذكور قال إن هاهنا أمرا يحتاج إلى مسألة اختلفوا في قول شعر ولست
التوحيت كالقصيرة إلى ما تشبه بالك القصائد عليك ثبيرات الحجال المائدة قصار الخطا شر النساء البحاتر
فقال بعضهم البحاتر مبتدأ وشر النساء خبره وقال بعضهم يجوز أن يكون شر النساء هو المبتدأ والبحاتر خبره وأنكر أنا
هذا القول وقلت لا يجوز إلا أن يكون البحاتر هو المبتدأ وشر النساء هو الخبر فقلت له الذي قلت هو الوجه المختار

وما قاله القوم الذي حكيته عنه جائز غير ممتنع فقال وكيف يجوز ما قالوه هم فقلت له لا أعلم أنه لا يجوز في الجملة الإخبار بالفاء وجهل
بكر من ذكر الموضوع والمحمول يعني الألفاظ المنطقية التي يستعملها أهل البرهان فقلت له أنت تريد أن تدخل صناعة
المنطق في صناعة النحو وصناعة النحو يستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة
يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها وكانوا يرون أن إدخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون
من جهل المتكلم أو عن قصد منه للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى إذا ضاقت عليه طرق الكلام وصناعة
النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد فيقع الإسناد في اللفظ إلى
شيء وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة فيجيز النحويون
في صناعتهم أعطى درهم زيدا وجر الحبل زيد وكذلك نصب المجرور زيد درهما وإن شئت حذف الإعطاء إلى الذي هو اللفظ
وهو مسند في المعنى إلى زيد وكذلك العجيزة وتقضي المصير ويقولون اليوم ويقولون يوم يستوي تماما وقد علم أن القمر
لا يصيب واليوم لا يخرج وإن قالتين تماما إلا أن المعنى الألفاظ كلها غير مطابقة للمعاني لأن الإسناد في
وقع فيها إلى شيء وهو في المعنى إلى شيء آخر إلا أن فهم السامع لم يكن هذا التقدير شائعا في كلام العرب الفصيح المتعارف
بينهم في نظمها ونثرها وهذا أشهر عند النحويين من أن يحتاج فيه إلى بيان ومما يشبه هذا أن النحويين قد قالوا إذا اجتمعت
معرفتان جعلت أيتهما شئت الاسم والآخر الخبر فتقول كان زيد أخاك وكان أخوك زيدا قال الفارسي الفائدة فيهما مختلفة
لأنا إذا قلنا كان زيد أخاك أفادتنا الأخوة وإذا قلنا كان أخوك زيدا أفادتنا التسمية فالجواب أن هذا جائز صحيح لا يمتنع فيه
مانع ويجوز أيضا أن يكون قولنا كان أخوك زيدا والمراد كان زيد أخاك فيقع الإسناد في اللفظ إلى الأخ وهو في المعنى إلى زيد ولذلك
على ذلك أن القراء قرأوا فما كان جواب قومه إلا أن قالوا برفع الجواب ونصبه فتارة يجعلون الجواب الاسم والقول الخبر
وتارة يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر وليس ينفك إسناد الفرضية في كلتا القراءتين مسندا إلى الأخبار في الحقيقة إنما هو
عن الجواب وكذلك قولهم كان عاقبتهما أنهما في النار قرئ برفع العاقبة ونصبها ولا فرق بين الأمرين عند أحد من البصريين
والكوفيين وكذلك قول الفرزدق: لقد شهدت قيس فما كان نصرها، قتيبة إلا عضها بالأباعر، ينشد برفع النصر ونصب
العض وبرفع العض ونصب النصر والفائدة في الأمرين جميعا واحدة وكذلك بيت الأخطل وقد علم الأقوام ما كان داءها
بثهلان إلا الخزي ممن يقودها، ينشد برفع الداء ونصب الخزي والفائدة فيهما جميعا واحدة وإنما ساغ
ذلك لأن المبتدأ هو الخبر في المعنى ومتى لم يتبين ذلك بينا نافرا لأنا لو قلنا أن الفاعل أبا الفتح الناس الفاسق
احتمل الفاسق شر الناس فقد أفادت في كلا الحالين فائدة واحدة وكذلك إذا قال أبو الخير الناس فلان
فإنه كناية عن أخير الناس أبوك لا يمكن أحدا أن يجعل كل منهما مخبرا وشهد لذلك قول زهير: وإنا أن تقولوا قد أبينا،
فشر مواطن الحسب الإباء، فهذا البيت أشبه الأشياء ببيت كثير فقد جعل زهير شر أهو المبتدأ والإباء هو الخبر وإنما
ضمنه أن يجعل الإباء هو المبتدأ وشر مواطن الحسب الخبر لأنا نعلم أن زعم أن الإباء هو المبتدأ وشر خبره لأن الفاء لا يجوز دخولها
على خبر المبتدأ إلا أن يتضمن المبتدأ معنى الشرط إلا أن تعلقه لا يجوز تنكيره فإن قلنا وكذلك الإباء وشر مواطن بالإباء
لأن الواو والاسم لا تعلق بالإخبار لا يجوز تنكيره وقد تم ضلا بين ذلك قياس الأمر عند النحويين باب الإخبار بالذي وبالألف
واللام فإن أنما قول النحويين فيه إذا قلنا مثلا إن الفاعل إذا سئلنا عن الإخبار عن زيد من قولنا قام زيد وجعلنا زيد خبرا عند
النحويين جميعا أن نقول الذي قام زيد والقائم زيد ولا يرى أن الحجة جعل زيد خبرا وإنما الفاعل زيد عنده
إلا أنه قد يجبر فلوجاء الجواب على هذا السؤال الذي زيد الذي قام وزيد القائم وباب الإخبار كله يطرد على هذا وإنما ذلك

عندهم لان الفائدة في قولك الذي قام زيد كالفائدة في قولك زيد الذي قام وكذلك الفائدة في قولك زيد القائم
كالفائدة في قولك القائم زيد لان الامرين عندهم سواء لما بان هذا من اطرافهما في هذا الامر اجاز من النحويين
لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه اذا كان معرفة فلا يجيزون اخوك زيد اذا اردت زيد اخوك **بل جوز** بشيئين احدهما
ان المعرفتين متكافئتان ليست احداهما احق بان يسند اليها من الاخرى وليس كذلك منزلة المعرفة والنكرة اذا اجتمعتا **والجهة
الاخرى** ان يرتفع الاشكال فلا يعلم السامع ايهما المسند وايهما المسند اليه فلما عرض فيهما الاشكال لم يجز التقديم
والتاخير فكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول اذا وقع الاشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك ضرب موسى عيسى
وهذا قول قوي حجة غير ان النحويين كلهم لم يتفقوا عليه فعلى مذهب هؤلاء لا يجوز ان يكون [illegible] استدلوا
بوجه من الوجوه فان كان هؤلاء القوم يريدون صناعة النحو فهذا ما توجبه صناعة النحو وان كانوا يريدون صناعة المنطق
فقد قال جميع المنطقيين لا اختلاف في ذلك بينهم ان في القضايا المنطقية قضايا تنعكس فيصير موضوعها محمولا
ومحمولها موضوعا والفائدة في كلا الحالين واحدة وصدقها وكيفيتها محفوظان عليها قالوا فاذا انعكست وحفظ
الصدق والكيفية سمي ذلك انقلاب القضية لا انعكاسها ومثال المنعكس من القضايا قولنا لا انسان واحد بحجر ثم تعكس
فتقول لا حجر واحد انسان فهذه قضية قد انعكس موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا والفائدة في الامرين جميعا واحدة
ومن القضايا التي لا تنعكس قولنا كل انسان حيوان فهذه قضية صادقة فان صيرنا موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا
فقلنا كل حيوان انسان كانت قضية كاذبة فهذا يسمى انقلابا لا انعكاسا وبالله التوفيق **[illegible]**
انه مما قصد مسائل سال عنها الامام [illegible] اذا سميت رجلا بالالف
ما كيف يكون بناء الاسم من ذلك وصورته في الخط الجواب عن ذلك ان السؤال بما هذه نسخته [illegible] هذا
والقياس النحوي يقتضي انه لا يشركها التسمية بحرف ساكن مثل هذا اذ لا يمكن بناء الاسم عليه ولا يكون اسم على
اقل من ذلك لان الاسم ان كان كما شرطنا ساكنا فلا بد من حركة ليتوصل الى النطق به فيجعل الحرف الساكن [illegible] كان
ان لا يغير عنها في التسمية لئلا تشتبه التسمية [illegible] مثل ذلك كمن قال [illegible] رجلا بالالف
اكرم او ما كان مثلها قلنا ان الحرف الساكن المذكور يحرك بالفتح فلهذا كان ينبغي ان تمتنع التسمية بالالف [illegible]
قلنا انه يجوز ان يسمى رجل بالالف [illegible] القراءة ويجري التعليل فيه [illegible]
تحرك الالف الساكنة منها بالفتح لما سنذكره [illegible] ثم تزاد عليها من جنسها [illegible]
ليكون الاسم من ذلك مبنيا على اقل ما تبنى عليه الاسماء الاعلام المتمكنة وذلك ثلاثة احرف كما قالوا اذا سميت رجلا [illegible]
سوف فانك تزيد على [illegible] همزة ليكون الاسم على اقل البناء والمتمكن العلم كما قلنا [illegible]
شاء [illegible] وكذلك فعلنا في مسالتنا المحكية الالف الساكنة حركناها بالفتح لما نذكره [illegible] فصارت همزة مفتوحة
زدنا على الهمزة الفا وهمزة من جنسها ليكمل البناء الاقل المذكور فجاء على وزن [illegible] فقلنا منه في الرفع جاءني اءاء
ورايت اءاء ومررت باءاء فهذا بناؤه وصورته في الخط [illegible] كتبته بالفين [illegible] الالف الثالثة [illegible] الوزن
استخفافا لئلا تجتمع ثلاث الفات في كلمة واحدة **فان قيل** فكيف استجزتم اسقاط هذه الالف من مثل هذا الاسم من الوزن
والتمكن وانت قد بنيته على ثلاثة احرف وهو اقل البناء فقد اشكلت [illegible] **فالجواب** انا وجدنا مثل هذا [illegible]
من الوزن والتمكن قد اسقطت منه [illegible] في الخط [illegible] ذلك الاسم [illegible] في المصحف
على كتبه بالالف الواحدة وكان فيه الفان [illegible] الهمزة [illegible] ثم اسقطوها [illegible] الاسم [illegible]

وانما استجازوا مثل ذلك [illegible] على الذاهب في طلب الاختصار الذي كلام العرب مبني عليه ولذلك
حذفنا من [illegible] بالفين [illegible] على ذلك وانما قلنا انه تحرك الالف الساكنة منها بالفتح لان الالف لما كانت اول
الاسم ساكنة واحتاجت الى الحركة ليتوصل الى النطق بها كانت الفتحة اولى بها من الكسرة والضمة لان الالف
تولد من الفتحة اذا اشبعت [illegible] اذا كانت بعدها حركة على ياء او واو [illegible] فكانت الفتحة اولى
بتحريك الالف من غيرها لذلك **[illegible]** فهذه الالف التي [illegible] ما قدمنا [illegible] اولا واصلا [illegible] الوزن من هذا الاسم
[illegible] **[illegible]** [illegible] من الالفات
السواكن عند الحاجة الا الالف [illegible] وهذه الالف ليست كذلك [illegible] ما قلنا في هذه [illegible]
فهذا ادام الله تاييده [illegible] الجواب [illegible] من الواجب [illegible] هذا الجواب [illegible] السؤال [illegible]
السؤال والجواب [illegible] وقف على هذا السؤال والجواب [illegible] العلم [illegible] ان هذا الجواب [illegible]
ان على المسؤول في هذه المسالة ان يجاوب فيها على [illegible] في كلام العرب [illegible] الثلاثية [illegible]
بالالف [illegible] الاسم على كل وزن [illegible] التسمية به على اقل الاوزان [illegible]
[illegible] **وهذا**
[illegible] [illegible]
[illegible] على الجميع [illegible]
[illegible] **[illegible]** على سؤال السائل واجابة المجيب [illegible]
والذي يقتضيه صناعة النحو والتصريف [illegible] اقل ما يكون عليه [illegible]
المتمكنة وذلك ثلاثة احرف [illegible]
ذلك الاسم [illegible] العرب [illegible] الاخرى [illegible]
[illegible] **[illegible]** [illegible] وقبل اليوم [illegible]
[illegible] كلام العرب كان لذلك **[illegible]** [illegible]
[illegible] كلام العرب [illegible] السائل [illegible]
بالالف [illegible] **[illegible]** [illegible] الالف [illegible]
على الالف الفا ثانية فتجتمع الفان ساكنتان [illegible] بالكسر [illegible] الساكنين [illegible] الثانية [illegible]
[illegible] اسم متمكن على [illegible] الاولى [illegible]
[illegible] اسم [illegible] **[illegible]** [illegible] الكلمة [illegible]
[illegible] هذه الكلمة [illegible]
على الالف الفا [illegible] الاسم ثلاثة احرف فصارت الالف المزيدة [illegible]
[illegible] سيبويه رحمه الله [illegible]
من [illegible]
[illegible] القياس [illegible] مسالة
[illegible] فيها [illegible] القياس فيها [illegible] كلام العرب

ان يجيء بها مجيء اخواتها ويركب على ذلك القياس فيقول في مثل الجعفر منها ايام وفي مثل السفرجل [illegible] وفي مثل الحجرش [illegible] وفي
مثل القذة ايامة ويحذو الحذو والله الموفق في المسائل للامام ابي محمد بن السيد البطليوسي وهي مسائل وردت من الشيخ
[illegible] من شريح جوابك يا ذا العلم التي سائل عن اشياء من النحو تعجز وتعظم فاسد عليها من كلامه مثانيا تبين
كل البيان وتقوم فتلك للافهام تنقيح وتجلى فوايد ان جال الدهر بمبهم علام فعل الشي على غيره فتنتشر وهو النجم
[illegible] ان اكون سوالا مسئلا من اهلا وهو العليل المستقيم وما القول لا باس ان يطيل شعرا يخذل التنوين نكر ومنكم
وان يلجئ بيننا تقول المعضلة بلا خطاء يحتج عليك ويرسم وان يلج بحثنا لديك ويصرفا فذا الذكر الذي في النفوس
واعظم فيبقيه قليلا في نفوس كما هنا طويت ضمنا ما حول على العلم جوهم ولم يصرفوا ما كان وصفا مؤنثا كما قدروا الوصف
بالمنع محكم ولم يصرفوا اسماء اللغات معرفا وذلك بعد ليطل الباب معظم ايصرف ما تأنيث فيه محقق ويمنعه ان كان
لفظا يحرم فقد طرس بهم العلم اعراض مطلبي ولا تلعب فيها القول بالغيب ترجم ما جاب ابو محمد بن السيد سأل الفهم عن مسائل
يقتضي جوابا فيه تبيانا التي تعلم الا ان اطراد الحكم ليس بلازم اذا وجدته علة ليس تلزم فقد اهوه في مواضع جمة بلا علة
تقضي بذاك وتحكم سوى علة لفظية وتناسب خفي يراه الناظر المتقدم لان اضطرابا للكلام شبهه بنو فروع عن
اصول تقدم فتنزل منه الجزء الاقسام التي تناسبه فيما يصح ويكثر وفي كل علم ان نظرت تسامح كثير فاقناع ونظر تقسم و
ما النحو مختصا بذلك وحده لم يكروا التنقير عنه ويتم ولكن لديها حيدنا نظائر يراها بعين اللب من يتوسم فلا تطلبن
كل شيء حقيقة فلم تلك العوارض ضلت وتظلم ساكني ايضا لا لنا انا قائل لما موضع في ابحرينا يتقدم الم تر ان الثاء [illegible]
دفينه فيضحى بعيدا [illegible] النصيح ويعلمه ويترع عرفا السوء من يكن غاية فيغري بسوء النقل اوه ويعظم كذا وهم العلم من يكن في الفقه
مشاركه فيما حوى الحكم [illegible] على التي [illegible] حكم من النحو محكم كذا القرين السوء يردي قرينه ويحجب
الثير [illegible] ويعصم لذلك [illegible] بانفها مقارنة الهاء التي تعظم ويحجبه قربا الكتاب بيانه [illegible]
قرين السوء فهو مسلم [illegible] ما بحث اذ تباعدت عن الاثم [illegible] فيه صمم وللجار الشنب [illegible]
وللرحم القربا حقوق تقدم [illegible] عن الفعل من [illegible] الفتى [illegible] في الحقوق والله اعلم [illegible]
[illegible] غير القريب لكونه وقد عنوا التصحيح [illegible] فيهما الا انه تنبيه على الاصل منهم كما حملوا باكتحل والحولت [illegible]
واحوذت [illegible] واغيلت تكلم وان شئت [illegible] القراءة فيهما [illegible] كما ان يرى القوم [illegible]
الفتى سواه اذا [illegible] ومثل [illegible] الاكسار عندهم عليه جرى في باب النحو محكم [illegible] شبه بذلك [illegible]
[illegible] ان حملته [illegible] وقد جعلوا الاسم شبيها لكونه على مثل وزن الفعل فيما تجمعوا فقالوا [illegible] الخليل ويشكل
الام ولكن انت يا اخا القوم وقد [illegible] جواب المسئلة الثانية ولا [illegible]
[illegible] باتيما قلت اعتراض من ملوم فحذفك تنوينا الذي هو منصرف وذلك رأي عندنا الاسلم وان [illegible]
على لفظه والذكر في ذا لا اعظم وجمعك للمذكر اعظم شبهة ولم تتوهم فيه ذا متوهم وقد اكثروا فيه المقال وشنعوا
الى ان املوا الناظرين وابرموا واكثر ما قالوا [illegible] قائل لقاربها الا ان الكلام المنمنم فمن قائل ان البناء وقائل
يضارع اعرابا [illegible] احكم كما ضارع الاعراب في حيز البناء اذا قلت [illegible] لاشياء اكرم توسط بين الحالتين [illegible]
خفي [illegible] النظائر منهم لذا كثر الاشكال فيه فلم يبن وخلط فيه كل من يتكلم ويشبه هذا [illegible] كلاهما من
النحو مخصوص بهذا تعلم اذا للمجاز احمل الوصف فيهما على اللفظ والمعنى كما بان منهم فهذا الذي اختاره فيه لانه [illegible]
اهدى سبيلا واقوم جواب المسئلة الثالثة وليت هذا التاء في [illegible] لشيء سوى الاعلام ان كنت تعلم وما كان من [illegible]

[illegible] كذا قالوا في ما افهم الخليل المعظم يراعون في ذاك اللزوم كعلة ولكن [illegible] منه ما [illegible] تلزم وعلته ان
الصفات فقيسه على الفعل في تذكيرها او تقسيم نظام وقامت منهما صيغ قائم وقائمة فيما تقول [illegible] لذا ان
الاوصاف طوعا وكرها لما رجعوا في الفعل منها وقدموا وما الوصف منه فليس مؤنثا كقولهم هند [illegible] ومتيم و
تأنيثنا للفعل ليس حقيقة ولا لازما [illegible] فيه الزم فاضعفها ضعف الذي هو اصلها كما ضعف اصل [illegible]
[illegible] وقد تحسن التوحيد الاسم ان ليس جاريا على الفعل فالتأنيث فيه محتم وعلة [illegible] ولكنها
كالملتبس لديهم كذا [illegible] تلك الصفات لعلة تقضي فيه بالحكم القياس المقدم اذا اعدلت في تلك اللزوم بعلة
مسلمة فالحكم في ذا مسلم [illegible] ما تجمع [illegible] من العلم [illegible] ضربت لها امثالها
نظائر من [illegible] معقولها [illegible] امور [illegible] اللطف سمحة وساعدني فيها القريض المنظم [illegible]
النحو عنكم [illegible] وافهاهم عنهن [illegible] نتيجة ذهن [illegible] تجول بها للعلم جيد ومعصم [illegible]
بها كل بلدة وتشتهى في وجهه [illegible] يا ايها المشتكي كلا وما [illegible]
وما باس انا كذلك اذ كانت همزة [illegible] يكلم الناس قال [illegible] تكلم ما باس فقال [illegible] كيف
[illegible] وقد قلت حتى يكلم الناس ان قلت [illegible] الفعل [illegible] لان الفعل [illegible]
كما تقول ضربت زيدا وعمرو ولم يظهر الفعل [illegible] كما تقول ضربت زيدا وعمرا مضروب في تذكرة ابن هشام [illegible]
مجلس عبد الله بن ابي اسحق [illegible] عنده هذا البيت [illegible] قال الله كونا فكانتا فعولان بالالباب ما يفعل
الخمر فانشده فعولان فقال له عبد الله ما كان عليك لو قلت فعولين فقال الفرزدق لو شئت ان تسبح لسبحت فنهض فلم
يعرفوا مراده فقال عبد الله لو قال فعولين لاخبر ان الله خلقهما وامرهما ولكنه اراد انهما يفعلان بالالباب ما يفعل
قال ابو علي الفارسي في التذكرة سأل مروان بن سعيد الكلابي في مجلس يونس عن [illegible] فقال الكسائي [illegible] فقال مروان
لك يا شيخ قال ابو علي وذلك [illegible] ويحتمل [illegible] ان يكون [illegible] فيكون همزة [illegible] والثاني
يكون افضل من [illegible] لان الاول [illegible] وهو وصف [illegible] ويكون [illegible] الاول من البدل
الاخير [illegible] قال ابو علي ولا ينكر على الكسائي لانهم قالوا [illegible]
الاصل الاول [illegible] همزة كقولهم في [illegible] اشتهى قال
ابو علي في شرح التسهيل من المسائل التي جرى فيها الكلام بين ابي العباس [illegible] ابي جعفر النحاس مسئلة كيف تبني من
مثل افعللت [illegible] ابو جعفر [illegible] الاول احوويت فقال ابو جعفر هذا خطاء لانا [illegible]
ان الواو اذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثة من الفعل انما تقلب ياء كما قالوا اغزيت [illegible]
والوجه [illegible]
وقال ابو محمد بن بكر البغدادي قول ابي العباس في [illegible] احوويت [illegible]
بان لها هذا الاصل ثم ينظر في اعلاله بعد [illegible] على الاصل [illegible] وعلى الاعلال احوويت ومن قال [illegible]
ذهب الى الاصل ومن قال [illegible] ذهب الى اللفظ واذا بنوا مثل عصفور من غزوت [illegible]
وسيبويه [illegible] ذلك [illegible] ابن بكر [illegible]
على الاصل [illegible] كما قال يا ليتنا [illegible] سفينة [illegible]
كينونة واما يمثل بالاصل ما لا يصح [illegible]

انا باجعفر لم يسئل عن تمثيل الاصل وانما سئل عما يصح ان ينطق به فالسؤال مقتصر على تمثيل الاصل وترا علها ينبغي ان
يقال قال ابو حيان وبمادة به صاحب سفر السعادة لا يلزم الا اترى ما قال ابو بكر بن الخياط فى قولنا هو احسن منك انه يقال
فيه اشلل واسوع فاشلل على الاصل واضل على الفرع ثم لم يذكر عنه على الاصل الا اتبيين فاذ ذكر اصل في هو احسن منا فاصل
واعل فيجعل ارعوى فان ان يقال عنه اصل واصل في طبقات النحويين لابي بكر الزبيدي انشدنا بعض الادباء لابي عبد الله محمد بن
يحيى بن زكريا المعروف بالقلفاط * يا سائلي عن وزن مستحكل * من ان اكيما ولن يلف * تقديره من ان مؤيتين
من ان قولك موتى * فهكذا تقديره منهما * لكن على ذي يحيى يحيى * تصغيره لاشك لا شك فيه * كيحيى في وزن مثل
اربع ياءات ولك امره * نفسه ياء ولم يكن * وجمعكهما فيكن واشمعر * فانتها الى المستفتي * عن كونه فعول وعن
فعلول جيما من طوى يطوى * وعن فعول من قرى مفعول * واحب العجل ولا يبطي * وكيف تصغيرها يا اسم اسنان وما
الحرف الذي تلتقي * منه فان كتب امرء ابا مملا * فلست ثملا لا ولا تمرى * وعن خطايا اسما ستويها ان كتب تصغير المنتقى
ياذة قل بحل لانم * انت لها لا بن مستبق * ام هل تعود الياء مهموزة * فترى التصغير مستقصي * ان كان تصغيرها يا كنفيز
خطايا قل ولا تخطى * فان تصب هذا فانت امرء * اعلم من خليل النحوي قال ابو بكر الزبيدي لم يصنع شيئا في قوله ان ايا وقوله
مؤيتين لان اشتقاقه بين من الاوان فان قال قائل كيف يكون فعل يفعل من ذوات الواو وقد خرج لجماعة من النحويين
قيل لان يبين على مثال فعل يفعل مثل حسب يحسب وكذلك زعم سيبويه فصار لذلك انقلبت الواو ياء وذكر القيسي ان يين
مقلوب من اف بالحذف للعلامة غلط لما بيناه فاما الى اى ففي ذوات الياء ومنه اشتق الاى لو اسما الا انه وكذلك يقولون لا
تحركا نا حصو لا تمرو الذي قال من كلام القاضية انتهى قال الزبيدي حدثني محمد بن يحيى الرباحي قال الجني ان يحكى ملولة متحكي
بين ابي العباس بن ولاد وبين ابي جعفر بن النحاس وامرها بالمناظرة فقال ابن النحاس لابي العباس كيف تبني مثال افعلوت من رميت
فقال له ابو العباس ارميت فخطأه ابو جعفر وقال ليس في كلام العرب افعلوت ولا افعليت فقال ابو العباس انما سألتني ان امثل
لك ففعلت قال الزبيدي واحسن ابن ولاد في قياسه حين قلب الواو ياء وقال كذلك بالمذهب المعروف لان الواو تقلب في
المضارعة لو قيل الا ترى انك كنت تقول في يرضي فقلت قال ابو بكيت والذي ذكره ابو جعفر انه لا يقال افعلوت ولا افعليت
صحيح فاما الكهموت والجبروت فهو على مثال افعلت مثل احمرت فانقلبت الواو والثانية ياء لانقلابها في المضارع والحفى
يرعوي ولم يلزمها الادغام كما لزم احمر لانقلاب لما ال الثاني فاعوى وكان سعيد الاخفش يبني من الافعال مثل
لم يسئل ان يبني عليه وان لم يكن ذلك في كلام العرب فيقول للعجمة لابن ولاد ان كان قول الاخفش عند جماعة النحويين انتهى
وفي شرح التسهيل لابي حيان قال ابو بكر محمد بن يحيى بن احمد بن منصور المعروف بابن الخياط وهو من شيوخ ابي القاسم الزجاجي
ومن اصحاب ابي العباس احمد بن يحيى اقمت سنين اسئل عن وزن ارعوى فلم اجبه ثم بعد تفرع واصل ان يكون مثل
مثل احمر كان ارعو وكرهوا ان يقولوا ذلك لان الواو المتحركة لم تقع في اخر الاسم الا المضارع ولو نطقوا بارعو ثم استعملوه
مع التاء لوجب ابدال الواوين كما انهم ادغموا الحرفين الى الياء فالوا احمرت واظهروا المدغم فلم يقولوا ارعووت فجمعوا بين الياء
كما لم يقولوا ارعوت فقلبوا الواو الثانية منه ولا ريب ان اصلها الواو زائدة كما لا ريب فان اصلها الياء في حروف
زائدة قال ابو حيان فما الحاصل في وزنه ارعوى قال الخياط ان يقول افعلل قال الوقال الفاعل افعل لكان وجها والاول
اقيس ولو قيل ابن من الغزو مثل احرنجم لقيل اغزوى كما قيل ارعوى وكذا جميع ذوات الثلاثة التي لامها واو فموضع الواو يا
هذا الجزء انتهى كلامه وفي التعليقة على المقرب للشيخ بهاء الدين ابن النحاس قال المبرد بلغني ان ابن قتيبة قال ان معيشة
مؤمن والحلاء بدا من الحسن فوجهت اليه ان اتق الله فان هذا خطأ يوجب الكفر على من تعلمه وانما هو مثل شيطن

قال صاحب المغرب قال الحميدي في جذوة المقتبس قال لنا ابو محمد علي بن احمد كتب الوزير ابو الحسن جعفر بن عثمان المصحفي الى ابي
بكر محمد بن الحسن الزبيدي اللغوي كتابا فيه قافية نسبته بالشاد فجاوبه الزبيدي بمنظوم بين لدية الخطاب دون تصريح هو
قل للوزير السني محتده * لي ذمة منك انت حافظها * عناية بالعلوم معجزة * تحفظ الاولين بافظها * فرجع عمر وما
فيما وغلظ المها ودرا حظها * فقد كان حقا قبول حجتها * لكن جفن الزمان لا فظها * ودفع خطوب الزمان موعظة * لو كان
ينفع المقسوم واعظها * ان لم تحافظ عصابة نسبت * اليك قدما فمن يحافظها * لا تدعن حاجتي مطرحة * فان نفسي تفيض
لا لفظها فاجابه المصحفي خفض فواقا فانت واحدها * علما ونقابها وحافظها * كيف تضيع العلوم في بلد * ابناؤه كلهم يحافظها
الفاظهم كلها معطلة * ما لم يعولوا عليك لافظها * من غاب ... نطقت ... اقرب ... علة
الفالين عند كما شمرت التمس ... لا حظها * ... تمنى ... شاغلها * للنفس ... فاو
بنادرة فقد حفظ الاولين باهظها * فاجابه الزبيدي وكتب معه الى الناشي اتاني كتاب من كريم مكرم * فنفس عن نفس تكاد تقيظ
فجمع الاولياء وسعد * وسيق به الاعداء وغيظوا * لقد حفظ العهد الذي قد اضاعه * لذي سواه والكريم حفيظ * وما
عرفاته ... رجال الكريم في العلوم حظوظ * دعوت ... تعال الى ... وهو مغيظ
ومن يعتقد ... ولا هجر في الارواح حين يغيظ
وفي تذكرة ابي حيان كيف يجوز على ما اصل بنا * انا انت الفاعل انت انا * انا الاول مبتدأ وانت الاول مبتدأ ثان والالف
واللام لا انا وانا تقول الانت فتكبيره اسم الفاعل على الالف واللام الذي هو انا فاذن ضميره وهو انت فانت مرتفع بفاعله
وانا خبر عن الالف واللام وهو وما بعدها خبر عن انت الاول وهو وما بعده خبر عن انا الاول والعائد الى انا الاول انا
الثاني والى انت الاول انت الثاني والياء في فاعل عائدة على الالف واللام وموضع انت الثاني وما بعده رفع لانه خبر
مبتدأ وموضع الالف واللام رفع لانه خبر المبتدأ الذي هو انا وانت فاعل فاعل وانا خبر عن الالف واللام قال ابو
حيان اسهل ان يجعل الالف واللام لانا والفعل لانت فانا مبتدأ ثان والفاعل مبتدأ ثالث لانه خبر انت الالف
واللام لانا والفاعل يعني الالف واللام الياء في الفاعل لانها انا والمعنى انت فاعل في الفاعل برفعه لانه جرى على غير
من هو له اذ الالف واللام لانا والفعل لانت وانا خبر الفاعل والفاعل وخبره خبر انت وانت وخبره خبر انا وانا الثاني تاكيد
الالف واللام في الفاعل لانت فانا على هذا مبتدأ وانت مبتدأ ثان والفاعل خبر انت ولا يبرز الضمير فيه لانه جرى
على من هو له ويكون الكلام قد تم عند قوله الفاعل وانت انا على طريقة المطابقة للاول ليكون اخر الكلام والاعجاز على
اوله الالغاز قال في اول الكلام انا انت الفاعل انا لم يقل انا انت اي كيف اشكو ما حل بي وانا انت وانت انا فاذا اشكو
فكانما اشكو نفسي ثم لو جعلت الالف واللام والفعل في هذه المسئلة لانا لقلت انا انت الفاعل انا فانا مبتدأ
وانت ثان والفاعل ثالث لانه غيرك انت فيه ضمير يعود على الالف واللام الذي هو انا والمعنى لم يبرز الضمير الذي
في الفاعل لانه جرى على من هو له والفاعل وخبره خبر انت وانت وخبره خبر انا قال السخاوي في سفر السعادة هذا البيت وضعه النحاة للتعليم
انشد الشيخ جمال الدين ابن هشام رحمه الله تعالى منقولا من تذكرة الشيخ تاج الدين ابن مكتوم ذكر بعض الناس محمود بن
لم يتمتع ذكرنا اولا انا فالتاج في خلال الفضل الذي ذكره انتهى منه قال الاصمعي الحجري فتح من اللغة التسهيل قال قول
الشاعر ... هو كقول الشاعر ... قول الافراسي ... هذا المر زعم
يجب للمعنى للسلطين وانت تعنى سلطة وسلطين لان الجمع الذي على حد التثنية هو عز ... فلو كان هنا لجاز ان
تقول في حال ... هذه اسماء الخاسرين وما تقدم من الابيات انما هو على حذف مضاف كما قال الله تعالى فلهم عشر امثالها

فاتت الانداد ادعشر حسنات ولو قلت لا ايته هو احد قريش او احد بني تميم واما الذي لا يتبعه من لفظ احد فيما تقدم من قوله
احد المسلمين وانت تعني رجلا او نسلة وتقول احد المسلمين وانت تعني كذلك وشاهد ذلك قوله للمتلاعنين احدكما كاذب
فهل من تائب وهو كما نوا ثلاثة نفيل احدهم امراة لان لفظ التذكير قد شملهم فحكم الجزء اذن حكم الكل ولا سيما اذا كان
ذلك الجزء لا يتكلم به الا مضافا والاصل في هذا النفي العام تقول ما في الدار احد فيقع على الذكر والانثى وانما قالت
العرب احد الثلاثة لا ثلاث لانك اردت معنى النفي كان المعنى لا اعين احدا منهم دون آخر **ويدل عليه** علو ... تغليب المذكر
على المؤنث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد وتغليب المذكر امر في القياس لان لفظ المذكر اصل ثم يدخل
عليه التانيث والخبر كذلك لفظا من يعقل [illegible] تغليب من يعقل الجملة الى خبرها قال الله تعالى فمنهم من يمشي على
بطنه الى آخرها من الجملة التي غلب فيها من يعقل في قوله فمنهم ولذا جاز هنا [illegible] احد الاربعة
[illegible] ان احدا يقع على الذكر والانثى لكونه في معنى النفي كما تقدم فقولك احد الثلاث [illegible] ان تغليب المذكر امر من تغليب
[illegible]

ايهم ثلاثة بين [illegible] في شي واحد [illegible] من باب اسم الفاعل [illegible]
واسم الفاعل يجري على [illegible] فهو مذكر وان كان لمؤنث فهو مؤنث [illegible]
قال ابن خروف [illegible]
[illegible] **قال السهيلي** [illegible]
[illegible]

بانه خبر بالعكس فذلك ٣٠٣ للمنفية في جهات النسب انها تارة بمعنى الرفع بالابتداء وبالخبر فذلك ١٠٥ للمدح كل منها نصب الذابل
بالقائم وباعتبار رفعه بالابتداء وبالخبر وتشبيهها بالوجه الحسن رفعه ونصبه ما قبل فذلك ١٠٠ للمدح كل منها نصب القاف
بالقشب وباعتبار رفعه بالابتداء وبالخبر وتشبيهها بالوجه الحسن جر رفعه بالفتح ٣٠٣ مع كل منها نصب معجبا بالحال القائم
وبالحال الكائن عن قاصد له بالحال عن القشب وبفعل القاصد له ونصبه بضرب ٣٠٣ مع كل منها نصب الدابة
ونصبه بضرب ونصبه القشب بفعل المعجب لها الدابة لان القشب بالمعطوف عليه عطف البيان ونصبه بالخفض بالاضافة
وبالخفض ونصبه بعجب ٦١ مع كل وجه منها ان تجعل في ذاته متعلقا بالقشب لا بعجبك ٣٦ او يكون ذلك او بقاصد له
بالدهر وكذلك القول في يوم عيد فتضاعف ذلك الى العدد المذكور قال ابن التابع في تذكرته سئل العلامة محيي الدين الزركي
ما يتدى عن قول الشاعر رحمة الله قريب من المحسنين تكلم عليه فاعترض عليه ابن مالك فاستفصل التذكير وادى كلا
وطعن في كلام ابن مالك بعض الفضلاء كلاما منها ما لا تعلق بالمسلمين من المطبق والاذواق قال الشيخ [illegible] استشكل
الائمة تذكير القريب مع كونه نعتا للرحمة وتحمل الفضلاء من ذلك ثم في الجواب وجهين احدهما ان الرحمة بمعنى الاحسان وهو
مذكر الثاني ان الرحمة مصدر والمصادر لا تجمع ولا تؤنث هذان ذكرهما الجوهري وان زعم غير ذلك كما بينا قال
القريب اذا كان للمكان ومكان ظرفا كان بلا هاء واذا تضمن معنى النسبة والقرابة دخلت الهاء وتقول في الاول كانت
فلانة قريبا مني وفي الثاني فلانة قريبتي قال بعضهم كلا وقد جاء في كتاب الله تعالى بحر الحق وهلا كانوا كالاصمعي وغيره من
المتأخرين بكلام العرب كان اذا سئل عن شيء من كلام الله تعالى تحكمت فيه والقرآن تمانعوا من تحقيق كلام الله تعالى كيف
نقل الله عنه كلام الله تعالى تحكمت فيه والقرآن تمانعوا من تحقيق كلام العرب تتبع اشعارهم فقد كان عكرمة وهو تلميذ
ابن عباس اذا سئل عن شيء من مشكل القرآن يفسره ويستدل عليه ببيت من شعر العرب ثم يقول الشعر ديوان العرب قال الجواب الحق
ان القريب على وزن فعيل والفعيل والفعول يستوي فيهما المذكر والمؤنث حقيقيا كان او غير حقيقي قال الشيخ الفيس بعد كلمة
بعدة وبعضه كما هو بالتاء المنفصل مثل القيام قطع الكلام وقد يحيى ذي حجر وحصن قال ابن تيمية في الفقه الكبير المولى
اذا استوى لام هاشم قريب ولا الكتابة ابنة الكريم قال آخر انكشف المحبوبة وام عمرو قريب لا تزيد ولا تزار وجميع
من ذوات الفعلة واسمة فقد اجتمع فيها الثلاثة التحقيق بغير الحقيقي وهي لفظة هي وهو ذلك لا حاجة على انها فعيل بلا هاء وهي في قول جميل
كان الاطهار بالبين لو تعيت انكشف ظلامها وانت صديق وقال الجرير دعون الهوى ثم ارتميت قلوبنا باسهم اعداء وهن
صديق فلوبين في القوم بحكم هذه الاسماء ذات الاوصاف في ذلك قال العلامة جمال الدين بن مالك فعيل وفعول متشبهان
في الوزن وان لا لاحظ لهما الفائدة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول الا ان فعيلا اخف من فعول فلذلك فاق باشياء منها
كثرة الاستغناء به عن فاعل في المضاعف كجليل وخفيف وجميع وعزيز وذليل وانما خص هذه الصفات ان تكون على فعيل
لاقامة فعل بفعل فاستغنوا فيها بفعيل ولاحظ لفعول في ذلك ومنها اطراد بنائه من فعل كشريف وظريف وكريم ولم يطرد فعول
مثل جالس بنائه منه ومنها كثرة مجيئه في صفات الله تعالى واسمائه كسميع وبصير وعلي وحفي ورقيب ولم يجئ فيها فعول الا
ودود وحقوق وغفور وشكور واذا ثبت انه قابل فعول في الاستعمال فلا يليق ان يكون له مقابل الاول ان يكون الا
بالعكس او يحكم لكل منهما بحكم صوب اولى وهذا هو الواقع فانهم خصوا فعولا الذي هو بمعنى فاعل بان لا تلحقه التاء فرقا
بين المذكر والمؤنث وان يشترك في لفظه الرجل صبور والمرأة صبور وكذا شكور ونحوهما الا ما شذ من عدو وعدوة فان الحق
بالتاء المبالغة المختصة بالمذكر والمؤنث فعيل بحل ملونة ومعرقة ولا يقدم على هذا الوزن الابتعاد وان لم يشبه هذا الوزن
معنى فاعل لحقته التاء الا كحلوبة وركوبة وعموبة وليس في ذلك من هذا الا النقل فلما كان الفعيل على فعول من المزية

ما ذكرنا استحق ان يختص باحوط الاستعمالين وهو التمييز بين المذكر والمؤنث كجميل وجميلة وصبيح وصبيحة ووصي
ووصية ونحو ذلك وان كان فعيل بمعنى مفعول وصحب الموصوف استوى فيه المذكر والمؤنث كرجل قتيل وامرأة قتيل وان لم
يصحب الموصوف وقصد تانيثه انث نحو رايت قتيلة بني فلان هذا هو المعروف ومما ورد بخلاف ذلك للحمل على اداة او
في توجيهه على ما يقصد بالتناظر ويسمى عن التذكير فمن ذلك قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وفيه ستة
اقوال الاول ان فعيلا وان كان بمعنى فاعل قد يجري مجرى فعيل الذي هو بمعنى مفعول في عدم لحاق التاء كما جرى هو مجراه
في لحاق التاء حين قالوا خصلة حميدة وفعلة ذميمة بمعنى محمودة ومذمومة حملا على جميلة وفي قصد لحاق التاء وكلا
قريب في الآية الكريمة حمل على غير كحميل وكرحمة خصيب واشباههما من الخلو من التاء ونظير ذلك قال ابن عيسى العطاء
وعلى بعيم الثاني انه من باب التاء المؤنث مذكر معا في المعنى كقول الشاعر ارى ويلا منهم اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا
مخضبا فقال كفا وهي مؤنثة مخضوبة كرجمة لله المعنى كذلك الآية تمثيلة بالاحسان فذكر خبرها وقدمها بالاحسان
الملمس تاقيل الكف بالعضو او ساكن الثالث ان الرحمة معنوية ثم بالارحام والاحسان بحال الكرم ومعنى الموت في القريب مع
منه في الرحمة الرابع انه ملاحظة الاحسان في الرحمة بالقريب من المحسنين مقابلة للاحسان التي تقتضيه ذكر المحسنين
بين المطوقة ضمت الاولى وعن تاويل المؤنث بمذكر اشعر القراء وقائع في حضر تسعة ومن ذلك كانت الماشية
في اول الوقائع بايام الحرب فلذلك ذكر العدد الجاري عليها في التسعة واذا جاز تاويل المذكر بمؤنث في قول الحكمي قال الجاهلي
كتاب فاحتقرها اي صحيفة وفي قول الشاعر يا ايها الراكب المزجي مطيته سائل بني اسد ما هذه الصوت اي الصيحة مع ما
قال هو بحمل اصل على فرع فلان يجوز تاويل المؤنث بمذكر لكونه حمل فرع على اصل احق واولى الخامس ان يكون من حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه مع الالتفات اليه المحذوف كما قال حسان يسقون من ورد البريص عليهم
بردى يصفق بالرحيق السلسل ومثله قوله صلى الله عليه وسلم ان هذين حرام على ذكور امتي اي استعمال هذين السادس ان
يكون من باب حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه اي ان رحمة الله شيء قريب او لطف او احسان وحذف الموصوف
من ذلك المعقول فيه كانت تبكيه على قبره من لي من بعده يا عامر تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر اي شخصا
ذا غربة ومثله قول الآخر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق اي شخص صديق ومن ذلك
حمل سيبويه حائض وطالق على انه شيء حائض السابع ان يكون من باب اكتساب المضاف حكم المضاف اليه اذا كان
صالحا للحذف والاستغناء عنه بالباقي والتوحيد فهذا تانيث المذكر لاضافته لا تؤنث على التوحيد المذكور كقوله
مشين كما اهتزت رماح تسفهت اعاليها مر الرياح النواسم ومثله قول الآخر يخشى التقوى وصبيه قعادها
وطال العز فيها واذا كانت الاضافة تعطي المضاف تأنيثا الزيكين فيه على التوحيد المذكور فلان تعطيه تذكير المذكر له
كما في الآية الكريمة احق واولى لان المذكر اصل فالرجوع اليه اسهل من الخروج عنه الثامن ان يكون من باب الاستغناء بأحد
المذكورين لكون الاخير تبعا له او معنى من معانيه ومنه قوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين وظلوا لها
خاضعين نفسها انتهى ما حضرني فيه بلفظه ان بعض الفقهاء زعم ان ذلك قريب من المحسنين المشار اليه من التاء لكن
الاول ان فعيلا يجري مجرى فعول في الوقوع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد وضعف هذا القول بين وتوجيهه بين
وذلك ان ما قال هذا القول اثبات ان فعيلا في هذا الموضع ثابتة محمول على فعول في الاول لاجماع اهل اللغة
على التزام التاء في ظريفة وشريفة واشباههما ولذلك لا احتاج علماء الى ان يقولوا في كلمة ولما كان فعيل الحكم
بقوة على فعول فلذلك لم تلحقه التاء والثاني ان فيه مردود لانه يقتضي التشبيه على ان الفعيل على فعول من الماء باوانة

لا يليق أن يكون تبعا الفعول بل الأولى أن يكون أمرهما بالعكس ولأن ذلك إنما يليق [illegible] على فعول وهما مختلفان لفظا
ومعنى أما اللفظ فظاهر وأما المعنى فلأن قريبا لا مبالغة فيه لأنه لا يوصف به كل قريب وإن قل وفعول [illegible]
فيه من المبالغة [illegible] فإن الدال على المبالغة لا بد أن يكون [illegible] لا مبالغة فيها ثم يقصد المبالغة [illegible]
[illegible] وعليم وقريب [illegible] الظاهر [illegible] إنما [illegible] فعيل على فعول مطلقا [illegible]
على أن [illegible] بقول الشاعر فنور القيام قطيع الكلام يفتر عن ذي غروب خصر والاحتجاج [illegible]
أنه نادر [illegible] ولو كثرت [illegible] على الأصل أحق الثاني أن يكون قطيع الكلام [illegible]
[illegible] عند الفراء وغيره من العلماء [illegible] وإقام الصلوة [illegible] إن الخليط أجدوا البين
فانجردوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا [illegible]
أن يكون فعيلا في قوله قطيع الكلام بمعنى مفعول [illegible] صاحب [illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

فاعل [illegible] الثاء [illegible]
[illegible]

[illegible]

وما يعني فيالله العجب من هذا التكلف والتقدير لا يرتضيه نجيب بدوي ولا يبلغ حضري واي حاجة الى ان يقدر في الآية شيئا لا
شيء قريب لا يكون في تقدير باقي كلام الله وايضاح معانيه مجرد الجواز النحوي والاحتمال الاعرابي بل لا بد من رعاية الفصاحة
القصوى والبلاغة العليا واية فصاحة في ان يقول القائل شيء قريب واي لطف في ان يقال المرأة شيء حائض مع ان الشيء
اعم المعلومات ولذلك يشتمل الواجب والممكن حتى بعض المعدومات عند بعض اهل العلم ومن الذي يرضى لنفسه بمثل هذا التكلف
المستهجن ولا قبل الهاء والتاء انما يحتاج اليهما للفرقان بين المذكر والمؤنث في صفة يمكن اشتراكهما فيها فاما طالق
بالتاء كالحيض فلا حاجة فيها الى العلامة المميزة والناس لفرط جمودهم على ما الفوه يظنون ان ما قاله
هو الحق انتهى وان المعول المستعمل في معرفة كلام العرب والاخفاء فاتر الجواد الثابت في هذا المضمار فانا لا نعتقد انه
احاط بجميع كلام العرب اذ لا يحيط الا نبي فليس الامر كذلك فانا سالنا الاصمعي وغيره وقد ورد عنه ولو لم يكن لسيبويه الا
قوله في باب الصفة المشبهة مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى الوجه واضافة الوجه الى الضمير العائد على الرجل فقد
جمع البصريين والكوفيين في ذلك لانه قد اضاف الشيء الى نفسه فكيف يعتمد مع هذا صحة قوله في كل شيء واما قوله حامل في
الصفات حكم المضاف اليه لا سيما التانيث فله نظائر صحيحة فصيحة موثوق بها لتقدم قائلها وشهرتهم قال الشاعر حتى لستر
باهل المجد صلبه يركضن قد قلعت حكمة الاطنابة قال الاعشى كما شرقت صدر القناة من الدم وقال اليه حنوا تعد
وكانت عادة منه اذا هي عردت اقدامها قال الشاعر لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع فهذا
ينبغي ان يتمسك لا باشعار الجاهلية الذين يحتج بها والظاهر ان المحدثين فاما اكتساب التانيث من المؤنث فصحيح
بقولهم واما عكسه فيحتاج الى الشواهد ومن ادعى جوازه فعليه البيان واما قوله شاذ وساير ذلك يكون من باب الاستغناء
بالتكسير عن الاخر الاخر فان قوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ليس من هذا القبيل لان المراد باعناقهم رؤساؤهم ومعظمهم
وايضا فان الخبر محكوم به على الاسم فكيف يحكم عنه ويحكم به على المضاف اليه ولو جاز ذلك لساغ ان يقول كان صاحب
الكريم سابغة نظرا لما للدار متسعة ويقول رحمة الله قريب فهو قريب صفة الخبر من الجملة الاولى والمبتدا من الثانية
والاجتزاء بالخبر في الثانية عن الخبر في الاولى فكلام عجيب تقصر عبارة عن شرح شناعته واما تجويز فعيل بمعنى فعول
وقوله انه يجوز الحمل على العموم في جميع القصور الى آخره فهذا ما قصده ولا ذكرنا الامالة والتثنية ولان هذا بمعنى على
فذاك بمعنى مفعول لما سلف من جري قريب على الرحمة فاجيب بانه لا يخرج ولا استبعاد لان افاضل العرب وفصحائهم قد
اطلقوا النبيل والفعول على المؤنث الحقيقي فضلا عن غير الحقيقي لكنه من جهلهم ومن القبيح قوله الاستدلال بالضعيف ليس كذلك لان
على فعيل وفعول وقد اطلق بعض فصحاء العرب في هذا الباب كثيرا على امراة والتانيث فيها حقيقي وقوله انه نادر بقلنا الا نسلم بل
كثير وهي محفوظة نقلا الينا بما نورد ها ولئن سلمنا انه نادر فالقرينة انه جرى على انا نقول ان ساغ الاستشهاد بالنادر فلا
لا نكار لما ذكرنا وان لم يسغ فكيف احتج بقول وعقائر في ضمن نقمة وقد ارجحنا ان ذلك بالقطع القطعية والاشارة تبعا الشاعر
قلنا لو كان ذلك لجاز ان يقال امات ابن فلان رب وابنته وقد وقد يجوز ان يكون فعيل بمعنى مفعول في قطع المرء قلنا انما يمنع
جوازا لاطلاق وهو اعم من ان يكون بمعنى فاعل او مفعول ومكتوب المخاتم لا يوجب كذب العام فالحقيقة اما اخراج الالفاظ كاملا
انما يتقيد بدليل وحقيقتها الاحتجاج في استدلالنا وقوله ان كان سمع فانما يكون منه شاذا وقبيحها المبتغيل الذي هو مكني متصور كحيل
لان هذا مشتق من الاخص وذاك من المتعدي وقوله فيما كتب الاكحل صواب ان يقول من اكحل قال الله تعالى من اكحل القول قال الشاعر
من اكحل الدنيا التي تمنت ليلى وقال الاخر عليهم وفا الحلم من اكحل الحق بها اقتحمها ياسمها عيرهم وقوله ان صحيح البناء له لا بقول صحيح
قصد لا يعتدي بنفسه بل باللام والى قال جرير ان القصايد لا الخيطل قد اعترف فضلت كانت الرجحة الآد رسانه وقال الآخر ولا

عشيث

الضيف الناضح حتى انوء بهم اذا اصطفوا التنادي تقلده صفوة غير محقوق بها ولا تقيد من شاهدنا الا ان امي الضرى فجاءت الية
والدنيا مظلمة رضيت شتاء تقتريب عودها اخرت الي هذا وصلنا الى هنا فلنتم الفائدة قال الشيخ جمال الدين بن هشام
في هذه القضية رسالة لطيفة فيها قال رحمه الله قال الله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين في هذه الاية الكريمة سؤال مشهور
الادب في ايراده وايراد امثاله ان يقال ما الحكمة في كذا لا تادب مع كتاب الله تعالى فيقال ما الحكمة في تذكير قريب انه صفة جرت
على المؤنث وهو الرحمة مع ان تعجب الذي هذا شانه يجب فيه التانيث تقول هند كريمة وظريفة ولا يقال الكريم ولا الظريف فاما
بيت كيفية السؤال الاتي وقد وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسرين في تقرير السؤال انكرتها اللهم اغفر لنا الادب مع كلامك
ولا تردنا على اعقابنا باهوائنا وحسن السؤال نصف العلم وقد اجاب العلماء رحمهم الله باجوبة جمعتها فوقفت منها على
عشرين وجها منها قوي وضعيف كلها ماخوذ من قوله وقد نقله ونحن نسرده للمحتج بالله وقوته متبعين لها بالتصحيح والابطال
بحسب ما يظهر لي رحمه الله بفضل الحق وهو يهدي السبيل الوجه الاول ان الرحمة في تقدير الزيادة والعرب قد تزيد المضاف
في سبحان ربه سبح ربك الاعلى اي سبح ربك الاعلى وانشد ابيات الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومثله ايضا سبحان ربي وفي القدير
ان قريب خبر الله في الحقيقة انما هو عن الاسم الاعظم ان الله قريب من المحسنين قلت هذا لا يحتج به علماء البصرة
لان الاسماء لا تزاد وانما ترد الحروف واما سبح اسم ربك الاعلى فلا دليل على ان الاسم زائد فيه لاحتمال ان يكون الشيء
نوع الشيء وكما لا يليق بها ولا يجري عليها اسما لا يليق بها كما لا يجري عليها اسما فيكون ما ذكر فيه شرعا وهذا هو احد
التفسيرين في الآية الكريمة واذا امكن الحمل على محل صحيح لا زيادة فيه وجب لان الاصل عدم الزيادة
الثاني ان ذلك على حذف مضاف اي مكان رحمة الله قريب فالاخبار انما هو عن المكان ونظيره قوله صلى الله
عليه واله وسلم مشيرا الى الذهب والفضة ان هذين حرام فاخبر عن المثنى بالمفرد لان حقيقة الكلام واصله ان استعمال
هذين حرام وكذلك قول حسان بن ثابت يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ماء
بردى فلهذا قال يصفق بالتذكير مع ان بردى مؤنث لانه علم وهذا المضاف الذي قدرته في غاية البعد والاصل عدم الحذف
والمعنى مع تركه هذا احسن منه مع وجوده الثالث انه على حذف الموصوف اي ان رحمة الله شيء قريب كما قال الشاعر
تبكيه على قبره من لي من بعده يا عامر تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر اي تركتني في الدار شخصا
ذا غربة وعليه خرج قول سيبويه في قولهم امراة حائض اي شخص حائض وقول الشاعر ايضا فلو انك في يوم الرخاء سالتني
طلاقك لم ابخل وانت صديق اي وانت شخص صديق وهذا القول في الضعف كالذي قبله لما فيه من حذف الاشياء
صفة المؤنث باعتبار انها على موصوف مذكر محذوف ثم الاصل عدم الحذف الرابع ان المراد
يعطي المضاف حكم المضاف اليه في التذكير والتانيث اذا صح الاستغناء عنه فلما اعطاه حكم التانيث قولهم
قطعت بعض اصابعه فاعطوا البعض حكم الجمع المضاف اليه في التانيث ومنه قراءة قتادة تلتقطه بعض السيارة
ومثال اعطائه حكمه في التذكير قوله ان العقل مكسو بطبع هوى ومنه الاية الكريمة انتهى هذا الوجه قال
فيه ابو علي الفارسي في تعاليقه على كتاب سيبويه وانشد هذا التقدير والتاويل في القران بعيد فاسد انما يجوز هذا
في ضرورة الشعر الخامس ان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث كرجل جريح وامراة جريح نقل هذا الوجه ابو
البقاء في اعرابه وانه لا يعول عليه وهو خطا فاحش لان فعيلا هنا ليس بمعنى مفعول السادس ان فعيلا بمعنى فاعل قد يشبه
بفعيل بمعنى مفعول فيمنع من التاء في المؤنث كما قد يشبهون فعيلا بمعنى مفعول بفعيل بمعنى فاعل فيلحقون التاء والاول
كقوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم ومنه ان رحمة الله قريب من المحسنين والثاني كقولهم خصلة ذميمة وصفة

جاء العنق بمعنى الجماعة

حملا على قولهم قريبة بعيدة السابع ان العرب قد تخبر عن المضاف اليه وتترك المضاف كقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين
فخاضعين خبر عن الضمير المضاف اليه الاعناق لا عن الاعناق الا ترى انك اذا قلت الاعناق خاضعون لا يجوز
لان جمع المذكر السالم انما يكون من صفات العقلاء لا يقال ايطو يطون ولا كلاب يلحقون انتهى ولعل هذا القول
يرجع الى القول بالزيادة وقد بينا ما عليه وقد قيل المراد بالاعناق في هذه الاية الكريمة الرؤساء وقيل الجماعة وانه
جاء زيد في عنق من الناس اي في جماعة الثامن ان الرحمة والرحم متقاربان لفظا وهذا واضح ومعنى بدليل النقل عن ائمة
اللغة فاعطي احدهما حكم الاخر وهذا القول الكرماني لان الوعظ والموعظة متقاربان فينبغي ان يجيء هذا القائل ان يقال
موعظة نافع ووعظ حسن كما قالوا التذكير والذكرى فينبغي ان يقال ذكرى نافع كما يقال ذكر نافع التاسع ان فعيلا هنا بمعنى النسب
قريب هنا بمعنى ذات قرب كما يقول الخليل في حائض انه بمعنى ذات حيض وهذا ايضا باطل لان استعمال الصفات على معنى
النسب مقصور على اوزان مخصوصة وهي فعال وفاعل وفعل العاشر ان فعيلا مطلقا يشترك فيه المذكر والمؤنث حكى ذلك
ابن مالك عن بعض من عاصره وهذا القول يمكن ان يكون ما قيل لان في كلام العرب يقولون امراة ظريفة وامراة
عليمة وحليمة ورحيمة ولا يجوز التذكير في شيء من ذلك ولهذا قال ابو بكر بن الانباري في قوله تعالى وما كانت امك بغيا
انه فعول والاصل بغوي ثم قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء واما قول الشاعر فتور القيام قطيع الكلام
تفتر عن ذي غروب خصر فالجواب عنه من وجهين احدهما انه نادر الثاني ان اصله قطيعة ثم حذفت التاء للاضافة كقوله
سبحانه واقام الصلاة واصله واقامة الصلاة والاضافة مجوزة لحذف التاء كما توجب حذف النون والتنوين نص على ذلك
غير واحد من القراء الحادي عشر انه انما جاز للمناسبة بقوله فقربا الانفاس وفعول وفعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث الثاني
عشر انهم يقولون فلان قريب مني كذا ويفرقون بين القريب من النسب والقريب من المكان قريب لمكانه فاذا قالوا فلانة
قريبة فلان فمعناه قريبة لمكانه ولذا قالوا قريب فمعناه من القرابة وهذا القول عندي باطل لانه يستوي على الترتيب قال
في القرب النسبي فلان قريبي ويقصد الناس على ان ذلك خطأ وان الصواب ان يقال فلان ذو قرابتي كما قال
القريب عليه المنكر بقريبي وفي قرابته في الحج مكروه الثالث عشر ان هذا من تاويل المؤنث بمذكر موافق في المعنى وان هؤلاء
فمنهم من يقدره ان احسان الله قريب ومنهم من يقدره لطف الله قريب ويجيء ذلك في العربية قول الشاعر
ارى رجلا منهم اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا مخضبا فاول الكف على معنى العضو وهذا الوجه باطل لانه ايضا
هذا في الشعر وقد قدمنا انه لا يقال موعظة حسن انما يقال كما قال سبحانه والموعظة الحسنة هذا مع ان الموعظة بمنزلة
الوعظ في المعنى فهذا ايضا يوافق اللفظ واما البيت فيحتمل انه ضرورة الشعر على انه ضرورة تجوزها هذه سبيله لا يخرج
عليه كتاب الله تعالى الرابع عشر ان المراد بالرحمة هنا المطر والمطر مذكر وهذا القول يقويه عندي ما يتلوه من قوله سبحانه
وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته وهذه الرحمة هي المطر فهذا تابع ومحكي الا انه قد يعترض عليه من اوجه
احدها انه لو كانت الرحمة الثانية هي الرحمة الاولى لم يتذكر ظاهرة لان هذا موضع الضمير فان قيل ان ذلك العرب
بواجب قلت نعم ولكنه مقتضى الظاهر فهذا يحتاج الترجيح الثاني انه ممكن الحمل على العام وهو مطلق الرحمة لا يعدل الى الخاص
لا سيما هنا اذ المعنى على ما نص يقتضي الحمل على المشترك التذكير الثالث ان قيل هذا انما يقال اذا لم يكن للتذكير وجه الا
على ارادة المطر كما ذكرت وليس الامر هنا كذلك الثالث ان الرحمة التي هي المطر لا تختص بالمحسنين لان الله تعالى
تكفل برزق العباد طائعهم وعاصيهم واما الرحمة التي هي الغفران والتجاوز فانها تختص في خطاب الشرع بالمحسنين
المطيعين وان كانت غير موقوفة عليهم لا شرعا ولا عقلا عند اهل الحق الا ان ذلك يذكر على سبيل التنشيط

للمطيعين

للمطيعين والتخويف للعاصين وهذا فيه لطف دقيق ينتبه له الا الافراد ومن ثم ترى ان اقدام العقلاء فانهم يفهمون
في خطاب الشرع ما يقتضي تخصيص الغفران والتجاوز والاحسان بالمطيعين فيقنطون من رحمة الله من اصحاب المعاصي ونحوهم
وانما هم يقسمون رحمة ربك والله يختص برحمته من يشاء يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد فهذا الذي خطر لنا الله علم لان
حسن الاعتقاد واياه نسأل التوفيق على بينة وكرمه وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بانه كما جاز تخصيص الغفران
بالغفران بالمحسنين على سبيل الترغيب كذلك يجوز تخصيص المطر الذي هو سبب الانبات بهم ترغيبا في الاحسان
الرابع انك لو قلت ان مطر الله قريب لوجدت هذه الاضافة تمجها الاسماع وينبو عنها الطباع بخلاف ان رحمة
الله فقد علم انه ليس بمنزلته في المعنى وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بانه يقال انا لا نعني ان الرحمة بمعنى
بل ان مجموع رحمة الله مستعمل مرادا به المطر ولا ريب ان المطر معلوم انه من رحمة الله سبحانه فالحقنا البيان كما
مقيدة بخلاف قولك رحمة الله فان الرحمة عامة فان للعباد رحمة خلقها الله سبحانه يتراحمون بها بينهم فاذا اضيفت
الرحمة اليه سبحانه افادت انه ليس المقصود الرحمة المضافة الى العباد ونظيره انك تقول كلام الله لان الكلام عام
ولا تقول قرآن الله لانه خاص بكلام الله سبحانه والاضافة لا يقال انه في هذا القول انه لا يخلو اما ان تكون من اريد
ذلك لانه اما ان يدعى ان الرحمة لفظ مشترك بين المطر وغيره وانه موضوع بالاصالة للمطر كما انه موضوع بالاصالة
للمطر كما انه موضوع لغيره بالاصالة او يدعى انه موضوع لغير المطر بطريق الاصالة ثم تجوز به عن الرحمة فان ادعى الاول
فقد يمنع ذلك بان الذهن انما يتبادر عند اطلاق الرحمة الى غير المطر والمشترك انما حقه ان يكون على الاحتمال بالنسبة
الى معنييه او معانيه لا يكون احدهما اولى من غيره وانما يتعين المراد بالقرينة ثم انا لا نجد اهل اللغة حيث يتكلمون
على الرحمة يقولون ومن معانيه المطر فلو كانت موضوعة له لذكروها كما يذكرون معاني المشترك وان ادعى الثاني
فيلزمه ان يجوز في فصيح الكلام ان تقول رحمة وسحاب مرتفع ورحمة واسع ويقول احيت الارض المكان وبالرحمة الاحياء
وهذا ما لا يقول به احد من النحويين وانما يقع ذلك في الشعر او في نادر من الكلام وما هذه سبيله لا يخرج عليه كتاب
الله هذا الذي نزل بافصح اللغات وابلغ العبارات والطف الاشارات فان قلت فقد جاء في كلام كثير من المفسرين
ايات من التنزيل على مثل ذلك كما قالوا في قوله سبحانه واذا حضر القسمة ثم قال لهم فارزقوهم منه انه جاء الكلام على معنى
القسمة وهو المقسوم قلت الذي عليه اهل التحقيق ان الضمير عائد على ما في قوله مما ترك الوالدان على ان القسم والقسمة
وانما وقع المرتبة على المقسوم وقوعا كثيرا فلا يمنع عود الضمير على القسمة مذكرا ان يدل على ذلك قوله سبحانه نحن قسمنا بينهم
اي تلك القسمة بينهم اي يقسم بينهم واعلم انه لا يبعد ان يقال ان التذكير في قوله قريب لمجموع امور من الامور التي ذكرها
فنقول لما كان المضاف يكتسب من المضاف اليه التذكير وهي مقاربة للرحم في اللفظ وكانت الرحمة هنا بمعنى المطر
كان قريب على صيغة فعيل وفعيل الذي بمعنى فاعل قد يحمل على فعيل الذي بمعنى مفعول جاز التذكير وليس هذا نقضا على
لما قدمناه لانه لا يلزم من انتفاء اعتبار شيء من هذه الامور مستقلا انتفاء اعتباره مع غيره هذا اخر ما حرر في
هذه الاية الكريمة والله تعالى اعلم بغيبه انتهى كلام ابن هشام قال ابن الصايغ في تذكرته تكلم بعض شيوخ العصر وهو
الشيخ تقي الدين السبكي عن مسالة التنازع على قوله تعالى في سورة والذاريات فتول عنهم فما انت بملوم وذكر فان الذكرى
تنفع المؤمنين ونقل عن المفسرين فيها قولين الاول ان المعنى تول عن اهل الكتاب واعرض عنهم فما تلام على ذلك والمعنى
التذكير فان الذكرى تنفع المؤمنين ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب الثاني ان المعنى تول عن اهل الكتاب واعرض عنهم وذكر المؤمنين
فان الذكرى تنفع المؤمنين قال وعلى القول الاول فيحتمل ان تكون الاية من باب التنازع فاعترض على هذا بان شرط باب التنازع

امكان تسلط العاملين الثابتين على المعمول المتنازع فيه ولهذا لم يجعل سيبويه كون بيت امرئ القيس من باب التنازع
المعنى قوله كفاني ولم اطلب قليل من المال او من المجاز ولذلك فما ذكره المانع ليس هذا موضع ذكره ابن ملكون وقد رد عليه
اذا تقرر هذا فالاية لا يمكن ان تحمل على التنازع لانه لا يمكن اعمال في المؤمنين من جهة الحيلولة بينهما بالفاء
وان تعمل كل منهما صدر الكلام وما له الصدر لا يعمل ما قبله فيما بعده **بل نقل** عن ابن عصفور انه قال الكلام
يقتضي ان ما قبل لا يعمل ما قبله فيما بعده فتنازع فان الفاء مانعة واستدل في منعه الى ما حكي من قولهم زيدا فاضرب قال هذه
الفاء السببية كالتي هنا لا فرق بينهما اذ المعنى تنبه فاضرب زيدا **وقال ايضا** ان العرب اتفقوا على تعلق يوم من قوله ان عذاب
ربك لواقع ما له من دافع يوم تمور السماء مورا بواقع مع ان ما لها صدر الكلام ولم يمنع من ذلك لفظ عدا **الاعلام بغير الاية** واستدل
نحو الذين فذلك العامل ان العذاب المكي جعله لم يقع في ذلك اليوم بل بعد ذلك في يوم البعث وهذا اعتراض قريب لان اليوم يطلق
على الزمان لا على جميعها وعلى هذا فلا مانع من ان يكون الاية السابقة من باب التنازع واستدل بعضهم في منع التنازع في
الاية الى ان ذلك يخرج على احد القولين في الجملة الاسمية الواقعة جوابا هل لها موضع من الاعراب ام لا فان قلنا ان لها
موضعا من الاعراب ينبغي ان لا يجوز التنازع لانه يشترط في باب التنازع ان يكون كل من العاملين له استقلال والا فالذي
كيف يقول بذلك فان النحاة جعلوا من [illegible] قوله تعالى افغير دين الله تبغون [illegible] من باب الاعمال مع صحيح الجزم فيه وكذلك قوله
واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله ثم ان شرط الاستقلال لا يجيء في المسئلة لم [illegible] بذلك بل من [illegible] ذلك
الاستقلال **لعدم** ابن الصائغ على ابن عصفور استدلالا [illegible] ابن عصفور على استعمال [illegible] بقوله [illegible]
ربك [illegible] مقاما محمودا وجعله لك دليلا فالعامل من جهة انه لا يجوز ان يتعلق ان ربك [illegible] يحتمل القصد لئلا
يلزم الفصل بين ابعاض الصلة بمعمول غيرها وقال الشيخ ابن الصائغ يمكن ان يكون الاية من باب التنازع بان يعمل الثاني
ويجعل في الاول ضمير يعود على ربك فهو كالترا وقد اجاز التنازع مع ان العامل الاول لم يستقل واما الذي كان
يقول **شيخنا الشيخ** في قوله تعالى ان كان يقول سفيهنا ويقول كيف يجعل هذا من باب التنازع ولا استقلال لكلا العاملين
وهل مثل هذا الجائز فيذكر ذلك على سبيل الاستحسان لا على سبيل التقييد للباب **قال** ابن الصائغ واقول ان من منع
كون هذه الاية من باب التنازع فلم يستند لا فيه من ان ان والفاء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع ما بعده
يعمل فيما قبله لكن كان ينبغي ان يمنع ما قبله من العمل فيما بعده من جهة صدريته واذا استقر ذلك وكان من شرط باب التنازع
تسلط العاملين على المعمول وعمله فيه كما تقدم في النقل عن سيبويه والعامل هنا اعني الاول لا يمكن ان يعمل في التنازع
فيه لما تقدم يقوي ذلك **ما ذكره** الحفاف في شرح الكتاب فانه قال فيه بعد انشاد قول الشاعر كاهو حجوا في الجبال
ولا يسبقه بالامر الحرب **فقال** لا يجوز ان يعمل ولي في الحرب لان لام كي تمنع ما بعدها ان يعمل فيما قبلها فتمنع ما قبلها
ان يعمل فيما بعدها انتهى **فاقول** ان من منع التنازع في الاية لم يات بشيء ان كان مستنده لان معنى قول سيبويه وغيره من
النحاة ان العاملين يشترط فيهما في هذا الباب امكان تسلطهما على المعمول انما يراد ذلك من جهة المعنى لا من جهة اللفظ
ثم ان الذي يقول بان كما تمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله تمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده ان كان من احاد النحاة فلا يخفى انه لا
يصح ان يقول ضربت ما زيدا كما لا يصح ان يقول زيدا ما ضربت وان كان من غيرهم فلا يعول عليه كيف ومن نقل عنه ذلك
وهو ابن عصفور قد جعل قول الشاعر قطوب فما تلقاه الا كانه زوى وجهه ان لاكه فوه حنظل وقول الاخر ولم
امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا من باب التنازع على اعمال الاول ولا شك في ان ناصب المفعول عند من ادوات
الصدر وكذلك جعل قول الشاعر الاهل اتاها على نايها بما فضحت قومها غامد منه اية على اعمال الثاني وكيف يعتقد

هنا وقد اشترط النحاة كلهم او غالبهم في هذا الباب ان يكون الجملة الثانية بالاولى تعلق اما بالعطف ونحو نحو قوله صلى الله عليه
وآله وسلم كما صليت وباركت وترحمت على ابرهيم ومن اثبات العطف في ذلك وكل منهما الوحيب ومسني فنوعكد شمس
مناف وهاشم **وقوله** وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع **وقوله** الهرابيك والاتباه يتبعن
لانت لبون بنو زياد **وقوله** انجوا واخشوا وادعوا الله متقيا عفوا وطاقة في الروح والجسد **وقوله** اذا كنت ترضيه ويرضيك
صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للعهد والغ احاديث الوشاة فقلما يحاول واش غير هجران ذي ود **وقوله** وكان
كان نتوفها حرى فوقها واستشعرت لون مذهب **وقوله** حقني كلا ذي زير زفوق غريه وغرة ممطول معنى غريمها **وقوله**
اذا نتوطار في مستخلق بجحت فداه عليه كالذئب **وقوله الاخر** هو يثني وهويت الغانيات الى ان شبت فانصرفت
عنهن امالي **وقول الاخر** جفوني ولا اجفو الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل **وقول الاخر** يرنوا الي وتعونن اصلا فرفي
الثانيات فارضيه وترضيني **وقول الاخر** سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا فسيان لا حمد لديك ولا ذم **حكى ابن**
النعمان نقل عن البغدادين اشتراط العطف في هذا الباب لا شك انه من العطف يمتنع ان يعمل ما بعده فيما قبله فاشترط
ذلك يحتج بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وبقوله تعالى اتوني افرغ عليه قطرا او قول الشاعر ولقد ارى تغني به سيفانه
يصبوا الحليم ومثلها اصباه ويقول الشاعر بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه علموا كيف ابكيهم اذا حفل القطين
وكل هذه الشواهد غالبها يرد على من منع التنازع في الاية **فكان** من بين وقع الكلام في قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان
لن يبعث الله احدا وانه يجوز ان يكون ذلك من باب التنازع ولا ان الموصول يمنع ذلك لا في الثاني والفعل الاخر فلا
يجوز التنازع لانه من شرط باب التنازع صحة عمل المهمل في المتنازع لانا نقول لا نمنع ان يعود الضمير على مثل ذلك
منه قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وقوله وان تعفوا اقرب وكان ابنه تقدم جواب الشيخ علاء الدين مثل ذلك في قوله تعالى
ربنا واتنا ما وعدتنا على رسلك وانه يجوز ان يكون من ذلك على تقدير على السنة رسلك واذا استقر جواز التنازع في
الاية فاعلم انه على اعمال الثاني والقاعدة في مثل ذلك اعمال الاول اذا طلب بحكمه ما حذف على المختار ان كان مما يجوز الاستغناء
عنه ولكن يبقى النظر هل يقدر ضميرا او ظاهرا او الاول او يقدر مضمرا لان ذلك شان باب التنازع **فان قلت** فيقدر ان له
متى كان الامر يكن شيئين وكان لا يسعهما هو الاصل وجب المصير اليه **قلت** نعم الامر كذلك الا ان منع ها هنا مانع يمنع
ذلك وهو انه اذا كان من باب التنازع وجب القول بان الاول فيه ضمير وساغ التشبيه لجملة الثانية بالاول ولم يفرح
جهة انه ليس منه فالقطا ولو لم يكن كذلك لاستحالة المسئلة ولم يمكن اخذه لا يستقيم لامرين **احدهما** انا قاطعون بنفي
الاحتياج اليه **والاخر** انه لا قرينة تشعر به ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة وان جعلته خبرا مستقلا لم يستقم
لامرين **منها** انك اذا جعلته خبرا لم يكن بد من ضمير يعود منه الى المبتدا لانه في معنى المغايرة ولا ضمير فلا يصح ان يكون خبرا
الثاني انا قاطعون بنفي الاحتياج اليه **الثالث** ان حذف المبتدا مشروط بالقرينة ولا قرينة فتبين اشكال الاعراب كذلك فعلى
ما يقال الضمير اذا وقع القطع موقع الضمير لما حذف المبتدا من اول الكلام فكان التقدير ثم يقضي بالحكم والحرب غير كما هو
موضع عليه فلما حذف المبتدا من غير قرينة تشعر به الى ظاهره مكان المضمر فصار بمنزلة العبارة فكذلك وهو وجه حسن
ولا يمنع مثل ذلك فان العرب يجيزون ان يكرمون كيلا اكرمه ويقتضي الى اكرم زيدا ان يكرمني فعدا وقعت فيها مقام الضمير
لان المعنى عن المقام مرتبين للعاملين تناعهم في مثل ذلك وعكسه ويحتمل ان يقال انهم استعملوا خيرا بمعنى لا كما استعملوا
لا بمعنى غير في ذلك شائع في كلامهم فكانه قال لا تاسف على من هذه صفته بعيدا كما استعمالهم غيرا بمعنى لا في قوله عمرو
غير ضارب ولا يقولون زيدا عمرو امثل ضارب لان المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف اليه ولكنه لما كان غير محمولا على لا جاز

فيهما ما لا يجوز في مثل وان كان بابهما واحدا واذا كانوا قد استعملوا فيها معنى لا مع مواقعتها اقل رجل يقول ذلك لا يعز التعريف
بعد عنه عند بعض الجمهور فلان يستعملوا الا في المعنى اجمعا فان قيل ما فائدة قوله معنى لا فلا بد له من اعراب من حيث انه اسم قيل
قلنا اعرابه كاعراب اقل رجل يقول ذلك فهو مبتدا لا خبر له استغناء عنه لان المعنى ما رجل يقول ذلك فان كان كذلك
صح المعنى من غير احتياج الى الخبر ولا استنكار مبتدا لا خبر له اذا كان المعنى يقوم بجملة مستقلة كقولهم اقايم الزيدان فانه
بالاجماع مبتدا ولا مقدر بعده ثم الزيدان فاعل به فهذا مبتدا لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير لما تم استقام لانه في معنى
ايقوم الزيدان وكذلك قول بعض النحويين في مثل ذلك وزال التبتدا وفاعل مضمر لا خبر له لاستقامة المعنى من حيث
كان معناه انزل هذا هو الصحيح فيه وقد ذهب كثير الى انه منصوب بانتصاب مصدره كانه قيل في ما انزل نزولا وهذا عندي
ضعيف لانه لو كان كذلك لوجب ان يكون معربا اعنا سقيا ورعيا ونحن نفرق بين سقيا ورعيا ولا يمكن الحكيم حلهما على اعراب
واحد وهو ان يكونا مصدرين مع ان احدهما معرب والاخر مبني والله اعلم **قال** ابن مكتوم في موضع اخر من تذكرته ما سوف
مفعول من الاسف وهو الحزن على متعلق يكون كذلك اسفت على كذا اسفا وحزنت عليه حزنا ولهفت عليه لهفا وليت عليه
اسى وموضع قوله بالحزن نصب على الحال والتقدير يقتضي مشوبا بالحزن وهو مرفوع بالابتداء ولما اضيف الى اسم المفعول وهو
مسند الى الجار والمجرور استغنى المبتدا عن خبر كما استغنى قايم ومضروب في قولك اقايم اخواك وما مضروب غلاماك
من حيث سد الاسم المرفوع بهما مسد الخبر لان قايم ومضروب قاما مقام يقوم ويضرب فصار كل واحد منهما
المرفوع به بمنزلة الجملة وكذلك اذا اسندت اسم المفعول الى الجار والمجرور سد الجار والمجرور مسد الاسم الذي يرتفع به كقولك
ايمرر بزيد وما يوسف على عمرو فلما كانت غير المبالغة في الوصف جرت لفظ المجرور في التوطئة اضيفت الى اسم
المفعول وهو مسند الى الجار والمجرور والمتضايفان بمنزلة الاسم الواحد سد ذلك مسد الجملة حيث افاد
على نحو ما يفيده قولك ما يوسف على زيد **قال** ابو حيان ومنه قول المتنبي ليس الا الكرام بعد سبقا
مرفوع عن السبق العراب **قال** ابن مكتوم في تذكرته ذكر لي شيخنا ابو حيان ان بعض الطلبة سال ابن الاخضر عن معنى
في قول الشاعر ومثلان قد قلت فانه ابن الاخضر ولا اصحاب الازدي فتردد في ... التركيب
وذلك ... ابن الابرش فقال له ابن الابرش قد اجاب لو عقلت **قال** ابن مكتوم وذكر لي شيخنا انه ذكره بعض الطلبة
وانه اجاب عن ذلك على الفور بما حاصله ان مثل الدبيلين فاعل فعل في بيت قبل البيت الذي هو فيه وهو قوله
الذبياني اتاني ابيت اللعن انك لمتني وتلك التي تستك منها المسامع ومثلان قد قلت فقال النبيل
اتاني فعوا ذلك المتنبي وهو يحكي بالرفع والنصب فمن رفع فظاهر ومن نصب بناها على الفتح لاضافتها الى المبني ...
نظير قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومثلما انكم تنطقون وقول الشاعر ومثل ما اثمر حماض الجبل واذا ما مثلهم بشر ومنع
الشريف منها غير ان نطقت ... جواب شيخنا وهو محكي من ابي الحجاج الاعلم وفي هذا الجواب نظر لما تم ...
كلامنا في المبني ... بناوه وانما ذلك مخصوص بما كان مبهما ... وبين ... وقد ذكرت ...
له بعد ما ذكرته فان كان ابن الاخضر اراد ذلك فهو مما ذكرناه وان كان اراد غيره ففكر في ذلك انتهى **قال** ابن مكتوم
سالني بعض الاصحاب عن نصب بين ومثاله في قول ابي الطيب المتنبي واقسم لو صلحت يمين شيء لما صلح العباد له شمالا
فاعربتهما تمييزين ثم ظهر لي بعد ذلك انهما حالان وذاكرت بذلك شيخنا الاستاذ ابا حيان فقال الحق كما قال شيخنا ابو جعفر
ابن النحاس عن نصبهما فقلت له على الحال كقولك اصلح للعطف لانا ... فالظاهر انه تمييز قلت ... التمييز الذي هو عن تمام
الكلام وهذا البيت منه على تقدير له لانه يكون منقولا من فاعل او مفعول على ... وهذا لا يصلح فيه ذلك ولا في قوله

لك تلميذا فقال بعض الجمع ان يعيد يصلح لك تلميذ فقلت له لفظ التلميذ هو الفاعل والمفعول هو التلميذ مكسد ولو قدرنا
يصلح لك تلميذا ... معناه معنى اصلح لك تلميذا **قال** وحكى لي الشيخ بهاء الدين بن النحاس ... الشيخ ابو حيان
خبر صلح وجعلها اسما فجاء صار ومعناها قلت له هذا الوجه ممن هو من اهل اللسان فيما علمناه فلا نقول بانه كلام
في تذكرة ابن مكتوم **قال** الشيخ جلال الدين ابو عبد الله محمد بن محمد بن عمرو بن الحلبي في شرحه الفصل الزمخشري واتبعه
الاول لقوله الكوفيين الرابع عشر جدته في المصادر في قول الحسن البصري كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل يجعل الكاف
في تكن ان يكون للمخاطب وان يكون للدنيا وكذا الضمير في لم تزل وتقديره على الاول كانك لم تكن بالدنيا وكنت
التشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي للحال ومثله كان زيدا قائم فتخطر ان التشبيه لا يمانع كان
ليس قول من قال انما تكون للتشبيه اذا كان خبرها اسما واما اذا كان فعلا او ظرفا او حرف جر فظن و...
بشيء لان ما ذكره من التاويل لا يتوا شكلا لادراكها على حقيقتها اكل فتقديره زال العقل الدنيا تشبه حالك
زائلا عنها وكان حال العقل الاخرة الكاينة عن حال العقل الدنيا حاله لم تزل في الاخرة والاول كما قال فاذا كان التعبير
للمخاطب يكون بالدنيا ظرفا وكان تامة وهو خبر كان واذا جعلت الضمير في تكن للدنيا فيحتمل ان يكون بالدنيا
ولم تكن في موضع نصب على الحال من الدنيا او على انه صفة لها وقعا اذا لم يحتمل ان تقع الثانية حالا لا يجعلها صفة تقدير
دنيا لم تكن ومنصبنا على الحال واما على تقديرنا والحال لكذا تقديرها **فان قيل** ان بالدنيا لا يتم به الكلام والحال فضلة **قيل**
ان من الفضلات ما لا يتم الكلام الا به كقوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين فمعرضين حال من الضمير المجرور ولا يستغنى
عنها لان الاستفهام في المعنى انما هو عنها ومما يبين ذلك ان حاجته قولهم ما انت بزيد حتى فعل لا يتم الكلام بقولك
ومما يبين صحة الحال الجواز دخول الواو فتقول كانك بالشمس وقد طلعت وعلى ذلك يحمل قول الحريري كاني بك تنحط
بل المخير وتحملها لا هذا هو الوجه ووجهه المطرزي في شرح المقامات كانني ابصرك الا انه ترك الفعل لدلالة الحال
وما ذكرته اولى لان ذكره اضمار فعل وزيادة حرف لا يحتاج اليه فيما ذكرته انتهى **ومن تذكرة** ابن مكتوم قال ابن جني فيما
نقله من خط ابيه انشدنا ابو علي لخالد الموصلي يهجو طفيليا لو طبخت قدر على فرسخ وانت ببغداد على الثور وكان يعرج
الثعد كل الورى بحل ما ضمه حضن جون وكنت في الترل اوفيتها يا عالم الغيب بما في القدور **ثم** سئلنا عن قوله
يا عالم الغيب بما في القدور اين موضع الشعر العنه فرجعنا اليه فقال هكذا قوله بما في القدور بدل من الغيب فقال فهما بمعنى عارف
الذي يتعدى لمفعول واحد والتقدير يا عالما بما في القدور مثل يا ضارب زيدا اخا عمرو وتقديره يا ضاربا اخا عمرو ولا
يكون بما في القدور مفعولا ثانيا لعالم الذي بمعنى عارف لانك تقول عرفت زيدا فتقول بما في القدور مفعول به تقول
علمت زيدا وعلمت بزيد **ومنها** قال ابن جني انشدنا ابو علي لبعض اصحابه قوله لا يطلقوا ان يزلوا منزلنا واخا الحرب
اطاق التنزلا ولم يذكر شيئا وقال لي ابن جني في وقت اخر **قال** ابن جني اكثر في الكتب عن الكتب الا ان تحقيقه فاطلقنا ...
ومنها قال ابن جني دخلت على ابي علي يوما وبين يديه كانون فقال الحكيم تبين من ضرب مثل كانون على اي شيء من جهة من
الكون وعلى اي شيء من جهة من كون الكانون فقلت اذا اشتقه من الكون تقول فاعول ويتوهمت في الاخر فقال فهو بعد ولا
كانون على هذا فعلون **ومنها** قال ابن جني سمعته يقول مبرمان يعتاد عليه ابا الحسن الاخفش ... تقول في قولهم
الطرف فقال ان كنت نقطت بها وحدها او لا فانك تحتاج فيها الى الوجهين اثلا بمثل هذا واحد والترقي على هذا
ثم دخلت الالف واللام في الاسم الذي يليها وقد حركت الضاد لالتقاء الساكنين بالضم للاتباع فانا ولينها
من الالف واللام قبل ان تحركت الضاد الثانية فانت تجعل الكسر ولا اجعل الضم لان التحريك الاول لالتقاء الساكنين

وهو لام التعريف لا يصح فيه اتباع لان التعريف من الثالث لا من الثاني فالقياس في الكبرى ما كان يعني ان الآخر منهم مثل
هذا وجهها قال الزجاج قال ابو علي الفارسي قال ابن خالويه بالكلام عن مسألة فيما عرف السؤال عنها اعلمه ثلاث مرات في
هو كيف تبني من وأى مثل كوكب على قراءة من قرأ فذا طرح التاء على تخفيف الهمزة والقاء حركتها على ما قبلها ثم جمعه
بالواو والنون ثم تضيفه الى نفسك فجوابها اتفق الاصل ووأى مثل كوكب فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار ووأا ثم خففت الهمزة فالقيت حركتها على الواو الساكنة فصار ووا فاجتمع معك واوان في الاول فقلبت الاولى
همزة فصار أوا ثم جمعته بالواو والنون فصار أوون مثل مصطفيون في الاصل فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار اواون فاجتمع ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار اوون مثل مصطفون ثم اضفته الى
نفسك فقلت اوويّ وحذفت النون لانها لا تجتمع مع الاضافة فاجتمع حرفا علة وسبق احدهما بالسكون فقلبت ياء
وادغمته في ياء بعدها فصار اويّ وهو الجواب قال ابن جني انشدنا ابو علي للمتنبي * من كل من ضاق الفضاء بجيشه * حتى ثوى فحواه
لحد ضيق * وقال لاصحابه كم جوابا في هذا البيت فقال بعض الحاضرين بحثه وقلت انا ستة فتعجبوا من قولي فقالوا اذكر
عرفنا كل ومن وجيشه والهاء المتصلة به وثوى فايها الآخر قلت الجملة من الفعل والفاعل وهي ضاق الفضاء لان من نكرة
غير موصولة لان كلا لا تضاف الا الى النكرة التي في معنى الجنس وضاق الفضاء في موضع الجر صفة لمن فقال الشيخ
هو كما قال قال ابن جني سئل بعضهم الشيخ ابا علي عن قولنا زيد منطلق فقال زيد معرفة ومنطلق نكرة والمنطلق هو زيد
نفسه فكيف كان معرفة ونكرة في حين واحد فاجاب بان العين واحدة والحال مختلفة ومعنى هذا ان منطلق هو زيد
عينا ولكن فيه بيانا عما الاخبار به مجهول عند زيد وهو الانطلاق قال ابن جني قال لنا ابو علي سقط على فكري الى الآن
شيء جيد يدل على شدة اتصال التأنيث بالكلمة وهو قولهم دحرجة وبابه ووجه الاستدلال انه قد ثبت ان
المشتق يجب ان يكون لفظه موافقا للفظ المشتق منه لانه لو كان مثله ولم يكن موافقا لما كان اياه ولم يكن احدهما ان
يجعل اصلا او فرعا للآخر وقد ثبت ان الفعل مشتق من المصدر فيجب ان يكون لفظهما متوافقا ولا مخالفة بين دحرج الذي
هو فعل ماض مشتق وبين دحرجة الا بالتاء ولو جعلتها منفصلة لزال الخلاف بينهما فدل هذا على شدة اتصال التاء
بها وللتاء تأثير في تغيير الكلمة الاترى انه لم يأت في الكلام مفعل نحو مكرم ويجيء هذا المثال مع التاء نحو مكرمة
المقبرة قال لبعض الحاضرين حكى فعل مثل ضرب يضرب وبحجه وقال التأنيث غير اكثر من التعريف والتنكير قال ابن جني قال لنا
ابو علي يحكي قولنا ان لم يفعل ما الفاعل في يفعل فيا الى المفعلات فان الشرط والمعنى عليه فما علها فقال الفاعل في
لم يفعل كلها مجموعها لانه لم تترك منزلة بعض اجزائه والدليل على صحة ذلك قول سيبويه زيدا لم اضرب وعمرو التي
لا يعمل ما بعده فيما قبله الا ان لم تترك منزلة بعض الفعل فعمل كما عمل لانه لم يكن بعده لو ولا الا ولا اشكال في جواز
لم تفعل والجازم لا يدخل على الجازم كما لا يدخل الناصب على الناصب ولا الجار على الجار اذا الحرف لا يكون وحده معمولا
ولا بد من هذا التنزيل ولكن لا علامة بالجزم ان في اللفظ وانما هو مجزوم الموضع قال ابن سكوت في تذكرته مسألة قال البحتري
الشمس طالعة ليست بكاسفة * تبكي عليك نجوم الليل والقمرا * اختلفت الرواة في رواية هذا البيت فرواه البصريون هكذا
ورواه الكوفيون الشمس كاسفة ليست بطالعة ورواه بعض الرواة تبكي عليك نجوم الليل والقمر برفع نجوم ونصب القمر
ورواه بعضهم بنصبهما معا وقد اختلف الخطاب للمعاني واهل العلم من الرواة ومن اهل المعرفة من النحاة في تقدير وجوه هذه الرواية
وقياسها في العربية فاما من روى الشمس طالعة ليست بكاسفة فانه نصب نجوم الليل بكاسفة وعطف القمر عليها و
تبكي يحتمل ان يكون في موضع رفع على انه خبر بعد خبر ويحتمل ان يكون في موضع نصب على الحال اما من الشمس واما من اسم

ليس ينصب نجوم الليل بكاسفة اشهر الجوابات واعرفها واقربها ما ذكره بعض العلماء ان الشمس لم تقو على كسف النجوم والقمر
لاظلامها وكسوفها بسبب هذا المصاب العظيم وقيل نجوم الليل والقمر منصوبان بتبكي ونصب الظرفان اي تبكي عليك مدة نجوم
الليل والقمر كما قالوا لا اكلمك سمر العشيرة ولا اكلمك القمرين ابن سعيد والقمران ونحو ذلك وهذا الاعراب يوافق
رواية الكوفيين الشمس كاسفة ليست بطالعة وقيل ان نجوم الليل والقمر منصوبان بتبكي ونصب الفعول به ومعنى تبكي تغلب
في البكاء فهو من باب المغالبة الذي على فاعلته ففعلته افعله بضم العين الا في باب وعدت ووعيت وفاتني
على افعله بكسر العين قالوا وعلى هذا يحتمل ان يراد بالنجوم والقمر السادات والاماثل كما قال النابغة * فانك
شمس والملوك كواكب * اذا طلعت لم يبد منهن كوكب * واما من رفع نجوم الليل ونصب القمر فان القمر مفعول
معه نحو استوى الماء والخشبة وهذا الاعراب ايضا موافق رواية الكوفيين وفي رواية من نصب نجوم الليل والقمر ان
المعنى تبكي عليك ونجوم الليل والقمر تبكي الشمس عليك مع نجوم الليل والقمر فحذف الواو وهو يريدها وهو اغرب
وجوه المقولة في هذا البيت واما رواية الكوفيين الشمس كاسفة ليست بطالعة فانها استعظم ان تطلع الشمس والكسف
لمثل هذا المصاب العظيم كما قالت الخارجية * ايا شجر الخابور ما لك مورقا * كانك لم تجزع على ابن طريف * قال ابن سكوت في
تذكرته قال ابن الطراوة في المقتضبات في قول سيبويه باب ما يحمل الاسم فيه على رفع ونصب كلامه في هذا الباب
صحيح وما صنعوا بافهام كثيرة يوقف عليها وعلى بعضها من كتب الشارحين وانما اوقع لهم الثقل توهمهم ان الواو
عاطفة ولم يعرضوا الجامعة بحرف وقد اشرت اليها في قوله ما شأن زيد ولا اخيه يقول ذلك ويقول لا زيد الا
مقتضيه في الواو واطرف ما رأيت من هذا الجهل بالواو الجامعة من شيخ هذه الفنون في الايضاح فانه ذكر القول
في التأنيث والتذكير فكان فيما ذكر ان التاء تختلف مع المؤنث من غير الحيوان وعدة منه ضربا ثم قال جمع الشمس والقمر
فادخله في باب ما يصف صفة التاء والاصل استعمالها ولم يفطن لما هو بسبيله من الواو الجامعة وان التاء لا تجوز
هنا البتة وانما احتجت بهذا لتعلم ان هذه الاصول التي اغفلت من اوكد الواجبات احكامها والاحد بما توجهه
فتضيفها والزامها وهذه الحال بعينها اوقع خواص اهل الاندلس في طرح الواو من قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذ قال
عاطفة فاختلفت ارائهم فيها وصنعوا اشكالها واستقوا على اسقاطها تقصيرا الى السلامة مما تختلف مع العجز بانفسهم
فتواطؤوا فيه بكلام ودين الحق على من لا يعلم ان لا يقتحم من تعقيده ولا يرسل في الباطل ثم لا استيمانا
والحقت عليه الا امتثالا انتهى قال ابن الفحام قال ذكر ابن الشفعى في كتاب بناء الرواة على ابناء النحاة ان القاضي ابن اسحق
سئل ابا الحسن محمد بن احمد بن كيسان ما وجه قراءة من قرأ ان هذان لساحران على ما جرت به عادة تلك من الآ
فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر قال فما علة بنائها قال لان مفردها هذا وهو
مجمل التثنية على الوجهين فاعجب القاضي ذلك وقال ما احسنه لو تقدم اي ما ستقطا ابن كيسان ليقوله القاضي وكذا في
سفر السعادة وسفير الافادة للامام علم الدين السخاوي مسألة سئل عنها علي بن زيد الفصيحي ابا محمد القاسم بن علي الحريري
قال ما يقول سيدنا ادام الله توفيقه في انتصاب نعطي بعض الشعراء وهو قوله * نعيرنا انا قليل عديدنا * ونحن صعاليك انتم ملوك
وعلى ما اذا اعطف قوله ونحن وعدنا في بحثه يعلي المتنبي وغيره من الشعراء نحو اسكر مقبلها او لبغيره بها وعلى هذا من الصفات
المشبهة باسماء الفاعلين الا فان الشريطة في الصفة المشبهة باسم الفاعل ان لا تكون جارية على فعل من فعلها نحو
حسن وكريم فان حسنا الكثير على فعل وكثير واشهر على فعل يسير وكثير ما قال العرب فيه مثنا ولكن هذا شرطها ثم باليقين
الجواب اللهم انا نعوذ بك من ان نقف كما نستعيذ بك من ان نعنت ونبرء اليك من ان نقصم كما نستعصمك من ان نتقحم ويتمكن

وذكر ابو نصر الحسن بن اسد الفارقي

بحيرة تشغل بالكيفيات عن الترهات وتنزهها عن التعلم للمباهات والمباراة ونسأله لكلهم ان يجعلنا ممن اذا رأى حسنة
رواها وان سمع عن سيئة واراها بحسنها انه ارحم الراحمين وقفت على السؤال الذي التمس تصحيحه هما ومجهة مصدرها
اذ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الاغلوطات ونهى عن تطلب السقطات والعثرات وكان ابن سيرين اذا
سئل عن شيء يكره الجواب عنه قال ليس لنا ما يليق بك هذا ودع هذا فانه كرهت ... ما ليس بحق انه من لبس لا ان
لم يأت بجنس ما التمس الاولى فيه من مسائل الكتاب واسولة الامتحانات ولا عيب على مجلة النحوي الذي يرضى كذلك عن لا يتعين ولا
يلتبس من الابيات التي جمع فيها التقديم والتأخير لضرورة الشعر وتقديره بحيث انا عا القصعا اليك ملوكا انتم ومنهم
عالة في جمع عايل المشتق من عال يعول وانتصاب صعاليك بوصلوكا صفتهم واما اسم يكن فالحمد الذي الفعل
منهما على اصل واضافة الى الفاعل لتقديمهما فهذا ما حضرني من الجواب ولعلي نكتب فيه من طريق الصواب قال النحاس وهما
انه هذا الجواب يستغنيها لان الملوك لا تكون صفة للصعاليك ... في تقديره صعاليك اصلوكا انتم ونحن لا
واما الصواب ان عالة يعني عالة الى الكثير واذا اشتملت كخبرنا باتا عالة ملوكا اي نعلم بطرح كلنا عليهم في حال التصعلك
صعاليك منصوب على الحال والعوامل نحن مبتدأ وانتم خبره اي نحن مثلكم مثل كيف خبرنا قال الله تعالى وازواجه امهاتهم
قول النحاة ابو يوسف ابو حنيفة ... الشعر تقدير انا عالة ملوكا صعاليك ونحن انتم وفي قال ... مثل قول
ابنة ابي الشكل سلع ثاو مثلها عيرها عابلها وطالت الميسورا الى انتفت الخبر يا حملت فاذنا بها من السلم
واما اسم ولكن الحمد ... فانهم اجروا هذا المجرى يجري الصفة المشبهة باسم الفاعل وذلك احبت في قوله وبنات عدة
بذنا بعيش احبت الظهر ليس له سنام يجري في الظهر الربع والقصب في الخبر وكذلك تقول في مؤنث احمر مررت برجل حمراء
جاريته كما تقول حسنة جاريته اجروا احمر له مجرى حسنة وشبهته هذا بالصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تذكر وتؤنث
وتثنى وتجمع وانها تدل على معنى ثابت وشبه افعل التفضيل ايضا بالصفة المشبهة اذا لم يكن معه من وكان صفة لما
ذكرنا محو احبت وفي سفر السعادة ايضا هذه مسائل جرت بين ابي جعفر النحاس وبين ابي العباس بن ولاد وبعث قولهما الى
ابن بدر ببغداد وما الذي على ابي العباس على ابي جعفر بيان مفرطا وكان لاتقن وقال الشيخ ابو القاسم الكاتب ...
تعقبت على هذه المسائل والخبط بها غاية الاعتباط ابو جعفر النحاس ببيان في كلامه طريق النحاة وابو العباس اولى كان
وصدق ... وستقف من كلام الرجلين على ما يدلك على صحة ذلك ابتداء ابو جعفر قال لابن ولاد وكيف تبني من
برجوا اضللت واضليت واصلوت قال ابو العباس اما اضليت فابرجيت واما اصلوت فابرجوت واما اضللت فابرجوت
ابنه قال ابو جعفر هذا كله خطأ اما ابرجيت في اضليت فلا يعرف في كلام العرب افعلت والذي ينبغي ان يقول في اضويت اضلليت
لان من زعم ان الالف من جعفر زائدة لزمه ان يقول هو فعلل وان يقول في ضرب ضب ولا يقول احد قال النحاس هذه العبارة
في فعل لان من زعم ان الراء في جعفر زائدة ليس مجيد لا انه يجوز ان من الناس من يقول ذلك وكان الصواب ان يقول
اذ لو زعم زاعم ان الراء من جعفر زائدة ثم قال ولما ابرجوت في اصلوت واضللت ما عجب في الخطاء من الاول لانه لا اعلم
خلافا بين النحويين ان الواو اذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثة من الفعل انقلب ياء كما قالوا في اضلت من غزوت اغزيت
وفي استفعلت استغزيت والوجه عند ابي جعفر انه لا يبنى من هذا الا اضللت فيقال ابرجيت كقولك اجوليت فان امرحل
احمرت احمر احمرارا فانا احمر الا انك تقول في ابرجيت ابرجى وتدغم في احمر يحمر وهو كثير في كلام العرب نحو ابيضضت
واصفررت قال محمد بن يزيد انما قال في اضليت ابرجيت بالياء لانها بدل من الواو وابدل من الحرف الذي يعني البدل
والزايد مثل على لفظه قال النحاس هذا الخطأ لان هذا الوجه لا قبل في باع وقال له من قال قال ابن ولاد جوابه في

رفعت

اضلوت ابرجوت في اضللت ابرجوت ابنه فانه تمثيل على الاصل قبل الاعلال لسبيل كل مثال ان يتكلم بالمثال على الاصل
ثم ينظر في اعلاله بعد فاضللت على الاصل ابرجوت على الاعلال ابرجيت ومن قال كينونة فعلولة ذهب الى الاصل
ومن قال فيعلولة ذهب الى اللفظ واذا بنوا مثال العصفور من غزا قالوا اغزوو فالقراءة تركه على هذا ولا اعلاله وسيبويه يعلله
بعد ذلك فيقول اغزي وقال ابن بدر قال ابو جعفر لو كان ان يكون ابرجيت افعليت الحق لا تقول الماسبقت لا معنى له ولا
للاتيان به وبعده قال النحاس قال ابن بدر في ابرجوت انه تمثيل على الاصل غير صحيح لان ذلك لا ينطق به في الاصل كما نطق بكينونة
كما قال يا ليت انا ضمنا سفينة حتى يعود الوصل كينونة وانما بالاصل فلا يصح تمثيل على اللفظ كقولك في عدة انه فعلة ولا تقول
علة وفي عدات فعلات ولا تقول علات ثم انه لم يكتف بتمثيل الاصل والقياس فيما يجب ان ينطق به فاقتصر على تمثيل الاصل
وترك ما ينبغي ان يمثل المسئلة الثانية قال ابو جعفر ما الوجه في هذا الفتى قال كيف تقول ضرب زيد قال كيف تتعجب من هذا الكلام
فقلت ما اكثر ما ضرب زيد فقال فلم لم يجز التعجب من المفعول بلا زيادة كما جاز التعجب من الفاعل بلا زيادة فقلت لان التعجب يكون
في الفعل غير لازم فاذا قيل الوجه الى باب التعجب فيجب ان يجعل الفاعل مفعولا كما تقول قام زيد ثم تقول ما اقوم زيدا فنقل الى
مذهب الخليل نحو ما اقوم زيدا فاذا حصلناه الى الا ترى فاعل لم يجز ان يتعجب منه حتى تزيد في الكلام لانه لا فاعل فيه فقال
لكن يجعلوا التعجب منه في حال الزيادة من ان يكون كان فاعلا في الاصل او مفعولا فان كان مفعولا في الاصل فقد تعجبت
بانا لا نتعجب الا من الفاعل وان كان فاعلا فقد لزمك ان تتعجب منه على ما قدمت من القول فلا زيادة فقلت ان الزمخ
ما الواقع لا ترى انه لو كان مفعولا في الاصل فقد نقض قولك فيما لا اعقلت ان لا اتعجب منه الا على كلام اخر
يلزمني ان اتعجب منه فالاتيان بالفعل الذي لم يكتمل ما لا يلزمك فيه ولا يفترض فيها واما قولك اني لا اتعجب منه الا بزيادة
فليس يخلو التعجب منه من ان يكون فاعلا في نفسه او على الزيادة فان كان فاعلا فقد لزمك ما الزمتك وان كان مفعولا فقد
الزيادة فقد تعجبت مما لم اسئل عن التعجب منه فان قلت اني انما تكلفت التعجب منه وتعجبت من الزيادة التي لم تسلني التعجب منها لانه
لا يجوز التعجب منه اذ كان مفعولا قلنا ولم لا اجبت ذلك العصور في هذا اذا سئلتك لا اتعجب منه فتعجبت من غيره وهي الزيادة
فقلت فاجيبك فيما سئلت من الكلام لا يجوز ان يتعجب منه فليس لا فادتنا اياه معنى قال وقد نقضت العلة التي اعتللت بها
في منع الجواز وهو انه مفعول وتعقيبا ان ذلك فاسد فان كان تعجبه زيادة ترد قلت هذه المطالبة كما انك تتعجب المفعول
ما بيننا من ان المفعول لا يتعجب منه بنحو على انكر هذا ان يتعجب من المفعول كما تجعل الفاعل مفعولا وهذا محال قال
عن انا قلنا انجعل الفاعل مفعولا ساغ لنا ذلك في الفاعل اذا تعجبنا منه ولم يكن في الاصل مفعولا كان ذلك العطار منها
قام مقامه وهو ما لم يسم فاعله وان لم يكن في موضعه ولا في مقامه قلت هو وان قام مقامه فانا نخرجه كما
عن الفاعل نحن نعلم انه مفعول في الاصل لكن فيما اقمته مقام المفعول قالوا فان اقمنا مقام المفعول فان الذي الفاعل هو الحدث
للفعل ولم يكن له من يقوم مقامه فقال تعلمنا بهذا القول انك لا تتعجب منه على حال من الاحوال بزيادة ولا بغير زيادة
فانك اذا زدت فيه فهو مفعول في الحقيقة اللهم الا ان تكون تزعم انك لم تتعجب منه البتة وانما تعجبت من غيره ونحن لم نسئلك
عن التعجب من غيره قلت هذا الذي الزمتنيه من هو للمعقول ملزم لهذا القول انك لا تتعجب منه على حال من الاحوال بزيادة
لا بغير زيادة بيني بحمد الله لا يجوز ان تقول ما احمر زيدا فاذا زدت فيه وهو التعجب فقلت ما اشد حمرة زيد فقال انما تشبه
احمر ونحوه باب الثلاثي وتشرطا فذلك انهم قد اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا او لا خلقة وذلك
ان الخليل زعم في قولهم ما احمر زيدا وما اشبهه انهم لم يتكلموا به لانه صار عندهم بمنزلة اليد والرجل لا تقول ما ايداه
ولا ما ارجله فقال انا بالثلاثي في هذه العلة فقلت بان يقول الخليل الفرق بين هذين وشبهت بشيئين غير مشتبهين قلت هذا

الكلام فيه تطويل لانه انما شبهته بالالوان من اجل انهما لا يجيئان ولكن يلزم اذا شبهته به من جهة ان اشبهه
من كل الجهات فانا اقول له اذا سال كيف تتعجب من قولنا انطلق زيد لا يجيء مختصا فلا يجيء فهذا كما لا يجوز ما احمره
فهل يلزم من ان اكون شبهته بالالوان بغير اللون وانا انما شبهته به من ان هذا لا يجيء كما ان هذا لا يجوز واما قوله
على ان الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا او خلقة فاستثناؤه ما لم يكن لونا او خلقة من اعجب الكلام لانه لا
الامر الثلاثي او مما يكون اصله الثلاثي ثم زيد عليه مثل اعطى وشبهه فانه لا يعرف في الالوان فعل ثلاثي فكيف يستثنى
ما لم يعرف في الكلام واما ما كان خلقة وهو ثلاثي فلم يترك التعجب منه عند الاخفش الا ان اصله اكثر من الثلاثي وذلك
عور وحول فالاصل عنده اعور واحول واعوار واحوال فقد رايناه ثلاثيا ولم نعدها اصلا استثنينا من الثلاثي ولكن
من الثلاثي فانه قيل عور وحول فلما كان يقال فيهما فعل فلم تنقلب الواو الفا لحركتها وانفتاح ما قبلها علمنا عور وحول يدل
على ان اصله اعور واحوال واعور واحول على الذي تقول في هذا انه لم يتعجب منه وهو ثلاثي لانه لا يعرف اصله وهذا القول مشهور من
قول الاخفش **قال** اما قوله انه استثنى اللون والخلقة من الثلاثي انه من اعجب الكلام فليس في التعجب لانه انما استثنى
من الثلاثي لانه قد يأتي في معنى الخلقة ما يكون فعله ثلاثيا كقولك عمي الرجل فاستثنى ذلك لهذه العلة **واما قوله**
زيد لا يجوز ان يتعجب منه فهذا نقض لما قدمه وذلك انه ذكر ان الفاعل يتعجب منه وجعل ذلك علة التعجب منه
انه فاعل وجعل علة الامتناع من التعجب ان يكون منفعلا فقد ابطل ان يتعجب من زيد في قولك انطلق زيد **قلت** له انما
من الثلاثي لانه قد يأتي في معنى الخلقة ما يكون فعله ثلاثيا كقولك عمي الرجل يدل على انه لا يتعجب منه اصل عور وعميت
اصله عند النحويين اعور واعوار ولعل كان منعنا ان تتعجب من انطلق زيد فهذا شيء قد اجمع النحويون على منعه الا بزيادة فما
معنى انكاره ما اجمع النحويون عليه **واما قوله** انه ذكر ان الفاعل يتعجب منه وجعل ذلك علة للتعجب منه وهو انه فاعل لم
نقل انا تعجبنا منه لانه فاعل وانما قلنا انه لا يتعجب من المفعول وبينا ذلك فاما الفاعل فانه يتعجب منه في اكثر المواضع
الا ما منع الفاعلية في قولك انطلق زيد ان يتعجب منه لان انفعل تعجبا منه ثلاثة احرف فلا يجوز ان ينقل الا بزيادة نحو قولك
ما اكثر انطلاق زيد وما اشبهه **قال الخطيب بن محمد** احكى ابو جعفر علة قياسية في التعجب فقال انما معنى التعجب ان يجعل الفاعل
ونحن نجعل الفاعل مفعولا ثم لا يكون تعجبا من فاعله واجلته فنجد معنى التعجب موجودا كقولنا اجل الله وعز الله على
ما اجل الله وما اعز الا على معنى الخبر بانه صار عزيزا وهكذا اعظم شانك وعلى جن له اذا لم ترد الخبر قال تعالى كبرت
كلمة تخرج من افواههم وقال تعالى كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون وقال ساعدة هجرت غضوب وحب من يتجنب
الحي ما اجتنبها متجنبه وقال الشاعر لم يمنع الناس منهم ما ارادت ولا اعطيتهم ما ارادوا احسن ذا ادبا انحي احسن بهذا
ادبا **وقد حكى** النحويون من اللفظ ومعناه التعجب سبحان الله ولا اله الا الله وشهدته وفقهت عبد الله وشهر وانت حسيبه
هل لا يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس وقال هذا الرجل تعجب بالكلام فعنانه لخطاب كلي بال
بدني مكم ادلى واكفني من سلسلة المقانب واحتج علة اخرى قياسية فقال لا يتعجب مما لم يسم فاعله لانه لا فاعل فيه
فيبطل هذه العلة قول العرب تعجب زيد ما اجهده وما اعنيه وما اشبه ذلك **قال** اما قوله اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه
بلا زيادة ما لم يكن لونا ولا خلقة من اعجب الكلام ثم قال لانه لا يتعجب الا من الثلاثي او مما يكون اصله الثلاثي ثم
عليه مثل ما اعطى وليس في قوله انما يتعجب من الثلاثي دليل على انه اراد لا يتعجب الا من الثلاثي الا انه ان مثلا
لو قال انما صلوة الظهر اربع لم يكن في قوله دليل على ان غيرها من الصلوات لا يكون اربعا انما قال انما في ايجاب
لم يكن هذا دليلا على ان غيرها لا يكون فيه رفع العشر **قال** التفاوي لا يخفى على اهل ... هذا الرجل بحيلة على

جعفر تخطيطه فيما تكلم به الا انه يتعول في قوله انما يتعجب من الثلاثي دليل على انه اراد لا يتعجب الا من الثلاثي
ان هذا كلام ابي العباس واخذ في الجواب عنه وهذا انما هو كلام ابي جعفر واما ابو العباس فانه قال اجمعوا على ان
يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا او خلقة فانكر عليه ابو جعفر استثناء اللون والخلقة من الفعل الثلاثي لان
الالوان ليس فيها فعل ثلاثي ولو قال ابو العباس انما يتعجب من الثلاثي لاختصر التعجب في الثلاثي وليس هذا
كقوله انما صلوة الظهر اربع لان ذلك يمنع ان تكون اقل من اربع او اكثر **وقوله** احكى ابو جعفر علة قياسية في التعجب فقال
انما معنى التعجب ان يجعل الفاعل مفعولا قال ونحن نجعل الفاعل مفعولا ثم لا يكون تعجبا من فاعله واجلته
وهذا لا يلزمه لانه لا يقل لا يجعل الفاعل مفعولا الا في التعجب انما قال ان قولك ما احسن زيدا اخرجت فيه الفعل
كان لازما فجعلته متعديا وكان الاصل حسن زيد فصار فاعل حسن مفعول احسن **وما اكده عليه** من الكلمات التي معناها
التعجب لا يرد عليه لانه انما تكلم في التعجب المبوب له الا ترى انه من تكلم في باب التاكيد لا يرد عليه لا يجيء نفسه
من التوكيد وما اشبه هذا **ثم قال الخطيب بن محمد** وقوله مثل ما احلى وما اشبهه كذلك في العبارة كما قال لا يجوز التعجب
من قولنا انطلق زيد كما لا يجوز ما احمر زيدا فضلا فقال لا يجوز كما لا يجوز ان يصلي الظهر ثلاثا ولا المغرب اربعا فانه
اظهر **قال** التفاوي واكثر هذا من ذلك انما شبهه ممتنعا في التعجب يمتنع فيه وانه يتعجب من القبيلين باشد ونحوه ثم قال
محمد بن يحيى عن ان بعض النحويين قال لا يجوز التعجب من افعل الا على شريطة قال اما قوله انه فلا يعرف في الالوان فعل
ثلاثي فقد قال سيبويه ادم يادم ادمة وادم يادم وشهب يشهب شهبة وقهب يقهب وكهب يكهب وصدي يصدى
صداة وسمد يسمد وانشد للعجاج سودت فلم املك سوادي وتحته قميص من القوهي بيض بنائقه وقال غيره وذيب عينه
ذراءة والذراءة البياض وقال الراجز وقد علتني ذرأة بادي بدي وريثة تنهض في تشددي وقال الشاعر العقلت
عيناك يا ابن مكعبر كما كل ضبي من اللوم ازرق **واما قوله** انما ذكر ان الاخفش التعجب من عور وحول لان اصله اعور واحول فهذا
ما عليه اهل العلم لانهم يجمعون على ان الاصل الثلاثي وما فيه زيادة فرع نحو اصل الاسماء والافعال قال سيبويه واما ما
واشتقاقه من اصوات الاشياء **قال التفاوي** وهذا لا يلزم ابا جعفر لانه رد على
الاخفش لا عليه وانما يلزم لو نقل عن الاخفش ما لم يقله وانه فان ما ذكره عن سيبويه لا يلزم منه تخطئة الاخفش فيما ذهب اليه
لانه لم يقل ان عور ماخوذ من اعور وانما ان تحويله ماخوذ من احول واحوال وانما قال انه يتعجب منه كما لم يتعجب من ذلك
هذا **ثم قال الخطيب بن محمد** واما قوله وقد كان من الثلاثي فانما قيل عور وحول فقيل فيه الا به فالقلب فيمن ابوهم واما صحت الواو
لانهم ارادوا بها ان المعنى انما ارادوا باحول فاحول مجاز لان الاصل فعل افعل ولا افعال الا ترى انهم قالوا احتال واحتاجوا
واقتادوا بالاعلال لما انهم احتجوا بهذا واستعجلوا فقالوا اجتوروا واعتونوا واحتوشوا لانهم ارادوا معنى تجاوروا
وتعاونوا وتحاوشوا الا ان احدها اصل الاخر فكذا عور وحول يدل على هذا انا ارادوا فيه هذا المعنى اعلوه فقالوا غار
زيد عينه ... **قال** واما قوله فتقلب الواو لحركتها وحركة ما قبلها فيلزمه ان يقول في اذا لواد لا تحركتها وحركة ما قبلها
والوجه تحركها وانفتاح ما قبلها **قال** واما قول الاخفش فانما اراد ان افعل وافعال الاصل في الاستقبال الا انه تحول
ماخوذ منهما وهذا قول سيبويه من حيث كما استغنوا عن افتقر بافتقر والمستغنى به هو الفرع والمستغنى عنه هو الاصل **قال**
التفاوي قوله ان الاخفش اراد انما الاصل في الاستقبال الذي استقبال فيه عور وحول وليس هذا ما قاله بمعنى ما قال سيبويه في
حول وحوز ثم استدل لخطائه فقال العلي ان افعل وافعال انما طردا في الالوان نحو اسود واسواد وابيض وابياض واصفر واصفار
الا ان افعل اكثر لانه الاصل في الاستقبال **قال** واما احول فهو من باب الادواء لا الالوان والعيب اشبه بالادواء

ولكن افعل وافعال في باب الالوان والادواء كثيرا لانك تقول في اجرب اجربات ولا في اجذم اجذمات واما ما يجري مجرى الالوان
نحو جرب وصلع وشتر وعور وسواد حول في ... الالوان الا انهم يشبهون الشيء بالشيء اذا قاربه فيقولون حول وعور
كما قالوا ابيض وخضر وزرق ولا تكاد تجد في الالوان اسما على فعل فلا يقولون حمر وصفر ولا شهب قال فهذا يقوي ان
العيوب مخالفة الالوان التي لا يمتنع فيها افعل وافعال لا يمتنع من الالوان لانه ... واما العيوب فاقرب الى الالوان
وهكذا ذكر سيبويه قال محمد بن يزيد انما لم يتعجبوا من ضرب ونحوه واشباهه الا بالزيادة كراهة ان يلتبس في قولهم ما اضرب التعجب
فعل الفاعل وفعل المفعول وذلك انهم فرقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير التعجب فارادوا ان يفرقوا بينهما ايضا
في التعجب فلو قالوا في ضرب زيد ما اضرب زيدا لالتبس فعل الفاعل بفعل المفعول فاتوا بالزيادة ليصلوا الى الفرق بينهما
فان قال قائل فقد قالت العرب في جن زيد ما اجنه وهذا يبطل ما قلت قيل له ان قولهم ما اجنه محمول على المعنى ... فيه
بما حمل عليه الا ترى انه اذا جن زيد فهو مجنون داخل في حيز الاوصاف التي لا تكون افعالا وانما تكون خلقا لا الافعال
بغير اختيارهم مثل كريم فهو كريم ولئيم فهو لئيم لا يفعلها الموصوف فكذا جن زيد فهو مجنون انما هو خصلة في الموصوف
لا اختيار له فيها فاجري مجرى ... فهو ... وبليد فهو بليد اذ كان ذا خلاف ... والدليل على صحة هذا ان العرب لا يتعجب
... لا يقولون ما احمقه ولا ما انوكه ولا ما افطنه ويتعجبون من احمق وارعن والد وانوك فيقولون ما احمقه وما ارعنه
وما الده وما انوكه لان احمق بمنزلة بليد والد بمنزلة ... وانوك بمنزلة ... محمول على المعنى فكذا جن زيد محمول على الكلمة
لان العرب تشبه الشيء بالشيء وتحمله على الكلمة اذا ... فمن ذلك قولهم حاكم زيد عمرو ويرفع الاثنين جميعا لان
كل واحد منهما فاعل قال احمد ... بعلامة التانيث ... الحقيقة ... وقال القتال ... تكثرت ...
على ... التي ... لان ... في ... وقال ... تلبثت الا ... في ...
لان الطيب ... قال التماري ... لا فاعل له فهو في المعنى يجب من الفاعل الا انه
حيث انما بقي الجنة قال محمد بن يزيد فان قالوا ما ... ما استرقى ... وهذا دليل على انه يجوز ان يتعجب من ضرب زيد قيل
له ليس في هذا دليل على جواز التعجب من ضرب زيد لانه يجوز ان يكون ما استرق ... ويكون محمولا على ما قدمنا
ذكره في جن زيد فيكون بمنزلة ... فهو ... قال ويجوز ان يكون ما استرق ... من ... ای حسن الحال في نفسه
... بما له ... ای حسن الحال في جسمه ... وشبه ... اهله ... فيكون ... معنى ...
لم يتعجب منه على هذا كما قالوا ... ما ... لحم كاسر ... وكسوة فيكون ما استرق ... على
غير ... قال المبرد قال ابو جعفر ... قولهم ... شيئا اذا ... ولا يعود ... قال
ابو العباس ... اسم موضوع للدواهي ... والامر العظيم قال ابو جعفر وقد قالت العرب
اذ ... فنطقت بالفعل ثم صرفا ... فقالوا في الادغام ... والكسر ... ونحو ...
... قال ابو العباس التصريف فيها دعوى تحتاج الى برهان قال ابو جعفر لا يحتاج ... ينظر من الصناعة
... يقول انت ... ومثله ... قال ابو العباس هذه الاشياء لا تحمل
قياسا ولا ... بعض ... من العرب ... ان تقول ... قياسا على ... يقيم
... انما ... من العرب ... قال ابو جعفر ليس هذا قول الصحيح من
... لا يمتنع القياس في شيء من الصناعة على ... فتقول ... كما قلنا ... ولو كان الا
الا بما نطقت به العرب ولا ... بطل اكثر الكلام ولا يجوز قياس ... على الصناعة

قال ... لا ... حتى ... ولا ... وكان ... ودع ... وودع
استغنوا عنه بترك ... وكان بعض العرب يقول الودع ... على القياس فلا ... ودع لانه ...
قال ابو العباس انما ... بعضا ... وانما ... العرب ... وتمنعه في نظيره واما قوله
ان هذا ... الاعتلال ... قال ابو جعفر هذا ... ان ... قلت ...
... لم ... هذا ... وكلام ... لازم ... القياس ... الاعتلال ...
لم يقع منه ... قال ابو جعفر ... والجواب ... هذا ... تقول الا ...
مثل ... قال محمد بن يزيد قال ابو العباس لا يجوز ان يتعجب من ... لان العرب ... صلى الله عليه
اهل العلم لان ... وصف ... فعل ... وضع في كلام العرب ... الامر العظيم ... حكم الاسماء التي ...
جارية على فعل واذا كان ... المعجزات ... فعل ... الاسماء ليست ماخوذة من الافعال وانما الافعال
... مشتقة لا ... ان يكون في الكلام اسم ... والدليل على هذا انه ليس احد من العرب ... لا
... نحو ... ولا ... الاوصاف التي ليست جارية على فعل نحو
... الاسماء ... جارية على فعلها ... الاوصاف فما لا يجوز ان يبنى فعل
فعل لان هذه الابنية ... كانت ... الافعال ... جارية على الفعل واذا كان ... الفعل لا يجوز ...
... الفعل ... لا ... ولا ... الاد ... وقد
اذا ... الاد ... الاد ... لان الاد جار ... الفعل ... الاد ... قال ابو جعفر ...
... والذين يقولون ... في ... بمنزلة ... اذا ... قيل لنا كيف ...
من ... لانه لا ... الامر اسم غير مشتق من فعل ولا ... يكون ...
... الفعل ... بمنزلة ...
... الاد التي هي الامر العظيم بمنزلة ... التي هي ... فكما لا يجوز ان ... كذلك
لا يجوز ان ... الاد ولا ... لا يكون ... البتة ... اهل العلم باللغة ... كيف
... الاسماء انما ... لان الاسماء ... كيف ... قلنا
من الفعل الذي ... اسم ... قال ... فان قيل ... قلنا
لا يجوز لانه ليس ... الفعل ... سبيل الاسماء التي ... مشتقة ... الا
... الاسماء التي ... على فعل ...
الا ... به العرب لا ... بطل اكثر الكلام ... اللغة لان ... الكلام ... قياس ...
فان قيل كيف ... قلنا العرب ... من هذه الاوصاف ...
... الا ... يقولون ... ولا ...
ولا ... ولا ... الاد ... الاصل ... كان ... فتقول ...
... الاسماء ... على هذا ...
... قال الله تعالى ... كونوا حجارة او حديدا ... كونوا ...

وقال الشاعر: اتانت بعدما قد علمت ولاية * فكن جوذا فيها نخون ونسرق ، فان قال فكيف يقع من طريق ما يحكم عليه اهل
اللغة من التصريف والابنية قياسا ان يتكلم به قيل له اذا تكلفنا ذلك [illegible]
ولا علة وانما هو فضلة [illegible] لا تكون الا على فعل يفعل فيكون الفعل منه [illegible] فيكون اذ ذاك بكسر الحجرة
كقولك [illegible] فان شئت قلت اذ ذاك بكسر الحجرة والذال كقولك مثل هذا وان شئت قلت ابد كما تقول [illegible]
على هذا هو القياس الذي يحمل عليه وبالله التوفيق. المسألة الرابعة سئل ابو العباس كيف تقول مررت برجل اسهل منه
اشد سواد الطرة قال ابو جعفر في هذه المسألة وجوه اجودها ان ترفع فيها [illegible] فتقول مررت برجل اسهل منه الغلام
اشد سواد الطرة وانما قلنا ان هذا الوجه الجيد لان سيبويه قال اعلم ان كينونة الالف واللام في الاسم الآخر اكثر
واحسن من ان لا يكون فيه الالف واللام لان الاول [illegible] الالف واللام وغيرها هاهنا على حالة واحدة [illegible]
ان الاول لا يتعرف بدخال الالف واللام في الثاني الا ترى انك تقول مررت برجل اسهل منه الغلام اشد سواد الطرة
انه لم يتعرف اسهل ولا اشد فاختير دخول الالف واللام [illegible] وان شئت جئت بالهاء فقلت مررت برجل
حسن غلامه اشد سواد طرته قال ابو العباس في هذه الاجوبة [illegible] النحويين اجمعين [illegible] فيها جواب عما
سالناك عنه [illegible]
[illegible]
على هيئتها اذا [illegible] قال ابو جعفر اما قولك مررت برجل اسهل منه الغلام اشد سواد الطرة فهو بمنزلة قولك مررت برجل الحسن
الغلام وما اشبهه وهو كثير في كلام العرب انشد سيبويه: اهوى لها اسفع الخدين مطرق * ريش القوادم لم تنصب له الشبك
فقوله اسفع الخدين بمنزلة اسهل منه الغلام واما قولك مررت برجل اسهل منه غلام اشد سواد طرة فاسهل مرفوع
بالابتداء ومنه غلام [illegible] والجملة في موضع [illegible] وكذا الجملة الثانية كما تقول مررت برجل اسود غلامه احمر ابوه وهذا اشهر من ان
يحتاج الى ان يستشهد له ونظيره قوله عز وجل ام حسب الذين اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين امنوا وعملوا الصالحات
سواء محياهم ومماتهم على قراءة من قرأ بالرفع وهو احسن وكذلك الرفع في المسألة احسن [illegible]
هذا الحكم واما قولك مررت برجل اسهل منه غلام اشد سواد طرة [illegible]
باسهل وكذلك الجملة الثانية كما تقول مررت برجل احمر ابوه والرفع اجود [illegible]
على الفعل ونظيره القراءة سواء محياهم ومماتهم [illegible]
واللام على مذهب سيبويه فقد ذكرنا قال ابو جعفر وكان سيبويه قال كينونة الالف واللام في الاسم الآخر اكثر واحسن ثم
جعله في غير موضعه [illegible] من اهل العلم [illegible] الموضع الذي يجب الالف واللام في
الآخر [illegible] قال سيبويه وتقول فيها [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

سؤله

نحو كريم وكريمة ولئيم ولئيمة واحمر وحمراء واعرج وعرجاء والفاعل الذي هو اشبه به نحو ضارب وقاتل ومكرم ومستخرج
والاول غير جار على الفعل الموصوف ولا يقع باختياره والشبه الذي بينهما في اللفظ انك تقول مررت برجل ضارب زيد
برجل حسن الوجه فيكون كقولك مررت برجل ضارب زيدا وكذلك مررت بامراة حسنة الوجه كقولك مررت بامراة [illegible]
زيدا وكذلك مررت برجل حسن وجهه كقولك مررت برجل قائم ابوه فهذه الصفة التي قال سيبويه وكينونة الالف واللام
في الثاني احسن واجود الا ان هذه الصفة لا تعمل الا فيما كان منها او من سببها واسم الفاعل يعمل فيما كان من سببه و
غيره فاما ما كان من الاوصاف على [illegible] التفضيل [illegible] سيبويه فانه لا يعمل الا في
نكرة وينصبها على التمييز هذا احسن منك وجها واكثر منك [illegible] وان شئت [illegible]
حذفت الفضل وانت تريده كما تقول انت خير ابا تريد منه قال الله تعالى هم احسن اثاثا ورئيا يريد منهم وان شئت
حذفت المفضل عليه وجئت بالفضل فتقول زيد افضل من عمرو ولا يجوز ان تحذفهما جميعا الا ان يكون مشهورا في الخلق
كقولهم الله اكبر الا ترى قد علم ان الامر كذلك [illegible] الفرزدق: ان الذي
سمك السماء بنى لنا * بيتا دعائمه اعز واطول. واما قول من يقول ان هذا قد يكون بمعنى فاعل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
على من اعتبرها [illegible] فقال الاخفش [illegible] مررت برجل اسهل منه الغلام اشد سواد
الطرة [illegible]
منه الغلام اشد سواد الطرة [illegible] مررت برجل الحسن الغلام وما اشبهه وهو كثير في كلام العرب [illegible]
البيت الذي ذكره وان اسفع الخدين بمنزلة اسهل منه الغلام [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

وتحذف التنوين فتضيف ثم قال ابو العباس ونقول نعم كما هو في هذا ما ذكر البيت على ان الثاني مطرق لا غير كذا
اهل العلم قوله واما قولك مررت برجل اسهل خده غلامه اشد سواد طرة فاسهل مرفوع بالابتداء وخده غلامه خبره و
كذلك الجملة الثانية يدخل الخطاء من وجوه احدها انه رفع اسهل بالابتداء وهو نكرة وخده غلامه الخبر وهو معرفة
اسهل للمفاضلة لا يجوز ان تحذف منه المفعول والمعول فيه معا ولا دليل على ذلك والثاني جعل الجملتين وصفا للرجل
والجمل اذا كانت اوصافا او اخبارا او احوالا لا يعطف بعضها على بعض فتقول مررت برجل قائم ابوه وقعد ولا تقول
قائم ابوه وقعد والثالث انه جعل الخد في طرة للرجل انما المراد ان الغلام هو الاسهل الخد الاسود الطرة ليس الرجل فاما
جعلها للغلام ان قال الذي الاعراب يجيء جرهما ولا يجوز ان يكون اشد مجرورا ولكن يكون منصوبا كما تقول هذا رجل اسهل
خد غلام اشد سواد طرة فتجعل اشد منصوبا على الحال كما لو مررت برجل حسنة امه منطلقا ابوها لا غير وقول هذا اشهر
من ان يستشهد له كذلك قوله واما قولك مررت برجل اسهل خده غلامه اشد سواد طرة فعلى ان يجعل اسهل نعتا للرجل [illegible]
فارفع خده باسهل وكذا الجملة الثانية قد لحقها غيره لانه لم يات الاسهل ولا الاشد بالفصل ولا بالمعول فيرفع بالظاهر
انما سبيله ان يرفع المضمر لان هذا الوصف الذي للمفاضلة لا يرفع الا المضمر لا غير ومثله بقولهم ما رايت احدا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد وما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة والكلام على العلماء ههنا كالكلام
عليها قبل المسالة الخامسة قال ابو جعفر كيف تقول ان سائرة حديثك كلاما فقال ابو العباس تقدير هذه المسالة ان
حديثك سائرة كلاما قال ابو جعفر هذا التقدير خطاء باجماع النحويين لانهم قد اجمعوا على انه لا فرق بين ان واسمها
الا بالظرف او كلام مقامه فان قال قائل انه قدم حديثك واخطا لان قلت هذا قبل من المسالة ومجيء بمسالة اخرى فا
قائل قيل فجواب تقدير المسالة فيفهم ما بناه عليه من الجواب قال انا قولنا ان هذا التقدير خطاء فلو خلا من هذا كما ذكرنا كان
لا نفرق بين ان وبين اسمها فيما التقدير ما كان تفريقا بينهما فيما لا الا لغة والتقدير صواب واما قولنا ان هذا النقد
خطا فهو خطا فقد كان يجب ان يبين [illegible] كان خطا لان الثانية في الجملة لا في التي قبل القد بيناه بقولنا ان
لا يفرق بين ان وبين اسمها الا بالظرف فاما الشبيه بجواب هذه المسالة ان سائرة حديثك كلاما والتقدير ان قولا
سائرا بجلا سائرة حديثك كلاما [illegible] لا تعرف القول [illegible] اسم ان وقولك سائرة نعت لجمل [illegible]
سائرة عليه وحديثك مرفوع بقولك سائرة وكلاما خبر ان قال ابو جعفر هذا [illegible] ذكره [illegible] وانقضت من
قولك وليس [illegible] عليه شيء ينكره العلماء ولا يبعد عن افهامهم المسالة السادسة ثم سئل ابو العباس فقال كيف
تقول هذه ساعة انا فرح بغير تنوين فقال ابو جعفر اقول هذه ساعة انا فرح فتكون هذه في موضع رفع بالابتداء وقولك
ساعة خبره وانا فرح مبتداء وخبر في موضع جر ويجوز ان تقول هذه ساعة انا فرح على كلام تدخري كانك قلت هذه القصة
ساعة انا فرح تبين ان هذا الامر ساعة انا فرح قال الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم الفعل والفاعل بمنزلة
المبتداء والخبر عند اهل العربية قال ابو العباس سيبويه [illegible] هذا الجواب [illegible] لانهم لا يضيفون الى
الابتداء والخبر والفعل والفاعل الا [illegible] في معنى الوقت كقولك جئتك يوم زيد امير وجئتك يوم يقوم زيد [illegible] اذا كان
ماضيا كان بمعنى اذ فقولك جئتك اذ زيد امير وجئتك اذ يقوم زيد فاذا كان في معنى الاستقبال لم يضف الا الى الفعل ولا
يجوز اضافته الى المبتداء والخبر لانه يكون حينئذ بمعنى اذا كما تقول انا اتيك يوم يقوم زيد ومثل انا اتيك اذا يقوم زيد لان
اذا في معنى الجزاء واما تضيف الظرف اذا كان في معناها الى الفعل ولا تضيفه الى الابتداء والخبر لان حروف الجزاء لا تقع
على الابتداء والخبر وهذه المسالة مسطورة لسيبويه وهذا الاعتلال الذي ذكره [illegible] ماخوذة قال ابو جعفر جوابنا عن

المسالة على معنى الشيء والدليل عليه قولنا على كلام تدخري كانك قلت هذه القصة ساعة انا فرح
قال النحاس وجدنا في سفر السعادة هذه عشر مسائل [illegible] ابو نزار الملقب بملك النحاة [illegible]
المتعارف الى الحشر وتحدى بها المسالة الاولى سئل عن قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون
فقال ان انكم الاولى لم يات لها خبر وسئل عن العامل في اذا [illegible] اذا بمعنى الوقت فهو مضاف الى الجملة [illegible] بالمصدر فاذا
قلت تقديره مخرجون وقت موتكم كان ما بعد ان [illegible] الاخراج وقت الموت لا يتصور الا [illegible] بين ضدين ثم اجاب هو فقال
الجواب ان ان الاولى فقد قال ان العرب قد حذفت خبرات كثيرا [illegible] والقران [illegible] الاستغناء [illegible]
دل على الخبر مثله وهو ههنا خبر الثانية دل على خبر الاولى [illegible] والتقدير ايعدكم انكم مخرجون [illegible] وقت [illegible]
الا ان [illegible] حذف [illegible] قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون [illegible]
مختلفين [illegible] ولكن المعنى ولن ينفعكم اليوم [illegible] وكذلك [illegible] هذا قوله تعالى
مع [illegible] الا ان [illegible]
[illegible] الاستفهام [illegible]
[illegible] المسالة [illegible]
[illegible] الاولى [illegible]
[illegible] الثاني [illegible]
[illegible]
[illegible] الثالث [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] رابع [illegible]
سيبويه ان يجعل انكم مخرجون بدلا من ان الاولى [illegible] ويوم تقوم الساعة [illegible]
من قوله ويوم تقوم الساعة ويحتاج في هذا القول [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] خامسها [illegible] ابو علي [illegible] سيبويه في هذه الاية [illegible] ان يكون [illegible] من ان الاولى
تقديره ايعدكم انكم اذا متم [illegible] انكم مخرجون [illegible] الاولى [illegible] يحتاج [illegible]
[illegible] اذا [illegible] الزمان [illegible] فاذا [illegible] انكم اذا متم [illegible]
اذا متم [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الاية [illegible]
تقديره [illegible] سادس [illegible] سيبويه [illegible]

تقديره ايعدكم انكم اذا متم ثم سكت عن خبر ان الاولى لدلالة الآية عليه على نحو قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه فحذف خبر
المبتداء الاول استغناء عنه بخبر الثاني وعلى قول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف
تقديره نحن بما عندنا راضون ثم سكت الاول استغناء عنه بالخبر الآخر وهذا الوجه ومثله هو الذي لم يقع عليك الحق
بنقيض ارتجعوا الثانية في غاية التسهيل المقرب على انه الآية. واما قولك بعد السؤال الاول انا عن العامل في اذا ثم بينت
جوابك انه محذوف فقول لهذا مبني على ما قام في نفسك من كون خبر ان محذوفا وقد بينا فساد ما توهمته محذوفا والاصل
الوجه المعتمد ما قال سيبويه والا فهو موجود غير محذوف على المذاهب المتقدمات على مذهب المبرد فالعامل منه
في اذا الاستقرار لانها في موضع خبر المبتدا وكذلك المذهب الاخفش وعلى مقولة للاستقرار المقدر في كل ظرف وقع
فاعلا واما على مذهب الجرمي فان العامل عنده فيها مخرجون التي هي خبر على ما تقدم ذكره واما قولك بعد السؤال الثاني
اذا بمعنى الوقت وهو مبنيا على الجمل على تاويل المصدر فما ذكرت من ان المعنى يستحيل اذا جعلت العامل في اذا مخرجون لان
يصير التقدير انكم مخرجون وقت الموت لا يستوي واجابتك عن ذلك بتقدير حذف مضاف قبل اذا وهو بعد فانك انت في هذا
الكلام بعض الهذيان واما قولك اذا بمعنى الوقت وهو مبنيا على الجمل على تاويل المصدر فغير تقدير الجملة بعدها على
تاويل المصدر صحيح لكن لا يمتنع فيها ذلك وفيها خاصة الاستفهام حتى انك تقول في جواب يوم يقدم زيد اجيء يوم
زيد يقدم هنا في يوم تقدير المصدر ولهذا انك اذا قلت يوم نجيء زيد لا يستقيم ان تقول اتيك اذا قام زيد وكذلك لا يمتنع اتيك اذ
قام ولا تقول اتيته اذ قيامه وكذلك لا يجوز لك ان تقول اكرمتك اذ قام لان هذه الظروف لا تضاف الى المفرد ولا تستعمل الا مضافة
الى الجمل واما قولك انه لا بد من تقدير حذف مضاف قبل اذا وهو بعد ليصح المعنى ويسلم من الاحالة فهو قول بين الفساد لا
محالة وذلك لان المقدر صحيح المعنى كي انه لا يصح ان تضاف اليه اذا ولا الى ما بعد ذلك لو قدمنا في البناء وقد تمكنها فلا
يجوز على هذا ان تقول اكرمتك بعد اذا اكرمتني ولا بعد اذ اكرمتني ولا يجوز ذلك في غيرها من الزمان ولا غيرها ولا يمنع
من ذلك شيء الا ان المعنى في الآية يصح على غير هذا المقدر بان في مفهوم الخطاب من قوله عز وجل وكنتم ترابا وعظاما ان
الاخراج ليس في وقت الموت وانما هو بعده بزمان متراخ يقتضي الاستحالة من الجثة والتصويه الى الترابية ثم الاخراج
بعد ذلك ولذا وان كان بمعنى الوقت فليس يلزم وقوع الفعل في اتلك الوقت دون الحين من الذي ثم اذا جاء
احسنت اليه معلوم من جهة المعنى ان الاحسان لم يكن في اول الحين وقت الاحسان لانه اذ ظرف والعامل فيه احسنت
التقدير احسنت اليه وقت مجيئه وليس الامر كذلك سببه ذلك انه لتقارب الزمانين وتجاورهما لا الاحسان كان
وقعا في زمان واحد وان كان لا بد ان يتقدم زمان الاحسان بعد زمان المجيء اذ الاحسان مسبب عن المجيء والسبب يتقدم
السبب ويكون تقدير الآية على هذا ايعدكم انكم مخرجون اخرجت حينكم وكونكم ترابا وعظاما ثم قلت بعد هذا واما فايدة تكرر
ان فان العرب تكرر التي في الاستفهام استبعادا كما يقول الرجل لمخاطبه اذا كان يستبعد منه ان يجاهد انت تجاهد
تجاهد وهذا قول غير محقق ولا محرر وهذه العبارة بتكرير الاستبعاد شيء خارج عن اقوال العلماء وانما التكرير كلام
لمعنى التاكيد على ذلك كما في كتاب الله عز وجل وفي الكلام الفصيح كقوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا فتكرير دكا على جهة التاكيد
بدلالة قوله في الآية الاخرى فدكتا دكة واحدة وقوله تعالى ثم ان ربك للذين عملوا السوء بجهالة وقوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا
والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين وكذا قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا
تحسبنهم بمفازة من العذاب فليس في شيء من ذلك استبعاد المسألة الثانية قال ابو نزار روي عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم انه قال لمن جمع مالا من نهاوش اذهبه الله في نهابر فيسال عن مادة هاتين الكلمتين وعن انفرادهما وعن تكلمها

فاقول ذلك انه تعلم ان نهوشا واحد فقد نجمع على نهاوش وهو من الهوش بمعنى الاختلاط قال وكذلك نهابر جمع واحده نهبر
وهو من الهبر بمعنى القطع المتدارك ولكنه جمع مال من جهات مختلطة لا يعلم جهات حلها وحرمتها قطعه الله عليه
قال فان قيل ما سمعنا في الواحد نهبر ولا نهوش قلنا قد نص سيبويه على ان العرب تاتي بجموع لم ينطق بواحدها ثم قال
قياس واحده ملامح ومحاسن لمحة وحسنة وما سمعنا بلمحة وكذلك قد يقال ان واحد اباطيل ابطيل او ابطول واباب
جمع لم ينطق بواحده فاجيب بان قيل له ابديت عوار لحنك فاذا واتيت بما تلك السهام مما اضللك ان هذه اللفظة
تروى على اوجه مختلفة وجميعها يرجع الى اصل واحد بعينه اوجهها اربعة يروى من جمع مالا من مهاوش بالميم وهذه
هي المشهورة عند العلماء باللغة ويروى من تهاوش بالتاء وكسر الواو وقد صححوا ايضا ويروى من نهاوش بالنون
وفتح الواو وهو جمع ايضا ويروى من نهاوش بالنون وكسر الواو وهذه هي التي انكرها اهل اللغة ولم يثبتوا صحتها
وانما هي من كلامهم العام من غلط الرواة وجميع ذلك على اختلاف الروايات فيه يرجع الى اصل واحد هو الهوش الذي هو
تعليل الاشكال في نهاوش من جهة تبيينها كانظن لا من جهة كونها جمعا لواحد لم ينطق به الا من جهة ما وشع فهاوش
هذا بمعنى الهوش والاختلاط وكلاهما جمع لم يستعمل واحده وانما الشكل في هذه اللفظة هل يجب في الاستعمال عرف
عند اهل اللغة او هو غلط لان ذلك اللفظ الذي كان يحتمل ان تبينه وتثبت صحته وافصاح فيرت حقيقة معناها
واشتقاقها وبينت هل هو جمع او مفرد وما الزايد منها وما الاصلي فاما قولك في نهابر انه مشتق من الهبر وهو القطع
المتدارك فليس ذلك بالمعروف عند اهل اللغة وانما هو مستعار من النهابر وهي تلال الرمل المشرفة
فسميت بها المهالك تشبيها بذلك ولذلك قال عمرو بن العاص لعثمان بن عفان انك ركبت بهذه الامة نهابير من الامور
فتب عنها اراد انك ركبت بهذه الامة امورا شاقة مهلكة بمنزلة من كلفهم ركوب التلال من الرمل التي يشق على من يركبها
قول التي واحد النهابر نهبرة وانه لم ينطق بواحده غير صحيح بل الصحيح ان واحدها نهبور على ما ذكره اهل اللغة لانهم جعلوا
النهابر التي هي المهالك مستعارة من النهابر التي هي تلال الرمل المشرفة واحدها نهبور واثبات العبارة بقولك لا يعرف
جهات حلها وحرمتها وكان الصواب ان تقول من جهة لا تعرف الحل من الحرام وحلالها واخطأت ايضا في تعليلك فقولك
ذكره انها جمع لواحد لم ينطق به بقولهم ملامح واباطيل وكان يحتمل ان تنظر فيها ايها ولاسيما انها لم ينطق له بواحد
ولا من غير لفظه الا ترى ان ملامح لها واحد يستعمل من لفظها وهو لمحة وكذلك اباطيل واحده المستعمل باطل وكذلك محاسن
المستعمل الاشياء كان الامر على ذلك فلا بيان فيها لان هذه الاحاد لهذه الجموع وان هذه الجموع لهذه الاحاد من جهة
الاستعمال لا من جهة القياس الا ترى انها مما يحكى في كتاب التصريف هذا باب ما جمع على غير بنائه واحده المستعمل وذلك باطل
اباطيل وحديث واحاديث وعروض واعاريض ولم يختلف احد من العلماء في ان اعاريض واحاديث واحدها عروض وحديث
من جهة الاستعمال كان قولهم ليال جمع ليلة من جهة الاستعمال وان كان في التقدير كانه جمع ليلاة ولو قلت ان العرب قد ناتي
لم ينطق بواحدها الذي يجب من جهة القياس لكنت تذكر شيئا اقرب الى الصحة والاحسن ثم اسالك هل الامر كما ذكرت في
صدر مسئلتك وقولك انك تعلم ان نهوشا واحد قد جمع على نهاوش فان كلام لم يستعمله من اهل الجهل والغباوة الا
من ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة المسألة الثالثة قال ابو نزار ادعى سيبويه في كتابه ان العرب اتمت ناقص اليبل
الكليب الا انه سالم في المسك الطيب لا تخبرك وليس لا يطلع عليها بعض النحو الا ان سيبويه والسيرافي قد حكيا
هذا وما اتيا بما انك وقلت ذلك ان سيبويه حكى الغلة في ليس انها لا تعمل بالحاشية في لغة بني تميم وهذا الا يجد هلكي
ثم قال السيرافي في التحقيق انما اسمها الشان والحديث في موضع رفع والطيب مبتدا والمسك خبر تعمل هذا باطلا لان قال الا

خبرا اذ قد جاءت بين المبتداء والخبر في الجملة الاثباتية واعتقد السيرافي بان ما لا الا انها على الجملة فقد قدمنا نحو هذا الكلام
متهافت والذي صح ان قولهم ليس الطيب واسمها لا ناقصة للنفي والمسك مبتداء وخبره محذوف تقديره ليس الطيب الا
الفخر والجملة من المبتداء والخبر في موضع النصب لانها خبر ليس فيه وجه اخر وهو ان تكون الا بمعنى غير للعموم الا
معتقد والتقدير ليس غير المسك مفتضلا او مرغوبا فيه او ما شابه ذلك **فصل** في الرد عليها انما الكلام المتقدم والمتأخر
المتقاطع فقد نبت سيبويه والسيرافي الى انهما تخبطا في هذه المسئلة ولم ياتيا بطائل وقد حكاية مذهبهما فاقول
قال الفقه في ليس انما لا تعمل والقائلين بها في لغة بني تميم وهذا الاخير قد كان تخبطه فيها عنه [illegible]
من كلامه وتدبر وهو يبين القسط التحقيق والذي ذكره سيبويه على نصه ومنقول عن نفسه هو [illegible] ثم بعضهم ان ليس تجعل
كاف ذلك تعليل الا يكاد يعرف فهذا يجوز ان يكون منه ليس خلق الله اشعر منه وليس قالها زيد وقول حميد بن ثور وليس كل
النوى يلقي المساكين وقول هشام هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول والوجه والحق فيه
ان تحمل على ان في ليس اضمارا وهذا مبتداء مكتوب ان رامة الله ذاهبة الا انهم زعموا ان بعضهم قال ليس الطيب الا المسك فيما
كان الطيب لا المسك فهذا نص كلام سيبويه فاختلفت عبارته عن الصواب فقلت قال سيبويه لغة في ليس انها لا تعمل فيما ذكره
في اللفظ المركبات لها خبر وقد ثبت في كلامه انها لا تعمل ولم يذكر سيبويه ذلك ولا اصحابه يذكره لانه لم يقطع بكونها غير عاملة
ثم قلت عنه والقائلون بها في لغة بني تميم فزعمت ما لم يذكره وكيف تجعلها مثل ما التميمية التي قد حصل القطع بابطال عملها
هو يقول بعد ذلك فالوجه ان يكون فيها اضمار الشان ثم قلت عنه ايضا وهذا الاخير فاسقطت يكاد وباسقاطها ينافي
الكلام لان سيبويه قد ثبت عنده معرفة هذا وهو قولهم ليس الطيب الا المسك بدليل قوله انه يجوز ان يكون منه قولهم ليس
خلق الله اشعر منه وصح ذلك بما حكاه الاصمعي في حديثه عن ابي عمرو بن العلاء قال ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب
ولا تميمي الا وهو يرفع وما تحاكم الشان بين ابي عمرو وعيسى بن عمر ثم قال فقد ثبت بهذه الحكاية ان قولهم ليس
الطيب الا المسك معروف في كلام العرب فلا يصح اذن ان يكون كلام سيبويه الا بزيادة يكاد وقلت عنه فاذا نقلت
كلام سيبويه بغير علمه ثم قال السيرافي والصحيح ان اسمها الشان وصحيحه في موضع رفع والطيب مبتداء والمسك خبره وقيل
لهذا باطل فان الا انما فقد حيل بينهما اذ قد جاءت بين المبتداء والخبر في الجملة الاثباتية واعتقد السيرافي بان ما قال الا
انها على الجملة فقد قدمنا نحو هذا فيما حكيته عن السيرافي ايضا قد صح بما نحت وعينت ما عنده [illegible] لان نص كلام
السيرافي في هذه المسئلة هو فانها احتجوا بنو تميم هو اقوى من الاول وهو قول بعض العرب ليس الطيب الا المسك قال والوا
لو كان في ليس ضمير الامر والشان لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمة بنفسها ونحن لا نقول الطيب الا المسك وليس الكلام
كما ظنوا لان الجملة اذا كانت في موضع خبر اسم قد وقع عليه حرف النفي فقد تحققها حرف النفي في المعنى الا ترى انك اذا قلت ما زيد
قائم فقد نفيت قيام الله كما لو قلت ما زيد قائم فعلى هذا يجوز ان تقول ما زيد ابوه الا قائم كما تقول ما ابو زيد الا
قائم هذا كلام السيرافي فاما توجيه المسئلة على ما صح في زعمك وهو ان تجعل الطيب اسم ليس والمسك مبتداء وخبره
محذوف تقديره ليس الطيب الا المسك الفخر او على ان تكون الا بمعنى غير والتقدير ليس الطيب غير المسك مفتضلا او مرغوبا فيه
فشي لم يتقدم اليه احد ولم يخطر مثله قبلك ببال بشر وهو تقديرك الاسم مبتداء وتحذفه وهو فخر مع كون اللفظ لا
يقتضي هذا الخبر ولا يدل عليه وتقديرك في الوجه الاخر الا بمعنى غير يشير الى انها وما بعدها صفة للطيب على نحو قوله
عز وجل لو كان فيهما الهة الا الله اي غير الله وتجعل الخبر محذوفا وهو مفتضلا او مرغوبا فيه فيكون المعنى عندك
الطيب لا يفضل الناس غيره انما يرغبون في المسك لان هذا تقديره قال ليس الطيب غير المسك مرغوبا فيه وعلى ان سيبويه ذكر

وحكاه

في حكايتهم ما اوجب التوقف فيها اجازه من ان الوجه ان يكون في ليس اضمار ولا يكون كما قالوا العلماء فتم الوجه في قول
وليس منها شفاء الداء مبذول وقولهم ليس خلق الله اشعر منه الا انهم زعموا ان بعضهم قال ليس الطيب الا المسك وما كان
الطيب الا المسك وجهه من تقدم ان يجعل ليس في لغتهم على غير الشان والقصة انهم جعلهم يرفعون المسك في ليس ويرفعون
في كان فيقولون ما كان الطيب الا المسك فلو كان في ليس اضمار لوجب ان يكون في كان اضمار ايضا فكونهم يختصون الرفع
بليس دون كان حتى لا يجيزونه من رفع المسك في كان ولا ينصب في ليس دليل على ان ليس ههنا حرف لا عمل لها وبهذا ابطل
قول الا انه لو كان على اضمار الفخر في الوجه الاول واضمار مرغوبا فيه او مفتضلا في الوجه الثاني لوجب مثل ذلك في كان فيقال
ما كان الطيب الا المسك على تقدير الا المسك الفخر او على تقدير غير المسك مفتضلا او مرغوبا فيه ولو وجه التحقيق
هذه المسئلة على ما وجه النحويون لا لما حت واسترحت وهو ان تجعل الطيب اسم ليس والا المسك بدلا منه والخبر محذوف
وتقديره ليس في الدنيا الطيب الا المسك وعلى هذا يحمل قول الشاعر [illegible]
ليس بجيد يريد ليس في الدنيا بجيد وقد اجاز ابو علي ان تكون اللام في الطيب زائدة على حد زيادتها في قولهم ادخلوا
الاول فالاول فيصير التقدير ليس طيب الا المسك على ان يكون ليس في الوجود طيب الا المسك اي ان كل طيب غير المسك فليس
بطيب على طريق المبالغة في مدح المسك وبالجملة فان هذا القول الذي ذهب اليه النحويون لا يتجه بما حكاه سيبويه من قولهم
وما كان الطيب الا المسك على ما قدمت ذكره وليس ذلك لغتين فيقال ان ليس الطيب الا المسك لغة قوم وما كان الطيب
الا المسك لغة قوم اخر بل القوم الذين يقولون ليس الطيب الا المسك فيرفعون هم الذين يقولون ما كان الطيب الا المسك
على ما حكاه سيبويه ويجل التنبيه عن حمل ليس في لغتهم على ان فيهما اضمار وفي هذه اللغة ليست هي الشهيرة وليس
الا ان ذلك الخارج عن القياس يوجب ابطال الاصول **المسئلة الرابعة** قال ابو نزار قال الله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وقد
ذكر في نصب كلالة اشياء كلها فاسدة وخلط ابن قتيبة غاية التخليط والتحقيق ان الكلالة قد قيل كلالة ليس فيها ولد
ولا حم ان الاعراب يخلط هذا فان الكلالة ان الانسان انما يعلب بتركه لولده مكثورا فاذا احتضر الموت ولا ولد له طمع فيه
فقوله يورث يقتضيه كالة وكلالة له فان كلالة قد جاء بمعنى قرب في النسب يورث في هذا النحو فيه وكلالة وكلالة بمصدر كل وقد
قال سيبويه ان [illegible] تنطق على المصادر المجردة [illegible] على الحدة الواحدة فنصب كلالة لانه
مصدر منقلب عن حال [illegible] كقولهم [illegible] ارسلها العراك **فقال** اراد عليه ما هذا تخليط ولا في الكلالة باسقاطها
من قوله عز وجل وان كان رجل ثم قلت ان العلماء قد ذكروا في نصب كلالة اشياء جميعها عندك فاسدة وان تخبيط ابن قتيبة فيها
على تخبيطهم زائد وسانبين حقيقة اقوال العلماء فيها وان الفساد انما جاء من قبل فهمك لمعانيها ومن ذلك ما قدم من بعد
ترتيب المقام ان لا الا **اعلم** ان الكلالة فيما يحكي بعضهم هي في الاصل مصدر قولهم كل الميت يكل كلالة وهو كل وقد قالوا
لم يرثه ولد ولا والد وكذلك يقال للرجل كل اذا لم يكن له ولد ولا والد وهذا اصل الكلالة ثم اخرجها اسما للاحياء ثم
يوقعونها على العين ولا يريدون بها الحدث كما يفعلون ذلك بغيرها من المصادر فيقولون هذا رجل كلالة اي كل
عن [illegible] وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء واهل اللغة قول [illegible] وان كان رجل يورث كلالة فجعلوا الكلالة
اسما للموروث ولم يريدوا بها معنى الحدث فيكون نصب كلالة على هذا من وجهين **احدهما** ان يكون خبر كان ويورث
حالا من الضمير في يورث على ان يقدر كان هي التامة فيكون التقدير فيه وان وقع او حضر رجل يورث كلالة اي كلا
وعلى هذين الوجهين النحويين في نصب الكلالة ذهب ابو الحسن الاخفش واجاز غيره ان يكون الكلالة في الاية على حالها
ان تكون اسما للحدث دون العين فيكون انتصابها ايضا من وجهين احدهما ان تكون من المصادر التي وقعت مواقع الاحوال

جاء زيد كلاهما والعامل فيه يورث على ما تقدم وكلالة ههنا مصدر في موضع الحال كما كان في قولهم هو ابن عمه دنيا
الوجه الآخر ان يكون انتصاب كلالة في الآية انتصاب المصادر التي لم تقع احوالا ويكون منتصبا بتقدير يورث وراثة
كلالة ويدل على ذلك قولهم ورثته كلالة وقول الفرزدق * ورثتم قناة الدين لا عن كلالة * عن ابني مناف عبد شمس وهاشم
اي ورثتموها عن قرب واستحقاق فهذه اربعة اوجه من كلام العلماء في نصب الكلالة لا شبهة فيها ولا انكار
على مستعملها وقد اجاز قوم من اهل اللغة ان تكون الكلالة اسما للوارث وهو شاذ فان صح جاز ان يكون انتصابها
على ما انتصب عليه اولا وهو ان يكون خبر كان او حالا من الضمير في يورث اذا جعلت كان تامة الا انه لا بد من تقدير
حذف مضاف تقديره وان كان الميت ذا كلالة وهذا كله واضح بين بعيد من التخليط والاشكال واما الكلام الذي هو
جدير بالنبذ والرفض فهو قولك ان الكلالة قد عرفت بتركه ليس فيها ولد وان العادات الانسان انما يكاد المكسوبة
على الحال فنقضت كلاما واجبت على ما اعطه لا على ذلك انك زعمت ان الكلالة قد عرفت بتركه الميت وهذا مذهب
من يجعل الكلالة اسما للوارث دون الموروث تكون على هذا اسما للشخص دون الحدث ثم قلت انها من المصادر المنصوبة
على الحال اذا كانت مصدرا فهي اسم الحدث فهذا تناقض بين وقلت ان الكلالة مشتقة من كل اذا عيي وان التعب يورث
ذا كلالة غلطت وذهبت في جهالة الجهالة الذهب ولو كانت الكلالة مصدر كل اذا عيي لكان اسم الفاعل منها كالا
او كليلا ومجازه في المصدر ان يقال الكلال والكلول والمعروف عند اهل اللغة انما هو كل الرجل كلالة اذا لم يكن له ولد ولا والد
كل يكل كلالة نزل الزعما المشتبه الكلالة واسم الفاعل [illegible] ان كلالة ليست مصدر كل اذا عيي واما قولك ان المعتاد في الاولاد
انما يكأب ليترك لولده فاذا حضره الموت وليس له ولد ظهر تعبه فهو كلام غير محصل في العادة اذا كان تاما
لولده فينبغي اذا ورث كلالة ان لا يكون له تعب اذ لا ولد له واما قولك ان سيبويه قال ان تاء الكلالة تدخل على المصادر
المجردة فدخلت للزيادة دخولا مطردا فهو ان اعلى ان التاء الواحدة فهذا منك غلط فاضح وطريقه هدم به بين وذلك ان بيت
ان الكلالة لو كانت مصدر كل اذا عيي لم يقع في هذا الموضع الا بمجيء ان يكون مصدر كل الا ان الكلالة ان ثبت لا يكون دخول الهاء ولا ان
فاجاز دخولها على المصادر فغلط في ذلك من وجهين احدهما ان التاء الواحدة في باب المصادر الثلاثية انما يأتي للمرة كضربة
ضربة وذلك هو المراد فيها وان المصدر الذي هو الجنس مخالف الحاذق مخالفة الا ترى انك تقول قعدت قعودا وجلست
جلوسا ولا تقول قعدت قعودة ولو كانت الكلالة لم يرد بها المرة الواحدة لم يجز ههنا الا الكلالة والوجه الثاني من غلطك
انك يكون الكلالة لمجيئها الا واحدا من جنس يراد بها المرة من الفعل لا غير * فآليت لا ارثي لها من كلالة ولا الحفى
حتى تزور محمدا * الا ان الكلالة ههنا بمعنى الكلال وليس يراد بها المرة الواحدة واما قولك ان كلالة مصدر ينقلب عن حال
تكلام بين الاضطراب [illegible] على غير الصواب لان المصدر [illegible] الا انه يقال انقلب اليها لا انقلب عنها لانه منتقل من
على انه مفعول لطاقة على نفسا هو على انها **المسئلة الثانية** قال ابو عثمان [illegible] سيبويه لو بنيت من شوى مثل عصفور لقلت شوي
وعليه منهم ان الاصل شويو لا خلاف فيه فهو يقلب الياء الاولى [illegible] فانه يصير ثم يفتح ولا يفتح
وما قبلها واوا لا مفرد [illegible] في الكسب فلما فعل ذلك انقلبت الواو التي بعدها ياء وهذا لا يليق بصنعة البناء ولا يجوز
ان يتظاهر بهذا من له صنعة تامة ودقة في علم التصريف والذي ذكره سيبويه لا يتجه له اصلا ولا يناسب الصنعة وانما هو
تحكم منه والصحيح ان يقال ان الاصل شويو فيجب كما يقتضي القياس ان تقلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما
بالسكون فصار شويي فاجتمعت [illegible] حركة الياء الثانية وهي الضمة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم حذفت الياء الاخرى
لانه بقي ساكنا فصار شوي ثم تقلب الضمة التي على الشين الى الكسرة فصار الى شيي كما فعلوا في جمع ابيض وانما هو بيض فضم

والياء

بفتح الياء ثم كسرت الياء لمجاورة الياء فان قيل فقد اجحفت بالكلمة بهذه الحذوف قلت العرب تمضي القياس وان افضى الى
حذف معظم الكلمة وشواهد ذلك كثيرة قال الراد عليه يا هذا لقد [illegible] وركبت [illegible] انما تعلقت
المسئلة من سيبويه فحرفت وصحفت واسلمت عليه بخطا باطل [illegible] فاقص كلام سيبويه ثم اظهر بعد ذلك فساد ما ذهبت اليه
واوجه هذه المسئلة على الوجه الصحيح المطرد الجاري على طريق كلام العرب بمشيئة الله وعونه اما نص كلام سيبويه فيها فهو
ولا تقول في فعلول من شويت وطويت شووي وطووي واتما حدها [illegible] وقد قلبوا الواوين طيي وشيي ولكنك كسرت الياء
كما كسرتها في حي حين اضيفت اليه فقلت حيوي وهذا كلام تجده مع الاختصار البيان فاستغنى عما اوكده تفريق وجهك
بنعامة من الحذيان واما قولك والصحيح فهذا شويو [illegible] القياس ان تقلب الواوين ياءين فيصير شيي ثم
تحذف حركة الياء الثانية وهي الضمة ثم تحذف لالتقاء الساكنين ثم تحذف الياء الاخرى لالتقاء الساكنين فيصير الى شيي
ثم تكسر الشين فيصير الحذي كما فعلوا في بيض فانك لم تعرف في هذا التصريف عن مذهب الصواب وأتيت فيه ما لا يعد مثله
من ترجح الالباب ما خلا قولك ان الواوين قلبتا ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون فهو قول سيبويه
الذي بدأنا به الم تعلم انه تقرر في جميع التصريف ان كل اسم كانت فيه ياء او واو وسكن ما قبلهما او تحركتا لا تحتمل الا
كانتا لاما وعينا فمثال اللام قولنا ظبي ودلو وكرسي وعدو ومثال العين بيت وامين وادون واسوق واحنيه واحوبه
ونحيط ومقول [illegible] نقلوا حركة الياء او الواو الى الساكن الذي قبلها اذا كان يقبل الحركة وذلك مثل معيشة ومثوبة
وهذا قياس يذكره في التصريف فيعلم بهذا فساد قولك ان حركة الياء استثقلت مع كون ما قبلها ساكنا وتقريرا اذا سكن ما
قبل الياء والواو في هذا النحو نصا وانما تحذف حركة الياء اذا انكسر ما قبلها في مثل القاضي ثم الياء تكون ساكنة
في الرفع والجر لثقل الحركة عليها مع كسر ما قبلها ولو سكن ما قبلها لخفت وكذلك الواو [illegible] حركتها اذ لا يضم ما
قبلها في مثل يغزو والاصل فيهما ان تكون متحركة الا انه كره ذلك فيها لثقل الضمة عليهما مع تحرك ما قبلهما فاذا ثبت
هذه المقدمة فما بنيته عليها من الحذوف المجحفة المليئة التي يمجها جميع النحاة ثم قلت العرب تمضي القياس
وان افضى الى حذف معظم حروف الكلمة فليس هذا القول صحيحا على الاطلاق انما ذلك في مثل الامر من وعى ووشى فانه
يرجع الى حرف واحد من قبل ان فعل الامر من كل فعل معتل اللام لا بد من حذف لامه وكل فاء وقعت بين ياء وكسرة في مثل
يعد ويزن فلا بد من حذفها بالضرورة فاذا اجتمع ذلك في فعل نحو [illegible] فليكن فيه
ضرورة موجبة للحذف كما يجب في الامر من وعى ووشى ثم قال الراد عليه اعلموا ان معرفة هذه المسئلة انما تصح بعد معرفة النسب
فاذا عرف كيف ينسب اليها عرف كيف يبنى من شوى مثل عصفور وذلك ان قياس النسب الى حية يوجب ان يقال فيها على الاصل
حيي فتدخل ياء النسبة المشددة على ياء حية المشددة فيجتمع اربع ياءات [illegible] لاجتماع الياءات فحذفوا الياء الاولى
الساكنة لتقلب الياء الثانية الفا لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها فاذا صارت الفا على هذه الصورة وهي حياي وجب قلب
الالف واوا لان ياء النسبة لا يكون ما قبلها الا مكسورا والالف لا تقبل الحركة واذا لم يمكن تحريكها وجب ان تقلب الى
ما يقبل الحركة وهو الواو كما فعلوا ذلك في رحى وعصا حين قالوا رحوي وعصوي وانما لم يقلبوها ياء كراهة اجتماع ثلاث ياءات فقد
صار الاصل في حية حيي ثم حياي ثم حيوي فهذا هو الاصل المطرد الجاري في كلام العرب وعلى هذا لا يصح الحكم كيف تبني من شوى
مثل عصفور وذلك ان حقها اذا جاء على الاصل شويو ثم يجب قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياء وسبقهما بالسكون
فيصير شيي مثل قولهم حيي ثم يجب فيه تحريك الياء الساكنة بالفتحة ثم قلب الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ان صارت الحركة للتحريك وكذا العين فهو شيي فصارت الياء الاولى الساكنة فلما تحركت عادت الى اصلها واذا اصلها الواو تكون

فاما الاقاعيل الكلمة من شوى واثنا قلت يا ملكوها فلما قلت شوى ثم قلت الحوا ما التانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
شواى ثم وجب قلب الالف وابا الثانية ايا التي هي الالف التي قلبت الياء التي انقلبت عنها كما كان شواء التي تقلب الا
التي قبلها وابوا في مثل شوى اذا نسبت اليه فكذا تقلب هذه الياء التي الالف الفا وان لم تكن للنسبة لا فاستوى هنا
في مثل هذا الموضع فلذلك قلت شووى والاصل شوى ثم شوى ثم شوا ثم شوى على ما قال الاخر في الكتاب فهذا الذي
جميع ضلال النحاة ولم يعلم احد منهم فعدا الى الجواب الشكل الثالث قال ابو زكريا هذا شاع في كلام العرب الجري على معنى النوع
الحكمة وذلك كثير في القرآن العزيز وحده قوله تعالى وقد احسن بي بمعنى لطف بي وكذا قوله تعالى لكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها
وهذا اكثر من ان يحصى عليه قول المتنبي ؛ لو استطعت ركبت الناس كلهم ؛ الى سعيد بن عبد الله بعرانا ؛ قال ابو الفتح اي
جعلت الناس بعرانا فركبتهم اليه لانه في ركبت ما يقتضي معنى جعلت وليس في جعلت معنى ركبت فصل فيجوز بعض الالفاظ
ونقل معنى الكلمة عما وضعت له اما اللفظ الثلاثة فهو فقد احسن بي واما نقل الكلمة فهو قد قال لا احسن بي على اللطف
واما احالة على الطابق ويكون احسن يتعدى بالى في مثل قول القائل قد احسنت اليه ولا يقول فقد احسنت به وجعلت
الفعل فيتعدى بعده من حروف الجر على هذا المعنى المراد من وقوع الفعل لان هذه المعاني كامنة في الفعل واثما تشير هاد
تظهرها حروف الجر وذلك انك اذا قلت خرجت فاردت ان تبين ابتداء خروجك قلت خرجت من الدار فان اردت ان تبين
خروجك مقارن الاستعلاء قلت خرجت على الدابة فاذا اردت المجاوزة المكان قلت خرجت عن الدار وان اردت المصاحبة
قلت خرجت بالجيوش وعلى ذلك قول المتنبي ؛ اسيرالى اقطاع في ثيابه ؛ على طرفه من داره بحسامه ؛ فقد وضح بهذا ان ليس
في كل فعل ان لا يتعدى الا بحرف واحد لا يتعداه من كتب الفهم فيه ان يتعدى بالباء فحر من ركبت به وقد يتعدى بالى وعلى
نقول ركبت اليه وركبت عليه وكذلك قوله سبحانه وقد احسن بي فعلمات الباء فقد جاءت متصلة بحسن واحسن فتقول حسن به
ظني ثم تتعلق بالهمزة احسنت به الظن وكذلك في الاساءة فيكون التقدير في الاية وقد احسن الصنع بي ثم حذف المفعول لان
المعنى عليه وحذف المفعول في العربية كثير من ذلك قوله تعالى وامر بالمعروف وانه عن المنكر اي وامر الناس بالمعروف وانههم عن
المنكر وكذا قوله تعالى ربنا الذي يحيي ويميت اي يحيي الموتى ويميت الاحياء فيصل المعنى فقوله احسن بي اي اوقع جميل صنعه بي واذا
اعتقد بالحصر للمعنى فيه الابيات الكاتب فالاتصال احسان الى والمعنى متقارب وان كان تقدير كل واحد منهما غير تقدير الآخر
فليس لك ان ينوى ان يحمل فعل على معنى فعل اخر الاحين انقطاع الاسباب الموجبة لبقاء الشيء على اصله كقوله تعالى فليحذر الذين
يخالفون عن امره والشايع في الكلام يخالفون امره فحمله على معنى يخرجون عن امره لان المخالفة خروج عن الطاعة وكذا
قوله تعالى ولقد قرئ القرآن فاستعملوا المراد والشايع في الكلام فاستعملوه واثما احمل على معنى اصغوا قال واما قوله في بيت ابي
الطيب انه على معنى جعلت فغير مستقيم ركبت فكذا يتعدى في هذا الموضع الى مفعولين فهو غلط واثما غلطه في قوله اما تعاريت بعرانا
اصطلحا حامدا لا يصح نصبه على الحال وانما ينصب على الحال ما كان مشتقا من فعل كقولك ساكن ومسرع وهذا لم
ثبت وهذا ناسخنا الى هذا التوجيه الذي جئت به بيده هذا انكي تضيع في ركبتها الاخر ؛ بدت فمرا ولاحت خوط بان ؛
فاحت عنبرا ورنت غزالا ؛ اتراك تجعل هذه المنصوبات كلها مفعولات وتنقل في كل فعل من هذه الافعال المعنى يصير متعديا
الى المفعول به وكيف تصنع في قولهم بعت الشاء شاة ودرهم وبنيت له حسابه بابا او كلمته فاه الى في فهذه الاسماء الجامدة كلها
عند النحويين احوال ويكون تقدير قوله بدت قمرا مضيئة كالقمر ولاحت خوط بان متثنية وفاحت عنبرا اي طيبة النشر
كالعنبر ورنت غزالا اي مليحة النظر كالغزال ومما يدل على الحال المؤولة والحال عليها الدمار يحملونه كقوله تعالى
وهو قوي ما له وهو خوط بان وكذلك بنيت له حسابه بابا بابا المعنى مبوبا مفصلا وبعت الشاء شاة بدرهم اي مسعرا او يكون

على تأول

قول ابي الطيب على ذلك وركبت الناس بعرانا بمعنى كبعران وحاملين ومما يدل على ان بعرانا حال لا مفعول ثان انه لم يكن
بعد اسقاطه ولو كان مفعولا ثانيا لم يجز اسقاطه الا مختارا لو قال لو ركبت الناس كلهم الى سعيد وسكت لم يتم الكلام و
هذا مما يشهد بفساد ما ذهبت اليه واثبته فاما الركوب لم يجئ في كلام العرب بمعنى الجعل كما جاء التركاء في مثل قول الشاعر
ثم تركناها على وضم ؛ فمتى تركت له احد على معنى جعلت فاما الركوب بمعنى فليس هو موجود في شيء من كلام العرب المسالة التاسعة
قال ابو زكريا وهذه المسالة سئلت عنها بمعرة النعمان لما دخلتها فبقيت مشكلها الحاضرة وانا حضرتها وذلك اني سئلت عن قول
الراجز ؛ وقولا الاده فلادهي ؛ فذكرت ان هذه من تاريخ كلمات نائبة عن الفعل فمنها ما جعلها في الامر وبعضها في
الخبر نحو صه ومه وبله وايها وهيهات بمعنى بعد وجه في كلام العرب بمعنى صح اي يحتج الا تريعان فهذا بابا الى سطح
الكاهن وخباء والرجاء وسالوه فلم يصح فقالوا الا ادو اي لا يصح ما قلت فقال لهم الا ادو فلادهي بزنة يبتدر
مهرها صار محكاة قال الا يصح فلا يصح ابدا لكني اقول لكم استقبل ما فيه علة الصحة وكان كانه قال الا ان التنوين
الداخل على هذه الكلمة ليس هو على نحو التنوين الداخل على زيد وعمرو ولكنه تنوين دخل على نوع من تنكير قال الراد على ان
دواسم من اسماء الفعل الذي يجيء على مذهب الجماعة ومن لم يعلم القصاصة والصحيح في هذه الكلمة انها اسم فاعل من دهى يدهي
فهو داه وهو ذا ومكسور عند النحاة والكلام فيكون المراد به الرجل لان التي هو الفطنة وجودة الراي فكانه قال الا اكن داهيا
اي فطنا فلا ادهى ابدا هذا اصله ثم اجرى هذه اللفظة مثلا الى ان صار يعبر بها عن كل فعل يعتم الفرصة في فعله مثال الذي
ان يقول الانسان لصاحبه وقد امكنته الفرصة في طلب ثار الا ادو فلا ادو اي الاتطلب ثارك الان فلا تطلبه ابدا وهذا الذي
لم يكن وقد ؛ فاليوم قد تضعف نفضي ؛ او اعلم اليس بالسنة ؛ وقول الا ادو فلا ادو ؛ ومعناه الا تقطع اليوم فلا تطلع اي الا
فلا تتعجل ابدا فهذا معنى في هذا المثل واما اعرابه فانه فعل وضع منصب على الحال كان للضمة تقديره الا اكون داهيا فلا ادهي وبطل
من كلام العرب ركبت بحيل ما لم الاسماء الحاضة ما تقديره ان الا نكن صالحا فهو طالح والتقدير الا اكن لك ادو وكان من حقها ان يكون
منصوبة من قبل ان الاسما المقترنة لما المنظوم وهذه الياء احسن اسكانها في الشعر كقوله ؛ يا بارها عنك الا ثانيها ؛ فقد بين جمال
ان دو اسم فاعل الا اسم فعل ونحو هذه لا مبنية فتنوينها تنوين التمكن لا تنوين التنكير ويدل على انها ليست من اسماء الافعال
كونها داعية بعضها لتسرع الا رتجالية لا يحس الاصه فلا اصه والا هيهات فلا هيهات المسالة العاشرة
قال ابو زيد انشد في نحو التضمين للاعشى ؛ الا ترى ان طلاب من مليكة ؛ متعوقا ساعتوا بالتمام غيل ؛ فسا لهو عن قلب فقد جاء ما قد
ساعا عيل المثل الاسمى الحكاء ؛ بيضاء ذات ساعدين غيلين ؛ والتمام اللبن كان قد يقول ان يعني هذا الشايب ما تلوا من ثديي
اللبن الا ان الراجز بما عطف قال فقد عيلا على تتحاويا وكتاب ثم جعله على غيل كما قال امرؤ الكتب غيل فيا سعفنا خيال الا يتل
فكل ما سالفنا ان العربية تنطق بهم لم يات واسمه نوع بنية ودان لم تحكم واجنبيهما قيل لا اقف الا جماع بلفظك ومغلطك تدارك
الطباع فيما لك وسقطت يا هذا ان تضيف الغيل يا تميم التي باتت تسلو من شرب اللبن فيا انشا على الغيل وهو ما انشا على الحال
شي لم يذهب اليه احد من اهل اللغة واثما ذهبوا الى ان الغيل هو ان ترضع المراة ولدها وهي حامل فاسم ذلك الا
ابن الغيل ولم يقل احد منهم ان الغيل هو الامتلاء من شرب اللبن واثما فسر لفظة الغيل في بيت الاعشى على
غير هذا وهو الذي لعمرو الذي حكيت منا سمعنا ؛ تحتلف وسبق اليها الباقر الغيل ؛ على وجهين احدهما انها الكثيرة
قولهم غيل اي كثير وقيل الغيل ههنا السمان من قولهم ساعد غيل اي سمين والغيل بمعنى الكثير هو المراد في البيت الاول
لانه يصف هذا الشايب بالفقر وكثرة الاولاد وانهم ليس لهم غذاء الا التمام وهو اللبن الرقيق واثما قول العامة غيل
جمع غيلا الواحد لم ينطق به فمن الفحش غلطا تالف وافحش سقطا قال بل هو جمع غيل والغيل الماء الكثير وجمعه غيل ونظيره

سقف وسقف وكذلك الفيل والفيلان واسعفا الخيل به وانما غلط في ذلك لانه لما راى فعلان يكون جمعا لفعال
اخذها اجمال وحمار وبعير وقذال وعقذل فعقستان فيلا جمع فيال وانما تسبيك الثمار راية اللبن على الاطلاق فغلط
يجوز على مثال من اهل التحريف وانما سوا بران تقول الثمار اللبن الخ تقول اللبن المخلوط بالماء لان شيم اللبن
مع مخلطه بالماء فان اكثر فيه الماء سموه المذيق وتفسير البيت على وجه الصواب انه يصف حالة وجش اكثر وحش الذي
طلا اي حمانا وا القطاع الذئب شبهه بمذيق هذا اللبن الذي جاء بعد الرعاء وما طفا الذئب لهم غدا لا الاي
المخلوط بالماء فضرب ذلك ما شدة الناس اجتهادا فان يسا لصيبا هذا اللون الذي يفنح بسرعا الذي والان الثانية عشرة قال
ابن زلوه سئلت في بغداد عن قول الشاعر فيكما سوا على نفس ينقضي بالهم والحزن فلم يعرف وكيد دفع غيرك لك من خطاه
فيه شيخنا الفصيحي فعرفته ذلك والذي ثبت انا وعليه ان المعنى لا يوقف على نفس فنيه مرفوع بالابتداء وتقدم
الكلام بمعنى الفعل فقد تم الكلام بحصول الفائدة مسد الخبر ولا خبر في اللفظ كما في قولك اقائم اخواك والمعنى اتقوم اخواك
فقائم مبتدا وسد تمام الكلام مسد الخبر ولا خبر في اللفظ فقيل له تعجبنا ان اخطأت مرة بالصواب بحركة في توجيه
هذه المسئلة على سنن الاعراب المسألة الثامنة قال ابو حيان تقول العرب جئت من عنده لانه نص في طرح من محض فقال
المعنى عنده حيث فمنه لان الذي اقتضي ان يخرج عن حد الاهتمام به وحق اختصاص المحض بالموضع المختص من كان
الغرض متعلقا به فادت انه تذكار افضا المعنى بمكان مخصصه فقلت من عنده فاما اذا كان الانسان قد اعتزم امرا
يريده من شخص فان الكان القريب منه ذلك المحض لا يهمه وانما المهم ذكر الانسان الذي يحتاج عنده فالحكم يقتضي
تقول اليه ولم يجر المعنى هذه حكة العرب فاما سيبويه فقال استغنوا باليه عن الى عنده كما استغنوا بمثل وشبه عن كي
فقال الشيخ رحمه الله يا هذا كانت حاصا بتلك في شيء ولا اعلمه اعلقتها جميع ما وجهت به في تلك المسئلة هذه خارج عن
الاصل المنقول ولم يذهب اليه احد من ذوي العقول وذلك ان الذي ذهب اليه المحصلون من اهل هذه الصناعة
هو ان الظروف التي لا تتمكن مثل عند ولدن ومع وقبل وبعد حكمها ان لا يدخل عليها شيء من حروف الجر وانما عدم
دخله استعمالها استعمال الاسماء وانما ابانوا دخول من عليها توكيدا لمعناها وتقوية لها فاما لم يدخل شيء منها الى لكون
انتهاء الابد كذلك لم يجز دخولها عليه تاكيدا لمعناها كما كان في المعنى وقد قدمنا ان حكم هذه الظروف ان لا يدخل عليها
شيء البتة من حروف الجر لانه قد ثبت الظرفية وقد عرفتها لان قوة الدلالة فيها على الابتداء وقوة من على سائر حروف
الجر يكونها لابتداء الكل غاية لها جاز دخول من عليها الا نرى انه قد جاء في كلامهم كون من يراد بها الابتداء والانتهاء
في مثل رايت الهلال من خلل السحاب فخلل السحاب هو ابتداء الرؤية ومنتهاها فهذا مما يدل على قوة من وضعف الى فلذلك
اجازوا من عنده ومن معه ومن لدنه ومن قبله ومن بعده فهذه حكمة الظروف التي يدخل عليها شيء من الحروف الجارة سوى من
وسبق في ذلك ما تقدم ذكره واما قولك ان سبب ذلك العدول من قصور طرف الى اخر فهذيان المتكسبين ودعوى المتكلفين
وذلك انه لو كان الامر على ما ذهبت اليه لاشتغ ان تقول جئت الى داره فيلزم على هذا ان يكون الصواب جئت اليه وعند
اليه فيكون قولهم قال جئت اليه وعند اليه فيكون قولهم قال جئت الى داره وعدت الى منزله لا يمتنع كما لا يمتنع الى
لان المهم انما هو المحض دون محله واذا امتنع ذلك مع عنده فكذلك لا يمتنع مع البيت والمنزل وغيرهما واما قولك ان المكان
القريب من ذلك المحض لا يهمه فان هذا الكلام يقتضي انه اذا بعد مكان منه احتيج الى ذكره فيقال جئت الى عنده وذلك انما
استقلاله القرب لمكان الذي فيه المحض واستغنى عن ذكره لقربه فيلزمك ان لا يستقله عند بعده ولو قدرنا ان جميع ما ذكرته من
جواز دخول من على عنده وامتناع دخول الى عليها صحيح لوجب عليك ان تكتفي جوابا بالخبر عن امتناع دخول الى على قبله وبعد
ومع

ومع ولدن وجواز دخول من عليها وليس في جميع ما ذكرته جواب عن ذلك وليس الجواب عند النحويين الا ما قدمنا وفاتهم
انتهت المسائل العشر قال السخاوي في سفر السعادة من ابيات المعاني المشكلة الاعراب ثم قال ولسنا نعني بابيات المعاني ما لم
يعلم فيه من الغريب وانما نعني بابيات المعاني ما اشكل ظاهره وكان باطنه مخالفا للظاهر وان لم يكن فيه غريب او كان
غريبه معلوما فقوله ومن قبل امنا وقد كان قومنا يصلون لله وثان قبل محمدا اضب محمدا بامنا لان اذ بمعنى صدقنا محمدا
وقيل باسقاط الخافض وهذا احسن وقوله لقد قال عبد الله شر مقالة كفونا ما عبد العزيز حسيبها عبد الله مشتق وفي
للاضافة والعبد لا للقاء الساكنين وعبد بنا مرتهم عبيده ثم ابتداه فقال العزيز حسيبها كما تقول الله حسيبك النحو
كان طريف الرشيد غلام شكر اقتحا معا لحضا الادب وكان الرشيد يحبا ولد العلم فيا بن فاتح عليه يوما فقال له في كتاب
محمد الا انصار قوله تعالى وكلمته القاها الى مريم وروح منه فدعا الرشيد العلماء وسالهم عن جوابها فلم يجبهم من بين لهم
فقيل له تقدم حجاج خراسان وفيهم على بن الحسين بن واقد امام في علم القران فدعاه فذكر له النصراني الشبهة فاستعجم عليه الجواب
فقال يا امير المؤمنين قد سبق في علم الله ان هذا الخبيث يسالني عن هذا ولم يخل الله كتابه من جوابه ولم يحضرني الان وقد
ان لا اطعم حتى اتي بجوابها ثم اغلق عليه بيتا مظلما واندفع يقرأ القران فبلغ من سورة الجاثية وسخر لكم ما في السموات وما
في الارض جميعا منه فصاح افتحوا الباب ففتح وقرأ الاية على الغلام بين يدي الرشيد وقال ان كان قوله وروح منه يوجب
كون عيسى بعضا منه فيجب ان يكون ما في السموات وما في الارض بعضا منه فانقطع النصراني واسلم وفرح الرشيد واعظم
جائزة علي بن واقد وجدت بخط الشيخ شمس الدين بن الصائغ في مجموع له قال ابن شيلالات شيخنا العلامة ضياء الدين ابو العباس
احمد بن الشيخ ابي عبد الله محمد بن عمر بن عبد المنعم الانصاري القرطبي الى بعض الحكام يقول وقد جرى كلام في مسئلة نحوية جوابا
عنها كان سيدنا متع الله ببركة علمه وعمله وفضله ابتغى طاعته واسلفني بارحة التي اشرفت جاهدا باستماعه وخوضنا
بعزته نشرهن بوجه فضل الشفاف بحسب النهار فيجيء الاسكاف فضوع من عرفي علماء الذي هو اضوع من عنبر السنان
ونشرين اكدته لفظه كل يقوق الحاشية معلم الاطراف وسئل عن ابيات سا فر الكميت قد سالم الحيات منه القدما الا
فعوان والشجاع الشجعا وذات قرنين ضموزا ضرزما عن نصب الافعوان والشجاع وذات ونحو الحيات وذات وما معنى
ضموز وضرزم فبقيا الفضيلة التي فرقت كلامها واشتمل على الفضل بيانها وختامها اما
فقال على والافعوان والشجاع بدل منه وهو منصوب اللفظ فان قيل كيف يكون بدلا ومن شان البدل ان يتابع المبدل منه
اعرابه وقد علم ان الحيات مرفوع وهذا منصوب قلنا كل واحد من الافعوان والشجاع فيه معنى انا عليه وانتصب الافعوان
والشجاع عما فيهما وفي الحيات من معنى المفعولية وانما قلنا ان كلا منهما فاعل ومفعول لان لفظ سالم يقتضي المفاعلة
من فاعل فلزم ان يكون كل منهما فاعلا بما صدر من فعله مفعولا بما صدر من فعل صاحبه لان الحيات سالمت القدم وسالمتها
فلم نطاها فالحيات فاعلة مفعولة والقدم فاعلة مفعولة فجاز ان يحمل اللفظ في الافعوان والشجاع على ما فيهما وفي الحيات
معنى المفعولية وصح بمعنى البدل واما ذات قرنين فانه يقع بالعطف على لفظ الحيات ولو انتصب لجاز واما ضموز فهي الساكنة ضموز
وضرزم فهو الصلب هذا ما لان قال الشيخ اختلفت انا والمولى شرف الدين حسين بن الريان في قول الحريري فلم يزل ضرزم
يبتزه دهره ما فيه من بطش وعود صليب فذهب هو في اعرابه ان قوله ما فيه الى التبديل الاشتمال من الهاء التي في قوله يبتزه
فكتب شرف الدين فتيا من صفد وجهزها الى الشيخ كمال الدين بن الزملكاني وهي ما تقول السادة علماء الدهر وفضلاء
هذا العصر لا برحوا لطالبي العلم الشريف قبلة وموطن السؤال ومحط رحل سائليه في مسئلة نحوية وهي في بيت من المقامات
الحريرية وهو فلم يزل يبتزه دهره ما فيه من بطش وعود صليب ذهب الى ان معنى يبتزه يسلبه وكل منهما وافق في هذا

ضمور
ضرزم
ابتز

مذهب خصمه متبعه وموطن سؤالها الغريب اعراب قوله فما فيه من بطش وعود صليب لم يختلفا في نصبه بل في ناصبه اذ
انتصب بمذهب احدهما الى انه بدل اشتمال من الهاء المنصوبة في يعجبه وله عوائد للحاسد لا يذهب الاعراب الى انه مفعول
ثان ليعجبه ويجعل المفعول الهاء واختلفا في ذلك وتعذرت الاجابة عن هذه المسألة فقد اضطر في ذلك الى السائلة
نكتب الشيخ كمال الدين ابو الحجاج الله يهدي الى الحق كل من المختلفين المذكورين قد نهج نهج الصواب واتى بحكمة وفصل خطاب
ولكل من القولين مساغ في النظر الصحيح ولكن النظر تماما هو في الترجيح ويجعل ذلك مفعولا اقوى توجيها في الاعراب واقرب
بحثا عند ذوي الالباب اما جهة الصناعة العربية فلان المفعول لمتعلق الفعل بالذات التي يوقع الفعل عليه معينة والبدل
مبين لكون الاول معه مطرحا في النية وهذا الفعل بهذا المعنى متعد الى مفعولين وما فيه من بطش هو احد بدل الاشتمال [illegible]
يفوت متعلق الفعل المستقبل والبدل بيان يحتاج الى توكيد بناسب المعنى محل حاجة من جهة المعنى فلان المقام مقام [illegible]
بالقلوب وتمكين هذا المعنى اقوى اذا ذكر ما سلب منه مع بيان انه المشكور بذكر المسلوب منه مفقود كذكر ما سلب في ذلك من تمكين
هذا المعنى اقوى اذا ذكر ما سلب منه مع بيان انه المسلوب بذكر المسلوب منه مقصود كذكر ما سلب في ذلك من تمكين
ما لا يخفى على ذوي الالباب [illegible] هذه الحالة والله تعالى اعلم قال الشيخ [illegible] لا اعلم احدا اتى
بهذا الجواب غيره لمعرفته بدقائق النحو وبعلوم المعاني والبيان ودربته بصناعة الانشاء قال القاضي تاج الدين
في طبقات الكبرى ومن الفوائد المتعلقة بالمقامات سئل ابن يعيش النحوي زيد بن الحسن الكندي عن قول الحريري في المقامة
العاشرة لا لا الا الا وقد ذنب السرحان [illegible] ما يجب في قوله الا وقد ذنب السرحان من الاعراب فاشكل عليه
الجواب حكى ذلك ابن خلكان وذكر ان [illegible] في شرح المقامات [illegible] الاول ونصب الثاني وعكس
قال ابن خلكان ولم لا [illegible] ذلك قال والمختار نصب الاول ورفع ذنب قال ابن السبكي وقال الشيخ
جمال الدين بن هشام ومن خطه نقلت [illegible] لا لا [illegible] اذا لا لا الا
ذنب السرحان [illegible] عدم التصريح [illegible] الخلف عن الا
[illegible] فلان الا [illegible] ذنب السرحان
الثاني فيه واما [illegible] الفاعل [illegible] الا الله الا [illegible]
[illegible] ذنب [illegible] الافق واضح [illegible] اذا الافق [illegible] الذنب [illegible]
على [illegible] بسم الله الرحمن الرحيم [illegible]
الشيخ جمال الدين بن هشام الانصاري رحمه الله تعالى [illegible] الاخوان [illegible] توجيه [illegible]
القائل فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار [illegible] الاعراب [illegible] البيان [illegible] والدليل [illegible]
والاجماع لغة [illegible] لغة الطريقة [illegible] فلان [illegible] وكل هذا التراكيب
مشكلة [illegible] عربية [illegible] وبعضها [illegible]
على [illegible] وهذا [illegible] هذه الاوراق [illegible]
الا بالله عليه توكلت واليه انيب اما قولهم فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار فمعناه انه لا يملك درهما ولا دينارا
وان عدم ملكه الدينار اولى من عدم ملكه الدرهم وكانه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا وهذا التركيب [illegible]
مسموع وانت عليه [illegible] القلب [illegible] فضلا عن [illegible] ولا [illegible] فضلا [illegible]
في النحو [illegible] البيت [illegible] ما افادة النحو [illegible] الكثرة المشددة

[illegible]

حين كفتا فادة الاختصاص قلت وهذا خطاء فان [illegible] الكشاف قال [illegible] هذا الا [illegible]
مع احد صح ابدا الا المستثنى وهو بدلا منا [illegible] الميتة [illegible] لا [illegible]
للناس على ظلامهم [illegible] الكبرا [illegible] وانتصاب فضلا على وجهين محكيين عن الفارسي الاول
ان يكون مصدر الفعل محذوف وذلك الفعل نعت للنكرة الثاني ان يكون حالا من معمول الفعل المذكور هذا [illegible]
عنه ويحتاج الى [illegible] اعلم [illegible] الفعل عنه وعليه [illegible] فان [illegible] لا يملك [illegible]
عن [illegible] بعد ذلك الفعل المحذوف صفة [illegible] ولا يتعين كون الفعل صفة بل يجوز ان يكون حالا
كما جاز في فضلا ان يكون حالا [illegible] ثم [illegible] الصفة اقوى لان نعت النكرة كيف كان [illegible]
منها وان نعته حالا [illegible] يحتمل وجهين الاول ان يكون ضمير [illegible] لا يملك [illegible]
قوله هذا [illegible] القران [illegible] الظهير القران لان اللام متعلقة [illegible]
[illegible] سيبويه والمحققون [illegible]
[illegible] وهو تام [illegible] ولان الموصوف لا
يحذف الا ان كانت الصفة مختصة بجنسه [illegible] الانسان [illegible]
رايت [illegible] ان يكون [illegible] لا فان قلت كيف جاز مجيء الحال
النكرة قلت انا على قول سيبويه فلا اشكال [illegible] الحال من النكرة [illegible]
[illegible] على [illegible] من [illegible] الحال من النكرة الا [illegible]
[illegible] فان قلت [illegible] فيه [illegible] الاخبار عنها بمجيء الحال
[illegible] الوصف [illegible] الوصف [illegible] من النكرة قال تعالى [illegible]
وقول الشاعر [illegible] فان الجملة المقرونة بالواو [illegible] الزمخشري [illegible]
[illegible] بالمصدر [illegible]
فان قلت هلا اجاز الفارسي في فضلا كونه صفة لدرهما قلت نعم ابو حيان [illegible] لا يوصف بالمصدر الا اذا
[illegible] بالمصدر [illegible]
او على تقدير المضاف [illegible] قلت هذا كلام عجيب فان القائل بالتاويل الكوفيون [illegible]
[illegible] والقائل بالتقدير البصريون [illegible]
من المحققين ثم اختلف [illegible] والمشهور ان الخلاف [illegible] قال ابن عصفور [illegible] الخلاف
[illegible] قال ابن عصفور [illegible] ابو حيان [illegible]
[illegible] ابن عصفور [illegible] والله اعلم [illegible] الفارسي [illegible] فضلا
[illegible] منصوبا [illegible] في البيت [illegible] فلان لا [illegible]
[illegible] البيان [illegible] على المعنى المراد [illegible]
[illegible] قال [illegible] ابو حيان [illegible] المحكوم عليه [illegible]
صفته [illegible]
[illegible] الطريق [illegible] وقال الرضي [illegible]

ما لا انيس به حتى ما فيه لمن يسمع الا انه لان هذا القدر انما الاحتراز انما يفيد لا انيس به فيكون اوحش وعلى هذا اخرج قال
تنفعهم شفاعة الشافعين اى لا شافع لهم تنفعهم شفاعته ولا يسألون الناس الحافا اى لا سؤال فيكون الحافا قال الشيخ
هذا يخرج المثال المذكور اى لا يملك درهما فيفضل عن دينار وانما انتفى ملكه الدرهم كان انتفاء ملكه للدينار اولى قلت هذا
الكلام الذى ذكره لا يتجه فيه فان الامثلة المذكورة من بابين مختلفين وقاعدتين متباينتين امتاز كل منهما عن الاخرى كما
اذكره التخريج المذكور لا يتأتى على شىء منهما القاعدة الاولى ان القضية السالبة لا تستلزم وجود الموضوع بل كما تصدق
عليه فاذا قيل ما جاءنى فاضل كذا ولا ابن الخليفة صدقت القضية وان لم يكن بمكة فاضل ولا للخليفة ابن وهذه القاعدة
التى يخرج عليها فما تنفعهم شفاعة الشافعين حيث امرين القدير فان شفاعة الشافعين بالنسبة الى الكافرين غير موجودة يوم
القيمة لان الله تعالى لا يأذن لاحد في ان يشفع لهم لا ترى لا يأذن فيما لا ينفع لما كان لعن الكفر ولا يشفع احد منهم عند الله الا
لمن اذن الله له من البعض يشفع عنده الا باذنه وكذلك لان الشافعين غير موجودين في الاخرة فكذلك لان القرآن انتفع بانه يقطع الارض
المجهولة من غيرك هاد يهتدى به فوجد فيها انما نعلق نفي حصول ما يهتدى به في تلك الطرق التى سلكها لا بنفى وجود المنار اذ كل
شىء يضرب فيها الاهتداء به وانا قول الرجل ويكون المراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ولا منار فيهتدى به فليس شىء لان
النفى انما تسلط على المسند لا على المسند اليه ولكنهم لما رأوا الشفاعة والمنار غير موجودين توهموا ان ذلك من اللفظ
فزعموا انه نحو او فرق بين قولك ان الكلام صادق مع عدم المسند اليه وقولنا ان الكلام اقتضى عدمه القاعدة الثانية ان
القضية السالبة المشتملة على قيد نحو ما جاءنى من رجل شاعر يحتمل وجهين الاول ان يكون نفى المسند باعتبار القيد فيقتضى مفهومه
في المثال المذكور مجىء رجل غير شاعر وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر الا ترى انه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقا
لكان ذكر الوصف ضائعا ولكان زيادة في اللفظ ونقصا في المعنى المراد الثانى ان يكون نفيه باعتبار القيد وهو الرجل
وهذا احتمال مرجوح لا يصار اليه الا بدليل فلا مفهوم حينئذ للقيد لانه لم يذكر للتقييد بل ذكر لغرض اخر كان يكون
المراد مما قصد من اثبات الوصف نفى الملابسة كما يقال ليس جاءك رجل شاعر فكان التنصيص على نفى ما اثبته وكان يراد التعريض كما في
فالمثال المذكور ان تعريض بمن قال لا جاءه رجل شاعر وهذه هى القاعدة التى يخرج عليها لا يسألون الناس الحافا فان الالحاف
قيد في السؤال المنفى والمراد من الاية والله اعلم نفى السؤال الا انه بدليل يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف والتعفف لا يجامع
المسئلة ولكن يبقى ذكر الالحاف فالله اعلم التعريض بقوم ملحفين توبيخا لهم على صنيعهم او التعريض بمدح الملحين وذمهم
على الالحاف لان التقييد بالوصف الممدوح مذموم والمثال المذكور خرج على هذه القاعدة فيما زعموا فان قولنا فضلا بقيد
للدرهم فلو تعذر التوسل على القيد لاقتضى مفهومه خلاف المراد وهو انه يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار وعلى التعي
هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليط النفى على المقيد وهو الدرهم فينتفى الدينار لان النفى للاقل لا يملك الاكثر
فان المراد بالدرهم ليس الدرهم العرفى لانه يجوز ان يملك الدينار من يملكه بل المراد ما يساوى من النقد دينا هكذا ومحله
التخريج ولما الاعتراض عليه فرجحان القيد ليس في الدينار حتى يصلح المعنى لا يملك درهما فكيف دينارا ولو انما القيد قوله فضلا
عن دينار فالكلام لم يسق لنفى ملك الدرهم عن الدينار بل لنفى ملك الدينار نفسه ثم يلزم من ذلك انتفاء ملك ما زاد عليه
الذى يظهر لى في توجيه هذا الكلام ان يقال التركيب الاصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير بسبب
حصل الاشكال بسببه وتوجيه ذلك على ان يكون هذا الكلام في اللفظ وفي التقرير جوابا لمستخبر قال ايملك فلان دينارا
ان كان على خبر ان فلانا يملك دينارا فقيل في الجواب فلان لا يملك درهما ثم استأنف كلاما اخر وقال فقد يريد هذا
الاول ان يقال اخبرتك بهذا زيادة عن الاخبار عن دينار استفهمت عنه عن دينار اى زيادة واخبرتك بلا اعلم ثم حذف

جملة

جملة اخبرتك بانك بهذا ونفى معمولها وهو فضلا كما قالوا حينئذ الان بتقديره كان ذلك وانتهى الان فخلفوا الجملتين وابقوا
من كل منهما معمولها ثم حذف مجرورا عن دينار وادخلت عن الاولى على الدينار كما قالوا انا رأيت رجلا احسن
في عينه الكحل من زيد ما الاكحل منه في عين زيد ثم حذف مجرورها من هو الضمير جاءت العين وهو في محل مخفض على العين
الثانى ان يقال فضلا انتفاء الدرهم عن انتفاء الدينار فضلا عنه ومعنى ذلك ان يكون حال هذا المذكور في الفقر
عند الناس والفقير انما ينفى عنه في العادة ملك الاشياء الحقيرة لا ملك الاموال الكثيرة فوضع نفى الدرهم عند الناس
فاضل عن نفى الدينار عنده اى كثره فضلا على التقدير الاول على الثانى الوجهان اللذان ذكرتهما الان
لكن توجيه الاعرابى مخالف لما ذكر وتوجيه المعنى مخالف لما ذكره الاول انما يتجه تطابق اللفظ والمعنى عليهما وبحث ولا
عليها وجهوا ولعل من لم يرضوا انه تجوزات العرب في كلامها ما يتضح فيما ذكرت بكثرة الحذف وهو كما قيل اذا لم يكن الا الا
مركب فلا له الا المضاع الا ركوبها وقد بحثت في التوجيه الاول ان مثل هذا الحذف والتجوز واقع في كلامهم الرابع قال
لابو على في عرفنا الفرق بين جعل استغراق البيان وعن فيتناول الا الدرهم يعتبر الاول وهو ان زعمها بتاديا ان يكون على نحو قاله
والاصل الاعرابى في اللغة البيان ويتبعه لهذا انهم قد يصرحون بذلك على ان يقول الاعرابية في اللغة البيان وفي هذا الوجه
نظر من وجهين الاول ان اسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس قياسا واستعمالا لهذا التركيب كثير في كلام العلماء الثانى انه قد
الترمنا في هذه الالفاظ التعبير ولو كانت على اسقاط الخافض ليبيت على تعريبها الذى كان عند وجود الخافض كانوا التزموا
في قوله تعرفت الدينار وله تعريف ولصلة تعرفت على الدينار او بالدينار وقد يزاد على هذين الوجهين وجهان اخران الاول
انه ليس في الكلام ما يتعلق به هذا الخافض الثانى ان سقوط الخافض لا يقتضى النصب من حيث هو سقوط الخافض بل من حيث
ان العامل الذى كان الجار متعلقا به لما نال الى اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يغار عنه فاذا لم يكن في الكلام ما يقتضى
من فعل وشبهه لم يجز النصب ومن هنا كان خطأ قول الكوفيين في قولنا زيد قائما ان ما الثانى لم يرفع الاسم ولم ينصب الخبر
بل النقاع نكيعمل ان رشدنا ونصب قائما على اسقاط الباء وهذان الوجهان لو صحا لاقتضيا ان لا يجوز الاعراب في اللغة
البيان ولكن يجىء على التعليق باعتبار مصدر معترضة بين المبتداء والخبر والفصل بالجملة الاعتراضية جائز اتفاقا فان قلت
هلا قدرت الجار الخفيف المذكور متعلقا بالخبر المحذوف ثانيته معنى الفعل قلت لفساد معنى ومناقاته مع
يصير المعنى الاعراب البيان الحاصل في اللغة ولان البيان ونحو مصادر لا يتقدم على المصدر معمول ولو كان نظرها او دلها
ما لو قيل الحماسي ويعتبر الحلم عند الجهل للذلة اذعان ان اللام متعلقة باذعان محذوف يدل عليه الاذعان المذكور
وليست متعلقة بالاذعان المذكور فاذا استعملوا من ذلك بحيث لم يظهروا نائب المصدر للقسم ليجوز في الجار بالحذف فهم عن
التقديم عند وجود هذين ما يجده فان قلت هلا قلت هذا امتنع حيث الخبر مصدر لكنه لا يمتنع حيث هو وصف كقول الدليل اليه
المرشد قلت بل يمتنع لان اسم الفاعل مع الالف واللام اى الدليل الذى يرشد ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول كما
ظرفا ولهذا يقول قول الله سبحانه وكانوا فيه من الزاهدين ان التقدير من القالين ولم تقتدمنا الى
ذلك بحسن التعريف كما يقول الاخفش لم يخلص من الاشكال الا على ما قدمنا والتعلق المرجح الدليل الذى يرشد في اللغة
لا الذى يرشد في اللغة وايضا فاذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدرا امتنع في الباقى لان هذه المسئلة باب طرد فان
قلت قد التعليق بمتان تعبير الاعراب في اللغة البيان كما قالوا في سلها في قولهم الاسم
معرف في تعث ما باعتبار ان يكون معنى الاسم وهو المترجم
في اللغة الاسم وهو البيان قلت هذا تقدير صحيح ولكن يبقى الاشكال لان الاول

وهذا ان اسقاط الجار ليس بقياس وان التزام تنكيره حينئذ لا وجه له الوجه الثاني ان يكون تمييزا وحينئذ فلا يشكل التزام
تنكيره ولكنه ممتنع من جهة ان التمييز اما تفسير للمفرد كرطل زيتا او تفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهنا لم يتقدم نسبة
اليه ولا اسم مبهم يفسره فان قلت اليس الاعراب في الحال الذي يحتمل اللغوي والاصطلاحي فهو مبهم قلنا
الالفاظ المشتركة لا يجيء التمييز باعتبارها الا ترى انك تقول رايت عينا ذهبا على التمييز وتريد العين المشترك موضوع
للدلالة على ذوات متعددة باعتبار حقيقته وانما يجيء الالتباس لعدم القرينة او الجهل بها واسماء العدد ونحوها
مما يميز لم توضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل بالتمييز فانه لا يفهم من عشرين الا عشرات من اي معدود
كان فهو موضوع على الابهام فافتقر الى التمييز والمشترك انما وضع لمعين والاشتراك انما حصل عند السامع فان قيل
يمكن ان يكون من تمييز النسبة بان يقدر قبله مضاف اي شرح الاعراب فيكون من باب اعجبني طيبه ابا فان كونه ابا تمييز انما
هو باعتبار قولك طيبه لا باعتبار الجملة كلها قلت تمييز النسبة الواقع بعد المتضايفين لا يكون الا فاعلا
في المعنى ثم قد يكون مع ذلك فاعلا في الصناعة باعتبار الاصل فيكون محولا عن المضاف نحو اعجبني طيب زيد ابا اذا
كان المراد الثناء على اب زيد وقد لا يكون كذلك فيكون صالحا للدخول من نحو لله دره فارسا وويحه رجلا وحسبك به ناصرا
قال الله بمعنى الخير والويح والويل بمعنى الهلاك ونسبتها الى الرجل نسبة الفعل الى فاعله ومنه اعجبني طيب زيد ابا اذا كان
الاب غير زيد وتعلق الشرح بالاعراب ليس انما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل ثم انا لا نعلم تمييزا جاء بعد
متضايفين حذف المضاف منهما الوجه الثالث ان يكون مفعولا مطلقا كما يقال الاعراب اصطلاحا تعني الاعراب العامل المصطلح عليه
ذلك اصطلاحا ثم حذف العامل واعترض بالمصدر بين المبتدا والخبر وهذا الوجه مردود بانه لا نتم ممتنع في كلمات الاعراب
لغة البيان فان اللغة ليست مصدرا لانها ليست اسما للحدث ولهذا لا توصف بما توصف به الالفاظ المسموعة فلا يقال
لغة فصيحة كما يقال كلمة فصيحة والفصيحة اسم للفظ المسموع وزعم ابو عمرو بن الحاجب في اماليه ان ذلك على المفعول المطلق
وانه من المصدر المؤكد لغيره قال وذلك لان معنى قولنا الاجماع لغة العزم لا تحتمل الا انه لغة والا انه شرع والا انه
لغة والحال لا انه عرف فلما كانت محتملة وذكر احد المحتملات كان مصدرا من باب المصدر المؤكد لغيره وفيما قاله نظر من
وجهين الاول ما ذكرناه من ان اللغة ليست مصدرا لانها ليست اسما للحدث والثاني ان ذلك لو كان مصدرا مؤكدا
لغيره لكان انما يأتي بعد الجملة فانه لا يجوز ان يتوسط ولا ان يتقدم لانه لا يقال زيد حقا ابني ولا حقا زيد ابني وان كان
الزجاج يجيز ذلك ولكن الجمهور على خلافه الوجه الرابع ان يكون مفعولا لاجله والتقدير ينتصب الاعراب لاجل الاصطلاح
اي لاجل بيان الاصطلاح وهذا الوجه ايضا لا يستقيم لان المنتصب على المفعول له لا يكون الا مصدرا اتحد فاعله ...
ولا يجوز حذف المضاف وابقاء ... مضاف ... الوجه الخامس وهو الظاهر ان يكون منصوبا على تقدير
المضاف المرفوع ومضافا ... من المنصوب الاصل تفسير الاعراب بموضوع اهل اللغة او موضوع اهل الاصطلاح ثم حذف المضاف
على حد ... كقوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر فرس الرسول ... الثالث ... الحال بالحقيقة
تنكيره لنيابته عن ... التنكير كما في قولهم قضية ولا ابا حسن لها ... ولا مثل ابي الحسن ... ابي الحسن ...
التعريف ولهذا ... الاصل موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة او الاصطلاح مجاز او حينئذ
فلا يكون ... مضاف ... ونظيره قول العرب ... العقرب ... من الزنبور فاذا هو اياها ...
الحاجب ... اياها ... الاصل اذا هو موجود ... الخبر ... خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف
وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه ... الحجر ... مع ... التعريف ... لان لفظ ... فلم يقبله

على الحال العبيد الكلام في ... المذكور انه مفعول لفعل محذوف هو الخبر والتقدير فاذا هو يشبهها وما استدل الكمال ...
التمييز انه هو الخبر كما في قول الاخرين فاذا هو هي لكن انتصب ضمير النصب عن ضمير الرفع واما قوله محذوف فيجوز ان يكون
مصدرا كما ان قولهم ... اتفاقا واجماعا بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا على ذلك اجماعا ويحمل على هذا الفعل قوله
انما اختلفوا او ما اتفقوا او خالف فان كان اختلفوا اشكل عليه امران الاول ان مقصد المختلف انما هو الاختلاف لا الخلاف
والثاني ان ذلك لا يلزم ان يقول ... فلان وان كان اتفقوا او خالف اشكل عليه ان خالف لا ينتفي بالاثم بل ...
يختار هذا التقدير ... هذا الاعتراض ... الكلام ... الى ... تقديره ...
... الا انتفى ... الوجه الثالث ان يكون حالا والتقدير ... اي ...
القول كثير ... حتى ... ابو علي ... الاصح ... هذا الفاصل ان ... ذكر المستقرون ... قائلون به
وكان القول ... كل مسئلة وهذه المسئلة قريبة من ... الاختصاص ... التوسع فيها فذلك ...
قالوا ان ... الاشياء ... ايضا ... فانه ... علم ان ...
... قال صاحب الحكم ... الكم ...
... فيكون ...
حتى انما ...
شئت ... التشبيه ...
ايضا في ... التقدير ...
القول هذا لا ... القول ...
تعدل ... اليوم كذا ...
تقول وكتبت اليوم ... مفعول مطلق ...
انك قلت ... الاخبار ... مفعولا مطلقا ...
اخبار ... المتكلم ... جميع المواضع ... ذكره من ان العامل
محذوف ... التقدير ... قال القاطبي ...
عنه ... وسع ... عليم ...
قال ابو شامة رحمه الله ... النوع الرابع ولا اقتصر على ... الانواع الثلاثة ...
... واعلم ان هذه الكلمة انما تستعمل مع ذكر ...
... ولا اجتماع زيد
... فقال قولهم جرا ...
... في فصل الجيم من باب ... هلم جرا الى اليوم ... ذكر
... صاحب الصحاح ... هلم جرا الى كتاب ...
على ... ايضا ...
... قلت الاعجف ...
... واما ...

ايضا
عقد
الغد
الاعجف
نوى

الفرق بينه وقوله تعالى ذرية ثم ان في انتصاب جرا ثلاثة اوجه احدها ان يكون مصدرا وضع موضع الحال والتقدير هلم جاريا اي
مشين الثاني ان يكون على المصدر لان في هلم معنى جر فكانه قيل جروا جرا وهذا على قياس قولك تركته شيئا قال البصريون يقولون تقديره
ماشيا والكوفيون المعنى مشي مشيا وقال بعض النحويين جرا نصب على التفسير انتهى كلام ابي بكر ملخصا قال ابو حيان في الارتشاف
وهلم جرا اسماء يقال لها هيهنك وانتصاب جرا على انه مصدر في موضع الحال اي جارين قاله البصريون وقال الكوفيون مصدر لان
معنى هلم جر وقيل انتصب على التمييز واول من قاله عابد بن يزيد قال فان جاوزت مقفرة رمت بي الى اخرى كتلك هلم جرا قال الجوهري
المطلبين لابن الشاه سعد ... في الجاهلية كان سود ذا ثال فلم جرا انتهى وعندي توقف في كون هذا التركيب
عربيا محضا والذي اشيء منه امور الاول ان اجماع النحويين واللغويين منعقد على ان هلم متعديين الاول تعالى فتكون قاصرة كقوله تعالى
هلم الينا اي تعالوا الينا الثاني ان تكون متعدية كقوله تعالى هلم شهداءكم اي احضروهم ولا امتناع لاصل المعنيين هنا الثالث ان
منعقد على ان فيها لغتين حجازية وهي التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل وتميمية وهي ان يتصل بها ضمائر الرفع البارزة فيقال
هلما وهلموا وهلمي وهلممن فتكون فعلا ولا نعرف لها موضعا اجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ولم ينقل احد انه سمع هلموا جرا ولا هلمي
جرا الثالث ان تعاطف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنع او ضعيف وهو لازم هنا اذا قلت كان ذلك عام كذا وهلم جرا الرابع
ان ائمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب المحكم مع كثرة استيفائه وتتبعه وانما ذكره صاحب الصحاح وقد قال
ابو عمرو بن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط انه لا يقبل ما انفرد به وكان علل ذلك بما ذكره في اول كتابه من انه ينقل عن العرب الذين
سمع منهم فان زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت واما صاحب العباب فانه قلد صاحب الصحاح فنسخ كلامه واما ابن الانباري فليس كتابه
موضوعا لتفسير الالفاظ المسموعة من العرب بل وضعه ان يتكلم على ما يجري من محاورات الناس وقد يكون تفسيره على تقدير
ان يكون عربيا فانه لم يصرح بانه عربي وكذا المطلا اعلم احدا من النحاة تكلم عليها غيره ومختص ابو حيان في الارتشاف اشياء
من كلامه ودعم فيه فانه ذكر ان الكوفيين قالوا انتصابها وهذا يقتضي ان الفريقين تكلموا في اعرابه للمعول لذلك انما قاله
ابو بكر ان قياسه على قواعد البصريين ان يقال كذا وعلى قواعد الكوفيين ان يقال انه مصدر بهذا المعنى كلامه وهذا هو الذي
فهمه ابو القاسم الزجاجي ورد عليه فقال البصريون لا يوجبون في نحو ركضا من قولك جاء زيد ركضا ان يكون مفعولا مطلقا بل
يجوزون ان يكون التقدير جاء زيد يركض ركضا لكن لا يجيزون على قياس قولهم ان يكون التقدير هلم تجرون جرا انتهى ثم قول ابي بكر ومعناه
على هينتكم اي اثبتوا على سيركم فلا تجهدوا انفسكم مدخوض من وجهين الاول فيه اثبات معنى لهلم لم يثبت لها ... الثاني ان هذا المعنى
لا ينطبق على المراد بهذا التركيب فانه انما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم فلهذا قال صاحب الصحاح وهلم جرا